مجلة العلوم الإدارية والمالية

مجلة دولية نصف سنوية علمية محكمة، متخصصة، تهتم بنشر الأبحاث والدراسات المتعلقة بالعلوم الإدارية والمالية

تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر

سداسي المجلد 02 العدد 01 – جوان 2018

Administrative and Financial Sciences Review

International and specialized academic journal, semi-annually published by:
theFaculty of the Sciences Economic, Commercial and management, University of Eloued- ALGERIA

ISSN:2602-6139

الرئيس الشرفي

أ.د عمر فرحاتي– مدير الجامعة

المدير الشرفي

د.الأزهر عزة – عميد الكلية

رئيس التحرير

د . رضا زهواني

مدير المجلة

د . موسى جديدي

هيئة التحرير

د . مرزوقي مرزوقي

د . عدنان محريق

د . لعبيدي مهاوات

د . عادل زقرير

د . أحمد بن خليفة

د . عطا الله عمر

رئيس تحرير مجلة العلوم الإدارية والمالية

عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

ص.ب: 789 ولاية الوادي 39000/ الجزائر

كل الأعمال والأبحاث ترسل وفقط عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة

Admfinance.revue@gmail.com

مجلة العلوم الإدارية والمالية

المجلد 02 **العدد** 01 / **جوان** 2018

الهيئة العلمية للمجلة

أ. د محمد الناصر حميداتو	جامعة الوادي	د صلاح الدين شريط	جامعةالمسيلة
أ. د الطاهر هارون	جامعة باتنة 01	د عبد الله مايو	جامعة ورقلة
أ. د عبد الحميد برحومة	جامعةالمسيلة	د محمد الدينوري سالمي	جامعة الوادي
أ.دمجيد عبد الحسين هاتف	جامعة القادسية- العراق	د حميدة مختار	جامعة الجلفة
أ. د جمال لعمارة	جامعة طيبة السعودية	د بوبكر نعرورة	جامعة الوادي
أ. د الطيب داودي	جامعة بسكرة	د عقبة عبد اللاوي	جامعة الوادي
أ. د ثائر صبري الغبان	جامعة النهرين - العراق	د خالد إدريس	جامعة عنابة
أ. د إبراهيم بختي	جامعة ورقلة	د تقرارت يزيد	جامعة أم البواقي
أ.د عباس نوار	جامعة واسط- العراق	د أبوبكر بوسالم	المركز الجامعي ميلة
د. كروش نور الدين	المركز الجامعي تيسمسيلت	د زكريا دمدوم	جامعة الوادي
أ.د عامر محمد سلمان	جامعة بغداد - العراق	د محمد الباي	جامعة الوادي
أ. د خالد الخطيب	مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح - الأردن	د نصر رحال	جامعة الوادي
أ. د الحاج عرابة	جامعة ورقلة	د علي قابوسة	جامعة الوادي
أ.د بشرى عبد الله المشهداني	الجامعة المستنصرية	د بن علي عبد الرزاق	جامعة الوادي
أ. د شاهر عبيد	جامعة القدس فلسطين	د إبراهيم قعيد	جامعة الوادي
أ.د طلال محمد علي جحاوي	جامعة كربلاء- العراق	د الياس الشاهد	جامعة الوادي
أ.د قاسم محسن الحبيطي	جامعة الموصل- العراق	د محمد الهادي ضيف الله	جامعة الوادي
أ. د رابح خوني	جامعة بسكرة	د يونس الزين	جامعة الوادي
أ.د هاشم علي هاشم	جامعة البصرة - العراق	د هشام لبزة	جامعة الوادي
أ.د حسين هادي عنيزة	جامعة الكوف- العراق	د رياض ريمي	جامعة الوادي
د بلال شيخي	جامعة بومرداس	د بغداد بنين	جامعة الوادي
د خالد محمد السواعي	جامعة الزرقاء الأردن	د أحمد نصير	جامعة الوادي
د عباس فرحات	جامعةالمسيلة	د أحمد بن أحمد	جامعة الوادي

مجلة العلوم الإدارية والمالية

المجلد 02 **العدد** 01 / **جوان** 2018

الرؤيا العامة

مجلة العلوم الإدارية والمالية مجلة دورية أكاديمية علمية محكمة دولية نصف سنوية متخصصة في العلوم الإدارية والمالية، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي. تسعى إلى تطوير مجالات المعرفة فيما يخص البحوث الإدارية والمالية، وذلك بنشر البحوث العلمية القيمة في مجالات العلوم الإدارية والمالية.

أهداف المجلة

من الأهداف التي تطمح المجلة إلى تحقيقها :

- ✓ نشر جديد الباحثين في مجال العلوم الإدارية والمالية؛
- ✓ المعالجة العلمية لقضايا العلوم الإدارية والمالية ومشكلاتها وتوثيقها؛
- ✓ الإسهام في رفع درجة الوعي العلمي لدى مختلف الشرائح الاجتماعية من خلال انفتاح الجامعة بإنتاجها وحضورها الفكري والثقافي؛
- ✓ الإسهام في المحافظة الهوية الوطنية وقيمها وترسيخها؛
- ✓ تشجيع الباحثين على الكتابة والنشر والإسهام في إنتاج المعرفة.

قواعد النشر

- ✓ أن يكون البحث أصيلا، ولم يسبق نشره أو تقديمه للنشر، ويقدم الباحث تعهداً بذلك؛
- ✓ لا يجوز نشر البحث بعد الموافقة عليه من طرف اللجنة العلمية للمجلة إلا بعد الحصول على إذن من مدير ورئيس تحرير المجلة؛
- ✓ على الباحث تدعيم بحثه بالمراجع الكافية والإشارة إليها في آخر البحث؛
- ✓ يمنح الباحث نسخة ورقية ونسخة الكترونية من المجلة؛
- ✓ تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي من طرف محكمين، ويبّلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، فور استلام ردود كل المحكمين؛
- ✓ أصول البحث التي تصل إلى المجلة لا تردَ سواء نشرت أم لم تنشر؛

- ✓ جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة؛
- ✓ ترسل المقالات وتوجه المراسلات عن طريق البريد الإلكتروني:
- ✓ Admfinance.revue@gmail.com
- ✓ تنشر البحوث في المجلة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

لغة النشر: تنشر البحوث في المجلة باللغات العربية والانجليزية والفرنسية.

شروط البحث المقدم للنشر

- ✓ تكون المساهمات مختصرة بقدر الإمكان، بحيث لا تتجاوز الأوراق والدراسات المقدمة 20 صفحة، بما في ذلك المصادر والجداول والرسوم التوضيحية؛
- ✓ يكتب الباحث اسمه وجهة عمله ووظيفته على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني. وفي حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء؛
- ✓ أن يحوي البحث ملخص بلغة البحث وباللغة الأجنبية في صفحة واحدة في حدود (150) كلمة لكل ملخص، كما يجب تقديم عنوان المساهمة البحثية باللغتين؛
- ✓ تقدم البحوث على صفحة A4 بخط Traditional Arabic حجم 14، أما بالنسبة للغة الأجنبية بخطTimes New Roman بحجم 12؛
- ✓ تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤهما والملاحظات التوضيحية في أسفلها؛
- ✓ توضع الهوامش في آخر الدراسة وترقم بالتسلسل حسب ظهورها، وذلك بخط حجمه 12 بالنسبة للعربية و10 بالنسبة للفرنسية.

مجلة العلوم الإدارية والمالية

المجلد 02 العدد 01 / جوان 2018

المحتويات

عنوان المقال	المؤلف	الصفحات
أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها	فتيحة مختاري /جامعة بشار	11 -30
الثقافة التنظيمية كإستراتيجية لتنمية الموارد البشرية	هجيرة أوبعيش / المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بن عكنون -	31 - 44
دور طريقة التكاليف المستندة للنشاط ABC في إعادة تحليل وتحميل التكاليف بطريقة عادلة للمنتجات الصناعية – دراسة حالة إستشرافية-	رشيد قريرة /جامعة ورقلة أسامة عمامرة /جامعة البليدة 02	45 - 57
دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير صناديق الزكاة (دراسة حالة صندوق الزكاة الإماراتي)	مختار بونقاب/ جامعة ورقلة مريم بالأطرش/ جامعة ورقلة	58 - 73
أبعاد جودة الخدمات الصحية ودورها في تحقيق التميز (دراسة حالة بالمؤسسة العمومية الاستشفائية أحميدة بن عجيلة بالأغواط)	بن تربح بن تربح/ جامعة الأغواط عيسى معزوزي/ جامعة الأغواط	74 - 91
أثر تقلبات أسعار النفط على فعالية السياسة المالية كآلية لدعم النمو الاقتصادي	عماني اسماعيل/ جامعة وهران 2	92 - 102
تنمية التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات في الجزائر: بين الواقع والمأمول	مزيان محمد توفيق/ المركز الجامعي غليزان بديار أمينة/ جامعة مستغانم	103 - 118
أثر التمكين الإداري في تحفيز السلوك الإبداعي لدى العاملين بالمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مجموعة بن حمادي ببرج بوعريريج-	يوسفي كمال/ جامعة المسيلة	119 - 139
التنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل مناخ الاستثمار السائد والمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري - دراسة قياسية-	زروقي أبوبكر الصديق/ جامعة تلمسان زروقي يحي/ جامعة تلمسان	140 - 159
انعكاس روح المقاولاتية والإبداع على واقع التنمية الفلاحة الصحراوية - دراسة حالة ولاية الوادي أنموذجا –	إبراهيم بوجلخة/ جامعة الوادي محمد يوسف عمامرة/ جامعة ورقلة	160 – 175
دور التعليم العالي في تكوين الكفاءات البشرية "نماذج بعض جامعات الدول المتقدمة"	الطيب بالولي/ جامعة ورقلة هبة الله مجول/ جامعة ورقلة	176 - 190
التسويق الأخضر كمدخل لحماية المستهلك وتحقيق اهداف المؤسسة في ظل المنافسة الاقتصادية	ناصر بوشارب/ جامعة سطيف 1 موساوي إلهام/ جامعة سطيف 1	191 – 207
سياسة دعم المؤسسات الحرفية في الجزائر	جليلة بن العمودي/ جامعة ورقلة سمية دربال/ جامعة الوادي	208 - 231
الضغط الضريبي كحافز للتهرب والغش الضريبي	رحال نصر/ جامعة الوادي موفق سهام/ جامعة بسكرة	232 - 249
رأس المال الفكري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	يحي دريس/ جامعة تبسة صالح محرز/ جامعة تبسة	250 - 259

الحكومة الالكترونية كأحد أشكال إرساء الاقتصاد الرقمي – قراءة لواقعها في الوطن العربي–	أسماء ناويس/ جامعة الجزائر 3 نصيرة قوريش/ جامعة الشلف	276 - 260
دراسة تقييمية لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – إشارة إلى أهم العراقيل والصعوبات	بن دقفل كمال/ جامعة المسيلة	297 - 277
الإصلاحات الحكومية كأداة لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة	عبد الجليل جباري/ جامعة خنشلة مرداسي احمد رشاد/ جامعة خنشلة بوطبة صرينة/ جامعة بسكرة	317 - 298
عرض و تقييم تجربة تمويل صندوق الزكاة الجزائري للمشاريع المصغرة (القرض الحسن) ومدى مساهمتها في الرفع من مستويات التشغيل والحد من البطالة	بن عزة هشام/ جامعة تلمسان بوثلجة عبد الناصر/ جامعة تلمسان	339 - 318
إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	محمد مداحي/ جامعة البويرة أحمد عزوز/ جامعة البويرة	361 - 340
مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة الجزائر–	بطاهر بختة/ جامعة مستغانم عرقوب وعلي/ جامعة بومرداس	375 – 362
تشخيص دور التجربة الجزائرية في توفير مختلف اليات الدعم المالي لتنمية تطور مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	بلهاشمي جهيزة/ جامعة معسكر بلحوت عبد المجيد/ جدامعة البليدة	390 - 376
إدارة المعرفة ودورها في تحقيق الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	بن وسعد زينة/ المركز الجامعي عين تموشنت بوزيان الرحماني هاجر/ المركز الجامعي عين تموشنت	413 - 391
دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي" دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة (2009- 2014) "	شربي محمد الأمين/ جامعة ورقلة إلهام طباخ/ جامعة ورقلة	425 - 414
دور الدولة في توفير العقار الاقتصادي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	محمد بوشوشة/ جامعة باتنة 1	444 - 426
هياكل دعم المقاولاتية لترقية مشاريعها في الجزائر	آسيا بن عمر/ جامعة الوادي عبد الحفيظ خزان/ جامعة الوادي التجاني طهراوي/ جامعة الوادي	466 - 445
ترقية روح ريادة الأعمال من خلال مواقع التواصل الاجتماعي	عزه الأزهر/ جامعة الوادي خالدي رشيدة/ جامعة الوادي	476-467
Politique publique d'intelligence économique au service de la compétitivité des entreprises algériennes	Ghomari Malti Souhila/ universite tlemcen Harrar Sabiha/ universite tlemcen	491 - 477
Habilitation des petites et moyennes entreprises dans la mise en œuvre du système de gouvernance et son impact sur la durabilité de la société en Algérie.	**Gherbi maid/ universite el oued** **Khedir soufiane/ universite el oued**	506 - 492

أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها

فتيحة مختاري
جامعة طاهري محمد بشار/ الجزائر
Mokhtari.fatiha20@yahoo.com

The impact of exchange rate fluctuations on the balance of trade and mechanisms of treatment

Mokhtari fatiha
University of Tahri mohmmed bechar/ algeria
Mokhtari.fatiha20@yahoo.com

Received: 19/02/2018 *Accepted: 15/05/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها انطلاقا من منهج المرونات ومنهج الإستيعاب ومدى فعاليتها في معالجة الخلل في موازين المدفوعات وبأخص الميزان التجاري دون باقي عناصر الأخرى، مع تقييم مدى فعالية هذه الأساليب ومعالجتها للإختلالات في الدول النامية انطلاقا من خصائص كل دولة ومدى استقرار عملتها مقابل العملات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، منهج المرونات، منهج الاستيعاب.

Abstract: This research paper aims at distinguishing the impact of the exchange rate variation on the trade balance and its means of remedy based on flexibility method and absorption method. Added to that, we will investigate these methods efficiency to treat deficiencies in payments balance, especially trade balance to the exclusion of other elements.

This study carried out also the assessment of the extent of these methods efficiency and remediation to their deficiencies in the case of developing countries regarding characteristics of each country and the degree of their currencies stability against other currencies.

Keywords: Exchange rate, trade balance, flexibility method, absorption method.

تمهيد:

إن اتخاذ العملة كوسيط لتبادل ومقياس للقيمة، أمر يسهل بقسط كبير في التعاملات الاقتصادية و التجارية، والتي تتم بين الأعوان الاقتصادية داخل دولة معينة إلا أن هذه الوظائف لا تجد لها معنى إذا تعلق الأمر باستعمال هذه العملة في المعاملات الخارجية، إذا لا يمكن قياس أو تحديد قوتها الشرائية إلا بدلالة العملات الأجنبية المعنية، ذلك أن القيمة الخارجية للعملة يعبر عنها بعدد وحدات هذه الأخيرة وهو ما يسمى بسعر الصرف.

وبعبارة أخرى ينحصر الفارق الجوهري بين المعاملات الداخلية والمعاملات الدولية، في أنه على حين يستخدم الناس عملة واحدة في الأولى، ويستخدم العالم عددا كبيرا من العملات لا تتمتع الواحدة منها كقاعدة عامة بقبول عام في وفاء بالالتزامات خارج حدود دولتها، ومن هنا تنشأ مشكلة تحويل هذه العملات لبعضها.

ويعتقد البعض أن سعر الصرف العملة لا يرتبط بميزان التجاري ولا بفائض أو العجز الذي يظهره وهو اعتقاد غير صحيح لأن سعر صرف العملات له علاقة وثيقة بمركز الميزان التجاري طالما الدولة تتبع نظام الصرف الحر ولا تطبق التحديد الإداري، ومن أجل معالجة الخلل في الميزان التجاري تلجا المؤسسات النقدية الدولية إلى تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل احداث التوازن وذلك من خلال تطبيقها لكل من أسلوب المرونات و الإستعاب، حيث يعتبران من الأساليب المستخدمة من أجل احداث التوازن الخارجي.

1. الاشكالية: وبناءا على ما سبق فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا البحث هو:**ما هي أثار تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، وما هي آليات علاجها ؟**

2. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في محاولة ابراز اثر تغيرات او تقلبات اسعار الصرف على الميزان التجاري والتعرف على سبل المناسبة وفق النظريات الاقتصادية لعلاجها وتقييم مدى فعاليته هذه الاساليب في معالجة اختلالات في الموازين التجارية لدول النامية.

3. أهداف الدراسة: تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

– **أولا:** التطرق للإطار النظري لسعر الصرف الأجنبي والميزان التجاري.

– **ثانيا:** ابراز أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري.

– **ثالثا:** توضيح اليات معالجة تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري.

– **رابعا:** تقيم أليات معالجة تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري وإمكانية تطبيقها في البلدان النامية.

4. المنهجية المتبعة: للإجابة على إشكالية المطروحة، وتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي و الاستقرائي في المعالجة النظرية لأثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل أو آليات علاجها وتقييم مدى فعاليتها في الدول النامية.

أولا: الإطار النظري لسعر الصرف الأجنبي و الميزان التجاري

1. سعر الصرف: يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الدولية، كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجيا وداخليا، حيث أن استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد البلد.

1.1. تعريفه: يمكن تعريف سعر الصرف على أنه:

"عدد وحدات النقد الأجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد الوطني ولبلد معين، أو عدد وحدات النقد الوطني تساوي وحدة واحدة من النقد الأجنبي ولبلد معين"[1].

"لكل دولة عملتها الخاصة التي تتخذها أساسا لتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية لبلد ما"[2].

إذن نخلص أن سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين حيث تعتبر احدها سلعة والأخرى ثمنا لها.

2. الميزان التجاري: يعتبر الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لذا تكمن أهميته في أنه المؤشر الرقمي للوضعية الخارجية للدول.

1.2. تعريف الميزان التجاري: يقصد بالميزان التجاري رصيد المعلومات التجارية، أي المشتريات و المبيعات من السلع و الخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا[3].

2.2. أقسام الميزان التجاري: ينقسم إلى الميزان أو الحساب التجاري السلعي و الميزان التجاري الخدمي وهما كالتالي:

أ. **الميزان التجاري السلعي:** و يطلق عليه أيضا ميزان التجارة المتطورة، و يضم كافة السلع و الخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات و الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الحركية).

ب. **الميزان التجاري الخدمي:** و يطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المتطورة، و تظم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، فوائد رأس المال)[4].

ثانيا: أثر تغيرات سعر صرف على الميزان التجاري

قبل التطرق إلى كيفية تأثير تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري سنتطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بتغيرات (تقلبات) سعر الصرف.

1. مفاهيم عامة حول تغيرات سعر الصرف: يمكن لتغيرات سعر الصرف أي عملة أن تأخذ الأشكال التالية:

– **الانخفاض (التدهور) Dépriciation**: ويقصد به انخفاض سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية او ارتفاع السعر الداخلي للعملة الاجنبية وهذا نتيجة لقوى العرض والطلب.

– **الارتفاع (التحسن) Appréciation**: ويقصد به ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وهذا نتيجة لقوى العرض و الطلب، فمثلا إذا كان سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو هو 1 دولار = يساوي 1 أورو وحدث أن زاد الطلب على السلع الأوربية في أمريكا وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على الأورو ونتيجة ذلك أصبح سعر الصرف 1 دولار يساوي 0.98 أورو في هذه الحالة فغن سعر صرف الدولار قد انخفض وبالمقابل فإن سعر صرف الأورو قد ارتفع.

وتجدر الإشارة إلى أن أي انخفاض في قيمة عملة معينة يقابلها ارتفاع في عملة مقابلة وعكس صحيح، كما أن انخفاض وارتفاع العملة لا يكون إلا في نظام الصرف المرن[5].

– **التخفيض Dévaluation**: هو لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها، مقارنة مع العملات الأجنبية، حيث تصبح تساوي عددا من قبل هذه العملات، وبالتالي هو تصرف إداري تقرره السلطات النقدية بناءا على سياسة مقصودة[6]، أي جعل العملة المحلية تساوي عدد اقل من العملة الأجنبية، وهذا ما سيخفض قوتها الشرائية في الخارج[7].

– **الرفع Réévaluation**: تهدف هذه العملية أساسا إلى تخفيض الفائض التجاري، فالفائض المستمر في ميزان المدفوعات لمدة طويلة قد يشكل بالنسبة للدولة مساوئ، باعتباره يؤدي إلى تدفق السيولة التي تعتبر من العوامل المؤدية إلى التضخم إضافة إلى ذلك فالخطورة تزداد عندما تقوم المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقا[8].

2. العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري: من خلال ما سبق تبين أن الانخفاض والارتفاع يكون عن طريق قوى الطلب والعرض في السوق أما التخفيض والرفع فيكون عن طريق تدخل السلطات النقدية، وإن جميع هذه الحالات علاقة مباشرة بتوازن ميزان المدفوعات عموما والميزان التجاري خصوصا كون تغيرات سعر الصرف تؤثر مباشرة على المعاملات التجارية مع العالم الخارجي، ويمكن أن نبين اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال أثرها على الصادرات وعلى الواردات.

بما أن أثار الانخفاض أو التخفيض تكون بصفة عامة واحدة فإننا سنناقشها معا، وفيما يخص أثر الرفع العملة فهو عكس أثر تخفيض العملة، ونادرا ما تلجأ إليه الدولة من أجل التخلص من الفائض في المدفوعات، لذا سنكتفي هنا بدراسة أثر التخفيض وأهم المداخل النظرية المفسرة لذلك في العنصر الاحق.

2.1. أثر تخفيض العملة على الصادرات: يترتب على تخفيض قيمة العملة جعل أسعار الصادرات (السلع المحلية الموجة للتصدير) ارخص نسبيا مقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات وبالتالي زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط أن

تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات اكبر من الواحد، أمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على الطلب المتزايد على العملة الأجنبية.

2.2. أثر تخفيض العملة على الواردات: يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أغلى نسبيا، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية، وحتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية لابد من توفر مجموعة من الشروط أهمها:

أ. وجود الطلب على السلع والخدمات الوطنية من الخارج.

ب. وجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي.

ج. عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للدولة التي تقوم بالتخفيض.

د. عدم قيام الدولة الأخرى بتخفيض قيمة العملة (خاصة تلك المتعامل معها تجاريا)، أو ما يسمى بالمتعامل بالمثل[9].

بالإضافة إلى الآثار المرغوب فيها لانخفاض قيمة العملة على الحساب التجاري، يمكن أن يعتبر البعض أن التخفيض المستمر في قيمة العملة سياسة مرغوب فيها، إلا أن لهذه العملية سلبيات يمكن حصرها في ثلاث نقاط أساسية وهي:

أ. يؤدي تخفيض أو انخفاض العملة إلى التضخم وماله من تأثير على المستوى المعيشي للأفراد داخل المجتمع.

ب. يؤدي تخفيض العملة إلى إعادة توزيع الموارد (هروب رؤوس الأموال إلى الخارج مثلا) الذي يمكن أن يكون له أثر سلبي، خصوصا في الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة.

ج. يؤدي تخفيض العملة إلى تدهور شروط التبادل التجاري للدولة الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة فيها[10].

– ثالثا: أليات علاج أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري.

من أجل معالجة الخلل في الميزان التجاري تلجا المؤسسات النقدية الدولية إلى تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل احداث التوازن وذلك من خلال تطبيقها لكل من أسلوب المرونات و الاستيعاب، حيث يعتبران من الأساليب المستخدمة من أجل احداث التوازن الخارجي.

1. منهج المرونات: يقوم هذا اسلوب بالتركيز على رصيد الميزان التجاري على اعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات عند انجاز هذا المنهج، ومنه فإن أي تغيرات تحدث في سعر الصرف يكون لها تأثير على الأسعار النسبية للصادرات و الواردات، مما يؤدي إلى تغيرات في وضع الميزان التجاري.

1.1. التحليل النظري لمنهج المرونات: يرجع الفضل في صياغة وبلورة تأثير منهج المرونات من الناحية النظرية إلى « Robinson » سنة 1937 وهذا استجابة للحاجة النظرية في تكييف ميزان المدفوعات تماشيا مع أسعار صرف أكثر مرونة[11].

ويقوم هذا المنهج أساسا على دراسة كيفية معالجة الخلل في الميزان التجاري للدولة من خلال عملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وبالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه وهو ما يؤثر على وضعية الميزان التجاري للدولة المعنية، ويرتكز منهج المرونات على دراسة كل من مرونتي الطلب المحلي على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات وتحليل اثر تخفيض قيمة العملة المحلية لتصحيح الخلل في الميزان التجاري، وينطلق في تحليله من شرط Marshal – Lerner والذي يقوم بالأساس على تحديد الشروط اللازمة حتى يتسم سوق الصرف بالتوازن والاستقرار.

ويباشر التخفيض في سعر الصرف دوره في إحداث تحسن في ميزان المدفوعات من خلال تغير مستوى الأسعار للسلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية في كل من الأسواق المحلية والأجنبية مما يشجع على استبدال السلع الأجنبية المستوردة بالسلع المحلية في عمليات الاستهلاك والإنتاج كما انه يزيد من الطلب الخارجي على الصادرات المحلية نتيجة لانخفاض أسعارها[12].

1.1.1. مميزات نظرية أسلوب المرونات: يتميز هذا الأسلوب بما يلي[13]:

– أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق تغيرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات.

– لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات إذ أنه يركز فقط على الصادرات وواردات السلع والخدمات.

2.1.1. الصياغة النظرية لمنهج المرونات: تعتمد هذه النظرية على صياغة مارشال – ليرنر، وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات والاشتقاق النظرية فغنه يتم انطلاق التحليل من ميزان متوازن، بافتراض ما يلي:

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية. M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية.

P: سعر الصرف. B: الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات بالعملة الوطنية.

Ex: مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي:

$$e_x = \Delta x/x \Big/ \Delta p/p \qquad 1$$

حيث:

ΔX: التغير في الصادرات. ΔP: التغير في سعر الصرف.

وتعني قيمةe_x: قيمة التغير الذي يحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

و إذا ما اعتبرنا الصادرات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

e_m: مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، وتعطى كما يلي:

$$3 \qquad e_m = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{\Delta p} \times \frac{P}{M}$$

حيث:

ΔM: التغير في الصادرات. ΔP: التغير في سعر الصرف.

وتعني القيمة e_m: قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة.

و إذا ما اعتبرنا الواردات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

بما أننا افترضنا أن M مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف Pلتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي: MPوبالتالي فالميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كمايلي:

تسمى هذه المعادلة بمعادلة رصيد الميزان التجاري.

لمعرفة أثر تغير في سعر الصرفP على الميزان التجاري Bنجري التغيير رياضيا (اشتقاق Bبالنسبة لسعر الصرف) على النحو التالي:

أو: بإخراج M عامل مشترك نجد:

أو:

و حيث أنه تم الانطلاق من ميزان متوازن أي: $B = X - MP = 0$ أو $X = MP$ لذلك يمكن كتابة المعادلة 7 كما يلي:

بتعويض 2 و4 في المعادلة 7 مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

وتعني المعادلة 8 أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار:

ويعني أنه لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن تكون:

أي مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف يجب أن يكون أكبر من الواحد وهو الشرط المعروف بشرط مارشل– ليرنر.

أما إذا كان: $e_{x+e_{m=1}}$ فإن التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوما.

وفي حالة : $e_{x+e_{m<1}}$ فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان.

وعليه فالصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسن الميزان هي الصيغة الأولى أي يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد الصحيح وهو الشرط الأساسي لمارشال – ليرنر " وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على إثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض". فعند حدوث عجز على الدولة أن تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها وعند حدوث فائض فلابد عليها أن تتبع سياسة رفع قيمة العملة، والأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرونة الطلب العالمي وصادرات الدولة ومرونة الطلب الوطني على الواردات، فإذا كان مجموع المرونتيين أكبر من الواحد فإن تخفيض العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان كما أن رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض.

3.1.1. ميكانيزمات التأثير: يتم ميكانيزم التأثير على الميزان في الحالتين وفق الأطروحة التالية:

أ. **حالة العجز:** بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة لذلك، في حين أن أسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها وبالتالي فإن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهو ما يبجر عنه تلاشي عجز في الميزان.

ب. **حالة الفائض:** بإحداث رفع قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات مناظرة أيضا على أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين فيزداد طلبهم عليها، أي أن الرفع في قيمة العملة يؤدي في النهاية

إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات الشيء الذي يؤدي تدريجيا إلى تلاشي الفائض ولاشك أنه في الحالتين لا يؤدي تغيير سعر الصرف دوره إذا لم تتوفر المرونة الكافية لكل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف.

4.1.1. فرضيات النظرية: يعمل أسلوب المرونات في ضوء جملة من الفرضيات منها:

– نقطة انطلاق اشتقاق شرط مارشال ليرنر هي : $B = 0$

– وجود مرونة لا نهائية بالسبة لصادرات الدول الداخلية في التبادل، أي أن منحى عرض الصادرات لكل دولة يكون أفقيا وهو ما يعني عدم تغير أسعار الصادرات نتيجة لتغير حجمها ويعني ذلك خضوع الإنتاج لظروف التكلفة الثابتة.

– استقرار سوق الصرف الأجنبي.

– وجود حالة التوظف الكامل لعناصر الإنتاج وبالتالي ثبات المداخيل.

– عدم استخدام بقية الدول الداخلة في نظام التبادل لأية إجراءات أخرى تؤدي إلى إبطال مفعول سياسة تغير أسعار الصرف.

2. منهج الاستيعاب: ظهر هذا المنهج على يد الاقتصادي " Alexander Sidney" سنة 1952، وهو يقدم العلاقة الأساسية بين أحد أرصدة ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) وبعض المجاميع الكلية الأساسية، وقد تم اعتماد هذه المقاربة ضمن احد المراجع الأولى التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي[14]. ويعرف الاستيعاب أيضا على انه مجموع الاستهلاك والاستثمار[15].

وفق منهج الاستيعاب يعرف ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين المحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما (أو الدخل الكلي) وبين المدفوعات الكلية(أو الإنفاق الكلي) لهؤلاء المقيمين فيما عدا السلطات النقدية وبالتالي فهو الفرق بين الدخل القومي والإنفاق القومي، وبناء على هذا فإن العجز على مستوى هذا الميزان يعني بالضرورة أن الإنفاق يزيد عن الدخل والعكس صحيح في حال الفائض.

ومن المتعارف عليه أن مشاكل ميزان المدفوعات تنشأ نتيجة الاختلال بين الدخل والإنفاق المحليين، وعليه فإن هذا المدخل يركز على الحقيقة القائلة بأن اختلالات الحساب الجاري يمكن أن تعتبر فرقا بين الناتج المحلي والإنفاق المحلي (وهو ما يعرف بحجم الاستيعاب)[16] .

وبالمقارنة مع منهج المرونات فإن منهج الاستيعاب يعد تطورا حديثا ملحوظا، فهو يحول التحليل من الميزان التجاري كفرق بين الصادرات والواردات إلى الحساب الجاري كفرق بين الدخل المحلي والإنفاق المحلي الكلي بناءا على التصوير البسيط لمتطابقة الحسابات القومية والتي تشمل العناصر السابقة (الحساب الجاري والناتج المحلي الإجمالي والإنفاق المحلي الإجمالي)[17].

1.2. فرضيات منهج الاستيعاب: يعتمد منهج الاستيعاب على مجموعة من الفروض والمتمثلة في[18]:

أ. افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل. **ب.** افتراض ثبات اسعار السلع والأجور النقدية.

ت. افتراض ثبات النفقات العملية الانتاجية. **ث.** افتراض توفر احتياطات الصرف لدى الدولة.

1.2.2. الصياغة الرياضية لمنهج الاستيعاب: يعد منهج الاستيعاب تطورا حديثا مقارنة بمنهج المرونات، فهو يحول التحليل من الميزان التجاري كفرق بين قيم الصادرات والواردات، إلى الميزان التجاري كفرق بين الدخل المحلي والإنفاق المحلي الكلي، وفي هذا الصدد، يبدأ منهج الاستيعاب من قواعد كينزية تتمثل في معادلة الدخل المحلي التالية[19]:

$$Y = C + I + G + (X - M) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 8$$

حيث أن:

Y: الدخل المحلي. C: الاستهلاك الخاص. I: الاستثمار الصافي.

G: الإنفاق الحكومي. X : الصادرات. M: الواردات.

وفي هذا الخصوص، يفرق ألكسندر بين كل من الاستيعاب المحلي، والاستيعاب الكلي لإبراز العلاقة بين رصيد الميزان التجاري من ناحية، والإنفاق الكلي من ناحية أخرى.

و للوصول إلى مضمون الاستيعاب المحلي فإنه يتم إعادة صياغة المعادلة رقم (8) لتأخذ الشكل رقم (9) على الوجه التالي:

$$Y = Cd + Id + Gd + X \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 9$$

وفي هذه المعادلة يشير الرمز (d) إلى الصفة المحلية، كما تشير هذه المعادلة إلى أن الدخل المحلي يتكون من : الاستيعاب المحلي (Ad) والذي يتكون من السلع المنتجة والمستوعبة محليا، والتي تساوي (Cd + Id + Gd) مضافا إليها قيمة الصادرات (X).

وبتعويض (Ad) في المعادلة رقم (9) نجد:

$$Y = Ad + X \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 10$$

أما الاستيعاب الكلي (A) فهو يشمل على الاستيعاب المحلي (Ad) مضافا إليه الواردات (M)، ويعبر عنه بالمعادلة رقم (11) التالية:

$$A + Ad + MA \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 11$$

أو بصورة أخرى:

$$Ad = A - M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 12$$

وبتعويض المعادلة رقم (12) في المعادلة رقم (10) نجد:

$$y = A + X - M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 13$$

أو بصورة أخرى:

$$Y - A = X - M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 14$$

وتشكل المعادلة رقم (14) المعادلة الرئيسية لمنهج الاستيعاب. بل قام ألكسندر بتبسيط هذه المعادلة لتأخذ الصورة المبسطة التالية:

$$B = Y - A = \mp IF \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 15$$

من الصيغة الأخيرة لهذه المعادلة يمكن إدراك أن الميزان التجاري سوف يحقق فائضا إذا كان الناتج المحلي يفوق الاستيعاب المحلي، ويحقق عجزا إذا كان الاستيعاب المحلي يفوق الناتج المحلي، وسوف تكون التجارة في حالة توازن إذا كان الاستيعاب المحلي مساويا للناتج المحلي، وبتعبير أخر، عجز المدفوعات يحدث نتيجة لكون الاستيعاب المحلي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم تمويل الفرق عن طريق تدفق رأس المال للدخل (If).

أما الفائض الميزان التجاري، فيحدث نتيجة تجاوز الناتج المحلي الاستيعاب، ويأخذ الفرق شكل تدفقات رأسمالية للخارج (If-). ويشير هذا التحليل إلى أن الفائض أو العجز في الميزان التجاري يرجع إلى الاختلال بين الدخل المحلي والاستيعاب الكلي، وبالتالي فإن تصحيح الاختلال في الميزان التجاري يتطلب إعادة كل من مستويات الدخل المحلي والاستيعاب الكلي إلى أوضاعها التوازنية، ويمكن الوصول إلى هذه الأوضاع التوازنية من خلال تغيير مستويات الإنفاق الكلية إلى أعلى ا والى أسفل، وبالتالي يظهر الدور المميز للسياسة المالية في إيجاد التكيف المطلوب للميزان التجاري[20].

2.2.2. مبادئ منهج الاستيعاب: ينطبق هذا الأسلوب من مجموعة من المبادئ و هي:

أ. حالة التوظيف غير الكامل، أي هناك موارد عاطلة.

ب. خضوع الإنتاج في الدول المشتركة في التبادل لظروف التكاليف الإنتاجية بمعدلات واحدة نتيجة لزيادة الإنتاج الكلي.

ت. ثبات أسعار السلع والأجور الاسمية ومعدلات الفائدة وغيرها من المتغيرات النقدية.

ث. اعتماد الصادرات على الإنتاج الجاري، وليس على المخزون.

ج. وجود كميات مناسبة من الاحتياطات النقدية الدولية.

د. يركز هذا المنهج على المتغيرات الاقتصادية الكلية (كالناتج، التشغيل، الاستثمار...الخ)[21].

– رابعا: تقيم أليات معالجة تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري و إمكانية تطبيقها في البلدان النامية.

1. تقييم منهج المرونات و إمكانية تطبيقه في البلدان النامية: بعد أن تم استعراض النظري لمنهج المرونات، يجدر بنا تقييم هذه الآلية، ليتسنى لنا الحكم في إمكانية الاستفادة من فعاليتها في البلدان النامية. وذلك من خلال التعرض لبعض المأخذ على منهج المرونات وهذه المأخذ هي:

– يشترط مدخل المرونات لنجاح سياسة التخفيض أو رفع سعر الصرف في علاج العجز في الميزان التجاري أن يتميز كل من الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات بالمرونة. وهذا لا ينسجم في اغلب الأحيان مع ظروف البلدان النامية التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية دوليا، ويعد إجراء التخفيض بهدف تصحيح العجز في الميزان التجاري أمر غير مجد لعدم قدرة صادراتها السلعية على المنافسة بالأسواق العالمية، حتى ولو انخفضت أسعارها، من جهة ثانية، فإن المرونات السعرية للطلب على الواردات في معظم البلدان النامية غالبا ما تكون ضعيفة، وبالتالي فإن إحلال بدائل الواردات يكون محدودا في الأجل القصير، وعلى هذا فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات بدلا من انخفاض كميتها، مما يؤدي إلى أثار عكسية على ميزان المدفوعات[22].

– إذا كان جزء كبير من الصادرات مقيما بعملات أجنبية وهذا يشمل الدول النامية فإن إجراء التخفيض كأسلوب للتأثير على أسعار الصادرات يتطلب دراسة وافية ودقيقة للأسواق التصدير الخارجية وتحديد دقيق لنسبة التخفيض المطلوبة، وبخلاف ذلك فإن التخفيض قيمة العملة لا يعني أكثر من تخفيض مكاسب المصدرين المحليين، وفي هذا الشأن لايوجد مؤشر يبين أن البلدان النامية لديها القدرة الكافية والوسائل المطلوبة للسيطرة على متغيرات الأسواق الدولية لغرض دراستها والتنبؤ بتطوراتها لتحديد نسبة التخفيض المطلوبين.

– يقوم منهج المرونات على افتراض توافر حالة المنافسة الكاملة في الأسواق، هذا الافتراض لا يمكن التسليم به في الوقت الحاضر الذي ازدادت فيه حركات التجارة وصور الرقابة على الصرف بشكل هائل، وبالتالي فإن صورا أخرى من المنافسة الاحتكارية و احتكار القلة أصبحت سائدة في هذا فالصادرات والواردات أصبح يتم تحديدها بواسطة المكونات بناء على اعتبارات تتعلق باحتياجات برامج

التنمية الاقتصادية للدولة وإشباع الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية والاستهلاكية الرئيسية والمستلزمات التكنولوجية أكثر من الأسعار النسبية[23].

– يركز هذا المنهج على ما يحدثه رفع سعر الصرف الأجنبي أو تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية من تغيير في أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية والواردات بالعملة المحلية، ويفترض المنهج أن رفع سعر الصرف سوق يؤدي إلى تخفيض الأسعار الأجنبية للصادرات وكذلك رفع الأسعار المحلية للواردات، وان اثر السعر سوف يعمل على علاج العجز في ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصادرات من ناحية وتخفيض الواردات من ناحية أخرى. وحيث أن قدرة أي دولة على التأثير في الأسعار الأجنبية لصادراتها تتوقف على أهميتها النسبية في السوق الدولية، فإنه يصعب قبول الفرض السابق بالنسبة لكافة البلدان النامية التي تمثل حجم الصادرات اغلبها نسبة صغيرة من الإنتاج العالمي، وبالتالي تعد في وضع الدول الصغيرة القابلة للأسعار الدولية، وعليه فإنه من غير المتوقع أن تنخفض الأسعار الأجنبية لصادرات الدول التي لا تستطيع التأثير على أسواق صادراتها وذلك إذا ما قامت بإجراء رفع سعر الصرف الأجنبي أو تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها المحلية، حيث يختفي اثر السعر الذي كان من المتوقعان يزيد من حجم الصادرات[24].

– إن تحليل تخفيض سعر الصرف وفق منهج المرونات لا يستطيع أن يفسر بشكل دقيقة لاختلالات في الموازين التجارية لأنه يهمل التغييرات في الادخار والاستثمار والسياسة المالية التي تعد الجزء المكمل للتغيرات في الميزان التجاري، أي أن منهج المرونات لم يستوعب في تحليله ما يعرف بنظرية الفجوتين المعروفة في النظرية الاقتصادية (*) والمنهج الذي لا يتسع لشمول ذلك في التحليل يصعب تطبيقه في البلدان النامية.

من كل سبق، نستنتج أن منهج المرونات لا يصلح الاعتماد عليه لتحليل سياسة تخفيض قيمة العملة للبلدان النامية، والتي تعاني أساسا ليس فقط من الاختلالات في الموازين التجارية، بل من اختلالات اقتصادية هيكلية، انعكست في أزمة حقيقية لسعر الصرف،تمثلت في بروز ظاهرة التقييم المرتفع للعملة وعليه ينبغي البحث عن مناهج بديلة للتخفيض.

2. تقييم منهج الاستيعاب وإمكانية تطبيقه في البلدان النامية: بعد التحليل النظري لمنهج الاستيعاب سوف نقوم بتقييم آلية التوازن والحكم على صلاحيتها بالنسبة للبلدان النامية وفق منهج الاستيعاب وفي هذا المجال يمكن تثبيت النقاط التالية:

– إن هذا التحليل ينطبق فقط على الميزان التجاري لميزان المدفوعات،و يهمل المعاملات التي تتم في حساب رأس المال، ويقترض بالضرورة بأن التحسن في الميزان التجاري ينجم عنه تحسن في ميزان المدفوعات، ويمكن تفسير ذلك من خلال القول بأن معظم هذا التحليل قد تم في فترة زمنية كانت تخضع فيها حركات رأس المال دوليا لقيود صارمة، وإذا ما سحبنا التحليل السابق على البلدان النامية، فنجد من الصعوبة بمكان إهمال حركة رأس المال ومشاكل العجز في هذا البند المهم من بنود ميزان المدفوعات، مما يجعل منهج الاستيعاب غير مناسب في أحيان كثيرة ليصور واقع مشاكل ميزان المدفوعات في هذه البلدان[25].

– ينتمي هذا المدخل إلى التحليل الكينزي من حيث تركيزه على بحث تأثير تغيير سعر الصرف على كل من الدخل المحلي والاستيعاب المحلي، ويفترض هذا المدخل أن عناصر الاستيعاب وهي الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي ترتبط بعلاقة طردية مع الدخل المحلي، ولكن هذاالافتراض الأساسي قد لا يلاءم ظروف البلدان النامية خاصة فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي الذي غالبا لا يرتبط بعلاقة طردية مع التغيرات في الدخل المحلي، حيث تمثل الحكومات في تلك الدول إلى تعويض الانخفاض في مستوى الدخل المحلي من خلال زيادة إنفاقها بأسلوب التمويل التضخمي اعتمادا على الجهاز المصرفي[26].

– منهج الاستيعاب يركز على العوامل المؤثرة في الميزان التجاري نتيجة التغيرات المباشرة والمؤثرة في الدخل والإنفاق الكلي، وهذا يعني أن المنهج غير قادر على تحديد التغيرات النقدية ذات التأثير المباشر في معدلات الأسعار و الصرف، فمنهج الاستيعاب يهمل دور النقود في التحليل، وهذا ما يجعله غير مناسب تماما ليس في البلدان النامية فحسب بل حتى البلدان المتقدمة، لما تشكله النقود وحركتها وكميتها من تأثير مهم على الكثير من المتغيرات الاقتصادية، مما يجعل عملية إهمالها تكتنفها الكثير من عدم الدقة في التحليل.

– إن ألكسندر قد أغفل كلية رد فعل العالم الخارجي لتخفيض قيمة العملة وحالة ميزان المدفوعات في البلد المخفض، حيث افترض أن باقي دول العالم سوف تتكيف بإذعان أو بهدوء للتخفيض ولظروف الميزان التجاري في البلد المخفض وفي الواقع فإن تغير الميزان التجاري في دولة واحدة سوف ينعكس في شكل تغيرات متناسبة في الموازين التجارية لباقي دول العالم ولكن في الاتجاه العكسي وذلك نظرا للعلاقات المتشابكة لموازين مدفوعات الدول بعضها ببعض[27].

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من نتائج تمثلت فيما يلي:

- تعرض سعر الصرف لتغيرات مستمرة نتيجة لعوامل اقتصادية وغير اقتصادية له تأثير على الميزان التجاري.
- يعالج منهج المرونات أثار تغيرات سعر الصرف كوسيلة لإصلاح الخلل في الميزان التجاري دون باقي عناصر ميزان المدفوعات، حيث يرتبط هذا المنهج بالرؤية الكلاسيكية للتجارة الخارجية وعلى الرؤية التي إحتلت مكانا بارزا في التحليل الكلاسيكي.
- تحسن الميزان التجاري نتيجة لانخفاض أو تخفيض قيمة العملة يجب زيادة الدخل و/ أو انخفاض الاستيعاب.
- يشترط منهج المرونات لنجاح عملية التخفيض أو الرفع سعر الصرف في علاج العجز في الميزان التجاري أن يتميز كل من الطلب على الواردات وطلب على الأجنبي على الصادرات بالمرونة، وهذا لاينسجم في أغلب مع ظروف البلدان النامية التي تعتمد على المواد الأولية دوليا.
- منهج الاستيعاب غير قادر على تحديد التغيرات النقدية ذات التأثير في معدلات الصرف، فمنهج الاستيعاب يهمل دور النقود في التحليل، وهذا ما يجعله غير مناسب تماما ليس في البلدان النامية فحسب بل حتى البلدان المتقدمة.

خلاصة: سعر الصرف هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية ويتعرض سعر الصرف لتغيرات وتقلبات مستمرة نتيجة لعدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تعرض هذه التغيرات التجارة الخارجية لدول الى مشاكل و اختلالات على مستوى موازين مدفوعاتها وبأخص موازينها التجارية خاصة وان كان التغير واسع الحجم وهو الأمر الذي استدعى من الدول اللجوء إلى بعض التقنيات أو أساليب للإعادة التوازن وتخلص من الاختلالات التي تتعرض لها التجارة الخارجية انطلاقا من أسلوب المرونات وأسلوب الاستيعاب كعلاج لأثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، ويركز كل من الأسلوبين على رصيد الميزان التجاري دون باقي عناصر ميزان المدفوعات أخرى.

الاحالات والمراجع:

[1] م.د. سردار عثمان خدر باداوة يي ،و هيوا عثمان إسماعيل، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لإقليم كوردستان- العراق للمدة 1997- 2013، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 7 العدد 13، السنة/2015، ص: 235.

[2] أ.م.د. جليل كامل غيدان، أثر السياسة النقدية على إستقرار سعر الصرف الأجنبي، مجلة الكويت للعلوم الإقتصادية والإدارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة واسط العـــدد 17، 2015، ص: 03.

[3] محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية 2007، ص: 181.

[4] عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص: 97.

[5] Dominik Salvadore, économie international, traduction de la 9éme édition américaine par fabienne le loupe et Achille Hannequart, groupe de Boeck, 2008, p : 597.

[6] محمد الناصر حميدا توا، عبد القادر شويرفات، أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري –دراسة تحليلية وقياسية- للفترة 1989-2014، مجلة الباحث – عدد 16- 2016-، مرجع سبق ذكره، ص: 286.

[7] مجدي محمود شيهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعية الجديدة، الازاريطة- مصر، 2007، ص: 258.

[8] وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2001، مرجع سبق ذكره، ص: 293.

[9] عرفان التقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر- عمان –الأردن، 1999، مرجع سبق ذكره، ص: 153

[10] موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي – مدخل السياسات، ترجمة محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار مريخ- الرياض- المملكة العربية السعودية، 2007، ص: 342.

[11] Mordchai E. kreinin and Lawrence H. office, ' the Monetary Approach to the Balance of payements : A Survey' Princeton studies in international Finance, N° 43, 1978, p : 15.

[12] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

[13] محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعليات ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات- جامعة الشلف، 15/14/ ديسمبر 2004، ص ص : 336-341.

[14] الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة أولى، 2013، ص: 258.

[15] Bernard Guillochon, économie international, 2é édition, dunod 1998, p : 217.

[16] هجيرة عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، دار الفكر للنشر، دمشق 2008، ص ص: 278-279.

[17] Robert Mundell, International Economies, Macmillan Company, New York, 1968, p : 122.

[18] دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص: 150.

[19] نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006، ص: 17.

[20] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، الطبعة 2، الدار المصرية للبنانية، القاهرة، 1994، ص:144.

[21] أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين عصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان- 2013، ص: 178.

[22] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنش والتوزيع، عمان، 2007، ص ص: 83-84.

[23] صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص:61.

[24] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص: 358.

(*) نظرية الفجوتين هي: الفرق بين الواردات (من السلع والخدمات) والصادرات (من السلع والخدمات)- أو ما يسمى بالفجوة التجارية. يساوي الفرق بين الاستثمار و الادخار- أو ما يسمى بفجوة الادخار.

[25] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار مناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007،مرجع سبق ذكره، ص: 99.

[26] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 362.

[27] صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، مرجع سابق، ص: 91.

الثقافة التنظيمية كإستراتيجية لتنمية الموارد البشرية

هجيرة أوبعيش

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بن عكنون – الجزائر

Oubaichehadjira23@gmail.com

Organisational culture as a strategy for humanresourcesdevelopment

Oubaiche hadjira

l'école supérieure de sciences politiques ben aknoun / algeria

Mokhtari.fatiha20@yahoo.com

Received: 25/02/2018 *Accepted: 25/04/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

تستهدف هذه الدراسة التطرق لمقاربة مفاهيمية حول الثقافة التنظيمية وتنمية الموارد البشرية إضافة إلى شرح العلاقة بين المفهومين.

تنتقل الدراسة لتبيين الاستراتيجيات التي لابد من الاعتماد عليها وغرسها في الثقافة التنظيمية للمنظمة وذلك لتحقيق التنمية للعنصر البشري، إضافة إلى عرض المداخل الإدارية التي لابد على المنظمة من الأخذ بها خاصة في عصر العولمة والثورة المعلوماتية وما جلبته من تغيير اتشاملة أثرت على الإدارة وبالتالي إدارة الموارد البشرية ككل فبرز ما يعرف بإعادة الهندسة، الإدارة الالكترونية وإدارة الجودة الشاملة كطرق حديثة تعتمد عليها الإدارة الناجحة لتحقيق التنمية.

وفي نهاية الدراسة توصلت هذه الورقة البحثية إلى أن سبيل تحقيق تنمية الموارد البشرية يكمن في توفير البيئة الملائمة لذلك من خلال ثقافة تنظيمية مرنة قادرة على الأخذ بكل ما هو جديد في الساحة الإدارية والتأقلم معه بغية تطوير مهارات العنصر البشري وتحقيق البقاء والازدهار للمنظمة.

الكلمات المفتاحية: الثقافة التنظيمية– التنمية– المورد البشري– تنمية الموارد البشرية– المنظمة.

Abstract:

This studyaims to giveconceptualapproach about organizational culture and humanresourcedevelomentbisides an explanation to the integrativerelationshipbetween the two concepts .

The study moves to show straegieswhich must berely on them and instilled in organizational culture to realizedevelopment to humanelement. In addition to show modern meansespecially in an age of globalization and IT revolutionwhichbroughtcomprehensive changes that affect the administration and therforehumanresourcemanagmentthis case give us new concepts such as re-engineering e- administration and total quality management, successful management depends on them to achievedevelopment.

At the end of thisstudythispaperhad come to realizethatachieving HR development lies in prividingappropriateenvironmentthrough a flexible organizational culture thatis able to takeeverythingthatis new in the administration arena and adapt to it in order to develop the skills of the humanelement and to achieve the survival and prosperity of the organization.

Keywords: organizational culture- development- humanelement- humanresourcedevelopment- organization

تمهيد:

يتميز العصر الذي نعيش فيه بسرعة التغيرات والتحولات بالإضافة إلى هيمنة المنظمات حيث أصبح يسمى بعصر المنظمات، والتي تتميز عن بعضها البعض من خلال الثقافة التنظيمية ولذلك اهتمت العديد من الدراسات بهذا الجانب لما فيه من انعكاسات ايجابية على تطور المنظمات وتحقيق أهدافها، فنجاحها متوقف على كفاءة عمالها وقيمهم والأفكار التي يحملونها عن منظماتهم.

وهذا الموضوع زاد الاهتمام به خاصة بعد نجاح المنظمات اليابانية مقارنة بالشركات الأخرى العالمية، والذي بني على مبادئ وقيم مختلفة وبالتالي ظهرت أهمية " ثقافة المنظمة "وما تلعبه لتحقيق الانسجام والتكامل الداخلي ما ينعكس بدوره على الأداء وبالتالي الأهداف ككل.

حيث تمثل الثقافة التنظيمية خطة ايجابية وعامل أساسي محدد لنجاح وتفوق المنظمات وتوفير الوسائل والظروف التي تساهم في تحسين ورفع مستوى أداء الأفراد فيها. لذلك فإن المنظمات التي تملك ثقافة قوية تمكن أعضائها من الالتزام، الانضباط، الإبداع، التحديث والمشاركة في اتخاذ القرارات...الخ، وهذا ما يدفعهم إلى تبني سلوكيات ايجابية والابتعاد عن السلوكيات السلبية وكل ما يشكل تهديد على استقرار وتطور المنظمات التي يعملون فيها.

فالإنسان متغير وليس ثابت فهو مجموعة من السلوكيات الايجابية والسلبية، ومن هنا يأتي دور الثقافة التنظيمية في صقل هذه السلوكيات وذلك من خلال القيم التي ترسخها المنظمة في الأفراد، حيث أظهرت الأبحاث والدراسات العلمية الأكاديمية أن المنظمات التي تتمتع بثقافة تنظيمية قوية تحقق نتائج مرضية جدا في تنمية مواردها البشرية مقارنة بالمنظمات ذات الثقافة التنظيمية الضعيفة.

فقوة الثقافة التنظيمية تولد لدى المورد البشري حب العمل، والرقابة الذاتية بحيث يعتبر المنظمة كبيته الثاني ويشعر بالراحة أثناء أداء المهام الموكلة له. وهنا يكمن الجوهر في هذه الدراسة التي تهتم بالدور الفعال للثقافة التنظيمية في تنمية الموارد البشرية.

لذلك تتضمن إشكالية الموضوع الإلمام بجميع جوانب الثقافة التنظيمية ودورها في تنمية الموارد البشرية وقد حددت الإشكالية كالآتي:

كيف تساهم الثقافة التنظيمية في تنمية الموارد البشرية في المنظمة؟

وللإجابة عن الإشكالية سيتم تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

أولا: مدخل مفاهيمي للثقافة التنظيمية وتنمية الموارد البشرية

1- تعريف الثقافة التنظيمية وخصائصها.

2- تعريف تنمية الموارد البشرية وأهمية المورد البشري في المنظمة

3- العلاقة بين الثقافة التنظيمية وتنمية الموارد البشرية.

ثانيا: أساليب تنمية الموارد البشرية من منظور الثقافة التنظيمية

1- استراتيجيات تنمية الموارد البشرية.

2- الأساليب الإدارية الحديثة.

خاتمة:خلاصة واستنتاجات

أولا: مدخل مفاهيمي للثقافة التنظيمية وتنمية الموارد البشرية

تعبر ثقافة المنظمة عن نمط التصرفات العامة وقواعد السلوك التي يقتنع بها عدد من العاملين داخل المنظمة ويتبنونها. حيث تتضمن طقوس وممارسات تترسخ مع الزمن لتشكل أساليب التفكير وطرق انجاز العمل وغيرها، كما تعبر عن قيم العمال وسلوكياتهم. هذه الثقافة ذات تأثير فعال على أداء الأفراد والأداء الكلي للمنظمة، إذ أن هيمنة وسيادة وتماسك الثقافة في المنظمة المحدد الأساسي للنجاح.

الثقافة التنظيمية هي توليفة من مصطلحين الثقافة والتنظيم، ومن خلال ماسبق نستنتج أن نشأة الثقافة التنظيمية لم تكن بين ليلة وضحاها بل هي نتيجة لعدة تطورات شهدها الفكر الإداري فكل تغيير في القيم الإدارية يصاحبه بالتالي تغيير في مفهوم الثقافة التنظيمية. وهذا ما تمت ملاحظته في مراحل تطور المفهوم، ولحد الآن لا يوجد تعريف موحد للثقافة التنظيمية وذلك لأنها لا تزال في صدد التطور وهذا ما سيتم عرضه.

1- تعريف الثقافة التنظيمية وخصائصها:

1.1تعريف الثقافة التنظيمية: تتكون الثقافة التنظيمية من مصطلحين:

تعريف الثقافة:

يمكن تحديد الثقافة بالمفهوم الواسع كونها ذلك الكل المركب كما يقول **تايلور** أنها : "تشمل على المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات، أو أي قدرات أخرى أو عادات يكتسبها الإنسان بصفته عضوا في المجتمع." ومنه فالثقافة هي مجموعة القيم والمعتقدات التي يشترك فيها الناس مع أعضاء آخرين من وحدة اجتماعية مثل شعب واحد في مجتمع واحد أو مجموعة أفراد في منظمة واحدة، كما عرفت الثقافة بأنها نمط من أنماط السلوك الذي يتبعه أفراد المجتمع الواحد[1].

تعريف التنظيم:

هو "وحدة اجتماعية تقام بطريقة مقصودة لتحقيق أهداف محددة وتتخذ طابعا بنائيا يلاءم تحقيق هذه الأهداف." كما نجد أن **شستر برنارد "ChesterBernard"** عرف التنظيمات بأنها : " أنساق فرعية تدخل في نطاق ما يعرف بالنسق التعاوني من عناصر مركبة، فيزيقية، وبيولوجية، شخصية واجتماعية تنشأ بينها علاقة منظمة من نوع خاص. كنتيجة للتعاون بين تخصصين أو أكثر من أجل تحقيق هدف على الأقل."[2]

تعريف الثقافة التنظيمية:

يعرف**شين** "**EdgarSchein**" في كتابه **الثقافة التنظيمية والقيادة** ثقافة المنظمة "بأنها مجموع المبادئ الأساسية التي اخترعتها الجماعة واكتشفتها أو طورتها أثناء حل مشكلاتها للتكيف الخارجي، الاندماج الداخلي والتي أثبتت فعاليتها ومن ثم تعليمها للأعضاء الجدد كأحسن طريقة للشعور بالمشكلات وإدراكها وفهمها."[3]

كما ظهرت العديد من المفاهيم للدلالة على الثقافة التنظيمية كالثقافة العمالية، الثقافة الصناعية والثقافة التسييرية. إلا أنها اقتصرت على جانب معين من مكونات المنظمة فالأول اقتصر على العمال، الثاني على المصنع والثالث على التسيير. في حين أن الثقافة التنظيمية أشمل من ذلك. ومن المصطلحات الأقرب لهذا المفهوم القيم الإدارية أو قيم العمل والتي تعتبر جوهر الثقافة التنظيمية. كما نجد بيئة العمل والمناخ التنظيمي، والجو التنظيمي كمصطلحات تشير في مضمونها أيضا إلى جزئيات من الثقافة التنظيمية.[4]

مما سبق تتبنى الدراسة التعريف التالي للثقافة التنظيمية :

هي مجموعة من القيم، العادات، الاتجاهات، والشعارات التي تتبناها منظمة ما والتي تميزها عن غيرها من المنظمات. فهي الطريقة التي تنتهجها في عملها وتعمل على غرسها وتعليمها للأعضاء الجدد وإذا كانت الثقافة التنظيمية منتهجة من قبل معظم أعضاء التنظيم إذن هي قوية، أما إذا كانت غير متبناة من قبل العمال فهي ضعيفة وهذا ما سينعكس سلبا على أداء المنظمة وسلوك العاملين.

2.1خصائص الثقافة التنظيمية:

تتفاوت السمات الثقافية للتنظيمات فهناك خصائص لها علاقة بالثقافة التنظيمية كمفهوم وهي كونها :[5]

نظام مركب : حيث تتكون من عناصر تتفاعل فيما بينها وتشمل الجانب المعنوي (نسق متكامل من القيم والأخلاق والمعتقدات والأفكار) وجانب سلوكي (العادات والتقاليد والممارسات العلمية والمراسيم) بالإضافة إلى جانب مادي (تشمل المباني والمعدات والأدوات).

نظام متكامل : فهي تتجه باستمرار إلى خلق الانسجام الداخلي بين عناصرها المختلفة ومن ثم فأي تغيير يطرأ على أحد جوانب نمط الحياة لا يلبث أن ينعكس أثره على باقي مكونات النمط الثقافي.

نظام تراكمي : (مستمر ومتواصل) حيث يعمل كل جيل على تسليمه للأجيال اللاحقة ويتم تعليمها وتوريثها عبر الأجيال عن طريق التعلم والمحاكاة، وتتزايد الثقافة من خلال ما تضفيه الأجيال إلى مكوناتها من عناصر وخصائص وطرق انتظام وتفاعل هذه الأخيرة.

نظام مكتسب متغير ومتطور : فاستمراريتها لا تعني تناقلها كما هي عليه ولا تنتقل بطريقة غريزية بل إنها في تغيير مستمر حيث تدخل عليها ملامح جديدة وتفقد ملامح قديمة.

2- تعريف تنمية الموارد البشرية وأهمية المورد البشري في المنظمة :

1.2تعريف تنمية الموارد البشرية:

تشعبت آراء المختصين والدارسين فيما يخص التنمية كل حسب تخصصه ووجهة نظره ورغم الاختلاف فهناك وفاق بين المفكرين حول المسائل المشتركة التي تنطوي تحت مضلة مفهوم التنمية[6]:

"عملية حضارية متكاملة، شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته وتسعى إلى بناء الفرد وتحريره وتطوير كفاءاته وإطلاق قدراته للعمل البناء، هي اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر..."

ويعرف **دولي سيرز** التنمية بأنها: " مصطلح قيمي تهدف لتنمية قدرات الإنسان بتوفير الحاجات الأساسية مثل الطعام والملبس والمسكن حيث يعتقد أن معظم مشاكل البشرية تنبع من تلك المسائل فالجوع هو شعلة الغبن الاجتماعي يعصف بقيم الإنسان ويفقد القدرة على التمييز ويسارع في إضرام العنصرية التي تؤدي إلى تفكك الكيانات الاجتماعية وتدهورها"

" عبارة عن مجوعة من الإجراءات والتدابير لإحداث تغييرات اقتصادية اجتماعية إيجابية في الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج السلعي والدخل الحقيقي لفترة زمنية مع استفادة غالبية أفراد المجتمع"

التعريف الإجرائي للتنمية: هي إدخال آليات على حسب ما تفرضه إستراتيجية التغيير على المستوى القانوني والعلاقات والخبرات والثقافة، من أجل الوصول إلى التنمية البشرية داخل المؤسسات الإدارية، إلى جانب القدرة على تلبية تطلعات وتنبؤات المورد البشري وفتح المجال واسعا لكل عضو ليعب عن آرائه وأفكاره بحرية، من أجل تحقيق الأهداف الذاتية للفرد والكلية للمنظمة.

تعريف الموارد البشرية: من أهم تعريفات الموارد البشرية نذكر ما يلي:

الموارد البشرية هي المورد الحقيقي ويؤكد **بيتر داركر** ذلك عندما يقول إن أي منظمة لها مورد واحد حقيقي هو الإنسان[7].

الموارد البشرية كما يشير أحمد سيد مصطفى لأي دولة أو مؤسسة هي تلك المجموعات من الأفراد القادرين على أداء العمل والراغبين في هذا الأداء بشكل جاد وملتزم، وحيث يتعين أن تتكامل وتتفاعل القدرة مع الرغبة في إطار منسجم، وتزيد فرص الاستفادة الفاعلة لهذه الموارد عندما تتوفر نظم تحسين تصميمها وتطويرها بالتعليم والاختيار والتدريب والتقييم والتطوير والصيانة[8].

تعريف تنمية الموارد البشرية:

تعرف بأنها: "إعداد العنصر البشري أعدادا صحيحا بما يتفق واحتياجات المجتمع على أساس أنه بزيادة معرفة وقدرة الإنسان يزداد ويتطور استغلاله للموارد الطبيعية فضلا عن زيادة طاقته وجهوده."[9]

يقصد بتنمية الموارد البشرية "زيادة عملية المعرفة والقدرات والمهارات للقوى العاملة القادرة على العمل في جميع المجالات والتي يتم انتقاؤها واختيارها في ضوء ما يجري من اختبارات مختلفة."[10]

2.2أهمية المورد البشري في المنظمة:

يعتمد نجاح المنظمات بشكل كبير على القوي العاملة التي تعمل بها، وذلك لأن المعرفة والمهارة والقدرات تنبع أساساً من أعضاء المنظمة، وتمثل قاعدة المعرفة الأساس لتصميم وإعداد الكفاءات في المنظمة، وهي التي تجعلها متميزة عن منافسيها كما تعطى تقديرا لدى العملاء.

وتلعب إدارة الموارد البشرية دور هام في حياة المنظمات والعمل على بقائها واستمرارها. وما عالمنا هذا إلا عبارة عن منظمة كبيرة نعيش فيها، فهناك منظمات كثيرة تحيط بنا ونحن بالطبع نشارك فيها كأعضاء وموظفين وعملاء ومستفيدين، ومن ناحية أخري تعتمد المنظمات على الموارد البشرية، وبدون المورد البشري فإن مصيرها سوف يؤول إلى الزوال. فالفرد من أحد أهم الموارد التي يجب إدارتها مثلما تتم إدارة الموارد الأخرى، واعتبار الأفراد أصولاً بشرية ذات قيمة عالية وليست جزءً من التكاليف حيث يمثل العنصر البشري أساس النشاط الإنتاجي والتكوين الاقتصادي، ولا يرجع نجاح برامج وخطط التنمية إلى استخدام الثروات والموارد فقط بل يرجع إلي كفاءة استثمار الطاقات والأصول البشرية[11]

3- علاقة الثقافة التنظيمية بتنمية الموارد البشرية:

1.3الانتماء : يتميز المورد البشري في المنظمات ذات الثقافة القوية بدرجة عالية من الانتماء للمنظمة، فالإجماع الواسع على القيم والاعتقادات المركزية والتمسك بها بشدة من قبل الجميع يزيد من إخلاص العاملين وولائهم والتصاقهم الشديد بالمنظمة وهذا يمثل ميزة تنافسية هامة للمنظمة تعود بنتائج ايجابية عليها[12].

- تحفيز العاملين وخلق الدافعية للعمل.
- مساعدة الأفراد على التكيف مع الظروف البيئية الخارجية والداخلية.
- تمد العاملين بالعديد من القواعد المشتركة للسلوك وتعتبر هذه الوظيفة ذات أهمية خاصة بالنسبة للعاملين الجدد، كما أنها هامة بالنسبة للعاملين القدامى فالثقافة تقود أقوال وأفعال العاملين مما يحدد بوضوح ما ينبغي قوله أو عمله في كل حالة منالحالات،

وبذلك يتحقق استقرار السلوك المتوقع

من الفرد في الأوقات المختلفة وكذلك السلوك المتوقع من عدد من العاملين في نفس الوقت.

تؤثر الثقافة التنظيمية على جوانب عديدة من نشاط الموارد البشرية في المنظمة كما تؤثر في نوع التعليم الذي يريده الفرد والجهد الذي يبذله في العمل، والطريقة التي يتعاون بها مع رؤسائه والعلاقات الإنسانية في العمل ويبرز تأثير الثقافة التنظيمية على العمل في الجوانب التالية[13]:

2.3الحرية : وهي أن يشعر الفرد بالحرية في أداء عمله، والاستقلالية الذاتية بحيث لا يبدي الفرد أي مقاومة في الانضمام إلى فريق عمل مع زملائه لانجاز عمل ما.

3.3المساواة : وتستلزم أن يقف العاملون جميعا على قدم المساواة، وأن تكون لهم جميعا حقوق وامتيازات متساوية، ولا تتجاهل المساواة الفروق الفردية في النواحي العقلية والانفعالية والاجتماعية، وبالتالي تعد المساواة من أقوى عناصر الثقافة التنظيمية التي تشجع العاملين على رفع الأداء في المنظمات. وترتبط بها فكرة العدالة والإنصاف التي يقف الناس من خلالها متساوين، ويحصلون على حقوقهم دون تفرقة، وخاصة فيما يتعلق بقوانين العمل وأنماطه في المنظمات بصفة عامة.

مما سبق يتبين أن ثقافة المنظمة لا تؤثر على المنظمة فقط بل العاملين بها كذلكحيث تجعلهم يتبنون وجهاتها وقيمها وهذا ما سينعكس على أدائهم وأداء المنظمة ككل، فهي بمثابة المرشد للعمال في المنظمة فإن ضيع المرشد طريقه انعكس ذلك على كل من يتبعه والعكس صحيح، ولذلك لا بد أن تكون ثقافة المنظمة مرنة تسمح بتبني المداخل الجديدة والتماشي مع موجة العولمة التي حملت معها أنشطة وأدوار حديثة للموارد البشرية تستلزم منهم تنمية قدراتهم وتطويرها للتماشي مع متطلبات العصر الجديد لبيئة الأعمال.

ثانيا: أساليب تنمية الموارد البشرية من منظور الثقافة التنظيمية

من خلال ما سبق نلاحظ أن ثقافة المنظمة تمثل طريقة عملها وبالتالي تنعكس مباشرة على أداء الموارد البشرية، لذلك لابد أن تتسم بالمرونة حتى تمكن من تنمية مهارات العمال والبقاء في البيئة التنافسية ويكون ذلك من خلال تبني الاستراتيجيات التالية :

1- استراتيجيات تنمية الموارد البشرية:

1.1إستراتيجية التدريب:

إن العنصر البشري لم يعد أحد عوامل الإنتاج فحسب، بل أصبح يحتسب كاستثمارات حاضرة ومستقبلية، ولدلك أصبح الاهتمام متزايد للإدارة المعاصرة بالمورد البشري والعمل على ابتكار وتطوير أفضل السبل والآليات لاستثمار طاقاته وتوظيف قدراته الذهنية والإبداعية في خلق وتنمية المزايا التنافسية في شكل سلع وخدمات وتقنيات حديثة متفوقة[14]، وهذا لن يأتي إلا بإتباع سياسة تدريبية

فعالة، حيث يعرف التدريب على أنه: " **عملية إعداد الفرد للعمل المثمر والاحتفاظ به على مستوى الخدمة المطلوبة فهو نوع من التوجيه صادر من إنسان وموجه إلى إنسان آخر**"[15]

اختيار أساليب التدريب: وتتمثل في[16]

المحاضرات: هو أسلوب شائع يصلح لإكساب معلومات ومعارف نظرية عامة كقواعد العمل والإجراءات وغيرها لعدد كبير من المتدربين.

دراسة الحالات: تستخدم هذه الطريقة لإكساب مهارات تحليلية حيث يواجه المشارك مواقف عملية يطلب منه تحليلها، اتخاذ القرار المناسب واختيار أسلوب العلاج، ولهذه الطريقة قواعد كثيرة لما لها من تأثير على السلوك المستقبلي للمتدرب.

تقمص الأدوار: أسلوب ضروري لإكساب الفرد مهارات في التصرف في مواقف مختلفة.

2.1**إستراتيجية تنمية الكفاءات البشرية:**[17]

وهي مجموعة النشاطات التعليمية التي تؤدي إلى زيادة المردودية الحالية والمستقبلية للأفراد ورفع قدراتهم الخاصة بانجاز المهام الموكلة إليهم وذلك عن طريق تحسين معارفهم، استعداداتهم واتجاهاتهم.

وتمر العملية بعدة مراحل:

تحديد الأفراد المستهدفين: وتتم هذه العملية عن طريق تحديد العينة المستهدفة ثم تصنيفهم على أساس فئات متجانسة حسب نوعية المنصب والنشاط ليسهل فيما بعد توجيه عمليات التنمية نحو هؤلاء وضمان سير البرنامج في مسار تحقيق أهدافه.

اختيار المدربين: يتم اختيارهم حسب طبيعة الاحتياج، فإذا كان الاحتياج من المهارات المهنية المبدئية فان المدربين عادة يكونون من داخل المؤسسة، أما إذا كان الاحتياج ينصب حول العلاقات بين الأفراد والتحكم في المصطلحات والنظريات فيكون المدربين مجموعة من الأساتذة الباحثين الجامعيين أو مستشارين خارجيين.

مستوى التعلم: بعد إنشاء البرنامج يقوم المشرفون بتكييف مكوناته المختلفة مع أنماط الكفاءات التي سوف يتم تنميتها، وعملية التعليم في سبيل تكييفها مع الكفاءات المطلوبة تصنف إلى ثلاث مستويات حسب درجة التعقيد وتتمثل هذه المستويات في: اكتساب المعارف الأساسية، اكتساب المهارات وتحسين القدرة الإنتاجية.

2- الأساليب الإدارية الحديثة:

هناك مطالبة أكثر من أي وقت مضى للاهتمام بتنمية الموارد البشرية ووضع الأطر التنظيمية والقانونية لممارستها وتوفير سبل تطويرها والارتقاء بها لتحقيق الرقي والبقاء.

ومن الأساليب الحديثة التي تتطلب تنمية الموارد البشرية والتي على الثقافة التنظيمية العمل على تبنيها في المنظمة ما يلي:

1.2الإدارة الالكترونية:[18]

نقصد بالإدارة الالكترونية تحول المصالح الحكومية وجهات القطاع الخاص نحو قضاء وظائفها ومهامها فيما يتصل بتقديم الخدمات للجمهور المتعامل معها، أو فيما بينها بطريقة سهلة من خلال استخدام تقنية المعلومات وتطور الاتصالات في أداء مهام كل منهما.

إن التحول إلى الإدارة الالكترونية ليس دربا من دروب الرفاهية وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصحت أحد محددات النجاح لأي مؤسسة.

فرض التقدم العلمي والتقني والمطالبة الأساسية برفع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات، كلها من الأمور التي دعت إلى التطور الإداري نحو الإدارة الالكترونية ويمكن تلخيص الأسباب الداعية للتحول الالكتروني في النقاط التالية:

1- الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة التكلفة.
2- ضرورة توحيد البيانات.
3- ضرورة توفير البيانات المتداولة.
4- حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين.

2.2إعادة الهندسة:

عرف كل من "**مايكل هامر**" و"**جيمس تشامبي**" الهندرة بأنها:

"البدء من الجديد أي من نقطة الصفر، وليس إصلاح أو ترميم الوضع القائم أو إجراء تغيرات تجميلية تترك البنى الأساسية كما كانت عليه، كما لا يعني ترقيع الثقوب لكي تعمل بصورة أفضل بل يعني تخلي التام عن إجراءات العمل القديمة الراسخة والتفكير بصورة جديدة ومختلفة في كيفية تصنيع المنتجات أو تقديم الخدمات لتحقيق رغبة العملاء[19]."

يمكن إجمال أهمية إعادة الهندسة الإدارية كما ذكرها كل من "**هامر**" و"**تشامبي**" فيما يلي:

- منهج تحسين سريع وجوهري في جوانب الأداء.

أداة للتعامل مع ثلاث أصناف من المنظمات وهي:

- المنظمات ذات الوضع المتدهور لإنقاذها من خلال إعادة هندسة عملياتها.
- المنظمات التي تعتقد إدارتها بلوغ الانحدار المنظمي في الوقت القريب عن طريق إعادة هندسة عملياتها لمواكبة مستجدات المستقبل.
- المنظمات التي بلغت قمة التفوق والنجاح من خلال إعادة هندسة عملياتها وابتكار أساليب عمل أكثر نجاحا مقارنة بمنافسيها.
- إستراتيجية لمواجهة المتغيرات البيئية لكل منظمة تبحث عن الكفاءة والفاعلية والمحافظة على البقاء والاستمرار[20].

3,2إدارة الجودة الشاملة:

تشكل إدارة الجودة الشاملة من أكثر المفاهيم الفكرية الرائدة التي تكتسي اهتماما واسعا من طرف الإداريين والباحثين في مجال التطوير وتحسين الأداء الإنتاجي والخدماتي لمختلف المؤسسات.

عرف معهد الجودة الفيدرالي إدارة الجودة الشاملة على أنها: أداة العمل بشكل صحيح من المرة الأولى، مع الاعتماد على تقييم المستفيد لمعرفة مدى تحسين الأداء.

بينما عرفتها لجنة توجيهية قيادة الجودة الشاملة الأمريكية سنة 1992 على أنها مدخل لنظام شامل ليس مجالا منفصلا أو برنامج كلي يتكامل مع المستويات الإستراتيجية العليا بالمنظمة، فهي تعمل أفقيا عبر الوظائف والأقسام المختلفة متضمنة كل العاملين من القمة إلى القاع وتمتد للخلف والأمام لتضم سلسلة الممول العميل، مؤكدة على التعلم والتكيف للتغيير المستمر كأساس للنجاح التنظيمي[21].

وتتمثل مبادئ إدارة الجودة الشاملة فيما يلي:

-التخطيط الاستراتيجي.

-**الإسناد والدعم**: فان لم تبدي الإدارة العليا قدرتها على تبني والتزام هذا النموذج فلن تنجح في تطبيقه.

-التركيز على العملاء فالزبون هو الموجه في إدارة الجودة الشاملة.

-**التحسين المستمر**: يشمل التحسين المستمر كل من التحسين الإضافي والتحسين المعرفي الإبداعي الجديد.

-**التدريب والتطوير**: ينظر إلى التدريب والتطوير المستمر على أنه وسيلة لتنمية إمكانات الأفراد بما يتصل بوظائفهم ومهاراتهم[22].

ومن أهم متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة ما يلي:

التصميم الفعال: تشكل تجهيزات الإنتاج والعاملين نظاما للإنتاج يجب تصميمه لإنتاج المنتجات بأبعاد وخصائص الجودة التي يريدها العملاء مع الاهتمام بالصيانة لكافة التجهيزات والمرافق.

متابعة عمليات الإنتاج: يجب متابعة الأداء الإنتاجي وتوجيهه للتأكد من أن السلع والخدمات الجيدة فقط هي التي تنتج.

تكوين فرق العمل: بحيث يمثل العمل الجماعي أحد متطلبات نجاح إدارة الجودة الشاملة، كما نعتبر فرق العمل وسيلة مهمة لاندماج العاملين في المؤسسة.

القيادة: يتطلب من القيادة البحث عن أعمال المؤسسة كافة والاستماع إلى مشاكل العاملين وتدريبهم على التقنيات الجديدة وإقامة شبكة اتصالات مع كافة أقسام المؤسسة بما يضمن تحقيق تحسين فعال في أداء العاملين[23].

خاتمة:

إن التحدي الذي صار يواجه المنظمات في الآونة الأخيرة، و الذي مصدره الأساسي هو التغير الحاصل على مستوى محيطها حيث يشكل التعقيد وعدم الاستقرار اللذان يميزانه حتمية أجبرتها على تكييف أنظمتها التقنية والتنظيمية مع المتطلبات والتغييرات، كما تعددت التحديات والرهانات المطروحة أمامها.

كل هذه التغييرات والرهانات تفرض على أي منظمة سواء كانت حكومية أو خاصة إعادة النظر في نظام مواردها البشرية والعلاقات الإنسانية وكل ما له علاقة بالمورد البشري مما يتطلب مشاركة الأفراد أنفسهم في تقييم الوضع السائد ومحاولة تكييفه مع الرهانات، وذلك يستدعي أيضا التطرق بالدراسة للجوانب السلوكية عامة ومحاولة النظر إلى المؤسسة من زاوية ثقافتها التنظيمية التي تعبر أكثر عن الواقع كما لا يجب إنكار حقيقة أن مثلما يحقق الأفراد ميزة تنافسية لمنظماتهم فيمكن كذلك أن يكونوا سببا في تأخرها وتدهورها من خلال سلوكياتهم، وهنا يكمن الدور المحوري لثقافة المؤسسة في تجنب هذه الظاهرة من خلال غرس قيم مضادة لها وتبني المداخل الجديدة إضافة إلى التكيف مع إفرازات العولمة لتحقيق التنمية المستمرة للموارد البشرية.

الإحالات والمراجع:

1- نور الدين حاروش، رفيقة حروش، **علم الإدارة من المدرسة التقليدية إلى الهندرة**. ط1، عمان : دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015، ص 134.

2- كمال بوقرة، "المسألة الثقافية وعلاقتها بالمشكلات التنظيمية في المؤسسة الجزائرية – دراسة ميدانية بمؤسسة قارورات الغاز وحدة باتنة – "، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2008، ص 110.

) -3**Organisation De L entreprise.** Paris: copyright éditions foucheur.2006 ، Jean Francois

المساهمين في تطوير نظرية التنظيم.من) برنارد (1866-1961شستريعتبر*

4- كمال بوالشرش، **الثقافة التنظيمية والأداء في العلوم السلوكية والإدارية**، ،1، عمان : دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015 ص 14.

5- **المرجع نفسه**، ص ص 49-50.

6- عزيز قودة، التنظيم الإستراتيجي وتنمية الموارد البشرية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 13، ديسمبر 2013، ص 41-42.

7- مدحت محمد أبو النصر، **إدارة وتنمية الموارد البشرية الاتجاهات المعاصرة**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2007، ص31.

8- **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

9- نعيمة بارك، تنمية الموارد البشرية وأهميتها في تحسين الإنتاجية وتحقيق الميزة التنافسية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السابع، دس ن، ص275.

10-**المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

11- أهمية الموارد البشرية في المنظمات رابط المصدر: https://hrdiscussion.com/hr4183.html تاريخ التصفح: 2017/10/10 الساعة 20:21

12- وهيبة عيساوي، " أثر الثقافة التنظيمية على الرضا الوظيفي – دراسة حالة فئة الأفراد الشبه طبيين بالمؤسسة الاستشفائية العمومية ترابي بوجمعة بشار– "،**رسالة ماجستير**، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، 2012، ص 46.

13- محمد بن غالب العويفي، " الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي – دراسة ميدانية على هيئة التحقيق بمنطقة الرياض– "، **رسالة ماجستير**، جامعة نايف العربية للعلوم للأمنية : كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، 2005، ص ص 26-27.

14- علي السلمي، **إدارة الموارد البشرية** ، ط2، مكتبة الإدارة الجديدة، القاهرة، مصر، 1997، ص5.

15- محمد توفيق ومان، تنمية الموارد البشرية في ظل البيئة الرقمية –دراسة في الأبعاد السيو– تقنية حالة مديرية الأمن لولاية بسكرة–، **أطروحة دكتوراه**، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2016، ص 58.

16- نعيمة يحياوي، فتيحة بن أم السعد، تكنولوجيا المعلومات وانعكاساتها على تنمية الموارد البشرية، **المجلة الجزائرية للتنميةالاقتصادية**، عدد 2، جوان 2015، ص 4.

17-**المرجع نفسه**، ص 4-5.

18- الإدارة الالكترونية راجع الموقع الالكتروني التالي:

/.../alkhbraa.com/PDFs/rasael/الادارة%20الإلكترونية%20كتاب.pdf

19- عبد الرحمان تيشوري، الهندرة: أعادة هندسة وتصميم نظم العمل وإدارة الأعمال، **الحوار المتمدن**، العدد 1474، 2006، ص 1. 20- دور إدارة المعرفة في إعادة هندسة العمليات الإدارية للتحول من المد المادي إلى المد المعلوماتي راجع الموقع الالكتروني التالي: http://www.docudesk.com تاريخ الاطلاع والساعة: 2017/10/11 9:04

21- رفيق بن مرسلي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق –دراسة حالة الجزائر: 2001-2011-، **رسالة ماجستير**، جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص 83.

22- محمد عبد الوهاب العزاوي، **إدارة الجودة الشاملة**، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2005، صص 59-60.

23- ناصر مراد ، أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتحسين القدرة التنافسية في المؤسسة، **مجلة المدرسة الوطنية للإدارة**، المجلد 17، العدد2، 2007، ص 15.

دور طريقة التكاليف المستندة للنشاط ABC في إعادة تحليل وتحميل التكاليف بطريقة عادلة للمنتجات الصناعية – دراسة حالة إستشرافية–

رشيد قريرة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر
rachidgrira39@gmail.com

أسامة عمامرة
جامعة لونيسي علي البليدة ،الجزائر
85Oussam@gmail.com

The role of the ABC-based cost method in re-analyzing and charging costs in a fair way for industrial products - a prospective case study –

Rachid Grira
University of Kasdi Merbah Ouargla/ algeria
85Oussam@gmail.com

Oussama Amamra
University of Louinissi ali blida/ algeria
rachidgrira39@gmail.com

Received: 30/03/2018 *Accepted: 12/05/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف محاسبة التكاليف على أساس النشاط ABC وتبيين مساهمة هذه الطريقة في تحليل وتحميل التكاليف بطريقة موضوعية وعادلة للمنتجات الصناعية، حيث إفترضنا بأن طريقة التكاليف المسندة للنشاط تعمل على تحليل وتحميل التكاليف بطريقة موضوعية للمنتجات الصناعية،حيث إعتمدنا على عملية التحليل والتفسير وإستنتاج النتائج من خلال البيانات،وتم التوصل إلى أن طريقة الأقسام المتجانسة تعطي نتائج مضللة تتعلق بأسعار تكلفة هذه المنتجات عبر تحملها لتكاليف غير حقيقية، وأن استخدام طريقة محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة يعد أفضل طريقة تتحقق فيها الموضوعية والعدالة.

تصنيف (JEL): M - M4 - M41

الكلمات المفتاحية: محاسبة التكاليف على أساس النشاط،آلية إستخدام التكاليف على أساس النشاط،طريقة ABC والطرق الأخرى.

Résumé:

Cette étude vise à identifier la comptabilié des coûts à base de l'activité ABC et d'indiquer la contribution de cette méthode dans l'analyse et la charge des coûts des produits industriels d'une manière objective et équitable, pour celà on a supposé que la méthode de ABC fonctionne pour analyser et charger les produits industriels d'une façon objective, on a basé dans notre étude sur d'analyse des données afin d'interpréter les résultats où on a conclu que la méthode des sections homogènes donne des résultats trompeurs, et que la méthode de ABC basée sur les activités est la meilleure façon où se réalise l'objectivité et l'équité.

Classification(JEL): M - M4 - M41

Mots-clés: Comptabilité analytique des coûts par activité, Le mécanisme d'utilisation des coûts par activité, Méthode ABC et autres méthodes.

تمهيد:

تعتبر المحاسبة ركيزة أساسية في كل مؤسسة،إذ تتعدد إستخداماتها في المؤسسة، فقد نجد المحاسبة المعمقة في جانب يخص متابعة الفواتير بشتى أنواعها،وقد نجد محاسبة خاصة كمحاسبة البنوك والتأمينات،وإضافة إلى هذه المحاسبة هناك نوع آخر من المحاسبة يتمثل في محاسبة تتعلق بالتسيير الداخلي في المؤسسة،ويختلف تطبيق هذا النوع من المحاسبة من مؤسسة إلى أخرى، فمنهم من يطبق المحاسبة التحليلية ومنهم من يطبق طريقة وحدات القيمة المضافة وهناك من يعتبر طريقة التكاليف المستندة للنشاط أفضل الطرق، ومن هذا المنطلق أردنا التعرف على الحقيقة وذلك من خلال دراسة استشرافية حول هذا الموضوع والذي حاولنا من خلاله الاجابة على الاشكالية.

- **إشكالية الدراسة**

- إلى أي مدى يمكن لطريقة التكاليف المستندة للنشاط ABC من إعادة تحليل وتحميل التكاليف بطريقة عادلة للمنتجات الصناعية؟

- **الفرضية العامة**

- طريقة التكاليف المستندة للنشاط تعمل على تحليل وتحميل التكاليف بطريقة عادلة للمنتجات الصناعية.

- **أهداف الدراسة**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان مدى أهمية طريقة محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة **ABC** في تحليل التكاليف وتحميلها بطريقة موضوعية وعادلة للمنتجات الصناعية، حيث تكتنف طريقة الأقسام المتجانسة أو مراكز التحليل **(Les centres d'analyse)** المعروفة العديد من العيوب عند استخدام مفاتيح التوزيع الخاصة بالتكاليف الغير مباشرة وتحميلها على المنتجات، من خلال التحميل الغير العادل لهذه التكاليف على المنتجات الصناعية، مما يؤدي إلى إعطاء نتائج مضللة تتعلق بأسعار تكلفة هذه المنتجات عبر تحملها لتكاليف غير حقيقية، وهو ما يمكن تفاديه من خلال استخدام طريقة محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة، عبر تحليل عمليات صناعة هذه المنتجات إلى أنشطة مع البحث عن التكلفة المناسبة لكل نشاط، وتحميله التكاليف غير المباشرة المناسبة له، ثم إعادة تجميعها بشكل متجانس في مجمعات للتكلفة، ليتم تحميلها لاحقا وبشكل نهائي إلى المنتجات.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في تبيان الإطار العلمي الذي تقوم عليه طريقة التكاليف المستندة للنشاط، والذي يكون من خلال تبيان الخطوات التي تمر بها هذا الطريقة وصولا إلى النتيجة المرجوة، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في تبيان الجانب التطبيقي لهذه الطريقة

والآثار المترتبة حين تطبيقها لما لها من عدالة في التقسيم، كما يمكن أن تكون كدليل للباحثين في هذا المجال لزيادة ما يمكن أن نكون قد غفلنا عنه سهوا أو نسيان.

- **المنهج المستخدم:**

إستخدام المنهج المناسب في هذه الدراسة المتمثلة في دور طريقة التكاليف المستندة للنشاط ABC في إعادة تحليل وتحميل التكاليف بطريقة عادلة للمنتجات الصناعية وبغية الحصول على نتائج مرغوبة و التي تقتضي الدقة في اختيار المنهج المناسب لذا يرى الباحثان أن المنهج المناسب لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي والذي يندرج تحته أسلوب المقارنة وذلك من خلال الكشف على حالة كل طريقة، أي نعمل على وصف لهذه الظاهرة ،ووصولا إلى مواطن التداخل والاختلاف وهذا بواسطة التحليل، ومن ثم التعرف على أفضل الطرق.

أولا: مفهوم طريقة محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة ABC:

يعود الفضل في اختراع طريقة **ABC** إلى العالمان الأمريكيان **Kaplan** et **Cooper** في عام 1986م، وقد تم استخدامها أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف هذين العالمين في 1987م، ثم انتشرت في باقي دول العالم في ما بعد. وجدير بالذكر أن أسباب فشل أنظمة التكاليف التقليدية في أداء وظائفها، هو كيفية توزيع التكاليف الغير مباشرة وما يترتب عليها من نتائج مضللة من شأنها أن تفقد نظام توزيع التكاليف قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة منه.[1]

ويمكن تعريف طريقة أو نظام التكاليف المبني على أساس الأنشطة كما يلي:

1. التعريف الأول:

"هي نظام يقوم بتحليل الأنشطة التي تمارس في الشركة، ومن ثم تجميع التكاليف غير المباشرة لكل نشاط على حدا، حيث يتم تخصيصها على الأنشطة التي تقوم بها الشركة أولا، ثم يتم تخصيص تكاليف الأنشطة على المنتجات أو الخدمات وذلك بحسب الاستفادة من هذه الأنشطة".[2]

1. التعريف الثاني:

"هو عبارة عن طريقة جديدة لتوزيع التكاليف تتفادى إلى حد كبير عيوب الطرق التقليدية، وتساهم في توفير معلومات أكثر دقة عن علاقة السببية، الأمر الذي يساهم في تحقيق رقابة أفضل على الأنشطة والموارد الإنتاجية والطاقات المتاحة وكيفية استغلالها. حيث يقوم مدخل التكاليف على أساس الأنشطة على فكرة أن إنتاج المنتجات أو توفير الخدمات يحتاج إلى وحدات اقتصادية، وأن هذه الوحدات تحتاج إلى ممارسة العديد من الأنشطة لتحقيق تلك الغاية، وأن تلك الأنشطة تحتاج إلى موارد (تكلفة)".[3]

1. التعريف الثالث:

"هي منظور وفكرة لقياس أدق للتكاليف، حيث في ظل هذا النظام يتم التركيز على الأنشطة وهذا ليس بالأمر السهل، حيث يتم النظر إلى المنتجات بكونها لا تستهلك الموارد مباشرة وإنما تستهلك أنشطة".[4]

من خلال التعاريف السابقة، يتضح أن الأساس في نظام التكاليف المبني على الأنشطة هو تحديد الأنشطة، ومن ثم حساب تكلفتها و تحميل هذه التكاليف على المنتجات أو الخدمات، أي أن الأنشطة هي حلقة الوصل بين المواد والمنتج أو الخدمة أو العميل.

ثانيا: أهداف طريقة محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة:

تهدف طريقة المحاسبة على أساس الأنشطة إلى ما يلي:[5]

- تحقيق العدالة في توزيع التكاليف غير المباشرة بين المنتجات المختلفة؛

- التخلص من العشوائية في توزيع التكاليف الغير مباشرة بين المنتجات المختلفة؛

- تحديد كلفة المنتوج بالدقة المطلوبة؛

- تساعد إدارة المؤسسة في تخفيض التكاليف من خلال تحديد الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتوج، والعمل على تقليل أو تخفيض تكاليف تلك الأنشطة؛

- تساعد إدارة المؤسسة في إعطائها صورة واضحة ودقيقة عن الأنشطة المسببة للتكاليف؛ ومن ثم معرفة نصيب المنتج من كل نشاط على حدا.

ثالثا: خصائص نظام التكاليف على أساس الأنشطة:

يتمتع نظام **ABC** بالخصائص والفوائد التالية: [6]

- يساعد في تعيين الفرص المتاحة أمام الإدارة لتخفيض الكلف بكل دقة ووضوح، حيث يبين المراحل والعمليات التي يمر بها المنتوج والأنشطة التي تساهم في تكوينه بشكل منفصل، وأن تخفيض كلفة أي نشاط أو إيقاف الأنشطة الزائدة وإلغاء كلفتها سيؤدي إلى تخفيض كلفة المنتوج التام، ويعتبر ذلك هدف وسبب إيجاد النظام وخصوصا في الشركات ذات المنافسة العالية؛
- يعتبر أداة فعالة في تقييم الأداء حيث يبذل العاملون في الإنتاج جهودهم لتخفيض الكلف، وبمساعدة نظام **ABC** يتم تحديد الأنشطة وتحديد المشرف على كل نشاط منها، وإن من ضمن المقاييس المستخدمة في تقييم أداء المشرفين الآن هو هدف تخفيض

الكلف وخصوصا كلفة وحدة العامل الموجه، فمثلا يستحق المشرف (على نشاط الفحص) الحوافز إذا ما استطاع تخفيض كلفة ساعة الفحص (العامل الموجه لكلفة الفحص)؛

- يساهم نظام **ABC** في زيادة كفاءة أداء الأنشطة واتخاذ الإدارة للقرارات الصحيحة لما يقدمه من معلومات دقيقة؛

- يساهم في تعظيم الإنتاج من خلال السيطرة على النوعية وتحسينها، لذا يتطلب توفير عناصر إدارية تؤمن بإدخال مفاهيم النظام حيث يمكن ربطه مثلا بنظام الإنتاج في الوقت المحدد بهدف تخفيض الكلف. حيث أن تحديد دور كل نشاط في الإنتاج وبيان الأنشطة التي تعاني من الاختناقات والأنشطة غير المتعلقة بالكامل، يساعد في معالجتها ويخفض كلفتها.

رابعا: مقارنة بين نظام التكاليف على أساس الأنشطة والطرق التقليدية:

يمكن المقارنة بين النظامين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): يوضح المقارنة بين نظام التكاليف على أساس الأنشطة والطرق التقليدية

نظام التكاليف المستندة للنشاط ABC	الأنظمة التقليدية
يقدم معلومات تفصيلية عن كل نشاط من الأنشطة داخل أي قسم.	يقدم معلومات كلفة كاملة عن وظيفة كاملة وتكون تجميعية لمختلف الأنشطة في مختلف الأقسام، التي يمر بها الإنتاج ويصعب تحليلها.
التركيز على الأنشطة واعتبارها الهدف الأساس.	التركيز على المنتجات واعتبارها هدف الكلفة.
يتم التشغيل بالحاسبات المتقدمة جدا.	يمكن أن يكون التشغيل يدويا أو بالحاسبات.
تحدد كلفة المنتوج بتجميع كلف الأنشطة التي قامت ببنائه.	تحدد كلفة المنتوج بقسمة مجموع الكلف على كمية الإنتاج.
تتعدد استخدام مجمعات الكلف في القسم الواحد ويتخصص كل مجمع منها بنشاط معين لتسهيل احتساب كلفة وحدة النشاط.	استخدام مجمع واحد للكلف الصناعية غير المباشرة في كل قسم.

خامسا: خطوات تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة في المؤسسة:

لتطبيق نظام التكاليف المستندة للنشاط داخل المؤسسة، يجب تتبع الخطوات التالية: [7]

- تحديد الأنشطة اللازمة لإنتاج المخرجات؛
- تحديد تكلفة الأنشطة؛
- تحديد مسبب التكلفة لكل نشاط؛
- تحميل تكاليف الأنشطة للمنتجات.

1. تحديد الأنشطة اللازمة لإنتاج المخرجات: [8]

ويقصد بها تحليل العمليات التي تقوم بها المؤسسة إلى أنشطتها الرئيسية والفرعية مثل: (إعداد طلبيات الشراء، شراء المواد، فحص المواد المستلمة، مناولة المواد، التجهيز الآلي، نشاط الفحص والرقابة على الجودة، استقبال أوامر العملاء، الترويج).

ويتيح تطبيق نظام **ABC** إمكانية تحديد وتعريف الأنشطة اللازمة لإنتاج المنتج وتسليمه للعملاء، بمعنى أنه ليس كل الأنشطة المؤداة ذات أهمية أو ذات قيمة مضافة، وعلى ضوء ذلك تقوم المؤسسة بإلغاء بعض الأنشطة التي لا تضيف أي قيمة للمؤسسة، وبالتالي تخفيض حجم التكاليف وكذا تكاليف تطبيق النظام **ABC**.

2. تحديد تكلفة الأنشطة:

يتطلب تحديد تكلفة النشاط حصر تكاليف الموارد التي تستهلك من طرف كل نشاط خلال فترة معينة، ويعتبر هذا تبويبا للتكلفة طبقا لعلاقتها بالأنشطة المنجزة خلال الفترة (مبدأ الأنشطة تستهلك الموارد).

3. تحديد مسبب التكلفة لكل نشاط:

مسبب التكلفة (مؤشر التكلفة): هو وسيلة الربط بين تكلفة النشاط والمخرجات من المنتجات أو الخدمات، وبالتالي فهو مقياس كمي يعكس مخرجات النشاط.

وفي ما يلي جدول يوضح أمثلة عن بعض الأنشطة ومسبباتها:

الجدول رقم (02): يوضح أمثلة عن بعض الأنشطة في المؤسسة ومسببات تكلفتها

النشاط	مسبب التكلفة
طلب المواد	عدد طلبيات الشراء
مناولة المواد	عدد مرات أو وقت المناولة
التجهيز الآلي	عدد ساعات التجهيز الآلي
نشاط الفحص	عدد مرات الفحص
الترويج	الوقت المستنفذ من رجال البيع

4. تحميل تكاليف الأنشطة للمنتجات:

يرتكز نظام **ABC** كما سبق ذكره على مبدأ أن الأنشطة تستهلك الموارد، ومن ناحية أخرى فإن المنتجات تستهلك الأنشطة، أي بمعنى تحميل تكلفة الأنشطة للمنتجات وذلك باستخدام مؤشر تكلفة مناسب.

سادسا: دراسة حالة إستشرافية:

سنحاول في هذه الخطوة تقديم حالة استشرافية لإحدى المؤسسات الصناعية تنتج منتوجين اثنين ك1، ك2، مع حساب تكلفتهما عبر طريقتي الأقسام المتجانسة و طريقة التكاليف المبنية على أساس الأنشطة **ABC**، لتوضيح الفرق بين الطريقتين في ما يخص عملية تحميل التكاليف الغير مباشرة خصوصا على هذين المنتجين، وما يترتب عليه من فارق لسعر التكلفة الكلي بالنسبة لهما:

1. المعطيات:

1.1 بالنسبة للعمل المباشر: يتطلب إنتاج كل وحدة من ك1 30 دقيقة و40 دقيقة بالنسبة لـــ ك2 بثمن 80دج للساعة.

2.1. بالنسبة للمواد الأولية: تستهلك الكمية المنتجة من ك1 مواد أولية بقيمة 45000دج، بينما تستهلك الكمية المنتج من ك2 مواد أولية بقيمة 20000دج.

علما أنه قد تم إنتاج 1200 وحدة من ك1 و1500 وحدة من ك2.

3.1.التكاليف غير المباشرة:

في ما يلي جدول توزيع الأعباء غير المباشرة والذي يقتصر على قسم الإنتاج فقط، والذي سوف نركز عليه في هذه الدراسة تسهيلا للفهم:

الجدول رقم (03): يوضح توزيع الأعباء الغير مباشرة في المؤسسة

البيان	التموين	الإنتاج	التوزيع
مجموع التوزيع النهائي	/	96000	/
طبيعة وحدة القياس	/	ساعات عمل مباشرة	/

– وفق طريقة الأقسام المتجانسة:

– سنعمل إنجاز جدول توزيع المصاريف غير المباشرة في قسم الإنتاج (حساب تكلفة وحدة القياس)؛

– سنقوم بحساب الأعباء غير المباشرة التي تتحملها تكلفة الإنتاج لـــ: ك1 و ك2 مع حساب التكلفة الكلية للإنتاج.

– وفق طريقة ABC:

في ما يلي جدول يوضح أنواع الأنشطة في المؤسسة، والأعباء الغير مباشرة الخاصة بها:

الجدول رقم (04): يوضح التوزيع الأولي للأعباء الغير مباشرة على الأنشطة في المؤسسة

البيان	التموين	الإنتاج		التوزيع
مجموع التوزيع النهائي	/	النشاط1	النشاط2	/
		60800	35200	
طبيعة وحدة القياس	/	ساعات عمل مباشرة	ساعات عمل الآلة	/

على افتراض أن قسم الإنتاج يتضمن نشاطين حيث يقاس الأول بساعات العمل المباشرة، ويقاس الثاني بساعات عمل الآلة، حيث تتطلب إنتاج وحدة من ك1 و ك2 30 دقيقة و20 دقيقة على التوالي من ساعات عمل الآلة.

- أيضا سنعمل على إنجاز جدول توزيع الأعباء غير المباشرة في قسم الإنتاج (حساب تكلفة وحدة القياس)؛
- سنقوم بحساب الأعباء غير المباشرة للأنشطة التي تتحملها تكلفة الإنتاج لــ: ك1 و ك2، مع حساب التكلفة الكلية للإنتاج.

- الطريقة الأولى: وفق طريقة الأقسام المتجانسة

- حساب تكلفة وحدة القياس:

تكلفة وحدة القياس = 96000÷ [(30× 1200÷60) + (40×1500÷60)]= 60دج/سا.

- حساب الأعباء غير المباشرة التي تتحملها تكلفة الإنتاج لــ: ك1 و ك2 مع حساب التكلفة الكلية للإنتاج:

يمكن تلخيص كل ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): يوضح حساب الأعباء غير المباشرة للمنتوجين والتكلفة الكلية للإنتاج

البيان	المنتوج ك1	المنتوج ك2
الأعباء غير المباشرة	600×60= 36000دج	1000×60= 60000دج
العمل المباشر	600×80= 48000دج	1000×80= 80000دج
المواد الأولية	45000دج	20000دج
المجموع:	129000دج	160000دج
تكلفة الوحدة من المنتوج	129000÷1200= 107.5دج	160000÷1500= 106.7دج

نلاحظ من الجدول الأخير أن تكلفة المنتوجين ك1، ك2 النهائية هي: 107.5 دج، 106.7دج على الترتيب وفق طريقة هذه الطريقة، والتي تظهر تقارب في تكلفة المنتوجين.

– بالطريقة الثانية: وفق طريقة ABC

– حساب تكلفة وحدة القياس:

تكلفة وحدة القياس هذه المرة تتغير حسب نوعية النشاط، ويمكن حسابها من خلال الجدول التوضيحي التالي:

الجدول رقم (06): يوضح حساب تكلفة وحدة القياس للنشاطين

البيان	النشاط 1	النشاط 2
مجموع التوزيع النهائي	60800	35200
طبيعة وحدة القياس	ساعات عمل مباشرة	ساعات عمل الآلة
عدد وحدات القياس	1600 =1000+600	1100 =500+600
تكلفة وحدة القياس	38 دج/سا	32 دج/سا

– حساب الأعباء غير المباشرة للأنشطة التي تتحملها تكلفة الإنتاج لـــ: ك$_1$ و ك$_2$ مع حساب التكلفة الكلية للإنتاج:

– حساب الأعباء غير المباشرة للأنشطة التي تتحملها تكلفة الإنتاج لـــ: ك$_1$ و ك$_2$:

يمكن حساب ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): يوضح حساب الأعباء غير المباشرة للأنشطة

البيان	النشاط 1		النشاط 2	
	ك$_1$	ك$_2$	ك$_1$	ك$_2$
تحميل الأعباء غير المباشرة	22800=38×600	38000=38×1000	19200=32×600	16000=32×500

– حساب تكلفة الإنتاج لـــ: ك$_1$ و ك$_2$:

يمكننا الآن حساب التكلفة الإجمالية لكل من ك1 و ك2، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): يوضح حساب تكلفة الإنتاج الكلية لــ ك1 و ك2

البيان	المنتوج ك1	المنتوج ك2
الأعباء غير المباشرة	22800+19200= 42000دج	38000+16000= 54000دج
العمل المباشر	600×80= 48000دج	1000×80= 80000دج
المواد الأولية	45000دج	20000دج
المجمع:	135000دج	154000دج
تكلفة الوحدة من المنتوج	135000÷1200= 112.5دج	154000÷1500= 102.7دج

نلاحظ أن التكلفة الإجمالية لكل من المنتوجين ك1، ك2 قد تغيرت وأصبحت: 135000دج و154000دج على الترتيب، بعدما كانت في الطريقة الأولى: 129000دج، 160000دج. وكذا تكلفة الوحدة الواحدة من المنتوجين ك1، ك2، حيث بعدما كانت في الطريقة الأولى تساوي: 107.5دج لكل وحدة من ك1 و106.7دج لكل وحدة من ك2 ،أصبحت الآن تساوي: 112.5دج، 102.7دج لكل منهما على الترتيب.

الخلاصـــة:

نستنتج أن طريقة الأقسام المتجانسة أو مراكز التحليل لا تعطي صورة صادقة عن التوزيع الحقيقي للأعباء غير المباشرة، حيث تقوم بتحميل منتوج الأعباء غير المباشرة للمنتوج الآخر، بمعنى أنه هناك سوء توزيع أو عدم عدالة في توزيع الأعباء غير المباشرة على المنتجات، حيث تحمل منتوج أعباء منتوج آخر، ربما لا علاقة له بها.

حيث أننا نلاحظ من خلال الدراسة الاستكشافية أنه في الطريقة الأولى كانت تكلفة المنتوجين متقاربة، أما في الطريقة الثانية فقد ظهر الفرق الحقيقي بين تكلفة المنتجين عندما قمنا بتحميل الأعباء غير المباشرة إلى الأنشطة ومن ثم إلى المنتجات، حيث ارتفعت تكلفة المنتوج ك1 من 107.5 دج إلى 112.5 دج، بينما انخفضت تكلفة المنتوج ك2 من 106.7 دج إلى 102.7 دج، وعليه نستنتج أنه كانت هناك أعباء غير مباشرة إضافية تخص المنتوج ك1 قد تم تحميلها عبر طريقة الأقسام المتجانسة أو مفاتيح التوزيع إلى المنتوج ك2 رغم أنها لا تخصه.

وعليه ومما سبق نستنتج أن طريقة محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة **ABC** تعطي توزيع أو تحميل عادل وموضوعي للتكاليف غير المباشرة على المنتجات الصناعية المختلفة في المؤسسة الصناعية، وهو ما ربما تفتقده طريقة الأقسام المتجانسة التي تستند إلى مفاتيح توزيع قد تكون غير مدروسة بطريقة علمية جيدة، مما سوف يؤثر في ما بعد على الأسعار النهائية لهذه المنتجات، وعلى مختلف القرارات المرتبطة بها التي سوف تتخذها المؤسسة.

النتائج المتوصل إليها:

- طريقة الأقسام المتجانسة أو مراكز التحليل لا تعطي صورة صادقة عن التوزيع الحقيقي للأعباء غير المباشرة.
- هناك أعباء غير مباشرة إضافية تخص المنتوج يتم تحميلها عبر طريقة الأقسام المتجانسة أو مفاتيح التوزيع إلى منتوج آخر رغم أنها لا تخصه.
- طريقة محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة **ABC** تعطي توزيع أو تحميل عادل وموضوعي للتكاليف غير المباشرة على المنتجات الصناعية المختلفة في المؤسسة الصناعية.
- طريقة التكاليف المستندة للنشاط تمكن المؤسسة من اتخاذ قرارات استراتجية دقيقة ومناسبة حول المنتج.

الاحالات والمراجع:

[1] أحمد رجب عبد العال و فتحي رزق السوافيري، **مدخل معاصر في المحاسبة الإدارية المتقدمة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 284.

[2] عبد الله عباس، **أثر تطبيق نظام التكاليف المستندة للنشاط ABC على قرارات التسعير**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة، 2013، ص35.

[3] محمد سامي راضي، **مبادئ محاسبة التكاليف**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 269.

[4] خليل إبراهيم عبد الله شفقة، **نموذج مقترح لتطبيق نظام التكاليف المبني على أساس الأنشطة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التجارة، غزة، 2007، ص ص 53، 54.

[5] إسماعيل يحيى التكريتي، **محاسبة التكاليف المتقدمة قضايا معاصرة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007، ص164.

[6] نفس المرجع، ص ص 165، 166.

[7] أحمد كلبونة وآخرون، **الأصول المحاسبية والأسس العلمية في محاسبة التكاليف**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2011، ص307.

[8] درحمون هلال، **المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسيير واتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية: دراسة مقارنة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة يوسف بن خدة الجزائر،2005، ص275.

دور الهنـــدســـــــــة الماليـــــــــة الإسلامية في تطوير صناديق الزكاة

(دراسة حالة صندوق الزكاة الإماراتي)

مختار بونقاب
جامعة قاصدي مرباح ورقلة/ الجزائر
moukhtar8@gmail.com

مريم بالأطرش
جامعة قاصدي مرباح ورقلة/ الجزائر
bellatrechmeriem@gmail.com

The Role of Islamic Financial Engineering in the Development of Zakat Funds
(Case study of the UAE Zakat Fund)

Mokhtar boungab
University of Kasdi Merbah Ouargla/ algeria
bellatrechmeriem@gmail.com

meriem Bellatrech
niversity of Kasdi Merbah Ouargla/ algeria
moukhtar8@gmail.com

Received: 22/02/2018 *Accepted: 12/04/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

للإجابة على إشكالية الدراسة التي تتمحور حول: مدى مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تطوير صندوق الزكاة الإماراتي. تم استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بالزكاةوالهندسة المالية الإسلامية. وقد تم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض المفاهيم المرتبطة بالزكاة وكذا الهندسة المالية الإسلامية، مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، لأننابصددراسةتطبيقات الهندسة المالية الإسلامية بصندوق الزكاة الإماراتي. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: أن الهندسة المالية الإسلامية ساهمت بشكل كبير في تطوير صندوق الزكاة الإماراتي، ويظهر ذلك في مختلف المنتجات التي يقدمها الصندوق.

رموزjel:[O32, O31]

الكلمات المفتاحية: صندوق الزكاة، الهندسةالماليةالإسلامية، المصداقية الشرعية، الكفاءة الاقتصادية، الخدمات الالكترونية.

Abstract:

To answer the problematic research centered on: The extent of the contribution Islamic financial engineering to the development of UAE Zakat Fund. The various concepts of Zakat and Islamic financial engineering are surveyed. The descriptive analytical method was followed since it is appropriate to display the concepts that are associated with the Zakat and Islamic financial engineering, a case study approach has been adopted because we are going to examine the applications of Islamic financial engineering in UAE Zakat Fund. The main results of this study are: The Islamic financial engineering contributed significantly to the development of UAE Zakat Fund, and appears in various products offered by it.

(JEL) Classification: [O31, O32]

Key words:Zakat Fund, Islamic financial engineering, credibility legitimacy, economic efficiency, electronic services.

تمهيد:

استطاعت الدولة الإسلامية في القرون المفضلة تحقيق نجاحات كبيرة، خاصة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال أهم أداة من أدوات السياسة المالية ألا وهي الزكاة، حيث كان لها الدور الأساسي في محاربة البطالة واستئصال جذور الفقر والحرمان، ولقد استطاع عمر بن عبد العزيز في فترة وجيزة القضاء على ظاهرة الفقر، حيث جمعت في عصره الزكاة وأراد أن يوزعها على مستحقيها فلم يجد فقيرا واحداً يأخذها في أنحاء الدولة الأموية، وكان عمر يحكم دولة تمتد حدودها من الصين شرقاً إلى باريس غرباً ومن حدود سيبيريا شمالاً إلى المحيط الهندي جنوباً، ومع ذلك جمع الزكاة فلم يجد مسكيناً واحداً يأخذ الزكاة.

تشير أخر الأرقام المتعلقة بمستويات البطالة بالعالم العربي الصادرة عن منظمة العمل الدولية إلى ارتفاع نسبة البطالة بهذه المنطقة، حيث جاءت البلدان العربية ضمن عشر مناطق جغرافية في العالم سجلت فيها أعلى معدلات البطالة بين الشباب للعام 2016، وكانت الوحيدة التي بلغ فيها معدل بطالة الشباب 30%، أو ما يعادل ثلاثة أضعاف متوسط المعدل العام لبطالة الشباب في العالم تقريباً. مما يدل على أن الزكاة غير مفعلة في محاربة البطالة والفقر بالمنطقة العربية، ومن هنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة لإيجاد منتجات وأدوات مالية مبتكرة تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، لتفعيل دور الزكاة من خلال تطوير أساليب جباية وصرف الزكاة على مستحقيها.

إشكالية الدراسة:

تحتاج صناديق الزكاة إلى تشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية المبتكرة، التي تمكنها من تحصيل الزكاة بأكفأ طريقة ممكنة، فضلا عن صرفها على مستحقيها الشرعيين بطرق جديدة وفعالة.

وانطلاقا مما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تطوير صندوق الزكاة الإماراتي؟**

فرضية الدراسة:

لقد ساهمت الهندسة المالية الإسلامية بشكل كبير في تطوير صندوق الزكاة الإماراتي، ويظهر ذلك جلياً في الوسائل المتطورة، التي يستخدمها الصندوق في تحصيل وصرف الزكاة على مستحقيها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا أساسياً وهو الهندسة المالية الإسلامية، التي أصبح تطور صناديق الزكاة مرهونا بها بشكل كبير، علماً أن هذه الصناديق تلعب الدور الأساسي في محاربة مظاهر الفقر والحرمان، كما تبرز أهمية الدراسة في كون الهندسة المالية الإسلامية تمثل الأداة مناسبة لإيجاد طرق ووسائل مبتكرة تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، تعمل على تطوير وسائل تحصيل ودفع الزكاة.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مفهوم الهندسة المالية الإسلامية ومختلف العناصر المرتبطة بها؛
- الوقوف على تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية بصندوق الزكاة الإماراتي؛
- التعرف على مختلف الوسائل المبتكرة لدفع وصرف الزكاة المستخدمة بالصندوق.

منهج الدراسة:

تم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض المفاهيم المرتبطة بالزكاة وكذا الهندسة المالية الإسلامية، مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، لأننا بصدد دراسة تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية بصندوق الزكاة الإماراتي.

أولاً: مفاهيم أساسية حول الزكاة

1. تعريف الزكاة

1.1 الزكاة لغة: تعني الزكاة في اللغة النماء والزيادة والبركة والطهارة والصلاح.[1]

2.1 الزكاة شرعاً: هي حق يجب في المال الذي بلغ نصابا معينا بشروط مخصوصة، لطائفة مخصوصة. وهي طهرة للعبد، وتزكية لنفسه، قال تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة: 103].، وهي سبب من أسباب إشاعة الألفة، والمحبة، والتكافل بين أفراد المجتمع المسلم.[2]

ويمكن تعريف الزكاة أيضا بأنها الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، وسميت هذه الحصة من المال زكاة، لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه. فهي حق واجب في مالٍ مخصوص، لطائفة مخصوصة، في وقت مخصوص. والمال المخصوص: هو النصاب المقدر شرعاً، والطائفة المخصوصة هي مستحقو الزكاة، والوقت المخصوص هو تمام الحول في الماشية والنقود وعروض التجارة، وعند اشتداد الحب في الحبوب، وعند بدء صلاح الثمرة التي تجب فيها الزكاة.[3]

2. خصائص الزكاة

تتميز الزكاة بعدة خصائص نذكر منها:

1.2 إجبارية الزكاة: تعتبر الزكاة فريضة إلهية أساسية، وتعد إحدى مكونات النظام المالي التي لا يقع أدنى اختلاف بشأنها بين المسلمين من حيث وجوبها و إلزاميتها، خاصة وأنها تقرن في أغلب النصوص بالصلاة التي تعد عماد الدين، وتظهر إجبارية الزكاة في التكليف الإلهي للدولة المسلمة أو من ينوب عنها للقيام بهذا الواجب من حيث جبايتها وصرفها؛

2.2 معلومية الزكاة: تعتبر الزكاة من الوسائل الهامة لتحقيق التكافل الاجتماعي في الإسلام، ولهذا أوجب الله عز وجل على الغني حقا معلوما في ماله يعطيه للفقير لا تطوعا منه ولا منة؛

3.2 ثبات الزكاة وعدالة معدلاتها: تتصف الزكاة في النظام المالي الإسلامي بالثبات والاستمرار في أحكامها، فلا تخضع للتقنين والتعديل والتحرير والإلغاء، بالإضافة فالزكاة تتميز بالعدالة، حيث يختلف نصاب الزكاة من مال لآخر فذلك الحال بالنسبة لمعدلات الاقتطاع، فهي تختلف من صنف إلى آخر، وذلك الاختلاف مراعاة للجهد المبذول في الحصول على المال؛

4.2 اتساع وعائها: الزكاة تكليف مالي إلزامي على كل مالا قابلا للنماء ويبلغ النصاب، و تحققت فيه شروط الدفع، فوعاء الزكاة واسع جدا لأنه يشمل معظم الأموال، والتي نذكر منها: الثروة الحيوانية، النقود والأموال المعدة للتجارة، المنتجات الزراعية، المعادن الباطنية والنفائس المستخرجة من الأرض؛

5.2 عدالة التوزيع: أوجب الله جل وعلا على الاغنياء زكاة الاموال التي تجمع من أموالهم ويعاد توزيعها على مستحقيها المحددين في الآية 60 من سورة التوبة؛

6.2 **الزكاة مورد سيادي للدولة:** تعتبر الزكاة مورد سيادي للدولة لأنها عمل من أعمال السيادة، تجمع وتصرف من طرف ولي أمر المسلمين، أو من ينوب عنه فهي واجبة عليه لأن الزكاة تعتبر مظهرا للطاعة وحماية للأمة من الفقر وأضراره.[4]

3. شروط وجوب الزكاة

تجب الزكاة على المسلم إذا توفرت فيه الشروط الخمسة التالية:

1.3 الحرية: فلا تجب على مملوك؛ لأنه لا مال له، وما بيده ملك لسيده، فتكون زكاته على سيده؛

2.3 الإسلام: أي أن يكون صاحب المال مسلما، فلا تجب على كافر، بحيث لا يطالب بأدائها؛ لأنها قربة وطاعة، والكافر ليس من أهل القربة والطاعة، ولأنها تحتاج إلى نية، ولا تتأتى من الكافر؛

3.3 امتلاك النصاب: فلا تجب فيما دون النصاب، وهو قدر معلوم المال، سواء كان مالك النصاب كبيرًا أو صغيرًا، عاقلاً أو مجنونا لعموم الأدلة؛

4.3 استقرار الملكية: بأن لا يتعلق بها حق غيره؛ فلا زكاة في ما لم تستقر ملكيته؛ كدين الكتابة؛ لأن المكاتب يملك تعجيز نفسه، ويمتنع من الأداء؛

5.3 حولان الحول: وذلك بمضي الحول على المال، لحديث عائشة رضي الله عنها: "لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول"، (رواه ابن ماجه).[5]

4. مصارف الزكاة

حدد الله سبحانه وتعالى الأوجه التي تصرف فيها الزكاة، و لم يتركها محل اجتهاد المجتهدين، ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[التوبة: 60].

وسنتناول مصارف الزكاة باختصار كما يلي كما يلي:

1.4 الفقراء والمساكين: هم الذين ليس عندهم مال يكفيهم؛ والفقير أشد حاجة، والمسكين أحسن حالاً منه، وإذا أطلق أحدهما دخل فيه الآخر، فإذا قيل: الفقراء دخل فيهم المساكين، وإذا قيل المساكين دخل فيهم الفقراء، وهم من لم يكن عندهم كفاية، أي عندهم بعض الشيء ولكنه يسير لا يكفيهم ولا يقوم بحالهم فيعطون من الزكاة ما يكفيهم حولا كاملا، كل سنة يعطون ما يكفيهم ويكفي عوائلهم في حاجاتهم الضرورية سنة كاملة؛[6]

2.4 العاملون عليها: يقصد بهم كل الذين يعملون في الجهاز الإداري لشؤون الزكاة .. من جباة، خزنة، كتبة، حراس، محاسبين وموزّعين ... كل هؤلاء جعل اللّه أجورهم من مال الزكاة؛

3.4 المؤلفّة قلوبهم: هم الذين يراد تأليف قلوبهم بالاستمالة إلى الإسلام، أو التثبيت عليه، أو بكف شرِّهم عن المسلمين أو رجاء نفعهم للدفاع عنهم، أو نصرهم على عدو لهم، أو نحو ذلك .. سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين؛[7]

4.4 الرقاب: يدخل في الرقاب العبيد والاماء الذين يعطون من مال الزكاة ما يعتقون به رقابهم، وهم المكاتبون الذين يشترون أنفسهم من سادتهم بأموال منجمة مرتبة فيعطون من الزكاة ما يقضي به دينهم وتعتق به رقابهم، ويدخل في ذلك على الصحيح أيضاً عتاق الأسرى، أسرى المسلمين بين الكفار، يدفع من الزكاة للكفار الفدية حتى يطلقوا المسلمين وحتى يفكوا أسرهم؛

5.4 الغارمون: هم أهل الدين الذين يستدينون الأموال في حاجاتهم المباحة، وحاجات عوائلهم وأعسروا فلم يستطيعوا القضاء، أو تدينوا لإصلاح ذات البين، يتحملون المال ليصلحوا بين الناس عند قيام الفتن، الشرور، العداوات والشحناء، يقوم الإنسان ليصلح بين الناس، فيعطى هذا المتحمل من مال الزكاة، ولو كان غنياً؛

6.4 في سبيل الله: هم أهل الجهاد، وهم المجاهدون الغزاة يعطون في غزوهم ما يقوم بحاجاتهم من السلاح والمركوب والنفقة إذا لم يحصل لهم هذا من بيت المال، يعطون من الزكاة ما يقيم حالهم ويعينهم على جهاد أعدائهم من الخيل والإبل وأنواع الآلات من ذلك والنفقة والسلاح حتى يجاهدوا أعداء الله.

7.4 ابن السبيل: وهم الذين ينتقلون من بلاد إلى بلاد فينقطعون في الطريق إما لذهاب نفقتهم في الطريق إذا طال السفر عليهم، أو لأن عدوًا من قطاع الطريق أخذهم وأخذ أموالهم، أو لأسباب أخرى ذهبت نفقاتهم، فيعطون من الزكاة ما يوصلهم إلى بلادهم ولو كانوا أغنياء؛ لأنهم في الطريق ليس عندهم ما يقوم بحالهم ولا يلزمهم الاقتراض، بل يجب أن يعطوا في الطريق ما يسد حاجاتهم إلى أن يصلوا بلادهم التي فيها أموالهم.[8]

ثانياً: الهندسة المالية الإسلامية

1. تعريف الهندسة المالية الإسلامية

يعتبر مفهوم الهندسة المالية مفهوم قديم قدم التعاملات المالية، لكنه يبدو حديثا نسبيا من حيث المصطلح والتخصص، ومعظم تعاريف الهندسة المالية مستخلصة من وجهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج والنظريات، أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية، لهذا نجد اختلاف تعريفات هذا المصطلح بحسب الزاوية التي يمكن النظر منها إليه.[9]

هناك مجموعة من التعاريف التي تناولت الهندسة المالية، من أهمها نذكر ما يلي:

- تعرف **الجمعية الدولية للمهندسين الماليين (IFE)** الهندسة المالية بأنها: "تتضمن التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة ولاستغلال الفرص المالية فالهندسة المالية ليست أداة، بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات".[10]
- يعرف **فينرتي** الهندسة المالية بأنها "التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وعمليات مبتكرة، وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل".[11]

ويمكن تعريف الهندسة المالية بأنها: "استعمال استراتيجيات إدارة المخاطر من أجل التحكم في كل أشكال المخاطر التي يمكن ان تواجه المؤسسة خلال حياتها".[12]

انطلاقاً من هذه التعاريف يمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية بأنها: "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي"،[13] ما يلاحظ في هذا التعريف أنه يشبه تعريف الهندسة المالية التقليدية مع وجود اختلاف واحد ولكنه اختلاف جوهري وهو ضرورة ابتكار وتطوير الأدوات التمويلية...الخ في إطار توجيهات وقواعد الشريعة الإسلامية، بمعنى أن الأدوات المالية المبتكرة بعيدة عن المعاملات المحرمة التي نهت عنها الشريعة الإسلامية.[14]

وعلى هذا الأساس فالهندسة المالية الإسلامية تتضمن ما يلي:

- التصميم، التطوير والتنفيذ لأدوات وآليات تمويلية جديدة؛
- ابتكار حلول ابداعية لحل مشاكل التمويل؛
- ابتكار الحلول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

2. تاريخ الهندسة المالية في الإسلام

ظهرت الهندسة المالية الإسلامية منذ أكثر من 1400سنة، أي مع مجيء الإسلام بالأحكام الشرعية، حيث دعت هذه الأخيرة إلى الإبداع والابتكار لحل المشاكل المالية وإشباع الحاجات الاقتصادية للمسلمين، لكن في إطار القواعد والضوابط الشرعية، ودليل ذلك توجيه رسول الله ﷺ لذلك الرجل الذي استعمله على خيبر عندما جاءه بتمر جنيب، قال له رسول الله : ((أكل تمر خيبر هكذا؟)) فقال الرجل: لا والله يا رسول الله! إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله ((لا تفعل، بع الجمع بالدراهم، ثم ابتع بالدراهم جنيباً)). (رواه البخاري ومسلم)، في هذا الحديث نهى رسول الله الرجل عن فعل الربا، ثم أرشده إلى الحلال، حيث أمره ببيع التمر الرديء بالدراهم ثم شراء التمر الجيد بتلك الدراهم.

والملاحظ هنا أن الشارع الحكيم جاء بتفصيل ما هو محرم من المعاملات المالية والاقتصادية، أما المباحات والحلول فلم يأت الشارع الحكيم بتفصيلها، فالأصل في المعاملات الإباحة إلا إذا جاء النص بتحريمها، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلاَّ مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [آل عمران: 93] ، وعلى هذا الأساس فالشريعة الإسلامية لم تحجر دائرة الابتكار، وإنما العكس، حجرت دائرة الممنوع، وأبقت دائرة المشروع متاحة للجهد البشري في الابتكار والتجديد.[15]

3. أسس الهندسة المالية الإسلامية

تضمنت الشريعة الإسلامية الأسس الضرورية لقيام الهندسة المالية الإسلامية، ودليل ذلك قوله ((من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا، ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئا)). (رواه مسلم وأحمد والترميذي والنسائي وابن ماجه)، هذا الحديث وإن جاء في مناسبة الصدقة إلا ما يستنبط منه هو أن الإسلام يحث المسلمين على فعل الخيرات والابداع والابتكار الذي ينفعهم في أمور دنياهم ولا يخالف مقاصد شريعتهم.

وكما قلنا آنفا فإن الابداع والابتكار يجب أن يكون في إطار الضوابط الشرعية، وفي الاطار المالي فإن المهندس المالي الذي يبتكر أدوات ومنتجات مالية تتصف بالمصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، فإن الحديث يبشره بالأجر الكبير والخير الكثير، لكنه يحذر من الابتكار غير المنضبط بالضوابط الشرعية، وهنا فإن المهندس المالي الذي يأتي بمنتجات مالية مبتكرة لكنها غير مشروعة فهو آثم محصل للوزر الكبير.

وتتمثل أهم أسس الهندسة المالية الإسلامية فيما يلي:

1.3 تحريم الربا والغرر: لقد حرمت الشرعية الإسلامية الربا، وأدلة تحريمه من الكتاب والسنة كثيرة، نذكر منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 278]، وقـــــال رسول الله : ((اجتنبوا السبع الموبقات)). (رواه البخاري ومسلم) ، وذكر منها "الربا".

أما عن الغرر، فقد نهى رسول الله عنه، فعن أبي هريرة قال: ((نهى رسول الله عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر)). (رواه مسلم)، ومن أمثلة بيع الغرر البيوع المجهولة كبيع السمك في الماء والطير في الهواء، وما كان له ظاهر يغري المشتري وباطن مجهول، فالغرر إذن هو ما كان مجهول العاقبة والذي لا يدري أيحصل أو لا، وهو يكون في المبيع وفي ثمنه، والغرر يغتفر فيما بابه البر والإحسان، ويؤثر فيما بابه المعاوضات.[16]

2.3 حريـــة التعـــاقـــد: يقصد بحرية التعاقد إطلاق الحرية للناس في أن يعقدوا من العقود ما يرون، وبالشروط التي يشترطون غير مقيدين إلا بقيد واحد، وهو ألا تشتمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشارع، وحرمها كأن يشتمل العقد على الربا، أو نحوه مما حرمته الشريعة الإسلامية، فما لم تشتمل تلك العقود على أمر محـــرم بنص أو بمقتضى القواعد العامة المقررة التي ترتفع إلى درجة القطع واليقين، فإن الوفاء بها لازم، والعاقد مأخوذ بما تعهد به، وإن اشتملت العقود على أمر حرمه الشارع فهي فاسدة، أو على الأقل لا يجب الوفاء بالجزء المحرم منها.[17]

3.3 التيسير ورفع الحرج: والمراد من التيسير التسهيل، بمعنى أن يقوم بها من غير عسر أو حرج أي بدون مشقة، والمراد من الحرج الضيق، فإذا صار العبد في حالة لا يستطيع معها القيام بالعبادة على النحو المعتاد فإن الله سبحانه وتعالي يرخص له في أدائها حسب استطاعته، وقد عبر العلماء عن هذه القاعدة بقولهم {المشقة تجب التيسير}، إذ يقول تعالى: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾.[البقرة: 286].

ويقول تعالى أيضا: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾. [الحج: 78]، وقال رسول الله: ((إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه)). (رواه البخاري). ويظهر أثر هذه القاعدة واضحا في التكاليف الشرعية، فالله جل وعلا لم يفرض على المؤمنين من العبادات إلا ما وسعهم، ففي مجال المعاملات نجد القاعدة مطردة حيث جعل الله سبحانه باب التعاقد مفتوحا أمام العباد وجعل الأصل فيها الإباحة، و لم يضع من القيود إلا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل.[18]

4.3 التحذير من بيعتين في بيعة واحدة: تقوم الهندسة المالية الإسلامية أيضا على أساس أخر وهو النهي عن بيعتين في بيعة واحدة، وقد قلنا سابقا أن الابتكار في الهندسة المالية ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل لا بد أن يكون هذا الاختلاف متميزا إلى درجة تحقيقه لمستوى أفضل من الكفاءة والمثالية، لذا فلا بد أن تكون الأداة أو الآلية التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والآليات السائدة تحقيقه، فإذا كان مجموع بيعتين يساوي بيعة واحدة من نوع آخر، فلا معنى للجوء إلى البيعتين سوى الالتفاف الأنظمة التي تمنع تلك البيعة الواحدة أو تقيدها[19]، ومن صور بيعتين في بيعة نجد: بيع العينة، وهو أن يبيع شيئا من غيره من غيره بثمن مؤجل ويسلمه إلى المشتري، ثم يشتريه قبل قبض الثمن بثمن نقد أقل من ذلك القدر.[20]

وترجع أهمية قاعدة النهي عن بيعتين في بيعة واحدة، في أنها تضمن بالإضافة إلى السلامة الشرعية، الكفاءة الاقتصادية للمعاملات المالية.[21]

4. خصائص الهندسة المالية الإسلامية

تتميز الهندسة المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص أهمها:

1.4 المصداقية الشرعية: تعني المصداقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتطلب الخروج من الخلاف الفقهي قدر الإمكان، فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى الوصول لحلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر المستطاع؛

2.4 الكفاءة الاقتصادية: تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصداقية الشرعية بخاصية أخرى مناظرة لتلك التي تتميز بها الهندسة المالية التقليدية وهي الكفاءة الاقتصادية، وينبغي لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية وأن تتجنب المساعدة في زيادة الآثار الاقتصادية[22]، ويمكن زيادة الكفاءة الاقتصادية لمنتجات

الهندسة المالية الإسلامية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة في تحمل المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وكذا تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسرة؛[23]

3.4 الابتكار الحقيقي بدل التقليد: يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعا حقيقيا وليس صوريا كما في أدوت الهندسة المالية التقليدية، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمخاطر الضمانات أو التسعير، وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية هو ما يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار؛[24]

5. أسباب ظهور الهندسة المالية الإسلامية

تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، ولقد ساهمت قوى المنافسة الشديدة بين المصارف والمؤسسات المالية في الأسواق العالمية من ناحية وتطور وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من ناحية ثانية والتطورات المتسارعة في مجال تمويل الشركات والتمويل المصرفي وتمويل الاستثمارات من ناحية ثالثة، في لعب دور هام على صعيد تحديد الابتكارات في الحقل المالي مما أدى إلى الاهتمام بمفهوم الهندسة المالية الإسلامية.[25] وفي ما يلي نورد أهم الأسباب التي ساهمت في ظهور الهندسة المالية الإسلامية:

1.5 انضباط قواعد الشريعة الإسلامية: يشترط في منتجات الهندسة المالية الإسلامية أن تكون قادرة على تلبية احتياجات الناس بصورة كفئة اقتصاديا مع التزامها بالأحكام والضوابط التي تضعها الشريعة الإسلامية، والجمع بين هذين الشرطين يتطلب قدرا من البحث والعناية حتى يمكن الوصول للهدف المنشود، فالهندسة المالية الإسلامية مطلوبة للبحث عن الحلول التي تلبي الاحتياجات الاقتصادية مع استيفاء متطلبات القواعد الشرعية.[26]

2.5 تطور المعاملات المالية: تجمع المعاملات في الإسلام بين الثبات والتطور أو المرونة، فالربا والغش والاحتكار من الأشياء التي حرمها الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، فمهما اختلفت الصور والأشكال فليس لأحد أن يحل صورة مستحدثة أو شكلا جديدا ما دام في جوهره يدخل تحت ما حرمه الله سبحانه وتعالى، والبيع حلال إلى يوم يبعثون قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]، واستحدثت في عصرنا الحالي أشكال عديدة من البيوع يتعامل الناس بها، وما دام البيع يخلو من المحظور، فليس لأحد أن يقف به عند شكل تعامل به المسلمون في عصر معين، لهذا كان لا بد لمن يدرس فقه المعاملات المعاصرة أن يميز بين الثابت والمتطور، وأن ينظر إلى التكييف الشرعي للصور المستحدثة حتى يمكن بيان الحكم الشرعي، ومن ثم إيجاد البدائل إن أمكن ذلك.

إذن فتطور التعاملات المالية في العصر الحاضر وتزايد عوامل المخاطر واللايقين، وتغير الأنظمة الحاكمة للتمويل والتبادل الاقتصادي، مما يجعل الاحتياجات الاقتصادية معقدة ومتشعبة، ويزيد من ثم الحاجة للبحث عن حلول ملائمة لها.

3.5 المنافسة من المؤسسات المالية التقليدية: إن وجود المؤسسات المالية الرأسمالية، ونموها إلى درجة فرضت قدرا كبيرا من التحدي على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا يكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب مع ذلك أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية.

ويترتب على هذه الجوانب صعوبة إيجاد حلول اقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الاقتصاد المعاصر، ومن هنا برزت الحاجة لتطوير الهندسة المالية الإسلامية وتأصيلها.[27]

4.5 مواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية: تواجه المؤسسات المالية الإسلامية العديد من التحديات، ولعل غياب الهندسة المالية الإسلامية تعتبر من أهم تلك التحديات، وهو ما تشير إليه الدراسات التطبيقية، ففي دراسة للمصرف الإسلامي للتنمية حول التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، خلصت الدراسة التطبيقية إلى أن أهم تحدٍ يواجه المؤسسات المالية الإسلامية هو غياب أو ضعف الهندسة المالية الإسلامية بهذه المؤسسات... من هنا تبدو لنا ضرورة وأهمية وجود هندسة مالية خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية.[28]

5.5 التحولات القادمة من الأسواق العالمية: من المنتظر أن تفتح هذه التحولات فرص وآفاق أوسع أمام المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، ومن أبرز هذه التحولات هو تطبيق اتفاقيات التجارة الدولية، وهذه التطورات تعني أيضا مزيدا من المنافسة في الأسواق، ويعتبر الابتكار المالي في المنتجات المالية الإسلامية أهم الأولويات للحصول على الميزة التنافسية، لذلك لابد من اعتماد الهندسة المالية الإسلامية في المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية.[29]

ثالثاً: صندوق الزكاة الإماراتي

1. التعريف بالصندوق

يمكن تعريف الصندوق بأنها "هيئة زكوية اتحادية تحظى بإشراف وشرعية حكومية، تهدف إلى زيادة الوعي بالزكاة وترسيخ مفهوم فاعلية الزكاة ودورها الهام في مجال التنمية على صعيد الفرد والمجتمع، وتعمل على إحياء هذه الفريضة تطبيقا وممارسة لتستفيد منها شرائح المجتمع المحتاجة على اختلافها وذلك وفقا للمصارف الشرعية التي تسمى (مصارف الزكاة)".

كما يضع صندوق الزكاة أيضا في أعلى سلم أولوياته تحقيق مجتمع متكافل اجتماعيا ومتلاحم إنسانيا، وينشط في مجال تنمية العمل الخيري وخدمة الإنسان المحتاج وفق أسس الشريعة الإسلامية.[30]

2. نشأة الصندوق وتطوره[31]

بدأ العمل بصندوق الزكاة في 2003، ووضع نصب عينه إنشاء مؤسسة قوية ذات أسس وأهداف، وأن تكون صرحا زكويا يعتد به، ومن أجل هذا الهدف قسم العمل على ثلاث مراحل والتي بدأت بزيارات لصناديق الزكاة بمجلس التعاون الخليجي، للتعرف إلى نظم العمل بها والخدمات التي تقدمها، ومن ثم تشكيل فرق عمل قامت بدراسة وتحليل جميع الخبرات بتلك المؤسسات، تلا ذلك مرحلة الانطلاق، والتي تم فيها الانطلاق من حيث وصل الآخرون، فقدم الصندوق العديد من الخدمات والمشاريع غير المسبوقة على مستوى صناديق الزكاة، ليس على مستوى مجلس التعاون الخليجي فحسب، بل على مستوى العالم بأسره، ثم مرحلة التمكين، والتي أصبح فيها مصدرا لتصدير الخبرات تقتدي به الصناديق الأخرى، وهذا بالرغم من حداثته.

3. خدمات الصندوق الالكترونية[32]

1.3 وسائل وقنوات تحصيل الزكاة

1.1.3 الهاتف الجوال: تقدم خدمة (زكاة موبايل) بالتعاون مع شركة اتصالات، وهي الأولى من نوعها في العالم لخدمة حساب ودفع أموال الزكاة عبر أجهزة الهاتف المتحرك.

2.1.3 جهاز المحصل الإلكتروني: هذا الجهاز يتم حمله من قبل موظف مختص يذهب به لكبار المزكين ويستخرج له إيصال إلكتروني بقيمة الزكاة، بجانب حسابات الصندوق المصرفية بجميع المصارف والمصارف الإسلامية العاملة بالامارات.

3.1.3 جهاز الدفع الآلي للزكاة: يعد جهاز الصراف الآلي الخاص بالصندوق أحد الوسائل التي قدمت لتكون الزكاة بين أيدي الجميع وفي كل مكان تيسيرا على المزكي عملية احتساب ودفع الزكاة، مع العلم أن جهاز الصراف الآلي تم ابتكاره على أيدي أبناء الصندوق بالكامل، والذين عكفوا على إدخال عدد من التعديلات والإضافات ليكون الجهاز في أفضل وأيسر الصور، ويعد اليوم من أهم وسائل تحصيل الزكاة في الصندوق، وجميع هذه الأجهزة جرت رعايتها من خلال بعض رجال الأعمال من محبي العمل الخيري كصدقة جارية.

ولقد بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي أكثر من 1775 جهاز للمصارف والمصارف العاملة بالإمارات، تتنتشر بالعديد من المراكز التجارية. ويساهم الجهاز في تيسير عملية احتساب ودفع الزكاة على مدار الـــ 24 ساعة، ويستطيع المزكي تقديم زكاته من خلاله إما نقدا أو بشيك أو من خلال البطاقات المصرفية بمختلف أنواعها، ويمكن للعميل إيداع عشرين ورقة نقدية في المرة الواحدة، وتتابع حركة الإيداع والصرف بصورة كاملة وعلى مدار الساعة من خلال المكتب الرئيسي مع متابعة لحظية لحالة الصرافات الفنية (المالية والإحصائية والتقنية).

4.1.3 الموقع الالكتروني للصندوق: تتمثل في خدمة (زكاة أون لاين) من خلال الموقع الإلكتروني لصندوق الزكاة، وهذه الخدمة تمكن المزكي التحويل من حسابه أو استخدام بطاقات الائتمان أو بطاقة الدرهم الإلكتروني مع إعطاء المزكي الخيار لإضافة رسوم خدمة دفع الزكاة أو عدم دفعها، مع العلم أن الوقت اللازم لتنفيذ الخدمة لا يتجاوز 5 دقائق هي متوفرة على مدار الساعة.

5.1.3 قنوات أخرى: إضافة إلى وسائل الدفع المذكورة أنفاً، يمكن للمزكي دفع زكاته إلكترونياً من خلال بوابات الحكومات الإلكترونية، ويتم بالبطاقة الائتمانية في البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، وبوابة حكومة أبوظبي الإلكترونية، والبوابة الرسمية لحكومة دبي.

2.3 الخدمات الالكترونية الأخرى

1.2.3 محاسبة ومستحقي الزكاة: هو برنامج يهدف إلى تيسير عملية احتساب ودفع الزكاة وتنظيم العمل الإداري والزكوي داخل الصندوق، إذ يمكن البرنامج موظف خدمة العملاء من فتح ملف إلكتروني للحالة، يسجل فيه البيانات الخاصة بالمتقدم، وتسلم الأوراق الثبوتية المطلوبة، وحفظ صورة ضوئية لها على البرنامج، ويتم استخراج بطاقة إلكترونية للمستحق تشمل بياناته ورقم ملفه لتسهيل عملية البحث والاستفسار انتهاء بتحويل قرار لجنة الصرف إلى الإدارة المالية، لسرعة رفع المخصصات المالية في الشهر نفسه، كما يستطيع الباحث من خلال البرنامج إجراء عملية البحث الاجتماعي المكتبي، وترتيب البحث الميداني للباحث، ما يوفر الوقت والجهد، ويمكن البرنامج أيضا مستحقي الزكاة من تقديم أوراقهم إلكترونيا عبر الموقع الإلكتروني للصندوق، وكذا الاستعلام عن الملف ومتابعة حركته عبر الهاتف إلكترونيا من خلال إدخال رقم الملف.

2.2.3 برنامج (مرسال): هو عبارة عن ربط نظام دفع الزكاة ومستحقي الزكاة مع الرسائل النصية، إذ يصل للمستحقين رسالة بتسلم الملف ورقمه، وعند كل مرحلة من مراحل البحث والموافقة واستخراج الشيك تصلهم رسالة تواصل لمعرفة حركة الملف، للتيسير عليهم بدلا من تكرار التواصل مع الصندوق، سواء بالحضور أو الاتصال الهاتفي. وهناك خدمات الكترونية اخرى يقدمها الصندوق يمكن تلخيصها في الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01) خدمات الكترونية اخرى يقدمها الصندوق

اسم الخدمة	التصنيف	الرسوم	الوقت اللازم لتنفيذ الخدمة	اللغات المتوفرة
ادفع زكاتك إلكترونياً	دفع وصرف	حسب طريقة الدفع	10 دقائق	العربية والانجليزية
الإيداع البنكي	دفع وصرف	مجانا	30 دقيقة	العربية والانجليزية
الخدمات الإلكترونية للبنوك	دفع وصرف	مجانا	5 دقائق	العربية والانجليزية
خدمة المزكين –الدفع المباشر	دفع وصرف	مجانا	5 دقائق	العربية والانجليزية والأوردو
دفع الزكاة – مركز الاتصال	دفع وصرف	مجانا	5 دقائق	العربية والانجليزية
زكاة SMS	دفع وصرف	مجانا	1 دقيقة	العربية والانجليزية
زكاة فون	دفع وصرف	مجانا	5 دقائق	العربية والانجليزية
طلب الزكاة – مركز الاتصال	دفع وصرف	مجانا	5 دقائق	العربية والانجليزية
طلب الزكاة – مركز المتعاملين	دفع وصرف	مجانا	2 ساعة	العربية والانجليزية
طلب الزكاة إلكترونياً	دفع وصرف	مجانا	30 دقيقة	العربية والانجليزية

المصدر: صندوق الزكاة، الخدمات الالكترونية، الرابط: **http://zakatfund.gov.ae/ZFP//web/servicescard/allservicescards.aspx?SecId=3**، تاريخ التصفح: 2018/01/10.

4. إنجازات الصندوق

يمكن تلخيص أهم إنجازات الصندوق كالآتي[33]:

- زيادة سنوية لأموال الصندوق تتراوح بين 15% إلى 18%؛
- تحصيل الزكاة من خلال 31 قناة ووسيلة، تتنوع ما بين القنوات التقليدية والإلكترونية والذكية؛
- بلغت ايرادات الصندوق 1.25 مليار درهم تم توزيعها على اكثر من 141000 مستحق للزكاة؛
- توفير 56 برنامجاً لتيسير عمليات حساب وتحصيل الزكاة، مطور بأيدي أبناء الصندوق، ما وفر على ميزانية الصندوق عشرات الملايين من الدراهم، أنفقتها مؤسسات أخرى للحصول على عدة برامج فقط؛
- بالرغم من حداثة الصندوق، إلا أنه أصبح مصدرا لتصدير الخبرات تقتدي به الصناديق الأخرى؛
- تنفيذ نحو 21 مشروع خيري واجتماعي نابع من المصارف الشرعية للزكاة، وهي مشاريع تخدم جميع الفئات المحتاجة، من أيتام، مسنين، أرامل، طلاب علم بمستوييه الإلزامي والجامعي، غارمين، أسر المسجونين، ضعاف الدخل، المرضى، المطلقات، الباحثين عن العمل، المواطنات المتزوجات من غير المواطنين، وغيرها من المشاريع الخيرية؛
- قام صندوق الزكاة بعقد 24 مذكرة تفاهم مع عديد المؤسسات والهيئات، لتوفير قاعدة بيانات حول المسحقين، لتفادي ازدواجية صرف أموال الزكاة لهم؛
- حصول الصندوق على عديد الجوائز من بينها: جائزتين ضمن جائزة الإمارات للتميز الحكومي في مجال رضا العملاء والموارد البشرية، جائزة أفضل خدمة الكترونية مقدمة للجمهور، جائزة أفضل خدمة مقدمة للجمهور (عن جهاز الصراف الآلي) على مستوى دول مجلس التعاون، الأيزو...الخ؛

– إرسال تقارير ربع سنوية للمزكين، لإثبات شفافية الصندوق في توزيع الزكوات التي حصل عليها، وهو نوع من التواصل المستمر بين الصندوق والمزكين، يوضح أين ذهبت أموالهم من خلال تلك التقارير التي أكسبت الصندوق ثقة الناس في الداخل والخارج؛

– نجح الموقع الالكتروني لصندوق الزكاة في نيل ثقة الأفراد من 33 دولة إسلامية وغير إسلامية، بالإضافة إلى ذلك فالموقع يشهد له عالميا بتمتعه بأعلى درجات الكفاءة الأمنية لحماية جميع البيانات والمعلومات الموجودة من القرصنة أو الاستيلاء؛

– يعتبر صندوق الزكاة أول مؤسسة زكوية في العالم تطرح آلية الدفع إلكترونيا، وأول مؤسسة تطرح براءة اختراع لجهاز الدفع الآلي للزكاة؛

– خدمات الكترونية عديدة ورائدة، من بينها: زكاة أون لاين، زكاة موبايل، جهاز المحصل الإلكتروني، برنامج محاسبة ومستحقي الزكاة...الخ.

5. مشاريع الصندوق

قدم صندوق الزكاة نحو 21 مشروعاً خيرياً واجتماعياً نابعة من المصارف الشرعية للزكاة، وهي تخدم جميع الفئات المحتاجة، من أيتام ومسنين وأرامل وطلاب علم بمستوييه الإلزامي والجامعي، وغارمين، وأسر المسجونين، وضعاف الدخل، والمرضى، والمطلقات، والباحثين عن العمل، والمواطنات المتزوجات من غير المواطنين، وغيرها من المشاريع التي تهدف إلى نشر الخير في الإمارات.[34]

ويمكن تلخيص أهم المشاريع التي يقوم الصندوق بتنفيذها كما يلي:

1.5 مشروع رحمة: يندرج هذا المشروع تحت مصرف الفقراء والمساكين، ويهتم بإعانة الأرامل الاتي لديهن أبناء تتعدى أعمارهم سن اليتم (فوق سن 15 سنة)، ويسعى الصندوق ل:

- تحقيق الحياة الكريمة لهذه الأسر؛
- رفع المستوى المعيشي للفئات المستهدفة.[35]

2.5 مشروع (وقل ربي إرحمهما): يندرج هذا المشروع تحت مصرف الفقراء والمساكين ويهدف إلى تقديم المعونة المالية لفئة كبار السن، بهدف تسهيل الظروف الصعبة التي تواجههم وضمان توفير الحياة الكريمة لهم عملا بقول الله عزوجل ﴿ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: 24]. ، ويهدف المشروع إلى:

- تقديم مساعدات مالية للمحتاجين من المسنين؛
- ربط جسور التواصل بين المجتمع وبين هذه الفئة المنسية بالمجتمع.[36]

3.5 مشروع (تلاحم): يدخل المشروع تحت مصرف الفقراء والمساكين ويستهدف المطلقات اللاتي لديهن أطفال، ولا تفي النفقة حاجتهن اليومية، وليس لديهن معيل يعين على توفير مطالب المعيشية لهن ولابنائهن، ويهدف هذا المشروع ل:

- رفع المستوى المعيشي للفئات المستهدفة؛
- مساعدة هذه الفئة ليعيشوا حياة كريمة.[37]

4.5 مشروع (أمل): يدخل المشروع تحت مصرف الفقراء والمساكين، ويستهدف المعاق من ذوي الاحتياجات الخاصة، بهدف توفير تكاليف التأهيل والتعليم الخاصة به ومايحتاجه ليكون عنصرا فعالا في المجتمع، ومن بين أهدافه:

- رفع المستوى المعيشي للفئات المستهدفة؛
- مساعدة هذه الفئة ليعيشوا حياة كريمة.[38]

وهناك المشاريع أخرى للصندوق، يمكن تلخيصها في الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02) مشاريع أخرى لصندوق الزكاة

اسم المشروع	التعريف بالمشروع وأهدافه	المشروع يندرج تحت مصرف
اجر وعافية (المرضى)	يهدف مشروع "اجر وعافية" إلى مد يد العون إلى المرضى المحتاجين الذين يجدون صعوبة في تحمل تكاليف العلاج، و ذلك سعيا من الصندوق في تخفيف من آلامهم	الفقراء والمساكين
تواصل (اسر السجناء)	يهدف مشروع "تواصل" إلى رعاية أسر السجناء أثناء وجود عائلهم في المؤسسة العقابية، وذلك بهدف إعطاء أسرته فرصة حقيقية لإعادة التكيف مع المجتمع وتحقيق مبدأ الوقاية من الجريمة لضمان عدم انحراف الأبناء تحت ضغط الحرمان والعوز والحاجة.	الفقراء والمساكين
كافل (أسر الايتام)	يهدف مشروع "كافل" إلى رعاية الأيتام وأسرهم ودعمهم ماديا ومعنويا	الفقراء والمساكين
إعانة (العاطلون عن العمل)	يهدف هذا المشروع الى تقديم مبالغ مالية للعاطلين عن العمل لإغنائهم عن السؤال والحاجة ولضمان عدم انحرافهم وسلوكهم الطرق الخاطئة	الفقراء والمساكين
اقرأ (طلبة المدارس)	يستهدف هذا المشروع طالب العلم في المدرسة بحيث يساعده على تسديد الرسوم الدراسية ومواصلة تعليمه	الفقراء والمساكين
وقل ربي زدني علماً (طلبة الجامعات)	يستهدف المشروع طالب العلم في المدرسة بحيث يساعده على تسديد الرسوم الدراسية ومواصلة تعليمه.	الفقراء والمساكين
داعم (ضعفاء الدخل)	يهدف مشروع "داعم" الى مساعدة الاسر التي لا يفي دخلها المتطلبات المعيشية والتزاماتها	الفقراء والمساكين
مشروع أمتي (المسلمون الجدد)	ويستهدف هذا المشروع فئة المسلمين الجدد	المؤلفة قلوبهم
خلاص (الغارمون)	ويهدف المشروع لتفريج كربة الغارمين الذين اوقعتهم ظروفهم في قبضة الديون التي لم يتمكنوا من تسديدها وفق ضوابط خاصة بحيث يكون الدين مباح.	الغارمون

المصدر: صندوق الزكاة، احصائيات مصارف الزكاة، الرابط: **http://www.zakatfund.gov.ae/zfp/web/LinkDetails.aspx?id=976**، تاريخ التصفح: 2018/02/19.

الخلاصة

لعبت الزكاة دورا بارزا في محاربة الفقر والحرمان بالدولة الإسلامية، خاصة في القرون الثلاثة المفضلة، وكما ذكرنا آنفا فإن عمر بن عبد العزيز استطاع في فترة وجيزة القضاء على ظاهرة الفقر، حيث جمعت الزكاة في عصره وأراد أن يوزعها على مستحقيها فلم يجد فقيرا واحدا يأخذها في أنحاء الدولة الأموية. لكن من الملاحظ أن الزكاة أصبحت أداة غير مفعلة في هذا الزمان، حيث تشير آخر الاحصاءات إلى ارتفاع مستويات البطالة والفقر بالمنطقة العربية، مما يستوجب تفعيل دور الزكاة في محاربة هذه الآفات من خلال الهندسة المالية الإسلامية مثلا.

لقد ساهمت الهندسة المالية الإسلامية في تطوير صندوق الزكاة الإماراتي بشكل كبير، ويظهر ذلك جلياً في الوسائل المبتكرة التي يستخدمها، حيث يتوفر الصندوق على عديد الخدمات الالكترونية الرائدة، بما فيها خدمات الدفع والصرف الالكتروني للزكاة، بالإضافة إلى ذلك، فقد استطاع الصندوق تحقيق أهم ميزات الهندسة المالية الإسلامية، ألا وهي ميزتي المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، حيث يحرص الصندوق على صرف الزكاة في إطار مصارفها الشرعية.

أولا: نتائج الدراسة:

- تعني الهندسة المالية الإسلامية التصميم والتطوير والتنفيذ لمنتجات وأدوات مالية مبتكرة، من أجل إيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.
- استطاع الصندوق الزكاة الإماراتي ابتكار وسائل متطورة لدفع وصرف الزكاة؛
- ساهمت الهندسة المالية الإسلامية بشكل كبير في تطوير صندوق الزكاة الإماراتي ويظهر ذلك في مختلف المنتجات التي يقدمها الصندوق.

ثانيا: توصيات الدراسة:

من خلال النتائج المتوصل إليها سابقا، فإننا نوصي بما يلي:

- ضرورة تفعيل صناديق الزكاة بالعالم العربي في محاربة ظاهرتي البطالة والفقر؛
- نشر التجربة الرائدة لصندوق الزكاة الإماراتي في مجال إدارة صناديق الزكاة ومختلف المنتجات المبتكرة التي يقدمها، لكي تستفيد منها بقية صناديق الزكاة الموجودة بالعالم العربي والإسلامي.

الاحالات والمراجع:

[1] نزيه حماد: معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1، دار القلم، دمشق-سوريا، 2008، ص: 237.

[2] صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، كتاب الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، دار إعلام السنة، الرياض-السعودية، 2009، ص: 127.

[3] لقمان معزوز، محمد راتول: دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع الاستثمارية المحلية (دارسة تحليلية لتجربة الجزائر 2003-2009)، الملتقى العلمي الدولي حول : تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي، جامعة سعد دحلب- الجزائر، 18-19 جوان 2012، ص: 4.

[4] الزين منصوري وآخرون: صيغ تفعيل تثمير أموال الزكاة عن طريق المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول : تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي، جامعة سعد دحلب- الجزائر، 18-19 جوان، ص ص: 7، 8.

[5] صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان: الملخص الفقهي، ط1، ج1، دار العاصمة، الرياض-السعودية، 2002، ص ص: 322، 323.

[6] عبد العزيز بن عبد الله بن باز: مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، الجزء الرابع عشر، ص: 14. الرابط: http://www.binbaz.org.sa/book/m014.pdf

[7] عبد الله ناصح علوان: أحكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة، ط7، دار السلام، 2007، القاهرة-مصر، ص ص: 26-28.

[8] عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مرجع سابق، ص ص: 15، 16.

[9] محمد كريم قروف: الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع..ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23-24 فيفري 2011، ص: 3.

[10] عبد الكريم قندوز: الهندسة المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد20، العدد: 02، 2007، ص: 10.

[11] Finnerty, J. D: Financial Engineering in Corporate Finance (An Overview)," Financial Management", vol: 17, no: 4, Wiley, 1988, pp: 14-33.

[12] Hussein kotby : financial engineering for islamic banks (the option approach), institute of middle eastern studies, Niigata-ken-Japan, 1990, p: 107.

[13] فتح الرحمن علي محمد صالح: أدوات سوق النقد الإسلامية (مدخل الهندسة المالية الإسلامية)، مجلة المصرفي، العدد: 26، بنك السودان، الخرطوم-السودان، 2002.

[14] شوقي جباري، فريد حميلي: دور الهندسة المالية في علاج الأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان-الأردن، 1-2 ديسمبر2010، ص:13.

[15] عبد الكريم قندوز: الهندسة المالية الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد20، العدد: 02، 2007، ص: 20.

[16] عبد السلام إسماعيل أوناغن: المبادئ الأساسية للتأمين التكافلي وتأصيلها الشرعي، مؤتمر التأمين التعاوني (أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة منه)، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، 11-13 أفريل 2010، ص: 19.

[17] عمر ياسين محمود خضيرات: دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23-24 فيفري، 2011.، ص: 17.

[18] مختار بونقاب: دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد: 05، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، ديسمبر 2016، ص: 51.

[19] سامي بن إبراهيم السويلم: صناعة الهندسة المالية (نظرات في المنهج الإسلامي)، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة، الكويت، 2004، ص: 22.

[20] عبد العظيم بن بدوي الخلفي: الوجيز في فقه السنة والكتاب العزيز، ط3، المنصورة-مصر، 2001، ص: 341.

[21] صليحة فلاق: الهندسة المالية كآلية لإدارة بعض مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الثالث، العدد الأول، الاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، كوالالمبور- ماليزيا، جوان 2012، ص: 109.

[22] عبد الكريم قندوز: صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2007/2006، ص: 113.

[23] عبد الرحيم الساعاتي: إدارة الغرر في التامين الإسلامي، الملتقى الثاني للتأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الرياض- السعودية، 6-7، 2010، ص: 55.

[24] علي موسى حنان، محمد الأمين خنيوة: منتجات الهندسة المالية الإسلامية (الواقع والتحديات ومناهج التطوير)، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع..ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23-24 فيفري 2011، ص: 4.

[25] مركز بيان للهندسة المالية الإسلامية: لماذا الهندسة المالية الإسلامية، الرابط: http://ifecenter.com/Bayan/?q=node/23، تاريخ التصفح: 2017/12/05.

[26] سامي بن إبراهيم السويلم: صناعة الهندسة المالية (نظرات في المنهج الإسلامي)، مرجع سابق، ص: 9.

[27] عمر ياسين محمود خضيرات، مرجع سابق، ص: 15، 16.

[28] عبد الكريم قندوز: صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص: 117.

[29] إبراهيم مزيود، رشيد بوعافية: الهندسة المالية كمدخل لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجا)، المركز الجامعي بخميس مليانة، 5-6 ماي 2009، ص: 4.

[30] صندوق الزكاة: الصندوق في سطور، الرابط: http://zf.ae/zfp/web/Page_ZakatIntroduction.aspx، تاريخ التصفح: 2018/02/13.

[31] صندوق الزكاة: عن الصندوق، الرابط: https://www.zakatfund.gov.ae/zfp/web/page_fund_inbrief.aspx، تاريخ التصفح: 2018/02/13.

[32] صندوق الزكاة: الرابط: https://www.zakatfund.gov.ae/zfp/web/news/newslist.aspx?sid=203، تاريخ التصفح: 2018/02/15.

[33] اعتمادا على:

- ممدوح عبد الحميد: ارتفاع الإيرادات 12 مرة خلال 8 سنوات، الرابط:

http://www.albayan.ae/across-the-uae/interviews-dialogues/2012-05-05-1.1644246، تاريخ التصفح: 2018/01/15.

- صندوق الزكاة: الرابط: https://www.zakatfund.gov.ae/zfp/web/news/newslist.aspx?sid=203، تاريخ التصفح: 2018/02/15.

[34] صندوق الزكاة: المشاريع، الرابط: https://www.zakatfund.gov.ae/zfp/web/projects/projectlist.aspx، تاريخ التصفح: 2018/02/17.

[35] مشروع رحمة (الأرامل)، صحفة الكترونية لصندوق الزكاة الإماراتي: http://zf.ae/ZFP//web/projects/projectdetails.aspx?id=29 ، تاريخ التصفح: 2018/02/18.

[36] مشروع وقل ربي ارحمهما (المسنين)، صحفة الكترونية لصندوق الزكاة الإماراتي: http://zf.ae/ZFP//web/projects/projectdetails.aspx?id=27 ، تاريخ التصفح: 2018/02/18.

[37] مشروع تلاحم (المطلقات)، صحفة الكترونية لصندوق الزكاة الإماراتي: http://zf.ae/ZFP//web/projects/projectdetails.aspx?id=30، تاريخ التصفح: 2018/02/18.

[38] مشروع الأمل (المعاقين)، صحفة الكترونية لصندوق الزكاة الإماراتي: http://zf.ae/ZFP//web/projects/projectdetails.aspx?id=25، تاريخ التصفح: 2018/02/18.

أبعاد جودة الخدمات الصحية ودورها في تحقيق التميز.

(دراسة حالة بالمؤسسة العمومية الاستشفائية أحميدة بن عجيلة بالأغواط)

بن تربح بن تربح

جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر

b.benterbeh65@gmail.com

عيسى معزوزي

جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر

Ai.mazouzi@lagh-univ.dz

The dimensions of the quality of health services and their role in achieving excellence.

"a case study in the public hospital institution -Ahmida ben aadjila laghouat-"

Benterbeh benterbeh

University of Ammar tledji Laghouat/ algeria

b.benterbeh65@gmail.com

Aissa mazouzi

niversity of Ammar tledji Laghouat/ algeria

Ai.mazouzi@lagh-univ.dz

Received: 03/04/2018 *Accepted: 25/05/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

تعد مرحلة تحقيق الجودة في مجال الخدمات الصحية من أهم المراحل التي تتطلبها المؤسسات العمومية للوصول إلى مستوى التميز، بحيث أن تفعيل ممارسات الجودة بمجال الصحة بأبعادها المتعارف عليها واستبقائها لأطول فترة ممكنة، يمكن المؤسسة من الوصول إلى أعلى درجات التميز وتحقيق مكانة ريادية على أعلى مستوى، لتساهم في تشكيل صورة ذهنية جيدة لدى مستهلكي الخدمة الصحية، لذلك هدفت دراستنا لإظهار واقع جودة الخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية والوصول بها لمرحلة التميز، خاصة وأن هذه الجودة تعتبر أولى مراحل تحقيق التميز المؤسساتي، ومن خلال استطلاع أراء بعض المرضى بمستشفى أحميدة بن عجيلة بالأغواط، بتوزيع استبانة تضمنت مجموعة من الفقرات شملت موضوع البحث وزعت على عينة عشوائية، وقد تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS لاختبار مدى صحة فرضياتنا بالاستعانة بمجموعة من الأساليب الاحصائية ولقد توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها الى انعدام جودة الخدمات الصحية بأبعادها المعروفة بالمستشفى لتؤثر بذلك على سمعة المؤسسة الاستشفائية وتميزها، ونظرا لمعاملات الارتباط التي جاءت منخفضة كذلك، وكذا للإجابات التي تراوحت حلها في فئة الحياد. بذلك نوصي المؤسسة بتبني برامج حديثة ووسائل متقدمة تساعدها على تطبيق ممارسات الجودة في مجال الخدمة الصحية من خلال تبني أنظمة تسيير حديثة قد تستوجب تغيير تنظيمي شامل على جميع مستويات إدارات المستشفى إلى جانب الاستفادة من خبرات المؤسسات الصحية السابقة بنفس المجال والتي تتميز بجودة خدمات عالية.

الكلمات المفتاحية: جودة الخدمة الصحية، أبعاد جودة الخدمة الصحية: (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الثقة والأمان، التعاطف)، **التميز.**

Abstract:

The quality of health services is one of the most important stages required by public institutions to reach the level of excellence, so that the activation of quality practices in the field of health with its customary dimensions and keeping them for as long as possible, enables the institution to reach the highest degree of excellence and achieve leadership position at the highest level, The aim of our study is to show the reality of the quality of health services in public

hospitals and to reach the stage of excellence, especially as this quality is the first stages of achieving institutional excellence, and through a survey of the opinions of some employees in Ahmeda Ben aadjila hospitable a statistical questionnaire was used to analyze the validity of our hypotheses using a set of statistical methods. In our study, we found that the quality of health services in the dimensions known to the hospital did not affect The reputation of the hospital and its excellence, and because of the correlation coefficients that came low as well as to the answers, which mostly ranged in the category of neutrality. We recommend that the organization adopt modern programs and advanced means to help implement quality practices in the field of health services through the adoption of modern management systems that may require a comprehensive organizational change at all levels of the hospital departments, as well as benefit from the experience of previous health institutions in the same field, which is characterized by high quality services.

Keywords: quality of health service, quality of health service dimensions (concrete, reliability, responsiveness, trust and safety, empathy), **excellence**.

تمهيد:

تواجه المؤسسات العمومية الاستشفائية بالجزائر أزمة جودة وإشكالية في تسييرها وتفعيلها ضمن مجال تقديم الخدمات الصحية، فمع التطورات والتغييرات الناجمة عن الانفجار المعرفي في شتى مجالات الطب والتقنيات الحديثة، أصبح مستوى الخدمات التي تقدمها المستشفيات الجزائرية مستوى متدني لا يحظى بالقبول من طرف مختلف شرائح المجتمع، إذ أصبح قصد هذه المستشفيات حتميا لا اختياراي، وللنهوض بهذا القطاع فإن تطبيق ممارسات الجودة بمجال الخدمة الصحية وتفعيل أنظمتها هو السبيل لذلك، لتؤدي بهذه المستشفيات إلى تحقيق التميز والريادة في مجال تقديم الخدمات.

فجودة الخدمات الصحية ومستواها يلعب الدور الأساسي في تحقيق التميز للمؤسسة الاستشفائية، إذ يساهم بشكل كبير في تحقيق مكانة ريادية في سوق المنافسة، إلى جانب تقديم خدمات تحظى بالقبول وتحقق رضا الزبائن ليصبح فيما بعد ولاء يحقق تسويقا لخدمات المؤسسة الصحية بشكل غير مباشر ويجذب أكبر عدد ممكن من مشتري الخدمة الصحية.

أولا: مشكلة الدراسة

تعد جودة الخدمات الصحية أحد الخطوات الأساسية نحو تحقيق التميز إذ أن تبني هذا المفهوم في المؤسسات الصحية ينعكس بالجانب الإيجابي عليها ويؤدي إلى تميزها من ناحية خدماتها وأدائها شكل عام.

وبناء على ما سبق نطرح الاشكالية التالية: **ما الدور الذي تحققه أبعاد جودة الخدمات الصحية في تحقيق التميز لمستشفى أحميدة بن عجيلة بولاية الأغواط؟**

ثانيا: أهمية الدراسة.

تبرز أهمية الدراسة في كونها تبحث عن الدور الفعلي الذي تحققه جودة الخدمات الصحية في إدراك التميز باعتبار الجودة خطوة أساسية نحو تميز المؤسسات خاصة المستشفى محل الدراسة وكذلك محاولة التقيد بالمعايير اللازمة والضرورية لتقديم خدمات صحية ذات جودة تحقق التميز والريادة المطلوبين.

ثالثا: أهداف الدراسة.

تتجلى أهداف هذه الدراسة في الإجابة عن إشكالية الدراسة بالدرجة الأولى، كما تهدف إلى:

- التعرف على مستوى جودة الخدمات الصحية بمستشفى أحميدة بن عجيلة بولاية الأغواط.
- التعرف على درجة التميز التي تحققها المستشفى في مجال تقديم الخدمات الصحية.
- اظهار الدور الذي تلعبه جودة الخدمة الصحية في تحقيق التميز للمؤسسة الصحية.

رابعا: نموذج دراسة.

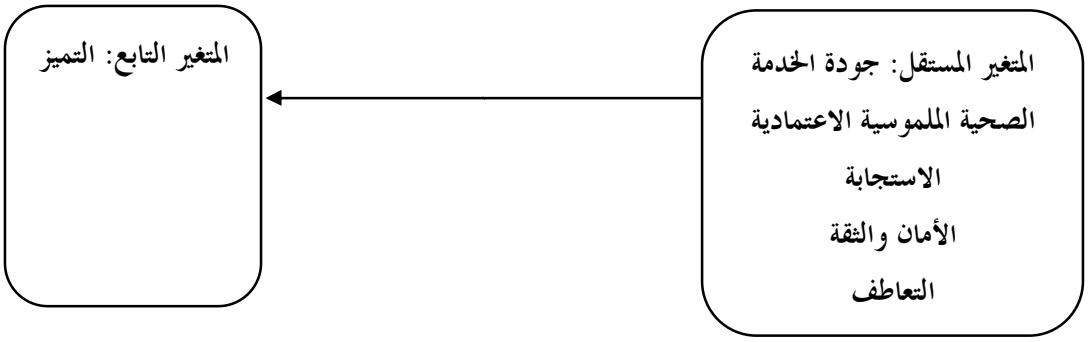

المصدر: من إعداد الباحثين

خامسا: الفرضيات.

1- الفرضية الرئيسة الثانية:

يوجد أثر معنوي لأبعاد جودة الخدمات الصحية في تحقيق التميز لمستشفى أحميدة بن عجيلة بالأغواط عند مستوى معنوية (5%).

- الفرضيات الفرعية:

- يوجد أثر معنوي لبعد الملموسية في تحقيق التميز عند مستوى معنوية (5%).
- يوجد أثر معنوي لبعد الاعتمادية في تحقيق التميز عند مستوى معنوية (5%).
- يوجد أثر معنوي لبعد الاستجابة في تحقيق التميز عند مستوى معنوية (5%).
- يوجد أثر معنوي لبعد الثقة والامان في تحقيق التميز عند مستوى معنوية (5%).
- يوجد أثر معنوي لبعد التعاطف في تحقيق التميز عند مستوى معنوية (5%).

سادسا: عينة الدراسة.

تكونت عينة الدراسة من مجموعة مرضى بمستشفى أحميدة بن عجيلة بولاية الأغواط، حيث قمنا بتوزيع 45 استبانة واسترجعنا 40 ومنه أصبحت عينة الدراسة 40.

سابعا: أساليب جمع البيانات

في القسم النظري تم الاعتماد على مجموعة من المراجع من كتب، مجلات، رسائل وأطروحات..، في حين تم الاعتماد كليا على الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات في القسم التطبيقي وقد تم استخدام الاساليب الاحصائية التالية في التحليل واختبار الفرضيات: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط، الانحدار المتعدد.

وبناءا على ما سبق تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مدخل إلى جودة الخدمات الصحية.

المحور الثاني: أساسيات التميز.

المحور الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة.

أولا: مدخل إلى جودة الخدمات الصحية.

1. تعريف جودة الخدمات الصحية.

قبل التطرق إلى مفهوم جودة الخدمة الصحية لابد من إدراج بعض المفاهيم التي لها علاقة بالمصطلح وأهمها:

1.1 تعريف الخدمة.

عرفها كل من **Binter & Zaithmal** على أنها تمثل أعمال وعمليات وإنجازات وانها جميع الاعمال والعمليات التي تقود إلى انتاج شيء غير ملموس.[1]

2.1 الخدمات الصحية.

هي جميع الخدمات الصحية التي تقدمها المؤسسات الصحية سواء كانت علاجية موجهة للفرد أو وقائية موجهة للمجتمع والبيئة أو إنتاجية مثل إنتاج الادوية والأجهزة الطبية وغيرها، بهدف رفع المستوى الصحي للأفراد وتلبية الرغبات المرتبطة بهذه الخدمة.[2]

3.1 الجودة.

يعرفها الجودة جابلونسكي بأنها: "عبارة عن الخصائص الخاصة بالمنتج والخدمة التي يدفع الزبون نقوده مقابل الحصول عليها وبناء على مفهوم التركيز على الزبون يمكن أن تشمل الجودة على التشطيب النهائي، أو وقت التسليم أو الحجم والتكلفة أو درجة الاعتماد على المنتج أو أي عوامل أخرى.[3]

4.1 جودة الخدمات.

جودة الخدمة تؤكد على مستوى متوازن لمواصفات تتميز بها الخدمة والمبنية على قدرة المؤسسة الخدمية واحتياجات العملاء، وأن مجموع المواصفات التي تحدد قدرة الخدمة على إشباع حاجيات العملاء هي مسؤولية كل مستخدم أو عامل في المنظمة.[4]

5.1 جودة الخدمات الصحية.

تعرف منظمة الصحة العالمية الجودة الصحية على أنها: "التماشي مع المعايير والاداء الصحيح بطريقة أمنة ومقبولة من المجتمع، وبتكلفة مقبولة، بحيث تؤدي إلى إحداث تغيير تأثير على نسبة الحالات المرضية، ونسبة الوفيات، والإعاقة، وسوء التغذية"[5]

كما تعرفها الهيئة الأمريكية المشتركة لاعتماد منظمات الرعاية الصحية بأنها: " درجة الالتزام بالمعايير المتعارف عليها لتحديد مستوى جيد من الممارسة ومعرفة النتائج المتوقعة لخدمة أو إجراء أو تشخيص أو معالجة مشكلة طبية معينة".[6]

وبالتالي يمكن تعريف جودة الخدمات الصحية من المنظور المهني والطبي هي تقديم أفضل الخدمات، وفق أحدث التطورات العلمية والمهنية، ويتحكم في ذلك أخلاقيات ممارسة المهنة، والخبرات ونوعيتها، وطبيعة الخدمات الصحية المقدمة، أما من المنظور الإداري فتعني كيفية استخدام الموارد المتاحة والمتوفرة، والقدرة على جذب المزيد من الموارد لتغطية الاحتياجات اللازمة لتقديم خدمة متميزة، أما من وجهة نظر المريض أو المستفيد فتعني طريقة الحصول عليها ونتيجتها النهائية، التي تشعرهم بالأداء الأفضل.

2. خصائص جودة الخدمة الصحية.

أهم ما يميز الخدمة الصحية من خصائص هي:

أ – تتميز خدمات المستشفيات بكونها عامة للجمهور، وتسعى من تقديمها إلى تحقيق منفعة عامة لمختلف الجهات والأطراف المستفيدة؛

ب– تتميز بكونها على درجة عالية من الجودة فهي مرتبطة بحياة الإنسان وشفائه وليس بأي شيء آخر يمكن تعويضه أو إعادة شرائه؛

ج– تتأثر المستشفيات بصفة خاصة بالقوانين والأنظمة الحكومية سواء كانت تابعة للدولة أو للقطاع الخاص؛

د– في منظمات الأعمال تكون قوة القرار بيد شخص واحد، أو مجموعة من الأشخاص يمثلون الإدارة، في حين تتوزع قوة القرار في المستشفى بين مجموعة الإدارة ومجموعة الأطباء؛

ه– نظرا لتذبذب الطلب على الخدمة الطبية في ساعات اليوم أو الأسبوع أو الموسم وبهدف سرعة الاستجابة ومساعدة العميل، يستوجب الاستعداد المبكر وحشد الطاقم الطبي والإداري والموارد المتوفرة لتقديم الخدمة الطبية اللازمة.[7]

3. أهداف جودة الخدمة الصحية.

من بين أهم أهداف جودة الخدمات الصحية ما يلي:

أ– ضمان الصحة البدنية والنفسية للمستفيدين.

ب– تقديم خدمة صحية ذات جودة مميزة من شانها تحقيق رضي المستفيد (المريض) وزيادة ولائه للمنظمة الصحية والذي سيصبح فيما بعد وسيلة إعلامية فاعلة لتلك المنظمة الصحية.

ج– تطوير وتحسين قنوات الاتصال بين المستفيدين من الخدمة الصحية ومقدميها.

د– تمكين المنظمات الصحية من تأدية مهامها بكفاءة وفاعلية.

ه- تحقيق مستويات إنتاجية أفضل، إذ يعد الوصول إلى المستوى المطلوب من الرعاية الصحية المقدمة إلى المستفيدين الهدف الأساس من تطبيق الجودة.

و- زيادة الطلب على مختلف أنواع الخدمات الصحية الحديثة ورافق هذه الزيادة زيادة من نوع أخر في الاهتمام بتلبية حاجات وتوقعات العملاء.[8]

4. أبعاد جودة الخدمات الصحية.

تتمثل أبعاد جودة الخدمات الصحية فيما يلي:

أ- الجوانب الملموسة: وتشير إلى مظهر التسهيلات المادية المتاحة لدى المنظمة الخدمية والمعدات ومظهر الأفراد والمتعاملين مع مقدمي الخدمات وأدوات ووسائل الاتصال معهم، ففي كثير من الأحيان قد يتم تقييم خدمة من قبل العميل بالاعتماد وعلى الخصائص الشكلية أو الأساسية الم ا رفقة للخدمة كالتسهيلات المادية (الأجهزة، المعدات.. الخ).

ب- الاعتمادية: تشير إلى قدرة المنظمة مقدمة الخدمة على أداء الخدمة التي وعدت بها بشكل يمكن الاعتماد عليها وأيضاً بدرجة عالية من الصحة والدقة، فالعميل يتوقع أن تقدم له خدمة دقيقة من حيث الالتزام بالوقت والأداء تماماً مثلما تم وعده.

ج- الاستجابة: وهي تتعلق بمدى قدرة ورغبة واستعداد مقدمي الخدمة في أن يكونوا بشكل دائم في خدمة العملاء وقدراتهم على أداء الخدمة لهم عند احتياجهم لها.

د- الثقة والمصداقية: ما هي درجة الثقة بمقدم الخدمة، هل هو موضع ثقة؟ ما هي مصداقية مقدم الخدمة؟ هل يلتزم بوعوده وبما يقوله؟

ه- التعاطف: ويشير إلى مدى قدرة مقدم الخدمة على تحديد وتفهم احتياجات العملاء وتزويدهم بالرعاية والعناية وكمثال، كم من الوقت والجهد الذي يحتاجه مقدم حتى يتعرف على حاجات العميل ويدركها؟ ما مدى تفهم مقدم الخدمة لمشاعر العميل وتعاطفه مع مشكلته.[9]

ثانيا: أساسيات التميز.

1. تعريف التميز.

التميز أو ما يسمى ب "Excellence" في اللغة الانجليزية ليس حديث الاكتشاف، حيث تشير الدراسات إلى أن هذا المفهوم كان يستخدمه الاغريق بمفهوم "Aristeia" والذي تعني ترجمته إلى الانجليزية,"Best, Braver, Mightter " أي أفضل الأحوال، شجاعة، وأكثر هولا.

وقد تعددت تعاريف هذا المصطلح منها:

1.1 التعريف الأول: يعرف التميز حسب إرشادات الهيئة الأوروبية لعام 1999 بأنه هو تلك الممارسة المتأصلة في إدارة المنظمة وتحقيق النتائج التي ترتكز جميعها على مجموعة تتكون من تسعة مفاهيم جوهرية، تتمثل تلك المفاهيم الجوهرية للتميز في التوجه بالنتائج والتوجه بالعميل والقيادة وثبات الهدف والإدارة من خلال العمليات والحقائق وتطوير تظمين الأفراد والتعلم المستمر والابتكار والتحسين وتطوير الماركة والمسؤولية اتجاه المجتمع وفي المراجعة الأولية لسلاسل الايزو.[10]

2.1 التعريف الثاني: "التميز يمثل الخبرة المقدرة من المعرفة الصريحة والاجرائية لمؤسسة معينة والتي تعكس الأداء المتفرد الناجح والكفء لأداء أية مهمة بطريقة متميزة".[11]

وبالتالي يمكن تعريف التميز بأنه: نتيجة جهود منظمة ومستمرة تحقق وتتجاوز تطلعات جميع المعنيين، ولا يأتي هذا صدفة وإنما نتيجة لتبني جملة من المبادئ الأساسية المحركة للفكر على مستوى القيادات الإدارية والمحفزة لصنع القرارات الصائبة والمساهمة في تحقيق النجاح الشامل والمستدام طويل المدى.

2. أسباب إهتمام المؤسسات بالتميز:

هناك عدة أسباب تدعو إلى الاهتمام بالتميز أهمها:

أ- العمل على تطوير آلية تساعد على تحديد الإنتاجية للعمل على مستوى المؤسسة وعلى مستوى الأفراد، مما يجعل المؤسسة متميزة عن سائر المؤسسات.

ب- غالباً ما تكون هناك مقاومة للتغيير والتطوير من قبل عمال المؤسسة نتيجة رغبتهم في البقاء على ما هم عليه ظنا منم انه ذلك هو الاستقرار ونتيجة افتقارهم لروح المنافسة والمغامرة.

ج- وجود التميز في المؤسسة يلعب دور كبير في الكشف عن نقاط القوة والضعف في النظام، وبالتالي يساعد في ابتكار أساليب لمواجهة الخطأ قبل وقوعه ومن ثم التحسين[12].

3. مفاتيح التميز:

من أهم مفاتيح التميز ما يلي:

أ- تنمية وحفز الابتكار؛

ب- تنمية وتفعيل التوجه لإرضاء العملاء؛

ج- الالتزام بالمفاهيم ومتطلبات الإدارة المالية السليمة؛

د- الالتزام بأخلاقيات وقيم العمل الإيجابية؛

ه- تنمية وتوظيف الرصيد المعرفي المتجدد للعاملين؛

و- إدماج المنظمة في المناخ المحيط وتنمية الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى العاملين.[13]

4. النموذج الجزائري للتميز.

تم تبني نموذج التميز الجزائري اقتداء بنماذج التميز المعروفة عالميا (النموذج الياباني للتميز، النموذج الأمريكي للتميز، النموذج الأوروبي للتميز) وأخرى كذلك لمواكبة مختلف التطورات والتحديات العالمية، ويعتبر من النماذج الرائدة في إفريقيا.

أنشأ هذا النموذج من طرف وزارة الصناعة بموجب القرار التنفيذي رقم، 02-05 بتاريخ 06 جانفي 2002 ويقدم النموذج الوطني للتميز الجائزة الجزائرية للجودة (PAQ) التي تمنح سنويا، وتعنى بها جل المؤسسات التي تنشط على مستوى التراب الوطني سواء كانت مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو كبيرة، عمومية أو خاصة، ذات طابع ربحي أو غير ربحي.

ويتمثّل الطريق المتبع لهذه الجائزة في دليل يقدم لكل أصناف المؤسسات حتى يتسنى لها معرفة نقاط قوة نظام الجودة الخاص بها وتشجع هذه الجائزة المجهودات التي تبذلها المؤسسات الجزائرية للتميّز في مختلف نشاطاتها وتعني المشاركة في هذه المسابقة ما يلي:

-اختيار الطريق المؤدي إلى التميّز؛

-تقويم نظام الجودة للمؤسسة من طرف مجموعة من المختصين والخبراء في هذا الميدان؛

-المنافسة من أجل الحصول على هذه الجائزة التي تضمن التحفيز لتطوير نظام الجودة والسعي نحو التحسين المستمر؛

-تحفيز و إشراك العاملين في مشروع الجودة؛

-تدعيم صورة المؤسسة من خلال جائزة الجودة؛

-إقناع المؤسسة لعملائها بمستوى الجودة التي تمتلكها؛

-معرفة المؤسسة لإمكانياتها في مجال الجودة.

كما ركز النموذج الجزائري للتميز على عدة معايير لبلوغ التميز، كالتزام الإدارة ووضع استراتيجية للجودة والاستماع للعملاء وتحسين الجودة ومشاركة العاملين، بالإضافة إلى قياس مختلف النتائج المتعلّقة بعمل المنظمة[14].

وتجدر الإشارة إلى أن نماذج التميز العالمية تدور ضمن فلك أو إطار محدد، يرسم للمنظمات المحاور التي يقوم عليها التميز، ومن الملاحظ وجود قواسم مشتركة عديدة بينها، أهمّها وضع فلسفة إدارية جديدة واستراتيجية جديدة تخدم التميز، إرضاء العميل، تبني مبدأ تأكيد الجودة، أهمية العنصر البشري في المنظمة، والتركيز على التعليم المستمر كاستثمار له عائد وكمطلب ضروري.

ثالثا: الإطار التطبيقي للدراسة.

نرمي من خلال هذا المحور إلى التعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة، ومن ثم إلى قياس درجة ثبات أداة الدراسة، ومن أجل ذلك قمنا بتفريغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات التي تضمنها الاستبيان الموجه للمرضى بمستشفى أحميدة بن عجيلة بولاية الاغواط. وعالجناها ببرنامج التحليل الاحصائي SPSS.

1. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية.

الجدول 01: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس			
ذكر		أنثى	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
20	%50	20	%50

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

يتضح من الجدول أن (20) من أفراد العينة ذكور، وهم يمثلون ما نسبة (50%)من الحجم الإجمالي للعينة، كما بلغ عدد الإناث (20)، أي ما نسبته (50%) من الحجم الإجمالي للعينة ويمكن تبرير ذلك إلى طبيعة الخدمات التي تقدمها المستشفى اذ لا تعد حكرا على المستفيدين منها (المرضى بصفة خاصة) ولا تخضع لعوامل التمييز بين الجنسين بل هي شاملة ومتاحة للجميع.

الجدول 02: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

السن							
من 20 إلى 29 سنة		من 30 إلى 39 سنة		من 40 إلى 49 سنة		50 سنة فأكثر	
ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
9	%22.5	17	%42.5	7	%17.5	7	%17.5

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

يتضح من الجدول التالي أن أغلب أفراد العينة ضمن الفئة المحصورة بين سن 30 إلى 39 سنة بنسبة (42.5%) يليه السن من (20 إلى 29 سنة) بنسبة (22.5%) ثم يليه التوزيعين (من 40 إلى 49و 50 سنة فأكثر) بنفس النسبة (17.5%)، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات، بحيث تمس جميع الفئات العمرية للمجتمع ولا تستهدف سن معين، كما أن مرحلة السن 30 إلى 39 سنة معروفة بتعرضها لأمراض عديدة خلال هذه المرحلة العمرية.

الجدول 03: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب القسم الطبي.

القسم الطبي					
القلب		العظام		الاستعجالات	
ت	ن	ت	ن	ت	ن
4	%10	16	%40	20	%50

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

يتضح من الجدول أن (20) من أفراد العينة متوافدون في قسم الاستعجالات أي ما نسبته (50%) من الحجم الإجمالي للعينة، في حين بلغ عدد المرضى في قسم العظام (16)، أي ما نسبته (40%) من الحجم الإجمالي للعينة، بينما بلغت فئة مرضى قسم القلب (4) أي ما نسبته (10%) من الحجم الإجمالي للعينة، وبالتالي فإن نصف أفراد العينة تقريبا من مرضى قسم الاستعجالات، ذلك راجع إلى طبيعة الخدمات المقدمة الى جانب اعتباره من أقدم المستشفيات وأكبرها بالولاية كما يتوسط المدينة مما يجعله محل استقطاب العديد من المرضى.

الجدول 04: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدخل الشهري

الدخل الشهري							
أقل من 18000دج		من 18001 إلى 26000دج		من 26001 إلى 32000دج		أكثر من 32000 دج	
ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
11	%27.5	15	%37.5	6	%15	8	%20

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

يتضح من الجدول أن (11) فرد من أفراد العينة يتحصلون على دخل دون 18000دج ما يمثل نسبته (27.5%) من الحجم الإجمالي للعينة، في حين بلغ عدد الأفراد الذين تتراوح دخولهم (من 180001 الى 26000دج) هو (15) فرد أي ما نسبته (37.5%)،كما بلغ عدد الأفراد المتراوحة دخولهم (بين 26001 و32000 دج) (6) أفراد أي ما نسبته (15%) من الحجم الإجمالي للعينة، أما الافراد الذين تفوق أجورهم 32000دج فعددهم (8) أفراد أي ما نسبته (20%) من الحجم الإجمالي للعينة، ونلاحظ من هذه النتائج أن أكثر من نصف أفراد العينة الذين يقصدون المستشفيات العمومية لتلقي العلاج يتراوح دخلهم بين أقل من 18000دج إلى 26000دج، والسبب الرئيسي في ذلك هو ان اغلبية شريحة المجتمع الاغواطي على وجه الخصوص من الطبقة المتوسطة، والتي تعتمد في حياتها على الوظيفة الإدارية التي توفر لها دخل متوسط غير كاف مقارنة بمتطلبات المعيشة إذ لا تستوفي حق الحصول على علاج لدى مستشفى خاص لغلاء الأسعار فيكون استهداف المستشفيات العمومية لتلقي العلاج استهداف حتمي مرغم لعدم توفر البديل ولضعف القدرة الشرائية التي تؤثر على قرار شراء الخدمة الصحية للمستهلك لتقبل بالخدمة الصحية المقدمة حتى وإن لم تستوفي متطلبات المريض.

2. إختبار ثبات الأداة.

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ(CRONBACH-ALPHA) والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 05: اختبار ثبات أداة الدراسة معامل الفا كرو نباخ

عدد العبارات	معامل ثبات الدراسة (الفا كرونباخ)
22 عبارة	0.701

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

من خلال الجدول التالي نجد أن معامل ألفا كرونباخ يساوي (0.701) أي 70.1% وهو أكبر من 0.65 وبالتالي يمكننا أن نقول إن أداة الدراسة تمتاز بثبات قوي مما يجعلها صالحة لهذه الدراسة.

3. تحليل بيانات الدراسة.

سنعرض ونحلل إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحاور التي تضمنها الاستبيان معتمدين في ذلك على البيانات التي تم تحليلها ومعالجتها باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

رابعا: وصف إجابات أفراد العينة.

1.3- وصف إجابات أفراد العينة للمتغير المستقل: جودة الخدمة الصحية.

الجدول 06: اتجاهات أفراد العينة للمحور الأول: الملموسية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه
1	تتوافر لدى المستشفى معدات وأجهزة طبية تقنية متطورة.	3.07	1.269	محايد
2	يتلاءم المظهر العام للمستشفى مع طبيعة الخدمات المقدمة للمرضى.	2.55	1.176	غير موافق
3	يتمتع جميع العاملين بالمستشفى بمظهر أنيق.	2.75	1.214	محايد
مجموع عبارات المحور الأول		2.79	0.73	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

وفقا لما جاء في الجدول رقم (6) يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول محور الملموسية جاء مساويا لـــ: (2.79) وانحراف معياري (0.73) وهو ضمن فئة محايد[15]، أي أن هناك ميول في إجابات أفراد العينة بين الموافقة من عدمها بخصوص ملموسية جودة الخدمات الصحية بالمستشفى، مما يعني الموافقة بدرجة متوسطة حول الأجهزة الطبية المستخدمة في العلاج ومظهر الأطباء، إلا أن طبيعة مظهر المستشفى لا تتلاءم مع الخدمة المقدمة، إذ أن شكل المستشفى يوحي للظاهر أنه على درجة عالية في مستوى تقديم خدمات صحية ذات جودة لكن الواقع عكس ذلك تماما وهذا ما أكده اتجاه إجابة الافراد على العبارة الثانية من المحور الاول.

الجدول 07: اتجاهات أفراد العينة للمحور الثاني: الاعتمادية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه
1	تقدم المستشفى الخدمة الصحية بدرجة عالية من الدقة.	2.70	1.181	محايد
2	تقدم المستشفى الخدمة في الأوقات التي وعدت بها.	2.80	1.285	محايد
3	تقدم الخدمة بالمستشفى صحيحة من أول مرة.	2.90	1.297	محايد
مجموع عبارات المحور الثاني		2.80	0.856	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

وفقا لما جاء في الجدول رقم (7) يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول محور الاعتمادية جاء مساويا لـــ: (2.80) وانحراف معياري (0.856) وهو ضمن فئة محايد، وبالتالي فإن هناك اتجاهات بين موافقة متوسطة وغير موافقة بدرجة

متوسطة حول مدى اعتماد المرضى على عمال المستشفى في تلبية طلبات العلاج وتقديم الخدمة الصحية بالطريقة الصحيحة والمناسبة ضمن أوقات ومواعيد محددة سلفا لتتم على مستوى عالي من الدقة والتفاني.

الجدول 8: اتجاهات أفراد العينة للمحور الثالث: الاستجابة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه
1	ينتظر المريض وقتا طويلا للحصول على الخدمة.	2.65	1.252	محايد
2	يهتم العاملين بالرد على طلبات المرضى باستمرار.	2.68	1.207	محايد
3	يقوم المستشفى بإخبار المرضى بمواعيد تقديم الخدمة لهم.	2.78	1.230	محايد
مجموع عبارات المحور الثالث		2.70	0.843	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

وفقا لما جاء في الجدول رقم (8) يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول محور الاستجابة جاء مساويا لـــ: (2.70) وانحراف معياري (0.843) وهو ضمن فئة محايد، أي يوجد احتمالية كبيرة حسب الإجابات على عدم التزام المستشفى بتقديم الخدمة في موعدها والرد الفوري على مشاكل واستفسارات المرضى ومعظم هذه المشاكل راجعة إلى سوء التسيير الاستشفائي وانعدام الرقابة، إلى جانب انعدام الضمير الأخلاقي والمهني للأطباء، حيث أصبح معظمهم يرى في الوظيفة الطبية خاصة مدخول مادي فقط دون الالتفات إلى الجانب الأخلاقي لهذه المهنة.

الجدول 9: اتجاهات أفراد العينة للمحور الرابع: الأمان والثقة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه
1	الموظفون في المستشفى موضع ثقة المرضى.	2.73	1.219	محايد
2	شعور المرضى بالأمان عند التعامل مع العاملين.	2.63	1.192	محايد
3	يمتلك العاملون الإجابة على جميع الاستفسارات.	2.88	1.159	محايد
مجموع عبارات المحور الرابع		2.74	0.741	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

وفقا لما جاء في الجدول رقم (9) يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول محور الأمان والثقة جاء مساويا لـــ: (2.74) وانحراف معياري (0.741) وهو ضمن فئة محايد، مما يدل أن هناك شعور ببعض الأمان والثقة يضعه المرضى في مقدمي الخدمة الصحية لكن يبقى دائما هذا الشعور في حالة تذبذب.

الجدول 10: اتجاهات أفراد العينة للمحور الخامس: التعاطف

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه
1	يولي المستشفى الاهتمام المناسب لكل مريض.	2.90	1.215	محايد
2	يتفهم العاملون الاحتياجات الخاصة بالمريض.	2.90	1.336	محايد
3	يقدم العاملون الاهتمام الشخصي للمريض.	2.93	1.328	محايد
مجموع عبارات المحور الخامس		2.90	0.874	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

وفقا لما جاء في الجدول رقم (10) يتبين لنا أن المتوسط الحسابي لمجموع اتجاهات أفراد العينة حول محور التعاطف جاء مساويا لـــ: (2.90) وانحراف معياري (0.874) وهو ضمن فئة محايد، والحياد في هذه الحالة قد يدل على عدم اقتناع بعض المرضى باهتمام عاملي المستشفى بهم في حين تلقى البعض الآخر اهتمام وعناية لا بأس بهما، وقد يرجع ذلك إلى نفسية المريض أو نفسية مقدم الخدمة الصحية كذلك، إذ أن التعاطف حالة نفسية تختلف من مريض لآخر ومن مقدم لآخر حسب الطبيعة البشرية والحالة النفسية للفرد.

2.3- وصف إجابات أفراد العينة للمتغير التابع: التميز.

الجدول 11: اتجاهات أفراد العينة للمحور: التميز

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاتجاه
1	يحرص المستشفى على تقديم خدمات صحية تتميز بدرجة عالية من الجودة.	2.68	1.185	محايد
2	يقدم المستشفى خدمات كثيرة بناء على رغبات المرضى.	2.87	1.305	محايد
3	يقدم المستشفى خدمات إضافية تميزه عن غيره من المستشفيات.	2.85	1.252	محايد
4	يتميز الطاقم الطبي بمستوى عالي في تقديم الخدمات.	2.85	1.252	محايد
5	يتميز المستشفى بأحدث الأجهزة الالكترونية التي تساعده في عملية تقديم الخدمة الصحية.	2.83	1.083	محايد
6	تتميز الأطعمة التي يقدمها المستشفى بالتوافق مع الحالة الصحية للمرضى.	3.03	1.349	محايد
7	يتميز نظام الفندقة الصحية بالمستشفى بتقديم الراحة للمريض ومرافقه على أعلى مستوياتها.	2.95	1.176	محايد
مجموع عبارات جودة الخدمة الصحية		2.86	0.568	محايد

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

نلاحظ في الجدول رقم (11) أن مجموع متوسط عبارات (المتغير التابع: التميز) هو (2.86) وبانحراف معياري قدره (0.568) باتجاه (محايد)، وبالتالي يمكن القول أن تميز المستشفى يتسم بالضعف، إذ أن واقع التميز لا يتوافق بما هو متعارف عليه، فالخدمات الأساسية أو التكميلية التي تقدمها المستشفى والأنظمة الالكترونية والأجهزة الحديثة والطاقم الطبي والإداري في حد ذاته، كل ذلك لا يتسم ولا يتوافق مع درجات التميز المعروفة ولا يصل حتى مستوى الجودة كمرحلة أولية نحو التميز، إذ يشهد المستشفى مستوى متدني في تقديم الخدمات وجودة ضعيفة وهذا راجع الى العوامل التي يتم من خلالها التقديم، وحتى وإن كانت إجابة البعض موافقة إلا أنها لا ترقى للمستوى المطلوب مقارنة بما تقدمه المستشفيات الخاصة، فمستوى الجودة شبه معدوم وهو ما يؤدي بدوره إلى حجب تميز مستشفى أحميدة بن عجيلة في مجال الصحة.

4. اختبار الفرضيات وعرض النتائج.

1.4 معاملات الارتباط لجميع محاور الدراسة.

الجدول 12: معامل الارتباط بين المتغيرات الفرعية المستقلة والمتغير التابع

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط
الملموسية	التميز	0.177
الاعتمادية	التميز	0.389
الاستجابة	التميز	0.399
الأمان والثقة	التميز	0.233
التعاطف	التميز	0.166
جودة الخدمة الصحية	التميز	0.434

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

من خلال الجدول رقم (12) يتضح أن هناك علاقة ارتباط ايجابية بين جودة الخدمات الصحية والتميز ولكنه ارتباط ضعيف بقيمة (0.434)، كما أن أكبر ارتباط للمحاور الفرعية سجل في محور الاستجابة بقيمة (0.399) إلا أنه ارتباط ضعيف كذلك.

2.4 الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية.

بعد عرض وتحليل مختلف إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحاور التي تضمنها الاستبيان، نقوم باختبار الفرضيات عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

1.2.4 الفرضية الرئيسية:

فرضية العدم H0: لا يوجد أثر معنوي لأبعاد جودة الخدمات الصحية في تحقيق تميز المستشفيات عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلةH1 : يوجد أثر معنوي لأبعاد جودة الخدمات الصحية في تحقيق تميز المستشفيات عند $\alpha \leq 0.05$.

2.2.4 الفرضيات الفرعية.

الفرضية الفرعية الأولى:

فرضية العدم H0: لا يوجد أثر معنوي لبعد الملموسية في تحقيق تميز المستشفيات عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر معنوي لبعد الملموسية في تحقيق تميز المستشفيات عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الفرعية الثانية:

فرضية العدم H0: لا يوجد أثر معنوي لبعد الاعتمادية في تحقيق تميز المستشفيات عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر معنوي لبعد الاعتمادية في تحقيق تميز المستشفيات عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الفرعية الثالثة:

فرضية العدم H0: لا يوجد أثر معنوي لبعد الاستجابة في تحقيق تميز المستشفيات عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر معنوي لبعد الاستجابة في تحقيق تميز المستشفيات عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الفرعية الرابعة:

فرضية العدم H0: لا يوجد أثر معنوي لبعد الأمان والثقة في تحقيق تميز المستشفيات عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر معنوي لبعد الأمان والثقة في تحقيق تميز المستشفيات عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية الفرعية الخامسة:

فرضية العدم H0: لا يوجد أثر معنوي لبعد التعاطف في تحقيق تميز المستشفيات عند $\alpha \leq 0.05$.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر معنوي لبعد التعاطف في تحقيق تميز المستشفيات عند $\alpha \leq 0.05$.

3.2.4 الانحدار الخطي المتعدد لمحاور الدراسة.

لقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وفيما يلي سنعرضه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13): جدول تحليل الانحدار الخطي المتعدد

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الانحدار	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	قيمة f	قيمة a
الملموسية	التميز	0.029	0.830			
الاعتمادية	التميز	0.152	0.220			
الاستجابة	التميز	0.171	0.188			
الأمان والثقة	التميز	0.015	0.908			
التعاطف	التميز	0.085	0.445			
جودة الخدمات الصحية	التميز		0.15	0.189	8.841	1.52

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج SPSS19

من خلال الجدول رقم (13) نستنتج ما يلي:

* **المعادلة الرئيسية:**

التميز= 1.52+0.029(م1) +0.152(م2) + 0.171(م3) +0.015(م4) 0.085 +(م5).

4.2.4 بالنسبة لمعامل التحديد:

يعتبر معامل التحديد مقياسا لجودة النموذج حيث أنه كلما اقترب من (1) دل ذلك على جودة النموذج والعكس صحيح، ونلاحظ في هذه الدراسة أن معامل التحديد يساوي (0.189) مما يدل على أن جودة الخدمات الصحية تساهم بما نسبته 18.90% فقط في تحقيق تميز مستشفى أحميدة بن عجيلة بالأغواط أما الباقي فيرجع إلى عوامل أو مداخل وممارسات أخرى لم تدرج ضمن الدراسة.

وقد يرجع ذلك أيضا إلى عدم الممارسة الفعلية لأبعاد الجودة في مجال الخدمات الصحية، فتبني ثقافة الجودة الصحية بالمستشفيات العمومية ضرب من المستحيل، إذ أن هذه المستشفيات العمومية بصفة عامة لا تسعى إلى الربحية وتحقيق رضا الزبون، في حين أن المستشفيات الخاصة تؤكد على ضرورة ضمان الجودة في خدماتها وتحسينها باستمرار لتلبي حاجيات المرضى وتحقق أقصى مستويات

الرضا، كما لا نغفل عن انعدام الضمير المهني والأخلاقي لبعض العاملين في المستشفى، إضافة الى ضعف برامج التسيير وتقادم نظم المعلومات الصحية التي تلعب دورا هاما في إرساء ثقافة الجودة بقطاع الخدمات الصحية والتي تصل بهذه المؤسسات الاستشفائية لدرجة التميز لتنافس بذلك المستشفيات الخاصة ضمن مجال المنافسة بقطاع الصحة.

كما يظهر في الجدول تحليل تباين المعنوية لاختبار F حيث بلغت قيمته المحسوبة (8.841) عند درجة حرية (5) بقيمة احتمالية (0.112) وهي أكبر من مستوى الدلالة α=0.05، وهو ما يؤكد انعدام القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المتعدد من الناحية الإحصائية، وهكذا يمكن القول أن المتغيرات المستقلة لا تؤثر على المتغير التابع، وبالتالي ليست هناك دور لأبعاد جودة الخدمات الصحية في تحقيق تميز مستشفى أحميدة بن عجيلة بالأغواط.

5.2.4 بالنسبة للفرضيات الفرعية:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: نلاحظ أن قيمة (sig= 0.830>0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H0: فلا يوجد أثر معنوي لبعد الملموسية في تحقيق تميز المستشفيات عند $\alpha \leq 0.05$.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: نلاحظ أن قيمة (sig=0.220 >0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H0: فلا يوجد أثر معنوي لبعد الاعتمادية في تحقيق تميز المستشفيات عند $\alpha \leq 0.05$.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: نلاحظ أن قيمة (sig= 0.188>0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H0: فلا يوجد أثر معنوي لبعد الاستجابة في تحقيق تميز المستشفيات عند $\alpha \leq 0.05$.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: نلاحظ أن قيمة (sig= 0.908>0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H0: فلا يوجد أثر معنوي لبعد الأمان والثقة في تحقيق تميز المستشفيات عند $\alpha \leq 0.05$.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: نلاحظ أن قيمة (sig= 0.445> 0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H0: فلا يوجد أثر معنوي لبعد التعاطف في تحقيق تميز المستشفيات عند $\alpha \leq 0.05$.

من خلال العودة للجدول لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية نجد أن sig= 0.15 وهي أكبر من α، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H0:التي مفادها: لا يوجد أثر معنوي لأبعاد جودة الخدمات الصحية في تحقيق تميز المستشفيات عند $\alpha \leq 0.05$. ونرفض الفرضية البديلة H1 وهذا ما أكدته كل الفرضيات الفرعية السابقة.

خلاصة.

إن أهمية تطبيق ممارسات الجودة بمجال الصحة أمر ضروري وحتمي في وقتنا الراهن حيث أن ذلك يؤدي بالمؤسسة الصحية إلى تقديم خدمات تتصف بالجودة والصلاحية والقبول لتحقق رضا المستهلكين والمجتمع بشكل عام وتنمي ولاءهم اتجاهها من جهة وتحقق التميز من جهة أخرى، فنجاح المؤسسات الصحية في عصرنا هذا يعتمد على درجة تميزها في مجال تقديم الخدمات الصحية، لتشكل بذلك ريادة في سوق المنافسة كما تساهم في تحسين الصورة الذهنية لدى المستهلكين وينعكس ذلك في الأخير على قرار شراء الخدمة الصحية للمستهلك بالإيجاب من جانب وينعكس كذلك على صحة المجتمع من جانب آخر، وقد توصلت دراستنا للنتائج التالية:

- لا توجد ممارسات لأبعاد جودة الخدمات الصحية في مستشفى أحميدة بن عجيلة بالأغواط والتي تخوله للتميز عن باقي المؤسسات الاستشفائية بالولاية.

- هناك علاقة إيجابية لكنها ضعيفة بين جودة الخدمات الصحية والتميز لمستشفى أحميدة بن عجيلة بالأغواط، وهذا ما عكسته معاملات الارتباط التي أتت منخفضة.

- عدم وجود دور لأبعاد جودة الخدمات الصحية في تحقيق التميز لمستشفى أحميدة بن عجيلة بالأغواط.

وبذلك نوصي ونقترح:

- العمل على توفير بيئة مناسبة لتطبيق ممارسات الجودة في الصحة.

- تكوين وتدريب الافراد العاملين بالمستشفى على تقديم الخدمة الصحية بمستويات تلقى القبول وتحقق الرضا.

- ضرورة الاهتمام بتطوير الخدمات الصحية وتحسينها بما يتناسب مع الاحتياجات المتجددة والمتغيرة للمستفيدين.

- مواكبة تكنولوجيا متطورة ومعدات تقنية حديثة في مجال الطب بما يضمن تحسين مستمر لمستوى جودة الخدمات الصحية.

- ضرورة ترسيخ ثقافة الجودة بين جميع العمال بالمستشفى من خلال برامج التوعية والتنمية.

- توضيح إيجابيات التميز بالنسبة للعاملين والمستشفى ليشكل بذلك دافعا لديهم نحو تحقيقه عن طريق تطبيق برامج الجودة بشكل صحيح.

- الاستفادة من تجارب المؤسسات الاخرى في مجال الجودة والتميز.
- ضرورة التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق جودة في المستشفى.
- التوسع في الدراسة الحالية بتوسيع مجتمع الدراسة.

الاحالات والمراجع:

[1] محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، تسويق الخدمات، ط1، دار الميسرة للنشر، الأردن، 2010، ص24.

[2] دبون عبد القادر، دور التحسين المستمر في تفعيل جودة الخدمة الصحية، مجلة الباحث، العدد الحادي عشر، ورقلة، 2012، ص216.

[3] بودية بشير، إشكالية تسيير الجودة الشاملة في الخدمات الصحية، أطروحة دكتوراه تخصص: تسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص03.

[4] بديسي فهيمة، زويوش بلال، جودة الخدمات الصحية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد7، 2011، ص 137.

[5] بودية بشير، إشكالية تسيير الجودة الشاملة في الخدمات الصحية، مرجع سبق ذكره، ص 134

[6] أمير جيلالي، محاولة دراسة تسويق الخدمات الصحية في المنظومة الاستشفائية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص50.

[7] علاء عادل درويش، دور تخطيط الموارد البشرية في تحسين جودة الخدمات الصحية، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، جامعة تشرين- كلية الاقتصاد، سوريا، 2013، ص 84.

[8] عتيق عائشة، جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير تخصص: تسويق دولي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص97.

[9] حمد نور الطاهر- أحمد عبد القادر، قياس جودة الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية في السودان من وجهة نظر المرضى والمراجعين، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 11، العدد 4، 2015، ص904.

[10] أحمد جميل- محمد سفير، التميز في الأداء، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص4.

[11] محمد الصيرفي، التميز الإداري للعاملين بقطاع التربية والتعليم، مؤسسة حورس الدولية، ط1، مصر، 2009، ص6.

[12] إيهاب عبد ربه سهمود، واقع إدارة التميز في جامعة الأقصى وسبل تطويرها في ضوء النموذج الأوروبي للتميز، رسالة ماجستير تخصص -قيادة وإدارة-، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، 2013، ص40.

[13] فليسي ليندة، ولقع جودة الخدمات في المنظمات ودورها في تحقيق الأداء المتميز، مذكرة ماجستير تخصص: تسيير منظمات، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2012، ص71.

[14] حليدة محمد بلكبير، تحقيق التميز التنظيمي من خلال المنظمة المتعلمة، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، المجلد 01، 2016، ص ص 171-172.

[15] تم المقارنة هنا بالفئات المرجحة والمتمثلة في: من[1الى 1.8] غير موافق بشدة، من[1.81الى 2.6] غير موافق، من [2.61إلى 3.4] محايد، من [3.41إلى 4.2] موافق، من [4.21 إلى 5] موافق بشدة.

أثر تقلبات أسعار النفط على فعالية السياسة المالية كآلية لدعم النمو الاقتصادي

عماني اسماعيل
جامعة محمد بن أحمد وهران/ الجزائر
amani.ismail7@gmail.com

The impact of oil price fluctuations on the effectiveness of fiscal policy as a mechanism to support economic growth

Amani ismail
University of Mohammed benahmed oran/
algeria
amani.ismail7@gmail.com

Received: 02/04/2018 *Accepted: 31/05/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

تهدف هده الدراسة الى تحليل أثر التقلبات الدورية للسياسة المالية كاستجابة لتقلبات أسعار النفط الدولية و هدا على النمو الاقتصادي بالجزائر في فترة ممتدة من 1970 الى 2014. للوصول الى هده النتيجة استعملت طريقة العزوم المعممة GMM مطبقة على دالة ردت فعل السياسة المالية باستعمال بيانات سنوية.

تنهي النتائج الى كون السياسة المالية في الجزائر دورية و وجود استجابة معتدلة لتقلبات الايرادات النفطية الناجمة عن تقلبات الاسعار الدولية. لكن السلطات المالية تقوم بعكس هده التقلبات على نفقات الاستثمار فقط.

هده النتائج تسمح بشرح ضعف أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سياسة مالية، اسعار النفط، دورية. طريقة العزوم المعممة، الجزائر.

Abstract:

This study aims to analyze the effect of cyclical fluctuations in fiscal policy in response to the fluctuations in international oil prices on the economic growth of Algeria in the period from 1970 to 2014. To achieve this result, the GMM method was applied to the reaction function of the fiscal policy using annual data.

The results conclude that Algeria's fiscal policy is cyclical and there is a moderate response to fluctuations in oil revenues caused by international price volatility. But the financial authorities are reversing these fluctuations on investment expenditures only.

These results may explain the weak impact of fiscal policy instruments on economic growth in Algeria.

Keywords: Algeria, fiscal policy, oil prices, cyclicality, GMM.

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية أحد اهم الوسائل المتاحة للدولة للتأثير على النمو الاقتصادي مند بداية القرن 20 و ظهور الافكار الكيترية. تزيد هده الاهمية عندما يكون النمو الاقتصادي منخفض، حيث يمكن لهده الاخيرة اعادة الثقة للمتعاملين الاقتصاديين و تحفيز الاستثمار الداخلي. لكن من جهة أخرى تكون السياسة المالية بحد ذاتها، في أغلب الدول، مشروطة باستدامة ديونها و موقف الاقتصاد في الدورة الاقتصادية. اضافة الى العوامل السابقة، يضاف بالنسبة للدول المصدرة للمواد الاولية، مثل الجزائر، عامل آخر متمثل في مداخيل صادرات هده المواد حيت ان الطبيعة الغير متجددة لهده الايرادات اضافتا الى التقلبات المهمة في اسعارها في الاسواق الدولية يزيد من حساسية السياسة المالية و الاقتصاد ككل.

و هكذا، تميل الدول المصدرة للمواد الاولية إلى زيادة نفقاتها العامة لما ترتفع الأسعار الدولية لهده المواد مؤديتا الى زيادة الايرادات العامة الناتجة عنها. تكون هذه الزيادات بشكل كبير مركزة في مكونين ،نفقات الاستثمار ونفقات المرتبات (Arezki & Ismail, 2010). بينما يمكن للاستثمارات العمومية المنتجة أن تساهم في النمو الاقتصادي، إلا أنها تميل في غالب الاحوال إلى أخد شكل ما يسما بالفيلة البيضاء (مشاريع تسفر عن مصاريف كبيرة دون الوصول الى مرحلة الانتاجية و المردودية).

من جهة أخرى، ارتفاع نفقات المرتبات يرجع بشكل رئيسي الى ارتفاع أجور الموظفين و العمالة في القطاع العام للحد من البطالة و تحسين القوة الشرائية لهده الفئة، دون التأثير بشكل واضح على التنمية الاقتصادية. الا ان البلدان المصدرة للمواد الاولية تقلص بالدرجة الاولى من نفقات الاستثمار العام في فترات ضعف مداخيل صادراتها في حين أن النفقات الجارية ، بصفة خاصة الاجور ، تكون أقل مرونة للتقليص مما يزيد الضغط على الميزانية (Villafuerte & Lopez-Murphy, 2010).

هده التطورات في السياسة المالية، و النقدية، المؤيدة للدورات الاقتصادية تفسر كون التقلبات الدورية في النمو الاقتصادي أكثر قوة في البلدان المصدرة للمواد الاولية (Frankel J. 2010) و ليس فقط بسبب المرض الهولندي و تدفقات رأس المال. كما أظهرت غالبية الدراسات في هدا المجال على ان فعالية السياسة المالية تكون منخفضة لما تكون هده الاخيرة دورية.

و منه، تهدف هده الدراسة الى توضيح أثر دورية السياسة المالية على النمو الاقتصادي ثم تقييم دورية هده السياسة في الجزائر و استجابتها لتقلبات أسعار النفط. للوصول الى هدا الهدف استعملت دالة رد فعل السياسة المالية مقدرة بطريقة العزوم المعممة GMM وهدا على معطيات الاقتصاد الجزائري بين 1970 و 2014. طبقت هده التقديرات على النفقات الاجمالية ثم على مكوناتها، نفقات الاستثمار و النفقات الجارية.

1. أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي:

يمكن للسلطات المالية تحفيز النمو الاقتصادي في النظرية الكيترية ،من خلال زيادة الطلب الفعال . هذه الزيادة تسبب أيضا زيادة الأسعار التي تقلل من الأجور الحقيقية و أسعار الفائدة الحقيقية ، في حين ترتفع أسعار الفائدة الاسمية ، مما يحفز النمو أكثر. هيكلة هذه الآلية عن طريق نموذج هيكس هانسن IS-LM وتوسيعها من خلال نموذجMPS لموديقلياني. أضاف هدا الأخير أثر ايجابي للثروة ناتج عن إصدار سندات حكومية لتمويل السياسة المالية التوسعية امتلاكها من الافراد من جهة و أثر سلبي على الثروة ناجم عن زيادة الاسعار اي نقص القدرة الشرائية للنقود (Landais B, 1998).

في اقتصاد مفتوح وفقا لنموذج مندال–فليمينغ IS-LM-BP ، يكون أثر سياسة مالية مؤقتة منخفض في اطار نظام صرف مرن بسبب تقلبات سعر الصرف التي تأثر على فعاليتها بينما تكون سياسة مالية دائمة بدون أثر حيث انها تعدل توقعات العملاء الاقتصاديين فيما يتعلق بسعر الصرف ، من جهة أخرى تكون السياسة المالية فعالة جدا في إطار نظام صرف ثابت حيت انه يحد من أثر الارجاع الهيكسي (تغير معدل الفائدة).

من ناحية أخرى ، يصرّ الاقتصاديون النيوكلاسيكيون على اثر الارجاع للسياسة المالية. بشكل مباشر من خلال توقع تعويض النفقات العامة للنفقات الخاصة ، لا سيم الاستثمار الخاص . أو بشكل غير مباشر، حيث أن انخفاض الادخار العام يجب ان يقابله انخفاض في الميزان الخارجي أو الادخار الخاص ، اي انخفاض الصادرات أو استثمار القطاع الخاص. أيضا ، تعتبر السياسة المالية محايدة من منظور نيوريكاردي حيت انه عندما تزيد السلطات المالية في النفقات العامة ، يتوقع الاعوان الاقتصاديون زيادات مستقبلية في الرسوم ، مهما كان نمط التمويل الحالي ، وبالتالي لا يغيرون سلوكهم تاركين الطلب الفعال دون تغيير.

من منظور المدى الطويل ، تركز النظريات المختلفة على العرض خاصة من خلال النماذج الكلاسيكية الجديدة و امتداداتها الكيترية . في هدا الإطار يركز اقتصاديو العرض « supplysiders »على الاقتطاعات الضريبية. يفترض هؤلاء الاقتصاديون وجود تأثير كيتري إيجابي في المدى القصير في حين أن الاثر في المدى الطويل مبني على الحوافز الإيجابية للاستثمارات الخاصة الناتجة عن زيادة الأرباح بعد خفض الضرائب. لكن نتائج منحنى Laffer تشير إلى أن هذا التأثير ليس لا متناهي حيت أن هناك معدل مثالي للضرائب تنقلب بعده الآثار، في هذه الحالة سيكون لزيادة الضرائب أثر إيجابي.

في اطار نظريات النمو الخارجي ، يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النمو الاقتصادي على المدى الطويل فقط من خلال السياسات الهيكلية التي تغير هيكل السوق أو تفضل الأرباح على الأجور . ومع ذلك فان بعض النظريات ، ولا سيم Kaldor ثم Cass& Koopmans ، تقوم بجعل نسبة الادخار داخلية في نموذج Solow & Swan هذا ما يسمح للسياسة المالية بالتصرف مؤقتًا في النمو الاقتصادي خلال الفترة الانتقالية . من ناحية أخرى ، تفترض نماذج النمو الذاتي نموًا متواصل ذاتيا بسبب العوائد الثابتة طالما كان الاستثمار أكبر من اهتلاكه . تم توسيع هذه النماذج من قبل Aschauer و Barro ، بالتمييز بين رأس المال العام و الخاص ، في حين أن السياسة المالية يمكن أن تأثر على النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال الاستثمارات العامة . يذهب هذا الأخير حتى افتراض وجود علاقة إيجابية بين الضرائب و النمو لأنها تسمح لمزيد من الاستثمار العام .

بأخذ بعين الاعتبار التأثيرات على العرض و الطلب ، من منظور نموذج العرض الكلي و الطلب الكلي ، فإن السياسة المالية لها ، أولا ، تأثير إيجابي من خلال آثارها على الطلب يتبعه تأثير سلبي على العرض ناتج عن تعديل الأسعار مع التوقعات بعد فترة زمنية حتى يعود الاقتصاد إلى توازنه الأولي . تعتمد مدة و مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي على المدة اللازمة لتعديل الأسعار.

وأخيرا ، تنهي نظرية الدورات الحقيقية المبنية على التوقعات العقلانية إلى ان الاقتصاد دائما في حالة توازن مستقر لا يترك أي مجال لاستخدام السياسة المالية . لكن قد تم توسيع هذه النظرية من قبل الكينزيين الجدد عن طريق دمج عيوب في النموذج السابق بالإضافة إلى التعديل التدريجي للأسعار و الأجور . أدت هده الإضافات إلى وجود أثر مؤقت للسياسة المالية على النمو الاقتصادي و التضخم ، بينما يعود هدان الأخيران إلى مستواهما الأصلي حالما يتم تعديل الأسعار .

2. دورية السياسة المالية و انعكاساتها على النمو الاقتصادي:

ترجع دورية السياسة المالية في البلدان المصدرة للمواد الاولية وفقا ل (Erbil N. 2011) إلى ضعف البنية المؤسسية والسياسية لهذه البلدان، التي أغلبها في طريق النمو، إلى جانب ضعف مخزون الأصول المالية و قدرة ضعيفة للوصول إلى سوق الائتمان الدولية.

من جهة أخرى تلعب الظروف المالية للاقتصاد دورا هاما في تحديد توجه السياسة المالية. و بالتالي، وفقا ل (Tounsi & El Mokri 2015)، فإن قدرة الدول للاقتراض أكبر في أوقات التوسّع منها عن فترة الركود لأن الأسواق المالية تأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي للبلدان المقترضة. بالنسبة للبلدان المصدرة للمواد الأولية تنعكس هده المقاييس على فترات ارتفاع و انخفاض أسعار المواد الاولية للدول المصدرة لها. تفرض هده الحالة عليها خفض نفقاتها العامة عند حدوث سقوط في هده الاسعار، في حالة عدم وجود مصادر تمويل أخرى.

من وجهة نظر مؤسسية، تشير معظم الدراسات إلى وجود علاقة سلبية قوية بين الجودة المؤسسية ودورية السياسات المالية وفقًا لـــ (Frankel J. 2010). ويتمثل ذلك على وجه الخصوص في مستوى الفساد (Alesina, Campante & Tabellini, 2008).

كما يرجع بعض الاقتصاديين كون السياسة المالية مؤيدة للدورة الاقتصادية إلى وضع سياسي واجتماعي سيئ. يتمثل العامل السياسي إلى قصر نظر الحكومات (Rogoff & Sibert 1988) التي تزيد من نفقاتها لزيادة فرصها في إعادة الانتخاب بغض النظر عن الوضع الاقتصادي الراهن. من جهة أخرى تواجه السلطات المالية بالنسبة للبلدان المصدرة للمواد الاولية بوجه خاص، ضغوطا اجتماعية قوية تجبرها على زيادة الإنفاق وخفض الإيرادات لما ترتفع أسعار صادراتها، واضطرارها إلى العمل في الاتجاه المعاكس خلال الأوقات الاقتصادية السيئة. يسمى هذا العامل بتأثير الشراهة (Tornell & Lane, 1999) "effet de voracité" واستؤنف في مشكلة التجمع المشترك « common pool » ل (Debrun & Komar, 2007).

وأخيراً، قد تكون دورية السياسة المالية راجعة للاختلافات في تنبؤات المتغيرات الاقتصادية والمالية. يمكن أن تكون هذه الاختلافات إرادية وتسمح بتوفير مساحة عمل غير رسمية للسلطات المالية (OCDE 2003)، مما يسمح لها بالحد من المطالب الاجتماعية. علاوة على ذلك، أظهرت دراسة أجراها (Frankel, 2010) على عينة من 33 دولة أن التوقعات حول تطور النمو الاقتصادي الحقيقي وسعر المواد الخام في الدول المصدرة بالإضافة إلى التوقعات حول عجز الموازنة متفائلة للغاية.

3. مكانة مداخيل النفط في تمويل السياسة المالية في الجزائر:

تعتبر العائدات النفطية اهم مصدر لتمويل النفقات العامة في الجزائر كونها مصدرة لهده المواد. يتم تحصيل هده الموارد من خلال فرض ضرائب مهمة على صادرات النفط، كما نرى في الرسم البياني التالي الدي يبين تطور تركيبة الايرادات العامة للجزائر، أين تمثل الضريبة البترولية اغلبية المداخيل خلال فترة الدراسة.

رسم بياني 1: مكونات الإيرادات العامة بالجزائر

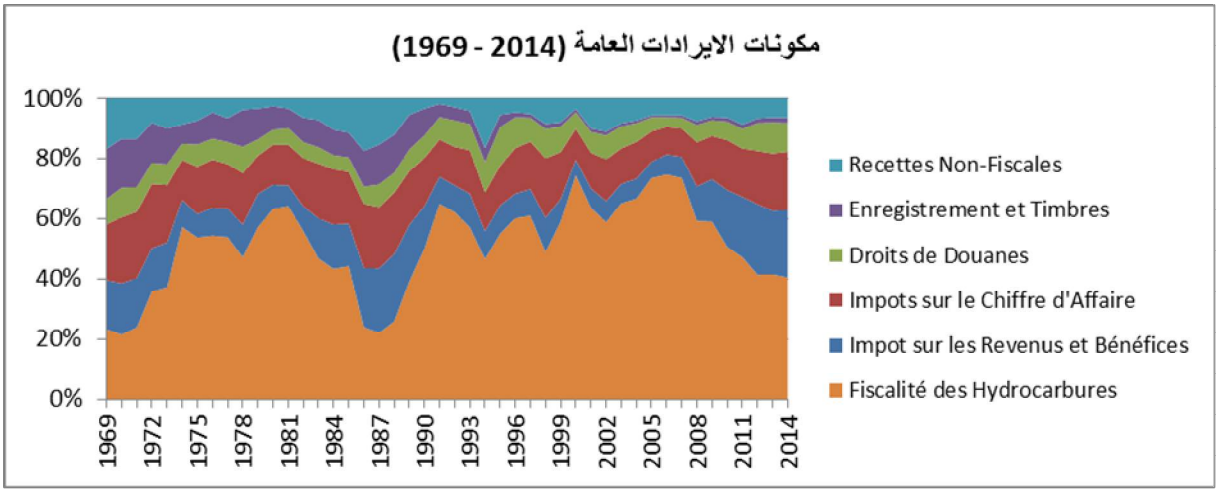

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

نلاحظ ان حصة الإيرادات النفطية تتقلب تماشيا مع تطور الأسعار الدولية في الأسواق العالمية. وبالتالي فإن هده الأخيرة تزداد بشكل كبير بين عامي 1969 و 1974 حيث بلغت 55٪. هدا راجع بشكل كبير الى تأميم المحروقات خلال هذه الفترة مما اتاح موارد مالية كبيرة للسلطات المالية ، تواصلت هده الزيادة مع حدوث أول صدمة نفطية. ومع ذلك ، فإن الاتجاه انعكس مع انعكاس الصدمة النفطية الثانية ابتداء من سنة 1984 فانخفضت نسبة هده المداخيل حتى وصلت إلى 20 ٪ من إجمالي الإيرادات في عام 1989.

بعد هده الازمة عادت اسعار البترول و المداخيل الناجمة عنها في الارتفاع من جديدي حتى سنة 2008 حيت بلغت ما يقارب 70 ٪ من إجمالي الإيرادات. ومع ذلك ، فقد انعكس هذا التوجه مرة اخرى بسبب انفجار أزمة الرهن العقاري « subprimes » وأزمات الديون العامة والسيولة التي بدأت في العالم، و بالأخص في اوروبا. وتميزت هذه الأخيرة بالركود الاقتصادي الكبير وانخفاض الاستهلاك الداخلي في البلدان المتقدمة مما ادى إلى انخفاض في الطلب على المحروقات. هدا اضافة الى زيادة في العرض بسبب دخول منتجين جدد إلى السوق، و بالأخص رفع العقوبات على ايران و استغلال المحروقات الصخرية في امريكا و بعض الدول الاخرى.

رسم بياني 2: تطور النفقات العامة و مداخيل المحروقات

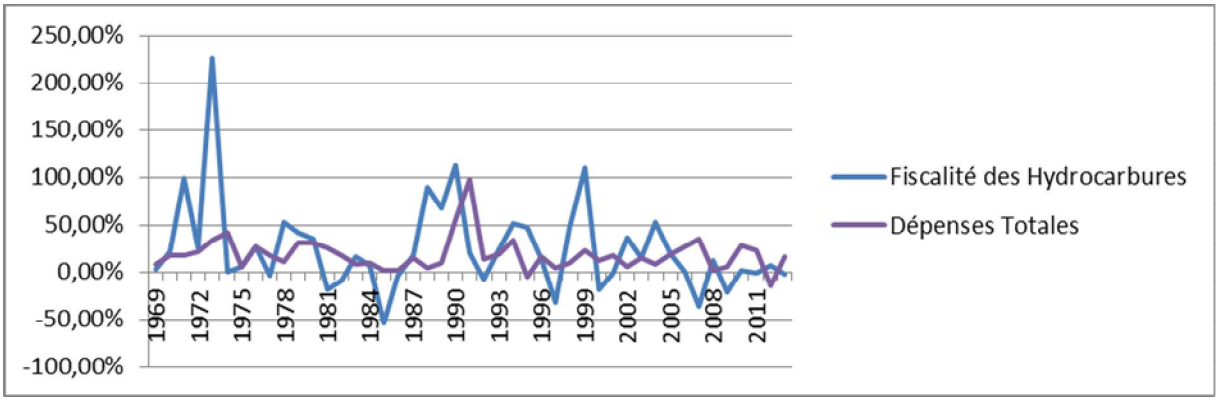

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

يبين الرسم البياني السابق معدل نمو الإيرادات النفطية مع معدلات نمو إجمالي نفقات الميزانية من نفقات جارية و نفقات التجهيز. يمكن أن نلاحظ أولاً أن معدل نمو عائدات المحروقات متقلب تارتا متزايد و اخرى متناقص حيث ارتفعت بأكثر من 200٪ في عام 1973 بعد تأميم المحروقات ووصل الحد الأدنى الى انخفاض ب 50 ٪ في عام 1985 بعد آثار انعكاس صدمة النفط الثانية.

وبالتوازي مع هذه التقلبات المهمة ، عرف الإنفاق الحكومي تغيرات أكثر اعتدالا ، ويتراوح بين 10 و 20 في المائة سنوياً ، رغم انه عرف بعض القيم القصوى ، خاصة في الفترة 1974-1975 اين بلغ 40 في المائة بالنسبة لإجمالي النفقات و 50 في المائة بالنسبة للنفقات الجارية او بصفة اكثر عام 1992 اين عرفت هده النفقات على التوالي نسبة نمو ب 150 ٪ و 100 ٪. ترجع هذه الزيادة الكبيرة بشكل خاص إلى تأثيرات التضخم وتخفيض قيمة العملة المحلية خلال هذا العام. ومع ذلك ، على الرغم من تسجيل بعض القيم القصوى ، فإن النفقات الجارية عرفت تقلبات اقل اهمية من نفقات الاستثمار.

أخيراً ، يمكننا ملاحظة أنه على الرغم من أن النفقات الحكومية تتبع الاتجاه العام لتقلبات ايرادات المحروقات ، إلا أنها تخضع لتغيرات أقل أهمية ، هده الفرضية تؤكدها دراسة الارتباط. ما سبق يمكن ان يشير إلى أن تغيرات مداخيل المحروقات لا تنعكس بشكل كامل في نفقات الميزانية. من المثير للاهتمام ملاحظة أنه على الرغم من وجود ردود فعل فورية ، يظهر الرسم البياني رد فعل متأخر ، عادة ما يكون بسنة واحدة. ادرجت هذه الملاحظات في التقدير التجريبي لهذه العلاقة.

4. دراسة قياسية لتفاعلية السياسة المالية مع تقلبات ايرادات المحروقات بالجزائر:

1.4. بناء النموذج القياسي:

تستخدم معظم الدراسات الحديثة حول دورية السياسة المالية، بما في ذلك (Alesina & Tabellini, 2005) ، (Talvi & Vegh, 2005) و (Erbil N. 2011) ، دالة رد فعل مع متغير للميزانية كمتغير داخلي و مؤشر التغيرات في الإنتاج و متغير إيرادات المحروقات للبلدان المصدرة كمتغيرات مستقلة يرافقها مجموعة من متغيرات التحكم.

فيما يتعلق بمتغير الميزانية الذي سيتم استخدامه ، فإن الدراسة التي أجرية حول استجابة النمو الاقتصادي لمتغيرات مختلفة في الميزانية (Kaminsky, Reinhart & Vegh, 2005) ، والتي تم تلخيص نتائجها في الجدول التالي ، تسمح لنا باستنتاج ان النفقات العامة و معدلات الضرائب هي الوحيدة التي يمكن أن تعطي لنا مؤشراً لا لبس فيه على اتجاه الدورية. نفس المنطق ينطبق على التقلبات في عائدات المحروقات.

جدول 3: العلاقة بين تقلبات الانتاج و متغيرات السياسة المالية[1]

	نفقات عامة	معدل الضرائب	مداخيل ضريبية	الميزان الاولي	نفقات/ PIB	ايرادات عامة/ PIB	الميزان الاولي /PIB
عكس دورية	–	+	+	+	–	–/0/+	–/0/+
دورية	+	–	–/0/+	–/0/+	–/0/+	–/0/+	–/0/+
محايدة	0	0	+	+	–	–/0/+	–/0/+

المصدر: Kaminsky, Reinhart & Vegh, 2005

في حالة عدم وجود بيانات كافية عن معدلات الضرائب في الجزائر، فإننا نستخدم في هذه الدراسة إجمالي النفقات العامة DPT ، نفقات التجهيز DPE ونفقات التسيير DPF ، على التوالي ، كمتغير داخلي.

فيما يتعلق بالمتغيرات الخارجية ، نستخدم في هذه الدراسة إيرادات المحروقات الحالية NTR ، وكذلك متغير متأخر من هذا الأخير لأخذ بعين الاعتبار كون قانون المالية يأخذ معدل الاسعار للسنوات الماضية ، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات PIBHH كون هدا المتغير موصى به للبلدان المصدرة للمواد الخام. ويضاف إلى ذلك متغير متأخر عن الدين الخارجي العام DT وسعر الصرف الحقيقي الفعلي TER لمراعاة قابلية الملاءة المحتملة. وأخيرًا ، نستعمل متغيرًا متأخرًا لمتغير الميزانية المستعمل والذي يجعل من الممكن تقييم ما إذا كان هناك تأثير للقصور الذاتي بسبب تنفيذ النفقات التي تم إجراؤها خلال سنوات الموازنة السابقة.

وبالتالي ، يمكن كتابة النموذج التجريبي على النحو التالي:

$$dlDPT = \alpha1.dlPIBH + \alpha2.dlTER + \alpha3.dlRNT + \alpha4.dlDPT(-1) + \alpha5.dlDT(-1) + \alpha6.dlRNT(-1)$$

تأخذ هذه المتغيرات باللوغاريثم وبالمشتقة الأولى ، مما يجعل من الممكن الحصول على المرونة مباشرة. لاحظنا أن جميع هذه المتغيرات مستقرة بالمشتقة الاولى متكاملة من الدرجة 1 ، والتي يتم تلخيص نتائج طريقة الجدر الوحدوي ADF في الجدول التالي. اخدت هده البيانات من الديوان الوطني للإحصائيات بالنسبة للمتغيرات المالية ، بما في ذلك عائدات المحروقات ، والناتج المحلي الإجمالي في حين أن سعر الصرف والديون الخارجية أخدت من قاعدة بيانات البنك الدولي WDI.

[1] يدل رمز "+" على سياسة مالية دورية و رمز "–" على سياسة مالية عكس دورية بينما يدل الرمز "0" على حيادية السياسة المالية.

جدول 2: دراسة الاستقرارية

dlDPT	dlRNT	dlTER	dlPIBH	dlDPE	dlDPF	dlDPT	
-4.11 (0.00)	-5.48 (0.00)	-5.22 (0.00)	-4.73 (0.00)	-6.09 (0.00)	-5.66 (0.00)	-5.42 (0.00)	t-statistic (prob.)
القيم الحدية:							
1% : -3.59			5% : -2.93			10% : -2.60	

بالإضافة إلى ذلك ، تكشف دراسة العلاقة Corrélation وجود علاقة قوية بين النفقات العامة ومتغيرات الناتج المحلي الإجمالي و ايرادات المحروقات. أكدت هذه النتائج وفقا لاختبار السببية Granger الدي يدل على أن اتجاه التأثير من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات وعائدات النفط الى النفقات العمومية. في حين أنه يوجد تأثير عكسي فقط مع الإنتاج، مما يشير إلى امكانية وجود مشكل تزامن بين المتغيرين قد يؤثر على نتائج التقدير.

2.4. طريقة التقدير:

تشير معظم الدراسات التجريبية أن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS يمكن أن تعطي نتائج غير مرضية لتقدير التقلبات الدورية، متمثلة في Durbin Watson أعلى بكثير من 2. ويرجع ذلك بشكل خاص إلى مشكلات التوافق بين متغيرات الميزانية والمتغيرات التي تمثل الإنتاج ولكن أيضًا من خلال بعض المتغيرات غير المدرجة في الدراسة والتي يمكن أن تعمل في الوقت نفسه على المتغيرين المذكورين.

كمحاولة للتغلب على هذه المشكلة تقترخ معظم الدراسات، بما في ذلك (Erbil N. 2011) (Guillomaunt & Tapsoba 2009)أو (Baddi H. 2015) استخدام طريقة العزوم المعممة GMM مطبقة على المعادلة بالمشتقات الاولية (Arellano & Bond, 1991)، باستخدام المتغيرات المتأخرة كأدوات.

3.4. تفسير النتائج:

تقدير دالة الاستجواب بطريقة GMM يعطي نتائج مرضية مع احتمال (J-statistic) يساوي 0 ومعامل دوربين واتسون يقرب بكثير من 2 هدا ما يدل على التحديد الصحيح للمعادلة ، وبالتالي اختيار جيد للأدوات . و منه يمكننا إعادة كتابة المعادلة على النحو التالي:

dlDPT = 1.19 * dlPIBH + 0.11 * dlTER - 0.05 * dLRNT - 0.11 * dlDPT (-1) - 0.01 * dlDT (-1) + 0.12 * dLRNT (-1)

(0.00) (0.34) (0.43) (0.42) (0.80) (0.00)

يمكننا أن نلاحظ أن متغيرات الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات و عائدات النفط هي الوحيدة التي لها معاملات ذات معنى بمستوى دلالي 0,05. حيث ان معامل الناتج المحلي الإجمالي أكبر من 1 مما يدل على أن السياسة المالية مؤيدة للدورة الاقتصادية ،و هدا ما تدل عليه اغلب الدراسات على الدول النامية و خاصة المصدرة منها للمواد الاولية (Erbil N. 2011) (Talv & Vegh, 2005) .

ومع ذلك ، فان معامل ايرادات المحروقات منخفض نسبيًا و يساوي حوالي 0.10 مما يدل على الإدارة الحكيمة لمداخيل الموارد الطبيعية في الجزائر . وتتسم هذه الاستراتيجية بوجه خاص بإنشاء صندوق تنظيم الإيرادات في عام 2001 ، في حين أن المحاولات التي بُذلت في الثمانينات لم تتحقق .

المتغير المتأخر للنفقات العامة ليس مهم مما أدى إلى إلغاء فرضية وجود تأثير الجمود في حين عدم وجود تأثير لمتغير سعر الصرف الحقيقي و الدين العام يشهد على غياب جبرية الملاءة في إدارة السياسة المالية في الجزائر .هذه النتيجة يمكن تفسيرها بان تمويل العجز في الميزانية كان يتم بشكل كبير عن طريق الاصدار النقدي مند بداية ال 1970 و حتى أواخر ال 1980 ، بينما منذ عام 2001 يتم الحفاظ على الدين الخارجي على مستوى منخفض . من جهة اخرى الفترة بين 1990 و 1999 هي الوحيدة التي عرفت محاولة لتصحيح التوازنات الخارجية دون اللجوء إلى تمويل البنك المركزي في أعقاب أزمة الديون الجزائرية و تدابير التصحيح الهيكلي لل FMI .

dlDPF = 1.21 * dlPIBH - 0.11 * dlTER - 0.08 * dLRNT - 0.11 * dlDPF (-1) + 0.04 * dlDT (-1) + 0.09 * dLRNT (-1)
(0.00) (0.50) (0.26) (0.53) (0.45)
(0.08)

عند تصنيف النفقات العامة الى نفقات جارية و نفقات استثمارية ، يمكننا ملاحظة أن نفقات التسيير تتفاعل فقط مع التغيرات في الإنتاج بدورية أكثر من وحدوية ، في حين أن تقلبات ايرادات المحروقات لا يتم انعكاسها على هده النفقات ، هدا ما يمكن من تعزيز فرضية الصلابة في الانخفاض للنفقات الجارية.

dlDPE = 0.97 * dlPIBH + 0.42 * dlTER + 0.00 * dLRNT + 0.04 * dLDPE (-1) - 0.09 * dlDT (-1) + 0.17 * dLRNT (-1)
(0.00) (0.06) (0.98) (0.66) (0.41) (0.01)

اما فيما يتعلق بنفقات الاستثمار ، فإن هده الأخيرة لديها دورية قريبة من الوحدة للتقلبات في الإنتاج ، ولكنها ، خلافاً لمصاريف التسيير ، تتفاعل مع التقلبات في عائدات المحروقات . هذا يتطابق مع الفرضية النظرية أن هذه التقلبات، خاصة عندما تكون سلبية، يتم انعكاسها بشكل أساسي على نفقات الاستثمار العام كما جاء عند (Lopez-Murphy, 2010) .

خلاصة:

من خلال مراجعة الأدبيات ، من الواضح أن التقلبات الدورية للسياسة المالية واستجابتها للتقلبات في إيرادات الموارد الطبيعية تعتمد على عدة عوامل ؛ مالية تحد من قدرة الاقتراض للسلطات المالية، مؤسسية ومنهجية التي تحد من فعالية إدارة السياسة المالية وأخيرا عوامل سياسية واجتماعية متمثلة في فترات الانتخابات والضغوط الاجتماعية وجماعات الضغط. جميع هذه العوامل غالبة بصفة خاصة في البلدان المصدرة للمواد الاولية ، والتي تشكل الجزائر جزءاً منها ، مع العلم ان اغلب هده الدول في طريق النمو.

منذ تأميم المحروقات، تمثل إيرادات الضرائب على المواد النفطية المكون الرئيسي لإيرادات الدولة. لكن هده الاخيرة تتبع تطور الاسعار الدولية للمحروقات مما أدى إلى تحسن حصة الموارد العادية (خارج المحروقات) بين عامي 1982 و 1990 أو منذ عام 2008. من جهة أخرى فان دراسة تطور نفقات الميزانية مع هذه التقلبات تسمح لنا بملاحظة أن هذه الأخيرة تتبع تطور اسعار المحروقات في الاسواق الدولية.

وهكذا ، فإن النتائج التجريبية لتقدير دالة التفاعل للسياسة المالية تبين وجود دورية وحدوية للنفقات العامة بالنسبة للنمو الاقتصادي. تحققت هده النتيجة في كلتا عنصري الإنفاق العام، ولكنه يظل أقل بالنسبة لنفقات الاستثمار منه بالنسبة للنفقات الجارية.

كما أن إنفاق الميزانية لديه استجابة معتدلة للتغيرات في إيرادات المحروقات ، هذا التفاعل يكون متأخرا ما يؤكد الملاحظات على تطور هذين المتغيرين. لكن ، يتضح من النموذج أن هذه التقلبات لا يتم انعكاسها إلا على نفقات الاستثمار بينما ليس لها تأثيرا مهمًا على النفقات الجارية.

هذه النتائج موافقة مع الافتراضات النظرية ، كون الجزائر ضمن البلدان النامية المصدرة للمواد الخام، وتؤكد النتائج التي حصل عليها بعض الاقتصاديين (Erbil N, 2011) (Talvi & Vegh, 2005) . اما فيما يخص التأثير المنخفض على مصاريف التسيير قد يكون راجعا إلى الجمود التي تحكم التغيرات في أجور الموظفين وبطء وتيرة المفاوضات في العمل مؤدية الى أثر بطيئ و طويل المدى.

هده النتائج التي تؤكد دورية السياسة المالية في الجزائر مما يتماشى مع ضعف تأثير هده السياسة الدي ظهر في عدة دراسات منها (Benbouziane & Chekouri , 2010) Chibi, و (A. Zakane , 2009) مفسرين هدا الضعف بأثر الارجاع على الاستثمار الخاص. و في هدا الصدد يجب على السلطات المالية المواصلة في الاصلاحات للحد من دورية السياسة المالية حتى ترفع من فعاليتها كون السياسة النقدية فقدت من قدرتها على توجيه النمو الاقتصادي مند منتصف التسعينيات.

المراجع:

- Alesina Alberto, Campante Filipe R. &Tabellini, Guido (2008), "Why is Fiscal Policy Often Procyclical?", Journal of the European Economic Association, Vol.6, n°5, p1006-1036.
- Alesina Alberto&Tabellini Guido (2005) Why is fiscal policy often pro-cyclical?, NBER Working Paper, N°11600.
- Arellano Manuel & Bond Stephen (1991), "Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equation", The Review of Economic Studies, Vol. 58, n°2, April 1991, pp277-297.
- ArezkiRabah& Ismail Kareem (2010), "Boom-Bust Cycle, Asymetrical Fiscal Response and the Dutch Disease", IMF Working paper, WP10/94, April 2010
- Baddi, Hichem (2015), *La réaction de la politique budgétaire au cycle économique au Maroc*, in Politique Budgétaire et Activité Economique au Maroc, OCP, Ouvrage Collectif, Rabat (Maroc).
- Chibi Abderrahim, Benbouziane Mohamed & Chekouri Sidi Mohamed (2010), "The macroeconomic effects of fiscal policy shocks in Algeria: an empirical study", Working Paper 525, Economic Research Forum, Juin 2010.
- Debrun X.& Kumar M. S. (2007) "The discipline enhancing role of fiscal institutions: Theory and empirical evidence", IMF Working Papers, n°07-171, Juillet 2007.
- Erbil Nese (2011) Is fiscal policy procyclical in developing oil-producing countries?, IMF Working papers, n°11/171.
- Frankel, Jeffrey A. (2010), « Comment Rendre la Politique Budgétaire et Monétaire des Pays Producteurs de Matières Premières Moins Procycliques ? », Séminaire sur les Ressources Naturelles, Finance et Développement, Institut du FMI et Banque d'Algérie, 4-5 Novembre 2010
- Gavin M. &Perotti R. (1997) Fiscal policy in Latin America , NBER Macroeconomics, Annual n°11-61.
- Jeanneney, S. Guillaumont S. &Tapsoba S. J-A (2009), « Procyclicité de la Politique Budgétaire et Surveillance Multilatérale dans les Unions Monétaires », CERDI Etudes et Documents, 2009/04,
- Kaminsky, Graciela L., Reinhart Carmen M. &Végh, Carlos A. (2005), "When it Rains it Poors: Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies", NBER Macroeconomics Annual, Vol.19, MIT Press, April 2005.
- Organisation de Coopération et de Développement Economique (2003), Cyclicité de la politique Budgétaire : le rôle de la dette, des institutions et des contraintes budgétaires, Perspectives économiques de l'OCDE, N°74, Février 2003.
- Rogoff K. &Sibert A. (1988) Elections and macroeconomic policy cycles, The Review of Economic Studies, Vol. 55, n°01, P1-16, Janvier 1988
- Talvi, Ernesto &Vegh, Carlos A. (2005), *Tax base variability and procyclical fiscal policy in developing countries*, Journal of Development Economics, Vol. 78, Elsevier
- Torenell A. & Lane P. (1999) "The Voracity Effect", American Economic review, n°89, PP22-46
- Tounsi, S. & El Mokri, K. (2015), *Politique Budgétaire au Maroc Diagnostic et Défis*, in Politique Budgétaire et Activité Economique au Maroc, OCP, Ouvrage Collectif, Rabat (Maroc).
- Villafuerte, Mauricio & Lopez-Murphy, Pablo (2010), "Fiscal Policy in Oil Producing Countries During the Recent Oil Price Cycle", IMF Working Paper, WP10/28.
- Zakane Ahmed (2009), "Impact des dépenses d'infrastructures sur la croissance en Algérie. Une approche en séries temporelles multivariées (VAR)", Les Cahiers du CREAD, n°87/2009, p27-49.

تنمية التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات في الجزائر: بين الواقع والمأمول

مزيان محمد توفيق
المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان/ الجزائر
mezianetawfik@gmail.com

بديار أمينة
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم/ الجزائر
magnifique-01@hotmail.com

Development of modern information and communication technologies in Algeria: between reality and hope

Meziane mohamed tawfik
Centre University of Ahmed zebana ghelizanet/ algeria
mezianetawfik@gmail.com

Bediar Amina
University of Abdelhamid ben badis mostaghanem/ algeria
Ai.mazouzi@lagh-univ.dz

Received: 22/05/2018 *Accepted: 23/06/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

يعد الاقتصاد الرقمي توجها عالميا حديثا تسعى إلى تحقيقه الدول والمجتمعات من خلال الاستفادة من معطيات العصر والتحول من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات، ومن تصدير البضائع إلى تصدير المعلومات. كما وأن اعتماده لم يعد أمرا اختياريا، بل أصبح ضرورة تمليها الظروف والمستجدات التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وعلى هذا الأساس توجهت الجزائر كغيرها من الدول الى تبني مجموعة من الاصلاحات في مجال تكنولوجيا الاتصالات والشبكات المعلوماتية والتي تغذي بدورها متطلبات هذا الاقتصاد الجديد ،وكذلك من أجل العمل على تضييق الفجوة الرقمية السائدة بينها وبين دول الجوار. وتهدف هذه الدراسة الى تشخيص واقع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الجزائر للفترة 2010- 2017 ، من خلال الوقوف على أهم مؤشرات تكنولوجيا الاتصالات والشبكات المعلوماتية في الجزائر كمؤشرات البنية التحتية، مؤشرات التجارة الخارجية ومؤشرات التنمية لهذا القطاع بغرض تحليل أسباب التأخر في الاندماج ضمن الاقتصاد الرقمي ،ولمحاولة استشراف الآفاق المستقبلية لهذه التكنولوجيات الحديثة في الجزائر

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اقتصاد المعلومات. الفجوة الرقمية، مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التنمية.

Abstract:

The digital economy is a new global trend that countries and societies seek to achieve by taking advantage of the data of the times, the transition from the economy of industries to the information economy, and from the export of goods to the export of information. And its adoption is no longer optional, but has become a necessity dictated by the conditions and developments in the global economy. On this basis, Algeria, like other countries, has adopted a series of reforms in the field of communications technology and information networks, which in turn feed the requirements of this new economy, as well as to work to narrow the digital divide between it and neighboring countries. This study aims at diagnosing the reality of ICTs in Algeria for the period 2010-2017 and the development of this sector by identifying the most important ICT indicators in Algeria such as indicators of infrastructure, foreign trade indicators and development indicators for this sector in order to clarify the reasons for their delay in emerging as an environment. Favorable to the digital economy, and to try to explore the prospects of these new technologies in Algeria

Key Words: ICT, Information Economy. Digital divide, ICT indicators, development.

تمهيد:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و الرقمنة أحد عوامل نمو اقتصاديات الدول، حيث أصبحت التكنولوجيا و الرقمنة في كل مكان وفي جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتمثل أحد عوامل القدرة التنافسية للاقتصاديات الحديثة. إن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات له أهمية بالغة نظرا لتأثيره على جل القطاعات والنشاطات الأخرى وتنميتها، وعليه فإنه من الضروري اليوم رصد وقياس اقتصاد التكنولوجيا و الرقمنة.

تعتبر الجزائر من الدول المتأخرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي سعت بكل جهودها لمسايرة التطور ، فقد باشرت بإصلاحات كبيرة للنهوض به كانت بدايتها منذ سنة 1999 من خلال سن قانون جديد للقطاع 2000-03 بهدف النهوض به واعطائه دفعة جديدة تمكنه من مواكبة التطور والعصرنة. لكن مع واقع الفجوة الرقمية بين الجزائر والدول العربية المجاورة يمكن القول أن هذا القطاع يشهد ازدياد في حدة المنافسة. لذلك سنحاول في هذا البحث الوقوف على واقع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الجزائر للفترة 2010- 2017 لتبيان أسباب تأخرها في البروز كبيئة مواتية للاقتصاد الرقمي، ومحاولة استشراف آفاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر من خلال طرح الاشكالية التالية:

ماهي آفاق تكنولوجيات الاتصال والشبكات المعلوماتية في الجزائر في ظل بيئتها وواقعها الحالي؟

منهجية الدراسة ومحاورها :

للإجابة على الاشكالية، اعتمدت دراسة هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في توصيف مدى استخدام تكنولوجيات الاتصالات والشبكات المعلوماتية في الجزائر باعتبارها من القطاعات الهامة في الاقتصاد بهدف معرفة حقيقتها على أرض الواقع. واستشراف الآفاق المستقبلية من أجل عصرنتها وتطويرها. ومن أجل ذلك سوف يتم تحليل الاشكالية عبر ثلاثة محاور أساسية كما يلي :

المحور الأوّل: برامج عمل واصلاحات الجزائر في قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

المحور الثاني: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر.

المحور الثالث: مقومات تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر.

1.برامج عمل واصلاحات الجزائر في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

1.1.تعريف تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وتطورها التاريخي في الجزائر:

تُعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أنها" ثورة المعلومات المرتبطة بصناعة المعلومات وتسويقها وتخزينها واسترجاعها وعرضها وتوزيعها من خلال وسائل تقنية حديثة ومتطورة وسريعة، ذلك من خلال الاستخدام المشترك للحاسبات ونظم الاتصالات الحديثة".[1]

ويعرف البنك الدولي تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أنها" مجموعة من الأنشطة تقوم على تجهيز المعلومات وارسالها وعرضها بالوسائل الالكترونية". أمّا التقرير الدولي الذي يصدره صندوق النقد الدولي فيرى بأنها تتضمن الحسابات الآلية والبرامج الجاهزة ومعدات الاتصال عن بعد.[2]

كما تعرف أيضا على أنها" مجموعة الطرق والتقنيات الحديثة، المستخدمة بغرض تبسيط نشاط معين ورفع أدائه، وهي تضم مجموع الأجهزة التي تعنى بمعالجة المعلومات وتداولها مثل الحواسيب والبرامج ومعدات الحفظ والاسترجاع، والنقل الالكتروني السلكي واللاسلكي عبر وسائل الاتصال بكل أشكالها وأنواعها، سواء مكتوبا أو مسموعا أو مرئيا وغايتها الأساسية تسهيل التواصل الثنائي والجماعي عبر الشبكات المغلقة والمفتوحة".[3]

وبالتالي يمكن القول بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي عبارة عن خليط من طرق وأساليب مختلفة توفرها شبكات الحواسيب معا بواسطة الأنترنت التي تسمح بتبادل المعلومات بين جميع المستخدمين في كل العالم في الوقت المناسب تهدف عموما إلى الحصول على أجود الخدمات وتحقيق ميزة تنافسية في الأداء.

2.1.التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر :

تاريخيا ظهرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر سنة 1845 مع تركيب العشرات من خطوط التلغراف وابتداء من ذات السنة تم تركيب العديد من خطوط الطاقة :وهران-مستغانم (76كم)،العاصمة- المدية (90كم)،قسنطينة –سكيكدة (83كم).وفي سنة 1861 تم انشاء أول خط تحت الأرض يربط بين الجزائر وفرنسا ولكنه لم يشتغل إلا لعامين فقط، وفي عام 1870 تم وضع كابل عنابة مرسيليا في الخدمة. ومنذ استقلال الجزائر في عام 1962، وحتى عام 2000 ضلت شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية متدهورة وكان هناك عدم توازن وعملية توزيع غير عادلة للخدمات حسب المناطق.

وفي عام 2003 تمّ انهاء احتكار الدولة لنشاط البريد والاتصالات، وقد اقترن هذا التحرير بإنشاء هيئة تنظيم البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية (ARPT) [4]وهي تعمل على ضمان تنظيم القطاع.وفي ديسمبر 2014 أعلنت سلطة الضبط للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية أنه بإمكان المتعاملين الثلاث للهاتف النقال في الجزائر الشروع في تسويق خدمة الجيل الثالث (3G) في الجزائر حيث بلغ عدد المشتركين 16,319,027 سنة 2015.[5]

كما أطلقت مؤسسة اتصالات الجزائر في 29 أفريل 2014 خدمة الجيل الرابع (4G) اللاسلكي للهاتف الثابت سمح ذلك برفع سرعة الانترنت شهر مارس 1999 إلى 2 ميغابايت في الثانية[6]، وقد تضاعفت هذه السرعة بكثير مع مرور السنوات لتصبح 131(جيجا بايت/ثا) في سنة 2014.ولكن بالرغم من ذلك فهي تبقى ضعيفة عند مقارنتها بسرعة البلدان الأخرى، فمثلا في المغرب نجد أن سرعة الإنترنت تمثل ثلاثة أضعاف ما هو موجود بالجزائر بسرعة تقدر ب 412 ((جيجا/بايت/ثا).

3.1.إصلاحات الجزائر في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

عملت الحكومة الجزائرية على القيام بإصلاحات عميقة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تعكس التوجهات الاستراتيجية الواردة في برنامج رئيس الجمهورية. فبعد التقييم السلبي الذي يعانيه القطاع، كالتأخر في استخدام الإنترنت وانخفاض مستوى البحث والابتكار، وعلى سبيل المثال :وجود قوائم انتظار كبيرة لخدمات الهاتف (اكثر من 700000 طلب خط هاتف ثابت، وأكثر من مليون طلب لخطوط الهاتف المحمول)،أصبحت هذه الإصلاحات ضرورة حتمية وهي تنص على :[7]

- تحديث البنية التحتية للاتصالات وتجهيز البلاد كلها، وحتى المناطق الريفية.
- توسيع نطاق الخدمات وتحسين جودتها.

- تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعنصر هيكلة من أجل التنمية الرقمية وعاملا رئيسا من عوامل القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

أمّا عن برامج عمل الدولة فقد تنوعت واختلفت، فخلال عامي 2000 و2001، قامت السلطات الجزائرية بعدّة أعمال وأنشطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك إنشاء اتصالات الجزائر، تنظيم تكنولوجيا الاتصالات، منح أوّل ترخيص ل GSM:، واحتكار الإنترنت.

ومن بين المجالات التي تستعمل فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسعى السلطات الجزائرية إلى دعمها نذكر الأقطاب التكنولوجية (technopoles)،إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تعمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (start-up)،تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المؤسسات التقليدية، إلى جانب ذلك نذكر أيضا سعيها لاستخدامها في قطاع الصحة، التعليم .....إلخ

وقد خصصت الجزائر برامج مختلفة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمها :[8]

أ. برنامج الميزانية التكميلية 2001 : والذي يتضمن مجموعة اجراءات مختلفة منها :تركيب وتشغيل 700.000 من المعدات التكنولوجية الرقمية، بربط 400.000 مشترك جديد، إنجاز 1700 كم من خطوط الألياف البصرية

ب. برنامج الدعم والانعاش الاقتصادي : يهدف هذا البرنامج في شقه المتعلق بقطاع البريد وتكنولوجيا الاتصالات إلى توفير خدمة شاملة، وإعادة خلق فرص عمل جديدة وتنشيط الشركات بجعلهم يشاركون في تحقيق مشاريع مختلفة. وكان المبلغ الاجمالي المخصص لهذا القطاع يقدر ب 24,5 مليار دينار. ومن بين المشاريع الهامة الناتجة عن هذا البرنامج، إنشاء الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله وقد كلفت 5 مليار دينار.

ج. البرنامج النهائي : تقدر ميزانيته ب 5,60 مليار دينار وهو يهدف إلى فك العزلة عن منطقة الجنوب الكبير :أدرار، إليزي، تمنراست، وتندوف، وذلك عن طريق برنامج مهم لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة.

د. برنامج الصندوق الخاص بالتنمية المتعلقة بالجنوب :يعتبر كبرنامج مكمل للصناديق والبرامج الأخرى لتحسين ظروف المعيشة مع هدف التنمية المستدامة.

ه. مخطط 2010- 2020 الخاص بولايات الهضاب العليا :والذي يهدف الى تحقيق التنمية وذلك للتعويض عن العوائق الجغرافية التي تحد من فرص تنمية المناطق الداخلية. وهذا المخطط يشمل 14 ولاية :باتنة، برج بوعريريج، الجلفة، البيض، خنشلة، الأغواط، مسيلة، النعامة، أم البواقي سعيدة ،سطيف، تبسة، تيارت، تيسمسيلت.

ومن أجل تسريع تقريب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من المواطن، أعلنت وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن اطلاق مشروع أسرتك الذي تم الاعلان عنه رسميا في 2015/10/22،ولأجل تنفيذ المشروع في أفضل الظروف بغرض تحقيق الهدف المنتظر منه وهو بيع 600.000 جهاز كومبيوتر أي تغطية طلبات كل العائلات الجزائرية بحلول عام 2010 سخرت الدولة 6 متعاملين لتوفير أجهزة الكومبيوتر ،EEpad، Solnif ، Kourty،Sacomi،KLC، Alfatron تحت اشراف متعاملين هما :Microsoft،Intel.إلاّ أن الدراسات أثبتت أنه لم يسجل سوى بيع 50.000 كومبيوتر فقط أي بنسبة 1% من الهدف المسطر. وهذا راجع إلى سوء إدارة العملية وانعدام التحكم فيها مجملا.[9]

من خلال العمل الذي تقوم به الدولة من استثمارات واصلاحات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يظهر أن البلاد لديها رغبة حقيقية في بناء مجتمع المعلومات والمعرفة. لكن على الرغم من هذه الرغبة وعلى المزايا التي تتمتع بها الجزائر من موارد بشرية ومعدات تكنولوجية فإن عملية البناء هذه تبقى صعبة التنفيذ. ويمكن ارجاع ذلك إلى ارتفاع كلفة أجهزة الحاسوب بالنسبة للعائلات ضعيفة الدخل. الأمر الذي عجل في فشل مشروع أسرتك.

2. واقع تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر:

1.2.مؤشرات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر.

لطالما أعتبر قطاع الاتصالات من القطاعات الاستراتيجية في الجزائر، ولذلك وبعد الاستقلال مباشرة فإن الحكومة أولت له مكانة خاصة وسعت لبسط يدها عليه فقامت باحتكاره ضمن أهدافها لتحقيق المنفعة العامة. وظل هذا القطاع مسيرا وفق الأمر الرئاسي رقم 75-89 إلى غاية 2000، حيث مارست وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظائف متعامل البريد ومتعامل الاتصالات في ظل الاحتكار التام[10]، عرف القطاع خلالها ضعفا تاما في الأداء، بعدها وتجاوبا مع متطلبات هذا الوضع. سارعت الجزائر في القيام بإصلاحات بغية تطوير القطاع مستفيدة من الدروس والتجارب الاقليمية والدولية، مع الأخذ بالاعتبار خصوصية السوق الجزائرية.

وفيما يلي عرض لتطور قطاع الاتصالات في الجزائر بعد الاصلاح من خلال :الهاتف الثابت، الهاتف النقال والأنترنت خلال الفترة 2010- 2017 :

أ. مؤشرات شبكة الهاتف الثابت و النقال :

في السنوات الأخيرة انخفض عدد المشتركين في الهاتف الثابت وذلك منذ افتتاح سوق الهاتف النقال، الذي أصبح يلبي بشكل أفضل متطلبات السوق وذلك بالنظر إلى مزاياه الكبيرة والمتعددة (الرسائل القصيرة، التنقل ....)، وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل 2:" تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر من 2010 إلى سنة 2017"

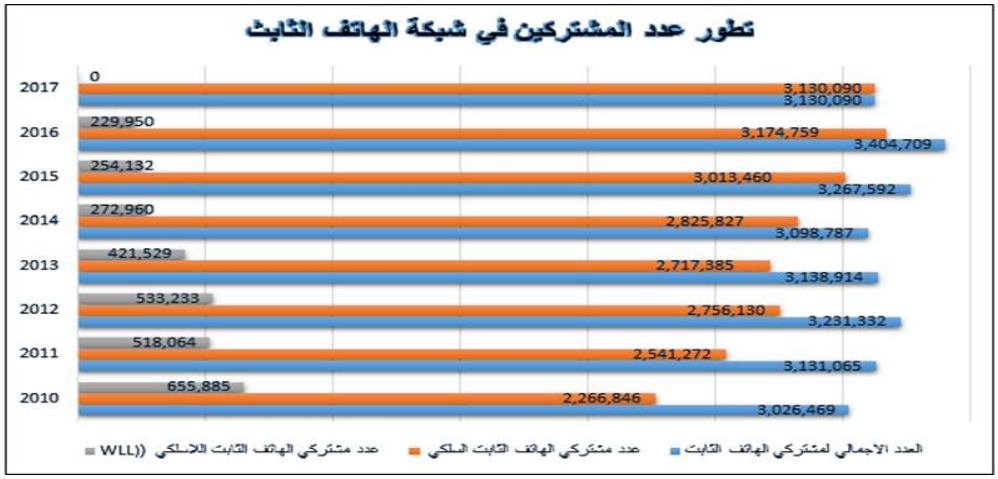

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات و الرقمنة.

نلاحظ من خلال الشكل أن تطور الهاتف الثابت في الجزائر يتجه نحو الاستقرار في الثلاث سنوات الأخيرة حيث فاق الثلاث ملايين مشترك منذ سنة 2015، عرفت سنة 2017 الاستغناء عن تكنولوجيا الهاتف الثابت اللاسلكي الذي خصص للمناطق الريفية وذلك راجع إلى استراتيجية الدولة بتزويد هذه المناطق ببنية تحتية للاتصالات أكثر نجاعة كما نجد أن كثافة الهاتف الثابت عرفت انخفاضا حيث بلغت في سنة 2017 نسبة 7,50% وفي سنة 2016 نسبة 8,26% ويرجع ذلك لتوجه المواطن إلى الهاتف النقال.

أمّا بالنسبة للهاتف النقال، فقد تم بشأنه فتح سوق للمنافسة بالجزائر إثر إصدار القانون 2000-03 المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات، وينشط في الفترة المبينة في الشكل 02 متعاملين للهاتف النقال داخل السوق الجزائرية. حيث شهدت خدمات الهاتف النقال في الجزائر تحسنا ملحوظا، حيث تجاوزت نسبة تغطية السكان بشبكة الهاتف النقال 98% عام 2016 وهذا ما يفسر الارتفاع المستمر لعدد المشتركين حيث وصل إلى 49,87% مليون مشترك سنة 2017 مقابل 47,04 مليون مشترك سنة 2016 أي بزيادة قدرها 6,02%.والشكل الموالي يوضح هذه التطورات كما يلي :

الشكل 03: "تطور عدد مشتركي الهاتف النقال في الجزائر في الفترة ما بين 2010 إلى 2017"

المصدر : موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات و الرقمنة.

ب .مؤشرات شبكة الأنترنت :

في إطار عصرنة البنية التحتية والخدمات، تتواصل عمليات الربط بشبكة الألياف البصرية، ففي أواخر سنة 2017 تم ربط كل البلديات بشبكة الألياف البصرية من أجل تلبية حاجيات مستخدمي الانترنت الجزائريين وكذا تقديم خدمة ذات نوعية ، لم يتوقف النطاق الدولي عن التطور بحيث بلغ في أواخر سنة 2017 حوالي 810155 جيجابايت/ثانية، والجدول التالي يعطي أهم هذه المؤشرات كما يلي :

الجدول 01:"مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال خلال الفترة (2014-2017)"

المؤشرات	2014	2015	2016	2017
طول الألياف البصرية (كم)	61556	70700	76.514,56	81872
عدد البلديات الموصولة بالألياف البصرية	2291	3211	4771	1541
عرض نطاق الانترنت الوطنية (ميغابايت/ثانية)	348	390	-	801000
عرض نطاق الانترنت الدولية (ميغابايت/ثانية)	278	155485	150630	810155

المصدر : موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات و الرقمنة.

نلاحظ من الجدول، أنه من سنة لأخرى ترتفع قيمة هذه المؤشرات، ممّا يعطي دلالة واضحة على أن الجزائر تملك بنية تحتية من هذه التكنولوجيا تسهل أمامها عملية الاندماج في الاقتصاد الرقمي.

ج. مؤشر المشتركين في الإنترنت:

فيما يخص شبكة الانترنت في الجزائر، فقد بلغ عدد المشتركين 37.83 مليون في اواخر 2017، من بينهم 34 مليون مشترك في الهاتف النقال، ومن المتوقع ان يرتفع الرقم أكثر مع استقدام تكنولوجيا التدفق العالي اللاسلكي للهاتف الثابت (G4LTE.) والشكل الموالي يعطي هذه النسب كالآتي :

الشكل 04 :"توزيع المشتركين في الإنترنت حسب طبيعة التكنولوجيا المستخدمة لعام 2017"

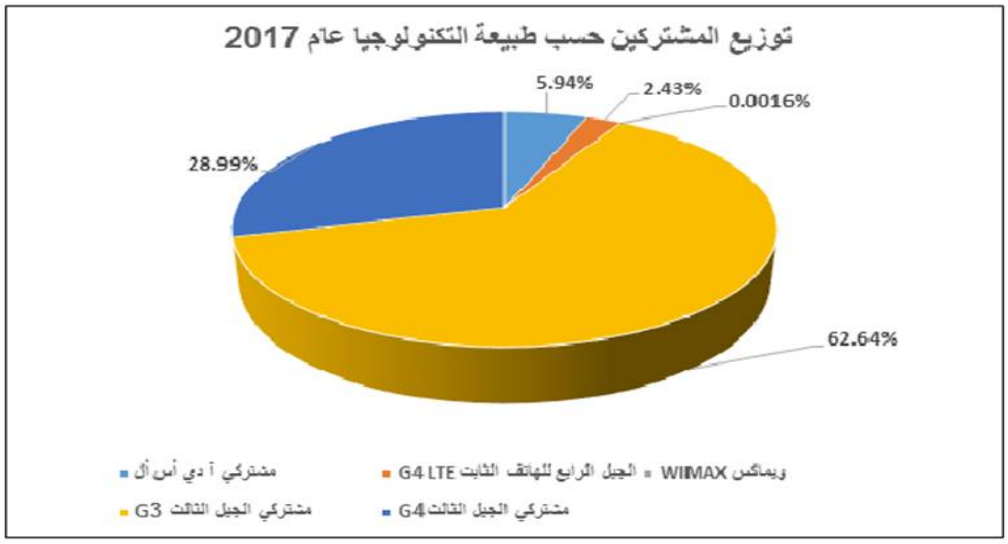

المصدر: موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات و الرقمنة.

أمّا سوق الاتصالات في الجزائر، فلم يتغير الترتيب منذ سنين، حول توزيع حصة السوق بين متعاملين الهاتف النقال (GSM).حيث في عام 2017،تتولى شركة" أوراسكوم تليكوم الجزائر" الصدارة ب 39,69%،تليها الجزائر "للاتصالات موبيليس" ثم "الوطنية

لاتصالات الجزائر". أمّا بالنسبة لسوق الجيل الثالث G3 والرابع G4، موبيليس تقود المتعاملين ب 48,12% و36,54% على التوالي .والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل 05:الحصص السوقية لمتعاملي تكنولوجيا الهاتف النقال، الجيل الثالث والجيل الرابع في الجزائر.

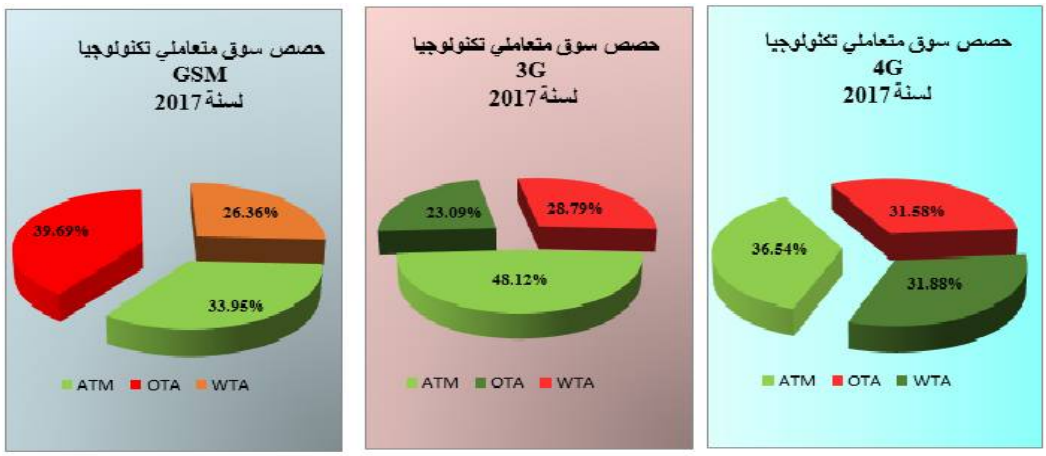

المصدر: موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات و الرقمنة.

لقد بدأت خدمة الهاتف المحمول الجيل الثالث G3 في الجزائر في ديسمبر عام 2013.وفي شهر واحد فقط تم تسجيل 308019 مشترك، وتضاعف هذا الرقم 27 مرة في عام 2014،وفي عام 2017 وصل إلى أكثر من 23 مليون مشترك. ووفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات فإن إطلاق الجيل الرابع من أجيال الاتصالات اللاسلكية الخلوية G4 في الجزائر سيساعد البلد في اللحاق بالركب العالمي ويوفر اتصالاً أقوى وأسرع بشبكة الإنترنت. كما سيدفع إلى زيادة عرض الخدمات وتسهيل وصول خدمات الاتصالات إلى أكبر عدد من المستعملين، ولا سيما في المناطق الريفية وبأسعار تنافسية.

2.2. مؤشر التجارة الخارجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر:

- **صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال**

يمكن تمثيل صادرات تكنولوجيا الاعلام والاتصال للفترة 2010-2016 حسب الشكل الموالي :

الشكل06 : "مجموع صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الفترة 2010– 2016"

الوحدة :الدينار الجزائري

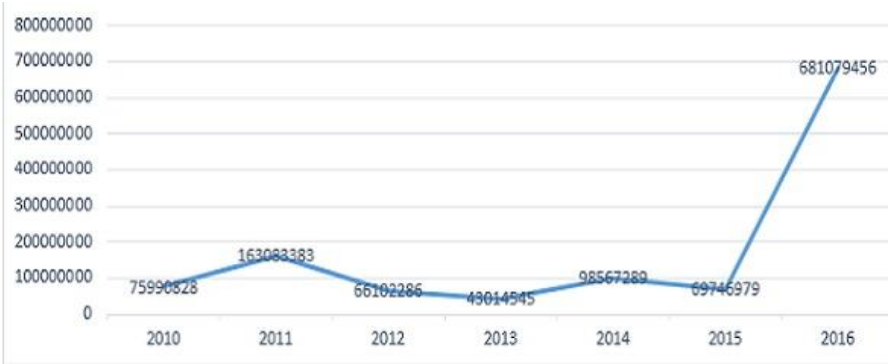

المصدر : موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات و الرقمنة.

نلاحظ من خلال الشكل أنه في عام 2016، ارتفع حجم الصادرات بطريقة سريعة مقارنة بعام 2015 ويرجع ذلك أساسا إلى تصدير "المعدات الإلكترونية ذات الاستهلاك الواسع"، "المكونات الإلكترونية" و"معدات الاتصالات المختلفة" وهذا راجع إلى سياسة الدولة في تشجيع المؤسسات على التصدير وخلق مصادر تمويل خارج المحروقات.

- **واردات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

أمّا واردات تكنولوجيا الاعلام والاتصال هي الأخرى عرفت تذبذبا ملحوظا خلال الفترة ما بين 2010-2016 والتي يوضحها الشكل الآتي :

الشكل07:" مجموع واردات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الفترة 2010- 2016 "

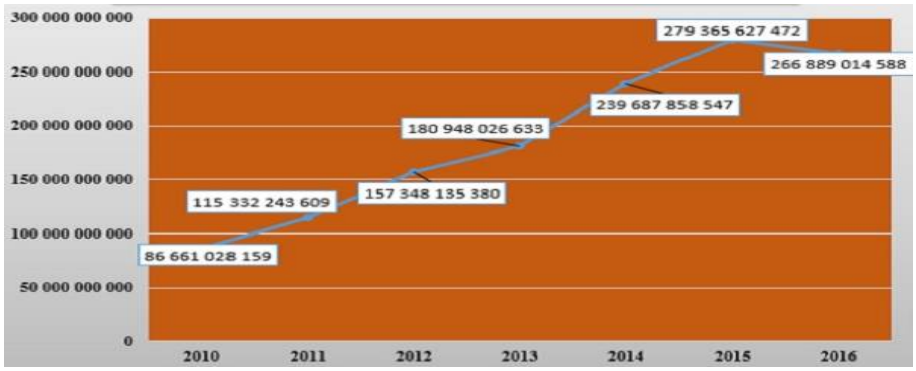

المصدر : موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات و الرقمنة.

يلاحظ من الشكل أنه منذ سنة 2010 عرفت واردات منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصال ارتفاعا محسوسا إلى غاية 2015 ليعرف انخفاضا طفيفا في سنة 2016 وذلك راجع لتشبع السوق الداخلية ببعض المنتجات المنتجة من طرف الشركات الجزائرية وتشجيع الدولة للمنتوج المحلي.

إذن ومن خلال الأرقام والأشكال المقدمة نلاحظ أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا يساهم في تفعيل التجارة الخارجية، حيث أنه في كل سنة تكون الواردات أكبر من الصادرات وهذا يدل على ضعف القطاع، إذ لاتزال ثقافة الاعلام والاتصال غير منتشرة بشكل كبير في الجزائر، فلايزال هناك تخلف رقمي في المجتمع، ولتوضيح ذلك أكثر سوف نحاول اعطاء أرقام تدل على مدى مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الناتج المحلي الاجمالي. وذلك حسب الجدول التالي :

الجدول 02:" نسبة مساهمة قطاع الاتصالات في الايرادات والناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة (2013- 2016) "

البيان	2013	2014	2015	2016
المبلغ التراكمي للاستثمار لمستغلي شبكات الهاتف النقال (مليار دينار)	591,771	713,724	-	827,77
رقم أعمال قطاع الاتصالات	459	499	532	458

(مليار دينار)				
الأرباح المحققة من خدمات الهاتف النقال	274,3	299,8	324,3	348
معدل مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج الخام	2,8%	2,9%	3,17%	-

المصدر : موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات و الرقمنة.

نلاحظ من خلال الجدول أن الإيرادات في قطاع الاتصالات شهدت تذبذبا ملحوظا خلال الفترة ما بين 2013- 2014 .حيث قدرت ب 532 مليار دينار عام 2015 مقابل 499 مليار دينار في عام 2014 أي بارتفاع قدره 6,61% لتعاود الانخفاض من جديد في عام 2016 بنسبة قدرها 13,91%مقابل عام 2015.أمّا عن نسبة مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2014 فقد بلغت ما قيمته 2,9%،أمّا سنة 2015 فبلغت ما قيمته 3,17%،إذن نجد أن نسبة مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر ضعيف، وعليه وبناء على هذه الأرقام نستنتج أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تساهم بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام.

3.2.مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) في الجزائر

إنّ مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) هو مؤشر مركب يجمع بين 11 مؤشرا ضمن مقياس مرجعي يستعان به لرصد ومقارنة المستجدات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في شتى البلدان، وتتمثل الأهداف الرئيسية من مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قياس مايلي :[11]

- مقدار المستجدات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان وتطورها على مر الزمن وبالنسبة إل سائر البلدان،
- الفجوة الرقمية، أي الفروق بين البلدان من حيث مستويات تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيه،
- إمكانات تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو مدى استطاعة البلدان أن تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز النمو والتنمية.

ويقسم مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ثلاثة مؤشرات فرعية، هي المؤشر الفرعي المتعلق بإمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،والمؤشر الفرعي المتعلق باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمؤشر الفرعي المتعلق بالمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يشمل كل منها جوانب ومكونات مختلفة لسيرورة وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الجدول03 : "مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجزائر للفترة 2010-2017"

البيان	2010		2013		2015		2016		2017	
	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر
الجزائر	103	2,82	114	3,42	112	3,74	106	4,32	102	4,67
المغرب	90	3,29	96	4,27	98	4,26	98	4,57	100	4,57
تونس	84	3,43	99	4,23	95	4,49	95	4,70	99	4,82

المصدر :الاتحاد الدولي للاتصالات.

تُبيّن نتائج قياس مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند المقارنة بين عامي 2010 و2017 ،أنّ قيم هذا المؤشر ازدادت في جميع دول المغرب العربي تقريبا وبشكل مستمر خلال الفترة ما بين 2010 و2017 ويرجع ذلك إلى استمرار تزايد النفاذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها في دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس)،ففي الجزائر بلغ مؤشر النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات 2017،2016،2010 3,34،5,03 و5,14 على التوالي، أمّا في المغرب فقد بلغ:4,05 في سنة 2010،6,07 في سنة 2016 و 6,07 في سنة 2017.واذا نظرنا الى ترتيب الجزائر ضمن مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فنلاحظ أن هناك تحسن ملحوظ حيث انتقلت الجزائر من الرتبة 112 سنة 2015 الى الرتبة 102 سنة 2017 ويأتي هذا التحسن بعد تعزيز البنية التحتية لقطاع الاتصالات في البلاد من خلال توسيع استعمال تقنية النطاق العريض، لكن عدم وصول الإنترنت لجميع الناس يبقى أحد معوقات التنمية وعائقاً أمام التحول الرقمي في البلاد.

3. مقومات تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر.

إنّ الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخدمات الاقتصادية ستسمح بفتح الطريق أمام الاندماج في الاقتصاد الرقمي وتسهم في رفع تحديات جميع الموارد المالية وإنعاش الاقتصاد وتداول الأموال من خلال وسائل جديدة بمنتجات جديدة، حيث عرفت نهاية شهر ديسمبر من سنة 2016 الإطلاق الرسمي للنظام الجديد للتصريح والدفع الالكترونيين للضرائب والرسوم ،كما لعبت عدّة مؤسسات دور كبير في تفعيل الخدمات الرقمية ومنها اتصالات الجزائر، الخطوط الجوية الجزائرية، طاسيلي للطيران، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، شركة المياه والتطهير للجزائر، أمانة للتأمينات، وكذلك متعاملي الهاتف النقال جازي وأوريدو وموبيليس، وهذه الخطوة تمثل مرحلة هامة في تفعيل التجارة الالكترونية والتحول نحو الاقتصاد الرقمي، خاصة وأن إشارة الانطلاق الرسمي لخدمة الدفع الالكتروني في الجزائر أعطيت خلال شهر أكتوبر من سنة 2016 مع 11 بنكا، منها 6 بنوك عمومية وخمسة بنوك خاصة، كما أطلقت مؤسسة بريد الجزائر في ديسمبر 2016 بالجزائر العاصمة بطاقة الدفع الالكتروني "الذهبية" التي تسمح بإجراء مختلف المعاملات المالية عبر الإنترنت ،في انتظار تفعيل خدمات الدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال التي ستدخل حيز التنفيذ قبل نهاية سنة 2018.[12]

1.3 تحديات تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر:

تواجه الجزائر عدّة صعوبات وتحديات لتنمية قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاندماج في الاقتصاد الرقمي تسببت هذه الصعوبات في احداث "فجوة رقمية" بينها وبين اقتصاديات الدول المتقدمة، فقد أصبح تعبير الفجوة الرقمية شائعا ومنتشرا خلال السنوات القليلة الماضية، وهو تعبير يستخدم للدلالة على تلك الهوة التي أحدثتها ثورة المعلومات والاتصالات والتي تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي ولهذه الفجوة الرقمية أسباب عديد تمثلت في :[13]

أ. غياب البنية التحتية الداعمة للنهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تتطلب توافر التقنيات الرقمية وآليات التواصل من شبكات الاتصال الهاتفي السلكية واللاسلكية، وخدمات الأقمار الصناعية التي تفتقر لها الجزائر، فهذا التحدي يعد من أكبر العوامل التي تواجه الجزائر.

ب. انعدام الثقة في اجراء المعاملات الالكترونية، وكذا السداد بوسائل الكترونية، وعدم اعتماد التوقيع الالكتروني والتصديق الالكتروني للوثائق.

ج. ضعف الموارد البشرية وغياب الخبرات التكنولوجية بالإضافة إلى انتشار ما يسمى بالأمية المعلوماتية.

د. غياب الاطار التشريعي الذي ينظم ويحمي المعاملات الالكترونية خاصة في ظل انفتاح الأسواق والحفاظ على حقوق الملكية الفردية.

ه. التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده الكلي على الربح البترولي و عدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا .

ولقد كشفت دراستنا لنسبة مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الاجمالي، أنّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساهم فقط بنسبة 2,9% في الناتج المحلي الوطني، وهذه النسبة تعتبر منخفضة جدا مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 7% ،وتدل على تأخر كبير للجزائر، ففي المغرب هناك ثلاثة متعاملين للهاتف الثابت، وسوق تنافسية لأربعة ملايين مشترك من الأفراد والشركات، ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الاجمالي المغربي هي 7% ،وفي تونس النسبة تفوق 13%،واذا كانت الجزائر قد استثمرت 5 مليارات دولار بين 2012- 2016 في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك من دون أن يتم انشاء ديناميكية اقتصادية حول هذا القطاع الاستراتيجي بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة والناشئة، وخاصة وأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت ترتبط بمختلف القطاعات.[14]كل هذا يدل على أنّ الجزائر تعاني من فجوة رقمية متسعة وهي على ثلاثة مستويات:

المستوى الأوّل : وهي الفجوة الرقمية على النطاق العالمي بين الجزائر ودول العالم.

المستوى الثاني : فجوة رقمية على النطاق الاقليمي بين الجزائر والدول العربية.

المستوى الثالث :فتتمثل في تلك الفجوة على النطاق المحلي داخل كل بلد على حدى.

2.3. الحلول الرامية للارتقاء بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر:

تتعلق الحلول الرامية إلى النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالعناصر التالية:[15]

أ. تعميم استخدام الإنترنت :

إنّ الانتشار الكبير لشبكة الإنترنيت وتزايد استخدامها وبروزها كقاعدة للتجارة الالكترونية، ساعد على جعلها الطريقة الأرخص والأكثر كفاءة للوصول إلى الأسواق الوطنية والعالمية والتفاوض وإتمام الصفقات، ممّا يجعل من البديهي أن تضع الجزائر ضمن مشاريعها القادمة والمستعجلة ضرورة توسيع استخدام الإنترنيت وتحسين الشبكات من خلال إصلاح الخطوط الهاتفية المتقادمة، وتبني نظم وشبكات جديدة متطورة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات سرعة وكفاءة واستجابة عالية ،كما لابد من المحافظة على التوازن بين أسعار خدمات الإنترنيت ومستوى الدخل، وجعل هذه التكاليف معقولة وفي متناول غالبية المواطنية، فضلا عن إنشاء نقاط نفاذ عمومية للإنترنيت معتمدة على تكنولوجيا عالية النطاق.

ب. تحرير سوق خدمات الاتصالات:

إنّ من بين ما يحد من تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر هو انغلاق أبواب المنافسة في أسواق خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولهذا لابدّ من تقليص دور القطاع العام والتوسع في تحرير هذه الخدمات من الاحتكار، من أجل خلق بيئة وسوق تنافسي تتعادل فيه الفرص، ويكون حافزا ومشجعا على تطوير وتوسيع شبكات الاتصالات وزيادة لمعدلات الانتشار وتخفيض تكاليف الحصول على الخدمات، فضلا عن تطوير وتحسين النوعية والجودة.

ج. خلق صناعة محلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

تعتبر عملية تطوير صناعة جزائرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد الأركان الأساسية في مستقبل الجزائر. فلا يجب التركيز على استيراد التكنولوجيا الجاهزة ،بل العمل من أجل إقامة صناعة محلية لإنتاج التجهيزات والبرامج المعلوماتية، ويمكن تنمية هذه الصناعة من خلال اتخاذ مجموعة من الاجراءات، من بينها: تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، الدخول في مشاريع شراكة مع شركات عالمية للإقامة مصانع متخصصة في مجال أجهزة الاتصالات وملحقاتها، التعاون الإقليمي والدولي في مجال بناء القدرات والكوادر اللازمة لتنمية هذه الصناعة.

د. تحسين فرص النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها :

تعتمد الاقتصاديات الجديدة على زيادة استثماراتها في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نظرا لتأثيرها القوي والمضاعف على الاقتصاد ككل ،حيث أن المعرفة العلمية والتكنولوجية أصبحت تمثل 80% من اقتصاديات العالم المتقدم، بينما ال 20% المتبقية هي حصة رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية. لذلك فإن العمل على تحسين فرص النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر سوف يعمل على زيادة القدرة الإبداعية والمعرفية لدى العاملين في المؤسسات الجزائرية ويخلق تغييرات إيجابية في محيط العمل وأساليب الانتاج، كما سيهل خلق المعرفة في المجتمعات الإبداعية.[16]

ه. دعم ملكية المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

يمكن للجزائر أن تستفيد من تطوير وتنمية تكنولوجيا المعلومات من أجل زيادة أداء الشركات وقدرتها على المنافسة في مجال الأعمال. ولتحقيق ذلك، يتعين عليها دعم ملكية المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتطوير أو استيراد تطبيقات للاستخدام التجاري؛ وتوسيع نطاق تقديم الخدمات عبر الإنترنت من قبل المؤسسات.

و. تفعيل الشراكة مع المستثمرين الأجانب :

خاصة الدول الرائدة في مجال التجارة الالكترونية من أجل تبادل الخبرات وتكوين الاطارات في مجال تصميم البرمجيات والنظم وعصرنة وتحديث وسائل الدفع الالكترونية من خلال اعتماد بطاقات الائتمان والبطاقات الذكية وتكييف المجتمع الجزائري على هذا النوع من الوسائل واعتباره كإلزامية وضرورة حتمية من أجل النهوض وتطوير القطاع المصرفي وكذا تهيئة مناخ الأعمال في الجزائر من أجل جذب وتنشيط الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[17]

3.3. الآفاق المستقبلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر:

يبدو ممّا سبق أن حظ الجزائر في تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس بالأمر المستحيل على نطاق واسع في المديين القصير والمتوسط على اعتبار :

- ✓ القابلية الجيدة التي يستقبل بها المواطن الجزائري الوسائل الحديثة للمعلومات والاتصالات، ففضاءات الإنترنت أصبحت تتزايد بسرعة كبيرة وتعرف اقبالا متزايدا، علاوة على نفاذ الانترنت للبيوت وان كان مازال محتشما نوعا ما، كما أن تطور تكنولوجيا الهاتف النقال والتحكم في تكاليفه جعل استعماله في متناول الجميع. ولهذا نلاحظ أن هناك نوع من الصحوة وان كانت قليلة والتي يمكن أن تكون بادرة جدية نحو الأفضل. فبالنسبة لقطاع البنوك فمن المتوقع أن يتقلص دور البنوك المركزية مستقبلا في اصدار النقد في ظل انتشار التعامل نسبيا للنقود الالكترونية حيث يتوقع أن يزيد اقبال الأفراد على التعامل بالنقود الالكترونية التي تصدرها شركات من القطاع الخاص أكثر من التعامل بأوراق النقد التي تصدرها البنوك المركزية. و[18]كما يرى البعض أنه يمكن أن تكون وسائل الدفع الالكترونية في المستقبل كالبطاقة الائتمانية مثلا على شكل ساعة أو خاتم تدمج فيه شريحة تحتوي على سلسلة من المعطيات أو البيانات الخاصة بالعميل حيث يكتفي هذا الأخير بتمرير ساعته أو خاتمه على الآلات لتنفيذ عملياته.[19]

رغم النقص الكبير والتأخر الملحوظ الذي تشهده الجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأقل مقارنة ببعض الدول العربية التي قطعت أشواطا بعيدة في هذا الميدان وعلى رأسها المغرب العربي إلاّ أن المجهودات التي تبذلها الجزائر تبدو قوية خاصة في السنوات الأخيرة. حيث أكد مؤخرا وزير البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنه "بعد الثروة النفطية سيصبح قطاع تكنولوجيا الاتصالات أهم القطاعات التي ستجلب المستثمرين، وكشف أنّ وزارته لن تدخر جهدا في دعم مسعى تقليص الفجوة الرقمية وانشاء المجتمع المعلوماتي".

- ✓ الترتيب الذي حققته الجزائر عام 2017 على مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث صنف الاتحاد الدولي للاتصالات، وهو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، الجزائر في المرتبة 102 من بين 176 بلدا شملتها الدراسة الاستقصائية. ومع ذلك، ووفقا للتقرير نفسه، فقد تحسنت الجزائر واكتسبت أربعة أماكن مقارنة مع ترتيب 2016 مما وضعها في الرتبة 106.وكان سبب احراز هذا التقدم البسيط نتيجة ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت وارتفاع عدد الاشتراكات المتنقلة.[20]

كما وحافظت الجزائر على نموها فيما يخص ديناميكية التطور في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وهو ما يظهر في تطور مؤشر تنمية التكنولوجيات والمقدر بالنسبة للجزائر ب 0,34 ما يمكنها من احتلال المركز 22 عالميا والأوّل عربيا في المستقبل. مما يدل على أن الجزائر تسجل تقدما محسوسا فيما يخص ديناميكية وسرعة التطور حتى وإن لم تحصل بعد على أفضل المراتب لتنمية التكنولوجيات.

الخاتمة :

تحولت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال السنوات الأخيرة إلى ما يشبه الجواد الجامع الذي ينطلق بأقصى سرعة في أي اتجاه يريد دون توجيه من أحد، فالمعلومات هي قوة القيادة في عمل اليوم، إذ تهتم الدول الناجحة بالمعلومات التي تساعدها في تحقيق الميزات التنافسية وتعزيزها من خلال المساهمة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وبالتالي أصبحت المعلوماتية مركز للاقتصاد الحديث وموردا هاما من موارده.

والجزائر من الدول التي تواجه العديد من التحديات من أجل بناء اقتصاد قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولهذا فهي تبذل جهودا كبيرة لترقية هذا القطاع ،فمن خلال دراستنا لواقع هذا القطاع في الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية :

نتائج الدراسة :

- يمكن القول أن تحرر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أسهم في تحسين شبكة الاتصالات في الجزائر ولكن بنسبة لاتزال غير كافية بالمقارنة مع دول الجوار.
- أظهرت الدراسة أن الجزائر تعاني من عجز معتبر في الميزان التجاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث وُجد أن ما يتم استيراده من منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر بكثير مما يتم تصديره.
- لاتزال الجزائر تعاني من الفجوة الرقمية.
- تبيّن أن التقدم على صعيد تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر مرتبط بسرعة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها على النطاق العريض.
- إنّ الرهان على مسايرة التقدم التكنولوجي العالمي ليس بالمستحيل، خاصة وأن الجزائر بإمكانياتها الهائلة وثرواتها البشرية والمادية المعتبرة غير عاجزة على احداث نقلة نوعية تضمن لها عودة قوية على المسرح الاقتصادي العالمي ،واندماجا ايجابيا في الاقتصاد الرقمي.

قائمة المراجع

[1] - نوفيل حديد، **تكنولوجيا الإنترنت و تأهيل المؤسسة للاندماج في الاقتصاد العالمي**، أطروحة دكتوراه دولة، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007/2006 ص 51-52.

[2] - بوجحيش خالدية، البشير عبد الكريم، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير مخرجات الابتكار(دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد17،2017،ص160.

[3] - بختي ابراهيم، شعوبي محمود فوزي، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة**، مجلة الباحث، العدد07،2010/2009، ص275.

[4] -(ARPT) :Autorité de régulation de la poste et des télécomunication

[5] - الصديق بن بوزة، إيمان بن زيان، **واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016**،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 34،جوان 2016،جامعة باتنة 1،الجزائر،ص85.

[6] - إبراهيم بختي ،**دور الإنترنيت وتطبيقاتها في مجال التسويق**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر،2003،ص 196.

[7] -Benabderrahmane Yasmina,**Management des conaissances :cas de l'Algerie**, Thèse de doctorat,université Montpellier,France,2012,p239.

[8] - الصديق بن بوزة، إيمان بن زيان، **مرجع سابق**،ص88-89.

[9] - المرجع نفسه،ص92-93.

[10] - محمد البشير شلالي، **واقع وتحديات سوق خدمات الهاتف النقال في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،الجزائر،2016/2015،ص152.

[11] - الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير قياس مجتمع المعلومات،2014، ص09.

[12] - لحمر عباس، عمار طاهرات، **واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وسبل اندماجها في الاقتصاد الجديد**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04،العدد01،2018،ص42.

[13] - ابراهيم بختي، **مطبوعة مقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، جامعة ورقلة، ص 05.

[14]- لحمر عباس، مرجع نفسه، ص42

[15] - سمية ديمش، **التجارة الالكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،2011،ص291-292.

[16] - جمال سالمي، **اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثامن،الجزائر،2005،ص11.

[17] - كريمة صراع، **واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، تخصص استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، ص177-178.

[18] - فائزة بوشول، عمار عماري وآخرون، **واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر**، مجلة الباحث، العدد 05،2007،ص133.

[19] - أمينة عدنان، **الابتكار والتطوير التكنولوجي في البنوك الجزائرية**، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد الأوّل، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص38.

[20] -https://hawessegeek.com تاريخ الاطلاع :2018/06/22

أثر التمكين الإداري في تحفيز السلوك الإبداعي لدى العاملين بالمؤسسة الاقتصادية

–دراسة حالة مجموعة بن حمادي ببرج بوعريريج–

يوسفي كمال
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة/ الجزائر
Yousfi_kamal@yahoo.com

The Impact of Administrative Empowerment in Stimulating Creative Behavior among Employees of the Economic Enterprises

-A Case Study Of Ben Hammadi Group Bordj Bou Arreridj-

Kamel Yousfi
University of Mohammed Boudiaf Msila/
algeria
Yousfi_kamal@yahoo.com

Received: 14/03/2018 *Accepted: 05/06/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

يسعى هذا البحث إلى معرفة أثر التمكين الإداري في تحفيز السلوك الإبداعي لدى العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي ببرج بوعريريج–الجزائر، ولتحقيق الهدف تم تصميم إستبانة وزعت على عينة عشوائية مكونة من (83) عامل، من مجتمع يضم جميع العمال والإداريين المتواجدين في مختلف مديريات ودوائر مؤسسات مجموعة بن حمادي والبالغ عددهم (257) عامل، وقد توصلت النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتمكين الإداري على تحفيز السلوك الإبداعي لدى العاملين، كما بينت النتائج أيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين نحو السلوك الإبداعي، والتي يمكن أن تعزى إلى المتغيرات الوظيفية (مدة الخدمة والمسمى الوظيفي)؛ وفي ضوء هذه النتائج تم صياغة جملة من التوصيات لتعزيز مسار التمكين الإداري والسلوك الإبداعي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: تمكين إداري، إبداع، سلوك إبداعي، مؤسسة اقتصادية.

رموز jel: M12,O15

Abstract:

The aim of the paper is to study the effect of administrative empowerment on motivating creative behavior among employees of BENHAMADI Group. To achieve this objective, a questionnaire was designed and distributed to a random sample of 100 workers from a community of workers and administrators BENHAMADI Group of 257 workers. The results showed that there was a statistically significant effect of administrative ability on motivating creative behavior among employees. The results also showed that there were no statistically significant differences between attitudes towards creative behavior, which can be attributed to functional variables Job title.

In the light of these results, a number of recommendations were formulated to enhance the process of administrative empowerment and creative behavior in the Algerian economic enterprises.

Keywords: Administrative Empowerment, Creative Behavior, Economic Enterprises.

(JEL) Classification: M12,O15

تمهيد:

في ظل الظروف العالمية المتداخلة والمتشابكة وفي زمن العولمة ومع ظهور التنافس الدولي، لم تعد البيئة الداخلية والخارجية للمنظمات -كما كانت- مستقرة وذات ثبات، بل أصبحت الحركية والديناميكية من سماتها الواضحة، الأمر الذي نتج عنه إفراز لمشكلات معقدة ومتشابكة ألقت بظلالها على منظمات العمل، ومن ثم تحتم على هذه المنظمات إبتكار حلول لمواجهة تلك المشكلات والوقوف أمام التحديات الجديدة، فزادت أهمية توظيف الموارد والمحافظة عليها؛ لكي تساعد على تحقيق أهدافها ولزيادة القدرة التنافسية للمنظمة.

غير أن ابتكار الحلول لا يأتي من قبيل الصدفة، بل يتطلب توفير البيئة المناسبة لفتح الآفاق للخيال والتفكير الإبداعي، ما جعل الإهتمام بالعنصر البشري ضرورة لنجاح منظمات العمل، وسبباً لقدرتها على البقاء ومواجهة تغيرات البيئة الداخلية والخارجية المتلاحقة، ولكي تضمن منظمات العمل نمو قدرات عناصرها البشرية وتطورها في محيطها، فالواجب عليها الاهتمام بسلوك العاملين بها، وفي هذا السياق، فإن العديد من الباحثين والمختصين – في علم السلوك التنظيمي على وجه الخصوص- درسوا المتغيرات الإدارية بقراءات سلوكية بهدف تطويعها لخدمة النهوض بواقع المنظمات وتمكينها من مواجهة تحديات العالم المعاصر، وقد أسفرت تلك الدراسات عن استظهار المتغيرات الحاكمة لسلوك العاملين، ومنها ما يعرف بالتمكين الإداري، والذي يُعد من الأساليب الإدارية المعاصرة والتوجهات الحديثة في حقل إدارة الموارد البشرية، والتي تسهم في التأثير على مختلف الممارسات الإدارية بما في ذلك الإبداع، الذي ظهر كأفضل الحلول التي يمكن تطبيقها للإفادة الكاملة من هذه التغيرات والتطورات العالمية.

إن الحال في منظمات اليوم -الجزائرية على الخصوص- لفي أمس الحاجة إلى إدراك أهمية كل من التمكين والإبداع وضرورة تبنيهم في المنظمة، حيث تنطلق أهمية كل منهما من علاقتهما بالعنصر البشري وكيفية تفعيل كل الطاقات من أجل تحقيق أهداف المنظمة، وبما أن التمكين الإداري هو منح العاملين حرية التصرف وتحقيق المشاركة في اتخاذ القرارات، فهو بذلك يحقق فرصة لإعمال العقل والتفكير الإبداعي، فالتمكين والثقة والسماح بتدفق المعلومات وزيادة فرص الحوار والتفاهم يسهم إلى حد كبير في إيجاد بيئة تنظيمية تبرز ملامح السلوك الإبداعي.

ومن هذه المنطلقات؛ يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على مستوى التمكين الإداري في المؤسسات الجزائرية، وأثر ذلك في حفز السلوك الإبداعي لدى العاملين فيها، من خلال تطبيق عدد من مبادرات التمكين الإداري: تفويض الصلاحيات، المشاركة في اتخاذ القرار، إدارة عمل الفريق، إيجاد الثقافة الداعمة للعاملين، تدريب العاملين، إثراء العمل. وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور تضمن الأول منها منهجية البحث، أما المحور الثاني فقد سلط الضوء على الجانب النظري، وتطرق المحور الثالث إلى التحليل العملي للبحث، واختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

أولا: منهجية البحث

1. إشكالية البحث

يُعَدُ التمكين الإداري من الأهمية بمكان، إذ تحتاج إليه منظمات العمل في سبيل كفاية وكفاءة عاليتين، خاصة وأن المؤسسات قيد البحث ذات فاعلية كبيرة في دعمها للإقتصاد الوطني، لذا لابد من تشخيص وتحديد درجة إستعدادها لإعتماد وتبني إستراتيجية التمكين الإداري، وتهيئة البيئة التنظيمية المحفزة للسلوك الإبداعي لدى العاملين لديها.

ولتأطير إشكالية البحث على وفق المنهج العلمي يمكن صياغتها من خلال التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر التمكين الإداري في تحفيز السلوك الإبداعي لدى العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي ؟

ولدعم التساؤل الرئيس تم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية تمثلت في:

- ما مستوى التمكين الإداري للعاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي ؟
- ما مستوى إتجاه العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي نحو السلوك الإبداعي ؟
- ما أثر التمكين الإداري وأبعاده (تفويض الصلاحيات، والمشاركة في اتخاذ القرارات، وإدارة عمل الفريق، وإيجاد الثقافة الداعمة للعاملين، وتدريب العاملين، وإثراء العمل) في تحفيز السلوك الإبداعي لدى العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي ؟
- ما مَدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي نحو أثر التمكين الإداري في تحفيز السلوك الإبداعي لديهم، والتي تُعزى إلى المتغيرات الوظيفية (مدة الخدمة والمسمى الوظيفي) ؟

2. أهداف البحث

إنطلاقاً من الإشكالية المطروحة؛ فإن البحث الحالي يهدف إلى التعرف على مستوى التمكين الإداري وأبعاده (تفويض الصلاحيات، المشاركة في اتخاذ القرار، إدارة عمل الفريق، إيجاد الثقافة الداعمة للعاملين، تدريب العاملين، إثراء العمل) على مستوى مؤسسات مجموعة بن حمادي، ومدى تأثيره في تحفيز السلوك الإبداعي لدى العاملين فيها، إضافة إلى الكشف عن الفروق بين اتجاهات العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي نحو أثر التمكين الإداري في تحفيز السلوك الإبداعي لديهم، والتي تُعزى إلى المتغيرات الوظيفية؛ كما يهدف البحث إلى تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات في ضوء نتائج البحث، والتي يمكن أن تسهم في تعزيز مسار التمكين الإداري والسلوك الإبداعي في مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة البحث والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بشكل عام.

3. أهمية البحث

تَبْرزُ أهمية البحث الحالي من خلال أهمية المتغيرين المبحوثين، فموضوع التمكين الإداري يعد من المفاهيم الحديثة في علم الإدارة، وأحد معايير القدرة التنافسية لأي مؤسسة تسعى إلى النجاح والاستمرار، لذا فهو بحاجة أكثر للدراسة والبحث، وذلك لتحديد أبعاده وعلاقتها بالمتغيرات التنظيمية ومنها السلوك الإبداعي، الذي يعد مصدر الأفكار الخلاقة التي تدفع بالمؤسسة للمضي نحو التطور واكتساب ميزة تنافسية تضمن لها الاستمرار والريادة. كما يستمد البحث أهميته من المكانة التي تحتلها مؤسسات مجموعة بن حمادي بين مختلف المؤسسات الإقتصادية على المستوى الوطني، حيث تسعى دائما لتكون في الريادة ورافداً للإقتصاد الوطني، من خلال التطرق لواقـــع التمكين الإداري للعاملين على مستواها وتأثيره على سلوكهم الإبداعي، وذلك عن طريق مساءلة موردها البشري في محاولة للتعرف على مدى توفر أبعاد التمكين الإداري وإنعكاس ذلك على تحفيز السلوك الإبداعي لديهم.

4. حدود البحث

تَتخِّذَ حدود البحث جانبين؛ الأول: تمثل بالحدود المكانية للبحث، حيث طبق البحث على جميع العمال والإداريين المتواجدين في مختلف مديريات ودوائر مؤسسات مجموعة بن حمادي ببرج بوعريريج. أما الجانب الثاني: فتمثل بالحدود الزمنية للبحث، وقد طبق البحث خلال الفترة الممتدة (من **2018/03/24** ولغاية **2018/04/21**).

5. منهجية البحث

يَستنِدُ البحث إلى المنهج الإستطلاعي لجمع البيانات المتوفرة من مصادرها، فضلاً عن إستخدام المنهج الوصفي في عرض البيانات، والمنهج التحليلي الإستدلالي في تحليل النتائج عبر ما أثير من تساؤلات بهدف تحليل وقياس العلاقات السببية بين متغيرات البحث.

ثانياً: الإطار النظري للبحث

يَتضمنُ هذا المحور الإطار النظري المتعلق بموضوع البحث؛ حيث سيتم تناول الأدب النظري السابق في ثلاثة فقرات رئيسة، الأولى: تتعلق بالتمكين الإداري من حيث المفهوم، الأهمية، وأسباب تبني التمكين الإداري وأبعاده؛ أما الفقرة الثانية: فسيتم فيها تناول السلوك الإبداعي، من حيث المفهوم، الأهمية، وخصائص السلوك الإبداعي ومتطلبات تحقيقه، وجاءت الفقرة الثالثة حول علاقة التمكين الإداري بالسلوك الإبداعي في ضوء الدراسات والأبحاث السابقة.

1. التمكين الإداري

يُعَدُ مفهوم التمكين بما يحمله من مقومات ودعائم ومرتكزات من أكثر المفاهيم تداولا وشيوعا، حيث تجاذبه الباحثون من تخصصات واتجاهات مختلفة ومتداخلة، وذلك انطلاقا من سبعينات القرن العشرين وصولا إلى مطلع القرن الواحد والعشرين، وتقوم فكرة التمكين على قيام الإدارة العليا بمنح السلطة والثقة للعاملين لأداء مهامهم بحرية، الأمر الذي يمثل دافعاً مهماً للإبداع والابتكار وزيادة الإنتاجية، وذلك باعتبارهم جزءً أساسياً من النظام الإداري بالمنظمة.

1.1. مفهوم التمكين الإداري

يُعْتبرُ موضوع التمكين الإداري (**Administrative Empowerment**) ثمرة جهود إدارية متسلسلة ومتواصلة سعت إلى البحث عن حلول للمشكلات الإدارية التي تعيق حركة التحديث والتطوير، وتنامى إهتمام الباحثين بدراسته لكونه فلسفة إدارية تقوم على تطبيق منهج الإدارة المفتوحة، وفي هذا السياق يشير (**Marcy,2015**) إلى أن التمكين الإداري يتضمن منح الأفراد حرية التصرف ودرجة من الإستقلالية من خلال عملية منح التفويض للتفكير والتصرف بما يؤدي إلى إتخاذ القرارات بطريقة مستقلة، مما يولد الشعور بالثقة وتحكم الفرد في وظيفته[1]. ويرى (**جاد الرب،2012**) أن التمكين الإداري كإستراتيجية يعني عملية إعطاء العاملين الصلاحيات والمسؤوليات، ومنحهم الحرية لأداء العمل بطريقتهم دون تدخل مباشر من الإدارة مع توفير كافة الموارد وبيئة العمل المناسبة لتأهيلهم مهنيا وسلوكيا لأداء العمل مع الثقة المطلقة فيهم[2].بينما يعرف (**Goetsh & Davis,2010**) التمكين الإداري على أنه إشراك العاملين بأفكارهم الخاصة في عمليات التخطيط المتعلقة بالمنظمة، ومنحهم ملكية وظائفهم دون تخلي المديرين عن سلطتهم[3]. كما يعرفه (**البشابشة، 2008**) بأنه منح الأفراد حرية واسعة داخل المنظمة في اتخاذ القرارات من خلال توسيع نطاق وتفويض السلطة، وزيادة المشاركة والتحفيز الذاتي، والتأكيد على أهمية العمل الجماعي، وتوفير بيئة تساعد على تطوير

الشخصية، وتنمية السلوك الإبداعي[4]. في حين يرى (**Umiker,2005**) أن التمكين الإداري لا يعني منح الحرية للعاملين في فعل ما يشاؤون خارج نطاق الرقابة، بل هو منح الأفراد السلطة للقيام بما هم قادرين على فعله، ما يشجع الأفراد العاملين على إصدار الأحكام واتخاذ القرارات[5].

على ما تقدم من تعريفات؛ والتي اتفقت في مجملها على أن مفهوم التمكين كفلسفة إدارية يحمل في طياته إستراتيجية تغيير تمثل رؤية جديدة للموارد البشرية وأهميتها داخل المؤسسات، فالهدف الأساسي من الممارسات والفعاليات التمكينية هو إطلاق قدرات الموارد البشرية التي صارت اليوم تسمى رأس المال البشري والاستثمار فيها، بدلا من تقييدها ومحاولة التحكم المفرط والدائم فيها؛ وعليه يمكن النظر إلى التمكين الإداري على أنه: ***إستراتيجية إدارية تسهم في تعزيز دور الموارد البشرية في المنظمة من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات والتحفيز وتحمل المسؤولية وتهيئة كل مستلزمات أداء العمل بنجاح وفاعلية.***

2.1. أهمية التمكين الإداري

إن المتتبع لدور التمكين كوسيلة فاعلة ومهمة في حقل الإدارة، يجد أنه متغير مهم ومؤثر في عمليات الإدارة ووظائفها، ويمكن النظر إليه كأحد الممارسات التنظيمية ذات التأثير الكبير على كفاءة الأداء الوظيفي للعاملين في المنظمات، بل يمتد ليشمل تأثيره المنظمة ككل من خلال المديرين والزبائن أو متلقي الخدمة بالنسبة للمنظمة.

وحسب ما جاء في دراسة (**أفندي،2003**) فإن أهمية تبني التمكين الإداري تعود للأسباب التالية[6]:

- حاجة المنظمة إلى أن تكون أكثر استجابة للسوق؛
- تخفيض عدد المستويات الإدارية في الهياكل التنظيمية؛
- تركيز اهتمام الإدارة العليا على القضايا الإستراتيجية؛
- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وخاصة البشرية للحفاظ على تطوير المنافسة؛
- أهمية سرعة اتخاذ القرارات؛
- إطلاق قدرات الأفراد الإبداعية والخلاقة؛
- توفير المزيد من الرضا الوظيفي والتحفيز والانتماء التنظيمي؛
- خفض تكاليف التشغيل بتقليل عدد المستويات الإدارية غير الضرورية ووظائف الأفراد؛

وتؤكد دراسة (**الضلاعين،2010**) أن الهدف الأساسي من عملية التمكين الإداري هو استحداث قوة عمل قوية ومُمَكَّنة لديها القدرة على إنتاج سلع وخدمات تفوق توقعات العميل الداخلي والخارجي، من خلال التركيز بشكل أساسي على صانع الخدمة أو السلعة واستحداث الوعي لديه نحو تحقيق أهداف المؤسسة، وذلك بإطلاق طاقات الإبداع والابتكار لديه وعدم ربطه بالسياسات والإجراءات المقيدة غير المرنة، فهم بحاجة إلى محيط ثقافي محفز، يوفر الثقة والأمان، والشعور بالرضا الوظيفي، والانتماء والولاء الحقيقي للمؤسسة، لخدمة العميل ونيل رضاه، وهذا لن يتحقق إلا برضا العميل الداخلي[7].

كما يذكر كل من (**Bardweel & Holden,2001**) والمشار إليهما في (**السويعي،2010**) جملة من الفوائد والإيجابيات يمكن جنيها للمنظمة وللعاملين فيها من وراء التمكين الإداري وهي على النحو التالي[8]:

- ✓ **بالنسبة للمنظمة:**
  - إدراك أكبر للإحتياجات التنظيمية مع إحتياجات العاملين؛
  - تحسين نوعية الأداء؛
  - تقليص التكاليف من خلال أفكار العاملين؛
  - استعداد المنظمة للتفاعل أسرع مع المستجدات والتغيرات في المجتمع؛
- ✓ **بالنسبة للعاملين:**
  - زيادة رضا العاملين؛
  - الزيادة في التحكم بالعمل من وقت لآخر؛
  - إحترام العمل؛
  - زيادة الثقة بالنفس؛

3.1. أبعاد التمكين الإداري

إختلف الباحثون والكتاب في بيان أبعاد العملية التمكينية كل حسب دراسته والبيئة التي تعمل ضمنها المنظمات المبحوثة، بالإضافة إلى طبيعة النشاط الذي تمارسه هذه المنظمات، وعليه فقد قمنا بالتركيز على الأبعاد التالية:

- ✓ **تفويض الصلاحيات:** التفويض هو الوسيلة التي تستخدم لنقل صلاحيات محددة للمستويات الدنيا في النظام ليضعوا بأنفسهم الإطار الذي يمكن لكل منهم العمل فيه، ولتسهيل عملية اتخاذ القرارات التنفيذية عند مستواها المناسب[9]. وتفويض الصلاحيات هو أن يفوض الرئيس الإداري أحد مرؤوسيه ممارسة بعض اختصاصات وظيفته التي يشغلها، فيكون للمفوض إليه اختصاص إصدار قرارات فُوِض باتخاذها دون الرجوع إلى الرئيس.
- ✓ **المشاركة في اتخاذ القرار:** المشاركة هي العملية التي يتم من خلالها السماح للموظف بالتعبير عن وجهة نظره للمدير في القضايا التي تهمه، أو القرارات التي يتأثر بها بغض النظر عن مدى أخذ المدير لهذا الرأي عند اتخاذ القرار النهائي[10]. والمشاركة في اتخاذ القرار على هذا النحو تعتبر خطوة من خطوات التمكين، وبصفة أخرى يمكن أن نطلق على المشاركة في اتخاذ القرار بأنها تمكين جزئي يساهم في الوصول إلى تحقيق التمكين الكامل.
- ✓ **إدارة عمل الفريق:** فرق العمل هي عبارة عن جماعة يملك أعضاؤها مهارات مكملة لبعضها البعض، ويلتزمون بغاية مشتركة أو بعدد من الأهداف، وهم يعتبرون أنفسهم مسؤولين مسؤولية جماعية عن تحقيقها[11]. وفريق العمل يجب أن يتمتع بمهارات متكاملة ويلتزم بتحقيق هدف مشترك ومسؤولية جماعية، وله سلطة في اتخاذ القرارات التنفيذية، لذلك يعد تشكيل فرق العمل إحدى الآليات المهمة لتطبيق التمكين الإداري في المنظمات.
- ✓ **إيجاد الثقافة الداعمة للعاملين:** تعد الثقافة التنظيمية الداعمة للتمكين أحد ركائز ومقومات التمكين، حيث أن الثقافة التنظيمية السائدة تؤثر في كافة أنشطة المنظمة، وتحتم عل العاملين التكيف مع هذه الثقافة، فكلما كانت الثقافة التنظيمية مرنة ومشجعة على جعل العاملين يتخذون القرارات المتعلقة بأعمالهم، كلما كان العاملون أقرب إلى التمكين، بعكس الثقافة التنظيمية الجاحدة التي لا تشجع على الابتكار والمبادأة وتحمل العاملين المسؤولية، ما يؤدي إلى الجمود والتطبيق الحرفي للأنظمة والأداء، وبالتالي وأد الإبداع في مهده، وعدم تمكين المنظمة من خلق قيادات إدارية متمكنة[12].

- ✓ **تدريب العاملين:** ويقصد بتدريب العاملين الجهود الهادفة إلى تزويد العامل بالمعلومات والمعارف التي تكسبه المهارة في أداء العمل أو تنمية مهارات ولمعارف وخبرات باتجاه زيادة كفاءته الحالية والمستقبلية، فالمنظمة المعاصرة اليوم تعدّ منظمة تعلم تتصف بوجود جهود مستمرة فيها من أجل تعليم مواردها البشرية وعلى نحوٍ دائم أشياء جديدة، وكيف يتم تطبيق ما تعلموه في واقع عملهم، وذلك بهدف تحسين جودة ما تقدمه من سلع أو خدمات وتحقيق رضا مستخدميها، فنجاح المنظمة في تحقيق أهدافها يعود إلى أنها تتيح لعامليها كافة سبل التعلم من خلال التدريب والتجريب والتعلم الجماعي وإدارة المعرفة[13].
- ✓ **إثراء العمل:** هو عملية إعادة تصميم الوظائف بشكل يجعلها تتضمن تنوعا في المهام، بالإضافة إلى منح العامل الاستقلالية، وحرية التأثير والتحكم في وظيفته، وتحديد كيفية تنفيذها، والقيام بالرقابة الذاتية على أعماله، إضافة لحصوله على معلومات كافية عن نتائج أعماله، واتصاله المباشر بمن يستخدم تلك النتائج ويتأثر بها[14]. لذلك يعد إثراء العمل عملية أساسية لتطبيق التمكين الإداري للعاملين، حيث يمثل إثراء العمل توسيع رأسي للعمل عن طريق تحسين أسلوب أدائها، والإلمام بكافة جوانبها، ويؤثر على نظام تنمية القوى العاملة على مستوى المنظمة.

2. السلوك الإبداعي

يعد الإبداع أمراً ضروريا بالنسبة لمنظمات اليوم، حيث يجمع علماء الإدارة والممارسون الإداريون على أن المنظمة المعاصرة تعيش ظروفاً متغيرة ومعقدة مما يجعلها في حاجة ملحة إلى الإبداع، فهو يسهم في تحسين قدرات العاملين على توليد الأفكار ومواكبة التطورات التقنية الحديثة وحل المشكلات والمشاركة في إتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

2.1. مفهوم السلوك الإبداعي

ينبغي قبل الإشارة إلى مفهوم السلوك الإبداعي التفريق بين الإبداع كحصيلة أو نتيجة لجهود سابقة وبين الإبداع كسلوك يمارس في موقع معين، فالإبداع هو عملية توليد، وتبني، وتنفيذ الأفكار، أو الممارسات الجديدة داخل المنظمة[15]؛ أما السلوك الإبداعي فهو سلوك متجه نحو التغيير لأنه يتضمن خلق منتجات جديدة، أو خدمات جديدة، أو أفكار جديدة، أو إجراءات جديدة، أو عملية جديدة[16]. وفي هذا السياق يشير (**المطيري،2012**) إلى أن السلوك الإبداعي يعبر عن الأفكار والممارسات التي يقدمها المديرون والعاملون، والتي تقضي إلى إيجاد عمليات إدارية وطرق وأساليب أكثر كفاءة وفعالية في إنجاز الأهداف[17]، ويعرف (**Eline et al., 2007**) السلوك الإبداعي بأنه كافة الأعمال الفردية الموجهة نحو توليد، وتقديم، وتطبيق أشياء جديدة ومفيدة في أي مستوى تنظيمي[18]. بينما يرى (**الزيادين،2005**) بأن السلوك الإبداعي يمثل جميع الأفعال الفردية والجماعية الموجهة نحو استنباط وتبني وتطبيق الأفكار المميزة والفريدة على جميع مستويات التنظيم[19]. في حين يرى (**Zipple,2001**) أن السلوك الإبداعي يعني كيفية التفكير بعيدا عن السياقات التقليدية، مع استحضار كل أشكال المغامرة في تبني عمليات التغيير ودعمه بما يحقق تحولات إبداعية في بيئة المنظمات وعملياتها[20].

على ما تقدم من تعريفات؛ يتضح بأن السلوك الإبداعي هو الفعل الذي يسبق الإبداع، وبالتالي فهو ليس بالضرورة أن ينتج عنه نتائج أو خدمات جديدة أو مبتكرة، وإنما ينبغي أن يمثل الاتجاه السائد والمرغوب بوجوده في كل مؤسسة أعمال تسعى للإبداع والابتكار والتميز وبالطبع، فإن هذا العمل يبدأ من لحظة إدراك الفرد للموقف أو الظرف موضوع الإبداع والتحديث، ومن ثم مباشرة الاهتمام به وجمع المعلومات حوله وتقييم الحلول والبدائل المتاحة للقيام باختيار البدائل المناسبة، وبالتالي وضعة موضع التنفيذ الفعلي في

الميدان. وعليه يمكن النظر إلى السلوك الإبداعي بأنه: ***السُّلوك الذي يسبق العمل الإبداعي ويقود إليه، فإذا كان الناتج من هذا السُّلوك شيئاً جديداً غير مألوف أُعتُبِر إبداعاً وإلا عُدّ سلوكاً إبداعياً***.

2.2. أهمية السلوك الإبداعي

تشير العديد من الأدبيات الإدارية إلى أهمية السلوك الإبداعي باعتباره الركيزة الأساسية في العملية الإبداعية، يمكن إجمال الإيجابيات التي يوفرها في التنظيمات على النحو التالي[21]:

- ✓ القدرة على الاستجابة لمتغيرات البيئة المحيطة، مما يجعل التنظيم في وضع مستقر إذ يكون لديه الاستعداد لمواجهة هذه التغيرات بشكل لا يؤثر على سير العمليات التنظيمية؛
- ✓ المساهمة في تنمية القدرات الفكرية والعقلية للعاملين عن طريق إتاحة الفرصة لهم في اختبار تلك القدرات؛
- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد المالية عن طريق استخدام أساليب علمية تتواكب مع التطورات الحديثة؛
- ✓ القدرة على إحداث التوازن بين البرامج الإنمائية المختلفة والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة؛
- ✓ حسن استغلال الموارد البشرية والاستفادة من قدراتهم عن طريق إتاحة الفرصة لها في البحث عن الجديد في مجال العمل والتحديث المستمر لأنظمة العمل بما يتفق مع التغيرات المحيطة؛

3.2. خصائص (سمات) السلوك الإبداعي

يشير بعض الباحثين في محاولتهم تحديد ملامح السلوك الإبداعي إلى أن هناك عدداً من الخصائص والسمات تتجلى في مفهوم السلوك الإبداعي تفرضها طبيعة هذا المفهوم، أبرز هذه الخصائص[22]:

- ✓ **الطلاقة:** وتشمل الجانب الكمي في السلوك الإبداعي، وهي عبارة عن مقياس لمدى قدرة الفرد على خلق الأفكار وطرحها، فالشخص المبدع متفوق من حيث كمية الأفكار التي يطرحها عن موضوع معين في فترة زمنية ثابتة مقارنة بغيره، أي لديه قدرة عالية على سيولة الأفكار وسهولة توليدها.
- ✓ **المرونة:** وتشمل الجانب النوعي في السلوك الإبداعي، وهي القدرة العقلية للفرد على تغيير اتجاهات تفكيره لأكثر من زاوية، وعدم التجمد والإصرار على اتجاه واحد.
- ✓ **الحساسية للمشكلات:** وتشمل درجة الوعي بوجود المشكلات أو عناصر الضعف في البيئة أو النظام، حيث أن بعض الأفراد أسرع من غيرهم في ملاحظة المشكلات والتحسس من وجودها في كافة المواقف والظروف، ولا شك أن اكتشاف المشكلة يمثل خطوة أولى في عملية البحث عن حل لها، ويرتبط بهذا القدرة على ملاحظة الأشياء غير العادية في محيط الفرد وإثارة التساؤلات حولها.
- ✓ **الأصالة:** وتشمل القدرة على إنتاج أفكار تتسم بالجدة، وهي عبارة عن القدرة على إنتاج أفكار أصلية قليلة التكرار داخل الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، حيث أنه كلما قلت درجة شيوع الفكرة زادت أصالتها، فالشخص المبدع لا يكرر أفكار المحيطين به ولا يلجأ إلى الحلول التقليدية للمشكلات، وتعد هذه السمة من أهم مقومات السلوك الإبداعي.

4.2. متطلبات تحقيق السلوك الإبداعي

يرى العديد من علماء الإدارة والممارسون الإداريون أن للسلوك الإبداعي متطلبات عديدة تمثل في حيثياتها إستراتيجيات الإبداع؛ إذ أن التخطيط لها وتعزيز ممارستها يهيئ للسلوك الإبداعي بيئة ملائمة تحسن الأداء وتطور الواقع العام للمنظمة؛ ويمكن حصر متطلبات تشجيع السلوك الإبداعي وتطويره في النقاط التالية[23]:

- ✓ تحسين المناخ العام للمنظمة وجعله أكثر انفتاحا وتبدلا للخبرات، وتقبلا للرأي والرأي الآخر؛
- ✓ تشجيع الأداء الإبداعي ودعم المبدعين من خلال الدراسة الجادة لأفكارهم ولو بدت غريبة للوهلة الأولى؛
- ✓ التخلص من الإجراءات الروتينية المعقدة التي تحول دون إطلاق الأفكار والإبداع؛
- ✓ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وتكليفه بأعمال تمثل تحديات لفكره وقدراته لكي تَزْكَى فيه روح الإبداع والتطوير والتحدي المجهول دون مبالغة أو تفريط؛
- ✓ استخدام مثيرات اجتماعية تساعد على خلق مناخ ملائم وعلاقات ايجابية غير رسمية، تساهم في دعم وتطوير علاقات العمل، وتسمح بالإبداع الحر البعيد عن القوالب الرسمية الجامدة؛
- ✓ مساندة المسؤولين للأفكار والممارسات الإبداعية ودعمهم لها؛
- ✓ بث الثقة بالنفس والتأكيد على كل فرد قادر على الإبداع طالما توفرت لديه عوامل الإبداع ومناخه المناسب؛
- ✓ رفع شعار الإبداع والتجديد ليس كمجرد وسيلة، بل هدف يجب أن تسعى إليه المنظمات والأفراد على حد سواء؛
- ✓ العمل على إنشاء ما يسمى "بنك الإبداع" لتبني الأفكار والممارسات والمواهب الإبداعية؛
- ✓ تشجيع استخدام الأساليب العلمية التي تسهم في إثارة الفكر وخلق روح الإبداع؛

3. علاقة التمكين الإداري بالسلوك الإبداعي للعاملين

في ظل زيادة مستويات العولمة، وارتفاع توقعات العملاء، والإتجاه نحو الإعتماد المتسارع للتكنولوجيا الأكثر تعقيداً، أصبحت هرمية السلطة ونظم الإدارة التقليدية أقل ملائمة، إذ المطلوب اليوم دفع العاملين نحو المبادرة وحثهم على تحمل المسؤولية من أجل أن يكونوا مبدعين، لذا يمكن القول ببساطة أنهم يحتاجون اليوم إلى التمكين.

وفي هذا الإطار تصدت العديد من الأدبيات والدراسات السابقة التي بحثت في العلاقة المباشرة في أثر التمكين الإداري على السلوك الإبداعي، وبينت نتائج تلك الدراسات التي توفرت لدى الباحث وجود علاقة إيجابية بين التمكين الإداري والسلوك الإبداعي لدى العاملين.

فنجد نتائج دراسة (**فرمان،2010**) تؤكد على العلاقة التأثيرية الواضحة بين التمكين كوسيلة والسلوك الإبداعي كهدف، والتي تنبع من حقيقة مفادها أن تمكين العاملين ومنحهم المزيد من الصلاحيات والمسؤوليات ومشاركتهم في اتخاذ القرارات سيؤدي إلى دفعهم نحو البحث عن طرق غير تقليدية لأداء المهام التي يكلفون بها، وهذا ما يؤدي إلى ابتكار وإبداع طرق جديدة في أداء العمل، وعليه فمن المنطقي القول والتأكيد على أن هناك علاقة ايجابية بين مستويات التمكين والسلوك الإبداعي لدى العاملين[24].

أما دراسة (**العدوان والخوالدة،2008**) فأكدت بعد تحليلها للعديد من الدراسات العربية والأجنبية على أن هناك علاقة جد وثيقة تجمع ما بين تمكين العاملين والأداء سواء أكان فرديا أو مؤسسيا، فالتمكين حسبها يهيئ البيئة الصحية والخصبة والمحفزة على السلوك الإبداعي والإنجاز المتميز، وهذا ما يساعد على زيادة الأداء الفردي، والذي ينعكس إيجابا على أداء المؤسسة بشكل عام[25].

وفي نفس السياق أشارت نتائج دراسة (**البشابشة،2008**) إلى أن تعزيز عمليات التمكين يؤدي إلى زيادة مستويات الولاء والانتماء لدى عمال المنظمة، الأمر الذي يجعلهم بمثابة الجنود فيها، حيث يكرسون كل طاقاتهم وإمكانياتهم لخدمتها والتضحية من أجل بقائها وازدهارها، وذلك من خلال ممارسة العمل فيها بطرق وأساليب أكثر إبداعية وتميزاً[26].

أما نتائج دراسة (**Goestch & Stanly,2006**) فترى بأن أهمية التمكين تنبع من حاجة المنظمات إلى تحسين تنافسيتها، من خلال تحفيز العاملين على التفكير المستقل للاستفادة من قدراتهم الإبداعية في تحسين جودة المنتجات التي تقدمها[27].

وتوصلت نتائج دراسة (**Knight-Turvey,2006**) أن التمكين يقوم أساسا على حرية اختيار العامل لما يجب عمله وكيف يتم ذلك، وهو ما يضمن التحرر من القيود التنظيمية بما يؤدي إلى تعزيز وتفجير الطاقات الإبداعية[28].

وفي موضع آخر أكدت نتائج دراسة (**Knight-Turvey,2006**) على أن العاملين الأكثر إبداعا هم اللذين يترعون أو يتوفر لديهم الميل نحو حب الاستطلاع والمجتهدين نحو التعلم، واللذين يتمتعون بمرونة إدراكية عالية، ويرغبون في تحمل المخاطر، والأكثر إصرار على مواجهة العقبات والتحديات، إنهم ببساطة "العمال المُمَكَّنون"[29].

استناداً على ما تقدم؛ يتضح أن أغلب الدراسات -العربية والأجنبية على حد سواء- اتفقت على أن التمكين الإداري يرتبط بعلاقة إيجابية مع السلوك الإبداعي لدى العاملين، الأمر الذي يجبر منظمات الأعمال المعاصرة وقبل أن تنشد نواتج إبداعية لا بد لها من تحفيز السلوك الإبداعي لدى أفرادها، بما يتماشى ومتطلبات التمكين.

ثالثاً:الجانب العملي للبحث

1. الإجراءات المنهجية للبحث

تتضمن هذه الفقرة مجتمع وعينة البحث وهم الفئة المدروسة، ثم أداة البحث أو الوسيلة المستخدمة لقياس أثر التمكين الإداري في تحفيز السلوك الإبداعي لدى العاملين في مؤسسات مجمع بن حمادي، والخطوات التنفيذية لإعتمادها، وهل هي صادقة وثابتة، وتقيس ما وضعت لقياسه، ثم أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات.

1.1.مجتمع وعينة البحث

اشتمل مجتمع البحث على جميع العمال والإداريين المتواجدين في مختلف مديريات ودوائر المؤسسات العشر (10) لمجموعة بن حمادي ببرج بوعريريج-الجزائر، ويبلغ العدد الإجمالي للفئات السابق تحديدها (257) عاملاً وفقاً للإحصائيات المقدمة من طرف إدارة الموارد البشرية للمؤسسات المبحوثة. وبالنسبة لحجم عينة البحث فقد تم تحديدها بالرجوع إلى مدخل رابطة التربية الأمريكية لتحديد حجم العينة، وبلغت (148) مفردة وبنسبة (57.6%) من أفراد مجتمع البحث الأصلي، وتم توزيع الإستبانات بمعرفة الباحثين، وتم إسترجاع (93) إستبانة بنسبة (62.8%) وبعد فحصها وتدقيقها تم استبعاد (10) إستبانات، وذلك لعدم تحقيقها شروط الإجابة الصحيحة، وبهذا يصبح عدد الإستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (83) إستبانة بنسبة (56%)، وهي نسبة جيدة لأهداف البحث الحالي؛ والجدول رقم (01) يبين تفاصيل عينة البحث.

الجدول رقم (01): توزيع أفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	61	73.49
	أنثى	22	26.51
المسمى الوظيفي	رئيس قسم أو مصلحة	45	54.22
	إداري	38	45.78
المستوى التعليمي	دبلوم فما دون	09	10.84
	بكالوريا	29	34.94
	جامعي فأعلى	45	54.22
مدة الخدمة	أقل من 5 سنوات	24	28.92
	من 5 إلى 10 سنوات	31	37.35
	أكثر من 10 سنوات	28	33.73

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إستبانة البحث.

1.2.أداة البحث وأساليب القياس

تمثل الإستبانة المصدر الرئيس الذي إعتمد عليه البحث الحالي في الإجابة عن التساؤلات وتحقيق الأهداف المحددة، وقد أُعتمد على الإستبانة لأنها الآن الأكثر شيوعا في دراسات تقييم العلاقة بين ممارسات الموارد البشرية والمواقف المتعلقة بعملهم في المنظمات، وقد قسمت على جزأين أساسين هما:

- **الجزء الأول**: للمعلومات الديموغرافية: وشملت (الجنس؛ المسمى الوظيفي؛ المستوى التعليمي؛ مدة الخدمة)؛
- **الجزء الثاني**: يضم (**47**) فقرة ذات إجابات مقيدة مقسمة إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول**: يركز هذا المحور على التمكين الإداري للوقوف على درجة تبني مؤسسات مجموعة بن حمادي المبحوثة للتمكين الإداري وأبعاده (تفويض الصلاحيات، المشاركة في اتخاذ القرارات، تطبيق إدارة عمل الفريق، إيجاد الثقافة الداعمة للعاملين، تدريب العاملين، إثراء العمل)، وجرى قياس أبعاد التمكين الإداري من خلال مقياس (**Marcy & K'Obonyo.,2015**) ومقياس (**المبيضين والطراونة،2011**)، ويضم (**24**) فقرة؛
- **المحور الثاني**: يركز هذا المحور على مدى توجه العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي المبحوثة نحو السلوك الإبداعي في العمل، وجرى قياس متغير السلوك الإبداعي كبعد فردي من خلال تبني مقياس (**جوال،2014**) ومقياس (**Knight-Turvey,2006**)، ويضم (**23**) فقرة؛

ويشير الباحثان إلى أنه قد تم الإستعانة بمقياس ليكرت الخماسي الذي تتراوح درجاته بين الموافقة بشدة وعدم الموافقة بشدة، والجدول رقم (**02**) يوضح سلم المقياس المُستخدم في البحث.

الجدول رقم (02): سلم المقياس المُستخدم في البحث

الدرجة	منخفض	متوسط	مرتفع
المستوى	من 1- أقل من 2.60	من 2.61- أقل من 3.40	من 3.41 فأعلى

المصدر: من إعداد الباحثين.

1.2.1. صدق أداة البحث

بالرغم من أن كافة المقاييس التي تضمنتها الإستبانة (أداة البحث) قد تم تأسيسها بالإستعانة بمقاييس طورت وأستخدمت في دراسات سابقة مشابهة؛ إلا أن الباحثان راعا في تصميم الإستبانة ضرورة توافقها مع خصائص مجتمع البحث والمجتمع الجزائري بشكل عام، كذلك مراعاة الدقة والوضوح في عباراتها ومدى ملاءمتها لمحاور البحث. وللتأكد من صدق المحتوى للأداة (**Content Validity**) قام الباحثان بعرضها على مجموعة من المحكمين والمختصين في هذا المجال للتحقق من مدى ملاءمة الإستبانة لأسئلة البحث وأهدافه ومقدرتها على قياس متغيرات البحث، وبناءً على مقترحاتهم تم إجراء التعديلات المطلوبة من تعديل وحذف وإضافة بشكل دقيق لتأخذ القائمة شكلها النهائي.

وللتأكد من الصدق البنائي للأداة (**Construct Validity**) تم إستخدام التحليل العاملي التوكيدي (**CFA**) بالإعتماد على برنامج (**AmosV.22**)، للتحقق منه وتحديد مدى مطابقة النموذج النظري للبيانات الميدانية المستمدة من العينة المبحوثة. ويوضح الجدول رقم (**03**) مؤشرات حسن المطابقة ومعيار التقييم لهذه المؤشرات كما حدده (**Hair et al.,2010**)[30].

الجدول رقم (03): مؤشرات حسن المطابقة

المـــــؤشر	الـــرمـــز	معيار القبـــول
مربع كاي	X^2	أن تكون غير دالة والقيمة المرتفعة تشير إلى تطابق غير جيد
نسبة قيمة درجة الحرية مقسومة على مربع كاي	X^2/DF	أقل من 5، فالقيمة المنخفضة تشير إلى تطابق أفضل
مؤشر حسن المطابقة	GFI	≥ 0.90
مؤشر المطابقة المقارن	CFI	≥ 0.95
مؤشر المطابقة المعياري	NFI	≥ 0.90
مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب	RMSEA	<0.08-0.05

المصدر: من إعداد الباحثين.

وفي البحث الحالي؛ فإن جميع المتغيرات وهي: (التمكين الإداري بأبعاده، والسلوك الإبداعي)، قد خضعت للتحليل العاملي التوكيدي، وهو ما يظهره الجدول رقم (**04**) أدناه. حيث تبين أن مؤشرات المطابقة لجميع متغيرات البحث كانت ضمن المعايير المقبولة، وذلك بعد تعديل كل نموذج بحذف المسارات غير الدالة إحصائيا، وإضافة المسارات التي تحسن من مطابقة النموذج، وحذف معاملات الإشباع (**Factor Loading**) التي تقل عن (**50%**) كما ذكر (**Igbaria, Iivari & Maragahh,1995**)[31]، واستخدام أعلى مؤشر تعديل (**Modification Index**) لربط أخطاء القياس (**Measurement Errors**) ربطاً منطقياً حتى تحقق أفضل مطابقة لكل نموذج.

الجدول رقم (04): نتائج التحليل العاملي التوكيدي

متغيرات الدراسة	CMIN/DF	GFI	CFI	TLI	RMSEA	RMR
التمكين الإداري	1.145	0.996	0.997	0.996	0.037	0.044
السلوك الإبداعي	1.289	0.993	0.992	0.993	0.043	0.023

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج (AmosV.22).

1.2.2. ثبات أداة البحث

من أجل التأكد من ثبات أداة البحث، تم حساب معامل ألفاكرونباخ (**Alpha Cronbach's**)، بحيث يكون مقبولاً إذا كانت قيمته مساوية أو أكبر من (**0.70**) حسب ما إقترح (**Hair et al,2010**)، وبالإطلاع على نتائج الاختبار الإحصائي تبين أن معامل الثبات العام للاستبانة عالٍ، حيث بلغ (**0.86**)، وهو ما يدل على أن الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات؛ والجدول رقم (**05**) يوضح ذلك.

الجدول رقم (05): معاملات ألفا كرونباخ لمحاور أداة البحث

رقم المحور	محاور الإستبانة	عدد الفقرات	ثبات المحور
1	التمكين الإداري	24	0.855
2	السلوك الإبداعي	23	0.863
	معدل الثبات العام		0.862

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج (SpssV.22).

1.3.أساليب المعالجة الإحصائية

إعتمد الباحثان على مجموعة من الأساليب الإحصائية في معالجة البيانات إحصائياً والتوصل إلى الإستنتاجات بالإستفادة من برنامجي (**AMOS.V22 & SPSS.V22**)؛ وكانت هذه الأساليب تتمثل في:

- **الإحصاء الوصفي**: لوصف العينة المبحوثة وتقدير الأهمية النسبية لمتغيرات البحث؛
- **معامل ألفا كرونباخ** (**Cronbach's Alpha**): للتحقق من ثبات أداة البحث؛
- **تحليل الإنحدار البسيط** (**Simple Regression**): لإختبار تأثير المتغير المستقل وأبعاده على المتغير التابع؛
- **الإنحدار المتعدد** (**Multiple Regression**): لإختبار تأثير كل متغير مستقل لوحده على المتغير التابع؛
- **إختبار** (**T**) **في حالة عينتين** لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة؛
- **إختبار تحليل التباين الأحادي** (**One Way Analysis of Variance - ANOVA**) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات؛

2. عرض نتائج البحث ومناقشتها

تتضمن هذه الفقرة عرضاً لنتائج البحث التي تم التوصل إليها من خلال تحليل استجابات المبحوثين الواردة في الإستبانات والإجابة على تساؤلاتها، بهدف التعرف على أثر التمكين الإداري في تحفيز السلوك الإبداعي لدى العاملين في مؤسسات بن حمادي عينة البحث.

1.2 النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الأول: ما مستوى التمكين الإداري للعاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة البحث؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات إستبانة التمكين الإداري لدى العاملين في مؤسسات مجمع بن حمادي، وجاءت النتائج كما في الجدول رقم (**04**).

جدول (04): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للتمكين الإداري وأبعاده

الرتبة	البعد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الإنحراف المعياري	المستوى
2	تفويض الصلاحيات	3.375	67.50	0.724	متوسط
1	المشاركة في اتخاذ القرارات	3.391	67.82	0.947	متوسط
3	تطبيق إدارة عمل الفريق	3.338	65.64	0.721	متوسط
4	إيجاد الثقافة الداعمة للعاملين	3.199	63.98	0.889	متوسط
5	تدريب العاملين	3.214	64.28	0.951	متوسط
6	إثراء العمل	3.282	66.76	0.892	متوسط
	المستوى العام للتمكين الإداري	3.351	67.02	0.988	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V.22.

- يبين الجدول (**04**) أن المستوى العام للتمكين الإداري في مؤسسات مجمع بن حمادي عينة البحث كان متوسطاً وبنسبة (**67.02%**)، أذ بلغ لمتوسط الحسابي العام لمستوى التمكين الإداري (**3.35**) وإنحراف معياري (**0.88**)؛ ويدل الإنحراف المعياري على عدم وجود تباين كبير في استجابات المبحوثين، حيث أن قيم الإنحرافات المعيارية كانت أقل من الواحد الصحيح طبقاً لما اقترحه (**Hair et al,2010**).
- كما يبين الجدول (**04**) أن كل أبعاد التمكين الإداري جاءت بدرجة متوسطة، حيث تراوح المتوسط الحسابي بين (**3.391** و**3.282**) وانحراف معياري تراوح بين (**0.947** و **0.721**)، وجاءت أبعاد التمكين الإداري مرتبة تنازليا على التوالي حسب متوسطاتها الحسابية: المشاركة في اتخاذ القرارات، تفويض الصلاحيات، تطبيق إدارة عمل الفريق، إيجاد الثقافة الداعمة للعاملين، تدريب العاملين، إثراء العمل، مما يدل على أن هناك ممارسة متوسطة لأبعاد التمكين الإداري في مؤسسات مجمع بن حمادي عينة البحث.
- ويعزو الباحثان هذه النتيجة (المتوسطة) لمستوى تطبيق أبعاد التمكين الإداري إلى عدم إيلاء إدارة مؤسسات مجمع بن حمادي عينة البحث الإهتمام الكافي بالعاملين من خلال إنعـــــــــدام رؤية واضحة المعالم لتكـــــــون مرشد لعملهم، وعدم تهيئة بيئة تنظيمية تدعم إحتياجاتهم ماديا ومعنويا، إضافة إلى إنعدام منهج واضح في التعامل معهم، وعدم مشاركة العاملين في وضع الأهداف واتخاذ القرارات وحل المشكلات. وعليه فالمطلوب من الإدارة العليا في مؤسسات مجمع بن حمادي السعي إلى خلق بيئة تسهم في استخراج قدرات العاملين الكامنة واستثمار أفكارهم وإبداعاتهم، وهنا نؤكد على ضرورة توفير مزيد من الاستقلالية لهم بما يمنحهم حرية أكبر في المشاركة والنقاش، وهذا ما يدعم ويعزز مستويات التمكين الإداري لديهم، والذي يعد مطلبا أساسياً لتنمية وتحفيز السلوك الإبداعي.

2.2 النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الثاني: ما مستوى إتجاه العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة البحث نحو السلوك الإبداعي ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات إستبانة السلوك الإبداعي لدى العاملين في مؤسسات مجمع بن حمادي عينة البحث، وجاءت النتائج كما في الجدول رقم (**05**).

جدول (05): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للسلوك الإبداعي

البعد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الإنحراف المعياري	المستوى
المستوى العام للسلوك الإبداعي	3.461	69.22	0.983	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V.22.

- يبين الجدول (**05**) أن المستوى العام للسلوك الإبداعي لدى العاملين في مؤسسات مجمع بن حمادي عينة البحث كان متوسطاً وبنسبة (**69.22%**)، إذ بلغ لمتوسط الحسابي العام لمستوى السلوك الإبداعي (**3.461**) وإنحراف معياري (**0.983**)؛ ويدل الإنحراف المعياري على عدم وجود تباين كبير في استجابات المبحوثين، حيث أن قيم الإنحرافات المعيارية كانت أقل من الواحد الصحيح طبقاً لما اقترحه (**Hair et al,2010**).
- ويعزو الباحثان هذه النتيجة (المتوسطة) لمستوى التوجه نحو السلوك الإبداعي إلى أن بيئة العمل في مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة البحث لا تدعم بشكل كبير مبادرات العاملين وتعبيرهم عن أفكارهم وآرائهم، حيث تتسم بالعديد من النقائص التي تحد من قدراتهم، وربما تعزى هذه النتيجة أيضا إلى كون العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة البحث لا يميلون كثيرا إلى التغيير والتجديد في طرق العمل، حيث أنهم مع مرور الوقت قد يستسلمون للروتين، ويصبح هدفهم فقط مواكبة إجراءات العمل دون رغبة في تغيرها وتطويرها.

3.2 النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الثالث: ما أثر التمكين الإداري وأبعاده (تفويض الصلاحيات، المشاركة في اتخاذ القرارات، إدارة عمل الفريق، إيجاد الثقافة الداعمة للعاملين، تدريب العاملين، إثراء العمل) في تحفيز السلوك الإبداعي لدى العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة البحث ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، تم استخدام تحليل الإنحدار البسيط لإختبار أثر التمكين الإداري وأبعاده مجتمعة في تحفيز السلوك الإبداعي لدى العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة البحث، وجاءت النتائج كما في الجدول رقم (**07**).

جدول (07): نتائج تحليل الإنحدار البسيط لإختبار أثر التمكين الإداري وأبعاده مجتمعة على تحفيز السلوك الإبداعي

المتغير التابع / المتغير المستقل		السلوك الإبداعي
الثبات (Constant)	B_0	0.491
التمكين الإداري وأبعاده مجتمعة	B_1	0.378
معامل الإرتباط (R)		0.588*
معامل التفسير (R^2)		0.345
مستوى دلالة (F)		0.000
قيمة (F)	المحسوبة	29.376
قيمة (F)	الجدولية	5.831

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V.22. *$\alpha \leq 0.05$ N=83

$F_{tab}(\alpha = 0,05; df_1 = 5; df_2 = 77) = 2.333$

- يبين الجدول (**07**) وجود أثر وبشكل دال إحصائياً عند مستوى الدلالة المعتمد (**α≤0.05**) بين أبعاد التمكين الإداري بمجتمعة والسلوك الإبداعي بصورة عامة؛ حيث أن قيمة (**F**) المحسوبة التي تقيس معنوية نموذج الإنحدار البسيط بلغت (**29.376**) و هي أكبر من قيمة (**F**) الجدولية البالغة (**2.333**) عند مستوى الدلالة المعتمد (**α≤0.05**) وأن مستوى دلالة (**F**) قد بلغت (**0.000**) و هي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (**α≤0.05**).
- كما يبين الجدول (**07**) قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (**0.345**) وهذا يعني أن نسبة ما تفسره أبعاد التمكين الإداري بمجتمعة من التغيرات التي تطرأ على السلوك الإبداعي للعاملين هي (**34.5%**) أما نسبة (**65.5%**) الباقية فتعود لمساهمة متغيرات غير داخلة في أنموذج البحث.

ولمقارنة مقدار الأثر الإيجابي لكل بعد من أبعاد التمكين الإداري على تحفيز السلوك الإبداعي للعاملين بصورة إنفرادية، فقد تم اللجوء إلى إستخدام إختبار الإنحدار المتعدد، وجاءت النتائج كما في الجدول رقم (**08**).

جدول (08): نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لإختبار أثر أبعاد التمكين الإداري (تفويض الصلاحيات، المشاركة في اتخاذ القرارات، تطبيق إدارة عمل الفريق، إيجاد الثقافة الداعمة للعاملين، تدريب العاملين، إثراء العمل) في تحفيز السلوك الإبداعي لدى العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي

المتغيرات المستقلة Var.Indep	معامل الإنحدار العادي (B)	معامل الإنحدار المعياري (Beta)	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة Sig.
تفويض الصلاحيات	0.489	0.427	5.421	0.000
المشاركة في اتخاذ القرارات	0.506	0.392	4.397	0.000
تطبيق إدارة عمل الفريق	0.461	0.319	4.121	0.000
إيجاد الثقافة الداعمة للعاملين	0.540	0.422	4.792	0.000
تدريب العاملين	0.522	0.376	5.211	0.000
إثراء العمل	0.498	0.301	4.189	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V.22. *α≤0.05 N=83

$T_{tab}(\alpha = 0,05; df = 76) = 1.671$

- يبين الجدول رقم (**09**) أن تحفيز السلوك الإبداعي يتأثر إيجاباً وبشكل دال إحصائياً بمستوى التمكين الإداري في مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة البحث، بكل من بعد تفويض الصلاحيات (**B=0.427; α≤0.05**)، وبعد المشاركة في اتخاذ القرارات (**B=0.392; α≤0.05**)، وبعد تطبيق إدارة عمل الفريق (**B=0.301; α≤0.05**)، وبعد إيجاد الثقافة الداعمة للعاملين (**B=0.422; α≤0.05**)، وبعد تدريب العاملين (**B=0.376; α≤0.05**)، وبعد إثراء العمل (**B=0.319; α≤0.05**).
- كما يبين الجدول رقم (**09**) أن **بعد تفويض الصلاحيات** كان الأكثر تأثيرا في تحفيز السلوك الإبداعي لدى العاملين، وربما تعزى هذه النتيجة إلى أن تفويض الصلاحيات لجميع المستويات الإدارية العاملة، يؤدي إلى شعور العاملين بثقة الإدارة بهم، وقناعتها في قدرتهم على أداء المهمات الموكلة إليهم بكفاءة وقدرة عالية، مما يؤدي إلى تحفيز السلوك الإبداعي لديهم؛ وأتى **بعد إيجاد الثقافة الداعمة للعاملين** في المرتبة الثانية من حيث التأثير في تحفيز السلوك الإبداعي لدى العاملين، وربما تعزى هذه النتيجة إلى أهمية إيجاد الثقافة التنظيمية الداعمة للتمكين الإداري، فتشجيع الإبداع في مختلف مجالات العمل لمواكبة التطورات الوطنية وتعزيز التنافسية محليًا وعالميًا، يحتاج إلى دعم الإدارة العليا لتنمية لتحفيز السلوك الإبداعي للعاملين. فيما حل ثالثا **بعد المشاركة في اتخاذ**

القرارات، وربما تعزى هذه النتيجة إلى أن مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات من شأنه زيادة ثقة العاملين بأنفسهم، ودافعيتهم لإنجاز الأعمال بكفاءة عالية، مما يسهم في تحفيز السلوك الإبداعي لديهم. ثم جاء رابعاً **بعد تدريب العاملين**، وربما تعزى هذه النتيجة إلى أن وضع برامج ودورات تدريبية للعاملين، يزيد من المهارات والكفايات اللازمة من أجل إيجاد الآليات المناسبة والتي يستطيعون من خلالها إنجاز الأعمال الموكلة إليهم بقدرة وكفاءة عالية، مما يؤدي إلى تحفيز السلوك الإبداعي لديهم، وبالتالي رفع مستوى الأداء العام للعاملين. ثم جاء خامساً **بعد تطبيق إدارة عمل الفريق**، وربما تعزى هذه النتيجة إلى أن تشكيل فرق العمل يؤدي إلى دمج العاملين في العمل وتحفيزهم على استغلال أقصى طاقاتهم وتنشيط السلوك الإبداعي لديهم بتحسين القابلية على توليد الأفكار والإبداع، لإنجاز الأعمال الموكلة لهم بكفاءة واقتدار. ثم جاء **بعد إثراء العمل** في المرتبة الأخيرة وربما تعزى هذه النتيجة إلى أن إثراء العمل في مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة البحث، قد يعمل على زيادة مستوى أداء العاملين فيها، دون أن يكون له أثر كبير على تحفيز السلوك الإبداعي للعاملين.

4.2 النتائج المتعلقة بالإجابة عن التساؤل الرابع: ما مَدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة البحث نحو أثر التمكين الإداري في تحفيز السلوك الإبداعي لديهم، والتي تُعزى إلى المتغيرات الوظيفية (مدة الخدمة والمسمى الوظيفي) ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، تم حساب اختبار (**T**) لعينتين مستقلتين، وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات، كذلك تم استخدام اختبار التباين الأحادي لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية، ويمكن توضيح ذلك من خلال النتائج الموضحة في الجدول (**10**) والجدول (**11**):

جدول رقم (09) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (T) لإستجابات العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة البحث نحو أثر التمكين الإداري في تحفيز السلوك الإبداعي لديهم تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

البعد	المسمى الوظيفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة
تفويض الصلاحيات	رئيس قسم	3.90	0.22	0.459	0.101
	إداري	3.93	0.21		
المشاركة في اتخاذ القرارات	رئيس قسم	3.55	0.41	0.572	0.117
	إداري	3.49	0.39		
تطبيق إدارة عمل الفريق	رئيس قسم	3.87	0.21	0.333	0.299
	إداري	3.85	0.20		
إيجاد الثقافة الداعمة للعاملين	رئيس قسم	3.92	0.25	0.481	0.279
	إداري	3.94	0.23		
تدريب العاملين	رئيس قسم	3.54	0.41	0.579	0.105
	إداري	3.51	0.39		
إثراء العمل	رئيس قسم	3.77	0.22	0.248	0.337
	إداري	3.74	0.19		

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V.22. N=83

- يتضح من النتائج الواردة في الجدول (**09**) أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بقيم (**T**) أكبر من مستوى الدلالة (**$\alpha \leq 0.05$**) لكل الأبعاد؛ وبذلك يمكن إستنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة

البحث نحو أثر التمكين الإداري في تحفيز السلوك الإبداعي لديهم، والتي تُعزى إلى متغير المسمى الوظيفي، وقد يعزو الباحثان ذلك إلى أن الأعمال في مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة البحث لا تتطلب وجود مستويات إدارية متنوعة، وبالتالي فإن رؤساء المصالح والأقسام والإداريين يتلقون نفس مستويات التمكين وبصورة متساوية للجميع لتحفيز السلوك الإبداعي لديهم.

جدول رقم (10) نتائج تحليل التباين (F) للكشف عن دلالة الفروق بين متوسط استجابات العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة البحث نحو أثر التمكين الإداري في تحفيز السلوك الإبداعي لديهم تعزى لمتغير مدة الخدمة

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
تفويض الصلاحيات	بين المجموعات	0.672	2	0.117	0.799	0.442
	داخل المجموعات	3.370	80	0.122		
	المجموع	3.299	82	-		
المشاركة في اتخاذ القرارات	بين المجموعات	0.328	2	0.141	0.732	0.536
	داخل المجموعات	4.085	80	0.133		
	المجموع	4.019	82	-		
تطبيق إدارة عمل الفريق	بين المجموعات	0.978	2	0.123	0.503	0.698
	داخل المجموعات	7.439	80	0.111		
	المجموع	7.636	82	-		
إيجاد الثقافة الداعمة للعاملين	بين المجموعات	0.720	2	0.104	0.828	0.441
	داخل المجموعات	3.733	80	0.116		
	المجموع	3.992	82	-		
تدريب العاملين	بين المجموعات	0.026	2	0.102	0.591	0.518
	داخل المجموعات	4.850	80	0.113		
	المجموع	4.199	82	-		
إثراء العمل	بين المجموعات	0.087	2	0.141	0.519	0.622
	داخل المجموعات	7.439	80	0.131		
	المجموع	7.643	82	-		

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V.22. N=30

- يتضح من النتائج الواردة في الجدول (**10**) أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بقيم (**F**) أكبر من مستوى الدلالة (**$\alpha \leq 0.05$**) لكل الأبعاد؛ وبذلك يمكن إستنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة البحث نحو أثر التمكين الإداري في تحفيز السلوك الإبداعي لديهم، والتي تُعزى إلى متغير مدة الخدمة، ويعزو الباحثان ذلك إلى أنه بغض النظر عن مدة خدمة العاملين وخبرتهم في العمل، إلا أنه لديهم نفس مستويات التمكين الإداري الذي تقدمه مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة البحث، مما يكسبهم سلوكا إبداعيا يستطيعون من خلاله القيام بتنفيذ المهمات التي يتم إسنادها إليهم بكفاءة وفاعلية عالية.

الاستنتاجات والتوصيات

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج يمكن توضيحها في النقاط التالية:

1. أظهرت النتائج النظرية أن تحفيز السلوك الإبداعي لا يمكن أن يكون إلا في ظل بيئة عمل خاصة تتخذ من التمكين الإداري كإستراتيجية تهيئ الظروف والعوامل الحاضنة للمبدعين.
2. بينت نتائج البحث أن هناك موافقة متوسطة على مستوى تطبيق أبعاد التمكين الإداري في مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة البحث وبنسبة (**67.02%**)؛ حيث أظهرت النتائج أن الأبعاد المكونة للتمكين الإداري السائدة في تلك المؤسسات هي على التوالي حسب متوسطاتها الحسابية: المشاركة في اتخاذ القرارات، تفويض الصلاحيات، تطبيق إدارة عمل الفريق، إيجاد الثقافة الداعمة للعاملين، تدريب العاملين، إثراء العمل؛
3. بينت نتائج البحث أن مستوى التوجه نحو السلوك الإبداعي لدى العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة البحث كان متوسطً وبنسبة (**69.22%**)؛
4. توصلت نتائج البحث إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**$\alpha \leq 0.05$**) للتمكين الإداري وأبعاده (تفويض الصلاحيات، المشاركة في اتخاذ القرار، إدارة عمل الفريق، إيجاد الثقافة الداعمة للعاملين، تدريب العاملين، إثراء العمل) على تحفيز السلوك الإبداعي لدى العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة البحث؛
5. بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**$\alpha \leq 0.05$**) بين اتجاهات العاملين في مؤسسات مجموعة بن حمادي عينة البحث نحو أثر التمكين الإداري في تحفيز السلوك الإبداعي لديهم، والتي تُعزى إلى المتغيرات الوظيفية (مدة الخدمة والمسمى الوظيفي)؛

ثانيا: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يوصي الباحثان بما يلي:

1. ضرورة اعتماد التمكين منهجاً وأسلوبًا لإدارات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك لتعميق الوعي بهذا الجانب؛
2. ضرورة إهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمواردها البشرية، وذلك بتدريب وتطوير عمالها في مختلف التخصصات حسب الحاجة، إذ أن دعم الإدارة العليا لهذه الأنشطة يعد مهما وحاسما في تحفيزهم نحو الإبداع؛
3. ضرورة تبني العمل بروح الفريق وتدريب العاملين على العمل الجماعي، من خلال عقد دورات تدريبية للعاملين في محيط العمل ترتكز موضوعاتها حول تنشيط روح الفريق وتطوير قدراتهم وتحفيزهم على الإبداع.
4. الاهتمام بتصميم وإعادة تصميم الوظائف، وبما يجعل العمل منسجمًا مع خصائص العاملين، بحيث تكون الوظائف مثيرة للتحدي وقادرة على الاستجابة للتغيير الذي تتطلبه العملية الإبداعية، مما سيولد لدى العاملين دافعية أكبر للإنجاز والإبداع لتطوير أنفسهم؛
5. ضرورة تركيز المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الثقافة التنظيمية الداعمة للتمكين، وذلك من خلال إتاحة فرص الحوار المستمر مع العاملين، والاتصالات المفتوحة والمباشرة وبرامج المقترحات والمقابلات والاجتماعية المستمرة لاتخاذ القرارات بشكل أكثر فعالية؛
6. إن استمرارية إنجاز المزيد من البحوث والدراسات بخصوص العلاقة بين التمكين الإداري ومتغيرات أخرى، يمكن أن يسهم في إغناء المعرفة التنظيمية وسيعطي ذلك قدراً من التنويع؛

الهوامش والمـــــراجـــــــــــــــــع:

1. Marcy, G. Munjuri, & Peter, K'Obonyo., ***Human capital, employee empowerment and performance of commercial banks and insurance firms in Kenya***, International journal of art and commerce. Vol.4, N.6, August.2015, p.166.

2. سيد محمد جاد الرب، ***القيادة الإستراتيجية***، جامعة قناة السويس، الإسكندرية، مصر، 2012، ص493.

3. David L.Goetsh, Stanly B.Davis, Qaulity Management For Organizational Exellence: Introduction to Total Quality, Sixth Edition, Prentice Hall, New Jersy, 2010, p.160.

4. البشابشة، سامر عبد المجيد، ***أثر التمكين في تعزيز الإبداع التنظيمي لدى العاملين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية***، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد (15)، العدد (2)، جامعة الكويت، الكويت، 2008، ص230.

5. Wiliam Umiker., ***Management Skills for the New Health Care Supervisor***, 3rd Ed, Jones and Bartlett publishers, London, 2005, p 303.

6. أفندي، عطية، ***تمكين العاملين: مدخل للتطوير والتحسين المستمر***، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003،ص27.

7. علي الضلاعين، ***أثر التمكين الإداري في التميز التنظيمي: دراسة ميدانية في شركة الاتصالات الأردنية***، مجلة دراسات في العلوم الإدارية، المجلد (37)، العدد (1)، الجامعة الأردنية، الأردن، 2010، ص ص75-76.

8. السويعي، عمر سلطان، التمكين الإداري وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية في محافظة الدمام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظرهم، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة مؤته، الأردن، 2010، ص10.

9. علي، علي الأحمري، ***التفويض ودوره في تمكين القيادات الوسطى بحرس الحدود بالمنطقة الشرقية من وجهة نظر المبحوثين***، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2014، ص12.

10. Schermerhorn, R., Hunt, G. & Osborn, R., ***Organizational Behavior***, 6th Ed, John Wiley & Sons Inc, USA, 1997, p.402.

11. حسن، مروان عفانة، ***التمكين الإداري وعلاقته بفاعلية فرق العمل في المؤسسات الأهلية الدولية العاملة بقطاع غزة***، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2014، ص25.

12. القحطاني، شايع سعد، ***التمكين وعلاقته بالإبداع الإداري في المنظمات الأمنية***، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2011، ص51.

13. أيمن عوده، المعاني وعبد الحكيم عقلة أحو ارشيدة، ***التمكين الإداري وآثاره في إبداع العاملين في الجامعات الأردنية: دراسة ميدانية تحليلية***، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (5)، العدد (2)، الأردن، ص240.

14. Buchanan, D. A., & Huczynski, A., ***Organizational Behaviour: An Introductory Text***, 5th Ed, Prentice-Hall Inc, USA, 2004, p. 265.

15. Knight-Turvey, Neal., ***Influencing Employee Innovation Through Structural Empowerment Initiatives: The need to Feel Empowered***, Entrepreneurship Theory and practice, Swinburne University of Technology, 2006, p.315.

16. Spreitzer, Gretchen., ***Psychological Empowerment in the work place: Dimensions, Measurement, and Validation***, Academy of Management Journal, Vol.38, N.5, 1995, p.1449.

17. فيصل، غازي المطيري، ***أثر التوجه الإبداعي على تحقيق ميزة تنافسية: دراسة تطبيقه على البنوك التجارية الكويتية***، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص16.

18. لوئ، فواز محمد بطاينة، ***أثر التمكين والدعم التنظيمي في السلوك الإبداعي للعاملين في القطاع العام الأردني: دراسة ميدانية من وجهة نظر مديري المديريات الحكومية في إقليم الشمال***، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن، 2008، ص21.

19. يوسف، كامل الزيادين، ***أثر المناخ التنظيمي على السلوك الإبداعي: دراسة تطبيقية على مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية ومدينة الحسن الصناعية***، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة مؤتة، الأردن، 2010، ص20.

20. كفى حمود عبد الله النوايسة، ***أثر جودة تكنولوجيا نظام المعلومات الإدارية المدركة في السلوك الإبداعي لدى مستخدمي نظام المعلومات في جامعة البلقاء التطبيقية***، مجلة دراسات في العلوم الإدارية، المجلد(36)، العدد(02)،الجامعة الأردنية، الأردن،2009، ص340.

21. توفيق عطية توفيق العجلة، ***الإبداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي لمديري القطاع العام: دراسة تطبيقية على وزارات قطاع غزة***، رسالة ماجستير (منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص15.

22. محمد السعيد، جوال، ***التمكين وأثره على تنمية السلوك الإبداعي في المؤسسة الإقتصادية***، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015، ص ص183-185

23. نبيل عبد الحافظ عبد الفتاح، ***مهارات التفكير الإبداعي وعلاقتها باتخاذ القرار***، مجلة الإداري، السنة (17)، العدد (60)، سلطنة عمان، 1995، ص ص70-71.

24. مها، فرمان أحمد فرمان، ***أثر تمكين العاملين على ممارسة الإبداع التنظيمي كما يراه العاملون في القطاع العام الأردني:*** دراسة حالة وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص44.

25. شاكر، أحمد العدوان ورياض، عبد الله الخوالدة، ***إستراتجية تمكين العاملين وإسهامها في الأداء المؤسسي: حالة دراسية في وزارة الصناعة والتجارة الأردنية***، مجلة الإداري، العدد (115)، السنة (30)، 2008، ص31.

26. البشابشة، سامر عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص220.

27. Goestch, D., & Stanly, D., ***Quality Management***, 5th Ed, Prentice-Hall, USA, 2006, p.632.

28. Knight-Turvey, Neal., Op Cit, p.313.

29. Ibid, p.315.

30. Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E., ***Multivariate data analysis***, 7th Ed, Pearson Prentice Hall, New York, 2010, p.642.

31. Igbaria, M., Iivari, J., & Maragahh, H., ***Why do individuals use computer technology? A Finnish case study***, Information & Management, Vol.29, N.5, 1995, p.230.

التنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل مناخ الاستثمار السائد والمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري –دراسة قياسية–

زروقي أبوبكر الصديق
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان/ الجزائر
seddik.zerrouki@gmail.com

زروقي يحيى
المركز الجامعي لمغنية تلمسان/ الجزائر
yahiaprof13000@gmail.com

Forecast of FDI flows following the prevailing investment climate and macroeconomic indicators of the Algerian economy

Seddik Abou baker zerrouki
University of abi baker belkaid telemcen/ algeria
seddik.zerrouki@gmail.com

Yahia zerrouki
Centre University of Meghnia telemcen/ algeria
yahiaprof13000@gmail.co

Received: 22/02/2018 *Accepted: 18/03/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز مجموعة المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والتي تشكل في مجملها ما يعرف بمناخ الاستثمار، وتوضيح أهمية المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري في تحسين المناخ الاستثماري الملائم لجذبه، ومحاولة التنبؤ بتدفقاته في السنوات المقبلة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تتأثر بشكل كبير بالناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، وأن حصة الجزائر من هذه التدفقات مازالت ضعيفة و لم ترقى الى المستوى المطلوب بالرغم أن القيم المتنبئ بها في السنوات المقبلة في تزايد مستمر.

رموز jel: B23, C22, C51, C52, O55

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري، المؤشرات الاقتصادية الكلية، النمذجة القياسية، الجزائر.

Abstract:

This study aims to highlight the set of indicators that affect foreign direct investment in Algeria, which in its entirety constitute what is known as the investment climate, and clarify the importance of the macro indicators of the Algerian economy in improving the investment climate suitable for attracting it and trying to forecast its flows in the coming years.

The study found that foreign direct investment flows in Algeria are heavily affects by GDP and exchange rate and that Algeria's share of these flows remains weak and did not meet the required level, although the predicted values in the coming years are increasing.

(JEL) Classification : B23, C22, C51, C52, O55

Keywords: FDI, Investment Climate, Macroeconomic Indicators, Standard Modeling, Algeria.

تمهيد:

من المعروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يترك آثارا في مجملها ايجابية على اقتصاد الدول المستضيفة له، والاقتصاد الجزائري لا يمثل استثناءا عن ذلك، وتبقي قدرة الجزائر على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها المتوقعة على النمو مرهون بتحسين مناخها الاستثماري وذلك بالقدرة على الترويج للأفكار والفرص وذلك في سبيل تثمين القدرات الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى تنويع الشركات الاقتصادية والاستفادة من إمكانياتهم وخبرتهم.

من أجل معرفة مجموعة المؤشرات التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والتي تشكل في مجملها ما يعرف بمناخ الاستثمار، إذ يتأثر هذا الأخير بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر لكن سنقتصر في دراستنا على المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي فقط، واقتصارنا هذا راجع لعدة أسباب من أبرزها:عدم توفر المعطيات لبعض المؤشرات السياسية والاجتماعية حيث أكثر هذه المؤشرات ذات طبيعة كيفية الاستقرار السياسي، التعاون الثنائي والمتعدد بين الدول ,طبيعة الحكم...الخ.

حيث يعتبر تحليل تأثير المؤشرات الاقتصادية عملا مهما يبرز لنا حساسية الاستثمار الأجنبي لمختلف هذه المؤشرات حتى يمكننا من معرفة مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للظروف السائدة حاليا والمتوقعة مستقبلا لأخذ الاحتياطات اللازمة من اجل جذبه حيث معظم هذه المؤشرات لها أثر كبير وملموس نظرا لارتباط الاستثمار بالمحيط الاقتصادي ارتباطا وثيقا، حيث يؤثر ويتأثر به باعتباره جزء منه، ولأجل ذلك نحاول إيجاد أهم المؤشرات التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد أثرها، ومن هذا المنطلق فإنه يتبادر لنا السؤال الرئيسي التالي: **"كيف يمكن التنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل مناخ الاستثمار السائد والمؤشرات الاقتصادية الكلية ؟ وهل حققت الجزائر المستوى المطلوب من هذه التدفقات؟"**

- **فرضيات البحث:**

على ضوء العرض السابق، وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيتين التاليتين:

- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يرقى إلى مستواه المطلوب ويعاني العديد من المشاكل.
- يتحدد الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من المؤشرات التي ترتبط بالمكان المراد الاستثمار فيه، وأهمها :الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الصرف.

- **أهمية البحث:**

- الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الاقتصاديين في ظل التحولات التي تشهدها وتعرفها الدول النامية وخاصة الجزائر.
- أهمية الموضوع خاصة في ظل الظروف التي يشهدها الاقتصاد الجزائري من تحولات الشراكةO.M.C ، برنامج إعادة الهيكلة، الخوصصة، مشروع الانضمام إلى الاورومتوسطية...

- **هيكل البحث:**

للإجابة على إشكالية البحث وتحقيق الأهداف المرجوة من دراستنا، قمنا بتقسيمه إلى:

- **أولا:** المناخ الاستثماري ومحدداته.
- **ثانيا:** تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- **ثالثا:** التحليل القياسي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1990-2016.

أولا: المناخ الاستثماري ومحدداته:

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار.

1. تعريف المناخ الاستثماري :

يعرف مناخ الاستثمار على انه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار[1] .

2. محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية.

1.2. البيئة السياسية:

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية المستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.

2.2. البيئة الاقتصادية:

إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة ،كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلابد أن

يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل:مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق و السياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق.

إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذب للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار .

3.2. البيئة القانونية والتشريعية :

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل :مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها[2].

4.2. البيئة الإدارية :

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.

ثانيا: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

من أجل تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر سنركز على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي والتي تتمثل أساسا في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام والذي يعكس بدوره حجم السوق ومستوى تطوره، ومعدل التضخم ونسبة العجز في الموازنة العامة التي تعكس سياسة التوازن النقدي الداخلي، ومؤشر التوازن الخارجي الذي يركز على وضعية ميزان المدفوعات.

1. المؤشرات الاقتصادية الكلية:

نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المؤشرات الاقتصادية الكلية في جلب اهتمام المستثمرين الأجانب، فنشير الى التحسن المتواصل لمؤشرات التوازن الاقتصادي والمالي للجزائر خاصة مع بداية الألفية، إذ انخفضت معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة كنتيجة لتفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد، والتي أدت إلى كبح نمو العرض النقدي إلى الحدود المقبولة نتيجة تقليص تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي، وتفعيل أدوات السياسة النقدية المختلفة، وقد تحول رصيد الموازنة العامة من حالة فائض خلال الفترة (1995-1997) بفعل ضغط الإنفاق العام بتخفيض الرواتب و الأجور، وتخلي الدولة عن سياسة الدعم إلى عجز في سنتي 1998 و 1999 كنتيجة لانخفاض الإيرادات العامة بفعل انخفاض أسعار النفط، وبداء من عام 2000 فقد استمرت الموازنة العامة في تسجيل

فائض، وتحققت معدلات نمو حقيقية موجبة ومرتفعة باستثناء الانخفاض الكبير المسجل في سنوات 2000 و 2001 كنتيجة لانخفاض أسعار النفط، وتسجيل معدل نمو سلبي في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات خاصة قطاع الزراعة، وانخفضت معدلات البطالة بعدما كانت جد مرتفعة في فترة تطبيق البرنامج بفعل عملية الخوصصة والتي أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال بعد تبني برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو واللذان هدفا إلى تقليص الآثار الاجتماعية السلبية ، وكنتيجة للتسديد المسبق للديون في عام 2006و هذا ما يفسر ارتفاع مؤشر خدمة الدين كنسبة من الصادرات إلى 25.3% فقد انخفضت المديونية الخارجية وأعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات في عام 2007 إلى 5.606 مليار دولار، و 2.49% على الترتيب وبالتالي بداية تحرر الاقتصاد الجزائري من عبئ المديونية الذي لازمه طويلا، كما ارتفعت احتياطات الصرف إلى مستويات قياسية، وتحسن رصيد ميزان المدفوعات ليصل في نهاية عام 2010 إلى 36.99 مليار دولار، كل هذا يؤشر لتحسن جانب مهم من مناخ الاستثمار في الجزائر[3].

2. البنية التحتية للمواصلات والاتصالات:

1.2. شبكة المواصلات:

تتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الأكبر في إفريقيا إذ تقدر ب107324 كلم ، إلا أن هذه الشبكة تفتقر للصيانة الدائمة، فنسبة كبيرة منها في حاجة إلى التجديد، كما تعتبر تكلفة النقل والتوزيع مرتفعة نسبيا نظرا لاتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى والمدن الداخلية، أما شبكة النقل بالسكك الحديدية فهي جد متأخرة في الجزائر، فهي في الغالب شبكة موروثة عن الحقبة الاستعمارية، وبالرغم من بلوغها 4500 كلم ، إلا أن نسبة ضئيلة من نقل البضائع يتم عبرها ، الأمر الذي زاد من كثافة استعمال النقل البري وما يصاحب ذلك من مخلفات سلبية تتمثل في زيادة التكاليف وزيادة الوقت وحجم التلوث البيئي، وإذا قارنا الجزائر بالدول المجاورة يبقى عليها العمل من اجل تجديد وتحديث شبكة النقل بالسكك الحديدية وربطها بأهم المناطق الصناعية وبالموانئ ، وفيما يتعلق بالنقل الجوي والبحري فنلاحظ تقادم أسطول الشركات الوطنية مما يجعل الخدمات المقدمة للمستثمرين غير جيدة ، ذلك من الأعباء التي يتحملونها في نقل وتوزيع منتجاتهم.

2.2. تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

لقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني (CERIS) وقد عرفت منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام ، والاشتراك والتعامل مع الانترنت وحسب مصادر المركز فان عدد المستخدمين للأنترنت في سنة 2001 بلغ 250 ألف مستخدم[4] أما في نهاية 2007 فقد بلغ عدد مستعملي الانترنت 2.5 مليون مستعمل ورغم هذا فان اغلب المؤسسات الوطنية تفتقر إلى مواقع خاصة بها بل لا تجيد استعمال هذه الشبكة في الترويج لمنتجاتها ولربط علاقات شراكة بينها وبين الشركات الأجنبية[5].

كما قد عرف قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية منذ سنة 2003 تحولات معتبرة بفضل قانون جويلية2000 ، الذي ألغي الاحتكار العمومي في المجال وفصل بين خدمة البريد وخدمة الاتصالات وهو ما يسمح لمتعاملين خواص وأجانب بالاستثمار في القطاع[6] ،فقد ارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 21 مليون مشترك في سنة 2007 مقارنة ب 600 ألف مشترك فقط سنة 2001، كما ارتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 3.6 مليون مشترك سنة 2006 بعدما كان في حدود 2.6 مليون سنة 2002، وهكذا فقد انتقلت الكثافة الهاتفية الكلية (ثابت ونقال) من 5.28%سنة 2000 إلى 51%سنة 2005 مع استثمارات بلغت 5مليار دولار منها 4 مليار دولار استثمار أجنبي مباشر، ورغم هذه النتائج فقد احتلت الجزائر سنة 2005 المرتبة 87 من بين 115 دولة في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال[7].

3. التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار، هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ، ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف غير مغالى فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري[8].

جدول 01: المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر-2015

البلد	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية	قيمة المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	نتائج حساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار
الجزائر	3	0	0	1	تحسن في مناخ الاستثمار
تونس	1	1	1	1	تحسن في مناخ الاستثمار
المغرب	1	0	1	0,66	عدم تحسن في مناخ الاستثمار

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

دليل المؤشر:

- أقل من 1: عدم تحسن في مناخ الاستثمار.
- من 1 إلى 2: تحسن في مناخ الاستثمار.
- من 2 إلى 3: تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه[9] يمكننا حساب المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية في الجزائر، الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة أي[3/(0+0+3)] = 1.

ويلاحظ من خلال دليل المؤشر التحسن الكبير في مناخ الاستثمار فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية، ويرجع ذلك إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى أثر ارتفاع أسعار النفط في بداية الألفية وأثره في تخفيض عجز الموازنة وزيادة معدلات النمو

الحقيقية، ورغم هذا التحسن إلا أن الجزائر لا تعتبر من بين الدول الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي بل أنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر فيها.

ثالثا: التحليل القياسي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:

1. تحديد المتغيرات الاقتصادية للنموذج:

اعتمدنا في عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الإستثمار الاجنبي المباشر على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى، ومن جهة اخرى بالاعتماد على الدراسات السابقة، حيث استخلصنا أن الإستثمار الاجنبي المباشر يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية نذكر منها الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم وسعر الصرف وأن النموذج القياسي يتكون من متغير تابع المتمثل في الإستثمار الاجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة السابقة الذكر، و تعتمد دراستنا التطبيقية على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، بالإضافة إلى إحصاءات البنك العالمي (WDI)، وتعبر هذه المتغيرات على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري شملت الفترة الممتدة من 1990حتى 2016.

جدول 02: المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة (1990-2016):

السنوات	IDEالإستثمار الأجنبي المباشر	PIBالناتج المحلي الخام	INFمعدل التضخم	TCHسعر الصرف
1990	0,04	61,6	16,6	8,96
1991	0,08	46,6	25,9	18,47
1992	0,03	49,1	31,7	21,84
1995	0	42	29,8	47,66
1998	0,607	48,1	5	58,74
2001	1,108	55,1	4,2	77,22
2004	0,882	85,3	3,6	72,06
2007	1,662	135	3,5	69,29
2010	2,291	161,2	3,9	74,39
2013	2,661	209,7	3,3	79,37
2016	1,55	174,06	5,8	109,47

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، البنك العالمي www.bm.com

2. صياغة وتقدير النموذج القياسي:

بعد التعرف على المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي، وبعد جمع البيانات المتعلقة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج والمتمثل في الدالة التالية:

$$IDE = f(PIB, INF, TCH)$$

$$IDE_t = \beta_0 + \beta_1 PIB_t + \beta_2 INF_t + \beta_3 TCH_t + u_t$$

حيث:

t : تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t $\beta_0 ,\beta_1 ,\beta_2 ,\beta_3$: تمثل معلمات النموذج.

IDE: تمثل الإستثمار الأجنبي المباشر المقاس بـــمليار دولار.

PIB: يمثل الناتج المحلي الإجمالي المقاس بمليار دولار.

INF : يمثل سعر التضخم المقاس بـــ %. **TCH:** يمثل سعر الصرف المقاس بـــ %.

U : يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر و التي لم ندرجها في النموذج لشدة ارتباطها بالمتغيرات المختارة أو لصعوبة قياسها أو لأسباب أخرى.

لتقدير النموذج القياسي المعبر عن العلاقات الاقتصادية نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية MCO باعتبارها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة ويقودنا ذلك إلى معرفة المعايير للحكم على جودة هذه المقدرات.

بعد إدخال بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في الإستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية المختارة في البرنامج الإحصائي Eviews تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج كمايلي:

جدول 03: نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد

Dependent Variable : IDE
Method : Least Squares
Date : 05/16/17 Time : 23:39
Sample : 1990 2016
Included observations : 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.704274	0.587577	-1.198608	0.2440
PIB	0.013033	0.001703	7.653308	0.0000
INF	-0.004081	0.015929	-0.256170	0.8003
TCH	0.009284	0.007830	1.185668	0.2490

R-squared	0.843168	Mean dependent var	1.100720
Adjusted R-squared	0.820764	S.D. dependent var	1.040535
S.E. of regression	0.440524	Akaike info criterion	1.343943
Sum squared resid	4.075288	Schwarz criterion	1.538963
Log likelihood	-12.79928	Hannan-Quinn criter.	1.398033
F-statistic	37.63386	Durbin-Watson stat	1.194738
Prob (F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

من الجدول رقم(03) يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج كمايلي:

$$\hat{IDE} = -0.704 + 0.013\ PIB - 0.004\ INF + 0{,}009\ TCH$$

$$t_c \ : \quad (-1.198) \quad (7.653) \quad (-0.256) \quad (1.185)$$

$\delta_{\hat{\beta}_i}$: (0.587) (0,001) (0,015) (0,007)

$\sum \varepsilon_i^2 = 4.075$ $R^2 = 0{,}8431$ $\overline{R^2} = 0{,}8207$

$Dw = 1{,}194$ $F_c = 37.63$ $n = 27$

حيث: t_c : هي قيم إحصاءة ستودنت المحسوبة للمعالم المقدرة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$t_{c\hat{\beta}_i} = \frac{|\hat{\beta}_i - \beta_i|}{\delta_{\hat{\beta}_i}} \quad , i = 0 , 1 , 2 , \dots \dots$$

$\delta_{\hat{\beta}_i}$: الانحرافات المعيارية للمعالم المقدرة.

$\sum \varepsilon_i^2$: مجموع مربعات الأخطاء.

R^2 : تمثل معامل التحديد.

$\overline{R^2}$: يمثل معامل التحديد المصحح.

DW : تمثل إحصائية ديربن واتسون تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء.

F_c : تمثل إحصائية فيشر المحسوبة وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$F_c = \frac{R^2}{1 - R^2} * \frac{n - m - 1}{m}$$

حيث: **m**: عدد المتغيرات المستقلة.

n : عدد المشاهدات.

3. الدراسة التحليلية والتنبئية للنموذج المقدر:

1.3. الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج المقدر:

1.1.3. التفسير الإحصائي:

❖ **اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة:** لإجراء هذا الاختبار تستخدم إحصائية ستودنت وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، والجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج:

جدول 04: جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعاملات	T_{cal}	T_{tab}	$prob$
الثابت	β_0	−1.198	2,079	0.2440
PIB	β_1	7.653	2,079	0,0000
INF	β_2	−0.256	2,079	0,8003
TCH	β_3	(1.185)	2,079	0,2490

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 03.

ولإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة إحصاءة ستودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5 %، وفقا للفرضية التالية:

$H_0 : \beta_i = 0$

$H_1 : \beta_i \neq 0$

حيث:

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني المعلمة لها معنوية إحصائية.

ـــ **اختبار معنوية β_0** : من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن: $|t_{cal}| \geq t_{tab}$ و بالتالي نقبل H_0 و نرفض H_1 ، و منه β_0 ليس لها معنوية إحصائية .

ـــ **اختبار معنوية β_1** : من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن: $|t_{cal}| < t_{tab}$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_1 لها معنوية إحصائية .

ـــ **اختبار معنوية β_2** : من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن : $|t_{cal}| \geq t_{tab}$ و بالتالي نقبل H_0 و نرفض H_1 ، و منه β_2 ليس لها معنوية إحصائية .

ـــ **اختبار معنوية β_3** : من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن : $|t_{cal}| \geq t_{tab}$ و بالتالي نقبل H_0 و نرفض H_1 ، و منه β_3 ليس لها معنوية إحصائية .

❖ **اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج**: لاختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم اختبار Fisher، وفقا للفرضية التالية:

$H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$

$H_1 : \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \qquad i = 0,1,2,3$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني النموذج ليس له معنوية كلية.

H_1: تمثل الفرضية البديلة وتعني النموذج له معنوية كلية أو يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من خلال الجدول رقم 03

$$F_{cal} = 37.63$$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي:

$$F_{(3,23)}^{0.05} = 3.03$$

بما أن: $F_{tab} < F_{cal}$ فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي النموذج له معنوية كلية أو يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

2.1.3.التفسير الاقتصادي:

$R^2 = 0,8431$: تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على أن نموذج الانحدار المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا، حيث أن 84.31% من التغيرات التي تحدث في الإستثمار الأجنبي المباشر هي ناتجة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة، أما 15,69 % تبقى لعوامل غير مشخصة.

- إشارة معلمة الناتج المحلي الإجمالي موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي، و هذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الاقتصادية، حيث أنه إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يتغير بـــ: **0.013** وحدة .
- إشارة معلمة معدل التضخم سالبة و هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و معدل التضخم وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات السابقة و منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير معدل التضخم بوحدة واحدة فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يتغير بـــ: **0.004** وحدة .
- إشارة معلمة سعر الصرف موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغيرت سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يتغير بـــ: **0,009** وحدة .

من خلال الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج الخطي المقدر وجدنا أن الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير الوحيد ذو معنوية إحصائية وبالتالي هو الوحيد الذي يقيس التغيرات التي تحدث في الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة المدروسة أما باقي المتغيرات فهي ليست معنوية إحصائيا، لكن النموذج ككل له معنوية إجمالية وهذا ما يفسر وجود مشكل التعدد الخطي.

3.1.3. اختبار الكشف عن التعدد الخطي:

هناك عدة اختبارات للكشف عن التعدد الخطي وسنعتمد في هذه الدراسة على اختبار Ferrarr _ Glauber، وفي البداية نبحث عن مصفوفة الارتباط الزوجية فما بين المتغيرات.

جدول 05: الارتباط الزوجي بين المتغيرات

	IDE	PIB	INF	TCH
IDE	1	0.897	-0.540	0.636
PIB	0.897	1	-0.435	0.525
INF	-0.540	-0.435	1	-0.830
TCH	0.636	0.525	-0.830	1

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

ومن بين الاختبارات التي يعتمد عليها Ferrarr _ Glauber هو اختبار مربع كاي $\chi^2$2 ولتطبيق هذا الاختبار يتم إتباع الخطوات التالية:

ـــ حساب قيمة محدد معاملات الارتباط الزوجي بين المؤشرات المستقلة $|R|$ ثم اختبار الفرضية التالية:

$$H_0 : D = 1$$

$$H_1 : D < 1$$

H_0 : استقلالية ما بين المتغيرات المستقلة.

H_1 : يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة.

تعطى الصيغة الرياضية لهذا الاختبار كمايلي:

$$\chi^2 = -\left[n - 1 - \frac{1}{6}(2K + 5)\right].\log|R|$$

حيث:

n : تمثل عدد المشاهدات.

K : تمثل عدد المتغيرات المستقلة.

$\log|R|$: تمثل اللوغاريتم الطبيعي لمحدد مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية.

نقارن قيمة χ^2 المحسوبة مع القيمة الجدولية لـــ χ^2 المحصل عليها من جدول القيم الحرجة لـــ χ^2 عند درجة الحرية:

$V = \frac{1}{2} K(K-1)$ ، و مستوى معنوية α [10]

باستعمال برنامج Excel تحصلنا على قيمة المحدد كمايلي:

$$|R| = 0,2253525$$

أما قيمة χ^2 المحسوبة فهي كمايلي :

$$\chi^2_{cal} = -\left[27 - 1 - \frac{1}{6}(6+5)\right] \log 0,2253525 \Rightarrow \chi^2_{cal} = 15.639$$

أما قيمة χ^2 الجدولية عند درجة الحرية 3 و مستوى المعنوية 5 % فهي كمايلي:

$$\chi^2_{tab} = 7.815$$

بما أن : $\chi^2_{tab} < \chi^2_{cal}$ فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي يوجد ارتباط فما بين المتغيرات المستقلة مما يفسر بوجود مشكل التعدد الخطي .

4.1.3.تحديد المتغيرات المستقلة المتسببة في مشكل التعدد الخطي:

من خلال الجدول رقم 05نلاحظ أنه يوجد ارتباط قوي بين سعر الصرف ومعدل التضخم ومنه نستنتج أن المتغير الذي يجب حذفه من النموذج هو المتغير الذي له ارتباط ضعيف مع المتغير التابع والمتمثل في الإستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي نحذف معدل التضخم.

5.1.3.تقدير النموذج بعد إزالة المتغيرات المتسببة في مشكلة التعدد الخطي:

بعد إزالة المتغير المتسبب في مشكلة التعدد الخطي والمتمثل في معدل التضخم يتم تقدير النموذج من جديد باستعمال برنامج Eviews كما يلي:

جدول 06: نتائج تقدير النموذج بعد إزالة مشكل التعدد الخطي

Dependent Variable : IDE
Method : Least Squares
Date : 05/17/17 Time : 20:23
Sample : 1990 2016
Included observations : 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	0.013032	0.001666	7.820563	0.0000
TCH	0.010860	0.004742	2.290301	0.0320
C	-0.838652	0.259037	-3.237573	0.0038

R-squared	0.842678	Mean dependent var	1.100720
Adjusted R-squared	0.828376	S.D. dependent var	1.040535
S.E. of regression	0.431068	Akaike info criterion	1.267063
Sum squared resid	4.088022	Schwarz criterion	1.413328
Log likelihood	-12.83828	Hannan-Quinn criter.	1.307630
F-statistic	58.92043	Durbin-Watson stat	1.168509
Prob (F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

تكتب الصيغة النهائية للنموذج كمايلي:

$$\hat{I}DE = -0.838 + 0.013\ PIB + 0.010\ TCH$$

$$t_c : \quad (-3.237) \quad (7.820) \quad (2.290)$$

$$\delta_{\hat{\beta}_i} : \quad (0.259) \quad (0,001) \quad (0,004)$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 4.088 \qquad R^2 = 0,842 \qquad \overline{R^2} = 0,828$$

$$Dw = 1,17 \qquad F_c = 58.920 \qquad n = 27$$

2.3. الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج المقدر بعد معالجة مشكلة التعدد الخطي:

بعد معالجة مشكلة التعدد الخطي وتقدير النموذج الجديد سوف نجري اختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية ثم اختباره من الناحية القياسية لاستخدامه في عملية التنبؤ[11].

1.2.3.التفسير الإحصائي:

❖ **اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة:**

جدول 07: جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعاملات	T_{cal}	T_{tab}	$prob$
الثابت	β_0	-3.237	2,073	0.003
PIB	β_1	7.820	2,073	0.000
TCH	β_2	2.290	2,073	0.032

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 06.

ـــ **اختبار معنوية β_0** : من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ أن : $t_{tab} < |t_{cal}|$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_0 لها معنوية إحصائية .

ـــ **اختبار معنوية β_1** : من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ أن: $t_{tab} < |t_{cal}|$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_1 لها معنوية إحصائية أي الناتج المحلي الخام له تأثير على الإستثمار الأجنبي المباشر .

ـــ **اختبار معنوية β_2** : من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ أن: $t_{tab} < |t_{cal}|$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_2 لها معنوية إحصائية و بالتالي سعر الصرف يشرح التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر .

❖ **اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج:**

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من خلال الجدول رقم 06

$$F_{cal} = 58.92$$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي:

$$F_{(2,24)}^{0,05} = 3,40$$

بما أن: $F_{cal} > F_{tab}$ فإننا نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع و منه النموذج له معنوية إجمالية .

2.2.3.التفسير الاقتصادي:

$R^2 = 0,8426$: تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على أن نموذج الانحدار المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا، حيث أن 84.26% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر هي مشروحة من طرف الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، أما 15.74% تبقى لعوامل غير مشخصة.

- إشارة معلمة الناتج المحلي الخام موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الخام، وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث أنه إذا تغير الناتج المحلي الخام بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتغير بـــ: 0.013 وحدة.
- إشارة معلمة سعر الصرف موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف، وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتغير بـــ: 0,010 وحدة.

3.3. التنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام النموذج المقدر:

لقد استطعنا من خلال النموذج المتحصل عليه من معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة وبعد القيام باختبار النموذج المقدر من الناحية الإحصائية والاقتصادية ثم اختبار مدى تحقق الفرضيات الخاصة بالنموذج سيتم استخدام هذا النموذج القياسي في التنبؤ، ومن أجل القيام بعملية التنبؤ نتبع الخطوات التالية:

1.3.3.قياس مدى استقرار تقديرات النموذج خلال فترة الدراسة:

لاختبار استقراريه النموذج نعتمد على دالة الارتباط الذاتي والجزئي حيث نلاحظ في الشكل التالي الممثل لدالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواقي النموذج المقدر للاستثمار الأجنبي المباشر أن جميع الأعمدة تقع داخل مجال الثقة ومنه نقول أن النموذج مستقر[12].

جدول 08: دالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة البواقي

Correlogram of Residuals

Date: 05/17/17 Time: 20:27
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.199	0.199	1.1151	0.291
		2	-0.110	-0.156	1.4702	0.479
		3	0.115	0.183	1.8756	0.599
		4	-0.066	-0.170	2.0177	0.733
		5	-0.377	-0.310	6.8220	0.234
		6	-0.212	-0.124	8.4243	0.209
		7	0.061	0.071	8.5638	0.286
		8	-0.030	-0.016	8.5997	0.377
		9	-0.061	-0.053	8.7562	0.460
		10	0.058	-0.103	8.9083	0.541
		11	0.116	0.021	9.5622	0.570
		12	-0.192	-0.252	11.474	0.489

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

2.3.3.اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:

يمكن إخبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار معامل عدم التساوي لثايل كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل البياني 01: اختبار معامل ثايل (Theil)

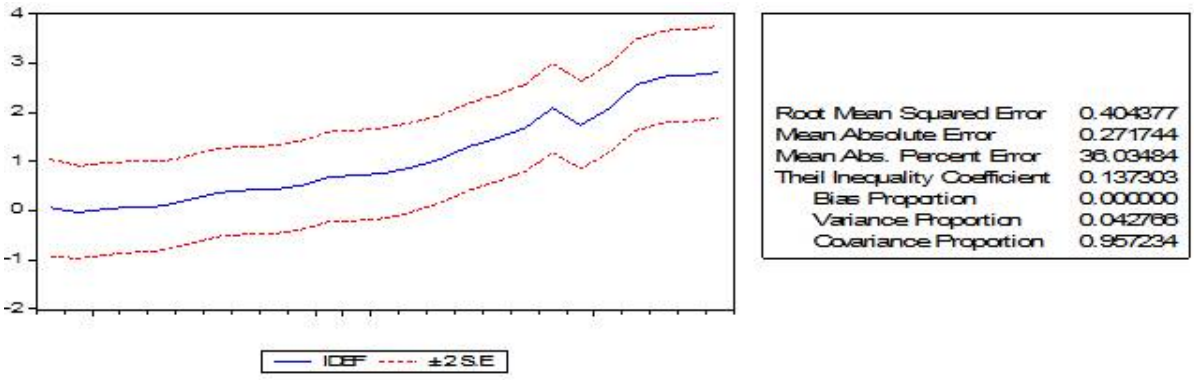

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

من خلال الشكل نلاحظ أن النموذج المقدر له مقدرة تنبؤية مقبولة و هذا من خلال معامل ثايل حيث أن قيمته صغيرة $U_c = 0.137$ ، ما يفسر أن النموذج له مقدرة تنبؤية مقبولة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

3.3.3. التنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسنتي 2022-2025:

بعد دراسة صلاحية النموذج المقدر تبين لنا أن له مقدرة تنبؤيه بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أجل الحصول على القيم المقدرة له في الفترة 1990-2016، نقوم بتعويض قيم المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل البياني 02: مقارنة منحنى القيم الفعلية والقيم المقدرة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1990-2016

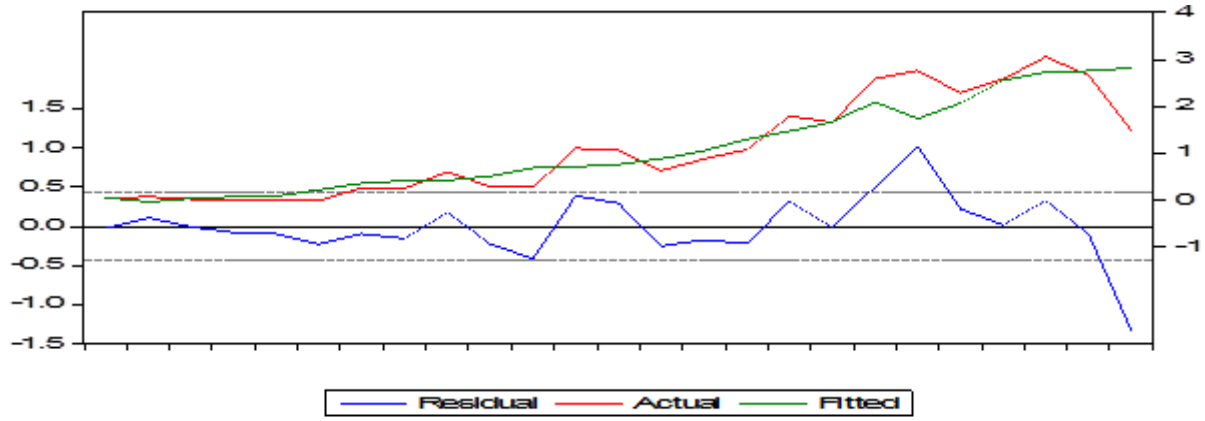

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

نلاحظ من خلال المنحنى أن القيم المقدرة باستعمال النموذج المتحصل عليه هي تقارب القيم الفعلية وهذا ما يؤكد أن النموذج المقدر يمثل الظاهرة محل الدراسة تمثيلا جيدا.

وللتنبؤ بتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للسنوات 2022، 2025 علينا أولا التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة حيث سنفترض أن قيم كل من المتغيرات المستقلة ستواصل تطورها على نفس النمط وبالتالي نستخدم معادلة الاتجاه العام أي تطور قيم المتغيرات المستقلة بدلالة الزمن.

باستعمال برنامج XLSTAT تحصلنا على معادلة الاتجاه العام لكل من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف على النحو التالي:

جدول 09: تقدير معادلة الاتجاه العام لسعر الصرف

Paramètres du modèle

Paramètre	Valeur	Ecart-type	t de Student	Pr > t	Borne inférieure 95 %	Borne supérieure 95 %
Constante	-4880,826	685,444	-7,121	< 0,0001	-6298,774	-3462,878
T	2,468	0,342	7,209	< 0,0001	1,760	3,176

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج XLSTAT

من الجدول تكتب المعادلة كمايلي:

$$\widehat{TCH} = -4880,826 + 2,468\,T$$

جدول 10: تقدير معادلة الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي

Paramètres du modèle

Paramètre	Valeur	Ecart-type	t de Student	Pr > t	Borne inférieure 95 %	Borne supérieure 95 %
Constante	-15100,918	1535,085	-9,837	< 0,0001	-18276,484	-11925,352
T	7,592	0,767	9,901	< 0,0001	6,006	9,178

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج XLSTAT

من الجدول تكتب المعادلة كمايلي:

$$\widehat{PIB} = -15100{,}918 + 7{,}592\ T$$

بعد تعويض السنوات في معادلتي الاتجاه العام سنحصل على قيم المتغيرات المستقلة المتنبئ بها كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول 11: نتائج التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة

السنوات / المتغيرات	2022	2025
PIB	250,10	272,88
TCH	109,47	116,87

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدولين رقم 09 و10.

بعد القيام بالتنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة سنقوم بتعويض القيم المحصل عليها في النموذج المقدر:

$$\widehat{IDE} = -0.838 + 0.013\ PIB + 0.010\ TCH$$

لنتحصل على قيم الإستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات 2022، 2025 كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 12: نتائج التنبؤ بتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر

السنوات	2022	2025
IDE	3.508	3.878

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 11.

نلاحظ من خلال القيم المتنبئ بها أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر، هذا إذا استمر الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف في التزايد.

خلاصة:

من خلال هذه الدراسة القياسية خلال فترة الدراسة وباتباع الخطوات السابقة الذكر كانت نتائج الدراسة القياسية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر كما يلي:

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تتأثر بشكل كبير بالناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف.
- المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي و التضخم و سعر الصرف وهي تتماشى مع النظرية الاقتصادية، حيث انه إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي ب1% سوف يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر ب0.013% أما إذا انخفض معدل التضخم ب 1% سوف يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر0.004% بينما إذا زاد معدل سعر الصرف ب1% سوف يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر ب0.009%.
- يعد الناتج المحلي الإجمالي أكثر المؤشرات تأثيرا على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهذا من خلال إحصائية ستودنت المحسوبة.
- حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مازالت ضعيفة و لم ترقى الى المستوى المطلوب بالرغم أن القيم المتنبئ بها في السنوات المقبلة في تزايد مستمر.

توصيات الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن تقديم بعض الاقتراحات المتمثلة في:

- إعادة تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية من خلال محاربة الفساد الإداري والإجراءات البيروقراطية وإضفاء الشفافية والثقة فيها مع ضرورة تجنب التعارض بين القوانين والمواصلة في تحقيق التناسق بين أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة من اجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- إنشاء قاعدة بيانات إحصائية على شبكة الانترنت من اجل توحيد مصادرها وإسنادها إلى هيئة واحدة رسمية، مع ضرورة تحديثها.
- السعي الجاد نحو محاربة الفساد والرشوة والحرص على الاستقرار السياسي والأمني مع تحسين البنية التحتية وإشراك المستثمر الأجنبي فيها حتى لا تكون النفقات بحجم كبير بالنسبة للدولة.
- ضرورة تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية للتقليل من تكاليف الإنتاجية.
- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبئية بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة، واخذ نتائجها بمحمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات فقط حبر على ورق.
- العمل على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الغير النفطية مثل الصناعة، الزراعة، السياحة والطاقات المتجددة.

- المواصلة في الإصلاحات الاقتصادية الكلية التي شرع في تطبيقها منذ التسعينات وعدم ربطها بالوضع المالي للبلاد وخاصة بسعر برميل البترول.

الاحالات والمراجع:

[1] ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009، ص 59.

[2] حاتم عبد الجليل القرنشاوي، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص 5.

[3] الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz.

[4] إبراهيم بختي، الانترنت في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 01، 2002، ص 31.

[5] دليل الاستثمار في الجزائر، 2008، ص 21.

[6] ناجي حسين، مرجع سابق، ص 65.

[7] ناجي حسين، مرجع سابق، ص 66.

[8] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43، 2008، ص 121.

[9] تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

[10] مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 143.

[11] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1998، ص 179.

[12] Régis Bourbonnais, "Econométrie 9e édition", DUNOD, (2015).

انعكاس روح المقاولاتية والإبداع على واقع التنمية الفلاحة الصحراوية

– دراسة حالة ولاية الوادي أنموذجا –

ابراهيم بوجلخة
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر
bboudjelkha@gmail.com

محمد يوسف عمامرة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر
Amamra.medyoucef@gmail.com

Reflecting the spirit of entrepreneurship and creativity on the reality of desert agriculture development

- The Case study of the Wilayat dél Oued, -

Brahim boudjelkha
University of echahid hamma lakhdar el oued/ algeria
bboudjelkha@gmail.com

Mohamed youcef amamra
University of kasdi merbah ouargla/ algeria
Amamra.medyoucef@gmail.com

Received: 22/04/2018 *Accepted: 12/06/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة التي التعرف على مدى أهمية روح المقاولاتية والابتكار التي عر فتها منطقة ولاية الوادي، وخاصة في مجال التنمية الفلاحية رغم صعوبة المناخ الصحراوي الذي يميز هذه المنطقة. وتعرض هذه الدراسة في جانبها النظري أهم السمات التي تميز المقاولاتية والمقاول وهي المبادرة، الابتكار والمخاطرة . اما في الجانب الميداني فتتناول الدراسة واقع التنمية الفلاحية في ولاية الوادي كانعكاس لروح المبادرة والابتكار التي تميز بها الفلاح بصفة عامة والمستثمر في المجال الفلاحي في هذه المنطقة بصفة خاصة، حيث أضحت ولاية الوادي من بين الولايات الرائدة في التنمية الفلاحية حيث أصبحت تنتج منتجات زراعية لم تكن تنتج من قبل في هذه المنطقة مثل إنتاج مادة البطاطا وزراعة القمح و غرس أشجار الزيتون ناهيك عن المنتوجات التقليدية كالتمور، كما تستعرض هذه الدراسة تطور الانتاج الزراعي في ولاية الوادي.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، الدعم الفلاحي، الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي.

Abstract:

The objective of this stady is to identify the importance of the entrepreneurial sprit and innovation identified by the Wilayat dél Oued, especially in the desert of agricultural development, despit the difficulty of the desert climate which characterizes this rigion. This stady presents in its theoretical part the most important features that characterize the entrepreneurial innovation end risk. On the field sid, the stady presents the reality of agricultural development in the Wilayat dél Oued of the vally of reflection sprit innovation that characterizes the investor in the agricultural fild in the rigion in particular.

Keywords: entrepreneurial**,** agricultural support**,** agricultural production in the Wilayat dél Oued

تمهيد:

لقد تغير مفهوم التنمية في المجتمعات خلال السنوات الأخيرة من المفهوم القائم على المؤسسات العملاقة والتخطيط المركزي إلى مفهوم آخر يعتمد على الإبداع والابتكار الذي يقوم به أفراد المجتمع بصفة فردية أو جماعية، وهو ما يعرف بالمقاولاتية.

لقد أصبح واضحا الدور الذي يمكن أن تقوم به فئة المقاولين في مجتمع معين، بسبب قدرتهم على خلق أفكار جديدة وتحويلها إلى مؤسسات صغيرة قابلة للازدهار والنمو والمساهمة في التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

في الواقع فان مفهوم المقاولاتية هو مفهوم واسع ويشمل كل النشاطات بما فيها النشاطات المتعلقة القطاع الفاحي، حيث نشات العديد من المؤسسات والمستثمرات الفلاحية نتيجة اهتمام الجزائر بتشجيع ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

كما اهتمت والجزائر كغيرها من الاقتصاديات بالقطاع الزراعي نظراً لأهميته البالغة على الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل الوطني، ومن بين الولايات الناجحة في هذا القطاع ولاية الوادي التي أضحت من بين الولايات الرائدة على المستوى الوطني خاصة في زراعة البطاطا وهي تسعى إلى تنمية زراعات جديدة كالقمح والزيتون دون التفريط في الإرث القديم وهو زراعة النخيل، كل هذا رغم الصعوبات والعراقيل التي تعرفها الزراعة في مثل هذه المناطق الصحراوية.

ومن المعروف أن ولاية الوادي هي أحد ولايات الجنوب الشرقي الجزائري والتي تعرف بحركتها التجارية والزراعية منذ القدم وخاصة زراعة النخيل إذ تمتلك هذه الولاية موارد جمة من بينها احتياطي معتبر من المياه الجوفية بالإضافة إلى مساحة فلاحية إجمالية قدرت بـــ 1591869 هكتار من المساحـــة العامـــة للولايـــــة والمقدرة بـــ 4458680 هكتار،

وبهذه المساحـــة الشاسعة وبما تتمتع به الولاية من خصائص فيزيائية وجيولوجية واجتماعية، فإنها ولاية مؤهلة لأن تصبح قطبا فلاحيا ورعويا هاما في الجزائر، قد تسهم في تغطية هامة للحاجيات الغذائية للوطن.

وفي سيق ماسبق فان هذه الدراسة تطرح الاشكالية التالية: الى أي مدى يمكن ان تنعكس روح المقاولاتية والابداع على مستوى التنمية الفلاحية في ولاية الوادي؟ ولمعالجة هذه الاشكالية فقد تم تقسيم هذه الدراسة الى قسمين القسم الاول يتناول الجانب النظري للمقاولاتية، الما الجزء الثاني فيتناول واقع وتطور التنمية الفلاحية في منطقة ولاية الوادي والوقوف على اهم النتائج التي حققتها.

اولا: المقاولاتية مقاربة نظرية

1.أهمية المقاولة

لقد تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات فكرية، فإلى غاية الستينيات عرف هذا المجـــال ســـيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي، ليظهر بعدها اتجاه ثان إلى جانبه يركز على دراسة خصـــائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية، ومع بداية التسعينيات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيرون اهتم بدراسة سير العملية ككل.

1.1 المقاول لغة:

هو الشخص الذي ينشأ نشاطا تجاريا جديدا ويجمع الأموال اللازمة لانطلاقه ثم يقوم بتنظيم الإنتاج وتعيين إدارته، ويتحمـــل المقاول كل المخاطر في سبيل نجاح النشاط الذي يقوم به وتحقيق الفوائد.[i]

1. 2 مفهوم المقاولة في الادبات الاقتصادية:

لقد تطور مفهوم المقاولاتية عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي شهدها النظام الاقتصادي الراسمالي.

و أول من استخدم مصطلح المقاول هو Montchrétion سنة 1616، وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من اجل ضمان انجاز عمل ما، او مجموعة من اعمال مختلفة.[ii]

ثم بدا مصطلح المقاول يتوسع و لم يعد يقتصر على هذا المفهوم البسيط والضيق، ويرجع الفضل الى كل من Richard Cantillon* و Jean Baptiste Say** في ادراج هذا المصطلح في ادبيات النظرية الاقتصادية.

و عرف Cantillon المقاول حسب وظيفته على انه الشخص الذي يقوم بالتوفيق بين عوامل الانتاج.[iii] ويعتبر Cantillon عدم اليقين عنصرا اساسيا في تعريفه للمقاول، حيث يعرفه وبغض النظر عن نشاطه، بانه الشخص الذي يشتري (اويستاجر) بسعر اكيد ليبيع (او ينتج) بسعر غير اكيد.[iv]

اما Say فقد واصل الفكر الذي جاء بهCantillon حيث، ميز بين المقاول والراسمالي، بالنسبة لـــ Say المقاول ليس بالضرورة هو الذي يمتلك راس المال، انه ذلك الذي يسير الموارد ويتحمل المخاطر، وهو بذلك يؤكد قدرة المقاول على استغلال راس المال وتوظيفه في العملية الانتاجية بكفاءة للحصول على الارباح.[v]

و لم ياخذ المقاول مكانته المحورية في نظرية التنمية الاقتصادية الا بعد ظهور اعمال Joseph Schumpeter*** سنة 1935، حيث اكد هو ايضا على التمييز بين الراسمالي والمقاول، وعرف هذا الاخير على انه" ذلك الذي يضمن تركيبات جديدة وليس فقط هو الذي يبدع (invente) او ذلك الذي يتحمل الخطر المالي.[vi] ويعتقدSchumpeter ان المقاول من خلال الابداع والابتكار وتميزه بروح التغيير يمكنه الوصول الى توليفات انتاجية جديدة تتمثل في:[vii]

1- صنع منتوج جديد
2- استعمال طريقة جديدة في النتاج
3- اكتاف قنوات توزيع جديدة في السوق
4- اكتشاف مصادر جديدة للمواد الاولية او المواد نصف المصنعة
5- انشاء تنظيمات جديدة

وقدم شومبيتر حسب نظريته حول الأنواع التاريخية للمقاولين ثلاث فئات من المقاولين هم على التوالي:[viii]

- المقاول الوارث: وهو يمثل فئة والمشروع الرأسمالي، حيث يستغل وظائف متعددة ويكتسب مكانته عن طريق الإرث
- المقاول القائد: حيث يمتاز بشخصية كاريزمية وله تأثير شخصي أي يؤثر بشخصيته، كما يسعى إلى توسيع سلطته من خلال إدارة جميع أقسام المؤسسة، ويختلف عن الرأسمالي في تصرفاته
- المقاول منشئ أو المؤسس: حيث انه يعتبر (نواة المشروع) وذلك من خلال التدخل والتأثير الكبير في كل مراحل إنشاء المؤسسة وإذ أنه يبحث المشروع ثم ينسحب.

2. اهمية ودور المقاولة في التنمية الاقتصادية وسبل تشجيعها

تظهر أهمية المقاولة في أنها تصحح مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فغالبية هاته المؤسسات تزول إذا لم تستطع أن تستغل الفرص وتتجنب التهديدات حتى تصمد وتنافس وتبحث عن فرص للتوسع والانتشار بطرق مبتكرة ومنتجات غير تقليدية لتحقيق ربح يُمكن هاته المؤسسات من مواجهة النفقات والتوسع والانتشار والصمود في وجه المنافسة، لهذا تعتبر المقاولة من المجالات المهمة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ومن المجالات الواعدة في الدول النامية، حيث إن المقاولة تسهم مساهمة فعالة في تطوير التنمية الاقتصادية الشاملة وذلك من خلال:[ix]

2. 1 انشاء المؤسسات:

حيث يعتبر خلق وإنشاء المؤسسات من أهم وأكثر المظاهر وضوحاً للمقاولة، إذ أن إنشاء المؤسسات يعتمد في اغلبه على الأفكار الإبداعية التي لم تعتمد من قبل من طرف المؤسسات الموجودة، ويكون ذلك استجابة إلى متطلبات السوق، وان اغلب المؤسسات التي يسعى المقاولون إلى إنشائها هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة.[x]

2.2 النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل:

اهتمت عدة دراسات وبحوث بدور المقاولة وخلق المؤسسات في النمو الاقتصادي للدول، كما استحدثت برامج للدراسة والبحث لهذا الهدف ومن بين تلك البرامج: برنامج GEM (Global Entrepreneurship Monitor) حيث أن الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو دراسة دور المقاولة في النمو الاقتصادي وقد اقترح هذا البرنامج نموذج لدراسة العلاقة بين النشاط المقاولاتي والنمو الاقتصادي تعتمد على عاملين أساسيين هما: الناتج الداخلي الصافي PIB وتوفير مناصب الشغل.[xi]

الشكل رقم 01: يوضح دور المقاولاتية في النمية الاقتصادية والنمو

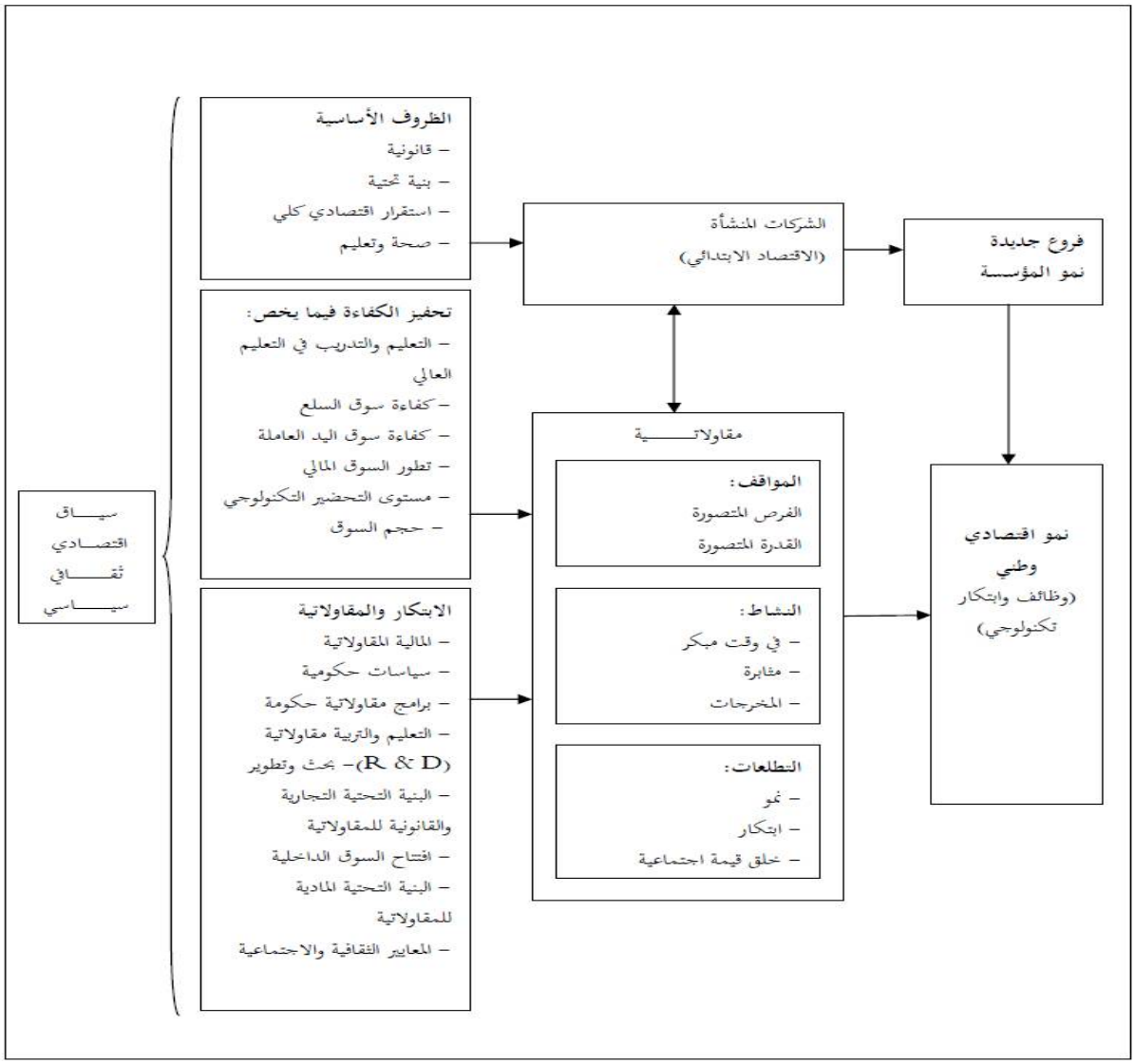

المصدر: محمد قوجيل، دراسة تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر– دراسة ميدانية– اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2016، ص 21.

يوضح الشكل اعلاه ان النمو الاقتصادي الذي يعبر عنه الناتج المحلي الاجمالي PIB وفرص العمل الناتجة يكون نتيجة للديناميكية الاقتصادية المتمثلة في انشاء وتوسيع او اعادة تشغيل وحتى غلق المؤساسات وهى احدى اهم مميزات المقاول الرائد، هذه الديناميكية تتاثر بنشاط كل من المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة والمصغرة، اضافة الى المؤسسات الجديدة التي تنتج في اطار تزامن وجود فرص مع القدرة على المقاولة من طرف الافراد المتمتعين بروح المقولاتية (المخاطرة، الابتكار، التغيير، الدوافع)، كل هذا يكون في ظروف تمتج فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمقاول.

3. المقاولة الزراعية وسبل تشجيعها.[xii]

يعتبر كل من Carter (1998) وM.Nally (2001) من بين المؤلفين الأكثر حداثة الذين يقولون بأنه يمكن استخدام نفس الأساليب المستخدمة في دراسة المقاولين لدراسة المزارعين عموما والمزارعين الحديثين خصوصاً من خلال عرض سمات المقاولتية بما يتناسب مع نظرائهم في الأعمال غير الزراعية، إذ أن المزارعين قد اكتسبوا خبرة كبيرة مع تقنيات المقاولة الحديثة فصار المقاولين الزراعيين لهم نفس وبأكثر تطابقاً مع الاهتمامات التجارية لزملائهم المقاولين غير الزراعيين في تشارك البناء والتصنيع والبيع بالتجزئة.

وبالتأكيد ليس كل المزارعين مقاولين، ولكن يمكن القول أن المقاولتية أصبحت الجانب الأكثر أهمية من الزراعة، حيث تحددKallio و Kola (1999) أن الميزة التنافسية للمقاولة الزراعية يرجع عادة إلى السمات الشخصية للمقاولين.

ويقدم الكاتب البولندي Duczkowska Malysz 1993 تعريفاً واسعاً للمقاول الزراعي، حيث يصنف كل الأنشطة التي تساعد المزارعين على التكيف مع الاقتصاد الحر كمقاولتية، هذا ما يجعل المقاولين الزراعيين على عدة أصناف، حيث أنشطتها لا ترتبط بالضرورة بحجم المزرعة أو إجمالي الإيرادات أو تصنيف الإنتاج أو المنطقة الجغرافية، فبدلاً من محاولة لتقسيم المقاولين على حسب حجم المزرعة، فإنه من المفيد أكثر لتصنيف المقاولة الزراعية على أساس إستراتيجية الأعمال التجارية، حيث يمكن تمثيل المقاولتية بإجراء تغيير في جودة ونوعية إدارة الأعمال الزراعية.[xiii]

1. استراتيجيات المقاولة الزراعية:

لا ترتبط أنشطة المقاولة الزراعية بالضرورة بحجم المزرعة والإيرادات الإجمالية وتصنيف الإنتاج أو المنطقة الجغرافية، وفي الجانب الآخر من المقاولة الزراعية هناك استراتيجيات إدارية تستخدمها المؤسسة الزراعية (قد تكون مزرعة مصغرة) استجابة للتغيرات الهيكلية في قطاع الزراعة.[xiv] تتمثل هذه الاستراتيجيات في التخصص والتنويع، والتغذية التكميلية وهي كالتالي:[xv]

3. 1. 1 الشركات الزراعية المتخصصة:

هي عادة الأعمال التجارية القائمة على السلع الأساسية– التركيز فقط على سلعة واحدة أو اثنين، وتسعى للإتقان في نوعية وحجم الإنتاج من خلال اعتماد تكنولوجيا مجربة ومعتمدة أو توسيع وتنمية المؤسسة.

التخصص يسمح لكفاءة وفعالية الحجم وفسح المجال لإدارة وتخصيص الموارد. التخصص هو إستراتيجية مقاولتية التي أصبحت السمة المميزة للزراعة "التقليدية" في الولايات المتحدة، كما يتضح من خلال زيادة حجم المزرعة.

ويعرف المقاولين الزراعيين بالأشخاص الذين يديرون مؤسساتهم مع القدرة على توسيع أعمالهم التجارية والإنتاجية . من خلال المشاريع المشتركة والتحالفات الإستراتيجية وقد أظهرت بعض الدراسات أن التخصص في الزراعة قد تكون الإستراتيجية الأكثر ملاءمة لضمان بقاء الأعمال. إذ يميل هذا القطاع من الزراعة إلى استثمار رأس المال أعلى وتحمل مخاطر أكبر، وإنشاء معظم الوظائف.

3. 1. 2 الشركات الزراعية المتنوعة

هي تلك الشركات التي تكمل دخلها الأساسي المعتمد على الزراعة مع مشاريع تجارية أخرى، هذه المشاريع التجارية الإضافية التي ترتبط بزراعتهم، ولكن لا تقوم بالضرورة على الإنتاج الزراعي عادةً، حيث الاستراتيجيات المتنوعة التي تستخدمها الشركات الزراعية تشمل الخدمات الزراعية المرتبطة بها: العمل في المزارع المتخصصة، والتكنولوجيا الحيوية Biotechnology، أو مبيعات علم الوراثة، واعتماد تقنيات الإنتاج البديلة سمة أخرى لهذه المجموعة، ويعرف أكثر توسعاً من خلال الإنتاج العضوي، التسويق المباشر.

3. 1. 3 الشركات الزراعية التكميلية

يتم تشغيلها بواسطة الأسر التي لا يكون أغلب دخلها الإجمالي من الأعمال الزراعية حيث توفر الأعمال الزراعية الدخل التكميلي. حيث أنه في الولايات المتحدة الأمريكية 42% من المزارعين في عام 2002، تكون الزراعة لهم مهنة ثانوية، مما جعل عدد كبير من أفراد الأسرة المزارعة يخرجون من المزارع دون أجر للحصول على أجرة خارج المزرعة بما يساهم في توفير المال والفوائد، بما في ذلك التأمين الصحي وخطط التقاعد الرسمي. حيث أنه في كثير من الحالات، دخل الأسر المعيشية خارج المزرعة يساهم في دعم المشاريع الزراعية. حيث تأتي أغلبية بدايات الأعمال التجارية في فئة الأعمال التكميلية. وكذلك، العديد من الشركات الزراعية لكبار السن تتم تدريجيا في هذه الفئة، التي يجري استكمالها بالضمان الاجتماعي وأي دخل تقاعد آخر.

3. 2 سياسة دعم أصحاب المشاريع الزراعية[xvi]

أن روح المبادرة سوف تبقى السمة الأساسية في الاقتصاديات الزراعية الناجحة.

ونحن نؤكد أن صاحب المشروع الزراعي هو هدف منطقي لسياسة تهدف إلى بناء وإدامة التنمية الاقتصادية الريفية.

أولويات السياسة على وجه التحديد بحاجة إلى أن تركز على إزالة القيود المفروضة على أصحاب المشاريع الزراعية الناجحة.

3. 2. 1 سياسات تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية :

لابد على الحكومات التي ترغب في تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي من تحديث الخدمات المصرفية والائتمانية المتنوعة وفق متطلبات أصحاب المشاريع الزراعية وذلك من خلال:

-ضرورة عقد دورات تكوينية لأصحاب المشاريع الزراعية حول الخدمات البنكية والبرامج والصناديق الداعمة لهم وسبل استفادتهم منها ؛

- تقليص القيود المفروضة على الإقراض وخاصة للأصحاب المشاريع الزراعية حتى يتسنى لهم تجهيز مزارعهم بالمعدات والآلات وكذا توسيع نشاطهم الزراعي ؛

-تذليل سبل الوصول إلى البرامج والصناديق المشجعة على الاستثمار من خلال إعطاء أولوية للشركات الزراعية والمزارع في المناطق الريفية.

3. 2. 2 سياسات تحسين إمكانية الحصول على الأراضي :

العمل على سياسات الدعم التي تحسن الزراعة من خلال إمكانية استغلال الأراضي وإزالة الحواجز التي من شأنها إرهاق وتثبيط المستثمرين في الجانب الفلاحي من خلال:

- تسهيل سبل الحصول على ملكية الأراضي الزراعية للمزارعين وأصحاب المستثمرات وسبل توارثها من جيل إلى جيل.
- مراقبة فعالية برامج الدعم والاستصلاح الفلاحي ومدى وصولها لمستحقيها

- القيام بدراسات حول التربة وسبل استغلالها دون إضرارها وتشجيع الزراعة والمشاريع المستدامة
- العمل على تمويل وانتهاج سياسات لمساعدة الشركات الزراعية على الامتثال للأنظمة البيئية، والقيود المفروضة على استخدام الأراضي.

3. 2. 3 سياسات تحسين فرص الحصول على عمل :

وذلك من خلال سياسات دعم برامج فعالية العمل الزراعي ومعالجة الهجرة سواء للخارج أو الهجرة من الريف إلى المدينة وكذا ضرورة دعم أصحاب المقاولة الزراعية قصد توفير مناصب عمل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توفير الدعم للمهاجرين الذين يرغبون في بدء أعمالهم الزراعية.

3. 2. 4 سياسات تحسين المساعدة التقنية :

جميع المقاولين الزراعيين هم في حاجة للمساعدة التقنية من خلال سياسات دعم المساعدة التقنية للمزارع التكميلية والمزارع المتنوعة بالإضافة إلى دعم المزارع المتخصصة، إلا أنه ينبغي أن تكون البحوث العلمية المتعلقة بالتكنولوجيا الزراعية الجديدة هي الأولى بالدعم من غيرها، أما بالنسبة للسياسات والبرامج الشكلية وذات الشعارات الرنانة وذات الأهداف السياسية والتي تهتم بالأرقام فقط فهي تحتاج إلى التركيز على رفع فعاليتها أو إلغائها.

ثانيا: واقع القطاع الزراعي بولاية الوادي

أن ذكرنا فإن ولاية الوادي تتربع على مساحة فلاحية معتبرة تقدر بحوالي 1.591.869 هكتار منها 1.444.181 هكتار أراضي رعوية وممرات وهذا مما ساعد الولاية في توسيع المساحات المزروعة سواء عن طريق صيغ الدعم الفلاحي من طرف الدولة والذي في الغالب موجه للزراعات الدائمة كالنخيل والزيتون، وسواء عن طريق المبادرات الفردية للمزارعين وهذا خاصة في الزراعات الحقلية كالبطاطس والطماطم بالإضافة إلى البطيخ والحبوب، وفي الجدول رقم 01نلاحظ التطور على مدار عشرة سنوات من الموسم 2005 إلى غاية الموسم 2014 كما يلي:

كما أن هناك ارتفاع في مساحة الأراضي المحروثة العشبية من 15990 هكتار سنة 2005 لتبلغ 37631 هكتار سنة 2014 بالإضافة إلى ارتفاع في مساحة المزروعات الدائمة (والتي أغلبها في إطار الاستصلاح الزراعي) من 32846 هكتار إلى 39863 هكتار سنة 2014، كل هذا أدى إلى زيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وانخفاض في مساحة الأراضي الفلاحية الغير منتجة، أما بالنسبة لمساحة الأراضي المستريحة فهي متذبذبة من سنة إلى أخرى، والجدير بالذكر أن مصالح القطاع الفلاحي بولاية الوادي حققت مجموعة من الإنجازات الهامة خلال الفترة 2000–2016أهمها:

جدول رقم 01: حول أهم إنجازات القطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000–2016

الإنجاز	حجم الإنجاز
المسالك الفلاحية	1070 كلم
الكهرباء الفلاحية	550 كلم
غراسة النخيل والزيتون	10600 هكتار
البيوت البلاستيكية	2575 بيت
حفر الآبار	3000 بئر
إنجاز أحواض السقي	4190 حوض
إنجاز شبكة السقي(التقطير–الرش)	15300 هكتار
وحدات تثمين المنتوجات الفلاحية (تبريد– توضيب)	61 وحدة
جرارات فلاحية ولواحقها	157 جرار

آلات الحصاد	08 آلات
أقسام فرعية فلاحية	08
مخبر بيطري	01
مركز تطوير الإبل	10

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على معطيات من مديرية الفلاحة لولاية الوادي أفريل 2017.

1. برامج الاستصلاح الفلاحي الصحراوي بولاية الوادي.

ان نهج إستصلاح الأراضي بمنطقة وادي سوف يقصد به تحويل تلك الأراضي الصحراوية الى أراضي خصبة خضراء، وقد عرفت هذا النهج منذ القدم حيث كان تعتمد على غرس النخيل عن طريق إنشاء واحات أو ما يعرف محليا بالغوط وهو عبارة عن حفر في شكل حوض ذو إمتدادات واسعة قد تبلغ عشرات الأمتار طولا وعرضا، وقد تصل أعماقه الى 14- 18 مترا، وكانت هذه العملية تأخذ وقتا كبيرا أثناء إنجاز الغوط أو الواحة بسبب استخدام وسائل بسيطة جدا وبدائية وقد يستأجر أحيانا المالك أو المستصلح بعض العمال للقيام بهذه العملية ويعرفون بإسم الرمالة، وعند الإنتهاء من الحفر يشرع في غرس "الحشان" وهي عبارةعن غرسة فتيه يتراوح عمرها ما بين 2-6 سنوات على مستوى يبعد بحوالي مترين على المياه الجفوية ، ويقوم الفلاح في الأيام الموالية بسقيها يدويا إلى غاية امتداد ونمو الجذور بعشرات السنتيمترات وحينئذ تستقر ويتركها الفلاح دون سقي لانه جذور النخلة قد وصلت الى المياه الجوفية، ثم تطورت هذه الزراعة بمرور الزمن واصبحت تزرع بعض المحاصيل المحيطة بالنخيل في شكل أحواض، ثم أصبحت تستصلح الأراضي المجاورة لتلك الغيطان أو الواحات إلى أن توسعت وأصبحت شبه محيطات فلاحية.

وفي هذا الإطار ومع مرور الزمن وبعد الإستقلال تحديدا شرعت الدولة في تطويره وتكييفه وتقنينه من أجل ضمان الأمن الغذائي، بحيث بادرت من التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية إلى إعادة هيكلة المزارع الإشتراكية ثم إصدار القانون رقم 83/18 الصادر في 13 أوت 1983 والمتعلق بالحيازة على الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الإستصلاح والذي بموجبه عرفت إستصلاح الأراضي بمنطقة وادي سوف تطورا وإنتشارا واسعا، إضافة الى تطبيق القانون رقم 19/87 المؤرخ 08 ديسمبر 1987 المتضمن كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة.

ثم إصدار القانون 25/90 المؤرخ في 18 أفريل 1990 المتضمن التوجيه العقاري والمرسوم 483/97 المؤرخ في 1997/12/25 والمتعلق بإستصلاح الأراضي عن طريق حق الإمتياز لأول مرة وهو يختلف عن قانون الاستصلاح العادي حيث يعتبر الإمياز شكل من أشكال حق الإنتفاع العام لمدة 40 سنة قابلة لتجديد.

وبرغم كل العراقيل إلا أن عملية الاستصلاح الفلاحي في إطار القانون 18/83 بالولاية عرفت إستمرارا وإنتشارا واسعا مما جعل إقبال الكثير من الشباب لتوجيه طلباتهم على المصالح المختصة للحصول على قطع أراضي فلاحية لإستصلاحها، حيث بلغت المساحة الموزعة في إطار هذا البرنامج في بداية سنة 2017 ما يقارب 110000 هكتار منها 66 ألف هكتار فاقت 5 سنوات، وبلغت المساحات المسوية 32000 هكتار لفائدة 6720 مستفيد، والجدول الموالي يوضح تطور عملية الاستصلاح والامتياز خلال العقد الأخير.

جدول رقم 02: مساحة الأراضي الفلاحية في إطار الدعم الفلاحي2004–2014

السنوات	إستصلاح الأراضـــــي La mise en valeur des terres		الامتياز الفلاحي و الأشغال الكبرى Les grands travaux		
	المساحـــة Superficie	عدد المستفيدين N°/Bénéficiaires	عدد المحيطات Périmètres	المساحـــة Superficie	عدد المستفيدين N°/Bénéficiaires
2005/2004	54030	11861	32	6048	915
2006/2005	54030	11861	32	6048	915
2007/2006	57850	12214	24	5702	740
2009/2008	69308	13658	41	9042	2158
2010/2009	85457	16227	41	9042	2158
2011/2010	88048	16992	41	9042	2158
2012/2011	88048	16992	41	9042	2158
2013/2012	91876	18007	41	9042	2158
2014/2013	94258	18739	41	9042	2158

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مونوغرافيا ولاية الوادي من 2005 إلى 2014

وحسب مديرية الفلاحة للولاية فقد تم منذ أكتوبر 2015 إصدار 3400 قرار تسوية بمعدل 04 مرات ما كان يسوى سنويا، أما المساحة في اطار الإمتياز فقد بلغت حوالي 33000 هكتار .

أما في سنة 2017 قد تم إقتراح 34 محيط للاستثمارات الكبرى بمساحة 60000 هكتار وقد تم دراسة 607 ملف منها 65 ملف بمساحة 23330 هكتار تم الإنتقاء الأولي لهم في انتظار المصادقة عليها من طرف اللجنة الولائية للانتقاء المشاريع.

2. نمو القطاع الزراعي بولاية الوادي

كانت الزراعة بولاية الوادي تقتصر على زراعة النخيل غير أنه ومع نجاح تجربة أحد كبار المستثمرين في زراعة البطاطا لقيت هذه الزراعة رواجا واهتماما كبيرين نتيجة لعدة عوامل من بينهما الربح السريع والكبير بالإضافة إلى كونها(البطاطس) سلعة ذات استهلاك واسع وهي من بين الخضر الأساسية بالإضافة إلى نقص وقلة عوائق الدخول والخروج لهذا النوع من الزراعة.

كما تعرف الولاية زراعات ناشئة كزراعة القمح وزراعة الزيتون التي شهدت نجاحا متميزا في بعض المناطق والتي لا تزال هذه التجربة في بداياتها.

برغم من كون مناخ ولاية الوادي مناخا صحراويا إلا أن ذلك لم يكن مانعا من تنويع الزراعات بالولاية إذ تشمل المحاصيل الزراعية كلا من الزراعات الدائمة والحبوب والزراعات الحقلية وكذا الزراعات المحمية والصناعية وتربية المواشي.

2. 1 الزراعات الدائمة:

تعرف ولاية الوادي كغيرها من العديد من الولايات الصحراوية منذ القديم بزراعة النخيل وهذا لمناسبة مناخها لذلك بالإضافة إلى احتوائها على مخزون معتبر من المياه الجوفية مما ساعدها على الحصول على أفضل أنواع التمور مثل (دقلة نور) المعروفة على مستوى العالمي، ونتيجة للدعم المخصص لغرس الزيتون هذا ما دفع العديد من الفلاحين إلى غرسه بالمنطقة

بالإضافة إلى الأشجار المثمرة ذات النواة الحجرية والبذرية وكذا غرس أشجار العنب والإحصائيات الموضحة في الجدول رقم 4 توضح تطور هاته الزراعات كما يلي:

من خلال الملحق رقم 01 نلاحظ أن:

- **النخيل:** تتميز زراعة النخيل بمنطقة وادي سوف عن باقي المناطق الصحراوية الأخرى بنظام غراسة يسمى بالغراسة البعلية، ومن أهم أصنافها دقلة نور والغرس وتحتل المرتبة الأولى من حيث النوعية عن باقي نخيل الجزائر وقد شهد غرس النخيل تطوراً خاصة في الموسم 2006-2007 وال 2008-2009 إذ فاقت الزيادة في النخيل المغروسة 1000 نخلة أما باقي السنوات فكانت الزيادة تتراوح بين 100 و300 نخلة في السنة ماعدا سنة 2012-2013 شهدت الزيادة 18 نخلة فقط، أما بالنسبة لتطور إنتاج التمور فهو في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى ويتراوح بين 1336000 قنطار و 2312000 قنطار ماعدا سنة 2007-2008 التي شهدت انخفاضا بحوالي 125000 قنطار؛ وتبلغ المساحة الاجمالية للنخيل حسب اخر الاحصائيات لسنة 2016 حوالي 37000 هكتار بها ما يقارب 3.8 مليون نخلة تنتج أكثر من 2.5 مليون قنطار من التمر، كما كانت من أهم الموارد الاقتصادية لسكان المنطقة منذ القديم؛
- **الزيتون:** نلاحظ نمو في غرس أشجار الزيتون بين 2005-2006 و2009-2010 واستقرار في السنوات 2011-2014 أما بالنسبة للإنتاج فهو في تطور وزيادة بمتوسط قدره 1800 قنطار سنوياً؛
- **الأشجار المثمرة ذات النواة الحجرية والبذرية:** نلاحظ أن غرس الأشجار المثمرة شهد تطور في السنوات 2006/2005 و 2007/2006 واستقرار في السنوات المتبقية أما بالنسبة للإنتاج فهو يتراوح بين 31000 و72000 قنطار سنوياً؛
- **العنب:** تمتاز المنطقة بزراعة عنب المائدة إذ تفوق الأشجار المغروسة 290 شجرة ويتراوح إنتاجها بين 26000 و34800 قنطار سنوياً.

2. 2 انواع أخرى من الإنتاج النباتي

تعتبر منطقة وادي سوف أحد أهم موردي السوق لجزائرية من الخضروات، حيث منذ القدم مارس الفلاح السوفي هذا الشكل من الزراعة تحت النخيل في شكل أحواض وإن كانت بشكل محاصيل معيشية للإستغلال الذاتي، وبمرور الوقت تطورت طرق السقي في بداية القرن الحالي من الأحواض الى اسلوب التقطير والبيوت البلاستيكية والرش المحوري مما أدى إلى زيادة كبيرة وغير مسبوقة من المحاصيل وانتاج الخضروات في مختلف الفصول.

كما تعرف الولاية زراعات أخرى كالحبوب والزراعات الحقلية والزراعات المحمية والزراعات الصناعية حيث يوضح الجدول أدناه تطور هاته الزراعات في الولاية للفترة الممتدة بين 2005 و2014 كما يلي:

الجدول رقم 03: تطور الإنتاج النباتي بولاية الوادي للفترة من 2005 إلى غاية 2014

السنة	الحبوب		الزراعات الحقلية		الزراعات المحمية		الزراعات الصناعية	
	المساحة هـــكتار	الإنتاج قنطار	المساحة هـــكتار	الإنتاج قنطار	المساحة هـــكتار	الإنتاج قنطار	المساحة هـــكتار	الإنتاج قنطار
2005	2599	90504	7179.64	144447,7	60.02	30578,5	1894.69	27177,99
2006	3005	101544	12771.39	2460318.3	151.69	48354	1688.5	22840.75
2007	3475	79148	11390.5	2234817.8	77.52	38153	1717	26675
2008	2853	76073	17464.5	3412860.5	133.5	47348.7	1740	26612
2009	3401.5	140198.5	19687	4217388	113	38903.9	1769.55	35322
2010	3635	98158	24628	6915265	125	54941	1790	35622
2011	3977	112351	29404	7906886	139.28	61550	2045	41912

2012	4731	121203	36200	12118272	158.26	76548	1905	38895
2013	5500	215820	41566	13338429	176	122250	1994	40230
2014	8500	317220	40150	12789000	182	125375	2005	47250

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات منوغرافيا ولاية الوادي من 2005 إلى 2014

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- **الحبوب:** تعرف الولاية تطور في المساحات المزروعة للحبوب على مدى الفترة الممتدة بين 2005 و2014 ماعدا الموسم2007 الذي شهد انخفاض بحوالي 622 هكتار، أما بالنسبة للإنتاج فهو في تطور مستمر إذ تحقق أدنى إنتاج سنة2008 بما يفوق 76000 قنطار أما أعلى إنتاج فقد تحقق سنة2014 بما يفوق 317000 قنطار؛
- **الزراعات الحقلية:** تعرف الزراعة الحقلية بولاية الوادي نمو من سنة إلى أخرى ما بين الفترة 2005 و2014 إذ لم تنخفض المساحة المزروعة عن 11390 هكتار ووصلت سنة 2013 إلى أكبر مساحة مزروعة تفوق 41500 هكتار، أما بالنسبة للإنتاج فقد حققت متوسط يفوق 7265900 قنطار سنوياً.
- **الزراعات المحمية:** أما بالنسبة للزراعات المحمية فهي تشهد نمواً وإن كان طفيفاً حيث تتراوح المساحة المزروعة بين 77 و182 هكتار أما بالنسبة للإنتاج فهو يتراوح بين 38153 و125375 هكتار بمتوسط يفوق 68000 قنطار سنوياً .
- **الزراعات الصناعية:** تعرف الولاية الزراعة الصناعية من خلال زراعة الفول السوداني والتبغ حيث أن هاته الأخيرة تواجدت منذ الفترة الاستعمارية وخاصة في منطقتي الرقيبة وقمار، حيث تراوحت مساحة المزروعات الصناعية بين 1688 و2045 هكتار في حين حققت إنتاج يتراوح بين 22840 و47250 قنطار وهذا في الفترة بين 2005 و2014.

2. 3 تربية المواشي والإنتاج الحيواني:

تعتبر ولاية الوادي المحرك الرئيسي لسوق تربية المواشي في الجنوب الشرقي خاصة الأغنام والماعز مقارنة بباقي المواشي، كما لا يزال الكثير من الرحل متمسكين بتربية الإبل، ومما يميز ايضا البيت العائلي السوفي هو تمسكهم بثقافة تربية الماعز داخل جزء مخصص من المترل كون الماعز يأكل بواقي المأكولات حتى لا ترمى بالمزابل، وهو ما يعتبره الكثير انه موروث ثقافي وجزء من الحياة اليومية للمرأة السوفية، كما إنتشر في الآونة الأخيرة تربية النحل داخل الحقول كثقافة دخيلة وجديدة شجعتها الدولة من خلال دورات وحملات تحسيسية بفائدته البيولوجية وأيضا من خلال توزيع صناديق مخصصة لتربية النحل على صغار الفلاحين؛ والجدول الآتي يبين لنا إنتاج وتعداد الحيواني لمنطقة وادي سوف لسنة 2017.

جدول رقم 04 : تعداد المواشي والإنتاج الحيواني لسنة 2016 بولاية الوادي

التعداد(راس)		الإنتـــــــــاجالحيواني	
الأغنام	635780	اللحوم الحمراء	148780
الأبقار	22000	لحوم بيضاء	38815
الماعز	542000	البيض	10650000
الإبل	42000		

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تصريحات مدير الفلاحة لولاية الوادي أفريل 2017.

3. تطور زراعة منتج البطاطا بولاية الوادي:

أثبتت ولاية الوادي مكانتها في زراعة البطاطس وبجودة عالية وأسعار تنافسية وكذا الكميات المعتبرة المساهمة بنسبة كبيرة من الإنتاج الوطني منها، والجدول أدناه يوضح نسبة مساهمة إنتاج والمساحة المزروعة من البطاطس بولاية الوادي بالمقارنة بإنتاج والمساحة المزروعة على المستوى الوطني خلال عشرة سنوات من 2005 إلى 2014 كما يلي:

جدول 05 يوضح مساهمة **الوادي** في الإنتاج الوطني للبطاطس2005 /2014

السنة	على المستوى الوطني		مساهمة منطقة وادي سوف	
	الإنتاج/ ق	المساحة/ هكتار	نسبة الإنتاج	نسبة المساحة
2005	21565499	99700	7.19	6.77
2006	21809610	98830	8.34	7.48
2007	15068590	79340	11.89	9.10
2008	21710580	91840	12.48	12.43
2009	26360570	105120	13.61	13.51
2010	33003115	121990	18.81	15.41
2011	38621936	131900	18.70	18.20
2012	42195000	138670	26.49	21.78
2013	49280000	162710	23.79	21.51
2014	46735200	156180	23.30	21.13

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات ONSومديرية المصالح الفلاحية بالوادي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه على الرغم من انخفاض الإنتاج والمساحة المزروعة من البطاطس على المستوى الوطني سنة 2007 إلا أن نسبة مساهمة منطقة وادي سوف في الإنتاج والمساحة المزروعة ظلت في تزايد مستمر حتى أضحت تساهم سنة 2012 بما يفوق ربع الإنتاج الوطني من هذا المنتج المهم، غير أنه نلاحظ انخفاض طفيف في نسبة المساهمة في الإنتاج الوطني في السنتين الأخيرتين وهذا نتيجة زيادة الإنتاج على المستوى الوطني في كل من سنة 2013 و2014 .

شكل رقم 02: مساهمة وادي سوف في الانتاج الوطني للبطاطس من 2005 الى 2014

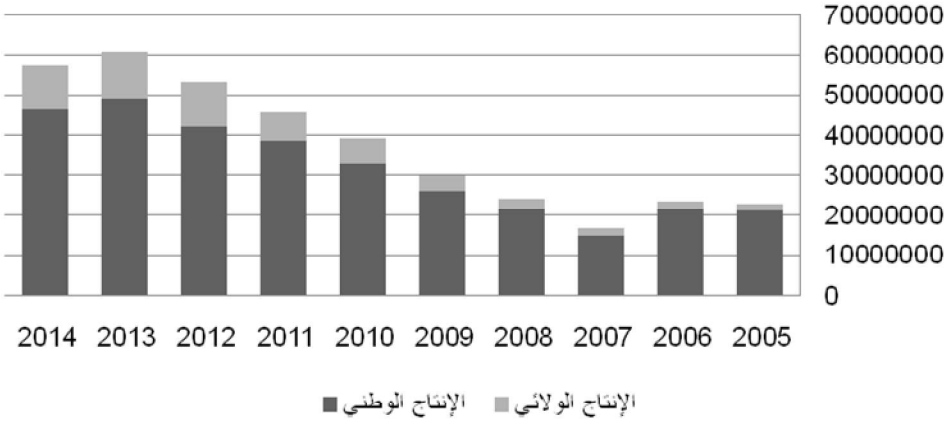

المصدر:من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات: الديوان الوطني للإحصاء، ومديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي

كما يوضح الشكل أعلاه تطور مساهمة إنتاج منطقة وادي سوف من البطاطس في الإنتاج الوطني منها وهذا على فترة عشر سنوات منذ سنة 2005 إلى غاية 2014 حيث تقارب المساهمة في السنوات الثلاث الأخيرة ربع الإنتاج الوطني بعدما كانت تمثل 7.19% فقط سنة 2005.

4. اهم الصعوبات والمعوقات التي تعرفها الزراعة بالولاية.

تعرف الزراعة في ولاية الوادي رغم هذا النجاح عدة صعوبات تحد من مضاعفة الأرباح ونمو قطاع الزراعة بها ومن بين أهم هذه المعوقات:

- ✓ أزمة ارتفاع أسعار العقار: رغم توفر مساحات شاسعة بالولاية إلا أن العقار يعرف ارتفاع رهيب للأسعار وذلك نتيجة للأسباب التالية:
- ✓ نقص المناطق الفلاحية المهيأة؛
- ✓ صعوبات إجراءات الدعم المقدم للفلاحين وأحيانا عدم وصوله إلى أصحابه الحقيقيين (أي عدم وصوله للراغبين حقا في الاستثمار في القطاع الزراعي)؛
- ✓ ارتفاع الطلب على قطع الأراضي سواء للاستغلال في البناء أو في الزراعة؛
- ✓ عدم تنظيم تجارة العقار سواء من ناحية تحديد والفصل في الأسعار بين المساحات المخصصة للزراعة والمخصصة للبناء وخضوع هذه التجارة إلى سيطرة المضاربين؛
- ✓ نقص التوعية: من خلال معرفة الاستعمالات الجديدة والناجعة لطرق التخزين لفائض الإنتاج وكذا طرق التصدير والاستعمال الصناعي له؛
- ✓ ضعف التمويل المالي وصعوبة وطول إجراءات الحصول عليه.

5. الآفاق المستقبلية لتنمية الزراعة بولاية الوادي.

رغم النجاح الباهر الذي تشهده الزراعة بولاية الوادي إلاّ أنه يوجد العديد من الآفاق المستقبلية التي يرجوا فلاحوا الولاية بلوغها بالإضافة إلى رغبة الهيئات الوصية وكذا المتعاملين الاقتصاديين ومن بين هذه الآفاق ما يلي:

- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستويين المحلي والوطني والسعي إلى التصدير؛
- ✓ إعادة نشاط زراعة النخيل واستغلالها أحسن استغلال من ناحية تصدير التمور، واستعمال كل الموارد المستمدة من النخيل (من غبار الطلع إلى نوى التمر، النسغ الكامل (اللاقمي)، العرجون، قلب النخلة (الجمار) ....) في شتى المجالات كالعلاج الشعبي والتجميل بالإضافة إلى الصناعة التقليدية؛
- ✓ تطوير والنهوض بزراعة اشجار الزيتون؛
- ✓ جلب الاستثمارات الأجنبية، للاستفادة من الخبرات والتقنيات وعلى سبيل المثال الاستفادة من الجارة تونس في مجال زراعة وعصر الزيتون؛
- ✓ تشجيع الاستثمار في المجال الزراعي للمساعدة على امتصاص البطالة؛
- ✓ الاستعمالات الصناعية للزراعة خاصة فائض الإنتاج من البطاطا التي تدخل في عديد الصناعات (الدقيق، الشيبس، الغراء....)؛
- ✓ تجربة زراعة منتوجات جديدة عن طرق التطوير والبحث العلمي؛

- ✓ الاهتمام والاعتماد على الزراعة للوصول إلى الزراعة السياحية والزراعة الصناعية.

الخلاصة:

إن الفلاحة الصحروية بولاية الوادي تعد مكسباً وطنياً يحتاج للمزيد من الدعم و الإرشاد ذلك لأن الإرادة وروح المثابرة موجودة لدى الفرد رغم صعوبة وقساوة المناخ في تلك المنطقة؛ وقد خلصت هذه الدراسة الى ان التنمية الفلاحية بهذه الولاية في نهاية سنة 2016 قد حققت مجموعة من الانجازات المعتبرة والملموسة رغم الصعوبات والتحديات، وهذا يعتبر انعكاس لروح المقاولاتية والمبادرة التي يتمتع بها الفلاح والمستثمر في هذه المنطقة، ويمكن ايجاز هذه الانجازات في النتائج التالية:

- ❖ نسبة نمو قدرت ب 15 %؛
- ❖ قيمة إجمالية للمنتوج الفلاحي بلغت 180 مليار دينار جزائري؛
- ❖ المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج البطاطا بإنتاج 11 مليون قنطار وذلك بنسبة 24% من الإنتاج الوطني؛
- ❖ المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج التبغ؛
- ❖ المرتبة الثانية وطنيا في إنتاج التمور بما يتجاوز 2.5 مليون قنطار بنسبة 25% من الإنتاج الوطني؛
- ❖ إنتاج 0,530 مليون قنطار من الحبوب؛
- ❖ الفلاحة المصدر الأول للشغل حيث تشغل ما يقارب 128000 منصب شغل منها 79000 منصب دائم؛
- ❖ أن مجموع مختلف البرامج التنموية خلال الفترة 2000-2016 بلغ 17 مليار دينار جزائري؛

ومن بين النتائج المتوقعة الوصول الى مساحة مستغلة بـــ 150000 هكتار في أفاق سنة 2019 وجعل من الاستثمار في هذه المنطقة مكسباً حقيقياً ومربحاً وهذا رغم الصعوبات والعراقيل الإدارية الموجودة التي تحتاج للجهد البسيط حتى يتم تذليلها والتغلب عليها.

الملحق رقم 01: تطور الزراعات الدائمة بولاية الوادي للفترة 2005-2014

السنة	النخيل			الزيتون			الشجار المثمرة ذات النواة الحجرية			العنب	
	المغروسة	المنتجة	الناتج بالقنطار	المغروسة	المنتجة	الناتج بالقنطار	المغروسة	المنتجة	الناتج بالقنطار	المغروسة	المنتجة	الناتج بالقنطار
2006-2005	32593	23428	1335855	1563	30	1496.7	832	567	454336	219	195	26699
2007-2006	33686	24308	1503457	2411	37	1576.7	906	640	66415.5	290	203	26390
2008-2007	33900	24688	1378436	2801	164	3487.73	816	620	65681	293	191	26538
2009-2008	35447	26070	1541290	2804	432	7110	816	630	66780	294	250	32500
2010-2009	35700	21354	1974950	2913	576	9472	819	678	72396	295	268	34840
2011-2010	35895	29277	1908420	2913	849	10440	819	678	62109	295	268	33651
2012-2011	36191	30231	2022870	2913	1050	14700	819	741	58424	296	287	31633
2013-2012	36317	32561	2137520	2913	1273	15608	819	741	58424	140	287	31633
2014-2013	36335	33580	2312000	2913	1340	16080	790	765	31850	213	213	26200

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على احصائيات مديرية الفلاحة لولاية الوادي

الإحالات والمراجع:

[i]- قاموس المعاني، http://www.almaany.com

[ii] -Sophie Boutillier et Dimitri Uzunidis, La légende de l'entrepreneur, Edition la découverte & Syros, Paris, 1999, p 23.

* يعتبر Richard Cantillon 1734-1850 اول باحث استخدم مفهوم المقاول بالتحليل وفق النظرية الاقتصادية، حيث تناول مفهوم المؤسسة ، المقاول ، مفاهيم المال

** Jean Baptiste Say 1767-1832 وهو العالم الاقتصادي الذي عرف في ادبيات الفكر الاقتصادي الرأسمالي من خلال المدرسة الكلاسيكية

[iii]– مجدي عوض مبارك، **الريادة في الأعمال:المفاهيم والنماذج والمداخل المختلفة**، عالم الكتاب الحديث، اربد، 2009 ، ص20 .

[iv] - Brahim ALLALI, vers une théorie de l'entrepreneuriat, cahier de recherche N17, ISKAE,p 3.

[v] - Alain FAYOLLE, **Du champ de l'entrepreneuriat à l'étude du processus entrepreneurial : quelques idées et pistes de recherche,** 6° Congrès international francophone sur la PME - Octobre 2002 - HEC - Montréal, p 26.

*** يعتبر: Joseph Schumpeter,1883-1950 اب المقاولاتية وهو الذي اعطى للمقاول مكانته المحورية في التنمية الاقتصادية من خلال كتابه نظرية التطور الاقتصادي،وهو عالم اقتصادي نمساوي له اسهامات عديدة في مجال الاقتصاد، اهتم بتطوير نظرية المقاولاتية.

[vi] - Brahim ALLALI, op.cit.

[vii] - Sophie Boutillier et Dimitri Uzunidis, op.cit, p 30.

[viii]- شويمات كريم، **دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة المصغرة لدى الشباب البطال**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2011/2010، ص79.

[ix]– ياسر سالم المري، **ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة** ، مرجع سبق ذكره، ص .21.

[x]– لفقير حمزة، **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات ص وم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2009/2008، ص38.

[xi] - Bernard Simon, **L'installation en agriculture. La construction de l'intention entrepreneuriale**, Économie rurale 2013/2 (n° 334), p. 26.

[xii] - Steven T. Richards&Steven L. Bulkley**, Agricultural Entrepreneurs: The First and the Forgotten?** Hudson Institute Center for Employment Policy,Entrepreneurship Seminar Series, 07-01 April 2007.

[xiii] - Steven T. Richards&Steven L. Bulkley**, Agricultural Entrepreneurs: The First and the Forgotten,** op.cit.

[xiv] - Abdul Aziz Abdullah, NorhlilmatunNaemSulaiman, **Factors That Influence the Interest of Youths in Agricultural Entrepreneurship**, International Journal of Business and Social Science, Vol. 4 No. 3; March 2013.

[xv] - Steven T. Richards&Steven L. Bulkley**, Agricultural Entrepreneurs: The First and the Forgotten**, op.cit.

[xvi] - Steven T. Richards&Steven L. Bulkley**, Agricultural Entrepreneurs: The First and the Forgotten?**Hudson Institute Center for Employment Policy,Entrepreneurship Seminar Series, 07-01 April 2007.

دور التعليم العالي في تكوين الكفاءات البشرية "نماذج بعض جامعات الدول المتقدمة"

الطيب بالولي
جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر
tayebalouli@yahoo.fr

هبة الله مجول
جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر
Medjouelhiba@gmail.com

Le rôle de l'enseignement superieur à la formation des compétences « Modèles de certaines universités de pays développés »

Tayeb balouli
University of kasdi merbah ouargla/ algeria
tayebalouli@yahoo.fr

Hiba allah medjouel
University of kasdi merbah ouargla/ algeria
Medjouelhiba@gmail.com

Received: 02/05/2018 *Accepted: 05/06/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص: تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز دور الجامعات المتقدمة في زيادة درجة التواصل بينها وبين مؤسسات الإنتاج، بناءً على نماذج حديثة شاع استخدامها، مستحدثة مدن وحدائق للعلوم، حاضنات للتقنية، مراكز للتميّز وتجمّعات صناعية عالمية عالية.

إلا أن أهم ما طرأ عن هذا التواصل، هو ذلك التحول من الاهتمام والتركيز على الأصول الغير ملموسة وفي مقدمتها الأعمال الفكرية والعقلية المعرفية (تكوين الرأس المال البشري)، الذي يكسب للمؤسسة ميزة تنافسة،

من أجل تحقيق ذلك حاولنا تناول أبعاد الموضوع، بدءا بإبراز السياسات الوطنية للاستثمار في التعليم العالي وطرق تنمية المهارات البشرية، بالإضافة لعرض نماذج لبعض جامعات الدول المتقدمة.

الكلمات المفتاحية: الراس المال الفكري، الرأس المال البشري، التعليم، التكوين، التدريب.

Résumé : L'importance de cette étude est de souligner le rôle des universités avancées dans l'accroissement et le renforcement des relations entre elles et les institutions de production, basé sur des modèles modernes couramment utilisés, innovant des villes et des parcs scientifiques, incubateurs technologiques, centres d'excellence et parcs industriels de classe mondiale.

Cependant ,ceci c'est accompagné avec un changement d'intéret, ainsi en accorda plus de valeur aux actifs intangibles, dont les principaux composants sont le travail intellectuel et cognitif (la formation du capital humain), ce qui donnera à l'institution un avantage concurrentiel.

Pour y parvenir, nous avons tenté de traiter les dimensions du sujet, en commençant par souligner les politiques nationales d'investissement dans l'enseignement supérieur et les moyens de développer les compétences humaines, en plus présenter des modèles de certaines universités des pays développés.

Mots-clés : Capital intellectuel, capital humain, éducation, formation.

تمهيد:

لقد بات لزاما على المؤسسات أن تدرك بأن أساس التفوق التنافسي في الوقت الحاضر، هو التسارع في تحسين المنتجات الحالية وإدخال منتجات جديدة، والتي لا يمكنها أن تتأتى إلا بامتلاك أفراد مؤهلين واستقطاب ألمع العلميّين والخبراء من مختلف أرجاء العالم.

ما زالت هذه المبادرات في الجزائر كما في الدول العربية عموما، في بداية الطريق، حديثة التجربة، تتّسم بطابع كمّي أكثر منه نوعي، والنتائج المعلنة عن إنجازاتها مازالت متواضعة، وضئيلة، مقارنة بالنتائج التي توصلت اليه مختلف جامعات الدول المتقدمة، ولعلّ من أبرز التحديات التي تواجه الجامعات الجزائرية في المرحلة المقبلة يكمن في كيفية إيجاد صيغ للإقلاع من أجل تكوين الرأسمال البشري وهذا من خلال الاستفادة من نماذج عالمية ناجحة وعليه يمكن طرح الاشكالية التالية: " **كيف يمكن للجامعة الجزائرية تكوين كفاءات بشرية فعالة؟**".

حتى يتسنى لنا الإجابة عن هذه الاشكالية المطروحة وجب التطرق إلى العناصر الأساسية التالية:

أولا: الرأس المال البشري؛

ثانيا: السياسات الوطنية للإستثمار في التعليم العالي وطرق تنمية المهارات البشرية؛

ثالثا: نماذج بعض جامعات الدول المتقدمة.

أولا: الرأس المال البشري

لا يمكن لأي كان أن يتحدث عن الرأس المال البشري دون الحديث ولو بإيجاز عن الرأس المال الفكري، لذا وجب علينا أن نتطرق إليه من خلال سرد بعض آراء الباحثين فيه ومبرزين عناصرة.

1. نشأة الرأس المال الفكري

لقد بدأ استخدام رأس المال الفكري قديما أول مرة من قبل "سقراط"[1] حينما أشار الى الذكاء والعقل، وأطلق (Ralph Stayer، 1990)[2]، مدير شركة (Johnsonville) للأطعمة، عبارة رأس المال الفكري حيث قال "حل رأس المال الفكري محل المصادر الطبيعية وهو بذلك يعد من أهم مكونات الثروة وأغلى موجودات المؤسسة".

كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)[3]، رأس المال الفكري بأنه يمثل القيمة الاقتصادية لفئتين من الأصول الغير مادية للمؤسسة، هما رأس مال التنظيمي ورأس مال البشري. كما يمكن فهم رأس المال الفكري في مؤسسة معينة حسب ما ذكره كل من (Heisig & Al، 2001)[4]، على أنه الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة والقيمة الدفترية لأصول نفس المؤسسة.

إلا أن (Wright & Al، 2001)[5]، عرفا الرأس المال الفكري على أنه عامل يشمل على رأس المال البشري (Capital Humain) ورأس المال التنظيمي (Capital Organisationnel) ورأس المـــال العلاقاتي الذي يطلق عليه البعض رأس المال الاجتماعي (Capital Social)، كما هو موضح في الشكل التالي رقم (1)[6]:

الشكل رقم (1): هرم رأس المال الفكري

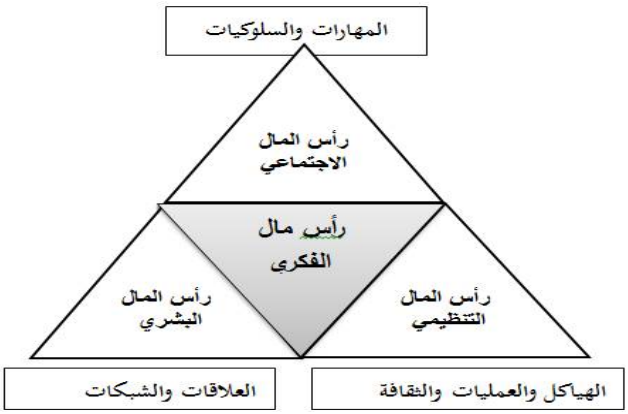

المصدر: حاتم بن صلاح أبو الجدائل، رأس المال البشري، مركزالخبرات المهنية للإدارة بميك، الطبعة الأولى، 2012، ص 166.

في حين يري **(Kong)**،[7] بأنه لا وجود لمفهوم أو تصنيف للأصول الغير ملموسة، لكن توجد ثلاثة خصائص لهذه الأصول يتفق عليها معظم الباحثين، بأنها تحقق مكاسب اقتصادية وليس لديها بنية طبيعية وفي معظم الأحيان تمتلكها المؤسسة وتتفاوض من أجلها، وهي موضحة في الشكل رقم (2)[8]:

شكل رقم (2): التصنيف العام لرأس مال الغير ملموس (المادي)

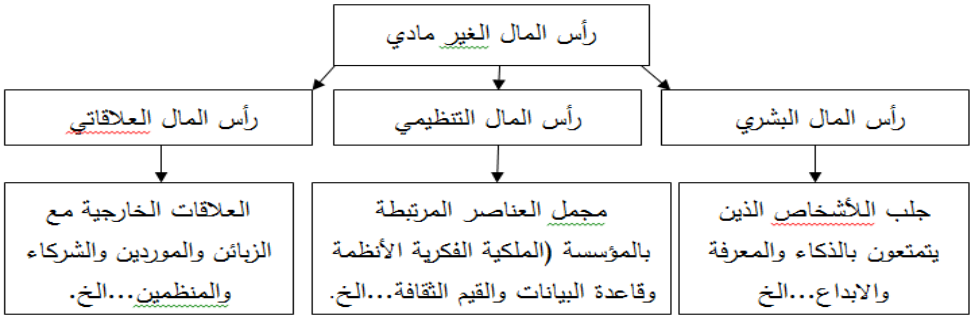

Source: Kong. A, DSI et Capital Immaterial–maturité et mise en œuvre (CIGREI) P 84.

2. الرأس المال البشري : لقد أشار Adam Smith[9]، إلى مجموعة من العناصر المشكلة للأصول الثابتة وهي كما يلي:

- ✓ الآلات (الماكنات) المستخدمة في مجال العمل والصناعة؛
- ✓ المباني؛
- ✓ التحسينات في الارض؛
- ✓ الرأس المال البشري.

كما يشمل هذا النوع الرابع من أنواع رؤوس الأموال، إلى المواهب والقدرات المفيدة والمكتسبة لجميع الأفراد، خلال دراستهم أو تتلمذهم المهني والصناعي. حيث ظهر مصطلح رأس المال البشري منذ عدة سنوات ويعرف على أساس أنه قياس للقيمة الاقتصادية لمجموعة مهارات العاملين والموظفين، إذ أن كفاءتهم وجودة أدائهم تتفاوت بدرجات مختلفة فيما بينهم. وأول من ابتدع فكرة رأس المال البشري هو (A.W.Lewis، 1954)، في مقال له بعنوان "التنمية الاقتصادية في ظل العروض اللامحدودة"[10]. ثم تلاه (Jacob. Mincer، 1958)، في مقاله الرائد "الاستثمار في الرأس المال البشري وتوزيع الدخل الشخصي" وأرفق بكتاب سنة 1964، بعنوان "الراس مال البشري"، الذي مازال يعد مرجعا لحد الآن (سنة 2014).

إذ يعد الرأس مال البشري محوريا وجوهريا عند مناقشة القضايا المتعلقة بالرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة، وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ازدادت قيمة رأس المال البشري بشكل ملحوظ، مع تزايد الحاجة الى العمالة الماهرة نتيجة للتطورات التقنية الحديثة. كما يوصف القرن العشرين عادة بأنه قرن رأس المال البشري من قبل علماء ومفكرين، مثل (Claudia. Goldin) [11]، الذي أشار في كتاباته بأن هذه الفترة شهدت إقبالا جماعيا كبيرا على التعليم الثانوي ، الذي مهد الطريق لاحقا أمام الإقبال الجماعي الكبير نحو التعليم الجامعي.

كما يشير مصطلح رأس المال البشري[12]، إلى مخزون المهارات والمعارف المتجسدة في القدرة على الأداء والعمل ومن ثم إنتاج للقيمة الاقتصادية. وهي المهارات والمعارف المكتسبة من قبل الموظفين والعاملين بواسطة التعليم والتدريب والخبرات وتشير العديد من الدراسات الاقتصادية المبكرة بأن الرأس المال البشري يمثل العمل الذي يعد بدوره أحد وسائل الانتاج التقليدية ويعد موردا لا يمكن استبداله بسهولة.

1.2 مكونات رأس المال البشري:

كما يمكن القول بأن الرأس المال البشري يمثل مجموعة من الطاقات البشرية، التي يمكن استخدامها، لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية،كما هي موضحة في الشكل التالي رقم (3)[13]:

الشكل رقم (3): عناصر رأس المال البشري

المصدر: حاتم بن صلاح أبو الجدائل، رأس المال البشري، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، الطبعة الاولى، 2012، ص177.

دراسات أخرى حديثة[14] لكل من (Malhorat، 2007)، (Huafang، 2008)، (Kavida & Sivakunar، 2009)، (Siana Halim، 2010)، عززت هذا التقسيم وأصبح هناك إجماع على مكونات رأس المال البشري. إذ يمكن القول بأنه يشمل كافة الخواص والسمات الموضحة في الشكل السابق رقم (3)[15]، التي يتم تحديدها وتجميعها من أجل بناء منظومة بيانات، حيث تعتمد عليها المؤسسة وتصبح فيما بعد أصولا فكرية لها، كما يمكن نقلها أو تأجيرها وحمايتها قانونيا بما هو شائع بالملكية الفكرية.

فقد قام كل من (Fleenor & Callahan، 1988)[16]، بوضع نموذج لفئات الأفراد حسب الأداء، حيث جزأها إلى أربع مستويات، كون الأداء متفاوت، فمنهم من يكون في قمة الأداء ومنهم من يكون في مستوى مقبول، وآخر في مستوى منخفض والبعض الأخر غير منتج تماما، كما هي موضحة بشكل مفصل في الشكل التالي رقم (4)[17]:

شكل رقم (4): نموذج لفئات الأفراد حسب الأداء

الأفراد التجريبية **Learners (New comers)** هم الأفراد حديثو التعيين أو الذين تمت ترقيتهم إلى وظائف جديدة ولم يصلوا إلى مستوى الأداء المطلوب. لأنهم لا زالوا في مرحلة الاندماج والتكيف مع بيئة المنظمة وثقافتها.	النجوم **Stars** وهم الأفراد الذين يتمتعون بمستوى أداء عال جدا، لديهم قدرات وخبرات واسعة ويتحركون بسرعة نحو قمة الهدف التنظيمي. تهتم المؤسسات بوضع برامج لتطوير كفاءاتهم والمحافظة عليهم.
العاملون الذين يعتمد عليهم **Solid Employées** هم الأفراد الذين يشكلون الغالبية العظمى من العاملين في المؤسسة، حيث يعتمد عليهم في معظم الأعمال فيها، ويكون مستوى أدائهم إعتياديا ومقبولا.	العاملون الغير منتجين (الخشبة الميتة) **Dead Wood**

المصدر: Fleenor & Callahan، 1998 بتصرف من قبل هاشم فوزي العبادي، يوسف حجيم الطائي، التعليم الجامعي من منظور إداري، ص 86.

ثانيا: السياسة الوطنية للإستثمار في التعليم والتكوين، وطرق تنمية المهارات البشرية.

إن إنشاء السياسة العلمية والتكنولوجيا في الجزائر تعود إلى سنوات السبعينيات من القرن الماضي، ففي تلك الفترة (المرحلة) أنشئت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[18]، حيث تزامن مولدها مع تنظيم الندوة العالمية الأولى للأمم المتحدة، حول تطبيق العلوم والتكنولوجيا في التنمية، التي شاركت فيها الجزائر بصفة رسمية[19]. والتي ركزت أساسا على تعميم التعليم[20].

كما بذلت الدولة الجزائرية مجهودات ضخمة وجبارة في مجال التعليم والتكوين في مختلف المستويات سواء الأساسي والمتوسط والثانوي أو العالي، نظرا بإيمانها القوي بأهميته، معتبرة إياه (التعليم) بمثابة استثمار حقيقي.

فحسب الأرقام الرسمية[21]، سجلت الوزارات المندمجة في النظام الشامل (وزارة التربية الوطنية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التكوين والتعليم المهنيين) ارتفاع متزايد في ميزانياتها، خلال السنوات الأخيرة المتتالية، كما هو موضح في الجدول التالي رقم (1):

جدول رقم (1): مبالغ الميزانيات المشتركة في النظام الشامل

السنوات	التعليم العالي والبحث العلمي	التربية الوطنية	التكوين والتعليم المهنيين	المصدر
2012	277.173.918.000	544.383.508.000	49.132.325.000	قانون المالية[33]
2013	264.582.513.000	628.664.014.000	47.635.070.000	قانون المالية[34]
2014	270.742.002.000	696.810.413.000	49.491.196.000	قانون المالية[35]
2015	300.333.642.000	746.642.907.000	50.803.924.000	قانون المالية[36]

المصدر : من إعداد الباحثان وفق البيانات المنشورة في الجرائد الرسمية

كما بلغ تعداد المؤسسات التعليمية[22] (المدارس المخصصة للتعليم الابتدائي، المتوسط، الثانوي والجامعي) حوالي 24.280 مؤسسة. وبلغ عدد الجامعات[23] 48 جامعة بالإضافة إلى الأقسام التحضيرية المدمجة التي بلغ عددها 4، المراكز الجامعية 10، مدارس وطنية عليا 20، والتي بدورها تحتوي على 8 مدارس عليا للأساتذة، و12 قسم تحضيري، كما هي مبينة بشكل أفضل في الجدول التالي رقم (2)[24].

جدول رقم (2): تعداد المؤسسات التعليمية الوطنية

المؤسسات التعليمية	العدد
المدارس	24280
الجامعات	48
الأقسام التحضيرية المدمجة	04
المراكز الجامعية	10
المدارس العليا للأساتذة	08
الأقسام التحضيرية	12

المصدر: من إعداد الباحثون وفق العطيات المنشورة في الموقع،

http://www.ency-education.com/universités-websites.htm

فمن خلال ما قدم، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- ✓ عدد المسجلين في مختلف المستويات، يعكس حقيقة الحجم المعتبر لهذه المجهودات؛
- ✓ الارتفاع المتميز في الميزانيات السنوية للوزارات المعنية، شاهد حقيقي على التوسع الاستثماري في هذا المجال.

فكانت الآثار الإيجابية لهذه المجهودات تتمثل فيما يلي:

- ✓ ارتفاع نسبة محو الأمية؛
- ✓ الزيادة المرتفعة للطلبة الجامعين والمدارس العليا؛
- ✓ بناء عدد معتبر من المدارس والجامعات، حتى أصبح لكل ولاية جامعة وكل حي به مدرسة ومتوسطة.

فرغم هذه الأثار الإيجابية، لم تتمكن الجامعة الجزائرية من احتلال مرتبة متميزة مقارنة مع نظيراتها[25]، باستثناء التحسن الطفيف[26] والموضح في الجدول التالي رقم (3):

جدول رقم (3): تعداد المؤسسات التعليمية الوطنية

البلد	الجامعة	الرتبة عالميا 2013	الرتبة أمريكيا 2013	الرتبة أوروبيا 2013	الرتبة عربيا 2013	الرتبة عالميا 2014
الولايات. م. أ	جامعة هارفارد	01	01	–	–	
بريطانيا	جامعة كامردج	10	–	01	–	
كندا	الجامعة البريطانية الكلومبية	30	27	–	–	
الجزائر	جامعة منتوري بقسنطينة	2439	–	–	26	2256
	أبو بكر بلقايد بتلمسان	3453	–	–	44	2306
	جامعة هواري بومدين بالجزائر	3457	–	–	45	2325
	جامعة قاصدي مرباح بورقلة	3621	–	–	48	2828

المصدر: من إعداد الباحثون وفق معطيات المنشورة في الوقع

RANKING WEB OF UNIVERSITIES, http://www.webometrics.info/en/Africa

كما يمكن تنمية المهارات البشرية من خلال أكثر من طريقة محاولين عرض أهمها.

1.2 التعليم: يلعب التعليم والطرق التي تطبق فيه دورا أساسيا في تنمية مهارات الابتكار لدى من يتلقونه. وفيما يلي بعض الطرق التي تستخدم في تنمية المهارات والقدرات المرتبطة بالتعليم[27].

1.1.2 الحالات العملية: فيها يتم عرض موقف أو أكثر تعرضت له المؤسسة، حيث تتم دراسة هذه الحالات من قبل فرق مقسمة إلى جموعات، وتنقسم المجموعات إلى أفراد بغرض التعرف على المشكلة وتحديدها والتفكير في بدائل واختيار البديل الأنسب. من خلال عرض ما تم التوصل إليه وهذا بالتنسيق بين المجموعات. تسمح هذه الطريقة للدارس بالتفكير بطلاقة وتوليد أكبر قدر ممكن من الأفكار المفيدة للموقف دون إملاء فكر معين أو رأي خاص.

2.1.2 الأسئلة المفتوحة: يساعد توجيه الأسئلة المفتوحة على الدارسين أو الباحثين من تشغيل الذهن واختيار الأفكار ومحاولة الوصول إلى إجابات عادة ما تكون غير تقليدية. فلا بد من توافر قدرات معينة في القائمين بالتدريس حتى يمكنهم تكوين وصياغة الأسئلة بالشكل الذي يتيح للدارسين قدح ذهنهم وإخراج ما لديهم من قدرات وصفات ابتكارية في حله.

3.1.2 مساهمة الطلاب في العملية التعليمية: يجب ألا يقتصر دور الطالب في تلقي المعلومات أو المادة العلمية فقط وإنما يجب أن يتعداه إلى الاشتراك في المنافسة، حيث يشجع القائم بتعليم الطلبة على المناقشة وإبداء الرأي ومحاولة التوصل إلى أفكار جديدة وغير تقليدية تتعلق بالموضوع المناقش وهذا التشجيع يحفز الطالب للتوصل إلى أكبر قدر ممكن من الأفكار والاقتراحات والآراء.

2.2 التكوين: حسب (De Montomollin)[28]، فإن التكوين يدل على إحداث، تغير إداري في سلوك الراشدين، في أعمال ذات طبيعة مهنية. وأضاف (Ferry.G)[29]، بأنه يدل على فعل، منظم يسعى إلى إثارة عملية، لإعادة بناء متفاوتة الدرجة، في وظائف الشخص. ووافقه كل من (Otref. G & al)[30]، وأعتبراه تعديل ايجابي، ذو اتجاهات خاصة، تتناول سلوك الفرد في الأداء، بحيث تتحقق فيه الشروط المطلوبة، لإتقان العمل. أي أن التكوين وسيلة، لإعداد الكفاءات المؤهلة للعمل الناجح.

كما يمكن القول بـــأن التكوين وسيلة طويلة الأجل، تكون أهدافها محددة تحديدا علميا دقيقا ومفصلا، كما تحدد الوسائل التي تستخدم، لتحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى تحديد أساليب وطرق تنفيذ، هذه السياسة والخطوات الواجب السير عليها لمتابعة ومراقبة التنفيذ.

3.2 التدريب: يعتبر التدريب وسيلة من وسائل التكوين، حيث يزود الأفراد، بأكبر قدر من المعارف والخبرات، التي تمكنهم من مباشرة وظائفهم، على أكمل وجه، بالإضافة إلى مواجهة التقلبات والظروف المتغيرة، سواء نتيجة لتطور العلم والتكنولوجيا أو لظروف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ليصبحوا في النهاية قادرين على العمل في جميع الظروف. إذ يرى (Wrigt & Al،

2001)[31]، أن هناك تأكيد شديد في أدبيات إدارة الموارد البشرية على أهمية تنمية وتطوير معرفة الأفراد من خلال التدريب وتقديم الحوافز لتطبيق المعرفة.

كما إعتبره (صلاح الدين محمد عبد الباقي)[32]، بأنه نشاط محقق يهدف، إلى تزويد الأفراد بمجموعة، من المعلومات والمهارات التي تؤدي إلى زيادة معدلات أداء الأفراد في عملهم، وأستحسنه (حسين حسن عمار)[33]، وأشار إليه بأنه عملية، تزويد الموظف بمهارات ومعارف وقواعد سلوك موجه، لتطوير أداء وظيفته أو استعمال، تقنية حديثة لها أو تأهيله، لشغل وظيفة أعلى في المستقبل.

كما يمكن الاستعانة بأكثر من طريقة في هذا المجال ومنها جلسات الانطلاق الفكري، المحاضرات القصيرة، المناقشات، دراسة وتحليل العملية، ورش العمل، المطبوعات. وفيما يلي عرض مختصر لورش العمل والمطبوعات[34].

1.3.2 ورش العمل: يقصد بورش العمل "WorkShop" في مجال تنمية المهارات تكييف المتدربين بتنفيذ مهمة معينة، وعادة ما تكون نوعا من التحدي لهم وتتطلب استخدام ما لديهم من قدرات ومهارات لإتمامها. حيث تتيح فرصة التفاعل بين المشاركين حيث تسمح بتبادل الخبرات فيما بينهم والعمل بدون ملل. كما يتوقف نجاح هذه الطريقة على عدد من العوامل منها:

- ✓ الإعداد الجيد لورش العمل والإيمان بأهميتها؛
- ✓ وضوح المهمة (تحديد الهدف) والالتزام بالجدول الزمني؛
- ✓ خلق جو المنافسة بين المجموعات.

2.3.2 المطبوعات: تشمل جميع الكتب والمقالات أو الكتيبات موجه للأفراد المطلوب تنمية مهاراتهم، حيث تتضمن معلومات عن تجارب ناجحة أو فاشلة لمؤسسات أو أفراد مصحوبة بتحاليل لها (التجارب). حيث يتم تشجيع المتدرب من خلال توضيح أهمية الاطلاع على المطبوعات التي تعتبر مراجع علمية له[35]. كما يمكن استخلاص الآتي من طرق تنمية قدرات الأفراد[36]:

- ✓ الإيمان القوي بوجود قدرات كامنة يتوجب تفجيرها؛
- ✓ عدم الإيمان بالخرافات السائدة في المجتمعات والعمل على التحصيل العلمي والمعرفي؛
- ✓ اكتشاف البيئة المحيطة وهذا بتنميه القدرات الخاصة بالذكاء، الخيال، الموهبة والخاطرة؛
- ✓ النظر إلى الأمور من زاوية غير عادية وغير مألوفة؛
- ✓ كثرة المحاولة وبذل الجهد بجدية مع التحلي بالصبر والابتعاد عن اليأس...

قد يتداخل مفهوم التكوين، الذي يؤهل المتخرجون فيه بنجاح، لشغل وظائف في الخدمة المدنية مع مفهوم التدريب، الموجه للموظفين الجدد، لتزويدهم بالمعلومات الأساسية، حول طبيعة شغلهم وأهداف المؤسسة وبيئتها بالإضافة إلى حقوقهم وواجباتهم، لذا يعتمد ثلاثة معايير للتفرقة كما هي موضحة في الجدول التالي[37]:

جدول رقم (4) يوضح أوجه الاختلاف بين التدريب والتكوين

المعيار	التدريب	التكوين
– الأفراد المعنيين	– يعنى بالأفراد الذين تم تعينهم في وظيفة ما، في بداية فترة التجربة (قبل مباشرة أعمالهم).	– إهتمام بالأفراد قبل التعيين أصلا.
– درجة الانتظام	– يتوقف على ظروف الجهة الإدارية المختصة	– منظم ومحدد ومعنوياته مكثفة، كما يقوم به أساتذة متخصصون.
– المدة	– قصيرة نسبيا، حيث لا تمنح للمتدربين أي شهادة، كما لا يتغير وضعهم الوظيفي.	– طويلة نسبيا، ينال على إثرها المتدربون شهادات، تؤهلهم لشغل الوظائف المنتظرة.

المصدر: مستخلص مما قدم عن بولرباح عسالي، الإدارة والتعليم الإداري، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2010، ص83.

ثالثا: نماذج بعض جامعات الدول المتقدمة

قبل التطرق لسرد بعض النماذج الناجحة لبعض الجامعات المتقدمة وجب أن نشير بأنه أثبتت التجارب الناجحة للتعليم الجامعي، تمثل استثمارا مربحا وفعالا، فالمجتمعات المتقدمة، إنما أنشأت مختلف الهياكل والأجهزة المشرفة عليه وخصصت أضخم الميزانيات له وهي على يقين، من قوة مردوده وكفاءة مخرجاته، التي تعود عليها بالفائدة أضعافا مضاعفة على ما أنفقته عليه.

قد أشارت دراسات سابقة[38]، أن سبب ارتفاع الدخل الوطني في البلدان الصناعية، يرجع أساسا للتعليم، ففي اليابان، إرتفع الدخل الوطني فيها بنسبة 27 في المائة، سنة 1970، وأن تطورا سريعا قويا، الذي لوحظ منذ، أوائل التسعينات قد نتج عن العنصر البشري، وهذا من خلال تنمية كفاءته وتطوير مهاراته، ليصبح أكثر استعداد لقبول متطلبات مهام جديدة، موكلة إليه[39]، أو إعداده، للعمل في أعلى مرتبة من عمله الحالي.والجدول الموالي رقم (5)، يوضح أهمية التعليم والتكوين في تنمية الرأس المال البشري:

جدول رقم (5)، يوضح أهمية التعليم والتكوين في تنمية الرأس المال البشري:

الدول	المرتبة الأولى في...	الدول	المرتبة الأولى في...
لوزوطو	الاتفاق على التعليم	اليابان	براءات الاختراع
الصين	أكثر الشعوب في القراءة والعلوم والرياضيات	الولايات المتحدة الامريكية	جودة النشر العلمي
كوريا الجنوبية	الالتحاق الجامعي	الصين	إنتاجية العمال
تايلاندا	خريجي العلوم والهندسة	كوستاريكا	معدل إنشاء الاعمال الجديدة
اسرائيل	نفقات البحث والتطوير	ماليزيا	تصدير التكنولوجيا العالية
المملكة المتحدة	جودة الجامعات	الهند	صادرات الخدمات البرمجية
هونغ كونغ – الصين	استخدام تكنولوجيا المعلومات	فنلندا	نماذج الاعمال الجديدة
كازاخستان	استخدام الانترنت	المكسيك	تصدير الامتاج ابداعي
مونغوليا	الاستثمار في الاقتصاديات الجديدة	الجبل الأسود Monténégro	مجالات التنظيم
سنغافورة	توظيف العاملين في مجال المعرفة		

المصدر: مستخلص من المعطيات المنشورة عن، http:/globalinnovationindex.org ، تاريخ الاطلاع 06/05/2014

فمن أبرز البدائل المتاحة أمام كثير من مؤسسات التعليم العالي، ما يطلق عليه "الجامعة المنتجة أو الجامعة الاستثمارية"[40]. الذي يعتبر أسلوب جديد، تنتهجه جامعات الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، اليابان وكندا. كما يأمل الباحثين والمفكرين[41] أن ينمو هذا النوع وينتشر لدى معظم جامعات الدول السائرة في طريق النمو، كما سنحاول بإيجاز عرض أربع تجارب في هذا المجال وهي كالتالي[42]:

1. النموذج الأمريكي (حاضنات الأعمال الإبتكارية والإبداعية): وهي مؤسسات تقدم خدمات للشباب لديهم أفكار أو اختراعات واعدة يكمن ان تتحول ببعض الجهد إلى منتجات مربحة، وذلك من خلال وضع برامج تدريب واستشارت موضحة ومفسرة لخطط التمويل والإنتاج والتسويق وكل ما يتعلق بمسيرة المؤسسة ذات العلاقة حتى مرحلة الانطلاق.

حيث بدأت فكرة حاضنات الاعمال الإبتكارية في الولايات المتحدة الأمريكية، سنة 1959، ثم انتقلت إلى الاتحاد الأوروبي، ومنها إلى دول جنوب شرق آسيا، باعتبارها من أهم آليات النمو الاقتصادي.

كما تختلف تصنيفات حاضنات الأعمال الإبتكارية من منطقة إلى أخرى، حسب الهدف الذي أنشئت من أجله، فهناك حاضنات أعمال إقليمية ودولية، وهناك حاضنات صناعية. كما يمكن تلخيص أهداف حاضنات الأعمال الابتكارية فيما يلي:[43]

- ✓ مساعدة أصحاب الأفكار الإبداعية من خريجي الجامعات على إقامة وإنشاء مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة؛
- ✓ مساعدة الباحثين على الانتفاع بنتائج الأبحاث التي ينفذونها، بدأ من مرحلة العمل المخبري، وصولا إلى مرحة التطبيق العملي، بهدف الانتاج التجاري؛

- ✓ تقديم الخدمات الاستشارية (استشارات قانونية، دراسة جدوى، دراسة السوق، وضخ خطط تفصيلية...) للمؤسسات، المستفيدة من مواقع العمل؛
- ✓ تعمل على ربط المؤسسات المتخصصة بالقطاعات الصناعية والتجارية؛
- ✓ المساهمة في توطين التكنولوجيا المستوردة ونقلها إلى الجامعات المحلية ومراكز البحث والتطوير والمدن الصناعية والبنوك وشركات التأمين...الخ. بالإضافة الى تعزيز استخداماتها وتطبيقاتها على المستوى المحلي، من أجل إنشاء مشاريع ناجحة.

2. النموذج الكندي (مراكز التميز، Centre D'Excellence): يعد إنشاء مراكز التميز في كندا من أكبر أشكال الشراكة قوة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، حيث تعتبر مراكز بحثية موجودة داخل الجامعة، حيث بدأت بالظهور مع بداية السبعينيات من القرن الماضي.

كما تسعى هذه المراكز إلى تحقيق جملة من الأهداف، نلخصها فيما يلي[44]:

- ✓ إقامة روابط وشراكة قوية وإستراتيجية بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية؛
- ✓ الاستثمار في الابداع والابتكار للوصول الى التكنولوجيا المتقدمة من خلال الأبحاث المشتركة ذات العلاقة بالصناعة؛
- ✓ الوصول الى نتائج علمية وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا من المختبر إلى المؤسسات الصناعية والإنتاجية وسوق العمل؛
- ✓ تدريب كبار العاملين وإعدادهم نحو إدارة العمل الابتكاري؛
- ✓ تبادل المهارات والمعارف مع الجماعات والمراكز الابداعية والابتكارية؛
- ✓ تسويق التكنولاوجيا الناتجة عن الابحاث التطبيقية.

3. النموذج الياباني (البحوث المشتركة وورشات الأعمال): سمحت السياسات المنتهجة لليابان، بسن قوانين مشجعة للمؤسسات الانتاجية والصناعية اليابانية، والمساهمة بشكل عملي مع المؤسسات الأكاديمية، وهذا بإعفائها بشكل جزئي أو كلي، مع الاستفادة من مِنح أو هِبات أو فوائد نتيجة العوائد التسويقية المترتبة عن نتائج الأبحاث المتحصل عليها[45].

لقد تم إنشاء برامج تدريب مشتركة بين الجامعات اليابانية ومصانعها، سنة 1997، تدعى Interships، تهدف الى دراسة القضايا المشتركة بين الجامعة والمصنع ووضع التوصيات اللازمة والآليات المناسبة لتدريب الطلبة في المصانع من أجل زيادة التعاون المشترك ورفع درجة الابتكار لدى الطلبة. بالإضافة إلى ان هناك تعاون مشترك بين المؤسسات الصناعية اليابانبة والجامعات العالمية وبالأخص الجامعات الأمريكية[46].

4. النموذج البريطاني (الجامعة الصناعية Université industrielle) : بدأت فكرة الجامعة الصناعية التي تشبه الجامعة المفتوحة، عام 1998م، نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في طبيعة العمل والتعلم، كما ظهرت الحاجة إلى عمال يتمتعون بمهارات عالية.

كما باشرت الجامعات الصناعية عملها عن طريق شبكة الانترنت ومراكز التعليم المنتشرة في بريطانيان حيث لقيت استحسانا كبيرا من طرف المؤسسات، إذ زاد في توافد المشاركين ورغبتهم في تطبيق فكرة التعلم في العمل، والتي تسعى نحو تحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها ما يلي[47]:

- ✓ رفع كفاءة القوى العاملة وتوفير فرص التدريب لهم أثناء العمل؛
- ✓ توفر الإتصال السريع بالشبكة العالمية؛
- ✓ مرافقة العامل في ورشته ومترله ومراكز التعليم المحلية.

الخلاصة

إن اتجاه العديد من مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة نحو بلورة إطار فكري جديد، من أجل استيعاب التحولات الحالية والمنتظرة في الواقع المحيط بها، يتطلب إعادة النظر في الدور الواجب، على مؤسسات التعليم العالي في الجزائر أن تؤديه، في تعليم وإنشاء الأفراد بصفة عامة وإطارات المستقبل المسيرة وتأهيلها بمستوى يساعد على مجابهة ومواجهة تحديات القرن الحالي.

فلم تعد وظيفة الجامعة مقتصرة على التعليم والتدريس فحسب، بل تعدى ذلك لخدمة المجتمع، كما يجب ألا تقع مسؤولية التعليم والتكوين والتدريب على الجامعة وحدها، بل يجب أن يشارك في هذه العملية كل من المؤسسات التجارية والصناعية والخدمات والتعليمية خارج الجامعة، بوضع استراتيجية وقف نزيف وخسارة العقول البشرية، تلك التي هاجرت أو تلك التي تهدر في الوطن بجعلها تعمل في غير اختصاصها.

الاحالات والمراجع المعتمدة:

[1] سامي العزاوي، إستراتيجيات الاحتفاظ برأس المال الفكري للمؤسسات وآليات تنفيذها، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014، ص 289.

[2] نفس المرجع.

[3] حاتم بن صلاح أبو الجدائل، رأس المال البشري، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، الطبعة الاولى، 2012، ص163.

[4] نفس المرجع.

[5] نفس المرجع، ص 164.

[6] نفس المرجع والصفحة.

[7] Kong. A, DSI et Capital Immaterial–maturité et mise en œuvre (CIGREI) P 84..

[8] Idem.

[9] حاتم بن صلاح أبو الجدائل، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[10] نفس المرجع، ص 170.

[11] نفس المرجع، ص 174.

[12] حاتم بن صلاح أبو الجدائل، مرجع سابق، ص174.

[13] نفس المرجع، ص 177.

[14] محمد غازي مهنا، نموذج القياس النوعي والنتموذج المقارن لقياس رأس المال الفكري، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014، ص 400.

[15] حاتم بن صلاح أبو الجدائل، نفس المرجع، ص 159.

[16] هاشم فوزي العبادي، ،يوسف حجيم الطائي، التعليم الجامعي من منظور إداري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2011، ص 86.

[17] نفس المرجع والصفحة.

[18] Idem. OUKIL M.SAID, op.cit, p 78.

[19] Idem.. OUKIL M.SAID, op.cit, p 78.

[20] Ibid, p79.

[21] http://www.wikipedia.org/wikl. Date de Consultantion le 18/08/2015.

[22] ENCY-EDUCATION, http://www.ency-education.com/universités-websites.htm. date de consultation le 18/08/2015.

[23] Idem.

[24] **: http://www.ency-education.com/universités-websites.htm**

[25] RANKING WEB OF UNIVERSITIES, http://www.webometrics.info/en/Africa date de consultation le10/02/2014.

[26] Algeria | Ranking Web of Universities file:///C:/Users/Server/Desktop/classement-université/rank juin 2014/A... du 17/02/2015, date de consultation le 30/12/2016.

[27] نعيم حافظ أبو جمعة، التسويق الابتكاري، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص100.

[28] بولرباح عسالي، الإدارة والتعليم الإداري، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2010، ص 16.

[29] نفس المرجع والصفحة.

[30] نفس المرجع والصفحة.

[31] حاتم بن صلاح أبو الجدائل، رأس المال البشري، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، الطبعة الاولى، 2012، ص155.

[32] بولرباح عسالي، مرجع سابق.

[33] نفس المرجع والصفحة.

[34] نعيم حافظ أبو جمعة، نفس المرجع، ص، 103.

[35] نفس المرجع والصفحة.

[36] مدحت أبو النصر، تنمية القدرات الابتكارية لدى الفرد والمنظمة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص 165.

[37] بولرباح عسالي، الإدارة والتعليم الإداري، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2010، ص 83. نقلا عن، مصطفى محمد السيد، إعداد القادة الإداريين في العصر الحديث وفي الإسلام، مجلة العلوم الإدارية، العدد الإول، 1990، ص 66.

[38] بولرباح عسالي، الإدارة والتعليم الإداري، دار إيتراك للطباعة والنشر، مصر الجديدة، الطبعة الأولى، 2010، ص 44-45.

[39] هاشم فوزي العبادي، مرجع سابق، ص 66.

[40] عادل سالم موسى معايعة، تجارب دولية حول الشراكة بين الجامعات وقطاع الإنتاج والخدمات ن منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2011. ص 153.

[41] نوفل محمد نبيل، الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين، المجلة العربية للتربية، العدد 22، المنظمة العربية للثقافة والفنون، القاهرة، 2002، ص ص 143-183.

[42] عادل سالم موسى معايعة، نفس المرجع، ص ص 165-188.

[43] نفس المرجع، ص ص 186-187.

[44] نفس المرجع، ص 174.

[45] نفس المرجع، ص 176.

[46] نفس المرجع، ص 178.

[47] نفس المرجع والصفحة.

التسويق الأخضر كمدخل لحماية المستهلك وتحقيق اهداف المؤسسة في ظل المنافسة الاقتصادية

ناصر بوشارب
جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر
nacir007@yahoo.fr

موساوي إلهام
جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر
ilhem092010@hotmail.fr

Le marketing vert en tant qu'approche pour la protection du consommateur et à la réalisation des objectifs de l'entreprise dans ke cadre de la concurrence économique.

Nacer bouchareb
University of abbas ferhat setif 1/
algeria
nacir007@yahoo.fr

Moussaoui ilham
University of abbas ferhat setif 1/
algeria
ilhem092010@hotmail.fr

Received: 23/05/2018 *Accepted: 21/06/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول التطرق إلى أبرز المفاهيم المتعلقة بالتسويق الاخضر، والتطرق إلى مساهمته في حماية المستهلك عن طريق الاعتماد على مزيج ترويجي يأخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار، مع طرح منتجات صحية وتوعيته بالممارسات الاستهلاكية السليمة اثناء حملاتها الترويجية. بالاضافةالى تسليط الضوء على دور التسويق الأخضر بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية قصد المحافظة على حصتها السوقية وتحقيق أهدافها المسطرة في ظل المنافسة التي تشهدها منظمات الاعمال.

رموز jel: M390

الكلمات المفتاحية: التسويق الأخضر، المنتجات الخضراء، العلامة الايكولوجية، الحصة السوقية، التحليل الاجتماعي لدورة حياة المنتج.

Résumé:

Nous allons essayer à travers cette communication de mettre en évidence les concepts les plus importants liés au marketing vert, et d'identifier sa contribution pour la protection des consommateurs en s'appuyant sur une promotion qui prendre toutes ces variables en considération, avec présentation des produits sains et la sensibilisation des consommateurs durant ses publications. Nous allons aussi focaliser sur le l'importance du marketing vert pour l'organisation afin de maintenir sa part de marché et à atteindre leurs objectifs dans un milieu plein de la concurrence.

Classification (JEL): M390.

Les mots clés : Marketing vert, les produits verts, éco-label, la part de marché, l'analyse sociale du cycle de vie du produit

تمهيد:

بزيادة نشاط المؤسسات ونطاق أعمالها وتطور علاقتها مع مختلف الأطراف التي تؤثر وتتأثر به، توجب على هذه المؤسسات ان تولي اهتماما بالغا بالقضايا البيئة والاجتماعية وعلاقتها مع مختلف الأطراف، خصوصا باشتداد المنافسة بين منظمات الأعمال. لهذا أصبح النشاط التسويقي أحد أهم العوامل التي تحدد استمراريتها في البيئة التي تنشط فيها حيث تعتبر الوظيفة التسويقية منفذا للمؤسسة قصد التواصل مع المحيط الذي حولها. فلم يعد الاحتفاظ بالعملاء هدفا سهلا، وأشد منه صعوبة كسب عملاء جدد وأسواقا جديدة، وأصبحت المقولة المشهورة إن: "مهمة التسويق أخطر من أن تترك لإدارات التسويق وحدها" هي الحكمة الهادية لكل منشأة تنشد التوسع وكسب المنافسة. ومع زيادة وعي المستهلك بالتطورات البيئة والاجتماعية وميوله نحو المنتجات الصديقة للبيئة، وجب على منظمات الأعمال تبني مفهوم تسويق حديث يأخذ هذه التوجهات بعين الاعتبار في مختلف أنشطتها لكسب رضا وولاء زبائنها، ويساهم في البحث عن طرق جديدة لترويج وتطوير منتجات تتميز بالجودة، صحية وسليمة في نفس الوقت بهدف تحقيق الاستمرار واستدامة الأعمال.

وعليه تتمثل الإشكالية التي سنحاول معالجتها كالآتي: كيف يساهم التسويق الأخضر في حماية المستهلك وتحقيق أهداف المؤسسة في ظل المنافسة التي تشهدها منظمات الأعمال؟ وقصد الإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

أولا: مفاهيم عامة حول التسويق والتسويق الأخضر؛

ثانيا: مساهمة التسويق الأخضر في حماية المستهلك؛

ثالثا: أهمية التسويق الأخضر بالنسبة للمؤسسة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى عرض أبرز المفاهيم المتعلقة بالتسويق الأخضر، والتطرق إلى دوره في حماية المستهلك، من طرح منتجات صحية وتوعيته بالممارسات الاستهلاكية السليمة. مع عرض أهميته بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية قصد المحافظة على حصتها السوقية وتحقيق أهدافها المسطرة في ظل المنافسة التي تشهدها منظمات الاعمال المعاصرة.

أولا: مفاهيم عامة حول التسويق والتسويق الأخضر

لقد حدثت عدة تغيرات في التوجه الاقتصادي في الفترة الاخيرة والذي مس بصورة مباشرة التوجهات التي تتخذها المؤسسة، فبينما كان الاهتمام والتركيز الكلي على خاصية **الإنتاج** الذي سلكته المؤسسة لعدة سنوات والذي كان نتيجة تفوق الطلب عن العرض، قامت بتحويل اتجاهها إلى المفهوم **البيعي** كمحاولة لتحقيق أكبر المبيعات، تزامنا مع التطورات العالمية وخروج عدة دول من عزلتها وقوع العالم في الكساد السلعي وتراكم المخزونات،بالتالي فالمشكلة الرئيسية لم يعد نقص الإنتاج أو نقص المعروضات ولكن أصبح يتمثل في نقص الطلب والاستهلاك مما جعل المؤسسات تتفطن وتدرك أن بقاءها مرهون **بالمستهلك** ودراسته وتحليله، مما دفعها اللانتقال إلى التوجه **التسويقي** والذي يدفع المؤسسة إلى **إنتاج ما تستطيع بيعه بدلا من بيع أو محاولة بيع ما تستطيع إنتاجه**، لذا يجب أن لا نخلط بين التسويق والبيع، لأن التسويق أشمل من البيع.

1. تعريف التسويق:

التسويق حسب فليب كوتلر هو" عبارة عن النشاطات الموجهة لإشباع الحاجات والرغبات من خلال عملية المبادلة"[1] فهو عبارة عن تحليل وتنظيم وتخطيط والسيطرة على المصادر والسياسات والنشاطات بهدف التلاؤم مع الزبائن وتحقيق حاجاتهم ورغباتهم لغرض تحقيق الربحية. اذن من خلال التمعن في هذا التعريف نجد أن نقطة البداية في التسويق هي وجود الحاجات والرغبات البشرية، ثم وجود المنتجات التي تشبع هذه الحاجات وهذا يعني وجوب القيام بالإنتاج، وبالرغم من ذلك فوجود الحاجات والمنتجات التي تشبعها غير كافيين للتعبير عن مضمون التسويق اذ لابد أن يتم ذلك عن طريق السوق وما يتبع ذلك من توزيع وترويج وضمان الخدمة ما بعد البيع، باختصار يمكن القول أن التسويق يبدأ قبل بداية عملية الانتاج وينتهي بعد استهلاك المنتوج من قبل المستهلك وما يتخلل كل هذا من عمليات وأنشطة[2].

من وجهة نظر اخرى نجد بيتر دراكر Peter DRUCKER أحد أبرز المختصين في علوم التسيير على المستوى العالمي يقول:" **...** أصنع ما تستطيع بيعه بدل محاولة بيع ما تستطيع صنعه **...**". أصنع ما أستطيع بيعه " أي المؤسسة تصنع ما يحتاجه المستهلك ووفقا لرغباته وليس لشيء آخر، أما اذا انتجنا دون استشارة المستهلك ثم انزلنا ما أنتجناه إلى السوق فسنجد صعوبة في التصريف أي " نحاول بيع ما نستطيع صنعه" لأن ما أنتج لا يتوافق مع ما يحتاجه المستهلك وخاصة في ظل الاقتصاد الحر والمنافسة.[3]

2. تعريف التسويق الأخضر

إن التسويق الأخضر يعتبر أحد المناهج التسويقية التي تكتسي حلة ذات طابع مسؤول تساهم في الحفاظ على البيئة وتحقيق عدالة اجتماعية وحماية المستهلك وتلبية رغباته، حيث عرفه (PEATTIE) على أنه: "إشباع متطلبات الزبائن بطريقة تضمن السلامة في المنتجات والعمليات بما يحقق لها الأرباح مع مراعاة قابلية الاستدامة أي تحقيق المقبولية الاجتماعية والبيئية"[4].

في حين عرفه (Donald Fuller) على أنه "عملية تخطيط، تنفيذ ورقابة التطوير الحاصل في أسعار وترويج وتوزيع المنتجات من خلال ثلاثة خواص[5]:

-الهدف التقليدي للمنظمة (الربح).

-إشباع حاجات المستهلك وحمايته.

-حماية البيئة من الاستنزاف والتلوث".

ويمكن تقديم تعريف للتسويق الأخضر كالآتي: **"هو النشاط التسويقي الذي يسعى إلى تحقيق أهداف المنظمة دون الإساءة إلى البيئة الطبيعية والمجتمع، حاليا أو مستقبلا"**. حيث يعتبر التسويق الأخضر وليد توجه المؤسسات نحو المسؤولية المجتمعية والالتزام بمتطلبات التنمية المستدامة، في ظل التطور المتسلسل للتسويق الذي انتقل من فكرة توفير منتجات (تسويق تقليدي0ـــ1) ثم إرضاء الزبائن (تسويق2) إلى التسويق الحديث الذي يهتم بإيجاد حلول للمشاكل التي تواجه الانسان (تسويق 3.0) والذي يعتبر مستقبل التسويق، أي ان المستهلك يقف على قمة التوجه التسويق الأخضر.

3. المنتج الأخضر

1.3 تعريف المنتج الاخضر:

يمكن تعريف المنتج الأخضر على أنه: " أي منتج/فكرة/خدمة منتجة ومسوقة بطريقة سليمة ومستدامة، يسهل تدويره وتحلله دون أن يترك تأثيرا سلبيا على البيئة وصحة المستهلك". وليس بالضرورة أن يكون المنتج الأخضر جديدا كليا، كما يمكن أن يتم اجراء مجموعة من التعديلات على المنتج الاعتيادي بحيث يقترب من تحقيق الهدف المنشود من تقليل للمواد المستخدمة وتخفيض مستوى الآثار السلبية للمنتج.

2.3 خصائص المنتجات الخضراء:

إن تعديل المنتج من الممكن أن يكون بأكثر من طريقة، مثل التعديل في أسلوب التعبئة والتغليف أو تغيير نسب بعض المكونات، واعادة استعمال بعض المواد عبر إعادة التدوير، أو استبدال بعض المكونات الأصلية بمكونات أخرى ذات تأثير سلبي معدم أو ضئيل. لذلك تتميز المنتجات الخضراء بمجموعة من الخصائص نختصرها فيمايلي:

1.2.3 **تلبية احتياجات المستهلك:** كأي منتج فان الغاية من انتاجه هو اشباع حاجات المستهلك، وبهذا الصدد يجب الأخذ بعين الاعتبار سلامة المستهلك. وما يميز المنتج الأخضر في هذه النقطة عن غيره من المنتجات التقليدية هو خلوه من مواد قد تضر بصحة المستهلك، سواء في المكوناته الأساسية أو طرق حفضه أو تعبئته وتغليفه. ويجب على المنتج التوفيق بين الاعتبارات والاسهامات البيئية والاجتماعية من جهة، وتحقيق هدفه الاقتصادي من جهة أخرى. لهذا يجب ان يكون هناك دعم مستمر بين قسمي التسويق والانتاج، فعلى قسم التسويق أن يوفر وباستمرار المعلومات المتعلقة بتوجهات وتفضيلات المستهلكين، بينما على قسم الإنتاج أن يوفق بين المعايير الصحية والبيئية المطلوبة مع المعايير التقنية المتوفرة بحيث يمكن التوصل إلى أفضل صيغة لإنتاج وتقديم هذه المنتجات وهذا ما يعرف بالتصميم الصديق للبيئة[6].

2.2.3 **دورة حياة طويلة:** ان المنتجات الخضراء لها نفس دورة الحياة التي يمتلكها المنتج التقليدي من انطلاق ثم نمو ثم نضج وحتى الانحدار، لكن ما يميز المنتجات الخضراء في هذا العنصر هو دورة استعمالها أو استخدامها، حيث يتم تصميم منتج يتلاءم وأهداف المنظمة، آخذين بعين الاعتبار نتائج بحوث التسويق من جهة والمتطلبات الصحية والبيئية من جهة أخرى، كما يتم تحليل دورة حياة المنتج من الناحية الاقتصادية، البيئة والاجتماعية والتي من خلاله يتم بحث مختلف الأثار الناتجة عن استهلاك المنتج والتي قد تأثر على صحة المستهلك.

3.2.3 **قليلة التأثيرات على البيئة والمستهلك:** حيث تتميز المنتجات الخضراء بقلة تأثيرها السلبي على البيئة لعدة اعتبارات، من بينها التحلل الحيوي السريع لهذه المنتجات في ظروف طبيعية دون ان تترك آثار سلبية أثناء تحللها، كذلك تركيبها من مواد متجددة، فحتى بعد تحللها تندمج هذه المركبات (المنتجات المتحللة) مع التربة، هذا من جهة. من جهة أخرى ساهمت هذه الاعتبارات على تقليل تأثيرها السلبي على المستهلك، خصوصا وان هذه المنتجات تتميز بـــأنها غير سامة بالنسبة للمستهلك، وكذلك خلوها من الفسفور والمواد الكيميائية والعضوية المتطايرة.

4.2.3 **تميزها بالعلامة الايكولوجية:** على غرار باقي المنتجات التقليدية، تحمل المنتجات الخضراء، علامة ايكولوجية تمكن للمستهلك من التعرف عليها وتمييزها بسهولة.

5.2.3 **ارتفاع السعر:** غالبا ما تتميز المنتجات الخضراء بارتفاع أسعارها، وهذا لأخذ المؤسسة الاعتبارات البيئة والاجتماعية على عاتقها ما يحتم عليها تخصيص أو رفع ميزانيتها الخاصة بالبحث والتطوير واضافة مواد لضمان توفر الخصائص السابقة الذكر، بالإضافة

إلى تكاليف الحصول على العلامة الايكولوجية أو شهادة الايزو(ISO14000،9000) هذا ما يشكل تكاليف إضافية على عاتق المؤسسة تدفعها إلى رفع سعر المنتجات الخضراء مقارنة بالمنتجات التقليدية لتغطية هذه التكاليف.

3.3 أشكال المنتجات الخضراء:

يشير مصلح المنتج الأخضر في هذه الدراسة إلى جميع أنواع المنتجات/الافكار/ الخدمات المنتجة والمسوقة بطريقة مستدامة أو لهدف لا يسيء إلى البيئة أو المستهلك. لكن يمكن ان يصادف وجود تفريق بين انواع هذه المنتجات الخضراء في بعض المراجع، لهذا نذكر اهم الأشكال التي تتخذها هذه المنتجات:

1.3.3 **المنتج الأخضر**: هو المنتج الذي مصدره نباتي أو مستخلص من الكيمياء الخضراء. في حين يميزه البعض في المنظور التسويقي على انه اي منتج حسن ليحترم البيئة ويقلل من تأثيره السلبي عليها.

2.3.3 **منتج البيو**: هو المنتج الذي تكون 95% على الأقل من وزن المواد الداخلة في تركيبه مصدرها الزراعة الايكولوجية (OGM) بدون اسمدة كيميائية أو مبيدات حشرية[7]، أي هذا الشرط خاص بالمنتجات الغذائية والزراعية فقط. في حين لا توجد قاعدة موحدة لباقي المنتجات ويكفي تصريح بعض الهيئات المستقلة في هذا المجال[8].

3.3.3 **المنتج الايكولوجي**: هو المنتج الذي يحترم بعض المعايير سواء من ناحية التركيب، نوعية الغلاف، أو اقتصاده للطاقة للتقليل قدر الامكان من تأثيره السلبي على البيئة. أي لا ينطبق الا على المنتجات التي تحترم البيئة في مختلف مراحل حياتها، ويتوجب حصوله على علامة ايكولوجية.

4.3.3 **المنتج الطبيعي**: هو المنتج المستخلص من الطبيعة، وحتى البلاستيك لان مصدره هو النفط والماء (H_2O) والهواء الذي يحتوي على الازوت(N_2) والاكسجين(O_2). إذا لا يوجد تعريف تنظيمي للمنتجات الطبيعية حيث يمكن ان يكون المنتج الطبيعي له تأثير سلبي على البيئة. ولهذا الغرض وحتى يتم ضمه في مجموعة المنتجات الخضراء، فقد تم استبعاد المنتجات البيتروكيميائية (Ingrédients d'origine pétrochimique) والتي يمكن ان تحتوي مواد سامة والابقاء على باقي المواد الطبيعة، لان الطبيعة لها تأثير متزن على نفسها.

5.3.3 **منتج يحترم البيئة**: هي المنتجات سريعة التحلل طبيعيا وذات نسبة سموم أو ملوثات ضعيفة جدا.[9]

ثانيا: مساهمة التسويق الأخضر في حماية المستهلك

تعتبر مسؤولية حماية المستهلك مسؤولية مشتركة بين عدة أطراف، حيث لا يمكن لفئة ان تلقي كل اللوم على فئة معينة، حيث يسعى التسويق الأخضر على إعطاء كل فئة أهمية من أجل ضمان سلامة المستهلك، ومن أبرز الأطراف التي لها تأثير على سلامة المستهلك نذكر:

جدول 1: الاطراف التي لها تأثير على سلامة المستهلك

المنتجين	البائعين والتجار	أجهزة الاعلام	المستهلكين	الأجهزة الرسمية
في مواصفات وهمية وتضليل المستهلكين.	في عدم رضا المشترى بعد الشراء.	في مراقبة الاعلانات الغير رسمية.	في سلوكهم السلبي اوالغير رشيـــــد.	في توفير النظام القانوني

المصدر: ادارة تسويق السلع الاستهلاكية، الأكاديمية العربية في الدانمارك – الدراسات والأبحاث، ص04.

فالتسويق الأخضر يدفع كل طرف من الاطراف السابقة الذكر إلى التصرف يؤدي إلى حماية المستهلك كما يلي[10]:

– إن اتباع المنتجين لفلسفة التسويق الأخضر يدفعهم إلى اعتمادهم على التصميم البيئي للمنتج وتحليل دورة حياته، ما يساهم في تجنب مختلف الاضرار التي يمكن ان يسببها المنتج. فهذا ما يسمح بتوفير منتجات سليمة غير ضارة بصحة المستهلك، بالاضافة إلى توفير معلومات كافية حول محتويات المنتج.

– أما بالنسبة للبائعين والتجار، فان التوزيع الأخضر يسمح بتوفير المنتجات بطرق آمنة، مع فتح فضاء للمستهلكين لإبداء رأيهم والتواصل معهم حول نوعية المنتجات ومدى رضاهم، خصوصا وان التوزيع يعتبر من عناصر المزيج التسويقي والتي تعتمد عليه مختلف المؤسسات أثناء صياغة استراتيجية تسويقية فعالية.

– كما أن أجهزة الاعلام بتبنيها لمبادئ التسويق الأخضر سيحتم عليها نشر معلومات سليمة خاصة بالمنتجات والتحري حول صحتها مع تجنب أي مبالغة في الاشهار أو تقديم دعاية كاذبة أو خادعة (Greenwashing)، ما يضمن للمستهلك الحصول على معلومات صحيحة.

– وفيما يخص المستهلكين، فإن المستهلكين الأخضر أكثر اهتماما من باقي المستهلكين بالجوانب الصحية والبيئية للمنتجات، حيث يستحيل عليهم التوجه نحو منتجات قد تؤثر على صحة أو تسبب اي اذى اتجاه محيطهم.

- فكل الاهتمامات ستدفع مختلف الاجهزة الرسمية إلى سن قوانين من شانها حماية المستهلك وتشجيع مختلف المبادرات الرامية إلى ذلك.

ويقصد بحماية المستهلك ضمان حصوله على حقوقه قبل المنتجين والبائعين بكافة صورهم سواء كانوا تجاراً أو صناعاً أو مقدمي خدمات أو ناشري افكار. ويمكن التسويق الأخضر من تحقيق حماية المستهلك عن طريق توفير الحقوق التالية للمستهلك[11]:

أ- حق المستهلك في الأمان: فالتسويق الأخضر يهدف إلى توفير وترويج منتجات آمنة، سليمة، صحية واخلاقية.

ب- حق المستهلك في المعلومات: فمختلف المؤسسات المتبنية للتسويق الأخضر تنشر، اضافة إلى التزاماتها البيئية والمجتمعية، معلومات كافية ووافية حول منتجاتها مثل "مواصفات المنتج -وخصائصه -وحجمه ووزنه -وطريقة استخدامه -والاثار الجانبية وآثار سوء الاستعمال – شروط الحفظ – مدة الصلاحية ...الخ " بالإضافة إلى التقارير البيئية التي تنشرها.

ج- حق المستهلك في الاختيار: ان هذه المعلومات التي توفرها المؤسسات سواء عن طريق الاشهار أو مغلفات المنتوج أو حتى التقارير التي تنشرها على مواقعها الرسمية تسمح للمستهلك بالاختيار عن دراية وقناعة للمنتج الأخضر دون وجود اي التباس، ففي ظل التسويق الأخضر يتم نشر اعلانات صادقة في محتواها دون اي مبالغة أو تغليط.

د- حق المستهلك في أن يسمح له بالشكوى: فالبوابات التواصل التي تفتحها المؤسسات المتبنية للتسويق الأخضر تساعد المستهلكين على نقل انشغالاتهم وشكاويهم حول منتجات التي تطرحها المؤسسة والوعود التي تلتزم بها، كما ان الحوار مع الاطراف ذات المصلحة والذي تتميز به هذه المؤسسات يسمح للمنظمات حماية المستهلك من ابداء رأيها وفتح مجال النقاش حول شكاوى المستهلكين.

حيث من مزايا الترويج الأخضر عدم اهمال مختلف طرق حماية المستهلك بتركيزه على النقاط التالية[12]:

أ- توفير المعلومات الكافية حول المنتج: عن طريق استعمال ملصقات ومعلومات حول المنتج بالإضافة إلى ترويج معلومات واقعية ودقيقة عنه بمختلف الطرق.

ب- التحذير: نشر بكل شفافية لمختلف الاخطار المعروفة التي يمكن ان يتسبب فيها المنتج (كالكحول والتبغ...)

ج- الطرق الترويجية: التأكد من صحة وسلامة الطرق الترويجية قبل نشرها (الادلة، مضمون الرسالة، طرق الترويج المستعملة...)

د- الاستهلاك المسؤول: توعية وتحسيس المستهلكين عن طرق استعمال الرشيد للمنتج قصد الحفاظ على صحة المستهلك ومحيطه.

حتى أن احتواء المنتج على علامة ايكولوجية (Ecolabels) يعطي للمستهلك انطباعا بالراحة للمستهلك، كما يضمن سلامة المنتج لما تحتويه هذه العلامة من ضمان وهذا لاحترام المؤسسة سلسلة من معايير السلامة لإيصال المنتج للمستهلك دون ضرر سواء على صحة أو محيطه أو مجتمعه. لان الحصول على اعتماد أحد العلامات البيئية يحتم على المؤسسة احترام وتبني سلسلة من المعايير حسب مضمون العلامة. لذلك فان للعلامة البيئية تأثيرا خاصا، حيث يرى المستهلك هذه العلامة على أنها "**شهادة لضمان عدم احتواء المنتج الذي تم شرائه على كيماويات قد تضره**" لذا يمكن استخدام العلامة البيئية في أغراض التسويق والدعاية كأحد أهم دعائم تنافسية المنتجات بالأسواق المحلية كانت أو الخارجية، وعادة ما تقدم العلامة البيئية معلومات موجزة عن مواصفات المنتج المرتبطة بالبيئة، وهي بذلك تساعد المستهلكين في تحديد أي المنتجات آمنة بيئيًا، وأي المنتجات تم صنعها باستخدام مواد صديقة للبيئة[13].

التحليل الاجتماعي لدورة حياة المنتج (ASCV):

إضافة إلى التحليل البيئي لدورة حياة المنتج وتحليل التكاليف، يقوم التسويق الأخضر على التحليل الاجتماعي لدورة حياة المنتج قصد تحديد الآثار الايجابية والسلبية للمنتج سواء في مرحلة توفير المواد الاولية (تحديد مصادرها)، الانتاج، التوزيع، الاستعمال واعادة الاستعمال، الصيانة، التخلص من النفايات أو اعادة تدويرها والذي يعتبر مكمل للتحليل البيئي لدورة حياة المنتج، حيث يقوم بجمع مختلف المعلومات سواء حول المنتج في حد ذاته أو مجال استعماله[14]. كما يهتم بتحليل الآثار الغير مباشر على الاطراف ذات المصلحة (حيث يعتبر المستهلك على رأسها) والتي قد تؤدي إلى التأثير على الرأس مال الاجتماعي. اذ يعتمد هذا التحليل على توفير المعلومات التي قد تفيد في تحسينات جوهرية لكن لا يعتبر هذه النوع من التحليل في حد ذاته حالا تاما لبعض المشاكل. ولجمع المعلومات الازمة يعتمد هذا التحليل على اشارك الاطراف ذات المصلحة الخارجية لتحديد نوع وحجم بعض الآثار ما يساهم في المشاركة لمختلف الاطراف وتعزيز الحوار بينهم.

وكمثال عن ذلك، يمكن ذكر أهم المؤشرات التي يركز عليها هذا التحليل لأبرز الأطراف ذات المصلحة والتي تم الاعتماد عليها من طرف مجمع AGÉCO أثناء التحليل الاجتماعي لدورة حياة المنتج حسب الجدول التالي:

جدول رقم 2: أهم المؤشرات التي تم التركيز عليها أثناء التحليل الاجتماعي لدورة حياة المنتج لمؤسسات صناعة الوقود النباتي

الاطراف ذات المصلحة	المؤشرات التي يتم التركيز عليها
عمال المؤسسة	– الامتيازات الاجتماعية – ساعات العمل – الراتب والامتيازات الهامشية – التوفيق بين العمل والاسرة – تسيير الموارد البشرية – الصحة والامان
الهيئات المحلية	– الالتزامات المحلية – طرق الاستشارة – مستوى التعايش – التشغيل المحلي
المجتمع	– التربية / التكوين المحلي – تسيير المخاطر – الالتزامات اتجاه التنمية المستدامة
المستهلك	– ميكنزمات الاستجابة (Mécanismes de rétroaction) – طرق التواصل
الاطراف الداخلة في سلسلة القيمة	– الممارسات المسؤولة مع الموردين وكيفيات التعاون معهم – الممارسات المسؤولة مع العملاء

Source: **Bilan social de l'industrie de la tourbe horticole**, Groupe AGÉCO - L'industrie de la tourbe horticole canadienne, 2012, P02, disponible sur le lien: http://tourbehorticole.com/fr/pdf/bilan-social-fr.pdf

ثالثا: أهمية التسويق الأخضر بالنسبة للمؤسسة

ونظرا لأهمية الحوار مع الاطراف ذات المصلحة، فلقد أدرجه Henri et Giasson كأحد ركائز المصفوفة الخاصة بالأداء البيئي وهذا بالاهتمام بتقديم التقارير والحوار معهم كشكل من اشكال التواصل الخارجي للمؤسسة.

شكل رقم 1: مصفوفة Henri et Giasson الخاصة بالأداء البيئي

	البعد	
	داخلي	خارجي
العملية	تحسين المنتجات والعمليات	العلاقة مع الأطراف ذات المصلحة
النتيجة	المطابقة للتعليمات والآثار المالية	تأثير البيئي وصورة المؤسسة

Source: FERAOUN et ILIFI, **La performance environnementale des entreprises industrielles en Algérie « réalités et perspectives»**, Colloque international la performance et l'efficacité de l'entreprise dans le cadre du développement durable, l'Université de M'silla, Algérie, 10 -11 Novembre 2009, P03.

1. أهمية توعية المستهلكين في المحافظة على الحصة السوقية:

يسمح التسويق الأخضر للمؤسسة من تحسيس المستهلك بالقضايا البيئية والمجتمعية من جهة مع الحفاظ على ولائهم كزبائن ويتضح ذلك من خلال:

- يمكن التسويق الأخضر من التصدي للإشاعات والدعايات الكاذبة التي تسود جزء من سوق معين، حيث تقلل من الاعلانات والوعود الكاذبة وتقدم وجهات نظر مختلفة عما هو سائد. فالمؤسسة تعلم وتحسس جمهور المستهلكين بمختلف المشاكل البيئية والمجتمعية وكذا الحلول الممكنة باستعمال طرق بسيطة وهادفة. ما يسمح للمستهلك باتخاذ قرار عن دراية ويقين. وعادة ما تلجأ إلى هذه الطريقة المؤسسات الحديثة أو المنافسة في سوق جديد.

- يمكن للمؤسسة من تحسيس المستهلك، خصوصا للمؤسسات التي استطاعت في مراحل سابقة من ادماج الاستدامة في مختلف أنشطتها، وتحفيزه على القيام بالتزامات مماثلة.

- يمكن للمؤسسة اعلام وتقديم نصائح للمستهلكين من أجل تمكنيهم من الحكم على نوعية المنتج وجودتها ما يسهل عليهم عملية المقارنة وسهولة الاختيار. فهذا التوجه قد يمنح للمؤسسة المسوقة لمنتجات خضراء أولية وميزة مقارنة مع باقي المؤسسات، فوعي ومعرفة المستهلك بأثر ونوعية المنتج يجعله يميل نحو اقتناء المنتجات الخضراء على غرار غيرها من المنتجات ما يسمح للمؤسسة بزيادة رقم أعمالها من جهة والحفاظ على زبائنها اضافة إلى المساهمة في توجيه السوق نحو المنتجات الخضراء من جهة أخرى[15].

كما أن تقديم المؤسسة بالشراكة مع الاطراف ذات المصلحة لمعلومات حول التأثير الاستهلاكي من شأنه ان يخلق نوعا من التوعية والاطمئنان لدى بعض المستهلكين، كما قد يدفع الاطراف السياسية إلى سن سياسات لتجنب بعض الازمات التي قد تسئ إلى صحة وسلامة المستهلكين.

كما أن وسائل الاتصال الحديثة، الاعلان والاشهار والتي تتحكم بشكل كبير في انتقال المعلومات تساعد المؤسسة على التأثير في ذهنيات المستهلك عن طريق توجيه رسائل ذات مضمون هادف إلى تقليل الآثار السلبية على المحيط والتي بدورها تأثر على سلامته وصحته، مع توعية المستهلك بضرورة مشاركته في المبادرات التي تقوم بها المؤسسة خصوصا مع ازدياد وعي المستهلك بالقضايا البيئية الحالية والرهانات المتعلقة بالتنمية المستدامة، حيث يتم استعمال مختلف الادلة في ذلك. وما يحفز المستهلك على اتخاذ قرار استهلاكي مسؤول هو التزام المسؤول للمؤسسة واظهارها لأهمية التأثيرات الايجابية لمثل هذا التوجه على المحيط بمختلف مكوناته[16].

إن هذه الجهود المختلفة التي تبذلها المؤسسة تعتبر استراتيجية تسويقية تساهم في تذكير المستهلكين بمنتجاتها وحثهم على استهلاكها مع عرض مختلف النقاط الإيجابية لها، حيث أصبح يستعمل هذا النوع من الدعاية والترويج في التسويق الفيروسي والذي يركز على مشاركة المستهلكين في نقل رسالة[17] تسويقية فيما بينهم دون دراية بذلك (كالشائعات) ما يساهم زيادة عدد زبائن المؤسسة، ولعل ابز موضوع يمكن تركيز المؤسسة عليه هو قضية صحة وسلامة المستهلك، اذ ان المستهلك يحتل المقام الأول في أي استراتيجية تسويقية باعتباره الهدف الرئيسي لها. حيث أظهرت دراسة فرنسية-كندية اجريت على 30 مؤسسة عن طريق المقابلة، بعنوان "المفهوم البيئي: ما هو العائد الاقتصادي للمؤسسة"[18]، أن من أبرز عوامل طرح المؤسسة لمنتجات خضراء سليمة وصحية هي: مبادرة المسيرين، ضغوطات السوق (طلب المستهلكين لمنتجات سليمة وصحية)، القوانين واللوائح التنظيمية. لكن تحتل مبادرة المسيرين المقام الأول سعيا منهم لتعظيم حصتهم السوقية بعد تيقنيهم ان إرضاء المستهلك يقع في المقام الاول.

شكل رقم2 : نتائج دراسة حول عوامل تبني المؤسسة للمفهوم البيئي.

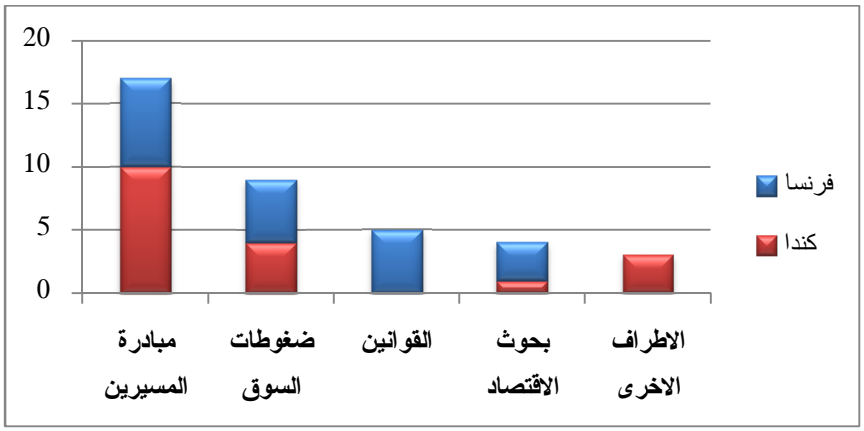

Source: Benjamin Tyl, **Eco-efficience industriel**, leRemar, Guide pratique - N° 5, Juin 2011, P19.

على عكس الاعتقاد السائد على أن المنتجات الخضراء قليلة الطلب، فان استراتيجية تبني التسويق الأخضر تمنح المؤسسة فرصة الأنتقال من السوق الضيق (niche) إلى سوق واسع الطلب، وهذا لأن التسويق الأخضر يعتبر استراتيجية طويلة المدى تسمح للمؤسسة ببناء قاعدة تسويقية ثابتة تعتمد على كسبها لثقة المستهلكين فيها لما تقدمة من منتجات صحية، آمنة وسليمة للمستهلك وفي نفس الوقت صديقة بالبيئة. وايضا فان التسويق الأخضر يعتمد على الاخذ بعين الاعتبار لمختلف آراء الاطراف ذات المصلحة (خصوصا المستهلكين) قبل، أثناء وبعد تصميم وطرح المنتجات ما يسمح للمؤسسة باستطلاع للسوق وتجنب المسائل التي تلاقي استنفارا من الزبائن، الامر الذي يسمح لمنتجاتها بالقبول من طرف مجمل المستهلكين بعد طرحها في السوق. فعلى سبيل المثال قامت كل من شركتي Dell وStarbucks بوضع جزء خاص لزبائنها على موقعي « Ideastorm » و« My Starbucks Ideas » من اجل ابداء رايهم بحرية، ومن خلال هذه الآراء وبالأخص المتعلقة منها بالإعلان تقوم المؤسسة بتصحيح ما يجب قبل عرض اعلاناتها أو منتجاتها على النطاق الواسع[19].

وحتى ينجح الترويج الأخضر في تحسن صورة المؤسسة، في ظل المنافسة التي يشهدها السوق، لا بد ان يتميز بـــ:

-ان تعكس علامة المنتج الالتزام الذي يقوم به قبل ان تعرض محتواها.

-ان تجيب علامة المنتج على تساؤلات المستهلك وان تجعله مستهلك مسؤولا.

– ان تأخذ رسالة المنتج المطروحة أشكالا مختلفة حتى تصل إلى مختلف الفئات.

إن توفير منتجات صحية وسليمة يعتبر ميزة من شأنها جذب الزبائن وكسب ولائهم، خصوصا بالنسبة للمؤسسات حديثة النشأة. فلقد اظهرت الدراسة السابقة (الفرنسية–الكندية) ان طرح منتجات خضراء ساهم في 90% من الحالات في زيادة ربحية المؤسسة سواء بتقليل التكاليف عن طريق الكفاء الإيكولوجية أو عن طريق زيادة المبيعات، ما يسمح للمؤسسة بتحقيق ميزة تنافسية مقارنة بمنافسي القطاع، لان المستهلكين يفضلون المنتجات التي أثبتت دراسات أو علامات بيئة أو هيئات مستقلة جودتها ومطابقتها لشروط السلامة الصحية. فهذه الفئة من المستهلكين تتوجه نحو المنتجات الخضراء لعدة أسباب أبرزها[20]:

– الحصول على منتجات سليمة ومضمونة لا تضر بصحتهم.

– الحصول على منتجات نظيفة لا تضر بالبيئة وقابلة للتدوير.

– الحصول على منتجات مسؤولة لا تضر بالمتجمع.

– الحصول على منتجات ذات نوعية جيدة والتي توفرها القيمة المضافة للتسويق الاخضر.

ولقد اثبتت دراسة قامت بها IFOP في فيفري 2012 انه في حالة تساوي سعر المنتج الأخضر مع سعر المنتج التقليدي فان 72% من المستهلكين مستعدون لتغير المحل والانتقال إلى محلات أخرى ابعد من أجل الحصول على المنتجات الخضراء[21]. وهذا ما يؤكده جيف بيزوس (مؤسس موقع امزون.كوم) بقوله: "لا أهتم بمن يقدم سعر أقل مني بـــ 5% ولكن أهتم بمن يقدم تجربة شراء أفضل مني".

خلاصة:

يتضح لنا جليا أن الممارسات التسويقية العادية قد تأثر على نوعية المنتجات المسوقة من طرف المؤسسة، ما أدى إلى ظهور منتجات مقلدة ذات أسعار تنافسية دون أخذ معايير السلامة والصحة بعين الاعتبار، الأمر الذي من شأنه أن يشكل خطرا على المستهلك، لذا لجأت العديد من المؤسسات ذات التوجه المسؤول إلى تبني فلسفة التسويق الأخضر كسياسة واستراتيجية لتحقيق جملة من الأهداف البيئية والصحية، يعتبر عامل صحة وسلامة المستهلك جوهر هذه الاهتمامات.

وبارغم من أن الممارسات والبرامج المسؤولة المتعلقة بالتسويق الأخضر، تكبد المؤسسات مبالغ مالية ضخمة، إلا أنها تساهم في كسب رضا الزبائن وتوفير الحماية اللازمة لهم وطرح منتجات صحية، الأمر الذي من شأنه أن يدعم الموقف التنافسي للمؤسسة والمساهمة في تحسين صورتها وكسب ثقة وولاء زبائنها. ما يساعدها على تعظيم زيادة السوقية والحصول على سمعة جيدة في الاجل القصير الطويل، خصوصا وان المستهلك يولي اهتماما بالغا بقضايا الصحة والسلامة، والتي تعتبر معايرا فاصلا في اتخاذ القرارات الشرائية له. ويمكن عرض أبرز النتائج المتوصل اليها في النقاط التالية:

- يعتبر التسويق الأخضر منهج تسويقي يأخذ الاعتبارات البيئية والمجتمعية بعين الاعتبار من خلال تميزه بطرح منتجات خضراء.

- تتميز المنتجات الخضراء بكونها منتجات عديمة التأثيرات السلبية على صحة وسلامة المستهلك سواء قبل، اثناء وحتى بعد الاستهلاك.

- تسعى الممارسات الترويجية في ظل التسويق الأخضر إلى توعية المستهلك بالتوجه المسؤول للمؤسسة.

- يساهم التسويق الأخضر في كسب ولاء الزبائن، والحصول على زبائن جدد من خلال الحصول على ميزة تنافسية تضمنها المنتجات الخضراء وتدعهما العلامات الايكولوجية التي تتميز بها المنتجات الخضراء عن باقي المنتجات التقليدية.

الاحالات والمراجع:

[1] طاهر بن يعقوب وشريف مراد، **مفهوم التسويق المصرفي الإسلامي في المصارف الإسلامية من وجهة نظر العملاء دراسة حالة بنك البركة بالجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، العدد الثالث عشر، 2013، ص 144.

[2] حمود جاسم الصميدعي وبشير عباس العلاق، **مبادىء التسويق**، دار المناهج، عمان، 2010، ص24.

[3] فريد كورتل، **التسويق كعامل نجاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 18/17 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص553.

[4] PEATTIE ken, **Environmental and marketing management**, 1st Edition, Graw, Hill, 2001, P109.

[5] FULLER Donald, **Sustainable marketing managerial: ecological issues**, London, Sage publication, 1999, P28.

[6] ثامر البكري واحمد نزار النوري، **التسويق الاخضر**، دار اليازوري، عمان، 2007، ص 176.

[7] **Quelle différence entre un produit dit "bio, "écologique", "naturel", "vert" et respectueux de l'environnement ?**, disponible sur le lien: http://www.arbrevert.fr/index.php/questions-reponses-l-arbre-vert-definitions.html 19/02/2013-20:02

[8] **Bien faire la différence entre un produit écolo, bio, ou naturel**. disponible sur le lien : http://www.communiques-presse-online.com/maison-jardin-c13/-a28724.html -19/02/2013-20:32

[9] **Quelle différence entre un produit dit "bio, "écologique", "naturel", "vert" et respectueux de l'environnement** ?, Op cit.

[10] **ادارة تسويق السلع الاستهلاكية**، الأكاديمية العربية في الدانمارك- الدراسات والابحاث، متوفر على الموقع:
http://www.ao-academy.org/docs/idarat_altasweeq_2203009.doc -2013/02/23-19:04.

[11] نفس المرجع.

[12] Stanislas Dupré et autres, **Publicité & Communication Responsables**, l'UDA, Utopies, 2006, P04,

[13] ناصر عبد المهيمن، **المتطلبات البيئية للمنتجات النسيجية في ظل تحرير التجارة العالمية**، ورقة علمية مقدمة لوزارة التجارة والصناعة، القاهرة، مصر، 2004، ص 15.

[14] **Lignes directrices pour l'analyse sociale du cycle de vie des produits**, PNUE & SETAC, 2009, P37. Disponible sur le lien: http://www.unep.fr/shared/publications/pdf/DTIx1211xPA-Guidelines%20for%20sLCA%20of%20Products%20FR.pdf -16/03/2013-21:55

[15] Ghizlane Mrani , **Marketing sociétal et développement durable**, MS M2C, France, 2009, p12

[16] Badr BOUANANI, **La Communication et le Développement Durable**, article disponible sur le lien : http://fr.slideshare.net/Badr/la-communication-et-le-developpement-durable 08/03/2013-23:46

[17] ردينة عثمان يوسف، **قياس اثر التسويق الفيروسي على قرار الشراء**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الاردن. 2009، ص 16، مقال متوفر على موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي: http://iefpedia.com

[18] **L'éco-conception: Quels retours économiques pour l'entreprise ?**, Etude du pôle d'écoconception et management de cycle de vie Chambre de commerce – Industrie et services de Saint-Étienne/Montbrisson et de l'Institut de développement de produits (IDP), France, Décembre 2008. Disponible sur le lien : http://www.eco-conception.fr/data/sources/users/9/docs/fond-doc/rapportetude.pdf -15/03/2013-18:29

[19] Hélène Huteau , **ECO-MARKETING, COMMENT DÉPASSER LA STRATÉGIE DE NICHE ?** Novethic , 2009, article disponible sur le lien : http://www.novethic.fr/novethic/entreprise/pratiques_commerciales/marketing/eco_marketing_comment_depasser_strategie_niche/119615.jsp - 30/03/2013-18:19

[20] IFOP pour ACN, **Les Français et les emballages de produits alimentaires**, Février 2012, N°110103, disponible sur le lien: www.alliance-carton-nature.org – 22/01/2013- 21:21

[21] Ibid.

[23] **Bilan social de l'industrie de la tourbe horticole**, Groupe AGÉCO - L'industrie de la tourbe horticole canadienne, 2012, P02, disponible sur le lien: http://tourbehorticole.com/fr/pdf/bilan-social-fr.pdf -20/04/2013-20:41.

[24] FERAOUN et ILIFI, **La performance environnementale des entreprises industrielles en Algérie « réalités et perspectives»**, Colloque international la performance et l'efficacité de l'entreprise dans le cadre du développement durable, l'Université de M'silla, Algérie, 10 -11 Novembre 2009, P03.

[25] Benjamin Tyl, **Eco-efficience industrielle**, Remar, Guide pratique - N° 5, Juin 2011, P19.

سياسة دعم المؤسسات الحرفية في الجزائر

جليلة بن العمودي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر
djalilabenlamoudi@yahoo.fr

سمية دربال
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر
Derbal_soumeia@hotmail.fr

The Policy Of Supporting The Craft's Enterprise In Algeria

Benlamoudi Djalila
University of kasdi merbah ouargla/ algeria
djalilabenlamoudi@yahoo.fr

Soumia derbal
University of echahid hamma lakhdar el oued/ algeria
Derbal_soumeia@hotmail.fr

Received: 15/03/2018 *Accepted: 27/05/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:
نعالج من خلال هذه الورقة البحثية موضوع المؤسسات الحرفية في الجزائر وسياسة الدعم الموضوعة لتنميتها، وقمنا ضمن ذلك بتقديم مفهوم هذا النوع من المؤسسات وكذا خصائصها بالإضافة إلى دورها الفاعل في عملية التنمية الإقتصادية ؛ كما تطرّقنا في قسم ثان إلى سياسة الدولة المبذولة لتعزيز قدرة القطاع في ظل تحدّيات العولمة وتحرير التّجارة، لنقوم فيما بعد بتقييم أهم الإنجازات المحقّقة في إطار سياسة الدعم الموضوعة، لنعرض في النهاية الصّعوبات الأساسية التي لا تزال تواجه المقاولين الحرفيين بالرغم من الجهود.

رموز Jel: L11، L12، L52

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الحرفية، الصناعة التقليدية والحرف، المقاول الحرفي، تنمية إقتصادية، سياسة دعم.

Abstract:
In this paper, we address the subject of the craft's enterprise in Algeria and the policy of supporting set for their development. We have introduced the concept of this type of Enterprises as well as its role in the economic development process. In the second section, we discussed the policy of the government and its effort to increase the capacity of the sector within the challenges of globalization and trade liberalization have remained. Then, we will assess the most important achievements under the support policy that has been designed. Finally, We presented the fundamental difficulties that still face the handworkers.

(JEL) Classification: L11 ،L12 ،L52
Keywords: the craft's enterprise, Handicraft, Entrepreneur handworker, Economic Development, Policy Support.

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الحرفية من المؤسسات الهامة في مختلف دول العالم، حيث تحتّل لدى العديد من الدول المتقدّمة دورا بارزا في تحقيق تنمية إقتصادية بها، وتزداد أهميتها بشكل أدق في الدول النامية فهي تمثّل قطاعا أساسيا نظرا لمكانتها الرائدة في مختلف الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وفي الجزائر تعدّ المؤسسات الحرفية قطاعا واعدا، غير أنّ الإهتمام به تأخّر لسنوات عديدة، إذ ظهر دوره بشكل متنامي في منتصف التسعينيات في إطار التوجّه التنموي الوطني الهادف إلى تطوير أنشطة إقتصادية إلى جانب قطاع المحروقات، برزت توجّهات جديدة ترمي إلى بعث مؤسسات صغيرة مرنة دفعت بالمؤسسات الحرفية إلى الواجهة، ليكتسب بذلك هذا القطاع أهمية إستراتيجية ويصبح محل إهتمام السلطات العمومية.

إتخذت الدولة الجزائرية بهدف إنعاش هذا القطاع مجموعة من الإجراءات لفائدته، كانت محطتها الأولى إصدار الأمر 01-96 المؤرخ في 1 جانفي 1996، الذي أعطى للقطاع إطارا قانونيا وتنظيميا لضمان بعثه من جديد، ومن ثم تمّ سنة 2002 إلحاقه بوزارة جديدة والتي أُوكلت لها مهمة الوصاية على القطاع وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وذلك إعترافا بدوره الإقتصادي وتأكيدا للإرادة السياسية للبلاد في تصنيفه ضمن أولويات التأهيل والعصرنة؛ ليستفيد بعد ذلك ولأول مرة من برنامج عمل سميّ بـــ**مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، وذلك في إطار إستراتيجية شاملة وخاصة بالصناعة التقليدية والحرف صادقت عليها الحكومة في 18 جوان 2003 وخُصّص لها غلاف مالي تقديري حُدّد بـــ5 ملايير دج.[1]

تضمنت الإستراتيجية الموضوعة تشخيصا لوضعية القطاع وكذا إبرازا لمعوّقاته، إضافة إلى الأهداف المنتظرة من تطبيق الإستراتيجية، فضلا عن الوسائل والتدابير الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف المسطّرة، والتي إستفاد على إثرها القطاع من إجراءات دعم عديدة تنظيمية، ترقوية ومالية وغيرها تم وضعها، مست مختلف الجوانب التي يواجه فيها فاعلو القطاع صعوبات، وتهدف إلى خلق مناخ مناسب لتنمية مستدامة للقطاع وإدماجه ضمن الأهداف العامة للتنمية الإقتصادية للوطن.

وفيما يلي سوف لن نقوم بالتطرق لمضمون الإستراتيجية الموضوعة بل سنكتفي بالتركيز على سياسة الدعم التي جاءت بها إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وتسليط الضوء على مختلف الآليات والبرامج والتدابير المسخّرة لتحقيق تنمية مستدامة لقطاع المؤسسات الحرفية وتحسين تنافسيته.

أولا: ماهية المؤسسة الحرفية

1. تعريف المؤسسة الحرفية

تعرّف المؤسسة الحرفية بأنّها كل مؤسسة تمارس نشاطا من نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، وذلك إمّا فرديا أو في شكل مؤسسة مصغّرة أو صغيرة أو متوسّطة يمكن لمسها فيما يلي:

1.1. الحرفي الفردي

تمّ تعريفه لأول مرة في المادة 3 من القانون رقم 82-12 المتضمّن القانون الأساسي للحرفي المؤرخ في 28 أوت 1982،[2] وتمّ تعديل مفهومه سنة 1996 بموجب الأمر 96-01 المحدّد للقواعد التّي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والنّصوص التطبيقية لها والمؤرخ في 10 جانفي 1996، ويُعرّف على أنّه: "كل شخص طبيعي مسجّل في سجل الصناعة التقليدية والحرف ويمارس نشاطا تقليديا من الأنشطة السابقة الذكر، يُثبت تاهيلا ويتولى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمّل مسؤوليه".[3]

ويمكن للحرفي الفردي ممارسة نشاطه بمساعدة عائلته (زوج، أصول، فروع) أو متمهّن واحد إلى ثلاثة متمهّنين يربطهم به عقد تمهين. إلى جانب هذا يعدّ الأشخاص الذين يمارسون في المترل نشاطات حرفية حرفيون أيضا.[4]

2.1. تعاونية الصناعة التقليدية والحرف

عُرّفت أيضا لأول مرّة في القانون 82-12 السابق،[5] وقد تمّ ضبط هذا المفهوم في الأمر 96-01 لتصبح تعاونية الصناعة التقليدية والحرف هي: "شركة مدنية يُكوّنها أشخاص ولها رأسمال غير قار وتقوم على حرية إنضمام أعضائها الذين يتمتّعون جميعا بصفة الحرفي، وتهدف التعاونية إلى إنجاز كل العمليات وأداء كل الخدمات التي من شأنها أن تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية النشاطات التقليدية والحرف وفي ترقية أعضائها وممارسة هذه النشاطات جماعيا، كما يتمتّع المتعاونون بحقوق متساوية مهما كانت مساهمة كل واحد منهم في رأس المال التأسيسي، ولا يمكن التمييز بينهم إعتبارا لتاريخ إنضمامهم للتعاونية."[6]

3.1. مقاولة الصناعة التقليدية والحرف

تمّ إدراج مفهوم المؤسسة الحرفية لأوّل مرة في القانون 82-12 في المادة 4 منه[7] ثمّ عُرّفت بموجب الأمر 96-01 حيث تمّ تقسيمها إلى قسمين:

1.3.1. مقاولة الصناعة التقليدية: هي كل مقاولة مكوّنة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التّجاري الجزائري وتتوفّر على الخصائص التالية:

- ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف؛
- تشغيل عدد غير محدّد من العمّال الأجراء؛
- إدارة يُشرف عليها حرفي أو حرفي معلّم، أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.[8]

2.3.1. المقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات: كل مقاولة تنشا وفق أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوفّر فيها الخصائص التالية:

- ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان حرف الإنتاج والخدمات؛
- تشغيل عدد من العمّال الأجراء الدائمين أو صنّاع لا يتجاوز عددهم 10 ولا يُحسب ضمنهم كل من: رئيس المقاولة، الأشخاص الذين لهم روابط عائلية مع الرئيس (زوج، أصول، فروع)، متمهّنون لا يتعدّى عددهم ثلاثة ويربطهم بالمقاولة عقد تمهين؛
- تسيير الإدارة من طرف حرفي أو حرفي معلّم أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة في حالة عدم إمتلاك رئيسها صفة الحرفي.[9]

2. خصائص المؤسسات الحرفية في الجزائر:

إنّ تحديد خصائص المؤسسة الحرفية يعدّ أمرا ضروريا لتحديد هذا القطاع و تمييزه عن غيره، والمؤسّسات الحرفية في الجزائر تتميّز ببعض المزايا التي تمثّل في نفس الوقت إيجابياتها وسلبياتها، غير أنّ تركيزنا سوف يكون على تقديم هذه المميّزات وليس على تفسير سبب تمثيلها جوانب قوّة وضعف في آن واحد ؛ وبإعتبار أنّ المؤسسات الحرفية تعتبر من المؤسسات الصغيرة[10] فذلك يجعلها تشترك مع هذه الأخيرة في مجموعة من الخصائص والتي يمكن تلخيصها ضمن مايلي:

- **سهولة وبساطة متطلّبات إنشاء مشروع حرفي:** خلافا للمشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى رأس مال كثيف، تتميّز المشاريع الحرفية بإنخفاض رأسمالها المادي والمموّل غالبا ذاتيا، حيث كشف تقرير مكتب الدراسة والإستشارة (Ecotechnics) أنّ 88,8 % من المشروعات الحرفية في الجزائر قام أصحابها بتمويل إستثماراتهم فيها بالإعتماد على مواردهم الخاصة وفق إحصائيات تم إجراؤها سنة 2008،[11] كما تتسّم هذه المشروعات بإستخدام أدوات إنتاج بسيطة تكلفتها منخفضة مرتبطة عادة بالعمل اليدوي ؛[12] فضلا عن إعتمادها على موارد وخامات محلية قليلة التكلفة مقارنة بالموارد المستخدمة في صناعات أخرى؛[13]
- **عمل فردي وقرارات مركزية مرتبطة بصورة كبيرة بشخصية صاحب العمل:** وتعتبر هذه الميزة صفة رئيسية يتميّز بها مقاولو المؤسسات الحرفية في الجزائر، ويعطي الإنفراد للمقاول الحرفي الحرية الكاملة لإدارة مشروعه كما يشاء من خلال هيكل تنظيمي بسيط قراراته مركزية تُتّخذ بسرعة،[14] كما أن نجاح وبقاء المؤسسة الحرفية مرتبط إرتباطا وثيقا بشخصية وخصائص مالكها الذي يهتمّ شخصيا بكل شؤون العمل ذات الصلة بمهنته، إذ عادة ما يكون المقاول الحرفي هو نفسه المسيّر والقائم بكل الوظائف الأساسية له.[15]
- **إنخفاض تكلفة الفرصة البديلة لليد العاملة:** أي أنّ النسبة بين رأس المال والعمالة متدنّية وهكذا يمكن بأقل قدر من الإستثمارات نسبيا خلق المزيد من فرص العمل، ما يجعل من قطاع المؤسسات الحرفية محورا أساسيا لأي إستراتيجية مفتوحة لتوفير مناصب شغل إنطلاقا من كونه مكثّفا للعماله وغير كثيف لرأس المال وهذا ما يتماشى مع معظم الدول التي تعاني من مشكلة البطالة.[16] ففي الجزائر على سبيل المثال يعتبر قطاع المؤسسات الحرفية من أهم القطاعات التي تمنح مناصب شغل لصالح الشباب وبأقل تكلفة من بين 11 قطاع آخر، إذ يتموقع القطاع بعد كل من البناء والمهن الحرة والخدمات والصيانة.[17]
- **ضآلة حجم الإنتاج المساهم به قياسا بالطلب الداخلي والخارجي:** ويرجع ذلك إلى صغر الورشات التي غالبا ما تكون فردية لا تتعدّى أفراد العائلة وفي أحسن الاحوال نجد مستخدمين فضلا عن التخلّف التكنولوجي،[18] وهو ما يجعل حجم مشاركة القطاع في الأسواق محدودة.
- **البعد الثقافي، الحضاري، الإجتماعي الأصيل للمنتج الحرفي:** وتعدّ هذه الصفة السمة التي يحرزها المنتج التقليدي دون منافس، فهو ثقافي لأنّه يعكس الموروث الثقافي التاريخي للبلد،[19] وحضاري لأنّه يتضمن مختلف أنماط الإبداع التلقائي للشعوب والجماعات سواءا كانت بدائية أو متحضّرة،[20] وإجتماعي لأنّه يعدّ مصدرا للإسترزاق والإستقرار الإجتماعي.[21]
- **صعوبة مطابقة المنتجات الحرفية لمعايير الجودة والنوعية:** ذلك أنّ سعي الحرفي نحو تطبيق مفهوم الجودة والنوعية كوسيلة لإشباع المتطلّبات المرتبطة بأذواق المستهلكين وبيئاتهم ومستوياتهم المعيشية وثقافاتهم والتّي تعدّ كلّها عوامل غير متحكّم فيها قد يُفقد المنتج أصالته خاصة كلما زادت قيمته الفنية، وذلك أنّ اللمسات الفنية المميّزة لهذا المنتج يصعب مطابقتها لإرتباطها بأفكار وأحاسيس الحرفي [22] بينما المنتج الحرفي ذو الطابع الإستعمالي تُمكن مطابقته ؛ وهكذا فالمطابقة يجب أن تتعلّق بالخصائص التقنية للمنتج فقط لا خواصه الفنية التي تحفظ أصالته وإرتباطه بالتاريخ.
- **إرتفاع صافي الدخل من العملة الصعبة في هذا القطاع بالمقارنة بباقي القطاعات:** واحدة من بين المزايا المهمة وغير المنظورة لقطاع المؤسسات الحرفية هو أنّ العائد من العملة الصعبة المحقّقة من طرفه أكبر من غيره من القطاعات الصناعية الأخرى، ففضلا عن كون منتجاته أحد الموارد الأساسية للسياحة، تعدّ القيمة المضافة لمنتجات الصناعة التقليدية والحرف أعلى مقارنة بمنتجات

صناعات أخرى، وهذا راجع لكون عملية صناعة المنتج التقليدي تتطلّب مواد أولية محلية ووسائل عمل تكلفتها منخفضة جدا إلى جانب عمالة منخفضة الأجر، ما يؤدّي إلى تكلفة إستهلاكات وسيطية منخفضة.[23]

- **إنتشارها في المناطق الريفية وشبه الريفية:** غالبا ما تنتشر حرف الصناعة التقليدية في الأوساط الريفية والمدن الصغرى في حين تتركّز الصناعات الأكبر في المناطق الحضرية، وذلك يعود لكون الصناعة التقليدية تستمد عراقتها وأصالتها من ذلك المحيط، فالمنتج التقليدي عادة ما يعبّر على قيم وإنشغالات جد مرتبطة بماضي وبأصالة أهالي الريف العريقة،[24] زيادة على ذلك تعدّ المؤسسات الحرفية وسيلة مهمة لتغطية الإحتياجات اليومية في هاته المناطق.
- **جزء من تركيبة القطاع غير الرسمي:** تعتبر هذه الصفة ميزة غالبة على المقاولين الحرفيين في كل الدول النامية، حيث نجد أنّ نسبة عالية من الحرفيين يمارسون أنشطتهم في الخفاء بعدم التصريح عن هوياتهم في سجلّات القطاع، إذ يُقدّر عدد الحرفيين غير الرسميين في الجزائر بحوالي 113.000 شخص،[25] لهذا نجد أنّ قطاع المؤسسات الحرفية يرتبط إرتباطا شديدا بالقطاع غير الرسمي خصوصا ما يتعلّق بوجود يد عاملة من النساء والأطفال.[26]

الإنتباه لهذه الخصائص من شأنه أن يحفّز نحو السعي وراء الطرق المؤدّية نحو إستغلال نقاط القوه ورفع الجوانب التي تمثّل نقاط ضعف.

3. الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الحرفية في الجزائر

يمكن إبراز دور المؤسسات الحرفية في تحفيز النشاط الإقتصادي من خلال دراسة الآثار الإقتصادية لهذا القطاع على بعض متغيّرات الإقتصاد الوطني منها :

1.3. حركية إنشاء مشاريع جديدة في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر

تحليل النسيج المؤسساتي للمشاريع الحرفية في الفترة بين 2003-2010 يُظهر أنّ النسيج المؤسساتي للقطاع قد عرف توسّعا كبيرا خلال الفترة المدروسة، كما هو موضّح في الجدول رقم 1.

جدول 1: تطوّر تعداد مشاريع الصناعة التقليدية والحرف خلال الفترة (2003-2010)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المشاريع الحرفية	79.850	86.732	96.072	106.222	116.347	126.887	168.020	184.850

المصدر: – نشرية المعلومات الإقتصادية (2004-2005-2006-2007-2008)

– مكتب الدراسة والإستشارة Ecotechnics

القراءة المباشرة لهذا الجدول تبيّن أنّ الإقتصاد الوطني قد عرف حركية ملحوظة نتيجة للبرامج الموضوعة من طرف الدولة والتي عملت على تحسين المناخ الإستثماري في قطاع الصناعة التقليدية والحرف، فقد عرف تعداد المشاريع الحرفية تطوّرا ملحوظا في الفترة بين 2003-2010، ففي ظرف 8 سنوات توسّعت القاعدة الحرفية بنسبة 131,49٪، بما يعادل 105.000 مشروع جديد ونسبة زيادة سنوية تفوق 13٪ سنويا، ما يمثّل 15.000 مشروع حرفي جديد سنويا.

2.3. أثر قطاع الصناعة التقليدية و الحرف على التشغيل

يمثّل قطاع المؤسسات الحرفية مصدرا بالغ الأهمية في توفير فرص العمل إنطلاقا من كونه يميل إلى تكثيف العمالة على تكثيف رأس المال،[27] وإذا علمنا أنّه من بين طرق تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني هو مدى إحداث مناصب شغل، نجد أنّ القطاع يدعم الإقتصاد الجزائري بأرقام لا يستهان بها. والجدول الموالي يقدّم تطوّر تعداد مناصب الشّغل المصرّح بها في الفترة 2003-2010.

جدول 2: تطوّر تعدادا مناصب الشغل المصرّح بها في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الفترة بين 2003-2010

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد مناصب الشّغل	160.124	173.920	192.744	213.044	233.270	254.350	306.000	336.600

المصدر: – نشرية المعلومات الإقتصادية (2004-2005-2006-2007-2008)Ecotechnics

تطوّر تعداد النسيج المؤسساتي الحرفي رافقه أيضا زيادة في عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع المدروس، حيث تزايد عدد المؤسسات المستحدثة بأكثر من الضعف في ظرف 8 سنوات (210.136 منصب جديد) وهو ما يُعادل 131,23٪ منصب منشأ خلال الفترة، أي ما يمثّل نسبة زيادة تقدّر بحوالي 16٪ سنويا (أكثر من 26.000 منصب شغل إضافي كل سنة)، وهو ما يشير إلى أنّ القطاع يمتلك إمكانية توفير مناصب شغل دائمة لعدد من العائلات الجزائرية.

3.3. أثر قطاع الصناعة التقليدية و الحرف على التشغيل

يمثّل قطاع المؤسسات الحرفية مصدرا بالغ الأهمية في توفير فرص العمل إنطلاقا من كونه يميل إلى تكثيف العمالة على تكثيف رأس المال،[27] وإذا علمنا أنّه من بين طرق تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني هو مدى إحداث مناصب شغل، نجد أنّ القطاع يدعم الإقتصاد الجزائري بأرقام لا يستهان بها. والجدول الموالي يقدّم تطوّر تعداد مناصب الشّغل المصرّح بها في الفترة 2003-2010.

جدول 3: تطوّر تعدادا مناصب الشغل المصرّح بها في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الفترة بين 2003-2010

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد مناصب الشّغل	160.124	173.920	192.744	213.044	233.270	254.350	306.000	336.600

المصدر: – نشرية المعلومات الإقتصادية (2004-2005-2006-2007-2008)

Ecotechnics –

تطوّر تعداد النسيج المؤسساتي الحرفي رافقه أيضا زيادة في عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع المدروس، حيث تزايد عدد المؤسسات المستحدثة بأكثر من الضعف في ظرف 8 سنوات (210.136 منصب جديد) وهو ما يُعادل 131,23٪ منصب منشأ خلال الفترة، أي ما يمثّل نسبة زيادة تقدّر بحوالي 16٪ سنويا (أكثر من 26.000 منصب شغل إضافي كل سنة)، وهو ما يشير إلى أنّ القطاع يمتلك إمكانية توفير مناصب شغل دائمة لعدد من العائلات الجزائرية.

4.3. دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحريك القوى العاملة

بعد مهم لحالة أي قطاع هو فرص العمل والوظائف الجديدة التي تستحدث فيه سنويا،[28] وتظهر الإحصائيات عن عدد الوظائف المنشأة سنويا في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في بلادنا مايلي:

جدول 4: مناصب الشغل المنشأة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف خلال الفترة (2003-2010)

	2004/03	2005/04	2006/05	2007/06	2008/07	2009/08	2010/09
المناصب المنشأة	13.796	18.824	20.300	20.226	21.080	51.650	30.600
نسبة الزيادة	% 8,61	% 10,82	% 10,53	% 9,49	% 9,03	% 20	٪10

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التشغيل في القطاع قد عرفت بدورها زيادة لا يستهان بها، إذ وصل معدّل الزيادة فيها إلى أكثر من 23.500 منصب شغل إضافي سنويا، وهو ما يمثّل نسبة زيادة تقدر بحوالي 11% أيضا.

وبالتالي يمكن القول أن قطاع الصناعة التقليدية والحرف يلعب دورا قياديا في توفير فرص العمل والحد من إنتشار الفقر من خلال قدرته على توفير مداخيل محترمة لعدد هام من المواطنين وبالتالي العدالة في توزيع الدخل الوطني ومن ثم تحقيق الرفاهية.

5.3. تطوّر قيم الإنتاج والإستثمار في قطاع المؤسسات الحرفية

حجم الإستثمارات في القطاع عرفت بدورها إرتفاعا بارزا مثلما هو مبين في الجدول.

جدول رقم 5: قيم الإستثمار والإنتاج في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الفترة (2005-2010)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإستثمار (1000دج)	2.704.765	2.911.503	3.067.101	4.140.633	5.246.301	5.857.440
نسبة التطوّر (٪)		10,6	2,5	35	26,7	11,6
الإنتاج (مليار دج)	53.9	63,6	65,5	74	106	117
نسبة التطوّر (٪)		18	3	13	43,2	10,5

Source : Ecotechnics 2010 : op.cit, p.p 24-36

سجّل قطاع الصناعة التقليدية والحرف تطوّرا هاما في حجم الإستثمارات المحققة خلال الأربع سنوات الأخيرة، ما يعادل نسبة 90٪، هذه الزيادة في حجم الإستثمار رافقها أيضا إرتفاع مقبول في حجم الإنتاج، بزيادة قدّرت بحوالي 117٪ خلال ست سنوات، أي بمعدل إرتفاع سنوي قيمته 19.5٪؛ وهو ما يعني أنّ إنتاجية القطاع مرتبطة بزيادة الإستثمار فيه.

6.3. تطوّر الصادرات

قيمة وكمية الصادرات من منتجات الصناعة التقليدية والحرف موضحة في الجدول رقم (6)

جدول رقم 6: قيمة وكمية صادرات الجزائر لمنتجات الصناعة التقليدية في الفترة (2003-2010)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الكميات (مليون طن)	0,034	0,069	0,616	2,997	4,091	4,516	4,866	4,935
القيمة (مليون دولار أمريكي)	0,027	0,024	0,069	0.528	1,168	1,385	1,526	1,610

المصدر: الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية "ALGEX"، 2011

القراءة المباشرة للجدول تُظهر أنّ كمية صادرات الصناعة التقليدية قد عرفت إنتعاشا ملحوظا إبتداءا من سنة 2006، إذ عرفت كمية الصادرات إرتفاعا بنسبة تقارب 65٪ بين سنتي 2006 و2010، رافق هذا الإرتفاع زيادة في قيمة الإيرادات التصديرية بنسبة تفوق الضعفين (حوالي 205٪ في نفس الفترة).

و هكذا يتضح مما سبق أنّ قطاع المؤسسات الحرفية يعدّ نشاطا إقتصاديا هاما كغيره من النشاطات الإقتصادية، لكونه قطاع منشئ للعمل وموفّر للدخل وجالب للعملة الصعبة وداعم للسياحة ومفعّل للصادرات خارج قطاع المحروقات وبالتالي مساهم في التنمية الإقتصادية.

ثانيا: سياسة دعم قطاع المؤسسات الحرفية المعتمدة في الجزائر

إتجهت الجهود في السنوات الأخيرة إلى التركيز على توفير مختلف أشكال الدعم والشروط التي من شأنها أن تساعد على الحفاظ على النسيج الصناعي القاعدي المشكّل أساسا من المؤسسات المصغّرة ذات الطابع الحرفي، ومن ثم توفير الظروف المواتية للنهوض بالقطاع؛ ولهذا فقد تم العمل على تحفيز الإستثمارات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف من خلال تحسين المناخ الإستثماري فيه، فبعد جعل القطاع تحت وصاية وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، خُصّص له مجموعة من الآليات والبرامج والتدابير التي من شأنها المساعدة في تحقيق ذلك، والتي نشير إليها في هذا التسلسل.

1. هيئات الدعم المالي والقرض

قامت الدولة بإنشاء العديد من الهيئات العامة لتقديم المشورة الإقتصادية والفنية والمساعدات المالية لصالح المقاولين الحرفيين، بحيث يستفيد الممارسون أو المستثمرون بأي نشاط حرفي والمستوفون الشروط المرتبطة على الخصوص بالسن والمهارة ومستوى المساهمة الشخصية من إعانة العديد من الأجهزة الموضوعة، سنقوم هنا بعرض أهمها وشرح كيفية دعمها لهذا النوع من المشاريع.

تشترك الآليات التي نحن بصدد ذكرها بكونها هيئات مسؤولة عن تقديم الدعم والإستشارة ، وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار إنجاز وتطبيق وكذا متابعة مشاريعهم الإستثمارية، وتضع تحت تصرفهم كافة المعلومات ذات الطابع الإقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي والمتعلّقة بممارسة أنشطتهم وترافقهم في الحصول على القرض البنكي، أي أنّها تقوم بدور الوساطة في إطار إتفاقية موقّعة بينها وبين البنوك• التي تمنح القرض على أن يُمنَح هذا الأخير بشكلين :

- قرض بنكي بنسبة فائدة مخفّضة تقع على عاتق المستفيد مكمّل بسلفة دون فائدة؛
- سلفة دون فائدة ممنوحة من طرف الهيئة المختصة.

1.1. الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT):

تم إنشاؤه بموجب المادة 184 من قانون المالية لسنة 1992، وحُددّت طريقة عمله وموارده في المرسوم التنفيذي رقم 06-93 المؤرخ في 2 جانفي 1993[29] ؛ ويقوم الصندوق بمنح الدعم المالي للأنشطة والعمليات المرتبطة بالأنشطة الخاصة بترقية نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بشكل حصري ؛ ويستفيد منه كل من الحرفيين الفرديين، التعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف وكذا الجمعيات النشطة في المجال المذكور. على أن يتم تحديد مبلغ الدعم على حسب النشاط المصرّح به وتقديرا من طرف لجنة دراسة الملفات بهذا الجهاز.[30]

2.1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

وهي هيئة ذات طابع عمومي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي،[31] أُنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 2 جويلية 1996 والمتعلّق بدعم تشغيل الشباب في حين تضمّن المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مختلف القوانين التي تنظّم إطار عمل الوكالة؛[32] وقد أُسّست الوكالة خصيصا بهدف مرافقة الشباب البطال وذوي المؤهلات المهنية أو شهادات معترف بها لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغّرة،[33] وتمويلهم عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب FNSEJ لذا يمكن للشباب المستثمر في نشاط حرفي والمستفيد من إعانة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الإستفادة من إعانات مالية وإمتيازات جبائية لدعم إنشاء مشروع إستثماري أو توسيعه.[34]

3.1. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر(ANGEM) :

تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلّق بجهاز القرض المصغّر وقد تم تحديد قانونها الأساسي ومهامها وكذا كيفيات تنظيمها وتمويلها وعملها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14، وهي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص وتتمتّع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي[35] تابعة لوزارة التضامن الوطني،[36] وتقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر بتقديم قروض مصغّرة لأصحاب المبادرات الفردية الذين هم قادرون على خلق مناصب عمل ذاتي ودائم وكذا للفئات بدون دخل والتي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة أو للنساء الماكثات بالبيت أو البطالين وحاملي المشاريع.[37]

4.1. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) :

أُنشأ بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 حيث نصت المادة 30 منه على أن تُعهَد إدارة نظام التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب إقتصادية إلى صندوق مستقل،[38] وتم تنفيذه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرّخ في 6 جويلية 1994،[39] وهو عبارة عن مؤسسة عمومية تابعة لوصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي تم تكليفها بتخفيف الآثار الإجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الإقتصادي بعد تطبيق مخطط التعديل الهيكلي وكذا محاربة البطالة من خلال منح تعويض عن البطالة لفائدة المنخرطين فيه.

عرف هذا الصندوق في مساره تعديلات عديدة أهمها التعديلات المجراة سنة 2004 والتي عملت من خلالها الجهات المعنية على ترقية أفضل لهذا الجهاز،، ويعكف من خلالها الصندوق على:

أ. تسطير برنامج للتكوين بإعادة تأهيل البطالين ذوي المشاريع والمؤسسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل.

ب. تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط من طرف البطالين ذوي المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة.[40]

إضافة إلى ما سبق تستفيد المؤسسات الحرفية من دعم من مختلف الآليات الموالية:

- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ)؛
- الصندوق الإجتماعي للتنمية (FDS)؛
- صندوق الزكاة؛
- صناديق الضمان :
  - ✓ صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع (FGCJP)؛
  - ✓ صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI)؛
  - ✓ صندوق ضمان القروض للمؤسسات ص و م (FGAR)
- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)؛
- وكالة التنمية الإجتماعية (ADS)؛
- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة؛
- صندوق المحيط والحفاظ عليه من التلوث؛
- صندوق ترقية المحيط؛

- صندوق تطوير منطقة الجنوب؛
- صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- صندوق التكوين والتدريب المهني.

2. تكوين و تأهيل الموارد البشرية:

أصبحت مصطلحات التكوين والتأهيل وتنمية المهارات مرادفا للإستثمار في رأس المال البشري بإعتباره أساس أي عملية تنموية، وتظهر أهمية مرافقة العنصر البشري عند محاولة الإستجابة للمستجدات الحاصلة، وإنتباها لهاته الأمور قامت الدولة بتبني مجموعة من البرامج التكوينية والتأهيلية تسعى من جهة نحو تأهيل إطارات القطاع ومن جهة أخرى نحو ترقية المقاول الحرفي وتطوير مؤهلاته.

1.2. برنامج (Cree/Germe_أنشئ وحسن تسيير مؤسستك) لدعم روح المقاولة :

وهو برنامج تكويني خاص بدعم إنشاء وتسيير المؤسسات المصغّرة، وُضع من طرف المنظمة الدولية للعمل (OIT)،[41] ويُقدّم منهجية متكاملة في التكوين ووسائل مستعملة بنجاح على المستوى العالمي، موجّهة لمنشئي ومسيري المؤسسات الصغيرة، ويهدف إلى دعم ومساندة هياكل ترقية هذا النوع من المؤسسات، وكذا نحو التحسين المستمر لسيرورة المؤسسات ص وم والمؤسسات الحرفية من خلال تكوين حاملي المشاريع أو مسيّري المؤسسات عبر ثلاثة مراحل :

- إختيار الفكرة المناسبة لإنشاء المؤسسة (TRIE)← خاصة المقبلين على إنشاء المؤسسات؛
- إنشاء المؤسسة (CREE)← وخاصة لحاملي المشاريع؛
- التسيير الأحسن للمؤسسة (GERME)← لمسيّري المؤسسات.

يعمل برنامج "حسن تسيير مؤسستك" على البحث عن الهيئات المهتمة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الحرفية وتزويدهم بمكوّنين مدرّبين على منهجية "حسن تسيير مؤسستك"، كما يوفّر جملة من الدعائم التكوينية لكل من المكوّن وحاملي المشاريع ومسيّري المؤسسات، ملخّصة في أدلة خاصة بكل مرحلة من مراحل المنهجية الثلاث وتشمل مختلف وظائف المؤسسة إلى جانب المتابعة ما بعد التكوين.[42]

وقد تبنّت الجزائر هذا البرنامج في سبتمبر 2004 من خلال عقد مبني بين المكتب الدولي للعمل ووزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية _سابقا_ كـــحلّ لدعم روح المقاولة لدى المقاول الحرفي و التحكّم الجيد في آليات التسيير أمام بيئة سريعة التغيير، من خلال تمكينه من أسلوب دراسة السوق وإنتهاز الفرص وكذا تسيير الزبون والتحكّم في السعر والإنتاجية وغيرها.[43] ويُؤسس هذا الإتفاق على تكوين مكوّنين ومرافقين إقتصاديين على مستوى مختلف هياكل دعم قطاع الصناعة التقليدية وباقي هيئات دعم إنشاء المؤسسات وتشغيل الشباب (Ansej, Angem, Cnac, Cnam, MPMEA...).[44]

2.2. برنامج نظام الإنتاج المحلي (SPL) لدعم التنمية المحلية و التهيئة الإقليمية:

هو برنامج تم إقتراحه سنة 2007 كمنهج لتنسيق الأنشطة الحرفية مع مقاربة تشاركية على الميدان، ويرتكز أساسا على تنسيق التآزر داخل نفس فرع النشاط وفي نفس الموقع بين المقاولين الحرفيين و بيئتهم المحلية (خدمات خاصة، عامة، سلطات، هيئات

دعم..)؛ وتم على إثره وضع 7 أنظمة إنتاجية محلية رائدة في حرف: ترميم البنايات، النسيج الوبري، صناعة الزرابي، الحلي التقليدية، صناعة الطين و الفخار، صناعة النحاس، حرفة العمارة.

3.2. برنامج (NUCLEUS) لدعم تآزر الحرفيين :

جاء هذا البرنامج في إطار التعاون الجزائري الألماني GTZ بين وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية والوكالة الألمانية للتعاون التقني. فكرة البرنامج مستوحاة من تجربة ناجحة قامت بها الوكالة الألمانية بالبرازيل سنة 1990، ويُعرّف على أنّه مركز إتصال بين مقاولين حرفيين يعملون في نفس الحرفة أو ضمن حرف مختلفة داخل غرفة أو جمعية، بحيث يجتمعون لتبادل الخبرات والتفكير معا في المشاكل المشتركة بينهم وهذا برئاسة وتنظيم ومرافقة من طرف مستشار نوكلس الذي يُكلّف من طرف الغرفة.

والنوكلس هو عبارة عن نواة إتصال تسمح بتبادل الخبرات والأفكار بين الأعضاء ويسمح بتحديد هيكلة وتنظيم الطلب على الخدمات من الأسفل إلى القمة، وتحسين أداءات غرف الصناعة التقليدية وكذا الربط الشبكي بين هاته الأخيرة وباقي المرافق والمؤسسات العمومية والخاصة؛ كما له أهداف جمّة يجنيها المقاولون الحرفيون المنخرطون فيه والمتمثّلة في إعانة الأعضاء على إنشاء، تطوير، تعليم وتكوين، تحديث ورقي مؤسساتهم، ويتمثّل الحجم الأمثل للنواة الواحدة بين 12-30 مقاول.[45]

وقد تمّ تبني هذه المقاربة في أواخر سنة 2007 وطُبّق على مستوى 10 غرف بولايات : الجزائر العاصمة، بجاية، البليدة، جيجل، مستغانم، وهران، سطيف، تيبازة، تيزي وزو وتلمسان ؛ في إنتظار تعميمه عبر كافة التراب الوطني في أفاق 2010-2011.[46]

4.2. تنظيم مسابقات وإستحداث الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بهدف تشجيع روح الإبداع والإبتكار لدى الحرفي :

تم إستحداث مسابقات مفتوحة على النشاطات الحرفية بموجب المرسوم 96-01،[47] كما تم إستحداث الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-273 المؤرّخ سنة 1997 لمكافأة أحسن الأعمال المُنجزَة من طرف حرفيين أو تعاونيات أو مقاولات حرفية في مجال الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية؛ هذه الجوائز هي عبارة عن ميداليات ولوحات شرف وكذا مكافأة مالية يُقدّمها وزير المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية كل سنة لأحسن منتج حرفي تقليدي وفني.[48]

5.2. وضع برامج للترقية وتحسين التنافسية :

إيمانا من الدولة بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجه عام وقطاع المؤسسات الحرفية بوجه خاص بإعتبار أنّ 94% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات مصغّرة، قامت الجزائر بتبنّي مجموعة من البرامج تهدف إلى تنمية هذا القطاع سنقدمها فيما يلي :

1.5.2. ترقية المناولة والشراكة :

تعدّ المناولة من أهم أشكال التعاون الصناعي أو التكامل الإقتصادي بين المؤسسات فهي جميع العلاقات التعاونية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم منشأة مُقدّمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر تسمى **مُنفّذة أعمال** أو **مناولة** متخصّصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدّد مسبقا ومُلزم للطرفين، والتي يبقى هذا النشاط الذي تقوم به هو نشاطها الأساسي.[49] تعدّ المناولة من أهم أشكال التعاون الصناعي أو التكامل الإقتصادي بين المؤسسات فهي جميع العلاقات التعاونية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم منشأة مُقدّمة للأعمال بتكليف منشأة

أو أكثر تسمى **مُنفّذة أعمال** أو **مناولة** متخصّصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدّد مسبقا ومُلزم للطرفين، والتي يبقى هذا النشاط الذي تقوم به هو نشاطها الأساسي.[50]

في الجزائر أُدرجت تجربة المناولة والشراكة بين المؤسسات العمومية والخاصة ضمن الخيارات الإستراتيجية للنهوض بالقطاع الصناعي بصدور القانون 18-01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمّن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن خلاله أُعتبرت المناولة أداة مفضّلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حظيت بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني وتثمين إستعمال القدرات الوطنية الموجودة.[51]

وعن المناولة في قطاعنا المدروس فإنّ الأمر يتعلّق بمجموع المؤسسات العمومية المعنية بترقية المناولة في القطاع الحرفي، ولهذا الغرض قامت المؤسسات العمومية بتحديد مجالات الصناعات الصغيرة التي تخلّت عنها الوحدات الصناعية، وكذا إدماجها ضمن برامج أنشطتها لمشاركة حرفيين في إنتاج التجهيزات و الأدوات ومعالجة المواد المصنّعة الضرورية.[52]

2.5.2. برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات ص و م (ED/PME) في إطار التعاون مع الإتحاد الأوروبي:

في إطار تعاون الجزائر مع الإتحاد الأوروبي وتأهيل الإقتصاد الجزائري للاندماج في الإقتصاد العالمي وترقيته إلى درجة المنافسة وتكييفه مع متطلّبات التبادل الحر؛[53] سعت الجزائر إلى تأهيل مؤسساتها ص وم وجعلها أكثر تنافسية من حيث ثلاثية : **التكلفة – الجودة – التجديد**، بتبنيها لبرنامج ميدا والذي دُشّن سنة 1995 وإستمر إلى غاية سنة 1999 وسميّ **ميدا الأولى**، وبرنامج **ميدا الثانية** للفترة (2000-2007) الذي تضمّن برنامج دعم للمؤسسات ص وم الجزائرية وأخذ إسم **أورو– تنمية المؤسسات ص و م الجزائرية (ED/PME)**.[54]

انطلق البرنامج فعليا في سبتمبر 2002، وينشط بفريق عمل دائم مكوّن من 25 خبيرا (21 خبير جزائري و4 أوروبيين) ويسيّر من قبل وحدة البرنامج UGP والتي مقرّها العاصمة بالإضافة إلى 5 فروع جهوية، وقد خُصّص في سبيل تحقيق ما سبق 62,9 مليون أورو، 57 مليون أورو كتمويل من قبل المفوضية الأوروبية و3,4 مليون أورو من قبل وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية و2,5 مليون أورو مقدّمة من طرف المؤسسات ص وم التي تدفع 20% من التكلفة الكلية لنشاطات التأهيل،[55] وتستفيد من هذا البرنامج المؤسسات ص وم الخاصة والتي تنشُط في القطاع الصناعي وكذا قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة بالمؤسسات ص وم، في حين أنّ المؤسسات التجارية لا تدخل ضمن ذلك.

ويرتكز هذا البرنامج على ثلاث محاور أساسية للدعم :

- دعم مباشر للمؤسسات ص وم؛
- دعم المؤسسات المالية والبنوك التي لها علاقة مباشرة مع هاته المؤسسات؛
- دعم المحيط المجاور للمؤسسة.[56]

3.5.2. برنامج التعاون الجزائري الألماني للتنمية الإقتصادية المستدامة (GTZ-DEVED) :

تضمّن هذا التعاون برنامجا لتحسين تنافسية المؤسسات ص وم المشغّلة لأقل من 20 عامل، وهو تحت رعاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، في حين أُوكل تنفيذه للوكالة الوطنية لتأهيل المؤسسات ص وم. وتتمثّل الخطوط العريضة لهذا البرنامج في :

- دعم سياسات وإستراتيجيات المؤسسات ص وم؛

- ترقية الخدمات الموجّهة للقطاع؛
- تحسين الخدمات المالية لها : وذلك من خلال السعي مع الشركاء على إنشاء مؤسسة مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا إعداد وإنطلاق أنشطة هاته المؤسسة المالية؛
- الرفع من قدرات الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل : عن طريق تقوية القدرات والكفاءات وهياكل الجمعيات المهنية وترقية خدماتها وقدراتها على الحوار، بإعتبار أنّ كل من منظمات أرباب العمل والجمعيات والغرف (صناعة، تجارة، غرف صناعة تقليدية) هم شركاء أساسيون في تحسين التنافسية للمؤسسات ص وم الجزائرية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ GTZ تمثّل الوكالة التقنية المقدّمة للمعرفة بالشراكة مع المستثمرين المؤسساتيين وبالتشاور مع الأجهزة المشرفة على القطاع المالي في الجزائر،[57] بحيث إستفادت المؤسسات ص وم في إطار هذا التعاون مما يلي:

- مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة إجمالية تُقدّر بـــ3 ملايين أورو، حيث يستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكوين 50 متخصّص و250 عونا مرشدا؛
- مشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة بغلاف مالي يُقدّر بـــ 2,3مليون أورو هدفه ترقية الحركة الجمعوية بالمؤسسات.

3. الدعم المقدّم في مجال التسويق والتصدير:

يُشكّل تسويق المنتجات الحرفية العائق الأساسي لتنمية القطاع، لاسيما بالنسبة لمنتجات الصناعة التقليدية والفنية، لذلك تم إتخاذ مجموعة من التدابير وكذا وضع مخططات سنوية عديدة للترويج تهدف إلى تسهيل موقعتها في الأسواق الوطنية والدولية، ويتعلّق الأمر بـــ :

1.3. الدعم المقدّم من طرف الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية : حيث تستفيد نشاطات الصناعة التقليدية والفنية في إطار هذا الصندوق من :

- تقديم مساعدات على التصدير في شكل أعمال تسويقية ودعم إعلامي (إشهار، واجهات، ملصقات، كاتالوجات، منشورات...)؛
- جزء من التكاليف المرتبطة بمشاركة الحرفيين في الصالونات والمعارض في داخل وخارج الوطن؛[58]

2.3. إنشاء الصندوق الوطني لترقية الصادرات (FSPE):

تم إنشاؤه بمقتضى قانون المالية لسنة 1996 ونُفّذ بالمرسوم التنفيذي رقم 96-205 المؤرّخ في 5 جوان 1996،[59] وهو صندوق مخصّص للدعم المالي لعمليات وأنشطة ترقية الصادرات خارج المحروقات،[60] إذ يقوم هذا الصندوق بتقديم مساعدات تغطّي العمليات الآتية :

- الأعباء المتعلّقة بدراسة الأسواق الخارجية وإعلام المصدّرين ودراسة كيفيات تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجّهة للتصدير؛
- مصاريف المشاركة في الأسواق والمعارض والصالونات المتخصّصة المقامة في الخارج بحيث يغطّي : تكاليف كراء الأجنحة ومساحات العرض، تكاليف عبور ومناولة العينات الموجّهة للعرض، بالإضافة إلى تكاليف الإشهار والتسويق الناتجة عن المشاركة في الأسواق والمعارض والصالونات المتخصّصة بالخارج؛
- جزء من التكاليف التي يتحمّلها المصدّرون والمتعلّقة بإستكشاف الأسواق الخارجية؛
- تكاليف العبور والنقل الدولي للمنتجات الموجّهة للتصدير؛

- تمويل التكاليف المرتبطة بتكييف المنتجات مع الأسواق الخارجية.[61]

3.3. دعم في مجال الترويج :

حيث يمكن للمقاولين الحرفيين الذين يواجهون مشاكل في التعريف بمنتجاتهم وأعمالهم الفنية المشاركة إما في التظاهرات الوطنية أو الدولية التي تقام كل سنة، أو طلب الإستفادة من أروقة العرض-بيع المتواجدة على مستوى مؤسسات دعم القطاع بمختلف جهات الوطن.

4.3. دعم في مجال ترقية النوعية والإبقاء على روح المنتج التقليدي الجزائري:

تم في هذا الإطار إصدار مجموعة نصوص تنظيمية تسمح للمقاول الحرفي من حصول منتجاته على **علامة النوعية والأصالة*** بحصول منتجاته على تسمية **صناعة تقليدية جزائرية** صالحة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، مع توضيح طرق الحصول على ذلك في المرسوم التنفيذي رقم 97-390 المؤرخ في 19 أكتوبر 1997 إذ نصت المادة الرابعة منه أنّ هاته العلامة لا تُسلّم إلا للمنتجات التي تتميّز بطابع تقليدي أصيل، ومستوحاة من الفن المحلي وتتمتّع بمستوى من الجودة من حيث إختيار المواد المستعملة والعناية في التنفيذ، وكذا مصنوعة يدويا أو بالإستعانة بلوازم تكميلية.[62]

5.3. معايير الدمغ وحماية المنتج التقليدي الجزائري :

تندرج معايير الدمغ في مجال ترقية النوعية والمقاييس، غير أنّ هاته الأخيرة تتعلّق بمنتجات نشاط معيّن يكتسي أهمية إقتصادية وإجتماعية على المستوى الوطني ألا وهو صناعة الزرابي والمنسوجات المماثلة، حيث وُضعت جملة من المتطلّبات والمعايير الموحّدة الخاصة بصنع الزرابي والمنسوجات التقليدية المماثلة لها والتي تمت المصادقة عليها من طرف اللجنة التقنية الوطنية للصناعات النسيجية التابعة للمعهد الجزائري للتقييس سنة 2005، وتُحدِّد هذه المقاييس نوعية المواد الأولية المستعملة وكذا مظهر المنتج (من رموز وأشكال..)، بالإضافة إلى الخصوصيات التقنية للمنتج وكل الجوانب المتعلّقة بالجودة.

تُوكل مهمة الدمغ التي يتم على إثرها التأكّد من مطابقة المنتج لتلك المواصفات والمقاييس الموضوعة، لمراكز الدمغ المتواجدة على المستوى الوطني وتعتبر هاته المقاييس بمثابة ضمان جودة لمختلف المنتجات النسيجية وكذا المرجع الأساسي لكل المعنيين بصناعة الزرابي ودمغها.[63]

ثالثا. تقييم فعالية سياسة دعم المؤسسات الحرفية في الجزائر

نتائج الإجراءات والتدابير والبرامج المنفّذة في إطار إستراتيجية تنمية قطاع المؤسسات الحرفية في الجزائر أسفرت عن ما يلي:

1. ما يتعلّق بالدعم المالي والقرض:

وحسب الإحصائيات الدراسية للأنشطة الحرفية المُنشأة بدعم من هيئة دعم سنة 2008، تمّ إحصاء ما يلي:

- قام الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية FNPAAT بدعم 1589 مشروع حرفي ممارس لإحدى أنشطة الصناعة التقليدية والفنية ؛ [64]
- شكّلت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ الهيئة الأكثر طلبا من طرف المقاولين الحرفيين في دعم مشاريعهم الحرفية، فقد تمّ تسجيل 7031 مشروع حرفي أُنشأ بالإستفادة من هذه الهيئة، أي ما يمثّل نسبة 69,7٪ من مجموع المشاريع التي أُنشئت بدعم من هيئة دعم سنة 2008؛

- إحتلّت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر ANGEM المرتبة الثانية بعد ANSEJ وفقا لترتيب الهيئات الأكثر طلبا من طرف الحرفيين في تمويل تأسيس مشروعاتهم الحرفية، حيث قامت بدعم إنشاء 1591 مشروع حرفي؛
- تولّى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC تمويل تأسيس 1066 مشروع حرفي، في حين بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف باقي هيئات الدعم المالي الأخرى 399 مشروع وفقا لإحصائيات نفس السنة. (65)

2. ما يخص تكوين وتأهيل الموارد البشرية:

فإلى غاية 31 ديسمبر 2009 تمّ إحصاء:

- مساهمة الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية والحرف في التكوين عن طريق التمهين لـــ 5000 شاب لدى حرفيين معلّمين مختصين في مختلف فروع الصناعة التقليدية والفنية؛
- مرافقة 85 مقاول حرفي في فروع الحلي، الجلود، الفخّار، الخزف والزجاج من طرف شركاء إيطاليين وإسبان في إطار إتفاقيات تعاون دولي؛(66)
- إستفادة 700 مقاول حرفي في تقنيات التصميم و التسويق والتصدير؛
- تكوين 4400 مقاول وحامل مشروع خلال الفترة جوان 2005 و 31 ديسمبر 2006؛
- كما أفضت الجهود المتتالية للهيئات المسؤولة على القطاع عن تكوين 2410 حامل مشروع جديد عبر 163 حلقة دراسية نُظّمت بكامل القطر الوطني، و6256 مقاول حرفي حول كيفية تسير المؤسسة عبر 417 حلقة دراسية، أي ما مجموعه 8666 حرفي إلى غاية ديسمبر 2009. (67) ولم تكتف وزارة المؤسسات ص وم بهذا الحد، إذ وحرصا منها على الوقوف وراء هذا المشروع الكبير أوكلت مهمة تعريب دلائل تكوين هذه المنهجية للغرفة الوطنية للصناعة التقليدية.
- دعم 5434 نشاط حرفي في المناطق الريفية، من خلال مشاركة غرف الصناعة التقليدية والحرف في وضع البرنامج الوطني للتجديد الريفي؛
- وفيما يخص تكوين الإطارات المسؤولة عن الهيئات المشرفة عن القطاع فقد تمّ تأهيل 29 مفتّش رئيسي للصناعة التقليدية وكذا 70 إطار في مراقبة الجودة ودمغ الزرابي؛ (68) إلى جانب هذا تمّ تدعيم الإطارات المكوّنة في برنامج المرافقة الإقتصادية (انشئ وحسّن تسيير مؤسستك) بعدد من المكوّنين وصل إلى 74 مكوّنا من طرف المكتب الدولي للعمل مع نهاية سنة 2009، 46 إطار منهم هم مكوّنين على مستوى الهيئات المشرفة على القطاع، (69) إضافة إلى تكوين 33 مستشارا إقتصادي بمساعدة خبراء منظّمات دولية و أوروبية على تسيير وصيانة نظام المعلومات. (70)
- وفي إطار نظرة مستقبلية، إتّجهت هياكل القطاع نحو إعتماد نظام تكوين عن بعد قادر على تسيير ومتابعة المتكوّنين من خلال أرضية تقنية على الخط عبر الانترنت، شُرع في إنجازها منذ نوفمبر 2007. (71)
- قاد برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات ص و م منذ إنطلاقه سنة 2002 أكثر من 2102 عملية تأهيل إستمرت منها 668 مؤسسة فقط وهذا في 31 أكتوبر 2006، 43% منها مؤسسات مصغّرة وصغيرة وهو ما يعادل 287 مؤسسة.(72)

وتجدر الإشارة أيضا، أنّه في مجال تنشيط تجمّعات الحرفيين وتحفيز العمل الجماعي تم تسجيل:

- إرتفع عدد الأنظمة الإنتاجية الموضوعة من 7 أنظمة إنتاجية محلية رائدة في قطاع الصناعة التقليدية سنة 2007 إلى 15 نظام إنتاج محلي مع نهاية سنة 2008؛

- إنشاء تجمّعين لتصدير الصناعة التقليدية سنة 2009، و 3 سنة 2010 و 4 سنة 2011؛
- أما عملية تنفيذ برنامج نوكلس أسفرت في أن بدأ 126 تجمّع وفق هذا النظام يشتغل، يجتمع فيه 1200 حرفي يتوزّعون على 3 مناطق "شرق- غرب – وسط" ويضم 37 حرفة مختلفة في فروع: الخزف، الميكانيك، النّجارة، البناء والحلاقة عبر 10 غرف للصناعة التقليدية والحرف موجودة على مستوى ولايات: الجزائر، بجاية، البليدة، جيجل، مستغانم، وهران، سطيف، تيبازة، تلمسان، بسكرة.(73)

3. في مجال التسويق والتصدير:

نتائج الجهود المبذولة في هذا الإطار أسفرت عمّا يلي:

- إلى غاية سنة 2006، تمّ تنظيم مئات المعارض والصالونات المحلية بمعدّل يفوق 30 تظاهرة سنويا وفي مختلف مناطق الوطن وفي مختلف نشاطات الصناعة التقليدية، كما شهدت الفترة أيضا المشاركة في عدد يتجاوز المائة صالون دولي بمعدل يفوق 10 تظاهرات سنويا، إلى جانب تنظيم مجموعة من أسابيع الصناعة التقليدية في عدد من الدول؛
- نتائج تسويق منتجات الصناعة التقليدية من خلال مشاركات القطاع في الصالونات والمعارض أوصلت إلى ضرورة القيام بـــ :
  - تركيز العمل على بعض الأسواق الأوروبية والآسياوية؛
  - رسملة تجارب القطاع في الترويج الدولي لدى مؤسسة أو مؤسستين تابعتين للقطاع؛
  - التوجّه نحو الإقتصار على دعم المشاركة في الصالونات المهنية، وترك المشاركة في صالونات الجمهور العريض لإختيار الحرفي؛
  - تثمين ودعم الحضور النوعي لفئة المنتجات التي حقّقت فيها الصناعة التقليدية ميزة تنافسية. (74)
- خلال سنة 2008، وضعت المديرية العامة للصناعة التقليدية والحرف برنامجا لدعم الصادرات بدعم أوروبي، ينفّذ مجموعة متناسقة من الإجراءات المتمثلة في :
  - صندوق تمويل مشترك، منبثق عن (FNPAAT) يقوم بتمويل جزء من التكاليف من 50 إلى 90٪، عمد إليه المقاولون الحرفيون لترقية منتجاتهم الموجهة للتصدير، بما في ذلك المشاركة في الصالونات والمعارض؛
  - إنشاء (Vade Mecum Export) الذي يشجّع الحرفي المصدّر لإتباع قواعد الإتصال والتسويق وعلاقات السوق.(75)
- وفي مجال الترقية والتطوير وتشجيع روح الإبداع والإبتكار لدى الحرفي تمّ منح 53 جائزة صناعة تقليدية فنية إلى غاية سنة 2010، وهذا بالإضافة إلى التشجيع على الإحتفال بالمناسبات المحلية الممارسة ببعض المناطق. (76)
- تنظيم 10 دورات تدريبية لفائدة إطارات القطاع حول تقنيات دمغ الزرابي ومراقبة الجودة، إلى جانب دورات تكوينية لفائدة المتعاملين حول تقنيات التسويق والتصميم بهدف تطوير مقاربة سوقية مكيّفة تأخذ بعين الإعتبار المنافسة والتنافسية. (77)

بملاحظة ما سبق، نجد أنّ جهود تنمية قطاع المؤسسات الحرفية في الجزائر قد حقّقت عموما نتائج طيبة على المستوى المحلي، وأكّدت دور القطاع كفاعل إقتصادي أساسي.

رابعا. صعوبات تنمية المؤسسات الحرفية في الجزائر

على الرغم من الإنجازات التي عرفها قطاع المؤسسات الحرفية في الجزائر إثر تنفيذ سياسة التنمية الموضوعة له في إطار إستراتيجية القطاع آفاق 2010، إلا أنّ القطاع ما يزال يعاني من مجموعة من الصعوبات، حيث تشير الدراسات والأبحاث الخاصة بالمؤسسات الحرفية بالدول النامية عموما والجزائر خصوصا إلى تعرّضها للعديد من العوائق التي تعرقل نشاطها في الأجل القصير وتهدّد نموّها وبقائها في الأجل الطويل، إذ طبقا لإحصائيات دراسية عن Ecotechnics سنة 2008 بأنّ حوالي 25,5 % من المشاريع الحرفية في الجزائر هي متوقّفة عن النشاط بسبب العوائق التي تواجهها هذه الأخيرة؛[78] ويمكن حصر أهم المشاكل التي تواجه قطاع المؤسسات الحرفية وتحدّ من تنميته فيما يلي :

1. عدم إدراج المؤسسات الحرفية كأولوية تنموية ضمن السياسات الإقتصادية الإصلاحية للبلاد وكذا ضعف التشريعات والنّظم الواضحة لدعمه :

وعن قطاع المؤسسات الحرفية ببلادنا، فالإهتمام بهذا القطاع تأخّر لسنوات عديدة، حيث كان محلّ تجاهل دائم، ويعود السبب في ذلك إلى الإقتصار على التعامل معه من وجهة نظر تاريخية فلكلورية، دون الوعي بأهميته الإقتصادية والإجتماعية،[79] إذ يعرف القطاع حاليا صعوبات إقتصادية حقيقية بإعتبار أنّه لم يستفد من الدعم بالوسائل والتأطير الملائمين، و لم يُدمَج في إطار سياسة التنمية الوطنية، فكل المجهودات المبذولة إلى يومنا هذا لتنظيمه ودعمه تبقى ضعيفة نظرا لحجم الإحتياجات وقلة الوسائل المسخّرة سواءا على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي.[80] كما يبدو جليا القصور الملاحظ على التشريعات الحالية الموضوعة للنهوض بهذا القطاع في عدم قدرتها على التأقلم مع التغيّرات والتحوّلات السريعة التي يعرفها هذا الأخير، حيث أثبتت عدم مواكبتها للوضعية الحالية؛ فعلى سبيل المثال رغم صدور الأمر الرئاسي رقم 96-01 المحدِّد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والذي نتجت عنه جملة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية، إلّا أنّه لا توجد حدود فاصلة بين النشاط التجاري والحرفي[81] ، وبالتالي تكون النتيجة عددا من الممارسين للأنشطة الحرفية في إطار المقاولة يكتفون بالتسجيل في السّجل التجاري دون سجل الصناعة التقليدية والحرف.

2. عدم الإستقرار التنظيمي الذي عرفه القطاع :

لم يعرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف إستقرارا في تنظيمه فقد كان في كل مرة يخضع لوصاية ثم إلى أخرى، ويعود سبب ذلك إلى طبيعة نمط التسيير المُنتهج ثم التخلّي عنه، الأمر الذي صعّب من عملية تحديد القطاع ذي الأولوية، فمن وزارة التصنيع والطاقة سنة 1962، إلى وصاية وزارة الشباب والرياضة والسياحة سنة 1963، ثم من جديد إلى وزارة الصناعة والطاقة سنة 1965، ليُجمَع مرة أخرى في وزارة الصناعات الخفيفة سنة 1980، ومنها إلى وزارة السياحة سنة 1992؛ هاته الأخيرة بقي القطاع تحت وصايتها فترة طويلة إلى غاية جوان 2002 أين أُدرج إلى جانب قطاع المؤسسات ص وم في وزارة واحدة شهِد القطاع خلال فترة وصايتها لأول مرة وضع إستراتيجية للتنمية، ليتم قبل أقل من سنة عن نهاية تنفيذ هذه الإستراتيجية وفي إطار مرسوم رئاسي مؤرّخ في 28 ماي 2010 إعادة إدماج القطاع مع قطاع السياحة في وزارة السياحة والصناعة التقليدية وتهيئة الإقليم.

عملية تأرجح القطاع بين وصاية وأخرى أفقدته قيمته الحقيقية في كونه فاعلا إقتصاديا بسبب إختلاف المعاملة التي كان يُعامَل بها من طرف كل وصاية••، بالإضافة إلى الطابع التاريخي والثقافي الذي كان يُعامَل به كل مرة، كما أنّ تعدّد التجارب التي تم إجراءها عليه فوّت عليه فرص الإستفادة منها،إلى جانب أنّ عملية الترحيل هذه صعّبت من إمكانية تقييم وضعية القطاع تقييما واقعيا ومنه صعوبة إيجاد إستراتيجية متناسقة ومتكاملة الأهداف.[82]

3. صعوبة التموين بالمواد الأولية والتجهيزات:

الوضعية الحالية للقطاع تشهد تبعية شبه كاملة للخارج في ميدان التموين بوسائل الإنتاج والتزوّد بالمواد الأولية، نظرا لإفتقار المقاولين الحرفيين لمصادر توريد منتظمة بإستثناء بعض المؤسسات العمومية (SIDER, AGENOR) التي كانت تُموّن السوق بصورة مؤقتة لكن من دون الإلتزام بالمواصفات المطلوبة من طرف الحرفيين فيما يخص جودة ونوعية المواد والمعدات المستوردة علاوة على سعرها المرتفع.[83]

4. سوء ظروف ممارسة النشاط الحرفي :

عوائق أخرى تحُول دون ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بشكل منظّم وتقديم منتجات بكميات كبيرة وذات نوعية جيدة وفي المُدد المحدّدة، ويتعلّق الأمر بصعوبة الحصول على المحلات والأراضي والتي غالبا ما تباع في المزاد العلني،[84] وفي حالة إمتلاك الحرفي لمحل فعادة ما يتميّز بقدمه وعدم تهيئته وكذا عدم توفّره لأدنى شروط الأمن والنظافة فضلا عن ضيق المساحة؛ إلى جانب ذلك يلجأ الممارسون للأنشطة الحرفية في أغلب الأحيان إلى إستعمال وسائل إنتاج لا تتلائم مع نوعية النشاط ويغلب عليها القدم، بالإضافة إلى تشغيل يد عاملة غير مؤهلة وقليلة العدد.[85]

5. نقص التأهيل المهني للحرفيين:

حيث تم تسجيل مجموعة من النقائص متعلّقة بهذا الصدد، من بينها :

- نسبة كبيرة من الحرفيين لم يتلقّوا تكوينا مهنيا، فحسب إحصائيات Ecotechnics السابقة حول عدد الحرفيين الذين تلقّوا تكوينا مهنيا، وُجد أنّ نسبة الحرفيين أرباب العمل الذين إكتسبوا معارف حول الحرف التي يمارسونها بالتكوين المهني هي 27,2 % من إجمالي المسجّلين بتلك السنة؛[86]
- غياب سياسة واضحة في مجال تأهيل الموارد البشرية، فمراكز التكوين المهني المتخّصصة في الصناعة التقليدية غير متوَفّرة بعدد كاف؛
- عدم توفّر القطاع على هياكل متخصّصة ذات تكوين ممتاز (معلم مختص في الصناعة التقليدية) بالإضافة إلى غياب التكوين في بعض النشاطات الحرفية.[87]
- عدم دعم روح المقاولة لدى الحرفيين بالشكل الكافي، فلا يستفيد الحرفيون في الغالب من دورات تكوينية في مجالات التسيير والتسويق إلا بنسب قليلة في إطار برنامج Cree_Germe، إذ مع تزايد عدد الحرفيين أرباب العمل الذين وصل عددهم إلى أكثر من 162.000 مقاول حرفي في السداسي الأول من 2009، بلغ عدد المتكوّنين على هذا البرنامج بنفس السنة، 8666 حرفي مُكَوّن، وهو ما يتطلّب مضاعفة الجهود.[88]
- عدم ملائمة نظام التمهين المعمول به بسبب عدم مزاوجته مع مفهوم التعليم، فإذا كان التمهين هو إكساب المتمهّن تقنيات الصانع فالتعليم يكسبه المبادئ النظرية للحرفة التي تسمح له بالتطوّر و التطوير.[89]

نتيجة هذه العوامل تظهر عند ملاحظة خريجي هاته الأنظمة التكوينية، حيث نلمس عجزا دائم في مهارات معيّنة وفائض واضح في مهارات أخرى، أو عدم توفيرها لمهارات كافية ومؤهلة أصلا لتحقيق الأهداف المرجوة، فعادة ما تكون مخرجاتها متمهنون لا يتحكّمون جيدا في التقنيات المستعملة مما سيؤثر سلبا على تنافسية المنتج سواءا من حيث الجودة أو من حيث السعر.

6. ضعف التحفيز المالي و الجبائي :

فوفقا لـــEcotechnics، 53,9 % من المقاولين الحرفيين يعتبرون سعر الفائدة هو عائق ذو أهمية كبرى،[90] فكل إستثمار في مجال الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر يمكنه الحصول على الدعم من الأجهزة التي سبق وعرضناها في القسم الثاني، غير أنّ المقاول الحرفي يواجه صعوبات نظرا لضعف إمكانياته، فهو لا يحضى بالأولوية في الحصول على الأراضي والمحلات بأسعار يمكنه تحمّلها، بالإضافة إلى ثقل الإجراءات المعمول بها في مجال الإستفادة من القروض وكذا خصوصية أحكام وكيفيات الإستفادة من موارد أجهزة الدعم.[91]

كما بيّنت دراسة مكتب الدراسة والإستشارة حول العوائق التي يواجهها الحرفيون أنّ 62%، 54% و 66% منهم على التوالي صرّحوا بأنّ الوصول إلى القروض، أسعار الفائدة والجباية المرتفعة تعتبر من أهم المعوّقات المشتركة التي تواجه أنشطتهم.[92]

7. ضعف القدرة التنافسية للمنتوج الحرفي :

يمكن إعتبار عدم تنافسية المنتج التقليدي نتيجة حتمية لتجمّع المشاكل السابقة، ففي مجال نوعية المواد والخدمات ما زالت مخرجات هذا القطاع بعيدة عن المستوى المرجو، بذلك تكون النتيجة، إنتاج بطيء ومنتوج ضئيل ونوعية محدودة وخدمات لها وعليها.

إلى جانب النوعية والجودة يحدّد سعر السلعة إلى حد كبير قدرتها التنافسية، وبجهل من الحرفي الذي يشغُل مشاركته في الصالونات والمعارض الدولية لبيع منتجاته بسعر مرتفع إعتقادا منه أنّه يقوم بتغطية تكاليف الإنتاج، ضيع منه فرص القيام بإستقراء أو دراسة السوق أو معرفة خصائص المنتج المطلوب أو ربط علاقات مع زبائن أجانب، إذ يكون هم الحرفي الوحيد في هذه المناسبات هو بيع منتوجه بسعر مرتفع يكون غالبا بنفس سعره في الجزائر إلا أنّه بعملة أجنبية.[93]

8. إشكالية تسويق المنتوج التقليدي :

على غرار التموين يواجه المقاولون الحرفيون مشاكل تسويق منتجاتهم ناتجة عن غياب شبكة التسويق (SNAT)، حيث عرف تسويق المنتوج التقليدي تذبذبا بعد حلّها، خصوصا منتجات الحرفيين التي لا تتوفّر على نقاط بيع أو التي تقع في مناطق لا تتوفر على أسواق كافية،[94] فتواجد محلات الحرفيين في خلفيات الشوارع الرئيسية أو في فروعها البعيدة إضافة إلى ضعف العملية الترويجية للمنتوج التقليدي، تُعدّ عوامل أساسية تحد من إمكانية التسويق المحلي.[95]

9. إشكالية تصدير المنتوج التقليدي :

توجد مجموعة من العوائق والعراقيل تحول دون البرهنة عن الإمكانيات التصديرية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، تتمثّل في :

- قلة المعلومات والدراسات والإحصائيات حول الأسواق المستهدفة ونوع المنتجات المطلوبة وخصائصها وإتجاهات الأسعار بها، بالإضافة إلى عدم تحديد هدف كمي حول حجم الصادرات المتوقّع تحقيقها سنويا، والأكثر من هذا غياب التنسيق بين الهيئات المرافقة للمصدّرين؛
- الحضور المتقطّع للمنتج التقليدي الجزائري في التظاهرات الدولية، ما يفتح الفرص أمام المنتجات المنافسة الحاضرة بقوة إضافة إلى سعر المنتوج المرتفع؛
- مشكلة الجودة والمعايير؛[96]

- عدم ملائمة إجراءات بعض الهيئات العمومية كالجمارك و القطاع المصرفي.[97]

10. نقص الدراسات والأبحاث:

التي تعتبر من بين العوامل التي تقف عقبة أمام تطوير قطاع المؤسسات الحرفية، إذ تشكّل الدراسات والأبحاث إحدى المحاور الهامة لتوضيح الرؤى وتحديد أبعاد التنمية، فبإلقائنا نظرة على هذا المجال نجد غياب مركز للوثائق ومكتبة فعّالة للأبحاث، بالإضافة إلى نقص الدراسات وغياب لنشر تلك المنجزة بهدف الإستفادة منها، فضلا عن عدم إستغلال البحوث والدراسات المجراة من طرف الطلبة والباحثين من خارج القطاع، وهو ما عمّق الفجوة بين القطاع ومراكز البحث العلمي؛[98]

11. ضعف التنظيمات الجمعوية وقلتها:

تلعب التنظيمات الجمعوية دور المتحدّث القادر عن التعبير عن حاجيات القطاع،[99] فمهما كانت الجهود المبذولة من طرف الدولة لن يؤدي ذلك إلى تحسّن ملموس ما لم ينظم المقاولون الحرفيون أنفسهم في شكل تنظيمات جمعوية، [100] إضافة إلى أنّ الكثير من الجمعيات الناشطة ما تزال تفتقد إلى الإنتشار المناسب ولا تتوفر على عدد كاف من الأعضاء الناشطين تطوّعا، فضلا عن إفتقارها إلى برامج عمل تتلائم مع المتطلبات الحالية و المستقبلية.[101]

إنّ كل الصعوبات السابقة الذكر، تجعل من قطاع المؤسسات الحرفية قطاع ضعيف المردودية ولا يمتلك حصة سوقية واسعة، وهو ما جعل الدولة تسعى نحو تحقيق تنمية مستدامة للقطاع ووضع حد للصعوبات التي يواجهها هذا الأخير، ولذلك وقبل أقل من سنة على إنتهاء تنفيذ أول إستراتيجية تنمية للقطاع والحفاظ على وتيرة التنمية، شرعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في جويلية 2009 بالإستعداد لوضع مشروع إستراتيجية جديدة للقطاع آفاق 2020، تتضمّن تقديم تقييم دقيق لحصيلة المشاريع والبرامج المُنجزة منذ بداية مخطط العمل الحالي، ومن ثم وضع رؤية مستقبلية للقطاع تسمح له بمواصلة الإنجازات والإصلاحات والتكيّف مع المستجدات، وكذا البحث عن حلول جديدة للصعوبات التي لا تزال مطروحة داخل القطاع.

خاتمة:

تشكّل المؤسسات الحرفية في الجزائر قطاعا إقتصاديا واعدا تمتلك فيه مؤّهلات تُمكّنه من أن يلعب دورا أساسيا في التنمية المستدامة للبلاد ويشكّل لها ميزة تنافسية كبيرة في حال ما إذا وجد الدعم الضروري، وحاليا بات القطاع يحتلّ مكانة هامة ببلادنا، وظهر ذلك بصفة متنامية منذ سنة 1996 بتحديد المرسوم الرئاسي رقم 96-01 المتضمّن القواعد المحدّدة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، والذي أعطى لأول مرة مقاربة مفصّلة للنشاط الحرفي ؛ مصدر هذا الإهتمام المخصّص للقطاع يعود إلى مجموعة من المزايا يحرزها هذا الأخير دون منازع وتعتبر الحافز وراء إنشاء الأنشطة في هذا القطاع وكذا دافعا لحمايته ودعمه.

أهمية قطاع المؤسسات الحرفية تبرُز من مساهمته في إقتصاديات البلدان المتقدمة وكذا النامية والتي تتّفق جميعها على أنّه إلى جانب مساهمته في الجانب الثقافي والإجتماعي لها، يعتبر أيضا قطاعاً إقتصادياً يُصّنف في مصفّ القطاعات الحيوية المنتجة. وفي الجزائر تجسّد دور القطاع في التنمية الإقتصادية من خلال قدرته الكبيرة على إمتصاص البطالة وخلق فرص عمل بإمكانيات محدودة، كما يمكنه أن يساهم في الإنتاج المحلّي والدخل العام، وهذا فضلا عن كونه مساهما رئيسيا في إزدهار السياحة بالبلاد وتوفير العملة الصعبة.

أمام هذه الأهمية إتجهت الجهود في السنوات الأخيرة إلى التركيز على توفير مختلف أشكال الدعم التّي من شأنها أن تساعد على تحفيز الإستثمارات في قطاع المؤسسات الحرفية من خلال تحسين المناخ الإستثماري في القطاع، إذ دُعّم بالعديد من الهيئات العامة لتقديم المشورة الإقتصادية والفنية والمساعدات المالية إضافة إلى التحفيزات الجبائية؛ كما تمّ تبنّي مجموعة من البرامج التكوينية والتأهيلية وأخرى للترقية ودعم التنافسية، والتي تسعى من جهة نحو تأهيل إطارات القطاع والرفع من مؤهلاتهم، ومن جهة أخرى تعمل على دعم روح المقاولة للحرفيين وتنمية مهاراتهم وكذا ترقية التعاون والعمل الجماعي بينهم، إلى جانب التّحفيز على الإبداع والإبتكار وتسمح بالتكيُّف مع المستجدات.

وفيما يتعلّق بالتسويق فقد تركّز الدعم في هذا المجال على تسخير كل من الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية والصندوق الوطني لترقية الصادرات، إلى جانب إنتهاج سياسة ترويجية تعتمد على المشاركة في مختلف التظاهرات والمعارض المحلية والوطنية والدولية، وكذا الإستفادة من مساحة من أروقة عرض-بيع المتواجدة على مستوى الهياكل المشرفة على القطاع؛ كما تم إصدار نصوص تنظيمية تتضمّن الشروط التي يتم على إثرها منح المنتج تسمية **صناعة تقليدية جزائرية**، وكذا منح علامة الدمغة لمنتجات الزرابي والمنتجات المماثلة لها من طرف مراكز دمغ تم إنشائها لذلك، و لم يتوقف الأمر هنا إذ نُظّمت دورات تدريبية لفائدة الإطارات خصيصا لهذا الغرض.

تقييم سياسة الدعم المنفّذة في إطار إستراتيجية تنمية القطاع آفاق 2010 أظهر نتائج محفّزة على المستوى المحلي تعكس حجم الجهود المبذولة للنّهوض بالقطاع، غير أنّه وعلى الرغم من النتائج المثمرة المحقّقة في إطار سياسة الدعم المنفّذة، إلّا أنّ نقائص عديدة لاتزال قائمة وتعيق التنظيم الجيّد والفعّال للمقاولين الحرفيين وأنشطتهم ؛ والتي حدّت من إمكانيات القطاع وحالت دون قدرته عن البرهنة على إمكانياته التي يمكن أن يقدّمها للبلاد ،وهو ما دفع بالسلطات المسؤولة قبل سنة على إنتهاء أول إستراتيجية تنموية، القيام بتسطير برنامج طموح وواقعي ينطلق من رؤية واضحة لما نريد أن نرى عليه قطاع الصناعة التقليدية والحرف في حدود آفاق 2020.

الإحالات والمراجع :

1. وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، **الصناعة التقليدية مشروع المستقبل**،الجزائر، 2009، ص. 7
2. الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 82-12 المؤرخ في 1982/8/28، الجريدة الرسمية، العدد 35، الجزائر، 1982/08/31، ص. 1717
3. الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، **الجريدة الرسمية**، رقم 3، الجزائر، الصادرة في 1996/01/14، ص. 5
4. نفس المرجع والصفحة سابقا.
5. الأمانة العامة للحكومة، القانون 82-12 المؤرخ في 1982/8/28، مرجع سابق، ص. 1718
6. الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/14، مرجع سابق، ص.5
7. الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 82-12 المؤرخ في 1982/8/28، مرجع سابق، ص.1718
8. الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/14، مرجع سابق، ص.6
9. نفس المرجع السابق، ص.7
10. هيكل محمد، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ،القاهرة، 2003، ص. 142
11. Ecotechnics, **Etude sur la production et l'emploi dans le secteur de l'artisanat et des metiers**, ministère de la PMEA, Alger, 2010, p.39
12. قويقح نادية، **إنشاء و تطوير م ص و م الخاصة في الدول النامية–حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص.16
13. البرنوطي نائف سعاد، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد الريادة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن، 2005، ص.79
14. أحمد مروة و برهم نسيم، **الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2007، ص.ص97-98
15. LABRUFFE Alain, artisanat et développement des ressources humains , **6eme rencontres de l'artisanat** , 5 mars 2008, alger, 2008, p.1
16. بن بادة مصطفى، **إجتماع الجمعية الأولى للإتحاد العربي للصناعات التقليدية و الحرف بالجزائر**، وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، الجزائر، 2007
17. سالم عطية الحاج، الصناعة التقليدية و الحرف : قطاع يبحث عن إستراتيجية ، **مجلة الحرفي** ، الجزائر ،العدد02، 2003، ص.19
18. بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية ، **مجلة الحرفي** ،الجزائر، العدد3، 2004، ص.10
19. بن عبد الله نور الدين، **الحلي التقليدية لتوارق الهقار**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ابي بكر القايد تلمسان، 2001، ص.26
20. آيت محند نورية، **صناعة الحلي الفضية بالقبائل الكبرى منطقة بني يني –دراسة تطبيقية–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2003، ص.1
21. سالم عطية حاج، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي و الفاعلية الإقتصادية ،**مجلة الحرفي** ،الجزائر ، عدد خاص، 2001، ص.12
22. بن زعرور شكري، الوظيفة الترقوية في قطاع الصناعة التقليدية بين إشكالية التضاد و الحزم المنتظر ،**مجلة الحرفي** ،الجزائر، العدد2، 2003، ص.ص 23-24
23. الزاير بن حسن صالح، الصناعة التقليدية في المملكة العربية السعودية و دور السياحة في تنميتها، **ندوة المشروعات الصغيرة فيي المملكة**، 28 و 29 ديسمبر 2002، الرياض، ص.12
24. AUVOLAT.M, **les artisans en milieu rural , une force entravée**, économie rural , vol.238, 1999, p.5
25. عبد الهادي أحمد، الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر ، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي**، المغرب 17-19 سبتمبر 2005، ص.4
26. نفس المرجع السابق ، ص.6
27. RALPH VON Gersdorff, Situation actuelle de l'artisanat en Afrique francophone. In: Tiers-Monde, **Persee**, tome 10 n°39, 1969, p. 596
28. BOUTILLIER Sophie et FOURNIER Claude, **une analyse socio-economique de l'entreprise artisanale : methodologie,fondement ,theorique et enquetes sur lee terrain** , n°205, lab.RII , universitè du littoral cote d'opale, janvier 2009,p.7

● كل الإتفاقيات المبرمة في إطار تمويل المشاريع تتم بين أجهزة الدعم و البنوك العمومية الخمس الموالية: البنك الوطني الجزائري BNA ؛ بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR ؛ بنك التنمية المحلية BDL ؛ القرض الشعبي الجزائري CPA ، بنك الجزائر الخارجي BEA.

29. الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 2 جانفي 1993، **الجريدة الرسمية** ،العدد 2، 6 جانفي 1993، ص.11
30. نفس المرجع السابق، ص.30
31. Ministère du travail, de l'emploi et de securitè social , **Le dispositif ANSEJ en bref** , l'ANSEJ , algèrie, sans année de publication
32. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/9/8، **الجريدة الرسمية**، العدد 52، الجزائر، 11 سبتمبر، 1996،ص. 12
33. Ministère du travail, de l'emploi et de securitè social **, Le dispositif ANSEJ en bref ,** Loc.Cit
34. Ecotechnics, op.cit, p.15
35. الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 /2004/01، **الجريدة الرسمية** ، العدد 6، 25 جانفي 2004، ص.8
36. الأمانة العامة للحكومة، المرسوم الرئاسي رقم 08-10 المؤرخ في 2008/01/27 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 2004/01/22، **الجريدة االرسمية** ، العدد 5، 30جانفي 2008 ، ص.4
37. Ecotechnics, op.cit, p.15
38. الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994، **الجريدة الرسمية**، رقم 34، الصادرة في 1994/6/1، ص. 16
39. الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، **الجريدة الرسمية**، رقم 44، الصادرة في 7 جويلية 1994، ص.5

40. CNAC, **présentation de la caisse national d'assurance chomage** , 18/02/2010 , http://www.cnac.dz/default.aspx?id=88

41. بن زعرور شكري، **تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر 1962-2009**، مرجع سابق، ص.93

42. وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية: دليل الحرفي ،**التكوين في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف** ،الجزائر، 2007

43. بن زعرور شكري، تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف 1992-2009، **الندوة الرابعة لتنمية الصناعة التقليدية في الدول العربية**، سوريا 06-08 أكتوبر 2009، ص.15

44. SOUAMI Dalil, Presentation et analyse du secteur d'artisanat en Algerie à travers les données du FNA., **Séminaire de formation sur la qualité dans le domaine de la poterie céramique,** Bejaia 03 et 04 octobre 2010,p.35

45. وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، دليل الحرفي ،**نوكلس**، الجزائر، 2007

46. R.N, Nouvelle Approche Pour Les Entreprises Les Pme se regroupent en Nucleus **, journal l'expression ,** alger, 15 avril 2009 ,p.6

47. الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 10 جانفي 1996، مرجع سابق، ص.10

48. وزارة المؤسسات ص و م، مدونة التصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية و الحرف لسنة 2005، المرسوم التنفيذي رقم 97-273 المؤرخ في 21 جويلية 1997، ص.ص236-237

49. منصوري الزين، آليات دعم و مساندة المشروعات الذاتية و المبادرات لتحقيق تنمية- حالة الجزائر-، **المؤتمر العلمي الدولي حول " المقاولاتية و فرص الأعمال** " ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 6-8 أفريل 2010، ص.11

50. نفس المرجع السابق، ص.14

51. العايب عزيوز، دور التشريعات في تطوير و تنمية المناولة، **المؤتمر و المعرض العربي الأول للمناولة الصناعية "التعاقد الصناعي بالمنطقة العربية"**، الجزائر، 12-15 سبتمبر 2006، ص.4

52. وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية و الحرف، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، شركة إتصالات و إشارات، الجزائر، 2003، ص.40

53. نفس المرجع السابق، ص.48

54. نفس المرجع السابق، ص. 73

55. قريشي يوسف وغدير أسماء، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" برنامج ميدا"،**الروح المقاولاتية و التنمية المستدامة** ،جامعة قاصدي مرباح، 17 / 18 أفريل 2007، ص.ص16-17

56. نفس المرجع السابق، ص.18

57. Ministère de la PME et de l'artisanat**, Programme Algéro-Allemand (GTZ) "Développement économique durable , 19/02/2010,** http://www.pmeart-dz.org/fr/telch_documents/prog_gtz.pdf

58. قدي عبد المجيد و دادن عبد الوهاب، محاولة تقييم برامج و سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، **الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الإقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجائر و الدول النامية** ،جامعة محمد خيضر بسكرة،ص.ص8-9

59. الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 5 جوان 1996، **الجريدة االرسمية** ، العدد 35، الصادرة في 9 جوان 1996، ص.5

60. CNAM, **Guide de promoteur dans l'artisanat et les metiers** ,op.cit, p.24

61. الأمانة العامة للحكومة، قرار وزاري مشترك المؤرخ في 2002/6/1، **الجريدة الرسمية** ، العدد 50، 21 جويلية 2002 ، ص.ص14-15

*- **علامة النوعية و الأصالة** :هي العلامة الجماعية التي تثبت أن منتوج الصناعة التقليدية يتوفر على جملة من المميزات الخاصة المحددة تحديدا مسبقا.

62. وزارة المؤسسات ص و م، المرسوم رقم 97-390 المؤرخ في 19 أكتوبر 1997 المتضمن شروط تسليم علامات النوعية و الأصالة و دمغ منتجات الصناعة التقليدية و كيفياتها وشكلها، مدونة النصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية و الحرف، مرجع سابق ، ص.ص 248-249

63. بن زعرور شكري، **تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر 1962-2009**، مرجع سابق ، ص.ص 130-131

64. Ecotechnics, Etude sur la production et l'emploie dans le secteur de l'artisanat et des métiers, Ministère de la PMEA, Alger, 2010, p.16

65. Ibid, p.15

66. Souami Dalil, présentation et analyse du secteur d'artisanat en Algérie à travers les données du FNA, **Séminaire de formation sur la qualité dans le domaine de la poterie céramique**, Bejaïa 03 et 04 octobre 2010, p.38

67. Idem

68. شيبان آسيا، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية "حالة الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص.127

69. Souami dalil, op.cit, p.35

70. Souami dalil, op.cit, p.38

71. شكري بن زعرور، تطور الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر في الفترة 1962-2009، مرجع سابق، ص. 127

72. غدير أسماء، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**، ص.93

73. وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020، مرجع سابق**، ص.23

74. بن صديق نوال، **التكوين في الصناعات التقليدية والحرف التقليدية بين المحافظة والتقليد _دراسة انتروبولوجية بمنطقة تلمسان**، مذكرة ماجستير في أنتربولوجيا التنمية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص. 98

75. وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020، مرجع سابق، ص.41

76. الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، ارضية الإحتفالية باليوم الوطني للصناعة التقليدية والحرف، **مجلة الحرفي**، العدد 4، فيفري 2008، ص.13

77. Souami dalil, Présentation et analyse du secteur d'artisanat en Algérie à travers les données du FNA, Loc.cit

78. Ecotechnics, op.cit, p.50

79. سالم عطية حاج، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي والفاعلية الإقتصادية، مرجع سابق ، 2001، ص.ص12-13

80. وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.29

81. وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.70

●●- الوصايات التي قمنا بعرضها في هذا الجزء هي ليست كل الوصايات التي تداولت على الإشراف على القطاع، بل تمثّل تلك التي تمكنّا من الحصول عليها والتأكد من وصايتها لهذا الأخير من خلال الجريدة الرسمية، إذ أنّه في كتابات أخرى ذُكر أنّه قد تداولت عليه حتى وزارتي الثقافة والتجارة أيضا، غير أنّنا لم نستطع تحديد الفترة التي تولّت فيها هاتين الوزارتين هذه مهمة.

82. جليلة بن العمودي، **إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر في 2003-2010_دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت–** ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، 120.

83. وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق ، ص.ص 20-21

84. نفس المرجع السابق، ص.55

85. بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية، مرجع سابق، ص.ص10-11

86. Ecotechnics 2010, op.cit, p.21

87. وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.70

88. شيبان آسيا، مرجع سابق، ص.110

89. بن زعرور شكري، نحو نموذج مستقبلي، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001، ص.ص 7-8

90. Ecotechnics, op.cit, p. 44

91. وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.ص 27-28

92. Ecotechnics, loc.cit

93. سالم عطية الحاج، التصدير خارج المحروقات_ واقع العملية في قطاع الصناعة التقليدية، **مجلة الحرفي**،العدد03، الجزائر، 2004، ص.ص8-9

94. وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.65

95. كشرود محمد بشير، **ترويج منتجات الصناعة التقليدية، الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف**، الجزائر، 2002، ص.54-55

96. بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية، مرجع سابق، ص.ص15-16

97. الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، **تجربة الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية في ميدان دعم تصدير منتجات الصناعة التقليدية**، الجزائر، ص.ص 5-6

98. وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الإقتصادية لسنة 2009**، مرجع سابق، ص. 5

99. وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.20

100. بن زعرور شكري، تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف 1992-2009، مرجع سابق، ص.30

101. بن زعرور شكري، **تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر 1962-2009**، مرجع سابق، ص.ص 143-144

الضغط الضريبي كحافز للتهرب والغش الضريبي

رحال نصر
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر
nacerrahal1977@gmail.com

موفق سهام
جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر
Mouffok.sihem@yahoo.com

Tax pressure as an incentive for evasion and tax fraud

Nacer rahal
University of echahid hamma lakhdar el oued/ algeria
nacerrahal1977@gmail.com

Mouffok sihem
University of mohamed khider biskra/ algeria
Mouffok.sihem@yahoo.com

Received: 24/04/2018 *Accepted: 06/06/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

إن فرض الضرائب على المكلفين يجب أن يكون منطقيا حتى يكون ذلك مقبولا لديهم ولو أفرطت السلطات في رفع مستوى معدلات الضرائب والرسوم ستكون النتيجة الحتمية وهي نقص الحصيلة الضريبية، بل يتعدى ذلك إلى تغير سلوك المكلفين فبدل من انتهاج سلوك التصريح والتسديد العادي في الآجال القانونية، سوف يتجهون نحو ممارسة التهرب والغش الضريبي هربا من الضغط الضريبي المفروض عليهم.

وعليه تأتي هذه الورقة البحثية لتوضيح الإطار المفاهيمي للتهرب والغش الضريبي وكذا عرض نظرية الضغط الضريبي.

الكلمات المفتاحية: التهرب الضريبي، الغش الضريبي، الضغط الضريبي.

Abstract:

Taxation on taxpayers must be reasonable in order to be acceptable to them. Even if the authorities increase the level of tax and duty rates, the inevitable result will be a lack of tax revenues, but rather a change in the behavior of the taxpayers. Are moving towards the practice of evasion and tax fraud to escape the tax pressure imposed on them.

Therefore, this research paper clarifies the conceptual framework for tax evasion and fraud, as well as the presentation of tax pressure theory.

Keywords: Tax evasion, tax fraud, tax pressure.

مقدمة:

لما كان فرض الضرائب في مجتمع معين في وقت معين يؤدي إلى التأثير على سلوك الأفراد وتعديل خططهم في مجالات الإنفاق سواء بالنسبة للاستهلاك أو الاستثمار،فقد استعانت النظرية الحديثة للضريبة بعد التحول على الفكرة التقليدية بوجوب الحد بقدر الإمكان من فرض الضرائب وكذلك وضع نسب ملائمة بواسطة النماذج الاقتصادية المختلفة والمهتمة بدراسة سلوك المكلفين على أسس منهجية، فأدخلت الضريبة كأحد المتغيرات في التوازن الاقتصادي الأمثل، كما أن دراسة سلوك المكلفين تواجه العديد من الصعوبات بالقدر الذي يؤثر على قيمة ما حققته النتائج، نتيجة لعدم كفاية ما تتضمنه هذه المتغيرات من ناحية، واعتمادها على افتراض قيام المكلف الذي يتحمل العبء الحقيقي بدفعه لتلك الضرائب، دون الأخذ في الحسبان ما ينجر من نقل عبء الضريبة والتهرب منها أو تجنبها بشتى السبل القانونية والغير قانونية من تعقيدات على نحو يؤدي في النهاية إلى عدم ملائمة النظام الضريبي في مجتمع معين للهيكل الاقتصادي السائد وهذا ما يسمى بالضغط الضريبي والذي سيكون موضوع بحثنا.

من هذا المنطلق تأتي إشكالية بحثنا هذا متمثلة في السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن للضغط الضريبي أن يضطر المكلفين لسلوك التهرب والغش الضريبي؟

وللإجابة عن إشكالية البحث التي تم طرحها انطلقنا من الفرضيات الآتية؟

- يحتمل أن يكون الضغط الضريبي عامل وحافز أساسي للتهرب والغش الضريبي.

- ليس بالضرورة أن يكون الضغط الضريبي سببا لسلوك التهرب والغش الضريبي.

أولا : مفاهيم أساسية حول التهرب الضريبي

إن التطرق لظاهرة التهرب الضريبي يؤدي إلى طرح تساؤلات عديدة تتعلق بتحديد مفهوم واضح لها و الإحاطة بها وعرض تصنيفاتها و مختلف المفاهيم الموازية التي تتداخل و تترابط معها و عليه سوف نوضح ذلك :

1- التهرب الضريبي

لقد عرفت ظاهرة التهرب الضريبي من قبل العديد من الباحثين لذلك سنورد هنا أهم التعاريف و تصنيفاتها و أشكالها فيما يلي :

1-1- تعريفات التهرب الضريبي

يمكن أن نحمل مختلف التعاريف التي تناولت موضوع التهرب الضريبي أو ما يعرف بالتجنب الضريبي فيما يلي :

- تعريف Margairaze André

التهرب الضريبي هو محاولة التملص من الضريبة في حدود القانون .

- تعريف Martinez Jean Claude

التهرب الجبائي هو فن تفادي الوقوع خارج مجال القانون.

- تعريف Delahaye Thomas

التهرب الضريبي هو أن يسعى المكلف إلى التخلص من الضريبة دون أن يخترق القانون الجبائي، و إنما يعمل على خلق وضعيات تسمح له بتحقيق ذلك .1

- تعريف جامع أحمد

هو تخلص الفرد من دفع الضريبة دون ارتكاب أية مخالفة لنصوص التشريع الضريبي.2

- تعريف Gaudemet Paul Marie

يقصد بالتهرب الضريبي أن يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع الضريبي القائم.3

- تعريف Cartou Louis

فإنه يعرف التهرب الضريبي على أنه " هي مجموعة العمليات التي يقوم بها المكلف من أجل وضع مادته الخاضعة للضريبة في متناول النظام الجبائي الذي يمنحه أحسن وأكثر إمتيازات سواء في داخل الدولة أوخارجها ". 4

و من أمثلة ذلك الضريبة على التركات، حيث يقوم المعني بالأمر بتقسيم أمواله على ورثته رغم أنه مازال على قيد الحياة في شكل هبات حتى لا تخضع أمواله للضريبة فنجد أن هناك نوعا من التحايل يقوم به المكلف بطريقة قانونية.

و إذا كان التهرب الضريبي يعني امتناع المكلف عن دفع الضريبة المستحقة كلها أو بعضها عن طريق إنكار حدوث الواقعة التي أنشأت الضريبة أو إخفاء بعض أو كل عناصر الوعاء الضريبي أو بإنكار قدرته على الدفع حتى يتم إسقاط الضريبة و هو ما يعرف عند

البعض بالتجنب الضريبي، أو المسار الأقل فرضا للضريبة أي استغلال المكلف لبعض الثغرات القانونية بغية عدم تحقق الضريبة عليه بصورة صحيحة وعدم الالتزام بدفعها و هذا الشكل من التهرب لا يتضمن أية مخالفة يعاقب عليها القانون حيث يستعين المكلف في التهرب من الضريبة بأهل الخبرة و الاختصاص لاستنباط طرق التحايل، مستندين في ذلك إلى خلل أو ثغرة قانونية.5

1-2- تصنيفات التهرب الضريبي

يعبر عن التهرب الضريبي أحيانا بالغش الضريبي المشروع أو التجنب الضريبي" والغش الضريبي المشروع في الواقع هو عبارة مرادفة للتهرب الضريبي"، و يتجلى التهرب في صنفين هما:

- التجنب الضريبي المقصود من المشرع الجبائي.

- التجنب الضريبي غير المقصود من المشرع الجبائي.

1-3- أشكال التهرب الضريبي

بعد التعرض إلى مفهوم التهرب الضريبي و تصنيفاته نتطرق هنا لأشكال التهرب الضريبي و هي الحالات التي تمكن المكلف من التخلص من الضريبة دون مخالفة القانون وهي كما يلي :

1-3-1- الامتناع

وهو أبسط طريقة للتهرب من الضريبة وبصورة أوضح، فإن المكلف يمتنع عن القيام بالواقعة أو التصرف الذي تفرض على أساسه الضريبة، ومثال ذلك امتناع الشخص عن استهلاك سلعة ما خاضعة لضريبة مرتفعة، و هذه الضريبة قد تكون مقصودة من طرف المشرع الذي يهدف إلى دفع الأفراد بطريقة غير مباشرة إلى التقليل من استهلاك السلعة محل البحث مراعاة لاعتبارات اقتصادية أو اجتماعية مختلفة كالحد من استيرادها توفيرا للعملات الأجنبية أو تشجيع إنتاج السلـــــع البديـــــلة لها أو الحد من استهلاكها حفظا للصحة العامة،6و طريقة الامتناع هذه تؤدي بالمكلف إلى تجنب دفع الضريبة كليا أو جزئيا، و يكون عدم الدفع كليا عندما يمتنع المكلف من استهلاك السلع لتجنب دفع الضرائب على الإنفاق كما يستطيع أن يوظف كل ثروته في سندات قرض أصدرتها الدولة و أعفته و أعفت دخله من الضرائب لتشجيع الإكتتاب فيه، فالمكلف لا يدفع أي ضريبة على ثروته كما يكون عدم الدفع جزئيا كأن يقلل من أرباحه الخاضعة للضريبة وذلك بالتقليل من نشاطه حتى لا يتجاوز الحد المقرر إخضاعه للضريبة.7

1-3-2- الإحلال

يتمثل الإحلال في أن المكلف عوض أن يوظف أمواله في أنشطة أخرى تكون معفاة أو مفروضة عليها ضريبة أقل،8

و يتجسد ذلك مثلا في الاستثمار الفلاحي ومن ناحية أخرى قد يستهدف المشرع هذه النتيجة تحقيقا لأغراض معينة، و في هذا الإطار قد يشجع هذا الأخير الأفراد على التوجه نحو الإنتاج الزراعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي و خلق مناصب شغل و

و القضاء على البطالة وفي هذه الحالة يحرص المشرع على إعفاء المهتمين بهذا الميدان من الضرائب و لو لمدة معينة كتحفيز لهم.

ثانيا– لمحة عن الغش الضريبي

1– الغش الضريبي

لقد تعددت آراء و تعاريف الباحثين في ظاهرة الغش الضريبي، إذ من الصعب إعطاء تعريف شامل يحظى بإجماع واسع نظرا لاختلاف الزاوية التي ينظر منها كل باحث لذلك سنورد هنا بعض التعاريف لهذه الظاهرة و كذلك تصنيفاتها.

1–1– تعريفات الغش الضريبي

- تعريف **Lucien Mehl**

" يعرف الغش الضريبي بأنه خرق للقانون الجبائي بهدف التخلص من الضريبة وتخفيض وعائها."9

- تعريف **Camille Rosier**

" يشمل الغش الضريبي كل الحركات و العمليات القانونية و المحاسبية و كل الوسائل و الترتيبات و التدابير التي يلجأ إليها المكلف بهدف التخلص من دفع الضرائب."10

- تعريف **Margairaz André**

" يمكن القول بأن هناك غش عندما تطبق الوسائل التي تسمح بالتخلص من الضريبة في حين أن المشرع لم يسمح بذلك، فالغش الضريبي بمعناه العام هو كل عمل تام قائم على سوء نية صاحبه بهدف التغليط و التضليل". 11

- تعريف **جامع أحمد**

" هو محاولة الشخص عدم دفع الضريبة المستحقة عليه بإتباع طرق و أساليب مخالفة للقانون و تحمل طابع الغش و غيره".12

- تعريف **Delahaye Thomas**

" الغش الضريبي هو مخالفة للقانون الجبائي. "13

- تعريف **القانون الجبائي الجزائري**

" كل محاولة للتخلص من الضريبة باستعمال طرق تدليسية في إقرار أساس الضرائب و الرسوم التي يخضع لها المكلف أو تصفيتها كليا أو جزئيا. 14

و من خلال هذه التعاريف نلاحظ أنها تتفق حول النقاط التالية:

- الغش الضريبي هو المخالفة الواضحة و الصريحة لنصوص القانون الجبائي.

- يتم الغش الضريبي بوسائل مادية أو محاسبية و غيرها من أجل عدم دفع الضريبة.

- يهدف الغش إلى التخلص من الضريبة.

لذلك يمكن أن نوجز مختلف التعاريف السابقة في التعريف التالي للغش الضريبي " هي كل مخالفة واضحة وصريحة للقانون الجبائي باستعمال وسائل مادية و محاسبية وغيرها من أجل التخلص من الضريبة سواء بشكل جزئي أو بشكل كلي.

1-2- تصنيفات الغش الضريبي

يعبر عن الغش الضريبي أحيانا بالتهرب الضريبي غير المشروع، وتوجد عدة تصنيفات للغش الضريبي نذكر منها مايلي :

1-2-1- الغش البسيط و الغش المعقد

1-2-1-1- الغش البسيط

يتمثل هذا النوع من الغش في كل محاولة متعمدة من أجل دفع ضريبة أقل وهذا من خلال تقديم تصريحات ناقصة، تتضمن بيانات ناقصة أو خاطئة بسوء نية، أو التأخر في تقديمها أو عدم تقديمها نهائيا، فهو إذا : كل تصرف أو إغفال مرتكب من أجل التخلص من الضريبة.15

1-2-1-2- الغش المعقد

يمكن تعريفه بأنه غش بسيط مقرون بممارسات تدليسية، أي أن المكلف يستعمل أساليب ماهرة تمكنه من التخلص من الضريبة، وكذلك مسح كل الآثار التي قد تؤدي إلى كشف مغالطاته، ويتميز هذا النوع من الغش بأنه يجمع عناصر الجريمة، أي أن الغش المعقد يتوفر على العناصر التالية :

- عنصر النية: أي أن المكلف على دراية بأن الفعل غير مشروع.

- العنصر المادي : و المتمثل في تخفيض أساس الضريبة.

- عنصر التدليس : و يعني لجوء المكلف إلى مسح كل الأدلة ترقبا لأي مراقبة محتملة.

1-2-2- الغش الوطني و الغش الدولي

في هذا النطاق يصنف الغش كما يلي :

1-2-2-1- الغش الوطني (المحلي)

يمكن تعريفه بأنه كل استعمال لطرق و ممارسات غش من قبل المكلف محاولة منه للتخلص بصفة غير شرعية من التزاماته الجبائية الناجمة عن التشريعات الجبائية الوطنية، و يمكن كذلك تعريفه بأنه كل غش يتم داخل حدود الدولة، يكون المكلف في مواجهة سلطات بلده فهو يخضع لقانون جبائي وحيد.

1-2-2-2- الغش الدولي

يتمثل هذا النوع من الغش في عدم دفع الضريبة أو الضرائب داخل البلد و تحويل المداخيل إلى بلد يتميز بجاذبية جبائية إن صح التعبير، وهذا بغية التقليل من المبالغ المقتطعة وهذا النوع من الغش يرجع إلى التطور الكبير الذي عرفته التبادلات الدولية و النشاط الكبير الذي غير حركة رؤوس الأموال.16

ثالثا – ماهية الضغط الضريبي

1- مفهوم و أهداف الدراسة النظرية العامة للضغط الضريبي

1-1- مفهوم الضغط الضريبي

هو العلاقة التي تقدم النسبة المئوية للدخل المقتطع في شكل ضرائب و رسوم على الدخول المحققة من طرف الأفراد المكلفين بالضريبة أو من طرف الدولة ذاتها. 17 يعبر الضغط الضريبي عن نسبة الاقتطاع الضريبي مقارنة بالناتج المحلي الخام، وهو إحدى المؤشرات المستخدمة لتقييم الأنظمة الضريبية وذلك بفضل المقارنة بينها، فضلا عن أن ارتفاعه فوق مستويات معينة يمكن أن يكبح النشاط الاقتصادي، و يقصد بالضغط الضريبي أيضا ذلك التأثير الذي يحدثه فرض الضرائب المختلفة و الذي يختلف تبعا لحجم الاقتطاعات

الضريبية من جهة و صورة التركيب الفني للهيكل الضريبي من جهة أخرى، و يعبر عنه أيضا على أنه العبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني. 18

1-2- أهداف دراسة النظرية العامة للضغط الضريبي

تحدد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يحدثها فرض الضرائب أهداف دراسة النظرية العامة للضغط الضريبي، وتنقسم هذه التغيرات إلى:19

- **تغيرات لاإرادية:** نتيجة اختلال في الكيان الضريبي قد تؤدي إلى إحداث تناقض لأهداف السياسة الضريبية أو الأسس العلمية والفنية للإخضاع الضريبي.

- **تغيرات مقصودة:** أي التغيرات التي يهدف النظام الضريبي أو السياسة الضريبية إلى تحقيقها.

2- أنواع ومعايير قياس الضغط الضريبي

2-1- أنواع الضغط الضريبي

هناك نوعين من الضغط الضريبي: الأول ضغط ضريبي فردي والثاني ضغط ضريبي إجمالي.

2-1-1- الضغط الضريبي الفردي

يملك كل فرد موارد شخصية والتي تستهدفها الدولة والجماعات المحلية باقتطاعات في شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة، وتمثل هذه الأخيرة طبعا مساهمات كما أنها تعتبر تضحية يجب تحملها من قبل كل فرد ما دام أنه يوجد حرمان لكل مكلف بالضريبة من جزء من دخله،ويحتسب الضغط الضريبي آخذا بعين الاعتبار دخل المكلف بالضريبة ومقدار الضرائب التي تضاف إليها الاقتطاعات الإجبارية المحسوبة على أساس الحماية الاجتماعية، فإذا كان الدخل يرمز له ب R والضرائب ب I والضغط الضريبي الفردي ب PFI وبالتالي صيغة المعادلة PFI=I/R .

كما تجدر الإشارة إلى أن الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لا تؤخذ بعين الاعتبار، لأنه من الصعب بل يستحيل في بعض الحالات أن نقوم بحساب كل الضرائب التي يتحملها الفرد والتي تكون بطبيعة الحال متضمنة في أسعار السلع المشتراة المستهلكة أو المستعملة.20

2-1-2- الضغط الضريبي الإجمالي

في هذا الإطار نأخذ مجمل الإيرادات الضريبية المحصلة الدولة والجماعات المحلية بما في ذلك الاقتطاعات الإجبارية من طرف صناديق الضمان الاجتماعي، وعلى ضوء هذا إذا رمزنا للضغط الضريبي الإجمالي PFG، الإيرادات الضريبية I والدخل القومي معبرا عليه بالناتج الداخلي الخام PIB ستكون لدينا المعادلة التالية:21

2-2- معايير قياس الضغط الضريبي

تنحصر معايير قياس الضغط الضريبي المتبعة إما على أساس نسبة الاقتطاع الضريبي إلى الدخل القومي، أو على أساس نسبته إلى مجموع الاقتطاعات العامة التي تمثل موارد الدولة المختلفة.

2-2-1- نسبة الاقتطاع الضريبي إلى الدخل القومي

إن معيار الضغط الضريبي القومي يمكنه أن يبين العبء الضريبي،دون الأخذ بعين الاعتبار أوجه إنفاق الإيرادات الضريبية، وبمعنى آخر إعادة توزيع ما اقتطعته الضرائب من الدخل القومي، ويمكن أن يتساوى الضغط الضريبي لبلدين عندما يتشابه الهيكل الاقتصادي والاجتماعي أو مستوى التقدم الاقتصادي، غير أنه في الواقع يختلفان نتيجة لطبيعة النفقات المنتجة وغير المنتجة التي يقوم الاقتطاع الضريبي في كلا البلدين بتمويلها.22

2-2-2- نسبة الاقتطاع الضريبي إلى مجموع الاقتطاعات العامة

تزداد صعوبة قياس الضغط الضريبي وفق هذا المعيار القائم على إيجاد نسبة الاقتطاع الضريبي إلى مجموع موارد الدولة (مجموع الاقتطاعات العامة) المتمثلة في جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة بالإضافة إلى أشباه الضرائب مثل التأمينات الاجتماعية، حيث يبقى هنا المعيار قليل الدقة نتيجة تعذر قياس بعض الاقتطاعات غير الضريبية في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى أنه في الدول النامية تظهر الزيادة المستمرة في حجم الإنفاق، الأمر الذي يظهر العلاقة الوطيدة بين هذا الاقتطاع والمستوى العام للاقتطاعات المختلفة بحيث يزداد العبء الضريبي كلما ازداد حجم الاقتطاعات العامة.

إن المقارنات الدولية في مجال الضغط الضريبي يكتنفها الكثير من الصعوبات، فحتى لو افترضنا إتباع أسس موحدة في حساب العبء الضريبي فإن العبئين الضريبيين متساويين في النسبة المئوية إلى الناتج الداخلي الخام، ولكن لا تتساوى أثرهما إذا كان الدخول متفاوتة فاقتطاع 15% من دخل ضعيف جدا يكون أشد وطأة من اقتطاع 15% من دخل مرتفع بسبب تناقص المنفعة الحدية كلما ارتفع الدخل23.

3- شرح قانون لافير

3-1- حدود الضغط الضريبي

إن حدود الضغط الضريبي تتموقع على مستويين اثنين الأول اجتماعي سياسي والثاني اقتصادي.

- المستوى الاجتماعي السياسي:

يظهر أنه من المستحيل وضع مستوى لا يمكن تحمله من الضغط الضريبي، فتقبل ومقاومة الضريبة يمكن أن تؤدي إلى زعزعة السلم المدني هذا من جهة، ومن جهة أخرى عندما تطبق دولة معينة ضغطا ضريبيا مرتفعا، يميل المكلفون بالضريبة إلى العمل على تهريب رؤوس أموالهم نحو دول تكون فيها مستويات الاقتطاعات منخفضة بشكل جد محسوس، كذلك نفس الحالة بالنسبة للمستثمرين الأجانب التي ستعزف عن الاستثمار في البلدان التي تعرف بتطبيق معدلات ضريبية جد مرتفعة.

- المستوى الاقتصادي:

لدينا فكرة الضريبة تقتل الضريبة التي قام بشرحها الاقتصادي الأمريكي لافير،حيث أوضح أن هذه العبارة تتحقق لما تقوم الدولة بتجاوز حد أو عتبة معينة من فرضها للضرائب و يصبح ذلك عامل معرقل للاقتصاد، باعتبار أنه يمكن سلب مجمل الدخل ولتفادي مثل هذه الوضعية وخاصة في حالة تطبيق معدلات ضرائب مرتفعة، سيتجه كل مكلف بالضريبة نحو التهرب من دفعها أو حتى الغش أثناء تصريحه بدخله، أو الحد من نشاطه الاقتصادي بسبب الضغط الضريبي المفروض .24

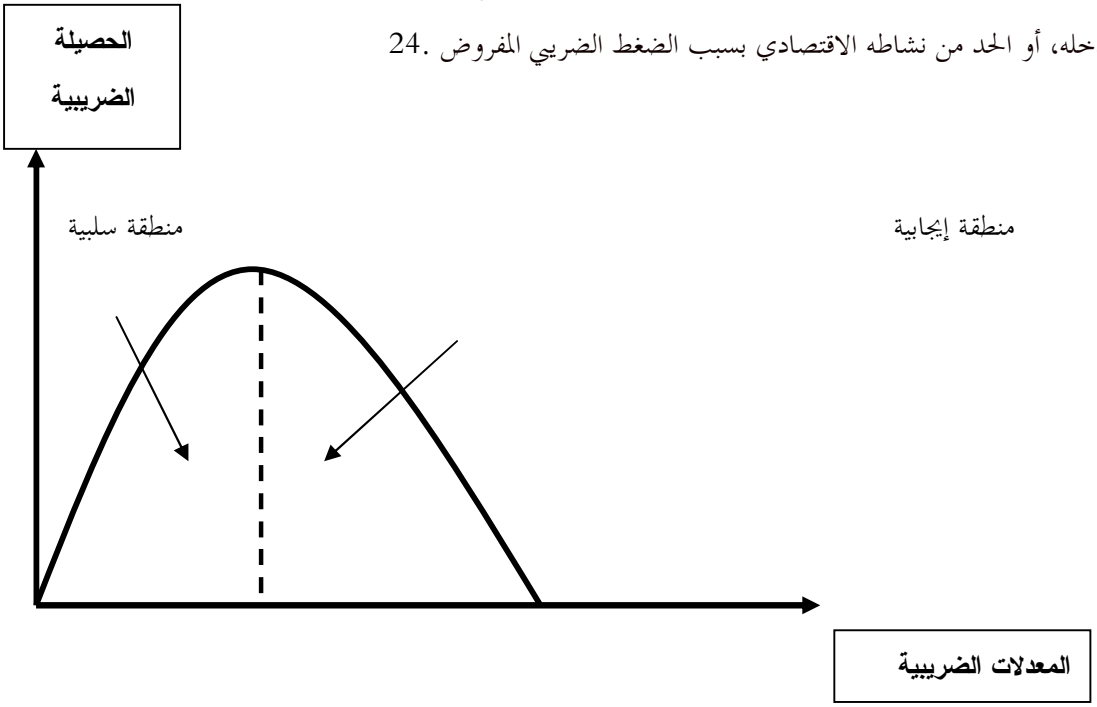

3-2- البناء النظري لمنحنى لافير

يوجد في الواقع سببان رئيسيان يفسران هذه الظاهرة "الضريبة تقتل الضريبة" السبب الأول، تؤدي الضريبة على الدخل إلى إحداث تشوه في السعر النسبي بين العمل والراحة، و هذا بدوره يؤدي إلى انحراف (تغير) في تفضيل الأفراد بخصوص الاستهلاك و خسارة الادخار.

الضريبة على الدخل والتقسيم بين الراحة و النشاط.

الأثر الأكثر شهرة للضريبة و الذي يدفعنا إلى إثبات الوجود النظري لمنحنى لافير، هو التشوه (الاعوجاج) في الأسعار النسبية مابين الراحة و العمل الحاصل بسبب الضرائب المفروضة على الدخل، بصفة عامة يمكننا إرجاع الطابع غير الحاث على العمل إلى الضرائب.

على نحو مبسط، فإن الأفراد يتصرفون في تقسيم أوقاتهم من خلال نوعين من الأنشطة: الراحة ونقصد به الأنشطة المترلية الغير الخاضعة للضريبة، و العمل و هو نشاط خاضع طبعا للضرائب.

لنفترض الآن أننا في مجتمع حيث لا توجد ضرائب، و كان هناك فلاح يعتمد على محصول القمح، حيث يقوم بجني هذا المنتج ثم بيعه في السوق، هذا النشاط يجلب له مثلا 100 دينار في الساعة، و هذا بدوره يمكنه من شراء الضروريات التي يحتاجها ولتكن الخبز مثلا و ذلك بـــ: 33 دينارا للكيلوغرام إذا كان يقوم بإنتاج(إعداد) الخبز بنفسه، و يستغرق من أجل ذلك نصف ساعة فالخيارات المتاحة أمام هذا الفلاح ستكون بسيطة جدا :

إما أن يشتري الضروريات (الخبز) من السوق، وهذا يكلفه 20 دقيقة عمل(أي الوقت الذي ينبغي عليه عمله للحصول على ما مقداره 33 دينارا من إنتاجه للقمح).

وإما أن يقوم هو بإنتاج ما يحتاجه (الخبز)، وهذا بدوره سيكلفه 50 دينارا (بدلالة إنتاج القمح بأسعار السوق)

لا شك أن الخيار الأفضل لهذا الشخص ستكون بالتأكيد هي التخلي عن الإكتفاء الذاتي وبيع القمح ومن ثم شراء ما يحتاجه (الخبز) من السوق.

في هذه الحالة فإن الإنتاج الجاري يكون قد إرتفع ب 33 دينارا من القمح و 33 دينارا للخبز.

لنتصور الآن أن الدولة فرضت ضريبة ثابتة قدرها 50%، هذا يعني أنه في ساعة إنتاج واحدة، فإن الفلاح لا يحصل إلا على 50 دينارا كدخل حقيقي و يكون الرصيد في هذه الحالة 50 دينار و هو نسبة ما ستأخذه الدولة كاقتطاع إجباري .

الخيارات المتاحة أمام هذا الشخص في هذه الحالة ستتغير، ولكنها ستبقى بسيطة و تصبح كما يلي:

- إما أن ينتج القمح من أجل شراء الخبز. أو:

- أن يقوم هو بتحويل إنتاجه من القمح إلى خبز.

- في الحالة الأولى، فإنه يجب 40 دقيقة عمل، بينما في الحالة الثانية ينبغي دائما 30 دقيقة (كما في المثال الأول).

لا شك أن النظام الأمثل للإنتاج سيكون هو الاكتفاء الذاتي، و الإنتاج الجاري في هذه الحالة سيكون منقوصا مما قيمته 33 دينارا من القمح و 33 دينارا من الخبز.

هذا المثال ليس قصصيا، لكنه يعبر و ببساطة عن واقع الحال، كما أننا محاطون بأمثلة كثيرة من هذا النوع، و المشكلة تكمن في التعرف على هذا النوع من الظواهر.

يمكننا الآن تمثيل ما قلناه عن طريق التمثيل البياني التقليدي للتحكيم بين العمل والراحة، فرد له 24 ساعة في اليوم فإذا كان يعمل صفر(0)ساعة، فإن دخله يكون معدوما(0)، و إذا كان يعمل 24 ساعة فإن دخله يساوي24w ، حيث w يمثل معدل الأجر الساعي لهذا الفرد، و بطبيعة الحال فإن أي ثنائية أو زوج تتوسط النقطتين السابقتين(أنظر الشكل1) تمثل توزيع الفرد لوقته بين العمل و الراحة.

في الشكل (01) :

عند النقطة A فإن وقت الراحة =24ساعة ، الدخل=0 وعند النقطة B فإن وقت العمل=24ساعة ، الدخل =24w (أقصى دخل ممكن).

كل النقاط(الأزواج أو الثنائيات) التي تقع على المستقيم (AB) هي نقاط ممكنة.

النقطة E تمثل نقطة التوازن، و عند هذه النقطة تتساوى المنفعة الحدية لساعة العمل الأخيرة مع المنفعة الحدية لساعة الراحة الأخيرة.

منحنى المنفعة(oU) يمثل ميل المستقيم(AB) عند النقطة(E).

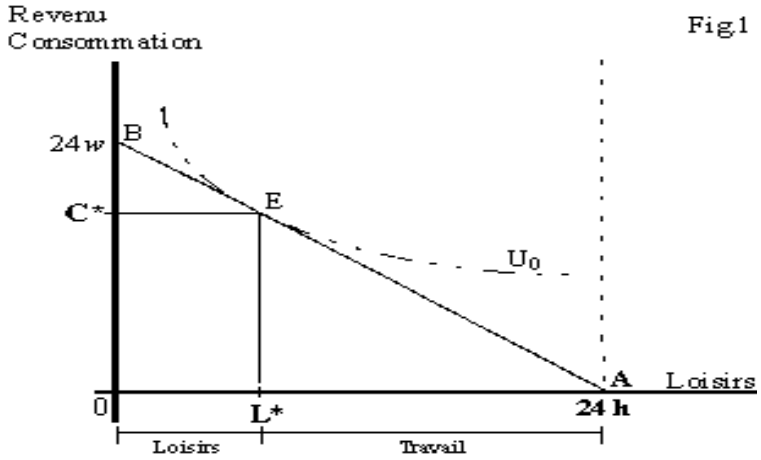

الشكل(01): منحنى تقسيم الوقت بين العمل و الراحة

العلاقة بين عرض العمل ومعدل الضريبة

إن ما تقوم به الضرائب هو أنها تغير من معدل الأجرw، فمن أجل معدل ضريبة t فإن . (1-t)wمعدل الأجر الحقيقي ليس إلا

مثلا إذا كان w=100 دينار في الساعة ،و كان معدل الضريبة 25%، فيكون معدل الأجر الحقيقي مساويا إلى 75 دينارا في الساعة، في الشكل الأول فإن الزيادة في معدل الضريبة(t) تترجم أو تظهر من خلال إنتقال النقطة B نحو الأسفل.

و من أجل كل معدل ضريبة فإننا نحصل على نقطة توازن جديدة E(t) الموافقة لها.

المنحنى الذي يصل بين مختلف نقاط التوازن E(t) التي حصلنا عليها، ليست في النهاية إلا منحنى عرض العمل S(t) بدلالة معدل الضريبة..

الشكل(02): منحنى عرض العمل بدلالة معدل الضريبة

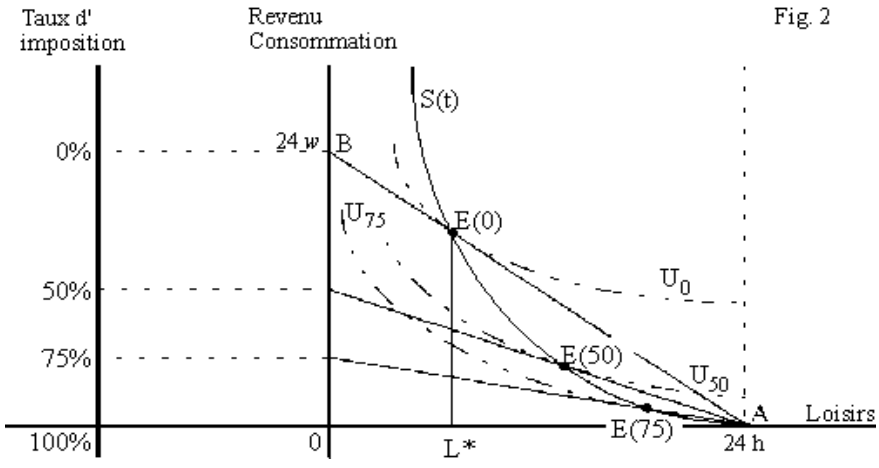

هذا المنحنى$S(t)$ يبين لنا بأن عرض العمل يتناقص بتزايد المعدل الحدي للضرائب.

الإنتاج و هو مرتبط بعرض العمل و يتناقص إذن مع معدل الضريبة.

في حالة ما إذا كان مستوى عرض العمل معدوما و ذلك عند معدل ضريبة 100% الإنتاج يكون بدوره معدوما من أجل هذا المستوى الضريبي، ومستوى الإنتاج يتناقص إذن و بشكل منتظم من C^* إلى غاية الصفر(0)، في نفس الوقت الذي تمر فيه الضريبة من الصفر(0) إلى معدل 100%.

في الحقيقة يمكننا أن نفهم بسهولة بأن الأفراد إذا كانوا مجبرين على تحويل كل إنتاجهم إلى الدولة، فإنهم سوف يفضلون التوقف عن العمل نهائيا، أو على الأقل تحويل نشاطهم من الإطار القانوني إلى السوق السوداء، هذه الظاهرة محققة و بدرجات مختلفة في كل المجتمعات الحالية.

الشكل(03): علاقة الإنتاج بمعدلات الضريبة

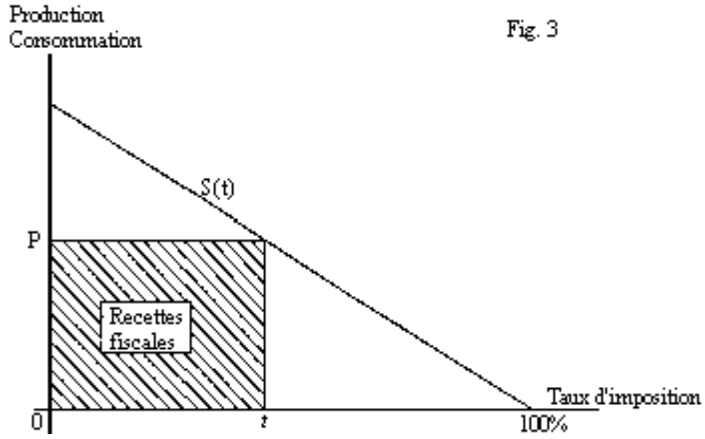

من الشكل (03):

- ما بين القيمتين (الحدين) من الإنتاج الموافقتين للمعدلين 0% و 100%، فإن الإنتاج يتناقص بانتظام مع معدلات الضريبة.

- يمكننا إذن تبسيط هذه الفرضية الأساسية بتمثيل منحنى الإنتاج على شكل خط مستقيم متناقص.

- منحنى لافير يربط ما بين مستويات الحصيلة الضريبية للدولة و معدلات الضريبة.

- حصيلة الدولة تكون معدومة عندما يكون معدل الضريبة معدوما، و بعدها تتزايد مع هذا المعدل قبل أن تتناقص إلى غاية الصفر(0) من أجل معدل ضريبة 100%.

و في الواقع يمكننا شرح هذه النتيجة بطريقة أكثر بساطة بالأخذ بعين الاعتبار منحنى الإنتاج والحصيلة الضريبية للدولة الموافقة لمساحة المستطيل المضلل في الشكل (03).

الشكل(04): علاقة الإنتاج (والإستهلاك) بمعدل الضريبة

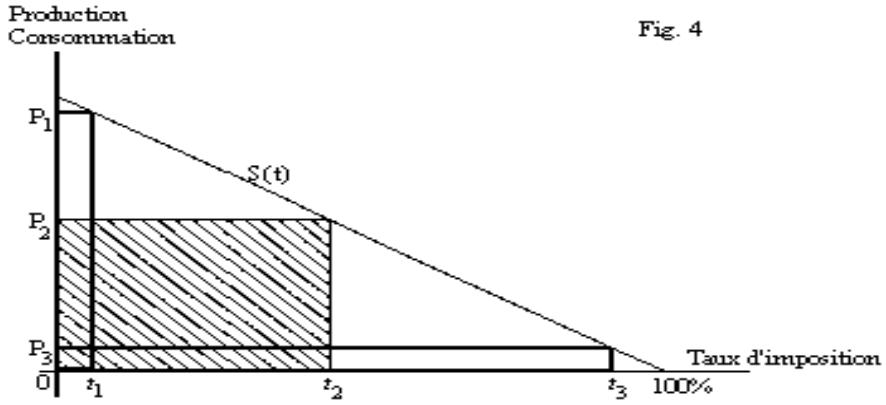

هذه المساحة صغيرة للمعدلات المنخفضة أو المرتفعة (حيث أن عرض المستطيل يؤول إلى الصفر بينما طوله يؤول إلى قيمة منتهية).

الحصيلة الضريبية تكون أعظمية (في أقصى قيمة لها)عندما تكون مساحة المستطيل عظمى، أي من أجل قيمة متوسطة لمعدل الضريبة.

إذا تفحصنا الشكل (04) جيدا يمكننا تفهم كيف يمكن لاقتصاديي العرض الوصول إلى مثل هذه النتائج.

إن الشكل (04) يتيح لنا إمكانية مقارنة الحصيلة الضريبية (مساحات المستطيلات) الناتجة عن معدلات مختلفة للضرائب، المساحة المستطيلة المضللة تزيد أولا مع معدلات الضريبة ثم تتناقص بعد ذلك إلى الصفر.

العلاقة بين الحصيلة الضريبية و المعدلات الضريبية(منحنى لافير).

إذا قمنا بربط الحصيلة الضريبية للدولة مع معدلات الضريبة، فإننا نحصل على منحنى لافير(أنظر الشكل (05).

المنحنى في الشكل (05) يوضح بأنه ابتداء من معدل ضريبة t^*، كل زيادة في الضغط الضريبي تنتج تراجعا في الحصيلة الضريبية، و طبعا لا يمكننا الزعم بأن هذا المعدل هو هذا أو ذاك، و كما هو الحال بالنسبة لقانون الطلب حيث لا يحدد لنا عند أي قيمة الطلب ينخفض عند تخفيض الأسعار، فإن منحنى لافير لا يحدد لنا بكم تتغير الحصيلة الضريبية للدولة عند تغير معدلات الضريبة المعطاة.

الشكل(05): منحنى لافير

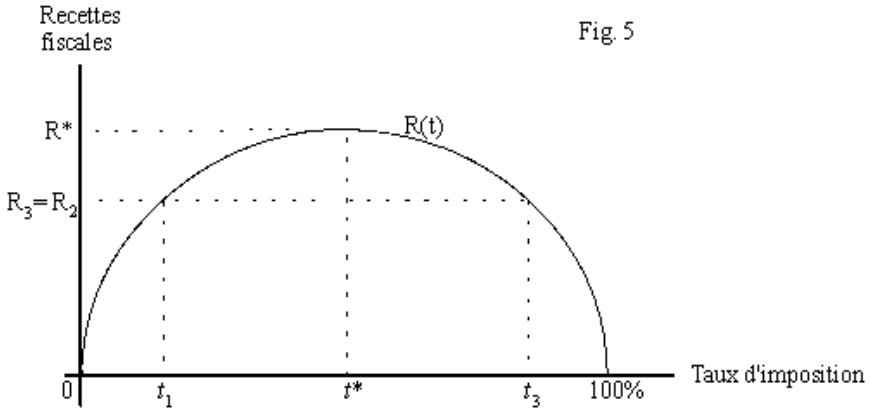

منحنى لافير إذن ما هو إلا إطار تحليلي يعتمد أساسا على بديهية حقيقية، هذه البديهية تقوم على أن الأفراد مستعدون للعمل أكثر عند زيادة دخولهم الحقيقية.

إن مبدأ منحنى لافير مستنتج من هذه البديهية و النتيجة هي أن هذا المنحنى واقعي وحقيقي.

وهكذا وصل آرثر لافير سنة 1974 إلى رسم المنحنى الذي يُنسب إليه و مفاده باختصار أن " زيادة المعدلات الضريبية تؤدي إلى خفض الحصيلة لكن بعد مستوى معين".

خاتمة:

إن الضغط الضريبي عبارة عن مدى التأثير الذي تحدثه فرض الضرائب المختلفة، فلقد رأينا أن الضغط الضريبي يؤثر على العمل كما أنه يؤثر على الاستهلاك والإنتاج وهذه التأثيرات تنتقل بطبيعة الحال إلى حصيلة الدولة من الضرائب، فقد يؤثر الضغط الضريبي على حصيلة الدولة تأثيرا سلبيا بحسب معدل الضغط الضريبي ومدى قبول الأفراد لهذا المعدل، فهناك نقطة بين المنطقة الايجابية والمنطقة السلبية تسمى بمعدل الضغط الضريبي الأمثل، وفي هذه النقطة تكون حصيلة الدولة في أكبر مستوى ممكن وبعد هذه النقطة تبدأ حصيلة الدولة بالتناقص، بالإضافة إلى جانب التهرب والغش الضريبي الذي يجب أن لا ننساه، فهذا الأخير له الأثر الواضح على خزينة الدولة طبعا ومما لا شك فيه فسلوك التهرب والغش يزداد بارتفاع معدل الضغط الضريبي، ومن هذا المنطلق نستطيع تأكيد الفرضية الأولى التي طرحت من قبل أن الضغط الضريبي عامل وحافز أساسي للتهرب والغش الضريبي.

الهوامش:

-Margairaz André, **la fraude fiscales et ses succédanées, Comment on échappe à l'impôt**, édition Blonay, Suisse, 1988, P : 27 .

2- جامع أحمد، **علم المالية، فن المالية العامة**، الجزء الأول، الطبعة 2، دار النشر العربية، القاهرة، 1975، ص: 244،245.

[3]- Delahaye Thomas, **Le Choix de la Voie moins imposée**, édition Bruylant, Bruxelles, 1977, P : 164.

[4]- Martinez Jean Claude, **La fraude fiscale**, PUF, Paris, 1984, P : 91.

5- سوزي عدلي ناشد، **ظاهرة التهرب الضريبي الدولي و آثارها على إقتصاديات الدول النامية**، جامعة الإسكندرية،1999، ص: 21.

[6]- Gaudemet Paul Marie, **Précis de Finances Publique**, édition Montchrestien, Tome 2, Paris, 1970, P : 314.

[7]- Cartou Louis, **Droit Fiscal international et européen**, 2 édition, Précis Dalloz, Paris, 1991, P : 259.

8- يونس أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، محمد أحمد عبد الله، **مبادئ المالية العامة**، دار شباب الجامعة، الإسكندرية، 1978، ص :157 .

[9]-Margairaz André, op.cit,P : 27 .

[10]- Ibid, P : 28.

[11]- Idem

12- جامع أحمد، مرجع سابق، ص: 244،245.

13-Delahaye Thomas, op.cit , P : 164.

14- المادة 303-1- من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة (محدثة إلى غاية قانون المالية التكميلي2010).

15- سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص: 21.

[16]- Martinez Jean Claude, op.cit , P : 91.

17- محمد عباس محرزي،**إقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر،2003،ص:325.

18 - نصر رحال، مصطفى عوادي،**الغش والتهرب الضريبي في النظام الضريبي الجزائري**، نشر وتوزيع مكتبة بن موسى السعيد،الوادي- الجزائر 2011/2010،ص:70،71.

19- يونس أحمد البطريق،**النظم الضريبية**،الدار الجامعية، الإسكندرية مصر،2001،ص:87،88.

20- محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص:325،326.

21- نفسه، ص:326.

22- يونس أحمد البطريق،**النظم الضريبية**، مرجع سابق، ص:79.

-http://islamfin.go-forum.net,15/01/2011.23

24- محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص:32

رأس المال الفكري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

يحي دريس
جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر
dddyahia@yahoo.fr

صالح محرز
جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر
salah.mahrez@yahoo.com

Intellectual capital and small and medium enterprises in Algeria

Yahia driss
University of larbi tebessi
tebessa/algeria
dddyahia@yahoo.fr

Salah mahrez
University of larbi tebessi
tebessa/algeria
salah.mahrez@yahoo.com

Received: 29/04/2018 *Accepted: 15/06/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

لقد أصبح ينظر إلى رأس المال الفكري باعتباره ممثلا حقيقيا لقدرة المؤسسات على المنافسة وتحقيق النجاح، وهذا بعد تحول الاقتصاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، فرأس المال الفكري هو الأصل الجديد وهو أحدث عوامل الإنتاج الذي يعترف به كمورد أساسي لإنشاء الثروة بل والأكثر أهمية من عوامل الإنتاج التقليدية الأخرى كالعمل ورأس المال والمواد الأولية.

ويلعب رأس المال الفكري دورا مهما في دعم الميزة التنافسية المستدامة، وتحقيق الكفاءة والفعالية التنظيمية ونجاح المؤسسات بمختلف أنواعها. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

Intellectual capital is being viewed as the real representative concerning the ability of any company to compete or to make success especially after the gradual economic change to the economy based on knowledge. So Intellectual capital becomes the new basis and the most modern production's factor which regard it as the essential resource to the erection of fortune even more important than the traditional factor of production such as : work, capital and raw materials.

Intellectual capital plays important role to support sustained competitive advantage and achieve organizational efficiency , effectiveness , and organizational success.This study aims to study the role of Intellectual capital in achieving the competitive advantage.

Keywords: Intellectual capital; small and medium enterprises

مقدمة

يكتسي موضوع إدارة رأس المال الفكري أهمية متزايدة اليوم باعتباره النشاطات أو العمليات التي تساعد على اكتشاف وتدعيم تدفق القدرات المعرفية والتنظيمية للأفراد، وتمكنهم هذه القدرات من إنتاج منتجات جديدة للمنظمة، ومن ثم توسيع حصتها السوقية من جهة وتعظيم نقاط قوتها من جهة أخرى ميزة تنافسية تميزها عن غيرها لتفادي المنافسة الشديدة.

تسعى المنظمات المعاصرة في ظل البيئة شديدة التنافسية إلى كسب ميزة تنافسية على غيرها من المنظمات العاملة في نفس النشاط، وذلك من خلال إضافة قيمة للعميل وتحقيق التميز عن طريق استغلال الطاقة الفكرية والعقلية للأفراد. وتؤدي إدارة رأس المال الفكري دورا هاما في جعل الأصول غير المادية ميزة تنافسية من خلال تدعيم الإمكانيات والطاقات البشرية ومساعدتهم على اكتشاف وتدفق إمكانياتهم المحتملة وحتى يمكن لإدارة رأس المال الفكري المساهمة في تحقيق وتدعيم الميزة التنافسية للمنظمة يجب أن تقوم بإعداد برامجها المختلفة في إطار إستراتيجية منظمة من جهة ووفق متطلبات عمل المنظمة من جهة أخرى.

وقضية تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية لما تلعبه هذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها .وتتجسد أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدرجة أساسية في قدرتها على توليد وتوطين الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي بدأت تظهر في دول الخليج، وتتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات الكبيرة، وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه وزيادة القيمة المضافة المحلية، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال – على ضآلته نظرا للارتباط المباشر لملكية المشروع بإدارته وحرص المالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى.

1. **مشكلة الدراسة:**

بغرض توضيح وتفصيل أكثر لدور رأس المال الفكري في تحسين أداء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ودعم الميزة التنافسية لديها سنتناول ضمن هذا البحث أساسيات حول الموضوع وتوضيح الأهمية رأس المال الفكري، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية: ما هو دور رأس المال الفكري في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2. **هدف البحث:**

يهدف هذا البحث لدراسة دور رأس المال الفكري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من خلال:

- القاء الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر
- دراسة وتحليل أهم عناصر رأس المال الفكري.
- واقع رأس المال الفكري في الجزائر.
- التعرف علىدور رأس المال الفكري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. **منهجالدراسة:**

لا يمكن لأي بحث علمي أن يصل إلى النتائج المرجوة منه ما لم يتم ذلك وفق منهج واضح يتم من خلاله دراسة المشكلة محل البحث. كما أن طبيعة موضوع الدراسة وأهدافه يساهمان بدور فعال في اختيار منهج الدراسة ووسائل وأساليب جمع البيانات المتعلقة بالبحث المختار، وللوصول إلى نتائج علمية موثوق بها يستعين الباحث بمجموعة من الإجراءات والقواعد.اعتمد البحث على الأسلوب

الوصفي التحليلي للتعرف على واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، والتوصل الى أهم سياسات تعزيز دور رأس المال الفكري في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4. محتويات البحث:

أولا، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي

ثانيا، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

ثالثا، دور رأس المال الفكري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا،واقع رأس المال الفكري في الجزائر

أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حضي تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالكثير من الاهتمام من قبل الباحثين، وهذا راجع في اعتقادنا لسببين رئيسيين هما: أهمية وجود تعريف دقيق لهذا النوع من المؤسسات من جهة، والتعقيدات المرتبطة بتحديد هذا المفهوم من جهة أخر.

فوجود تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أهمية بالغة، خاصة لدى الحكومات والمنظمات المهتمة بهذا القطاع، وهذا من أجل تحديد الاستراتيجيات وبرامج الدعم التي ستستفيد منها هذه المؤسسات دون غيرها.

أما عن التعقيدات الموجودة في تحيد التعريف الدقيق والموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيرجع إلى معايير قياس الحجم، التي تختلف من دولة إلى أخرى، ومن منظمة إلى أخرى، وحتى من نشاط إلى آخر؛ فما يعد مؤسسة صغيرة في تركيا مثلا ربما يعد غير ذلك في اليابان أو الصين*، كما أن المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في قطاع الخدمات تختلف حتما عن المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في قطاع البناء والتشييد.

1.1. معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عموما إن أي تعريف يمكن أن يقدم لهذا النوع من المؤسسات سيبنى في الغالب إما على الأساس الكمي أو النوعي:[1]

1.1.1. التصنيف على الأساس الكمي:

ويعتمد على المعايير التالية: حجم العمالة، مبلغ رأس المال المستثمر، حجم الإنتاج و القيمة المضافة، قيمة المبيعات والحصة السوقية وغيرها.

2.1.1. التصنيف على الأساس النوعي:

ويعتمد على المعايير التالية: المستوى التقني المستخدم، الطبيعة التسويقية للمؤسسات سواء موجهة للسوق المحلي أو الدولي...إلخ.

2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:[2]

أخذت الجزائر في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعايير الاتحاد الأوربي، حيث يلخص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على أنها: كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات، مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من 1 إلى 250 شخصا

ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تفصيل هذا التعريف من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1)

تصنيف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تصنيف المؤسسة	عدد العمال: سنويا	رقم الأعمال السنوي	أو	الحصيلة السنوية
متوسطة moyenne	250>	< 2مليار دج	أو	500مليون دج<
صغيرة petite	50>	< 200 مليون دج	أو	< 100 مليون دج
مصغرة micro-	10>	< 20 مليون دج	أو	< 10 مليون دج

3. واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يكتسي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية واضحة في الاقتصاد الجزائري، تتبلور من خلال مساهمته في عدد من المجالات الاقتصادية الهامة كالشغل والصادرات والناتج الوطني وغيرها، ولقد لوحظ تزايد مستمر في أهمية هذا النوع من المؤسسات جسده التزايد والتطور الكبير لمساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري.

4. حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بلغ عدد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في نهاية سنة 2008 ما يقارب 448900 مؤسسة وهو يمثل زيادة تقدر بـــ: 37941 مؤسسة مقارنة بسنة 2007؛ أي بمعدل نمو يصل إلى 9.23%، حيث تمثل المؤسسات الخاصة ما نسبته 71.59%من الحجم الإجمالي للمؤسسات دون احتساب المؤسسات ذات النشاط الحرفي التي بلغت نسبها28.26%من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما القطاع العام فلم يكن نصيبه من حجم المؤسسات سوى ما يعادل0.13%[3]. ويمكن توضيح هذه النسب من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (02)

حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتقسيمها

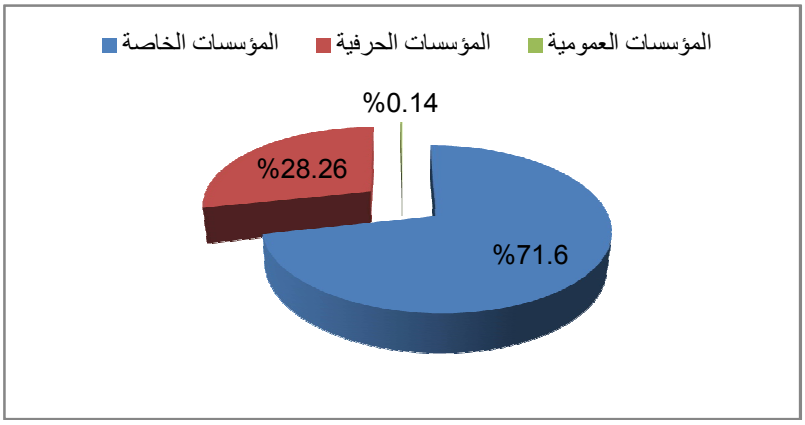

وترجع هذه الزيادة في حجم المؤسسات بالأساس إلى الوتيرة العالية التي تشهدها الجزائر من المشاريع، نتيجة الطفرة النفطية في السنوات الماضية، حيث أصبحت الجزائر اليوم ورشة كبيرة مما أتاح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة الاستثمار والتطور، كما أن تركز هذه المؤسسات في القطاع الخاص مرده إلى طبيعة العمل الاقتصادي اليوم في الجزائر الذي يسير يوم بعد يوم نحو الانفتاح على اقتصاد السوق، والذي يرتكز في الأساس على العمل الخاص، كما أن الانسحاب التدريجي للمؤسسات العمومية وخصخصة القطاع ساهمت أيضا بدورها في تحقيق هذه النتيجة.

ويرتكز عمل المؤسسات الخاصة أساسا في قطاعي الخدمات والأشغال العمومية والبناء (وهذا لطبيعة المشاريع الاستثمارية الحالية في الجزائر) بنسبة تصل إلى 45.92% بالنسبة للخدمات و 38.84% للأشغال العمومية، أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد بلغت نسبة المؤسسات العاملة في هذا القطاع 17.84%[4].

ثانيا، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا تزال في دعم الاقتصاد الجزائري، وذلك بالأخص من خلال ما يلي:

1. مساهمتها في الشغل:

يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل ما يقرب مائة ألف[5] شخص سنويا حيث بلغ عدد العاملين بالقطاع حسب إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لسنة 2008 أكثر من 1540000 عامل، وهي بالتالي تساهم بشكل كبير في تطوير حجم العمالة، والتخفيض من حدة البطالة بالجزائر.

2. مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة :

تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري جليا، من خلال مساهمتها في كل من الناتج الخام والقيمة المضافة؛ حيث يساهم القطاع الخاص الممثل الأساس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بما نسبته 79.56%من الناتج الخام الإجمالي خارج قطاع المحروقات، كما أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشارك بـــ 75.39%من القيمة المضافة المحققة سنة 2006خارج قطاع المحروقات وهو ما يبرر أهمية وحيوية هذا القطاع في النسيج الاقتصادي الجزائري[6].

3. مساهمتها في ترقية الصادرات :

تعتمد الجزائر في صادراتها بشكل كبير على قطاع المحروقات حيث يمثل هذا القطاع ما نسبته 98%من صادرات الجزائر؛ مما يجعله يحتل المكانة الأولى بلا منازع، إلا أنه وخارج هذا القطاع فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والممثلة في القطاع الخاص تساهم بنسبة تصل إلى 40 % وهي تمثل حسب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبة العشرون إفريقيا في هذا المجال[7].

ثالثا، دور رأس المال الفكري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منأهمنتائجثورةالعلموالتقنية وحركةالمتغيراتالعولميةأنبدأتظاهرةمختلفةفيمنظماتالأعمال – والمنظماتعامة – هيارتفاعالأهميةالنسبيةللأصولغيرالماديةأومايطلقعليهاالأصولغيرالملموسةإذأصبحتتمثلالنسبالأكبرفيأصولالشركاتوالمنظمات.

وبالتحليلالبسيطيتضحأنتلكالأصولغيرالملموسةهيالمعرفةالمتراكمةفيعقولالمواردالبشريةوالناتجةعنالممارسةالفعليةللعمل،والتوجيهوالمساندةمنالقادةوالمشرفين،وتبادلالأفكاروالخبراتمعالزملاءفيفرقالعمل،ومتابعةالمنافسين،والتعرضلمطالبالعملاء،وكذانتيجةالتدريبوجهودالتنميةوالتطويرالتي تستثمرفيهاالمنظماتمبالغطائلة،إنهذهالمعرفةالمتزايدةوالمتراكمةهيالثروةالحقيقيةللمنظمات – بلوللدول– وهيبالتاليمايطلقعليهاالآن: "رأسالمالالفكري ."

لقد بدا الاهتمام برأس المال الفكري في المنظمات بداية من فترة الثمانينات حيث أكد المديرون والأكاديميون والاستشاريون على مستوى العالم أن الأصول غير المادية في المنظمة ـــ أي رأس المال الفكري ـــ تعتبر محددا أساسيا لما تحققه المنظمة من أرباح وفي بداية التسعينات ظهرت بعض الكتابات التي تناقش فكرة رأس المال الفكري للمنظمة وهو الذي يحقق النجاح والربحية للمنظمة، حيث أشار الكثير من الباحثين إلى أن الأصول الرئيسة للعديد من المنظمات في ميدان إنتاج التكنولوجيا العالية لا تتمثل في الأصول المادية فقط ولكن في مهارات أفرادها وفي التراكم الفكري والمعرفي الذي تمتلكه هذه المنظمات.[8]

لرأس المال الفكري العديد من المصطلحات المرادفة التي تشير إلى نفس المعنى كالأصول غير المادية، الأصول المعنوية، رأس المال المعرفي، الأصول المعرفية، الأصول الفكرية، والموجودات المعرفية، ومن أهم تعاريف رأس المال الفكري نجد : تعريف توماس ستيوارت (T. Stewart) الذي يعرفه بأنه المادة المعرفية الفكرية ، المعلومات ، الملكية الفكرية ، الخبرة التي يمكن وضعها في الاستخدام لتنشئ الثروة .[9]كما يعرف رأس المال الفكري بأنه مجموعة من القدرات المعرفية والتنظيمية

التي يتمتع بها العاملون والتي تمكنهم من إنتاج الأفكار الجديدة أو تطوير أفكار قديمة تسمح للمنظمة بتوسيع حصتها السوقية وتعظيم نقاط قوتها.[10] وبصفة عامة يمكن أن نعرف رأس المال الفكري بأنه المعرفة والمعلومات والخبرات والمهارات والقدرات التي تساهم في تحقيق أهداف المنظمة بكفاءة أعلى و تحقق لها ميزة تنافسية.

تتجلى أهمية رأس المال الفكري في كونه أصبح دعامة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمائها، فكلما ازدادت معدلات المعرفة لدى الموظفين زادت قدراتهم العقلية والإبداعية، وهو ما يشكل ميزة تنافسية، بعد ما تبين تفوق العنصر غير الملموس لقيمة التكنولوجيا المتقدمة على القيم الحقيقية لموجوداتها الحسية كالأبنية والمعدات، من هذا المنطلق جاء التركيز على رأس المال الفكري باعتباره استراتيجية للتحول من صناعة صغيرة إلى صناعة أكثر تطورًا.

ويكون ذلك من خلال:[11]

- إعداد برامج تدريبية بالمؤسسات الصغيرة وتخصيص معاهد متخصصة لرفع مستوى الوعي المهني للمسؤولين وبرامج التدريب الفني لرفع مستوى مهارة العاملين.
- تحفيز عمليات البحث العلمي والتطبيقي لا سيما المرتبطة بالمؤسسات الصناعية الصغيرة وتحديث التعليم المهني، وإنشاء نظام خاص بالدعم الفني يقوم به الاختصاصيون بتقديم الخدمات الإرشادية، ودراسة الجدوى للمؤسسات الصغيرة للتغلب على العقبات.
- عدم اعتبار المؤسسات الصغيرة كيانات منفصلة، بل هي جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة من التعاون والتنسيق فيما بينها.

ولهذا إذا أردنا التقدم فلا سبيل سوى قيام مؤسسات تقوم في الأساس على استغلال رأس المال الفكري باعتباره أهم أصول قيام ونمو المؤسسات، وعليه فإنه من الضروري تحقيق ما يلي:

- تفعيل مفاهيم رأس المال الفكري ضمن الهيكل التنظيمي للوزارات والمؤسسات كوحدات تنظيمية مستقلة، وكذلك تطوير الهياكل الحالية وفقًا لمفاهيم ووظائف إدارة الموارد البشرية كفلسفة وليس كإجراءات، ما يساعد على تشجيع الأفراد على الابتكار والإبداع عن طريق إفساح المجال أمامهم لتقديم أفكار ابتكارية تهدف إلى التميز والتفوق.
- تطوير وإعداد الخطط الاستراتيجية للوزارات والمؤسسات كي تستوعب مفاهيم وقيم وأهداف رأس المال الفكري والحرص على مشاركة المديرين في كافة المستويات في صياغتها.
- تبني نشر مفاهيم وثقافة إدارة المعرفة وقيم رأس المال الفكري من خلال ورش عمل وحلقات نقاشية على أن يتم الإسراع في تنفيذ ذلك من أجل الارتقاء بالأداء.
- التواصل مع وسائل الإعلام المختلفة لنشر ثقافة إدارة المعرفة ورِأس المال الفكري من خلال تشجيع المؤسسات والأفراد على ضرورة استيعاب مفاهيمه ومكوناته وطرق قياسه.
- استقطاب المواهب والكفاءات المتفوقة مع رعاية هذه الكفاءات عن طريق وضع برامج للاحتفاظ بهم والمحافظة عليهم وذلك لخلق بيئة ابتكارية تدعم القدرات التنافسية.

- وضع الإطار العلمي والعملي لتطوير وإدارة المواهب وصياغة النظم الكفيلة لتحقيق التميز المؤسسي لتنمية وتطوير المواهب على كافة المستويات ما يساهم في تعظيم رأس المال الفكري.

رابعا، واقع رأس المال الفكري في الجزائر

جاءت الجزائر وفق مؤشر رأس المال البشري لسنة 2013 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، في المرتبة 115 عالميا من أصل 122 دولة، في وقت جاءت في المراكز الأخيرة فيما يخص القدرة على الابتكار واستيعاب التقنيات الحديثة، ما يؤكد بشكل ما عجز الجزائر لحد الآن عن الاستثمار في قدرات والإمكانيات البشرية خاصة وان الجزائر تتوفر على قاعدة بشرية من الشباب والقادرين عن العمل بشكل هام.

وقيم مؤشر رأس المال البشري لسنة 2013 المنجز من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي، 122 دولة تشكل أكثر من 90 بالمائة من عدد سكان العالم من خلال قياس عوامل المساهمة والتحفيز للتنمية وتوزيع القوة العاملة المدربة والسليمة والقادرة، ويتكون المؤشر من عدة معايير كالتعليم والصحة والرعاية والقوة العاملة والتوظيف، وتمكين البيئة، وبحسب نتائج المؤشر احتلت الجزائر المرتبة 115 عالميا بعلامة (-0.954).

1. مؤشر معيار القوة العاملة والتوظيف

وفي مؤشر معيار القوة العاملة والتوظيف، احتلت الجزائر المرتبة 121 عالمياً، واحتلت المرتبة 120 في معدل مشاركة القوى العاملة التي يتراوح أعمارها بين 15-64 سنة و107 في التي تتجاوز 65 سنة، والمرتبة 115 عالميا في المشاركة الاقتصادية، من حيث نسبة البطالة جاءت الجزائر في المركز 79، وذات المركز في معدل البطالة بين الشباب، والمركز 122 عالميا في القدرة على الابتكار، و82 عالميا بالنسبة للأجر المتعلق بالإنتاجية، والمركز 112 عالميا في قدرة البلاد على جذب المواهب، و114 عالميا في قدرة البلاد في الاحتفاظ بالمواهب.

2. معيار تمكين البيئة

أما فيما يخص معيار تمكين البيئة، فقد صنفت الجزائر في المركز 112 عالميا، بينما احتلت المركز 79 عالميا في عدد مستخدمي الهواتف النقالة من بين كل 100 شخص، والمركز 99 عالميا في مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص، والمرتبة 88 عالميا في جودة النقل الداخلي، والمركز 110 عالميا في مؤشر تسهيل الأعمال، و115 عالميا في حقوق الملكية الفلكية، والمرتبة 104 عالميا في التنمية العنقودية للمؤسسات، 85 في التامين الاجتماعي واحتلت المركز 115 عالميا في الحراك الاجتماعي.

3. المعيار الصحي والرعاية الصحية

أما في الشأن الصحي والرعاية الصحية، فقد جاءت الجزائر في المرتبة 93 محققة بذلك علامة (-0.413)، والمرتبة 106 عالميا فيما يخص التعليم بعلامة (-1.345)، في وقت جاءت في المركز 13 من أصل 15 دولة من منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.[12]

خاتمة

أدركت الإدارة المعاصرة طبيعة التحولات التي غيرت من واقع نظام الأعمال، وتفهمت شدة المنافسة وتأثيرات التقنية المتسارعة التطور في تغيير مواقف المنظمات، ومن أهم هذه التحولات الاهتمام المتزايد بالأصول المعرفية في تحديد القيمة الحقيقية للمنظمات، الأمر الذي جعل رأس المال الفكري من أهم الموارد للإدارة المعاصرة لتحقيق أهداف المنظمات.وعليه، يمثل رأس المال الفكري قيمة المنظمة الممثلة في الأصول غير الملموسة، ويعتبر رأس المال الفكري أكثر أهمية من رأس المال المالي وباقي عناصر الإنتاج الأخرى. كما يعتبر من أهم مكونات رأس المال الفكري نجد : رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، ورأس المال الزبوني.

الهوامش:

* في تركيا تعد مؤسسة صغيرة إذا كان عدد عمالها أقل من 50عامل؛ بينما في اليابان يجب أن لا يتجاوز عدد العمال 100عامل حتى تعد صغيرة.

[1] Robert Wtterwulghe, Frank Janssen **: La PME une entreprise humaine**, éditions De Boeck Université, Paris ; Bruxelles, 1998, p-p : 14-16.

[2]القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية بتاريخ 15 ديسمبر 2001، العدد 77.

[3]Ministère de la Petite et MoyenneEntreprise et de l'Artisanat, bulletin d'informationéconomiqueN : 14, 2008 p :09.

[4]Ipidem, p :13.

[5]Voir les bulletins d'information économique N-N : 2-13.

[6]Office national de statistic.

[7]Rapport de CNES : « Pour une politique de développement de la PME en Algérie », Alger 2002

[8] راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص ص 370- 371

[9] Thomas Stewart ,Intellectual Capital: The Wealth of Organizations, Doubleday, New York,1998,p11

[10] عادل حرحوشالمفرجي، أحمد علي صالح، رأس المال الفكري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2003، ص18

[11]حسينعبدالمطلبالأسرج، دورراسالمالالفكريفيتنميةالمشروعاتالصغيرةوالمتوسطة، مجلة العلوم الاجتماعية، متاح على الموقع:

http://www.swmsa.net/art/s/2333/

[12]متاح على الموقع:

http://www.al-fadjr.com/ar/economie/256412.html

الحكومة الالكترونية كأحد أشكال إرساء الاقتصاد الرقمي

– قراءة لواقعها في الوطن العربي–

أسماء ناويس
جامعة الجزائر 3/ الجزائر
sama_dz@outlook.fr

نصيرة قوريش
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف/ الجزائر
n.kouraiche@univ-chlef.dz

E-government as one of forms of applying the digital economy

- A reading of its reality in the Arab world-

Asma naouise
University of alger 3/algeria
sama_dz@outlook.fr

Nacira kouraiche
University of hasiba ben bouali chelef/algeria
n.kouraiche@univ-chlef.dz

Received: 15/03/2018 *Accepted: 18/06/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على الحكومة الالكترونية باعتبارها أحد أوجه و أشكال تطبيق الاقتصاد الرقمي ، كما نحاول كذلك إلقاء الضوء على واقعها بالوطن العربي من خلال إبرازنا لأهم المبادرات والمشاريع المطروحة من قبلهم و المرتبطة بها و كذا محاولة تقييم مدى جاهزيتهم و تطبيقهم لها.

و قد توصلت الدراسة إلى وجود تفوق كبير لدول الخليج في مجال الحكومة الالكترونية مقارنة بباقي الدول العربية أين كان مكمن الخلل فيها متمثلا بشكل كبير في ضعف البنية التحتية للاتصالات السلكية و اللاسلكية و كذا نقص الخدمات الالكترونية استنادا على مؤشرات تطور الحكومة الالكترونية.

رموز **jel**:O50,O57,O33,L96,H83,G18

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، الحكومة الالكترونية، البنية التحتية للاتصالات، الدول العربية .

Abstract:

Through this study, we are trying to identify the e-government as one of the aspects and forms of applying the digital economy, we also try to highlight on its reality in the Arab world by highlighting the most important initiatives and projects put forward by them , as well as trying to evaluate their readiness and their application of it.

the study concluded that there is a great advantage for the Gulf countries in the field of e-government compared to the rest of the Arab countries where the area of the imbalance is largely in the weakness of the infrastructure of telecommunications and the lack of electronic services based on the indicators of the evolution of e-government

(JEL) Classification: G18, H83,L96,O33,O57,O50

Keywords: The Digital Economy, The E-Government, the Infrastructure of Telecommunications, The Arab countries.

تمهيد:

لقد أدت التطورات السريعة لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات إلى ظهور توجه عالمي جديد ألا و هو "الاقتصاد الرقمي" المرتكز أساساعلى المعرفة وتقنيات المعلومات و الذي نجد من بين أهم إفرازاته "الحكومة الالكترونية" . بحيث اقتضت تقنية المعلومات ضرورة تطوير الأجهزة الحكومية بمايتوافق مع المستجدات العالمية في استخدام النظم التقنية بتبني أسلوب عمل جديد داخل الأجهزة الخدمية للدولة بما يضمن إيجاد تغييرجملة من المفاهيم المتعلقة بالأداء الحكومي ووضع الشفافية والسرعة في مقدمة الأهداف الحكومية مع جعل المواطن على قمة سلم أولويات الأجهزة الخدمية للدولة.

و أمام هذا، بدأت الأجهزة الحكومية و مؤسسات القطاع العام في بعض الدول المتقدمة و النامية بتبني مفاهيم الأعمال الالكترونية تحت مسمى " الحكومة الالكترونية" لإنجاز نشاطاتها و أعمالها و لتقديم الخدمات للمواطنين..... و الدول العربية هي الأخرى ، لم تتخذ موقف الحياد إزاء هذه الثورة الرقمية التي اجتاحت العالم، بل دخلت معترك التحول و التوجه نحوها لترسم هويتها الجديدة كدولة عصرية تستفيد قدر الامكان من تقنية الاتصالات و المعلومات و التي سنحاول من خلال دراستنا هذه إلقاء الضوء عليها.

و بناءا على ما سبق تتبلور إشكالية دراستنا كالتالي: " **فيما تتمثل الحكومة الالكترونية؟ و ما هو واقعها في الوطن العربي ؟ و إلى أي مدى وصل تجسيدها ؟"**

أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراستنا في أنها تعالج موضوعا مهما ألا و هو الحكومة الالكترونية، الذي بات في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة في هذا العصر من أبرز عناصر التقدم والرقي للدول. بالإضافة إلى أننا ألقينا الضوء على واقع الوطن العربي في مجال إرساء الحكومة الالكترونية من خلال محاولة تقييمه و معرفة مكانته العالمية ، بإجراء مقارنات بين هذه الدول ومعرفة مدى التقدم الحاصل في كل دولة في هذا المجال وكذا استخلاص أهم انجازاتها و نقائصها.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ الوقوف على أهم متطلبات الحكومة الالكترونية و مراحل تطبيقها؛
- ✓ إعطاء لمحة مختصرة عن أبرز المبادرات و المشاريع المطروحة من قبل الدول العربية في مجال إرساء الحكومة الالكترونية؛
- ✓ إبراز أهم انجازات الدول العربية في مجال الحكومة الالكترونية من خلال توضيح مكانتهم على المستوى العالمي و إجراءمقارنات فيمابينهم لمعرفة مدى التقدم الحاصل في كل دولة على حدا ؛
- ✓ محاولة تقييم و تحليل و استخلاص مكامن الخلل لدى الدول العربية في مجال الحكومة الالكترونية؛

المنهج المتبع: تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستعمال أداتي الوصف و التحليل و هذا لإيضاح و إبراز الجوانب النظرية المتعلقة بالاقتصاد الرقمي و الحكومة الإلكترونية، إضافة إلى رصد وتقييم مكانة الدول العربية في مجال الحكومة الالكترونية و تحليل مؤشرات الجاهزية لها من خلال الاستعانة بالجداول و الأشكال البيانية.

خطة العمل: ستتم دراسة هذه الإشكالية من خلال التطرق إلى ثلاثة محاور أساسية هي كالتالي:

- أولا. أساسيات عن الاقتصاد الرقمي؛ - ثانيا. مفاهيم عامة عن الحكومة الالكترونية؛
- ثالثا. قراءة لواقع الحكومة الالكترونية بالوطن العربي؛

أولا: أساسيات عن الاقتصاد الرقمي

مع انتشار التقنيات الحديثة في مجال تقنيات المعلومات و الاتصالات بشكل كبير و تطور الانترنت على وجه الخصوص ليشمل جميع نواحي الحياة تقريبا و منها الحياة الاقتصادية ، شاع مايصطلح عليه بالاقتصاد الرقمي أو الالكتروني الذي من خلال هذا المحور سنتعرف على أبرز المفاهيم المتعلقة به على النحو التالي:

1. مفهوم الاقتصاد الرقمي (Digital economy):

لقد تعددت تعاريفه إلا أن معظمها يشير الى نفس المقصد، فبشكل **واسع** يقصد به " التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد الوطني و القطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية و التجارية والمالة في الدولة خلال فترة ما."[1]

واختصارا هو التسمية المستخدمة للإشارة إلى" الاقتصاد القائم على الإنترنت أو اقتصاد الواب، وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، الزبائن الرقميين والشركات الرقمية، التكنولوجيا الرقمية، والمنتجات الرقمية". [2] و الذي هو بعبارة أخرى " اقتصاد يرتكز على استخدام تكنولوجيا المعلومات في الكثير من العمليات الرئيسية مثل التخطيط والإدارة والتسويق." [3]

2. خصائص و سمات الاقتصاد الرقمي :فيمايليأهممزاياوخصائصالاقتصادالرقمي :[4]

- ✓ أن المعلومة صارت قوة في المجتمعات في ظل عصر الثورة الرقمية، إذلم تعد الموارد الطبيعية المفتاح الرئيسي الوحيد للتطور الاقتصادي، و لاالعدد الكمي للقوى البشرية كذلك؛
- ✓ يقوم الاقتصاد الرقمي على نموذجية تنطلق من أهمية قدرة البشر وتمكينهم من استخدام المعارف و المعلومات وإنتاجها وتطويرها كعامل رئيسي له قيمة اقتصادية إنتاجية، ويركز بالأساس على أهمية الرصيد الفكري والإبداعي للبشر بوصفه قادرا على خلق الثروات وتحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ أصبح رصيد المؤسسة الاقتصادية يقوم بالأساس على مخزونها المعرفي و المعلوماتي؛
- ✓ تشغيل الأنشطة و المشاريع الاقتصادية من خلال الإنترنت دون الحاجة للتحريك الفعلي سواء للأفراد أوللمؤسسات؛

- ✓ يفرض عصر الاقتصاد الرقمي ضرورة إيجاد و استحداث مجموعة من القوانين للتعامل مع متغيرات الاقتصاد الرقمي المتمثلة في جوانب الأعمال الالكترونية بصفة عامة؛
- ✓ يرتبط الاقتصاد الرقمي بالتغيرات الكثيرة التي تجري في البيئة الصناعية ولاسيما ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ممايعني أن هذه الأخيرة تلعب الدور الأساسي في بزوغه و تطوره؛

3. عوامل الدفع و الاندماج في الاقتصاد الرقمي:

من جانب، هناك العديد من العوامل التي دفعت ومازالت تدفع الاقتصاد الرقمي و تحركه نحو المزيد من التطور و التقدم و التي يصعب فصل بعضها عن بعض ويصعب كذلك حصرها، و من جانب آخر فإن التحول من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد رقمي يستوجب جملة من العوامل و الآليات للاندماج فيه و التي هي بمثابة ركائز بالنسبة له . و فيما يلي سنحاول تلخيص و اختصار هذه الأمور من خلال الشكلين التاليين:

الشكل 1: العوامل المحركة للاقتصاد الرقمي

الشكل 2: عوامل و آليات الاندماج في الاقتصاد الرقمي

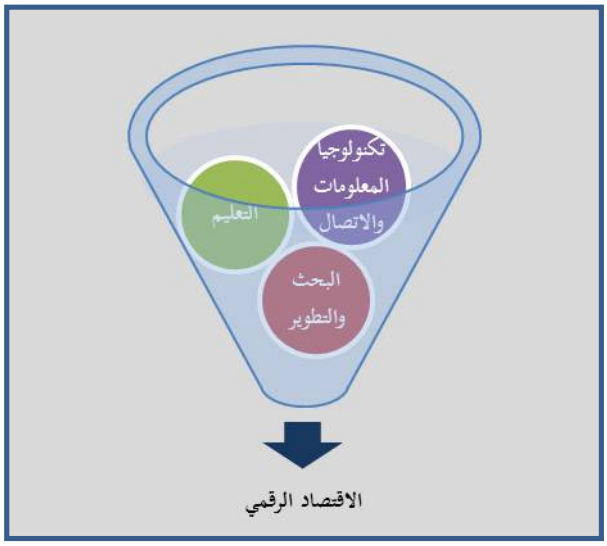

المصدر : من اعداد الباحثتين بالاعتماد على: حسين العلمي، مرجع سبق ذكره، ص ص16-19.

4. هيكل الاقتصاد الرقمي:

ساهم الاقتصاد الرقمي في تكوين مجموعة من المؤسسات الالكترونية و التي تتشابك مع بعضها البعض من خلال شبكات المعلومات الداخلية والأخرى الدولية، إذ يعتبر البريد الالكتروني ومواقع الانترنت القاعدة العريضة لتحقيق التشابكات الاقتصادية بين المؤسسات لتنفيذ التجارة الالكترونية أي تبادل الخدمات والسلع والأموال عبر الإنترنت أو تحويل الأموال بين البائعين و المشترين والبنوك باستخدام الأموال البلاستيكية بالبريد الالكتروني عبر الانترنت و الأدوات الالكترونية الأخرى. ويشمل الاقتصاد الرقمي أيضا تسويق العديد من المنتجات المصرفية بالجملة أو التجزئة عن طريق قنوات التوزيع الالكترونية وهو ما يسمى بالبنوك الالكترونية ويحقق ذلك

بسرعة المعاملات والتجديد المستمر فيها . وتقوم الشركات المساهمة الالكترونية في الاقتصاد الرقمي بتصميم موقع على شبكة الانترنت وكتالوج إلكتروني للتعريف بالشركة ونشاطها وخططها ومراكزها المالية وأسواقها وأهداف تصديرها لتحقيق الاتصال الفوري بالأسواق العالمية وتستخدم الشركات أيضا المؤتمرات المعدة بالفيديو والمؤتمرات التلفونية لنفس الأغراض.[5]

وعليه يمكن حصر هيكل الاقتصاد الرقمي في العناصر التالية : الحكومة الالكترونية والشركات الالكترونية و البنوك الالكترونية ، والتي في مجملها تعمل ضمن و تحت مظلة التجارة الالكترونية، الاستثمار الالكتروني، الادارة الالكترونية و التسويق الالكتروني و التي في الأخير ما هي إلا تطبيقات للاقتصاد الرقمي و أحد أوجه إرسائه.

ثانيا: مفاهيم عامة عن الحكومة الالكترونية

تطور تقنيات المعلومات كان لها لأثر القوي في إحداث النقلة النوعية في الفكر الإداري من منهجيات التفكيرالتقليدي إلى منهجيات الفكرالمعاصر في مجال إدارة الدولة بالوسائل الحديثة تحت مسمى "الحكومة الالكترونية". وقد كان عام 1993 هو عام ولادة أول مبادرة للحكومة الإلكترونية كمفهوم شامل، حين أطلقت الولايات.م. أ تلك المبادرة من خلال إتاحة الفرصة لمواطنيها بالوصول للمعلومات والخدمات عبر الشبكة، لتتبعها فيما بعد الدول الأوروبية و باقي الدول العالم.[6] و من خلال هذا المحور سنحاول التطرق إلى المفاهيم العامة المتعلقة بالحكومة الالكترونية من تعريفها، محاورها، خصائصها و أهميتها ، متطلباتها و مراحلها.

1. مفهوم الحكومة الالكترونية "E-Government "

1.1 تعريف الحكومة الالكترونية : توجد تعاريف و ألفاظ كثيرة شائعة الاستخدام للحكومة الإلكترونية، مثل :الأعمال الإلكترونية، والإدارة الالكترونية، و الحكومة الرقمية....، ومصطلح الحكومة الإلكترونية يمثل شكلامن أشكال الأعمال الإلكترونية.[7] و الذي اختلفت آراء الباحثين حول تحديد مفهوم له ، إذ يعود ذلك إلى اختلاف الجانب الذي يهتم به كل باحث، كما أن الحكومة الالكترونية في الوقت الحاضر لا تزال نسبيا مفهوما غير متبلور، هذا لأنها ما زالت إلى حدكبير في المراحل الأولى من تطورها.

فالبنك الدولي يعرفها بأنها "عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات (شبكة المعلومات العريضة، شبكة الانترنت،....)، و التي لديها القدرة على تغيير و تحويل العلاقات مع المواطنين و رجال الأعمال و مختلف المؤسسات الحكومية بما يحقق العديد من الأهداف (زيادة الشفافية، تقديم أفضل للخدمات، تحجيم الفساد،...) ".[8] و الذي ركز في تعريفه على الجانب الإصلاحي باعتبار أن الحكومة الالكترونية تعتبر مدخلا لتحقيق الحكم الراشد.

والاتحاد الدولي للاتصالات "**ITU**" التابع لهيئة الأمم المتحدة، في نفس السياق اعتبر أن الحكومة الالكترونية تعني استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الحكومة قصد توفير و تقديم الخدمات العامة بفعالية ادارية أكبر و قصد تعزيز القيم و الآليات الديمقراطية[9]

وعليه بصفة **عامة**، يمكن القول أن الحكومة الالكترونية تعني استعمال تقنية الاتصال والمعلومات لتشجيع العمل الحكومي بكفاءة وأكثر فاعلية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات العامة أكثر من قبل، والسماح بحصول عامة الأفراد والمواطنين على أكبر معلومات ممكنة وجعل الحكومة أكثر مسؤولية أمام مواطنيها.[10]

و**نطاق عمل** الحكومة الإلكترونية يأخذ في الحسبان كل ما تمارسه الحكومة في العالم الواقعي أي الحكومة التقليدية،إذ يغطي المجالات التالية:[11] البيانات والوثائق المختلفة كسجلات الأحوال المدنية، الوثائق التجارية، وثائق التأمين و غيرها، خدمات التعليم والبحث العلمي عبر الأنترنت، خدمات الضرائب و الخدمات المالية وكافة خدمات الأعمال، المشاركة في الانتخابات،السلامة و الأمن والرعاية الصحية و مختلف الخدمات الاجتماعية الأخرى و غيره.

2.1 محاور الحكومة الالكترونية: و يمكن تلخيص أهم محاورها بأهدافها من خلال الشكل التالي:

الشكل3: محاور الحكومة الالكترونية

المصدر:من اعداد الباحثتين بالاعتماد على : فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص43-44.

2. خصائص الحكومة الالكترونية و أهميتها:

1.2 خصائص و سمات الحكومة الالكترونية: يتمثل أهمها فيما يلي:[12]

- إدارة بدون أوراق، حيث انتهى عصر الأوراق و تم التعويض بالأرشيف الإلكتروني.
- إدارة بلا مكان، حيث تعتمد على المؤتمرات الإلكترونية والوسائل التقنية عن بعد.
- إدارة بلا زمان حيث أن الخدمة مستمرة طوال اليوم و يكون تقديم أغلب الخدمات على الخط.
- إدارة بلا تنظيمات جامدة، إشارةإلى المؤسسات الذكية التي تمتلك تنظيم متغير بحسب الأهداف.

2.2 أهمية أو جدوى تطبيق الحكومة الالكترونية:

لايمكن أن نحصي الفوائد من تطبيق الحكومة الإلكترونية بالمدى المنظور بشكل دقيق كون أن هناك فوائد سوف تجنى من نتطبيقها بعد مضي فترة زمنية، و عليه سنذكر أهمها:[13]

- القضاء على الروتين و البيروقراطية والفساد و الحد كذلك من تجاوز القوانين نتيجة انتشار الشفافيةو الثقة.
- الادارة في الحكومة الالكترونية تكون أكثر شفافية في التعامل و أكثر وضوحا إذ تلغى الواسطة و المحسوبية و المجاملة، كما سيكون هناك سهولة في القياس ومراقبة الأداء الحكومي.
- تقليل تكاليف الخدمات (تكاليف الأرشفة والتخزين الورقي.....) .
- تخفيف الأعباء الإدارية الملقاة على أجهزة الحكومة خاصة الأعمال الروتينية.
- مساندة برامج التطوير الاقتصادي، و ذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي و القطاع الخاص.
- اتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات جديدة: ادخال البيانات، وتشغيل وصيانة البنية التحتية للحكومة الالكترونية.

3.متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية: إن تطبيق هذا المسعى الإداري المتطور يستلزم توفر جملة من الأساسيات التي تشكل البنية التحتية الضرورية لإقامة هذا المشروع و المتمثلة في النقاط التالية:[14]

- ✓ **توفر و توفيرالبنية التحتية اللازمة للاتصالات؛**
- ✓ **ضرورةانتشارالأنترنت** :و التي تعد هذه الوسيلة المرتكز الأساسي في بناء الحكومة الإلكترونية.
- ✓ **ضرورة إتاحة الحاسب الآلي**: بما أن مجمل خدمات الحكومة الإلكترونية تتم عبر هذا الجهاز.
- ✓ **ضرورة توفير التشريعات اللازمة**: التي تعمل على صون الأمن الوثائقي وغيرها من الجوانب الحساسة.
- ✓ **إعادة هندسة إجراءات العمل في الحكومة** : فبناء مشروع الحكومة الإلكترونية يتطلب إعادة هندسة جميع الإجراءات المتعلقة بأعمال الحكومة المختلفة وتحويلها للنظام الرقمي.

و علاوة على ما تقدم، يمكن إضافة العناصر التالية: الرؤية الواضحة للقائمين على هذا المشروع، وكذا القيادة الفاعلة المتخصصة والماهرة و المتعاونة، و العنصر البشري المؤهل والمتدرب على هذه الاستعمالات و كذا البيئة التنظيمية الملائمة القادرة على استيعاب هذا التغيير.

4. مراحل تطبيق الحكومة الالكترونية: هناك مراحل متعاقبة لتحول الحكومة التقليدية إلى حكومة إلكترونية و هي متمثلة فيما يلي:[15]

1.4 مرحلة النشر "Publish": و هي تمثل مرحلة الولادة، و يتم في هذه المرحلة العمل على دعم و تأسيس وتطوير البنية التحتية من شبكات و تجهيزات و وسائل،ونشر المعلومات عبر بوابة إلكترونية عبر الإنترنت، والشبكات الحكومية لأفراد المجتمع.

2.4 مرحلة التفاعل "Interact": وتمثل هذه المرحلة نمو أشكال عرض البيانات لكافة القطاعات الحكومية والخاصة، ويتم فيها تبادل المعلومات مع الجمهور عبر الموقع والتحول بشكل جذري في الإجراءات، وعرض طرق إتمام المعاملات و نماذجها.

3.4 مرحلة تنفيذ المعاملات"Transaction":و يتم في هذه المرحلة تنفيذ أغلب المعاملات إلكترونيا عبر البوابة الإلكترونية للحكومة.

4.4 مرحلة تكامل المعلومات "Integrate": وهي المرحلة التي تصل فيها الحكومة إلى تحقيق تكامل بين كل الجهات في جانب تبادل المعلومات، أي تمكين جمهور المتعاملين من المواطنين ومؤسسات الأعمال من الحصول على الخدمات.

5.4 مرحلة التحول الإلكتروني "Transform": أي الوصول إلى المؤسسات والحكومة الإلكترونية بشكل كامل.

ثالثا:قراءة لواقع الحكومة الالكترونية بالوطن العربي

سعيا منها في مواكبة التطورات العلمية والتقنية ومسايرة ما أفرزته من متغيرات هائلة في مختلف المجالات، تبنت الدول العربية كباقي دول العالم " الحكومة الالكترونية" بطرحها و تطبيقها لجملة من المشاريع و المبادرات الرامية إلى تجسيدها. ومن خلال هذا المحور سنحاول إعطاء لمحة مختصرة عن أبرز هذه المبادرات و البرامج و كذا الوقوف على واقع الحكومة الالكترونية بها من خلال الاستعانة بمؤشراتها و محاولة تحليلها و تقييمها.

1. ملخص لأهم المبادرات المطروحة من قبل الدول العربية في مجال الحكومة الالكترونية:

من أجل الالمام بهذا العنصر سيتم الاستعانة بالجدول 1 و الذي يعرض **ملخص** لأهم الاجراءات و المبادرات المطروحة و المنجزة من قبل الدول العربيةفي سبيل إرساء الحكومة الالكترونية من خلال توضيح الاستراتيجيات المتبعة من قبلهم.

الجدول1: ملخص لأهم المبادرات المطبقة من قبل الدول العربية في مجال الحكومة الالكترونية

الدولة	المبادرات في مجال الحكومة الالكترونية	البوابة الالكترونية
البحرين	انطلقت رحلة توفير الخدمات الحكومية إلكترونياً في البحرين مع تأسيس هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في أوت 2007، حيث تم تنفيذ الاستراتيجية الأولى خلال (2007-2010) ثم الاستراتيجية الثانية خلال (2012-2016).	www.bahrain.bh
الامارات	تعد دولة الامارات من أوائل الدول العربية التي قامت بتطبيق نظام الحكومة.إ ، حيث أُعدت الاستراتيجية الأولى في العام2001 والثانية في 2011(بإطلاق البوابة) و الثالثة بطرح مبادرة " الحكومة الذكية" في ماي 2013 من أجل توفير الخدمات للجمهور حيثما كانوا وعلى مدار الساعة.	www.government.ae
الكويت	أعدت دولة الكويت أول خطة واعتمدتها في العام 2005 والتي تضمنت انشاء البوابة الالكترونية الرسمية لدولة الكويت، التصديق الإلكتروني و البطاقة الذكية و شبكة الكويت للمعلومات.....	www.e.gov.kw
المملكة العربية السعودية	بدأت المملكة العربية السعودية مسيرة تحولها للتعاملات الإلكترونية الحكومية في عام 2005وفقة خطة تنفيذية أولى: بإنشاء برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) ثم تم اعداد الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية للفترة (2012-2016).	www.saudi.gov.sa
قطر	انطلقت المبادرة في سنة 2003 بإطلاق موقع الحكومة الإلكترونية و الذي تم تحديثه تحت مسمى "حكومي" في 2008 بإطلاق برنامج الحكومة الالكترونية المتكاملة ليتم طرح مبادرة اخرى في سنة 2014 تحت مظلة برنامج حكومة قطر الرقمية استراتيجية لتفعيل الحكومة الالكترونية 2020: التي تسعى لتحقيق القيمة الحقيقية للحكومة الإلكترونية وتلبية احتياجات كافة العملاء و الارتقاء بالخدمات.	portal.www.gov.qa
سلطنة عمان	شكّل اعتماد إستراتيجية عُمان الرقمية في مارس 2003 إحدى الخطوات نحو تحقيق الحكومة الالكترونية لتتم المراجعة في عام 2008 و تحديثها خلال السنوات الخمس.	www.ita.gov.om
تونس	أعدت أول دراسة استراتيجية للإدارة الالكترونية للفترة 2009-2014 و تم تحديث هذه الاستراتيجية تحت مسمى " الاستراتيجية الوطنية للإدارة الالكترونية "الادارة الذكية 2020".	www.tunisie.gov.tn
لبنان	أعدت الخطة عام 2002 وتم تحديثها واعتمادها في العام 2008 ، إذ أهم المبادرات المتضمّنة: تنفيذ المرحلة الأولى لبوابة الحكومة الإلكترونية – دولتي – مع تطبيقات للهواتف الخلوية....	www.dawlati.gov.lb
المغرب	تم طرح أول استراتيجية للحكومة الالكترونية تحت ظل مخطط المغرب الرقمي 2013 للمرحلة 2009-2013، حيث تضمنت إحداث هيئات خاصة ببرنامج الحكومة الإلكترونية ، و استهدفت إلى تقديم خدمات الكترونية في حدود 89خدمة إلكترونية.	www.egov.ma
الأردن	خططت لمشاريع الحكومة الإلكترونية من عام2006 إلى2009 تباعا لبرنامج الحكومة الإلكترونية المدرج أولا عام 2001، و اعدت استراتيجية ثانية في 2013.	www.jordan.gov.jo
مصر	طبقت برنامج الحكومة الإلكترونية في مرحلتين: المرحلة الأولى من 2001-2007 ثم المرحلة الثانية من 2007-2012، كما طرحت فيما بعد مبادرات تمثلت في برامج تحديث الحكومة (التطوير المؤسسي، تطوير الخدمات الالكترونية، إدارة موارد الدولة، ..)	www.egypt.gov.eg
سوريا	اعتُمدت الاستراتيجية المتعلقة بالحكومة الإلكترونية عام 2009 و المتضمنة مج مشاريع و مبادرات (بنوك	www.egov.sy

	المعلومات الوطنية، بوابة الحكومة الالكترونية....) و تم تحديث البوابة في2012.	
العراق	كانت أولى المبادرات في أفريل 2010 بإطلاق النسخة الأولى من خطة العمل الاستراتيجية للحكومة الالكترونية و في عام 2011 (انشاء البوابة الالكترونية) و من ثم تم وضع رؤية و استراتيجية واضحة للفترة 2012-2015.	www.egov.gov.iq
السودان	تضمنت مراحل بناء الحكومة الالكترونية بالسودان العديد من المشاريع و الخطط منها استراتيجية وطنية عامة للمعلومات 2002-2006 ثم تبعتها الخطة الخماسية لقطاع المعلومات 2007-2011، اذ تضمنت مرحلتين: مرحلة (1) للفترة 2009-2011 ثم المرحلة (2) للفترة 2012- 2016 و التي في ظلهم كان الهدف هو العمل على بناء و تفعيل الحكومة الالكترونية.	www.esudan.gov.sd
اليمن	يُعرف مشروع الحكومة الإلكترونية في اليمن بالبرنامج الوطني لتقنية المعلومات، اذ تم اعتماده في سنة 2003 (كان مخطط تنفيذه الى غاية 2010) ولكن بسبب بعض الصعوبات لم يتم تنفيذه كما هو مخطط له . ولكن نشأت مبادرات ومشاريع فرعية منه في سبيل تجهيز ارساء الحكومة الالكترونية.	**www.yemen.gov.ye**
فلسطين	تم اعداد النسخة النهائية من الاستراتيجية في العام 2011 وتم اعتماد خارطة الطريق لتنفيذ سياسة الحكومة الإلكترونية 2012 واعتماد النسخة النهائية سنة 2013.	www.eportal.gov.ps
ليبيا	تم طرح مسودة من قبل وزارة الاتصالات و المعلوماتية تحت مسمى " مبادرة ليبيا الالكترونية" في 2012 و التي من ضمن محاورها تطبيق الحكومة الالكترونية بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية و رفع كفاءة مؤسسات الدولة، ولكن بسبب بعض الصعوبات لم يتم تنفيذه كما هو مخطط له و بصفة عامة هو في قيد الاعداد.	/
الجزائر	أطلقت الحكومة الجزائرية من خلال وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في سنة 2009 برنامج "الجزائر الالكترونية 2013" كاستراتيجية تهدف الى جعل المجتمع المعلوماتي و الاقتصاد الرقمي في الجزائر أداة تأثير فاعلة في النمو الاقتصادي من خلال العمل على تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في مختلف الادارات العامة و المؤسسات الخاصة و كذلك تدعيم البحث و التطوير في هذا المجال. و مع ذلك لم تصل فكرة الحكومة الالكترونية بالجزائر إلى مرحلة النضج الكامل .	/

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:* البوابات الوطنية الالكترونية لحكومات الدول العربية المذكورة.

2. قراءة و تقييم لمؤشر الحكومة الالكترونية في الوطن العربي

1.2التعريف بمؤشر الحكومة الالكترونية: بتعبير **أدق** هو مؤشر يقوم على المتوسط الحسابي لثلاثة مؤشرات فرعية، هي مؤشر الخدمات الإلكترونية "OSI" (Online Service Index) ، مؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية "TII" (Telecommunication Infrastructure Index) و مؤشر رأس المال البشري"HCI" (Human Capital Index).[16]

2.2 تحليل المؤشر العام لتطور الحكومة الالكترونية في الوطن العربي:

1.2.2 أفضل دول العالم في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية : أظهرت نتائج التقرير الأخير للأمم المتحدة عن الحكومة الإلكترونية سنة 2016 عن ترتيب أفضل دول العالم و المتقدمة جداً في هذا المجال ضمن (صنف مؤشر عالي جدا) وهو تصنيف تحصل عليه الدول التي تحصل على نسبة أعلى من 75% من إجمالي مؤشرات التقرير التي تتجاوز 400 معيار، إذ حصلت على هذه النسبة 29

دولة فقط من إجمالي 193 دولة يغطيها التقرير. و كما هو موضح في الجدول 2 و الشكل 4 فإن بريطانيا قد أحرزت المرتبة الأولى ثم تليها أستراليا لتأتي فيما بعد ذلك دول شرق آسيا ممثلتين في دوليتي كوريا الجنوبية و سنغافورة ثم المرتبة 5فنلندا ،....و الملاحظ أن سبب تفوق هذه الدول هو راجع إلى تمتعهم ببنية تحتية للاتصالات قوية وكذلك رأسمال بشري مميز والظاهر من خلال قيم المؤشرات الخاصة بذلك "HCI،"TII " على التوالي. و كما هو ملاحظ من خلال الجدول فإنه من بين الدول المتقدمة ضمن هذا المجال نجد اعتلاء كل من البحرين و الامارات مراتب متقدمة في التصنيف العالمي باحتلالهما المرتبة 24 و29 عالميا على التوالي و هذا راجع بطبيعة الحال إلى المجهودات المبذولة من قبل حكومتيهما في مجال إرساء الحكومة الالكترونية بتبنيهما استراتيجيات وطنية في هذا المجال و مجال البنية التحتية للاتصالات و المعلومات منذ الألفية الثالثة كما تم توضيحها سابقا.

الجدول2: ترتيب أفضل دول العالم في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية (صنف مؤشر عالي جدا) لسنة 2016

EGDI	TII	HCI	OSI	الرتبة	الدولة	EGDI	TII	HCI	OSI	الرتبة	الدولة
0.8440	0.8277	0.8274	0.8768	**11**	اليابان	**0.9193**	0.8177	0.9402	1.00	**1**	بريطانيا
0.8420	0.7170	0.8815	0.9275	**12**	الولايات.م.أ	**0.9143**	0.7646	1.00	0.9783	**2**	استراليا
0.8210	0.7342	0.8882	0.8406	**15**	ألمانيا	**0.8915**	0.8530	0.8745	0.9420	**3**	كوريا.ج
0.7734	0.7762	0.7178	0.8261	**24**	البحرين	**0.8828**	0.8414	0.8360	0.9710	**4**	سنغافورة
0.7525	0.7980	0.8579	0.6014	**28**	سويسرا	**0.8817**	0.7590	0.9440	0.9420	**5**	فنلندا
0.7515	0.6881	0.6752	0.8913	**29**	الامارات.ع.م	**0.8456**	0.7502	0.8445	0.9420	**10**	فرنسا

Source: prepared by the two researchers، based on: E. Government survey 2016, report, United Nations, 2016, p 111

الشكل 4: ترتيب أفضل دول العالم(29دولة) في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية لسنة 2016

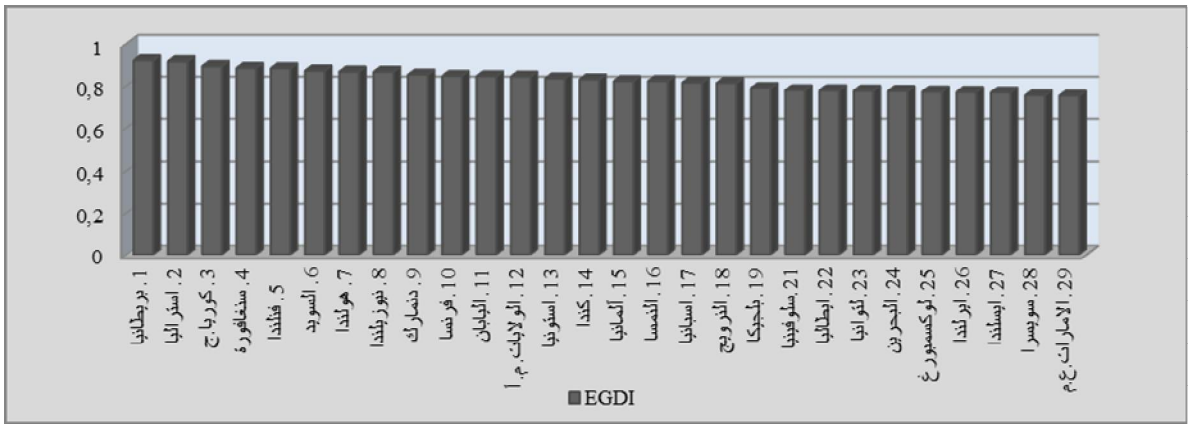

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 2

2.2.2 تحليل تطور مؤشرات التنمية و الجاهزية للحكومة الالكترونية في الوطن العربي:

أما بالنسبة للمنطقة العربية من حيث مدى جاهزيتها للحكومة الالكترونية، فقد أظهرت نتائج التقرير الأخير للأمم المتحدة حول الحكومة الالكترونية و الملخصة في الجدول 3 عن حفاظ مملكة البحرين على الصدارة العربية (للمرة الرابعة على التوالي منذ عام 2010[17])، حيث حصلت على المركز الأول عربيا في جاهزية الحكومة الإلكترونية على مستوى المنطقة، لتليها الإمارات العربية المتحدة (29)، ودولة الكويت (40)، والمملكة العربية السعودية (44)، ودولة قطر (48) وسلطنة عمان (66) و التي في مجملها توضح تفوق دول الخليج (نظرا لتمتعهم ببنية تحتية للاتصالات قوية،و ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، انخفاض تعداد السكان وكذلك الرغبة الحريصة من قبل حكوماتهم) مقارنة بباقي الدول العربية و التي أحرزت مراتب عالمية متأخرة في هذا المجال من: مصر (108) ، العراق (141)، الجزائر (150)، السودان (161) ..... و هذا راجع كما هو ظاهر من خلال الجدول إلى ضعف البنية التحتية للاتصالات و المعبر عنها بمؤشر " **TII**" التي هي بمثابة جوهر و قاعدة لبناء الحكومة الالكترونية.

الجدول 3: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنمية أو تطور الحكومة الالكترونية لسنة 2016

الدولة	الرتبة	OSI	HCI	TII	EGDI	الدولة	الرتبة	OSI	HCI	TII	EGDI
البحرين	**24**	0.8261	0.7178	0.7762	**0.7734**	ليبيا	**118**	0.1087	0.7588	0.4291	**0.4322**
الامارات.ع.م	**29**	0.8913	0.6752	0.6881	**0.7515**	سوريا	**137**	0.3261	0.4864	0.2087	**0.3404**
الكويت	**40**	0.6522	0.7287	0.7430	**0.7080**	العراق	**141**	0.3551	0.4803	0.1667	**0.3334**
السعودية	**44**	0.6739	0.7995	0.5733	**0.6822**	الجزائر	**150**	0.0652	0.6412	0.1934	**0.2999**
قطر	**48**	0.6739	0.7317	0.6040	**0.6699**	السودان	**161**	0.2174	0.3581	0.1861	**0.2539**
سلطنة عمان	**66**	0.5942	0.6796	0.5147	**0.5962**	اليمن	**174**	0.1449	0.3829	0.1465	**0.2248**
تونس	**72**	0.7174	0.6397	0.3476	**0.5682**	جزر القمر	**176**	0.0507	0.4885	0.1073	**0.2155**
لبنان	**73**	0.5145	0.6882	0.4911	**0.5646**	موريطانيا	**184**	0.0652	0.3015	0.1536	**0.1734**
المغرب	**85**	0.7391	0.4737	0.3429	**0.5186**	جيبوتي	**187**	0.0217	0.3095	0.0698	**0.1337**
الأردن	**91**	0.4565	0.7344	0.3458	**0.5123**	الصومال	**193**	0.0145	0.0000	0.0652	**0.0270**
مصر	**108**	0.4710	0.6048	0.3025	**0.4594**	فلسطين	/	/	/	/	/

Source: prepared by the two researchers، based on**:** E. Government survey 2016, op.cit, pp154-158

الشكل 7: ترتيب الدول العربية لسنة2016حسب مؤشر تطور الحكومة الالكترونية

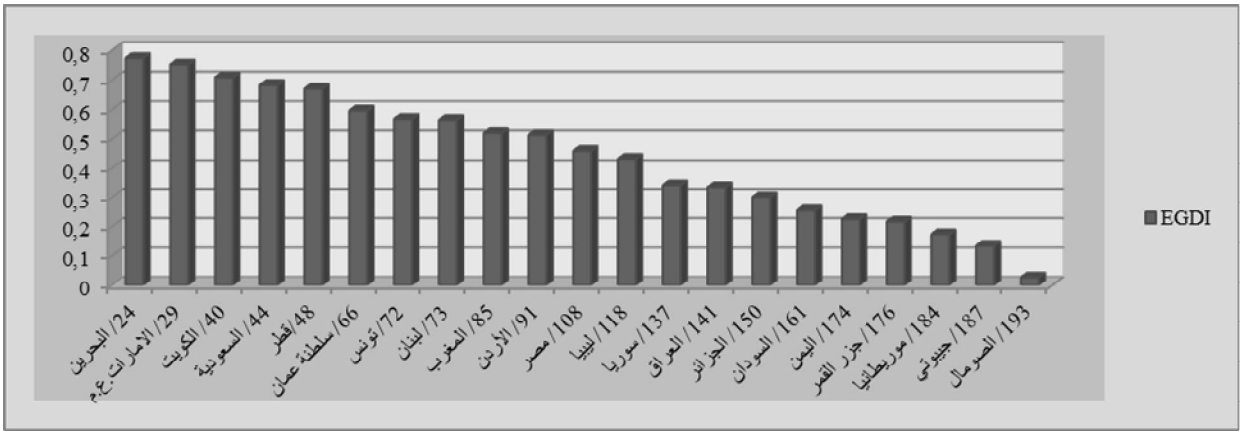

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول3

ونظرا لأهمية البنية التحتية للاتصالات كمؤشر لتقييم جاهزية الحكومة الالكترونية و باعتبارها مطلب مهم لقيام الحكومة الالكترونية و من ثم الاقتصاد الرقمي سيتم الوقوف على واقع هذا المؤشر بفروعه في الدول العربية من خلال الجدول 4، وهذا خاصة بعدما اتضح لنا سابقا أن تراجع معظم الدول العربية في الترتيب العالمي هو بالأساس راجع الى نقص و ضعف البنية التحتية للاتصالات .

حيث أن هذا المؤشر يقاس بناءا على خمسة عناصر:[18] عدد المشتركين في الهاتف النقال، المشتركين في الهاتف الثابت، عدد مستخدمي الإنترنت، المشتركين في خدمات النطاق العريض الثابتة، المشتركين في خدمات النطاق العريض اللاسلكية.

الجدول 4: المؤشرات الفرعية لمؤشر البنية التحتية للاتصالات في الدول العربية لسنة 2016

ترتيب الدول	نسبة مستخدمي الانترنيت	مشتركي الهاتف الثابت لكل 100 شخص	مشتركي الهاتفالنقال لكل 100 شخص	مشتركي خدمات لنطاق العريض السلكيةلكل 100 شخص	مشتركي خدمات النطاق العريض اللاسلكية لكل 100 شخص	المؤشر العام TII
البحرين	91.00	21.18	173.27	21.39	119.00	**0.7762**
الكويت	78.70	14.20	218.43	1.38	139.80	**0.7430**
الامارات	90.40	22.26	178.06	11.51	89.10	**0.6881**
قطر	91.49	18.41	145.76	9.90	76.80	**0.6040**
السعودية	63.70	13.36	179.56	10.36	70.60	**0.5733**
عمان	70.22	9.56	157.75	4.51	68.90	**0.5147**
لبنان	74.70	19.45	88.35	22.80	43.00	**0.4911**
تونس	46.16	8.54	128.49	4.44	26.10	**0.3476**
الأردن	44.00	5.00	147.80	4.66	17.80	**0.3458**

0.3429	15.00	2.96	131.71	7.43	56.80	**المغرب**
0.3025	31.10	3.68	114.31	7.57	31.70	**مصر**
0.4291	80.60	1.00	161.12	11.30	17.76	**ليبيا**
0.2087	3.20	1.68	70.95	18.13	28.09	**سوريا**
0.1667	3.60	0.01	94.91	5.60	11.30	**العراق**
0.1934	0.00	4.01	93.31	7.75	18.09	**الجزائر**
0.1861	26.80	0.05	72.20	1.08	24.64	**السودان**
0.1465	0.30	1.36	68.49	4.68	22.55	**اليمن**

Source: prepared by the two researchers، based on**:** E. Government survey 2016, op.cit, pp177-181

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا جليا تفوق دول الخليج من ناحية مدى تمتعهم و تقدمهم في البنية التحتية للاتصالات بمؤشراتها الفرعية و هذا باعتلائهم مراتب متقدمة سواءا في التصنيف العالمي أو التصنيف العربي أين تحتل البحرين المرتبة (1) عربيا بـــــ 0.77 نقطة و بنسبة مستخدمي الانترنيت تصل الى 91% و مشتركي الهاتف النقال 173% لتليها بقية دول الخليج الخمس. في حين نلاحظ الفارق الكبير فيما بينهم اتجاه بقية الدول العربية من مصر، المغرب، لبنان، الجزائر، العراق....الخ و التي سجلت مستويات ضعيفة في هذا المؤشر و خاصة في جانبه المتعلق بمشتركي خدمات النطاق العريض السلكية و اللاسلكية بالرغم من تحسن نسب مستخدمي الانترنيت ومشتركي الهاتف النقال.

الخلاصة

تعتبر الحكومة الالكترونية أحد أهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي، فهي تعني استعمال تقنية الاتصال والمعلومات قصدتوفير و تقديم الخدمات العامة بفعالية أكبر و منه رفع كفاءة الأداء الحكومي. و تطبيقها يستوجب توافر العديد من الإمكانات بهدف تقديم خدمة متميزة للمواطن وتحقيق مستوى أداء مناسب لمنظمات الإدارة العامة في نفس الوقت، لكن من جهة أخرى نجد هناك بعض العقبات التي تواجه تطبيقها (خاصة لدى الدول العربية) و التي من أبرزها الأمية الإلكترونية، ضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلومات و ضعف الوعي العام بأهمية تطبيق الحكومة الإلكترونية كأداة لتحسين جودة الخدمات.

و من خلال دراستنا هذه و التي ألقينا فيها الضوء على الحكومة الالكترونية باعتبارها أحد أشكال و أوجه تطبيقات الاقتصاد الرقمي و كذا قراءة لواقعها في الوطن العربي، فإنه قد خلصنا إلى جملة من **النتائج** :

- ✓ أن التحول من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد رقمي يتطلب جملة من العوامل و الآليات للاندماج فيه و التي من أهمها تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، التعليم، البحث و التطوير.
- ✓ تطبيق الحكومة الالكترونية يستوجب توفر البنية التحتية اللازمة للاتصالات، ضرورة انتشار الانترنيت و اتاحة الحاسب الآلي، ضرورة توفر التشريعات اللازمة و كذلك إعادة هندسة اجراءات العمل في الحكومة.
- ✓ في سبيل تجسيد و ارساء" الحكومة الالكترونية"، تبنت و طرحت الدول العربية في مجملها عدة مبادرات و مشاريع و استراتيجيات انطلاقا من الألفية الثالثة و بالأخص دول الخليج و التي في مقدمتها دولة الإمارات لتليها بقية دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا.
- ✓ باعتبار البوابة الالكترونية نواةالحكومةالإلكترونية، فإن معظم الدول العربية قد قامت بتدشينها و تفعيلها من خلال تقديم العديد من الخدمات الالكترونية عبرها خاصة دول الخليج بينما غاب ذلك لدى الجزائر و ليبيا و اليمن،....
- ✓ وفقا لتقرير الأمم المتحدة الأخير حول مؤشر الحكومة الالكترونية و تصنيف الدول العربية و مقارنتها في هذا المجال يمكن تقسيم الدول العربية حول جاهزيتها للحكومة الالكترونية إلى **أربعة مجموعات** كمايلي:

- **المجموعة الأولى**: تضم البحرين، الامارات، الكويت، السعودية، قطر و سلطنة عمان و هي دول تحصلت على مراتب عالمية متقدمة في مجال الحكومة الالكترونية و هي مدرجة ضمن صنف مؤشر عالي جدا و صنف عالي،هذه الدول الخليجية صغيرة المساحة وقليلة الكثافة السكانية استغلت الوفورات المالية الضخمة الناتجة عن ثروتها البترولية من خلال استثمارها في تطوير البنية التحتية للاتصالات و تشجيع الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل الاندماج في مجتمع المعرفة والتوجه بخطى ثابتة نحو حكومة إلكترونية حقيقية وفعالة، فبالنسبة للبحرين فإن نسبة تقدمها نحو إنهاء تجسيد الحكومة.إ قد بلغ 77%،الإمارات (75%)، الكويت(70%)، السعودية (68 %)، قطر(67 %) و عمان بـــــ (60 %).

- **المجموعة الثانية** : تضم تونس، لبنان، المغرب و الأردن، وهي دول سجلت تقدما ملحوظا في مجال الحكومة الالكترونية حيث صنفت ضمن صنف مؤشر عالي و ذلك مستفيدة من تحقيقها لنتائج جيدة في مؤشر HCI ومؤشر OSI ،إلا أن لازال أمامها بعض التحديات فيما يخص تحسين البنية التحتية للاتصالات و انتشار الانترنت ،حيث سجلت تونس(57 %)، لبنان(56 %)، المغرب (52 %) و الأردن (51 %).
- **المجموعة الثالثة**: تضم مصر، ليبيا، سوريا، العراق، الجزائر و السودان، و هي دول عرفت أداءا متوسط في مجال ارساء الحكومة الالكترونية ، اذ صنفت ضمن صنف مؤشر متوسط و السبب وراء هذا الأداء هو ضعف البنية التحتية للاتصالات و كذلك ضعف الخدمات الالكترونية و التي عكسهما مؤشريهما بالرغم من التحسن الطفيف في مؤشرHCI ، اذ سجلت مصر نسبة (46%)، ليبيا (43%)، سوريا (34 %)، العراق(33 %) ، الجزائر(30 %) و السودان بـــــ (25%).
- **المجموعة الرابعة**: تضم اليمن، جزر القمر، موريطانيا، جيبوتي و الصومال، و هي دول عرفت أداء ضعيف و متأخر في مجال الحكومة الالكترونية إذ تذيلوا الترتيب العالمي بسبب ضعف و نقص البنية التحتية و انتشار الانترنيت و كذلك ضعف الرأس المال البشري و المادي و غياب الاستقرار السياسي، و في مجملهم تم تصنيفهم ضمن صنف مؤشر ضعيف. فنسب المؤشر كانت أقل من 25%، حيث سجلت اليمن (22%)، جزر القمر(21%)، موريطانيا (17%)، جيبوتي(13%) و الصومال (2%).

الاقتراحات و التوصيات: مما سبق، اتضح لنا أنه مازال أمام الدول العربية الكثير من الجهود لبذلها حتى تتمكن من مواكبة التطورات المتلاحقة في هذا المجال، و عليه فيما يلي بعض الاقتراحات:

- ✓ تعزيز مستوى الوعي لدى متخذي القرار والقادة حول أهمية الحكومة الالكترونية والمشاركة في المعلومات العمومية؛
- ✓ توفير البنية التحتية اللازمة لذلك من خلال تحديث قطاعات الدولة وتدعيمهابأحدث ماتوصلت إليه تقنيات الاتصالات والمعلومات للمساعدة في تقديم الخدمات الحكومية إلكترونيا و كذا تشجيع الاستثمار في مجال التكنولوجيا و الأبحاث؛
- ✓ ضرورة توجه الدول العربية إلى مراجعة الاستراتيجيات الوطنية بحيث تتضمن التوجهات الحديثة في التكنولوجيا؛
- ✓ مراجعة واستكمال الإطار القانوني اللازم لتطوير الخدمات الحكومية ودعم مبادرات المعطيات المفتوحة؛
- ✓ الاستثمار في العنصر البشري من خلال تحسين جودة البرامج التعليمية خاصة ذات العلاقة المباشرة بتكنولوجيا المعلومات بشكل يحفز على الابتكار والابداع؛
- ✓ ينبغي أن تركز الدول العربية على تسويق خدمات الحكومة الإلكترونية وزيادة الوعي بها لرفع معدلات استخدام هذه الخدمات؛

الاحالات والمراجع:

[1] فريدالنجار، **الاقتصاد الرقمي الانترنت و إعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية**، الدارالجامعية، مصر،2007، ص 25.

[2] العياشي زرزار، **تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و أثرها في النشاط الاقتصادي و ظهور الاقتصاد الرقمي**، مجلة البحوث و الدراسات الانسانية، العدد6، جامعة سكيكدة- الجزائر-، 2010، ص 222.

[3] Mohamed E, Gumaha and Zulikha Jamaluddin,**What is the Digital Economy, and How to Measure it, article,** Faculty of Information Technology, University Utara Malaysia, p 378.

[4] **حسين العلمي، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة " دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس و الجزائر"**، رسالة ماجيستر، جامعة سطيف- الجزائر-، 2013، ص ص4-5.

[5] فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص ص30-31.

[6] عبده نعمان الشريف ، **الحكومة الإلكترونية كاستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة و وظائف مؤسساتها الواقع والتحديات" حالة دول مجلس الخليج"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009، ص66.

[7] سحر قدوري الرفاعي، **الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 7، جامعة الشلف- الجزائر-، 2009، ص 308.

[8] شبلي اسماعيل السويطي، **المزايا المأمولة من تطبيق الحكومة الإلكترونية ومتطلباتها و معوقاتها "دراسة استطلاعية من وجهة نظر موظفي وزارة الداخلية الفلسطينية"**، ورقة عمل، المؤتمر العلمي حول الحكومة الالكترونية و دورها في إنجاح الخطط التنموية ، جامعة مستغانم- الجزائر-، يومي 19-20 /2010/4، ص7.

[9] Jon P. Gant , **electronic government for developing countries**,report, International Telecommunication Union ITU, August 2008 , p 15 ; https://www.itu.int/ITU-D/cyb/app/docs/e-gov_for_dev_countries-report.pdf

[10] سلمان عبود زبار، **آليات قياس كفاءة التحول نحو الحكومة الالكترونية دراسة ميدانية في عينة من المستفيدين من الخدمات الالكترونية مديرية جوازات " بغداد"**، مجلة جامعة بابل، المجلد 23، العدد 2، العراق، 2015، ص 712.

[11] أحمد بن عيشاوي، **أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال**، مجلة الباحث، العدد7، جامعة ورقلة- الجزائر-،2010، ص289.

[12] عبده نعمان الشريف، مرجع سبق ذكره، ص ص74-75

[13] مريم خالص حسين، **الحكومة الالكترونية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013،ص446، بتصرف.

[14] أحمد بن عيشاوي ، مرجع سبق ذكره، ص ص289-290.

[15] عبده نعمان الشريف ،مرجع سبق ذكره، ص 83.

[*] اضافة إلى مصادر أخرى: - **استراتيجيات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية: الواقع و الآفاق"**، تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" التابع لهيئة الأمم المتحدة، ديسمبر 2013،ص 14-18.-**"الاستراتيجية الوطنية و خطة عمل الحكومة الالكترونية**2012-2015"، تقرير صادر عن وزارة التعليم و التكنولوجيا، العراق، 2013. - **"مسودة الخطة العامة الموجّهة للحكومة الإلكترونية"**،تقرير صادر عن المركز الوطني للمعلومات، جمهورية السودان، ص ص25-27. - **"الحكومة الالكترونية في مصر"**، تقرير صادر عن وزارة الدولة للتنمية الادارية نقلا عن البوابة الالكترونية لحكومة مصر، ص ص9-10. – **مبادرة ليبيا الالكترونية**، ورقة صادرة عن شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة. – إلهام يحياوي، **"الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات"**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 16، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016، ص ص27-28.

[16] للاطلاع أكثر أنظر الى : **مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الالكترونية**، برنامج التعاملات الالكترونية الحكومية " يسر" للمملكة العربيةالسعودية، نقلا عن الموقع الالكتروني الرسمي لها: www.yesser.gov.sa

[17] بوابة الحكومة الالكترونية لمملكة البحرين عبر الموقع:www.bahrain.bh

[18] برنامج التعاملات الالكترونية الحكومية" يسر" للمملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره.

دراسة تقييمية لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

–إشارة إلى أهم العراقيل والصعوبات.

بن دقفل كمال
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر
dakfel83@yahoo.com

An evaluation study of the situation of small and medium enterprises in Algeria
- A reference to the most important obstacles and difficulties-

Ben dakfel kamel
University of mohamed
boudhiaf msila/ algerie
dakfel83@yahoo.com

Received: 22/02/2018 *Accepted: 26/05/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

لقد شهدت العقود الثلاثة المنقضية اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كأداة للتنمية في العديد من دول العالم، خاصة خلال مرحلة البناء الاقتصادي إثر الحرب العالمية الثانية، والتي أكدت على أهمية الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أنها تعتبر وسيلة من وسائل خلق العمالة باعتبارها تعتمد على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية، و هي فرصة للدولة النامية التي تشكو في الأغلب من ارتفاع معدلات البطالة بها مع ما ينجر عن ذلك من ضعف و تراجع في الطلب.كما أنها تتجاوب مع خصائص السوق الصغير الحجم و هو الصفة الغالبة على أسواق الدول النامية لضعف قدرتها على التنافس على مستوى الأسواق الدولية من جهة و تواضع مستويات الطلب الداخلي بها من جهة أخرى. ومن هنا سنحاول أن نلقي الضوء على مدى اهتمام الحكومة الجزائرية بهذه المؤسسات والتطرق إلى أهم العوائق والصعوبات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تأهيل المؤسسة، التمويل .....

Abstract:
The past three decades have witnessed a great interest in small and medium enterprises as a tool for development in many countries of the world, especially during the period of economic construction after the Second World War, which emphasized the importance of relying on small and medium enterprises to achieve economic growth, Employment is dependent on labor intensity in production rather than on capital intensity. It is an opportunity for the developing country, which mostly suffers from high rates of unemployment, with the resulting weakness and decline in demand. It also responds to the characteristics of the small market Volume is the predominant feature of the markets of developing countries because of their weak competitiveness in international markets on the one hand and the low levels of domestic demand on the other hand. From here, we will try to highlight the Algerian government's interest in these institutions and address the most important obstacles and difficulties.

Keywords: institution, small and medium enterprises, institution qualification, finance .....

تمهيد:

لقد تنامى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث أصبح ينظر إلى هذا النوع من المؤسسات كوسيلة لمكافحة الفقر، وامتصاص البطالة بشكل خاص والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن الأفراد الذين يسعون للاستفادة من هذه المؤسسات هم من ذوي الدخل الضعيف، ولا يملكون ضمانات عينية تسمح لهم بالاستفادة من الإقراض البنكي، وغالبا ما نجد أن المستثمرين الجدد لا يملكون الخبرة الكافية التي تمكن من إنجاح مشروعاتهم، وفي ظل هذه المؤشرات فان البنوك تتجنب المخاطرة في عملية تمويلها. مما يحد من إنشائها ويعرقل توسعها، ونظرا لأهمية هذه المؤسسات في بعث التنمية المحلية، فان الحكومة لجأت إلى خلق آليات جديدة تحث البنوك على تقديم القروض، وذلك عن طريق إنشاء صناديق وطنية لضمان مخاطر القروض.وللإحاطة بحيثيات الموضوع ارتأينا أن نضع الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و ما هي أهم العراقيل والصعوبات التي تواجهها في الجزائر؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكن صياغة **التساؤلات الفرعية** كما يلي:

-ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-ما هي المعايير المعتمدة في تصنيفها؟

-ما هي أهم العراقيل والصعوبات التي تواجهها في الجزائر؟

-ما هي وضعية هذه المؤسسات، وما مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال زيادة النشاط والحد من مستويات البطالة؟

الفرضيات:

-تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم قطاعات النشاط الاقتصادي في الدولة.

-يختلف تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفق التوجه الاقتصادي لكل دولة.

-يعتبر مشكل التمويل ومشكل الفساد الإداري أهم العراقيل التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النجاح والتوسع.

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل مطرد في توفير مناصب الشغل.

الهدف من الدراسة:

إن الأهداف الأساسية من هذه الدراسة تتمحور في النقاط التالية:

-التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-توضيح تباين وجهات النظر في تعريفها وتصنيفها.

-إبراز الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المعايير القانونية والوظيفية والتنظيمية.

-التعرف على أهم الصعوبات والمشاكل الداخلية والخارجية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

-الوقوف على وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها في إنشاء مناصب الشغل والحد من معدلات البطالة.

أولا: ماهية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإهتمام البالغ من قبل القائمين على إعداد السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وهذا نظرا للدور الكبير الذي تلعبه مثل هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

1- تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

نظرا لإدراك الحكومة الجزائرية للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دفع لعجلة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة تعريفا مفصلا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في 12 ديسمبر 2001، حيث أعطى المشرع تعريفا يضع حدا للفراغ القانوني الحاصل والجدل القائم حول هذا الموضوع، وهنا ينبغي التذكير بان الجزائر قد تبنت ميثاق "بولوني" في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء.

لقد عرف القانون التوجيهي في الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي[1]:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بصرف النظر عن شكلها القانوني، بأنها مؤسسات لإنتاج السلع والخدمات:

-تشغل من 01 إلى 250 عامل.

-تحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار جزائري.

-أو تحقق مجموع ميزانيات لا يتجاوز 500 مليون دينار جزائري.

-استفاء معايير الاستقلالية المالية.

وقد تم وضع التعاريف الجزئية المفسرة لهذا التعريف كما يلي:

-المؤسسة المتوسطة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مئة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار.

-المؤسسة الصغيرة هي كل مؤسسة تشغل ما بين 10 و 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مئتي (200) مليون دينار، أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مئة (100) مليون دينار.

-المؤسسة المصغرة هي كل مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة (09) عمال وتحقق رقم أعمال اقل من 20 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار، حيث يمكننا أن نلخص ذلك فيما يلي:

الجدول رقم(01): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف القانوني في الجزائر.

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	200 مليون -02 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	اقل من 200 مليون دينار	اقل من 100 مليون دج
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	اقل من 20 مليون دينار	اقل من 10 مليون دينار

المصدر:إعداد شخصي من خلال مواد القانون التوجيهي السابق.

2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعادة إدماج العمال المسرحين لأسباب اقتصادية، الأمر الذي يسمح باستغلال الخبرات والكفاءات والتجارب، وتجسيد الأفكار في الواقع، هذا ما يساهم في امتصاص البطالة، حيث أن هذا النوع من المؤسسات يتمتع بالقدرة على خلق مناصب العمل في شتى الميادين. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت ضرورة ملحة تسعى إليها اغلب الدول وذلك لمساهمتها في التنمية الاقتصادية والحد من الآفات الاجتماعية. إلا أننا نلتمس قلة الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات في الدول العربية، حيث أن قطاع التحويلات والذي يتكون أساسا من الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا تساهم في الناتج المحلي الإجمالي 10% في حين انه في البلدان المتطورة يزيد عن 35% في العديد من الدول.

أما على العالم، فان هذا النوع من المؤسسات عرف دعما ومساندة في القطاعين العام والخاص، حيث أنها تمثل 90% تقريبا من مؤسسات العالم وتشغل ما بين 50% و60% من اليد العملة في العالم.

3- خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص يمكن حصرها فيما يلي[2]:

أ-الملكية المحلية.

عادة ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة من طرف أشخاص يقيمون في المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، ومنه إلى خلق وظائف أكثر للمقيمين داخل هذه المناطق.

ب-سهولة التأسيس والاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل.

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر سهولة إنشائها إلى من احتياجاتها إلى رؤوس أموال صغيرة نسبيا، لذا نجد أن أصحاب هذا النوع من المؤسسات يعتمدون على مدخراتهم الشخصية أو اللجوء إلى تمويل خارجي، كالتمويل البنكي أو اللجوء إلى الهيئات الداعمة للاستثمار كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في إطار شكل معين من التمويل بالإضافة إلى الامتيازات الجبائية.

ج-تلبية طلبات المستهلكين.

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المحدود، وذلك بتوفير السلع والخدمات البسيطة المنخفضة التكاليف، في حين نجد أن المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من اجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيا مقارنة مع ذوي الدخول المحدودة.

د-القابلية للإبداع والابتكار.

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان على الابتكار والإبداع في منتجاتها، وهذا راجع إلى أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بحجم كبير، لهذا فهي تلجا إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات وتحسينات في المنتج للرفع من جودته والبحث عن الجديد والمبتكر وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي مما يخلق مناخا يساعد على الابتكار.

هـ-الكفاءة والفعالية.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكونها مسيرا فعالا للموارد البشرية والمادية، نظرا لتوافر الظروف التي تحقق لها الكفاءة والفعالية بدرجات أعلى مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وتحقق هذه الكفاءة والفعالية من خلال القدرة على الأداء والانجاز في وقت قصير نسبيا وسهولة الاتصال بالعملاء والموردين، إضافة إلى تأثير الدوافع الشخصية لأصحاب المؤسسة.

و-المناولة.

وهي عبارة عن وسيلة دعم للمؤسسات الكبيرة، وتمثل نوع من التكامل الأمامي والخلفي لمؤسسة رئيسية تكون في اغلب الأحيان مؤسسات كبيرة.

ن–التكامل المناسب للإنتاج.

يوجد العديد من المناطق في العالم تكون على شكل مدن صغيرة ومناطق ريفية ، حيث أن المنتجات تصل أسواقها بصفة محدودة وغير كافية لتغطية الطلب ، لكي يتم تغطية هذا النقص، تنشا مؤسسات صغيرة ومتوسطة في هذه المناطق متخصصة في إنتاج المنتجات الكثيرة الطلب وهكذا تقوم بتغطية الطلب.

ل–مرونة الإدارة.

يستطيع هذا النوع من المؤسسات التكيف مع ظروف العمل المختلفة، ويرجع ذلك إلى الطابع غير الرسمي في التعامل مع العملاء والعاملين وبساطة الهيكل التنظيمي، كما يلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرار ورسمية العلاقات وتدرجها.

م–انخفاض مستوى التكنولوجيا.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها لا تستعمل مستوى عال من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة لذلك، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لهذا النوع من المؤسسات لا تتطلب استثمارا كبيرا ولا يد عاملة ذات اختصاص عال.

4–الإجراءات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد وضعت الحكومة الجزائرية استراتيجية متكاملة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تحفيز الاستثمارات الوطنية وجلب للاستثمارات الأجنبية، وذلك بإصدار مجموعة من القوانين والإجراءات والبرامج من اجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونذكر من ذلك ما يلي[3]:

أ–قانون النقد والقرض: والذي كرس حرية الاستثمار الأجنبي المباشر و فتح البنوك الأجنبية[4].

ب–القانون المتعلق بترقية الاستثمارات: والذي جاء لتحرير الاقتصاد الجزائري ووضع أسس جديدة لترقية الاستثمار.

ت–صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 29 صفر 1425 الموافق لـــ 19 افريل سنة 2004، وهي مؤسسة عمومية توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويهدف الصندوق إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها، ويتولى الصندوق إدارة المهام التالية[5]:

-التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجالات إنشاء المؤسسات وتجديد التجهيزات وتوسيع المؤسسة واخذ المساهمات.

-تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

-إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.

-التكفل بمتابعة تحصيل المستحقات المتنازع عليها.

-متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

-تصدر بصفة دورية معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانة.

-ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات.

-ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمان الصندوق.

ث-إنشاء وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

بموجب مرسوم تنفيذي تحت رقم 211-94 المؤرخ في 18 جوان 1994. ثم تم توسيع صلاحياتها طبقا للمرسوم 190-2000 المؤرخ في 09 ربيع الثاني الموافق 11 يوليو 2000 والذي يحدد صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[6].

ج-إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25 فيفري 2003، يهدف إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان الحوار الدائم والمنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية الجديدة، بالإضافة إلى جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل وبصفة عامة الفضاءات الوسيطية التي تسمح بإعداد سياسات واستيراتيجيات تطوير القطاع[7].

ح-إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).

تم إنشاؤه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 افريل2004 والذي يتضمن المهام التالية[8]:

-إعطاء ضمانات للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تقديم الاستشارة التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من الإعانة.

-يضمن قروض الاستثمار وحتى قروض التسيير.

-نسبة ضمانة القروض تصل إلى 80%.

خ-إنشاء صندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AGIL-PME).

والذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 افريل 2004، وذلك قصد إنشاء 100 ألف مؤسسة مع استبعاد القطاع الفلاحي والأنشطة التجارية، ويهدف هذا الصندوق إلى ضمان القروض البنكية للمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات.

د- إنشاء شركة تطوير المؤسسات المالية والاستثمارية (FINALEP).

وهي عبارة عن شركة ذات أسهم تساهم فيها كل من[9]:

-بنك التنمية المحلية بنسبة 40%.

-الوكالة الفرنسية للتنمية بنسبة 28.74%.

-القرض الشعبي الجزائري بنسبة 20%.

-البنك الأمريكي للاستثمار بنسبة 11.26%.

وتهدف هذه الشركة تطوير الشراكة بالإضافة إلى المشاركة المالية لمشاريع الشراكة الجزائرية الأوروبية.

ذ-الشركة المالية الخدمات المالية والاستثمار(SOFINANCE).

أنشات سنة 1992، وهي شركة ذات أسهم، يساهم فيها البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي ومؤسسة سوناطراك، وهدفها تطوير النسيج الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة الغذائية، إنتاج وتوزيع المياه، استغلال المناجم ومختلف الأنشطة المناولة.

ر-وضع برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تم إعداد هذا البرنامج من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة مليار دينار جزائري سنويا إلى غاية 2003 وتتمثل أهدافه فيما يلي:

-تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية، عن طرق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل قطاع.

-تأهيل المحيط المجاور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق انجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق فعال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب.

-إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومخطط تأهيلها.

المساهمة في مخطط تمويل عملية التأهيل.

-تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

ز-إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هو جهاز استشاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، يتكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية والسلطات العمومية، ومن أهدافه ما يلي[10]:

-ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان الحوار الدائم والمنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

-تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة.

-جمع المعلومات الاقتصادية من الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، وبصفة عامة الفضاءات الوسيطية التي تسمح بإعداد سياسات استراتيجيات تطوير القطاع.

س-إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI).

ش-إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ).

ص- إنشاء الوكالة الوطنية للقرض المصغر.

5- المشاكل والعراقيل التي تعترض المؤسسات الصغيرة الجزائرية.

رغم الأهمية والدور الكبيرين الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية وتطوير النشاط الاقتصادي الجزائري، إلا أنها تواجه العديد من المشاكل والعراقيل وفي الواقع تلك العراقيل تعاني منها معظم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، والشكل التالي عشرة معوقات الأولى للاستثمار في الجزائر:

الشكل رقم(01): العشرة معوقات الأولى للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

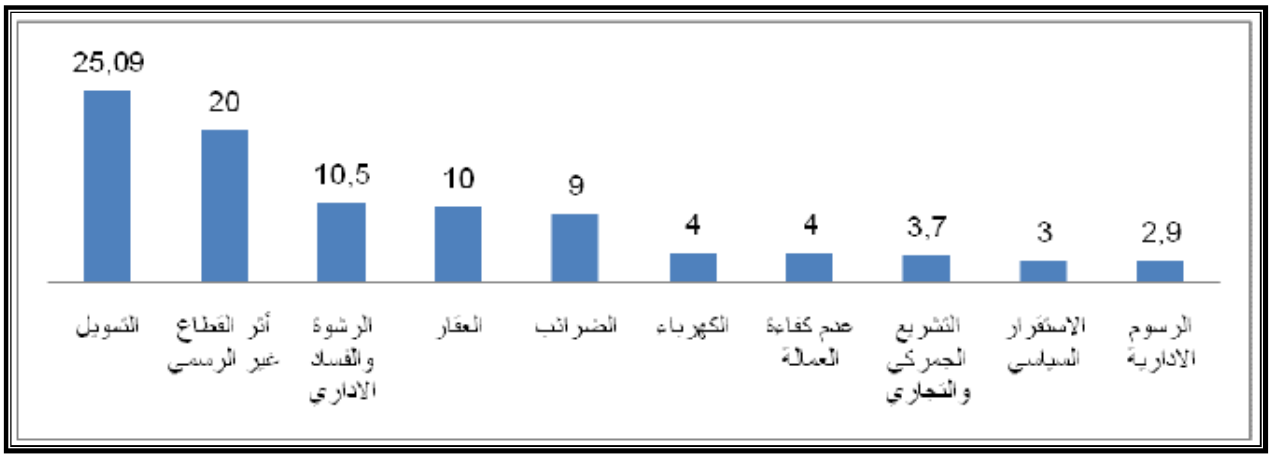

المصدر: تقرير البنك الدولي 2010.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تلك المعوقات تؤثر بشكل كبير على دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وخلق المؤسسات في الجزائر، وتمثل إشكالية التمويل 25.09% من إجمالي معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث صنفت الجزائر سنة 2010 من قبل البنك العالمي في المرتبة 138 من حيث قدرتها على تلبية المقرضين، يأتي بعده القطاع غير الرسمي الذي يعيق ممارسة النشاط، حيث يساهم بـــ 20% من إجمالي المعوقات المؤسسات الاقتصادية، كما تساهم الرشوة والفساد الإداري ومشكل العقار والضرائب بإعاقة سهولة النشاط بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية بنسب متقاربة في حدود 10%، يأتي بعد ذلك كل من مشكل الكهرباء والتشريع الجمركي والتجاري والاستقرار السياسي والرسوم الإدارية بنسبة إعاقة للاستثمارات لا تتخطى مستوى 5%.

وهنا سنحاول عرض أهم المعوقات التي تقف حجر عثرة على ممارسة النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

5-1- عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة.

إن ما يميز اقتصاد في الجزائر هي ظاهرة الاستيراد الفوضوي و التي شملت كل شيء، الأمر الذي ساهم في خلق مناخ يقف كواحد من محددات النمو أمام المؤسسة الجزائرية الصغيرة الناشئة وبصدد الاستيراد غير المنظم نذكر[11]:

-الإغراق المتمثل في استيراد سلع و بيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلتها المحلية.

-التذرع بالحرية الاقتصادية و شروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط (الجات) مع أن هذه الأخيرة تكرس و تقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية و حدها تشجيعا وتأهيلا للصناعات الناشئة أو التي يهددها الاستيراد.

-غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات و المنتجات و من ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية.

إن الحديث عن حماية المنتوج المحلي يجب ألا يكون كذلك مبررا لحماية الرداءة فإذا كان لابد من:

-إجراءات حماية للصناعات الناشئة أو فروع النشاطات التي يتهددها الاستيراد.

-إجراءات حماية ترمي إلى الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.

-إجراءات لمنع بيع المتوجات المستوردة بأسعار أقل من الأسعار المطبقة في البلاد.

فإنه لابد كذلك من توفير فضاء أو بيئة توفر كل الشروط التقنية التسييرية للأنشطة الإنتاجية و التي من شأنها دعم المنتوج الوطني ومواجهة التحديات المفروضة سيما ما يخص التبادل الدولي الحر.

5-2-بطء الإجراءات الإدارية.

رغم التوجيهات بشان تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية رسخت انطباعا سيئا لدى المستثمرين والراغبين في إنشاء المؤسسات، حيث لا تزال الإدارة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على أنماط التسيير القديمة المتميزة بالبطء والتعقيد في إجراءاتها والتركيز على الشكليات، فإذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا فإن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس روح الروتين الرسمي الممل فهناك الكثير من مشاريع استثمار جادة عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها مما ضيع على أصحابها و على الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض و يعود ذلك إلى :

-الذهنيات لم تهيأ أو لم تتهيأ بعد لهضم و فهم خصوصية هذا النوع مـــن المؤسسات و من ثم التعامل معه بما يتطلب.

-السرعة في اتخاذ القرارات و إصدار النصوص لم يواكبها شئ مماثل في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي.

5-3-مشكلة القطاع الموازي.

نشأ هذا القطاع بسبب إحتكار الدولة للتجارة الخارجية وكذلك نتيجة الخلل الكبير بين الطلب والعرض، مما أدى إلى ظهور السوق الموازية، إذ صرحت وزارة التجارة أن عدد الأسواق الموازية خلال السنوات الأخيرة بلغت 566 سوقا موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع، ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل، أي ما يقارب 10% من مجموع المسجلين في السجل التجاري، كما أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، ويبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي 34.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 1999-2000.

5-4- الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي .

رغم الهيئات المكلفة بتسهيل عملية اقتناء العقار الصناعي في الجزائر للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، بقي العقار الصناعي في الجزائر اكبر العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، ومن بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز و تنمية المشاريع الاستثمارية هي مسألة العقار الصناعي فهناك:

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.
- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات.
- اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل.

- نقص في الموارد المالية لدى الجماعات المحلية خاصة بتعويض المالكين الأصليين دولة أو خواص.
- مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن.

و مسألة الملكية هذه تطرح إشكالا محاسبيا يتعلق بالميزانية و الإهتلاك و مصاريف التأسيس و غيرها. و بالرغم من وجود أجهزة محلية مثل (CALPI لجنة تنشيط و تحديد و ترقية الاستثمارات) أنيطت بها مسائل تنشيط الاستثمارات فإن مسألة العقار الصناعي لا تزال مطروحة لأن[12]:

– الأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة ، فبالإضافة إلى أن الأرض نفسها أنواع فهناك أراضي خاصة و أراضي بلدية و أراضى دومين، و من ثم فإن مسألة الأرض أحيانا تخضع لأكثر من وزارة.

–غياب الإطار القانوني و التنظيمي الذي يحدد طرق و كيفيات وآجال و شروط التنازل عن الأراضي موضوع استخدامها أي ليس هناك إلى حد الآن قانون إطار يجمل بوضوح كل الإجراءات المتعلقة بحيازة العقارات في إطار الاستثمار.

و بصدد العقار الصناعي نذكر أن المناطق الصناعية عبر الوطن انحرفت بسبب غياب سياسة خاصة بها عن غرضها و دخلت في دائرة أخرى تتميز بـــ:

- حالة تدهور في التهيئة و التسيير
- تحولت بعض المناطق إلى تجمعات عمرانية
- أصبحت بعض المناطق الصناعية تشكل خطرا بيئيا ينذر بوخيم العواقب

5–5– صعوبات التمويل و مشكلات النظام المالي .

تعتبر مشكلة التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص من بين اكبر العوائق الأساسية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، فتمويل المشاريع الاستثمارية بصفة عامة بطيء جدا، حيث أكدت بعض الدراسات أن ما نسبته 72% من أصحاب المؤسسات قاموا بتمويل مؤسساتهم ومشاريعهم ذاتيا، وهذا ما يبين ضعف النظام البنكي في الجزائر في تمويل المشاريع الاستثمارية، وعلى العموم يمكن حصر صعوبات التمويل في الجزائر فيما يلي:

–ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد ففي الوقت الذي يتحدث في الخطاب السياسي عن إجراءات دعم مالي و تشجيع الاستثمارات و الشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها :

– غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى.

– المركزية في منح القروض.

– نقص في المعلومات المالية خاصة في ما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كإلاعفاءات.

–ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار.

– محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية.

5-6- مشكلة التسويق.

يعتمد حجم الإنتاج على سعة الأسواق المحلية، حيث تتحكم عوامل عدة في قدرة الأسواق على استيعاب أغلب السلع، منها حجم السكان وعدم وجود أجهزة تسويقية كفؤة وعدم استغلال المؤسسات للدعاية، واعتمادها على الوسطاء في تصريف السلع، ويمكن أن نسرد بعض المعوقات التسويقية فيما يلي[13]:

-نقص المعلومات اللازمة.

-قصور قنوات وشبكات التسويق.

-عدم الحرص على جودة المنتجات.

-غياب القدرة التنافسية والتصديرية.

-غياب الشركات والأجهزة المتخصصة في مجال التسويق.

كما أن وظيفة التسويق تحتاج إلى إمكانيات مالية كبيرة، لا تقوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفيرها، وهو ما يؤثر على قدرتها التنافسية.

ثانيا: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1-التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2012-2013.

في نوفمبر 2013 أعلنت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن حصيلة المؤسسات التي تم انجازها إلى غاية السداسي الأول لسنة2012 ومنه إلى غاية السداسي الأول لسنة 2013 وهي موزعة في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2012-2013

عدد المؤسسات	ع. م السداسي الأول 2012	ع. م السداسي الأول 2013	التطور	
			العدد	النسبة %
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة				
المجموع	686825	747387	60562	8.82
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية				
المجموع	561	547	14-	2.50-
المجموع الكلي	687386	747934	60548	8.81

Source: bulletin d'information statistique de la PME 1er semestre 2013,n°23,p11.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بلغ عددها 747387 مؤسسة خاصة خلال السداسي الأول من سنة 2013، بعدما كان عددها 686825 مؤسسة خاصة.

-معدل نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بلغ معدل 8.82% خلال سنة كاملة، حيث تم تسجيل 60562 مؤسسة خاصة جديدة في السداسي الأول من 2013.

- بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية 747934 مؤسسة خلال السداسي الأول من سنة 2013 بعدما كان عددها 687386 مؤسسة في السداسي الأول من 2012، وذلك بمعدل نمو قدره 8.81% وهو يساوي تقريبا معدل تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

2- تصنيف المهن الحرة حسب قطاع النشاط، السداسي الأول 2013.

يوضح الجدول التالي عدد المهن الحرة حسب قطاع النشاط للسداسي الأول لسنة 2013.

الجدول رقم(03): تصنيف المهن الحرة حسب قطاع النشاط،السداسي الأول سنة 2013.

البيان	الصحة	العدالة	الفلاحة	المجموع
العدد	36717	14833	85072	136622
النسبة	26.87	10.86	62.27	/
المنشاة	1267	1009	4135	6411
العاطلة	12	5	166	183
الموسعة	1255	1004	3969	6228

Source: bulletin d'information statistique de la PME 1er semestre 2013,n°23,p12.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن عدد المهن الحرة بلغت 136622 مهنة في أواخر السداسي الأول لسنة 2013، استحوذت الفلاحة على ما نسبته 62.27% من إجمالي المهن وهو ما يعادل 85072 مهنة، أما العدالة فتمثل ما نسبته 10.86% والصحة 26.87%.

كما تم تسجيل 6411 مهنة منشأة إلى غاية السداسي الثاني لسنة 2013، وتم تسجيل توقف 183 مهنة ، أما عدد المهن الحرة التي تم توسيعها فبلغ 6228 مهنة حرة.

3-توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب القطاع وعدد العمال.

الجدول رقم(04): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب القطاع وعدد العمال.

القطاع	1-9 عامل		10-49 عامل		50-250 عامل		العدد إ pme	%	عدد العمال	%
	عدد المؤسسات	عدد العمال	عدد المؤسسات	عدد العمال	عدد المؤسسات	عدد العمال				
صناعة	-	-	27	922	133	17975	160	29.25	18897	40.96
خدمات	7	52	60	1710	83	10532	150	27.42	12294	26.65
فلاحة	20	101	103	2857	61	5136	184	33.64	8094	17.62
ب،أ،ع،ر	-	-	4	130	38	5231	42	7.68	5361	11.62
محاجر	-	-	3	110	8	1376	11	2.01	1486	3.22
مجموع	27	153	197	5729	323	40250	547	100	46132	100

Source: bulletin d'information statistique de la PME 1er semestre 2013,n°23,p12.

نستطيع أن نستخلص مجموعة من النتائج من خلال الجدول أعلاه، سردها كالتالي:

-ليس هناك مؤسسات مصغرة في قطاع الصناعة، البناء والأشغال العمومية والري، والمحاجر، فكل المؤسسات في هذه المجالات هي مؤسسات إما صغيرة وإما مؤسسات متوسطة، حيث نجد في قطاع الصناعة مثلا 27 مؤسسة توظف ما بين 10 و49 عامل، كما نجد 133 مؤسسة توظف 17975 عامل .

- توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في قطاع الصناعة ما نسبته 40.96% من إجمالي عدد العمال، وهو ما يعادل 188897، يليه قطاع الخدمات الذي يوظف 12294 عامل ما نسبته 26.65%.

-توظف المؤسسات المتوسطة 40250 عامل، أي ما نسبته 87.25% من إجمالي عدد العمال(46132 عامل)، أما المؤسسات الصغيرة فتوظف ما نسبته 12.75% من العمال، وهو ما يعادل 5729 عامل.

4-تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الطابع القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد دلت التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك الهوية الاقتصادية التي تنشط في إنتاج السلع والخدمات كغيرها من المؤسسات الاقتصادية، إلا أنها تتميز ببعض الخصائص كعدد العمال ورقم الأعمال والصيغة القانونية، ومنه سنحاول تقييم مناصب الشغل المستحدثة من خلال النظر إلى المعيار القانوني لهذه المؤسسات، والجدول التالي يوضح:

الجدول رقم(05):مناصب الشغل المصرح بها حسب الطابع القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المعيار القانوني للمؤسسات ص و م	السداسي الأول لـــ 2012		السداسي الثاني 2013		التطور
	العدد	**النسبة %**	**العدد**	**النسبة %**	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة					
العمال	1041221	58.61	1121976	58.57	7.76
أرباب العمل	686825	38.66	747387	39.02	8.82
المجموع	**1728046**	**97.27**	**1869363**	**97.59**	**8.18**
م،ص،م،عمومية	48415	2.73	46132	2.41	4.72-
المجموع الكلي	**1776461**	**100**	**1915495**	**100**	**7.83**

Source: bulletin d'information statistique de la PME 1er semestre 2013,n^{0}23,p13.

بالنظر إلى المعطيات التي يتضمنها الجدول السابق، يمكننا أن نقول أن معظم المؤسسات الخاصة التي تم إنشاؤها هي عبارة عن مؤسسات مصغرة، الأمر الذي يبرره أن عدد العمال سواء في السداسي الأول من سنة 2012 أو السداسي الأول من سنة 2013 لا يختلف كثيرا عن عدد أرباب العمل، حيث نستطيع أن نقول أن معظم المؤسسات تشمل صاحب المؤسسة فقط وفي بعض الأحيان عامل على الأكثر، ففي السداسي الأول بلغ عدد العمال 1041221 في حين كان عدد أرباب العمل 686825، حيث أن أرباب العمل يمثلون نسبة 38.66% من مجموع عمال المؤسسات الخاصة والعمومية، وعلى العموم ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن عدد مناصب الشغل تطور بنسبة 7.76% بالنسبة للعمال و 8.82% بالنسبة لأرباب العمل بين السداسي الأول لسنة 2012 والسداسي الأول لسنة 201، أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فهي لا تساهم بشكل كبير في إنشاء مناصب الشغل ففي سنة 2012 بلغ عدد العمال حوالي 48415 عامل ليتقلص بعد ذلك ليصبح 46132 عامل في السداسي الأول من سنة 2013، وهذا ما يبرره هروب نسبة من الكفاءات من المؤسسات العمومية إلى المؤسسات الخاصة نتيجة الأجر المرتفع والامتيازات الممنوحة لهم. وكذلك كف الحكومة على إنشاء المؤسسات العمومية ومنه تراجع عدد العمال في مثل هذه المؤسسات نتيجة خروج معظمهم للتقاعد والحد من التوظيف.

5-توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب عدد العمال وقطاع النشاط.

الجدول التالي يتضمن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وذلك حسب عدد العمال الذي تحتويه هذه المؤسسة وقطاع النشاط.

الجدول رقم(06): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب عدد العمال وقطاع النشاط.

قطاع النشاط	مؤسسة مصغرة (1-9) عامل	مؤسسة صغيرة (10-49) عامل	مؤسسة متوسطة (50-250) عامل	إجمالي المؤسسات
خدمات	13216	161	18	13395
النسبة %	**98.66**	**1.20**	**0.13**	/
ب،أع، ري	4534	223	26	4783
النسبة %	**94.79**	**4.66**	**0.54**	/
صناعة	3285	59	5	3349
النسبة %	**98.09**	**1.76**	**0.15**	/
فلاحة وثروة سمكية	179	2	0	181
النسبة %	**98.90**	**1.10**	**0.00**	/
خدمات الصناعية	137	2	0	139
النسبة %	**98.56**	**1.44**	**0.00**	/
المجموع	**21351**	**447**	**49**	**21847**
النسبة %	**97.73**	**2.05**	**0.22**	/

Source: **bulletin d'information statistique de la PME 1er semestre 2013,n°23,p14**.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة 97.73% من مجموع المؤسسات الخاصة هي مؤسسات صغيرة(10إلى 49 عامل) ومتوسطة (50 إلى 250 عامل) وفي جميع القطاعات هي مؤسسات مصغرة(تضم أقل من تسعة عمال) ، أي أنها تشغل ما بين عامل وتسعة عمال، أما المؤسسات الصغيرة الخاصة فتمثل ما نسبته 2.05% من مجموع المؤسسات تليها المؤسسات الخاصة المتوسطة بنسبة

ضئيلة جدا تساوي 0.22%، وكما أن الجدول أعلاه يوضح أن مثل هذه المؤسسات منعدم في كثير من القطاعات كالفلاحة والثروة السمكية و الخدمات الصناعية.

من جهة أخرى يمكننا أن نلاحظ أن قطاع الخدمات يستحوذ على أغلبية المؤسسات المصغرة وذلك بـــ 13216 مؤسسة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والري بـــ 4534 مؤسسة ثم قطاع الصناعة بـــ 3285 مؤسسة. وهذا عكس ما نجده في ما يخص المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة فقطاع البناء والأشغال العمومية والري يشغل الترتيب الأول يليه قطاع الخدمات ثم قطاع الصناعة.

6-تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط.

الجدول رقم(07): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	السداسي الأول 2012	النسبة %	السداسي الأول 2013	النسبة %	التطور %
فلاحة	4142	1.02	4458	1.01	7.63
الطاقة	2014	0.49	2217	0.50	10.08
ب،أ‌ع، ري	139875	34.30	147005	33.26	5.10
التصنيع	65859	16.15	70840	16.03	7.56
الخدمات	195889	48.04	217444	49.20	11.00
المجموع	**407779**	**100**	**441964**	**100**	**8.38**

Source: bulletin d'information statistique de la PME 1er semestre 2013,n^{0}23,p15.

فيما يخص تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط، نجد انه ليس هناك أي تغيير فيما يخص إستراتيجية توزيع هذه المؤسسات، حيث نجد أن المعطيات المتوفرة خلال سنة 2012 و2013 تبين أن هناك البقاء على نفس الترتيب، حيث يحتل الصدارة قطاع الخدمات بنسبة 48.04% سنة 2012 و49.20% خلال سنة2013 ، يسليه قطاع البناء والأشغال العمومية والري بنسبة 34.30% في السداسي الأول من سنة 2012 وبنسبة 33.26% في السداسي الأول من سنة 2013، أما القطاعات الأخرى فهي لا تمثل إلا نسب ضئيلة، وهو أمر لا يبعث على الاطمئنان كون أن قطاع الصناعة وقطاع الفلاحة يلعبان دورا مهما في النهوض بمعدلات النمو للاقتصاد والمساهمة في الناتج الوطني الإجمالي، وهذا الأمر يبين عدم استغلال هذه القطاعات كونها تحتاج إلى التوجيه والتكوين، الأمر الذي جعل الأشخاص متخوفون في المجازفة في مشاريع دون أن تكون هناك تجارب سابقة، وبالتالي يتم التوجه إلى القطاعات التي تنعدم فيها المخاطرة وتحقق اكبر مقدارا من الربح.

ومنه كان ولا بد من الحكومة الجزائرية أن تسعى إلى تحقيق توازن قطاعي يمكن من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ، وذلك بخلق آليات جديدة تمكن من توجيه الاستثمارات إلى هذه القطاعات، بالإضافة إلى رفع الضمانات على المخاطر وتسهيل الاستفادة منها في هذه

الاستثمارات مما يشجع الانجذاب إليها. هذا فضلا عن فتح مجال للتكوين مما يسمح لذوي الاختصاص بطلب قروض لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة توافق مجال خبرتهم وتخصصهم.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الجزائر.

تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رياديا في إيجاد فرص العمل و استيعاب نسب كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المختلفة، ومن ثم مساهمتها في التخفيف من حدة البطالة، وضمان استدامة عملية التنمية الاقتصادية، فالمصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية واستمرارها هو المورد البشري الفعال، وعلى هذا الأساس، تجلى الاهتمام بها من قبل الحكومات و الأفراد في الوقت الراهن، نظرا للأدوار التي تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيقها، حيث تعتبر مصدر كبير منتج وخالق لفرص العمل، لأنها تعتمد على تكثيف العمالة عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة متخصصة ومتطورة لا تتوفر معظمها في البلدان النامية. ولقد برز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما عدلت الحكومة عن سياسة التعيين الإجباري للخريجين في القطاع العمومي، الذي كان يترتب على إثره بطالة مقنعة، بالإضافة إلى عوامل أخرى عملت على تدني كفاءة الأداء في المؤسسات الاقتصادية الكبرى، مع تسريح الأعداد الهائلة من العمالة كحل ارتجالي[14].

لقد عانى الاقتصاد الجزائري من معدلات كبيرة للبطالة أضنت كاهله، حيث وصل معدل البطالة في سنة 2000 إلى 29.8%، إلا أنه بفضل سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الحكومة انخفضت نسبة البطالة إلى 9.7% سنة 2012، حيث ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الانخفاض من خلال امتصاصها لليد العاملة العاطلة، إلا أن هذه المساهمة لا تعكس الواقع، لان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص يسودها في كثير من الأحيان التشغيل غير الرسمي، حيث أن تكثيف نشاطات الرقابة من طرف مفتشيات العمل لدى 5129 هيئة خلال سنة 2003، كشف على انه ما يزيد عن 6314 عاملا أي ما يعادل نسبة 35% من تعداد العمال الذين شملهم التحقيق غير مصرح بهم. وهذا ما يعكس أهمية القطاع الخاص في امتصاص البطالة، فحسب الديوان الوطني للإحصائيات فان القطاع الخاص الذي حقق رقما قدر بـــ 4 ملايين دينار امتص ما نسبته 61.2% من المشتغلين سنة 2003 وعليه يعتبر أهم قطاع خلاق لمناصب الشغل.

الجدول رقم(08): التوزيع السنوي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات البطالة في الجزائر 2003-2012.

البيان	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد العمال	معدلات البطالة %
2003	288587	912949	23.7
2004	312959	1063953	17.7
2005	342788	1157856	15.3

12.3	1252647	376767	2006
11.8	1355399	410959	2007
11.3	1.540.209	522068	2008
10.2	1546584	587494	2009
09.9	1625686	619072	2010
10.0	1724197	659309	2011
09.7	18488117	711832	2012

المصدر: نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

إن النمو في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يخفض من مستويات البطالة الحاصلة في الاقتصاد الجزائري، إذ تعتبر كمستوعب لفائض العمالة العاطلة، حيث أن هذا النوع من المؤسسات يعتمد بشكل كبير على كثافة اليد العاملة على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتميز بكثافة رأس المال.

وبالنظر إلى الجدول أعلاه نجد أنه خلال الفترة 2003-2012 كانت هناك علاقة عكسية مابين تغيرات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتغيرات معدل البطالة، ففي سنة 2003 كان عدد المؤسسات الصغيرة 288587 مؤسسة ومعدل البطالة 23.7% ونتيجة لارتفاع عدد المؤسسات إلى 312959 مؤسسة سنة 2004، انخفض معدل البطالة إلى 17.7% وهو نفس الأمر فيما يخص بقية السنوات، هذا يعطي تفسيرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص العاطلين عن العمل، ومن هنا يمكن القول أن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمراريتها من شأنه أن يحد من ظاهرة البطالة. لذلك نجد أن الحكومة لا تدخر جهدا في سبيل تحفيز أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدار القوانين والتوجيهات وبرامج التأهيل والدعم .

خلاصة:

يمكن القول أن هناك اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف مصالح الحكومة بعد فترة التسعينات، وذلك من خلال إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 والذي جاء من أجل إعطاء الاعتبار لهذا النوع من المؤسسات ودعمها وتطويرها، كما تم إرساء برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك إنشاء وكالة خاصة لتطوير هذه المؤسسات سنة 2005. الأمر الذي ساهم الدعم المالي المباشر وغير المباشر للمؤسسات وتحسين وضعيتها المالية والإنتاجية وبقاء عدد كبير من المؤسسات قائمة وفي وضعية نشاط. إلا أن هذا لا يعني غياب العراقيل التي من شأنها أن تضعف فعالية البرامج المسطرة من طرف الحكومة للنهوض بهذه المؤسسات، كتغول القطاع غير الرسمي وانتشار الفساد الإداري والرشوة واختلاف المحيط التشريعي ومشكل العقار وغيرها. كل هذا أدى إلى عدم الوصول إلى الغاية المنشودة.

وعلى العموم وبالرغم من ذلك فإننا نرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتجارة والنقل مما أثر إيجابا التوظيف وخفض معدلات البطالة التي انخفض من 23.7% سنة 2003 إلى 9.7% سنة 2012، وهذا يعتبر كنتيجة فعلية لبرامج الإنعاش الاقتصادي القائمة في الفترة 2001-2014.

المراجع:

[1] القانون 01-18 المؤرخ في 12-12-2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 77، ص26.

[2] الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية: الواقع والمعوقات حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة سطيف، 2011، ص 65-67.

[3] دراجي كريمو، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الواقع التجارب المستقبل في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 43-45.

[4] القانون 10-90 الصادر بتاريخ 14-04-1990، الجريدة الرسمية رقم 16، ص 470-471.

[5] المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 2004/04/19، الجريدة الرسمية رقم 27، الصادرة بتاريخ 28 افريل 2004، ص 30-33.

[6] المرسوم التنفيذي رقم 190-2000 المؤرخ في 11 يوليو 2000، المتضمن تحديد صلاحيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 42، الصادرة بتـــاريخ 11-07-2000، ص10.

[7] المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25-02-2003، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003 ،العدد 13، ص 22.

[8] المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19-04-2004، الجريدة الرسمية 27، ص 30-31.

[9] Boutaba Miloud, nouveau instruments de financement de la PME-PMI, séminaire international sur la promotion de financement de la PME, Alger, 27, 28 septembre 2005.

[10] المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25-02-2003، الجريدة الرسمية رقم 13، ص 22.

[11] شبايكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية- الأغواط في 9-8 أفريل 2002، ص 2.

[12] شبايكي سعدان، مرجع سابق، ص 4.

[13] دراجي كريمو ، مرجع سابق، ص 73.

[14] عمر شريف و العياشي زرزار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة العدد 10، 2013، ص134-139.

الإصلاحات الحكومية كأداة لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة

عبد الجليل جباري
جامعة عباس لغرور خنشلة/ الجزائر
djalildjebari@hotmail.com

مرداسي أحمد رشاد
جامعة عباس لغرور خنشلة/ الجزائر
rachad01677@ gmail.com

بوطبة صبرينة
جامعة محمد خيضر بسكرة/ الجزائر
Sabrinaboutabba40@gmail.com

Government reforms as a tool to enhance the role of SMEs to achieve sustainable development

Abdeldjalil djebari
University of abbas laghrour khenchla/algeria
djalildjebari@hotmail.com

Merdaci ahmed rachad
University of abbas laghrour khenchla/algeria
rachad01677@ gmail.com

Boutabba sabrina
University of mohamed khider biskra/algeria
Sabrinaboutabba40@gmail.com

Received: 21/03/2018 *Accepted: 02/06/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرض نفسها سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة، لكونها وسيلة وعامل أساسي للنمو الإقتصادي وحل المشاكل الإقتصادية وترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية من خلال آثارها الإيجابية على الاقتصاد الوطني وتحقيقها للأهداف التنموية، فهي تستحوذ على 90% من إجمالي المؤسسات في الدول المتقدمة، و 95% في البلدان النامية، حيث تجلى ذلك في ارتفاع نسبة الصادرات وتقليص نسبة البطالة كما أثر على العديد من مؤشرات التنمية الاقتصادية بشكل ايجابي، ولهذا توجهت الجزائر لدعم هذه المؤسسات بهدف إيجاد بديل يحقيق التنمية المستدامة والمحلية في ظل الأزمات الحالية التي تشهدها الأسواق العالمية، وهذا بغرض تحضير الاقتصاد الوطني للمنافسة الدولية وتكييفه لإدارة نتائج الأزمات المالية، إلا أن هذا الأمر يتطلب من الدول أن تقوم بالنهوض بهذه المؤسسات وتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة، وتقديم الدعم المناسب لها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، التي شهدت خلال السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام .بموضوع التنمية المستدامة لما لها من أهمية بالغة في، وهو ما نحاول إبرازه من خلال هذه الدراسة وذلك بإبراز دور الإصلاحات الحكومية في دعم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقق بذلك ما يسمى بالتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الإصلاحات الحكومية، التنمية المستدامة.

Abstract:

Small and medium enterprises have been able to impose themselves both in developing countries and in developed countries because they are a means and a key factor for economic growth, solving economic problems and promoting individual and collective entrepreneurship through their positive effects on the national economy and achieving development goals. In developed countries and 95% in developing countries. This was reflected in the high percentage of exports and the reduction of the unemployment rate. It also affected many indicators of economic development in a positive manner. Therefore, Algeria has turned to support these institutions in order to find an alternative to achieving sustainable development. In order to prepare the national economy for international competition and adapt it to managing the results of financial crises. However, this requires States to promote these institutions and enable them to keep abreast of developments and to provide appropriate support for them in order to achieve development. Which has witnessed in recent years a growing interest in the subject of sustainable development because of its great importance in, which we are trying to highlight through this study by highlighting the role of government reforms in supporting the role of small and medium enterprises to achieve so-called development Sustainable development.

(JEL) Classification

Keywords: Small and medium enterprises, government reforms, sustainable development**.**

تمهيد:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرا أساسيا وضروريا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال أثرها الإيجابي على الاقتصاد الوطني ودورها في توفير مناصب العمل واعتبارها وسيلة جذب للاستثمارات إضافة إلى تكاملها والمؤسسات الكبيرة، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والآلية المثلى لخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل، تعمل الحكومة الجزائرية على تشجيع وتفعيل دورها وإيجاد مصادر دخل بديلة لقطاع المحروقات وذلك يتم عن طريق إنشاء مؤسسات محلية صغيرة و متوسطة ودعمها بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والاستغلال الأمثل للموراد الداخلية التي تتوفر عليها الجزائر بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني ومسايرة التطورات الإقتصادية العالمية، وعلى هذا الأساس فإنّ الإشكالية المطروحة هي:

ماهو دور الإصلاحات الحكومية في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما علاقة ذلك بالتنمية المستدامة؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أنّ الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعزز استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بدوره سيؤدي بنا للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الإصلاحات الحكومية التي قامت بها الدولة الجزائرية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره هذه الإصلاحات على تحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع وبغية الإحاطة بجوانبه المختلفة والإجابة على الإشكالية المطروحة سنعتمد على المنهج الوصفي لإبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة والمنهج التحليلي لدراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ولقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور كما يلي:

أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة.

ثالثا: الاصلاحات الحكومية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سيتم من خلال هذا المحور التعرف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال التطرق لتعريفها و خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ثم أهدافها،

1. تعريف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سنتناول من خلال هذا العنصر تعريف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهناك عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنتطرق لبعضها فيمايلي:

1.1 تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

الجزائر مثلها مثل مختلف دول العالم تسجل غياب تعريف واضح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت عدة محاولات تمت في هذا الشأن غير رسمية وعلى هامش اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع إلى غاية 2001 حيث أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422ه والموافق لـــ 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر، فحسب المادة الرابعة من هذا القانون تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، كما أشارت المادة الخامسة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها مابين 200 مليون و2 مليار دج أو أن تكون إيراداتها مابين 100 و500 مليون دج، أما المادة السادسة من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوي 100 مليون دج، وأخيرا تعرضت المادة السابعة من القانون السالف الذكر إلى تعريف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية عشرة ملايين دج، والجدول التالي يوضح التقسيم الذي تضعه الجزائر لأحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على الساحة الاقتصادية[1].

جدول 1: معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي بـــ(مليون دينار)	الحصيلة السنوية بـــ(مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	20	10
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200	100
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر: بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، الجزائر، ص 4.

البنك الدولي على سبيل المثال يعرّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاً وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا وفرنسا تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، في السويد لغاية 200 عامل، في كندا واستراليا حتى 99 عاملاً، في حين أنّها في الدنمارك هي المنشآت التي توظف لغاية 50 عاملاً.

إنّ استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمتاز بعدد من المزايا منها:

أ. يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول؛
ب. مقياس ومعيار ثابت وموحد Stable Yard stick خصوصاً أنّه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغيرات أسعار الصرف؛
ت. من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار.

وهناك دول أخرى تستخدم حجم رأس المال لتعريف المشروع الصغير والمتوسط، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين هذه الدول لاختلاف أسعار صرف العملات[2]، وتعرّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي كما يلي[3]:

- المؤسسات الصغيرة جدا من 1-9 عمال؛
- المؤسسات الصغيرة من 10-99 عاملا؛
- المؤسسات المتوسطة من 100-499 عاملا.

أما في بلدان شرق أسيا و في دراسة حديثة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها اتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEANفقد اعتبر أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من 100 عامل[4].

وعليه لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة، ولقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها ومن أهم المعاير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات والإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة ولكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، وهنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى والأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل وفي انجلترا 200 عامل و300 عامل في اليابان.

2.1 خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إنّ لهذه الصناعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية، وعلى الرغم من الجدل القائم حول قدم أو حداثة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فقد تبين أنّ هذه الصناعات قديمة لأنّها كانت النواة والبداية لحركة التصنيع، فعلى سبيل المثال إنّ شركة بينيتون للألبسة

(United Colors of Benetton) بدأ صاحبها بالعمل على ماكنة خياطة واحدة في مدخل العمارة التي يسكنها وكان يجمع بواقي القماش من المصنع ويحيكها على شكل ملابس جاهزة، وهي كذلك جديدة من حيث استحواذها على الاهتمام الأكبر من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وعلى الرغم من هذا التباين في ترتيب الأولوية التي تتمتع بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنّها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها من الصناعات[5]، فرغم صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن أغلبية المفكرين اعتمدوا في تعريفها على مجموعة من الخصائص المتعلقة بمجال علوم التسيير المشتركة بينها والتي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، فكما أشار Julien et Marchesnay 1992 بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست انعكاسا لطفولة المؤسسات الكبيرة ، ولقد اتفق جميع المفكرين تقريبا على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشترك في مجموعة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة من أهمها:

أ. **خصائص بيئية:** فقد أشار Le GREPME 1994 إلى ضعف وحساسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمخاطر البيئية التي تنشط فيها، بسبب محدودية مواردها مما يصعب عليها جمع ومعالجة المعلومات التي تهمها؛

ب. **خصائص تنظيمية:** فهي تتميز بهيكل تنظيمي بسيط بموارد محدودة، كما أنها تتميز بنظام معلومات تسييري ضعيفا؛

ت. **خصائص في اتخاذ القرار:** إذ تتميز بسيرورة اتخاذ قرار قصير المدى، ترتكز على التدفقات المادية منه على التدفقات المعلوماتية؛

ث. **خصائص بسيكولوجية:** بسبب الدور المهم الذي يلعبه المالك-المسير، مما يجعل المعلومة والتسيير يرتكزان عليه؛

ج. **المرونة:** القرب من الأسواق، السرعة في رد الفعل وتغيير التوجه[6].

2. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها[7]:

أ. ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛

ب. استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛

ت. إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛

ث. استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنّه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة؛

ج. يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛

ح. يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛

خ. تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛

د. تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة.

لقد تم التطرق لأول مرة بشكل رسمي إلى مفهوم التنمية المستدامة سنة 1987 من خلال لجنة (Brundtland) التي عرفتها بأنها تلبية إحتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة فهي مجموعة من السياسات والأنشطة الموجهة نحو المستقبل، فالتنمية المستدامة ليست نقلة واحدة ولكنها عملية مستمرة تمكن جميع أفراد المجتمع من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها بما يكفل تحقيق محصلة يجني ثمارها الجيل الحاضر كما تجني ثمارها الأجيال القادمة، وبذلك تأكد أن عبارة التنمية المستدامة لا تقتصر فحسب على التنمية الاقتصادية، بل تتعداها، تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا تستلزم منهجا متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع وهذه العناصر الثلاثة تشكل الركائز للتنمية المستدامة[8].

يترجم مدى الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة ما تقدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وتظهر أهمية هذه المؤسسات في توفير مناصب عمل، والإسهام في الناتج والقيمة المضافة، ودعم الصادرات والدخول إلى الأسواق الخارجية بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها، وتنمية المناطق النائية لتوفير فرص عمل لسكان هذه المناطق وتحسين مستوى معيشتهم، وهي الخصائص التي من خلال تطبيقها يمكن الحديث عن الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة[9].

1. تعريف وأبعاد التنمية المستدامة:

سنتعرض لتعريف و أبعاد التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

1.1 تعريف التنمية المستدامة:

ولما كان المفهوم وتعريف التنمية المستدامة شاملا وإطارها عاما فلم يقف تعريف التنمية المستدامة عند تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 بل إنه تعدى ذلك وبانت هناك اجتهادات ورؤى كثيرة حاولت أن تضع تعريفا شاملا وجامعا وإطارا محددا ومفهوما واضحا للتنمية المستدامة، إذ يصعب إيجاد كلمة واحدة في اللغة العربية تعكس بدقة محتوى التعبير الإنجليزي الذي له أكثر من معنى، فكلمة Sustainable تعني القابل للاستمرارية أو الديمومة كما تعني القابل للتحمل وبالتالي القابل للاستمرار، وتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بالتنمية البشرية تستعمل في ترجمتها اللغة العربية تعبير التنمية المستدامة ويمكن

أيضا في اللغة العربية أن نلجأ إلى كلمة الدعم للتعبير عن معاني المفهوم فالتنمية المستدامة هي التي تجد في ذاتها ما يدعم استمرارها فتكون بالتالي تنمية متداعمة، وهي لا يمكن أن تكون كذلك إذا لم تكن متحملة ومقبولة من فئات المجتمع المختلفة[10].

2.1 أبعاد التنمية المستدامة في الإطار البيئي:

هناك علاقة وطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة في أبعادهما و منطلقاتهما وسنبرز هذه العلاقة فيما يلي[11]:

1.2.1 أبعاد التنمية المستدامة:

تستند التنمية المستدامة إلى أبعاد، يمكن ذكر أهمها كما يلي:

1.1.2.1 البعد البيئي:

يوضح هذا البعد الإستراتجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في إستعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، ومن أجل الوصول إلى صناعة نظيفة، تقدم الأمم المتحدة الخطوات التالية:

أ. تشجيع الصناعة المتواصلة بيئيا في إطار خطط مرنة؛
ب. إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها؛
ت. التوعية بكل الوسائل بالخسائر والأخطار الناجمة عن التلوث، سواء المباشرة أو غير المباشرة؛
ث. إدخال مفاهيم البيئة الآمنة، وإلزامية المحافظة عليها، من طرف الفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم؛
ج. إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع؛
ح. تشجيع الإنتاج النظيف بيئيا، من خلال آليات السوق والسياسة الضرائبية.

إضافة إلى تبني الصناعة النظيفة مثلما سبق ذكره، نرى أنّه من المفيد إلقاء الضوء على مفهوم المشاريع البيئية وهي تلك التي تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، وهناك من يرى بأنّها المشاريع التي تساهم في التنمية الإقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف، أما إذا كان المشروع اقتصاديا، فإنّنا لا يجب إغفال دراسة الجدوى البيئية و تعني : " دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية و البيئة، بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية، أو تعظيم التأثيرات الإيجابية و يمكن اختصارا ذكر أهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي وهي:

- النظم الايكولوجية؛
- الطاقة؛
- التنوع البيولوجي؛
- الإنتاجية البيولوجية؛

- القدرة على التكيف؛
- الإعلام والثقافة للجميع؛
- الصناعة النظيفة.

2.1.2.1 البعد التكنولوجي

يعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأزون .

2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي:

تتفاوت درجة اهتمام الدول العربية بالمشروعات والصناعات الصغيرة من دولة إلى أخرى وسنتطرق لها فيما يلي[12] :

ففي مصر يكاد يقترب عدد الجهات الراعية للصناعات الصغيرة من الأربعين جهة، ومع ذلك لا يوجد أب شرعي يرعى تلك المشروعات حتى أناط قانون خاص بالمشروعات الصغيرة صدر في عام 2004 الأمر إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية للقيام بدور التنسيق بين كل تلك الجهات، كما جاء بالقانون إنشاء نظام الشباك الواحد لتلقي طلبات الترخيص للمشروعات بالمحافظات وإنشاء صناديق خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة بالمحافظات. إلاّ أنّ هذا القانون جاء خالياً من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة، مما جعل الآمال المعقودة عليه محدودة خاصة أنه لم يقترب من خضوع تلك المشروعات لنحو 18 قانوناً ونحو 100 قرار جمهوري ووزاري وإقليمي مما يعدد من جهات الرقابة والتفتيش.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي أشارت ورقة بحثية لاتحاد غرف المجلس إلى أنّه لا توجد لدى دول المجلس سياسات اقتصادية وحوافز محددة خاصة بالمشروعات الصغيرة؛ فالسياسات والإجراءات ذات طبيعة عامة، بل إنّها خاصة سياسات الاستثمار الأجنبي متحيزة ضد المشروعات الصغيرة، كما أنّ الامتيازات والحوافز المقدمة للمشروعات تخضع للعديد من الشروط والضوابط التي لا ينطبق الكثير منها على الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي اليمن نفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنشئ عام 1997 وحدة لتنمية المشروعات الصغيرة والأصغر، وكان هناك مشروع للإقراض الصغير لتمويل المشروعات الصغيرة منذ عام 2000 يتبع وزارة الشئون الاجتماعية؛ بحيث لا يتجاوز القرض الواحد حوالي ثلاثمائة دولار، ولقد بلغت نسبة السداد 100% رغم ارتفاع نسبة الفائدة لحوالي 20%، وتوزعت القروض به ما بين 50% للتجارة و43% للصناعة، و7% للخدمات وشكلت النساء نسبة 86% من المقترضين، كما أنشئ صندوق لتمويل الصناعات والمشروعات الصغيرة عام 2002 يعمل تحت إشراف وزير الصناعة.

وفي لبنان تقوم المؤسسة الوطنية للاستخدام بتوجيه الشباب الباحثين عن عمل لتلقي التدريب في مسار مهني تتوافر فيه فرص عمل بالقطاع الخاص، وتتولى المؤسسة الوطنية للاستخدام تكلفة التدريب لتسهيل اندماج الخريجين بسوق العمل.

وفي المغرب تم إنشاء المجلس الوطني للشباب والمستقبل في عام 1991 الذي أعد ميثاقاً وطنياً لتشغيل الشباب وتنمية الموارد البشرية وتم تعيين مسؤولين عن تشغيل الشباب في الأقاليم كما شكلت لجان محلية للغرض نفسه.

وفي الجزائر تم إنشاء مندوبيات لتشغيل الشباب بالولايات، تقوم باستقبال الشباب وتقديم خدمات التوجيه والإعلام حول مختلف البرامج التشغيلية، كما تقوم بإعطاء قروض بلا فوائد للتعاونيات التي تنشئها، إلاّ أنّ محدودية مواردها المالية قد حد من أنشطتها عام 1996 ومن هنا تم إنشاء الوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب في العام نفسه، وبخاصة في مجال المشروعات المصغرة المنشأة من قبل الشباب، والتي تعتمد في تمويلها على موارد الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومساعدات الجهات الدولية.

وفي تونس توجد عدة مسارات، منها الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات الخفيفة والصناعات الصغرى ونظام الشباك الموحد لتلقي طلبات تأسيس الشركات، والبنك التونسي للتضامن المتخصص في توفير قروض لخريجي الجامعات بسقف لا يتجاوز 10 آلاف دولار لإقامة صناعات صغيرة.

وفي السودان قام البنك الصناعي بتخصيص إدارة لتمويل الوحدات الصغيرة وإنشاء شركة خاصة تتبع البنك لجلب المعدات لهذه المشروعات، بالإضافة إلى توفير مدخلات الإنتاج، كما خصص 15% من السقف الائتماني للبنك لصالح المشروعات الصغيرة، كما أعفي أصحاب المشروعات الصغيرة من شرط المساهمة في ثلث التكلفة الكلية للمشروع والمنصوص عليها في لائحة البنك ومن دفع القسط الأول فوراً في حالة التمويل بالمرابحة، وتوزع نمط التمويل ما بين نسبة 78% للتمويل بالمرابحة، و22% للتمويل بالمشاركة.

وفي المملكة العربية السعودية :تمثل المشروعات المتوسطة والصغيرة ما نسبته 88-90% من إجمالي المشروعات العاملة بالمملكة.

3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها:

سنتطرق فيما يلي إلى أهمية ومراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كلا على حد.

1.3 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الوقت الراهن:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي والايجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وزيادة حجم المبيعات بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المنشآت الكبيرة في تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية[13]، ويرجع اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وذلك من خلال مساهمتها في[14]:

أ. تنويع مصادر الدخل من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات إمداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات إنتاج فضلا عن إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المنشآت خاصة الصناعات التقليدية والحرف ومساهمتها في الناتج المحلي؛

ب. توفير فرص العمل للمواطنين وتقليل مشكلة البطالة حيث توفر الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر حوالي 16 % من إجمالي عدد مناصب الشغل التي يوفرها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ت. خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛

ث. تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توسيع الوعاء الضريبي ومنه تحقيق مداخيل إضافية لخزينة الدولة، توجه إلى تحسين الهياكل القاعدية وتدعيم الاستثمار الداخلي ونلاحظ أنّه خلال السنوات الأخيرة أصبح مساهمة القطاع الخاص في رفع مداخيل الخزينة من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة؛

ج. تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال توفير المداخيل للأفراد، وهذه المداخيل ستترجم إلى طلب إضافي في السوق ومنه تحقيق الانتعاش الاقتصادي، أما الجزء الذي لا يستهلك من الدخل يوجه إلى الادخار ومنه توفير مصادر إضافية لتمويل الاستثمار.

ولقد اهتمت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ابتداء من سنوات التسعينات و ذلك مع تعاقب برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث كان النسيج الصناعي سابقا يتكون في أغلبه من الصناعات و المؤسسات العمومية، لكن في ظل التطورات الراهنة و التغيرات العالمية المختلفة زاد اهتمام الدولة الجزائرية بالمؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إنشاء وزارة خاصة بها، دليل قاطع على زيادة الاهتمام بها، و بالتالي تعمل على زيادة الاستثمار الوطني من جهة و الأجنبي من جهة أخرى خاصة و أنّها في صدد التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يحتم تأهيل و ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يتم ذلك بتهيئة جميع ظروف العمل الملائمة في كل المجالات[15].

2.3 مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومحيطها الاقتصادي:

مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بثلاث مراحل[16] :

1.2.3 المرحلة الأولى (1963–1982): إعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع PME-PMI وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.

2.2.3 المرحلة الثانية (1982–1988): حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنّه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربية.

3.2.3 المرحلة الثالثة (انطلاقا من سنة 1988) :بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل ومن أجل ذلك:

أ. صدر قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة؛

ب. صدر قانون ترقية الاستثمار في 05-10-1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية ،إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها **(APSI)**؛

ت. صدر الأمر رقم 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12-12-2001 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. مسؤولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تجاه البيئة والمحيط:

عرفت عقود الثمانينات والتسعينات بحرصها على حماية البيئة وليحكم هذا الشعار جميع المشروعات من المصغرة إلى الكبيرة في العالم، ومن جانب آخر فقد أضاف الزبائن عنصر آخر إلى قائمة مشترياتهم سلامة البيئة، والكثير منا معنيون بهذه السلامة والإصرار على انتاج السلع التي لا تلوث البيئة وتبقيها نظيفة، وكذلك ضرورة وضع الانشغالات البيئية ضمن سياسات التنمية وعلى استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة كذلك حث المنشآت الصناعية على إعطاء أهمية خاصة للاعتبارات البيئية أثناء إدارة الأنشطة الإنتاجية، ولقد قامت المنظمة العالمية للتقييس بإصدار سلسلة المواصفات الدولية الخاصة بالبيئة معايير ISO حيث أصبح التسجيل فيها متطلبا أساسيا في العديد من الأسواق العالمية، مما يجعل المؤسسات المسجلة تتمتع بأفضلية تنافسية تزيد من فرصها السوقية حتى الوصول إلى الاعتماد الثلاثي جودة، أمان وبيئة، والتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بحماية البيئة يبدأ من الوعي المعبر عنه ببعض الأفعال اليومية إلى الحصول على معايير الإيزو، ويكون عبر أربعة أشكال وذلك حسب طبيعة المخاطر الداخلية والخارجية:

أ. **التزام من النوع النسبي:** في حالة ضغوط داخلية ضعيفة وضغوط خارجية كبيرة تسعى المؤسسة للحصول على ميزة تنافسية أو تحسين صورتها من دون أن يكون المسيرين والعمال مقتنعين بالعملية؛

ب. **التزام من النوع الحركي:** ذا طبيعة استراتيجية بالنسبة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وتكون البيئة عنصر مهمة المؤسسة فالالتزام يمكن من التجارب مع الفرص الخارجية والاستجابة لحاجيات التسيير الداخلية؛

ت. **التزام من النوع النشط:** يمنع من إرادة داخلية قوية مع غياب الضغوط الخارجية تعطى الأولوية للاستجابة للحاجيات الداخلية كأحسن وسيلة لدمج عنصر البيئة؛

ث. **التزام من النوع التفاعلي:** تكون المؤسسة في وضع ساكن في انتظار تغيرات داخلية أو خارجية للتفاعل معها.

يؤكد الخبراء على الدور الاساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر وعلى أن ذلك لا يتم حسبهم إلا بانتهاجها لمعايير الجودة والنوعية من خلال تطبيق مبادئ ومعايير مقاييس إيزو وخاصة إيزو 26000 الذي شرعن في نطبيقه بعض المؤسسات الجزائرية.

وتكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستديمة في الجزائر حسب الخبير جنيدي بن داود، من خلال أنها الأكثر عددا من المؤسسات كما أن الدولة تعمل على تدعيم ما يقارب 200 ألف مؤسسة جديدة، ما يعني أن العدد الإجمالي لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيصل إلى أكثر من 700 ألف مؤسسة بعد 5 سنوات، وقدد شدد بن داود على ضرورة أن تطبق هذه المؤسسات معايير ومقاييس إيزو 26000 وبذلك فإنها ستساهم بصفة فعالة في التنمية المستدامة، مشيرا إلى أن هذا المقياس الجديد في

متناول كل المؤسسات، وأوضح المتحدث أن تطبيق هذا المقياس من قبل المؤسسات الجزائرية ليس بالأمر العسير عليها، خاصة وأن القانون الجزائري قريب جدا في محتواه من مقياس إيزو 26000، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مزدوجا في التنمية المستدامة، يتمثل الأول في الدور الاقتصادي الذي يمكنها ان تؤديه بصفة فعالة من خلال خلق النشاط الاقتصادي الذي تتطلبه التنمية المستدامة كتوفير الخدمات واستغلال فرص الاستثمارات، أما الدور الثاني الذي يمكن أت تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو مسؤوليتها تجاه المجتمع، الذي يمكنها أن تلعبه من خلال تطبيق مقياس إيزو 26000 وهو نمط جديد للتنمية المستدامة يحمل عدة نقاط مهمة مثل الحفاظ على البيئة واحترام علاقات العمل واحترام المستهلك ونوعية المنتوج، موضحا في نفس الوقت أن إيزو 26000 يساعد تلك المؤسسات على إتباع منهجية عمل تستطيع من خلالها الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة[17].

5. عرض الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يلعب التقرير البيئي والاجتماعي دورا كبيرا في سياسة التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهم خصائصه مايلي[18]:

1.5 التقرير أداة للقيادة الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعطي التقرير فرصة لإعطاء نظرة جديدة على أهمية وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع ويضع أسس لإستراتيجية التنمية المستدامة (التوعية، الشهادات، السياسة الاجتماعية....) ويسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحليل الفائدة الاقتصادية لهذه الإستراتيجية والعلاقة بين أدائها الاجتماعي والبيئي وأدائها المالي؛

2.5 التقرير أداة للاتصال والتسويق: يسمح التقرير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعرفة وفهم الرهانات المستقبلية لنشاطها والاحتياط للأزمات المحتملة، ذلك أن التقرير يعكس التراعات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتعاملين بشأن الالتزام بالمسؤولية المجتمعية؛

3.5 التقرير وسيلة للربط بين الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بنفس الطريقة التي يتناول بها تقرير نشاط الأداء المالي يجب أن يتناول تقرير التنمية المستدامة مبرزا الأداء البيئي (التلوث، نهاية حياة المنتجات، سياسة الشراء الخضراء، تأثير وسائل النقل... إلخ) الأداء الاجتماعي (أجور ، عدم التميز، أمن، سياسة شراء مسؤولة اجتماعيا، عمل الأطفال، حقوق الإنسان،...) الأداء الاقتصادي (سياسة الاستثمار، الفساد...)؛

4.5 التقرير يعكس نمط التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن للمتعاملين من خلال تقرير الأداء البيئي والاجتماعي الاطلاع على نمط التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من شأنه أن يقدم العديد من الإجابات المطروحة بشأن تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمسؤوليتها المجتمعية، ويتضح من هذا أن التقرير يبين مدى إدماج أبعاد التنمية المستدامة في نمط تسيير هذه المؤسسات.

ثالثا: الاصلاحات الحكومية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

1.3 الاصلاحات الحكومية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.1.3 ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج MEDA:

وسنقوم بتوضيح كل منها فيما يلي[19]:

1.1.1.3 ترقية و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتمثل برنامج التأهيل في مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي واتخاذ عدة إصلاحات داخلية على المؤسسات الإنتاجية الاستثمارية و التسويقية وغيرها والذي يهدف إلى:

أ. إنعاش النمو الاقتصادي؛
ب. تشجيع التنافسية لـــ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
ت. تسهيل الحصول على الخدمات المالية لتمويل احتياجاتها؛
ث. تحسين الخدمة البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الشأن قامت الدولة الجزائرية بتطبيق أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإنشاء 14 مركز لتسهيل مهمة إنشاء وتأسيس وتوجيه ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى ذلك قامت الوزارة بإنشاء 14 مشتلة للمؤسسات التي تلعب دورا هاما في مجال استقبال واحتضان وتدريب حاملي أفكار المشاريع لتجسيدها على أرض الواقع.

كما قامت الدولة الجزائرية بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل على متابعة تنفيذ برامج تأهيل هذه المؤسسات، وإعداد دراسات اقتصادية لمتابعتها وتنسيق نشاطات مراكز السير، أيضا إنشاء وكالة دعم تشغيل الشباب والتي تساهم في تمويل تلك المؤسسات وبالتالي تعمل على قيامها و إنشائها، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة وجهاز القرض المصغر، إضافة لهذه البرامج تم أيضا إنشاء صندوق لتأمين القروض وصناديق ترقية التنافسية الصناعية.

2.1.1.3 برنامج MEDA لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

وهو برنامج خاص لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها، وهو برنامج مشترك بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، يعمل هذا البرنامج على:

أ. تدعيم القدرات الإدارية؛
ب. تحسين الأداء و تنافسية المؤسسة؛
ت. تقديم تشخيص إستراتيجي؛
ث. المساعدة على وضع خطة الأعمال؛
ج. المساعدة على تقديم ملف التمويل إلى البنك؛
ح. تسهيل الحصول على التمويل من خلال صندوق ضمان القروض.

2.1.3 الإصلاحات التي قامت بهم الحكومة لتهيئة بيئة ملائمة وإطار تنظيمي/ رقابي فعال للأنشطة الاقتصادية:

1.2.1.3 تحفيزات جبائية مهمة:

أ. خلال فترة الإنجاز ولمدة قد تبلغ 03 سنوات: الإعفاء من الرسم: الرسم على القيمة المضافة حقوق الجمركة، حقوق نقل الملكية؛

ب. خلال فترة الاستغلال ولمدة تصل إلى 10 سنوات: الإعفاء من: الضريبة على الأرباح، الرسم على النشاط المهني، امتيازات اضافية: مثل حق الامتياز على العقار بالاتفاق بالنسبة للمشاريع ذات أهمية للاقتصاد الوطني، عن طريق المزايدة بالنسبة للمشاريع العادية، التكفل بأشغال البنية التحتية، امكانية التمويل من طرف الصندوق الوطني للاستثمار بالنسبة لبعض مشاريع الشراكة البنوك المحلية الخاصة أو العمومية الوطنية أو الأجنبية، تشجيعات للتصدير...تعتبر هذه الامتيازات مشجعا، وجاذبا للاستثمار على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي وكذا بالنسبة للاستثمار الأجنبي[20].

2.2.1.3 تحسين مناخ الأعمال وجذب الإستثمارات:

ويكون ذلك من خلال:

1.2.2.1.3 تحسين الجهاز التنظيمي:

لقد تم إثراء الأمر رقم 01-03 المؤرخ 20 أغسطس 2001 المتعلق بتنمية الإستثمارات بأحكام جديدة تتعلق خاصة بتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس الشراكة حسب الصيغة 49/51 حيث تكون أغلبية رأس المال بحوزة المستثمر الوطني، وقد نص قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على هذا التعديل كما يتم تمويل المشاريع الاستثمارية في السوق المالية المحلية باستثناء مساهمة المستثمر الأجنبي في رأس المال إضافة إلى نظام الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي أي المزايا العديدة، تم إثراء النظام العام بأحكام جديدة تشكل مزايا عند إنجاز مشروع استثماري وخلال استغلاله وتتضمن المزايا الضريبية الإعفاء من الضريبة على فوائد الشركات والضريبة على الأنشطة الحرفية لمدة (03) سنوات ويمكن تمديدها إلى خمس (05) سنوات عندما يلتزم المستثمر بتوفير أكثر من مائة (100) منصب وظيفة عند بداية النشاط.

2.2.2.1.3 تعزيز قدرات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات:

قامت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات بنشر شبكتها المتعلقة بالشباك الوحيد اللامركزي عبر الولايات الثماني والأربعين (48) للوطن لمرافقة المستثمر ستسمح هذه الشبابيك التي ستساهم في تسهيل إجراءات استحداث أنشطة الإنتاج والخدمات في تقليص المصاريف والآجال لفائدة المستثمرين وهي مزودة بأعوان يمثلون إداراتهم وهيئاتهم المعنية بعملية الاستثمار من أجل تسليم الوثائق الضرورية لإنشاء النشاط في آجال قصيرة لهذا، تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات على تحسين الربط بين الشبابيك الوحيدة اللامركزية وهذه الإدارات والهيئات، من جهة أخرى، باشرت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات خدمة جديدة تسمح للمستثمرين بتقديم تصريحهم للاستثمار عبر شبكة الانترنت ومتابعة ملفاتهم إلى أن يتم الحصول على قرار منح المزايا.

3.2.2.1.3 ترقية الاستثمار:

بفضل المنتديات والمعارض الاقتصادية التي تم تنظيمها، انشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات بورصة للشراكة من خلال إعداد قاعدة بيانات حول عروض الشراكة التي ستنجز بين أصحاب المشاريع المحليين والأجانب، إضافة إلى هذا، هناك بورصة

للمشاريع في طريق الإنجاز ويتثمل الهدف منها في وضع سلسلة من المشاريع المحددة والمنتقاة من البرنامج الخماسي للاستثمارات العامة 2010-2014، تحت تصرف المستثمرين.

4.2.2.1.3 تحسين مناخ الاستثمار:

أجريت إصلاحات لتبسيط إجراءات استحداث الأنشطة باستمرار من طرف مختلف المؤسسات الوطنية (بنك الجزائر، إدارات الجمارك والضريبة، المركز الوطني للسجل التجاري) في إطار برنامج" القيام بصفقات". وتم ارسال المعلومات المتعلقة بهذه الإصلاحات مؤخرا إلى الشركة المالية الدولية وهي فرع تابع للبنك الدولي بالنسبة لتقرير سنة 2012، إضافة إلى هذا، تم تكليف مجموعة عمل ذات تشكيلة ثلاثية (السلطات العامة، ارباب العمل والنقابة) في سبتمبر 2011 بدراسة هذا الملف.

5.2.2.1.3 حصيلة الاستثمارات:

بلغ عدد المشاريع الإستثمارية الخاصة المنجزة خلال سنتي 2008_2009 11.277 مشروعا بمبلغ قدره 616 مليار دينار جزائري، في سنة 2010، ارتفع عدد المشاريع المعلن عنها إلى 7.760 مشروعا بمبلغ إجمالي قدره 436,236 مليار دينار جزائري، وتشير التقديرات في نهاية نوفمبر 2011، إلى أنّ عدد المشاريع بلغ 7.803 مشروع، بمبلغ إجمالي قدره 1.378 مليار دينار جزائري، وتجدر الإشارة إلى إرتفاع الاستثمارات الأجنبية التي تجاوزت 58,9 مليار دينار جزائري في سنة 2010 لتصل إلى 423 مليار دينار جزائري في سنة 2011 إبرام اتفاقية تعاون بين وزارة التجارة ووزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان استغلال نظام النقل الآلي عن طريق شبكة الانترنت للمركز الوطني للسجل التجاري والتطورات على المدى القصير والمتوسط للخدمات المقدمة للجمهور عبر شبكة الانترنت بواسطة هذا النظام، ويجري استكمال عملية نموذجية للدفع عن طريق الهاتف النقال في طريق الإنجاز وفي إطار نفس الاتفاقية، تم الشروع في دراسة جدوى لإنجاز سجل تجاري إلكتروني[21].

3.2.1.3 إنشاء وكالات تمول إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.3.2.1.3 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشئت الوكالة على شكل هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل على إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة أو توسيع نشاط هذه المؤسسات، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها وفي جوان 2006 أصبحت تحت وصاية وزير التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي، لها فروع جهوية ومكلفة بالمهام التالية:

أ. تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية؛

ب. متابعة الإستثمارات المنجزة من طرف الشباب المستفيد، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشرط التي تربطهم بها؛

ت. تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتها.

2.3.2.1.3 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع محلية تضطلع بالمهام الآتية:

أ. تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

ب. تدعيم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ انشطتهم وتمنح قروض بدون فائدة؛

ت. تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛

ث. إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في اطار انجاز انشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

3.3.2.1.3 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى الامر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـــ 20 أو 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار بصفتها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، يتواجد مقرها في الجزائر، ولها هياكل لامركزية على المستوى المحلي، يمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج، وتتولى الوكالة تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، في ميدان الاستثمارات بالتعاون مع الإدارات والهيئات المعنية [22].

4.3.2.1.3 مساعدة المؤسسات المصدرة خارج نطاق المحروقات:

أطلقت وزارة التجارة بمساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية مشروعا لتدعيم إمكانيات التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يدعى OPTIMEXPORT:

أ. مدة هذا المشروع ثلاث (03) سنوات، بمبلغ إجمالي قدره 2.5 مليون يورو وهو ممول بالاشتراك مع الجزائر بمبلغ قدره 400000 يورو والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ قدره 2.1 مليون يورو وانتهى هذا المشروع في ديسمبر 2010؛

ب. تم تكليف الوكالة الوطنية لتعزيز التجارة الخارجية والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بتنفيذ هذا المشروع؛

ت. سمح هذا المشروع بتنظيم دورات تكوينية حول التجارة الدولية لفائدة موظفي الإدارات العمومية والفضاءات الوسيطة المتدخلة في مجال الصادرات وكذلك مرافقة مجموعة من المؤسسات المصدرة؛

ث. نظرا للنتائج القيمة لهذا المشروع، تم إطلاق مرحلة ثانية خلال النصف الأول من سنة 2011، بالاشتراك مع الوكالة الفرنسية للتنمية؛

ج. إضافة الى هذا، تميز النصف الأول من سنة 2011 بتنظيم الدورة، الطبعة الثالثة لصالون التصدير (الجزائر تصدير) التي سجلت مشاركة إحدى وسبعين (71) مؤسسة وطنية وعشرين (20) هيئة مساعدة للتجارة الخارجية وذلك على هامش المعرض الدولي للجزائر حيث تكفل برنامج OPTIMEXPORT بمصاريف المشاركة.

لقد سمح جهاز دعم الصادرات خارج نطاق المحروقات المنشأ من خلال صندوق دعم تعزيز الصادرات حتى الآن بالتكفل بجزء من المصاريف المتعلقة بنقل البضائع وبمشاركة المؤسسات في المعارض والعروض بالخارج.

قامت وزارة التجارة بإعادة تنظيم هذا الصندوق إثر تشاور مع المتعاملين المعنيين (غرف التجارة والجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين)، بتوسيع مساعدات الدولة إلى التكفل الجزئي بالمصاريف التي تحملتها المؤسسات من أجل استحداث أنشطة جديدة ولا سيما:

- دراسة الصفقات الخارجية وتحسين نوعية المنتجات الموجهة للتصدير؛
- إعداد تشخيص التصدير وإنشاء خلايا التصدير ضمن المؤسسات؛
- البحث عن صفقات خارجية وإنشاء مبدئي لكيانات تجارية بالخارج؛
- نشر وتوزيع الدعائم الترويجية.

وقد تم وضع الأدوات التنظيمية الضرورية لتطبيق هذا الجهاز الجديد منذ سنة 2010، كما أطلقت وزارة التجارة دراسة حول نوعية وحجم العرض القابل للتصدير بالنظر للطلب العالمي بالنسبة للفروع التي تنطوي على إمكانيات التصدير وذلك بالتعاون مع خبراء مركز التجارة الدولية بجنيف في إطار برنامج المساعدة التقنية En Act Algérie وقد تناول التحقيق المنجز أكثر من مائة (100) مؤسسة مصدرة وذات إمكانيات للتصدير والتقرير في طور الإنجاز وستكون نتائج هذه الدراسة موضوع نقاش خلال لقاء مع المصدرين على هذا الأساس، سيعرض على الحكومة برنامج عمل يهدف إلى إضفاء ديناميكية جديدة على تعزيز وتنمية الصادرات خارج المحروقات.

5.3.2.1.3 دعم المؤسسات المصدرة:

وضع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين وعلى الخصوص الصادرات خارج المحروقات من خلال مختلف الوسائل والدعائم الإعلامية للوكالة الوطنية لتعزيز التجارة الخارجية ولا سيما من خلال:

أ. تنظيم أيام إعلامية وورش عمل للتوعية ولقاءات حول المواضيع ذات الصلة بالتجارة الخارجية؛

ب. المشاركة في تنشيط لقاءات بين رجال الأعمال الجزائريين والأجانب؛

ت. المشاركة في تنشيط أيام إعلامية حول جهاز ترويج وتنويع الصادرات خارج المحروقات؛

ث. بث وتعميم البرامج السنوية للمعارض والتظاهرات في الخارج؛

ج. التوقيع على مذكرات تفاهم بين (ألجيكس) وتنظيمات اجنبية نظيرة لمواجهة هذا الوضع قامت الدولة منذ 1999 بإطلاق برنامج واسع لإعادة تأهيل/تهيئة المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة بوسائل مالية ضخمة وفرتها الخزينة العمومية.

لقد استفادت كل ولايات الوطن حتى الآن من عملية إعادة تأهيل جزئية أو كلية على الأقل اذ تم إطلاق واتمام أكثر من 150 عملية، وهناك برامج أخرى هي في طور التأهيل وستدخل قريبا في طور الإنجاز.

خصصت الخطة الخماسية 2010-2014 حصة هامة لإعادة تأهيل/تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط، تقارب 20 مليار دينار جزائري، وسوف تمكن من استكمال البرنامج في جميع مناطق الوطن بصورة فعلية، كما خصصت الدولة اعتمادات مالية سنوية تقدر بـــ 15 مليار دينار جزائري لسنتي 2011- 2012، لإعادة تأهيل وتطوير مناطق النشاط عن طريق الجماعات المحلية نفسها، وفي إطار تهيئة مناطق صناعية جديدة، تم تبني مفهوم جديد: مناطق صناعية مدمجة لتحقيق كل الخدمات الجوارية على مستوى الموقع الصناعي نفسه (خدمات بنكية، جمارك، تأمينات، اتصالات...) وكذلك توفير كل الشروط المطلوبة لنشاط صناعي عادي.

6.3.2.1.3 تحسين مرافقة المتعاملين المحتملين:

تلعب هياكل الدعم والتنشيط المحلي دورا هاما كفضاءات إشراف ومرافقة حيث تقدم خدمات تتكيف مع احتياجات أصحاب المشاريع لإتمام نموذج انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة قابلة للنمو ومستدامة، إنّ مهمة مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنشئت بموجب المرسوم 03-79 المؤرخ 23 فبراير 2003، هي اعلام وتوجيه ومرافقة أصحاب المشاريع لإكمال مشاريعهم ومرافقتهم في إجراءات انشاء مؤسساتهم.

إنّ حاضنات المؤسسات المنشأة بموجب المرسوم 03-78 المؤرخ 23 فبراير 2003 عبارة عن هياكل استقبال واستضافة خلال مدة محددة للمؤسسات الناشئة التي تستفيد من تكوين مخصص، وسيشمل البرنامج، في نهاية 2011 إنجاز 50 مشروعا حصلت على رخص تمويل بـــــ 1.985 مليار دينار جزائري.

7.3.2.1.3 تحسين ظروف تنظيم وسير عمل المؤسسة:

1.7.3.2.1.3 البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يندرج تأهيل المؤسسات ضمن المسعى الشامل لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بصفة عامة، والمؤسسة بصفة خاصة بهدف تعزيز وديمومة المؤسسة في حركية الاستبدال والتبديل الحقيقي للنمو خارج المحروقات من خلال نشوء بيئة جذابة، يرتكز هذا المسعى على الأهداف الأساسية التالية:

أ. تكثيف وتنويع المجال الاقتصادي؛

ب. تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة في مختلف أبعادها؛

ت. تعزيز عملية تحديد وضع المؤسسة في سوقها.

يأتي إضافة الطابع الرسمي على البرنامج الجديد للتأهيل تتويجا لعملية نضج طويلة قائمة على:

- الخبرات والتعليمات المستمدة من برنامج التأهيل السابق ولا سيما الأهداف والغايات والنمط العملي؛
- استنتاجات وتوصيات لجنة تأهيل المؤسسة التي تميزت بمشاركة مجموعة هامة من الهيئات والمتعاملين الاقتصاديين وممثلين عن منظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية ومكاتب الدراسات و الاستشارات وتؤكد أعمال هذه اللجنة المخصصة لتأهيل المؤسسة تصميم الحكومة على إجراء تشاور حقيقي مع ممثلي المؤسسات حول الرهانات والتحديات الاقتصادية؛
- نتائج المجموعات القطاعية الموحدة لتحديد أسس البرنامج الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد تم اعتماد البرنامج الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 11 يوليو 2010 من طرف مجلس الوزراء الذي حدد أسسه ومستويات المساعدات الممنوحة والقطاعات المؤهلة وكذلك معايير التأهيل تعكس الأسس الآمال والاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقدر الموارد المخصصة لهذا البرنامج بـــــــ 386 مليار دينار جزائري وأكثر من 1000 مليار دينار جزائري علاوة على نسب الفوائد على القروض المصرفية.

8.3.2.1.3 الحوافز المالية:

إنطلاقا من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أقرت الحكومة الجزائرية عدة تسهيلات مالية وإجراءات لتنويع العروض المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

أ. إضافة إلى ضمانات كلا من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(هذا الأخير الذي تم رفع سقف ضمانه المالي من 50 إلى 250 مليون دينار) تم ادراج ضمان للدولة وإنشاء صناديق ضمان متخصصة: السياحة، البيئة، التكنولوجيات الجديدة، ولكل شعبة فلاحية؛

ب. إنشاء صناديق الاستثمارات المحلية وشركات رأس المال المخاطر؛

ت. تكوين الموارد البشرية للمؤسسات البنكية[23].

خلاصة:

خلصت هذه الدراسة إلى أنّ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور فعالة في تحقيق التنمية المستدامة لكن هذا لن يتحقق إلا في حالة توفر الدعم لهذه المؤسسات لهذا يجب بذل المزيد من الجهود والمسارعة في التعديلات وتوفير البيئة المناسبة لها، ولقد سعت الحكومة الجزائرية إلى إستغلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل الأوضاع العالمية الإقتصادية الراهنة، والرفع من قدرة

المؤسسات من خلال جملة من الإصلاحات التي هدفت من خلالها لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لتحقيق التنمية المستدامة، لكن لا يمكن نفي أن هذه المؤسسات لا تزال في حادة للمزيد من الدعم والمساعدات بسبب نشاطها في محيط يضع العديد من الحواجر والعقبات أمامها، وهذه العقيات ستحد من نشاطها وتقلل من نسبة مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات والنتائج:

توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

- تسعى الدولة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج الوطنية والبرامج المشتركة؛
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة لا تعوض يمكن استغلالها لتحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة:

-اقامة جهات خاصة لمراقبة الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-اقامة دورات تدريبية لأصحاب هذه المؤسسات؛

-تشجيع أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال أمامها؛

- التكفل باحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة.

الاحالات والمراجع:

[1] بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، الجزائر، ص 3.

[2] ماهر حسن المحروق، أيهاب مقابله،"**المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**"، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الاردن،2006،ص:03.

[3] إسماعيل شعبان،"**ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم،تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة**"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2003، ص:63.

[4] سبنسر هل، ترجمة صليب بطرس،"**منشأة الاعمال الصغيرة**"، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،1998،ص:111.

[5] يزيد تقرارت وآخرون، **الإصلاحات الحكومية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لجذب الإستثمارات الأجنبية**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، العدد 02،سبتمبر 2017، ص 214.

[6] أحسن جميلة، عامر عامر أحمد، **خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين التميز والاختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة المالية والأسواق، العدد الثاني، ص ص: 229- 230.

[7] محمد يعقوبي،"**مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"، بحث مقدم للملتقى "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، يومي 17و18 أفريل، الجزائر، 2006، ص.ص:45-46.

[8] مرداسي أحمد رشاد وآخرون، **الطاقة الشمسية كأداة لتعزيز مناخ الإستثمار وتحقيق التنمية المستدامة-التجربة الألمانية**، المؤتمر الدولي العلمي المحكم الثاني حول أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، عمان، الأردن،17-18 ماي 2017 ، ص 8.

[9] مريم والي، **إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014، ص 274.

[10] بودرجة رمزي، **الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا أنموذجا**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ميلة، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2017، ص 606.

[11] مرداسي أحمد رشاد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 6-7.

[12] محمد حامد الصياد،"**التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، منظمة العمل العربية،2006،ص.ص: 4-6.

[13] غزازي عمر، سلاوتي حنان،" **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني-دراسة تجارب بعض الدول-**"، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول،" تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"، يومي 28-29 أكتوبر 2014، جامعة المسيلة، الجزائر، ص:09.

[14] قدي عبد المجيد،"**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**"، بحث مقدم للملتقى الوطني الأول حول،" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، جامعة الأغواط، يومي 8 و9 أفريل، الجزائر 2002، ص: 06.

[15] صالح صالحي،"**أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، سطيف، الجزائر، العدد 2004/3، ص.ص: 31-37.

[16] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **التقرير المتعلق بالسداسي الأول لسنة** 1999، ص.ص: 8-17.

[17] العابد برينيس شريفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة–حالة الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، 2013، ص ص: 186-188.

[18] زكية مقري، شوقي مانع، **أهمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة ميدانية لعينة من م.ص.م. بولاية باتنة)**، مجلة الباحث، عدد 15، 2015 ، ص 50.

[19] كساب علي،"**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية و تأهيلها**"، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة "، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2003،ص.ص:47-50 .

[20] بقة الشريف، محلب فائزة،"**جاذبية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات**"، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول،" تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"، يومي 28-29 أكتوبر 2014، جامعة المسيلة، الجزائر، ص.ص:11-12.

[21] القريشي، مدحت،"**الاقتصاد الصناعي**"، الطبعة الثانية، عمّان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005، ص: 55.

[22] سليمان ناصر، عواطف محسن،" **قطاع المؤسسات الصغيرة والمنتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**"، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول،" تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"، يومي 28-29 أكتوبر 2014، جامعة المسيلة، الجزائر، ص.ص:16-17.

[23] شريف بوقصبة، علي بوعبد الله،"**دور برامج التنمية الجزائرية (2001–2014) في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات**"، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول،" تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"، يومي 28-29 أكتوبر 2014، جامعة المسيلة، الجزائر، ص: 05.

عرض و تقييم تجربة تمويل صندوق الزكاة الجزائري للمشاريع المصغرة (القرض الحسن) ومدى مساهمتها في الرفع من مستويات التشغيل والحد من البطالة

بن عزة هشام
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان/ الجزائر
benazzahicham@gmail.com

بوثلجة عبد الناصر
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان/ الجزائر
bouteldja_nacer@yahoo.fr

Presentation and evaluation of the financing experience of the Algerian Zakat Fund for Micro Projects (Al-Qard Hassan) And their contribution to raising employment levels and reducing unemployment

Ben azza hicham
University of abi bakr belkaid
telmcen/algeria
benazzahicham@gmail.com

Bouteldja naabdenacer
University of abi bakr belkaid
telmcen/algeria
bouteldja_nacer@yahoo.fr

Received: 24/04/2018 *Accepted: 09/06/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

يتضح جليا الدور الكبير الذي لعبته الزكاة كأحد الأدوات الهامة في المنهج التنموي الإسلامي ، ودعامة من دعائم الدولة من أجل التكافل الاقتصادي والاجتماعي، أثبتت عبر التاريخ فعاليتها الكبيرة في علاج العديد من الأزمات ذات الطابع الاقتصادي كالفقر، البطالة و أزمة التشغيل، فكانت بذلك الزكاة إحدى الركائز المهمة في دعم التنمية الاجتماعية ضمن منظومة اقتصادية متكاملة.

اذ لا يجب ترك هذا الركن العظيم بدون تنظيم من طرف الدولة ، حيث نجد انه احتل اهتمام كثير من الدول العربية و الاسلامية في الفترة الاخيرة من القرن الماضي، وبالموازاة مع ذلك تم انشاء العديد من الصناديق و المؤسسات التي تتولى تحصيل الزكاة وتوزيعها ، فالتجربة الزكوية في الجزائر عرفت من خلال انشاء صندوق الزكاة تحت اشراف وزير الشؤون الدينية و الاوقاف ، وذلك من خلال الجهود المبذولة من طرف القائمين عليه و الاستفادة من تجارب الدول العربية ، كالسودان و العربية السعودية ولبنان و الكويت ...،

سنحاول القاء الضوء على ، ماهية صندوق الزكاة الجزائري ، و مدى الاستفادة من التجارب الدولية المختلفة في هذا المجال وإسقاطها على الجزائر والآثار المتوقعة لذلك على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من زيادة معدل التشغيل و تخفيض نسبة البطالة عبر تمويل المشاريع المصغرة بأموال الزكاة، ودراسة مستوى الزكاة الجزائرية المفترضة و مدى اسهامها في ذلك لو تم حقيقة تحصيلها .

الكلمات المفتاحية: الزكاة، صندوق الزكاة، القرض الحسن،المشاريع المصغرة،البطالة.

Abstract:

It is clear that the important role played by Zakat as an important tool in the Islamic development approach and a pillar of the state for economic and social solidarity has historically been effective in dealing with many economic crises such as poverty, unemployment and the jobs crisis. Important pillars in supporting social development in an integrated economic system.

This big corner should not be left unregulated by the state, as it has occupied the interest of many Arab and Islamic countries during the last period of the last century. At the same time, many funds and institutions have been created to collect and zakat. Algeria was known by the creation of the Zakat Fund under the supervision of the Minister of Religious Affairs and Awqaf, thanks to the efforts of the sponsors and benefited from the experiences of Arab countries, such as Sudan, Saudi Arabia, Lebanon , Kuwait ...,

We will try to shed light on, what the Zakat Fund of Algeria, and the use of different international experiences in this field and bring it back to Algeria and the expected effects on the economic and social development of the increase of employment rate and reduce the unemployment rate by funding micro-projects with Zakat funds, and studying the level of Algerian Zakat And how much they would contribute if they were actually collected.

Keywords: Zakat, Zakat Fund, Al Qarad Al Hassan, unemployment.

تمهيد:

يتضح جليا الدور الكبير الذي لعبته الزكاة كأحد الأدوات الهامة في المنهج التنموي الإسلامي ، ودعامة من دعائم الدولة من أجل التكافل الاقتصادي والاجتماعي، أثبتت عبر التاريخ نجاعتها وفعاليتها الكبيرة في علاج العديد من الأزمات ذات الطابع الاقتصادي كالفقر، البطالة و أزمة التشغيل، فكانت بذلك الزكاة إحدى الركائز المهمة في دعم التنمية الاجتماعية ضمن منظومة اقتصادية متكاملة.

اذ لا يجب ترك هذا الركن العظيم بدون تنظيم من طرف الدولة ، حيث نجد انه احتل اهتمام كثير من الدول العربية و الاسلامية في الفترة الاخيرة من القرن الماضي، وبالموازاة مع ذلك تم انشاء العديد من الصناديق و المؤسسات التي تتولى تحصيل الزكاة وتوزيعها ، فالتجربة الزكوية في الجزائر عرفت من خلال انشاء صندوق الزكاة تحت اشراف وزير الشؤون الدينية و الاوقاف ، وذلك من خلال الجهود المبذولة من طرف القائمين عليه و الاستفادة من تجارب الدول العربية ، كالسودان و العربية السعودية ولبنان و الكويت ...، الدور الاساسي الذي يقوم به صندوق الزكاة في تحصيل الزكاة و صرفها على مصارفها الشرعية، خاصة منهم الفقراء و المساكين ، فانه يقوم ايضا بتمويل المشاريع المصغرة للشباب بصيغة القرض الحسن ، وهذا من اجل تفعيل دور صندوق الزكاة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، فوضع استراتيجية عامة لنشاطات الصندوق ، حيث استند الى مقولة سيدنا عمر رضي الله عنه لموزعي الزكاة " **اذا اعطيتم فاغنوا**"، ويرتكز عمل الصندوق اساسا على فكرة يتبناها القائمون على الصندوق مفادها " **لا تعطيه ليبقى فقيرا انما ليصبح مزكيا**" ، وان صندوق الزكاة الجزائري يجب ان يكون مميزا من حيث تطبيقاته خاصة ما تعلق منها بدعم مشاريع تشغيل الشباب و البطالين بمختلف فئاتهم.

على ضوء التجارب الرائدة لاستثمار اموال الزكاة ، فان المجتمعات الاسلامية اليوم وبصفة خاصة الجزائر في حاجة الى تفعيل دور الزكاة في حياتها ،الذي كان لها اسهامات عظيمة ودور كبير وآثار اجتماعية و اقتصادية وثقافية متنوعة ، وعليه يجب على وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف في الجزائر الاستفادة من تجارب الدول الاسلامية في استثمار اموال الزكاة ،كتجربة ديوان الزكاة السوداني الرائدة في هذا المجال ، و الانتفاع منها بما يحقق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تطوير سوق العمالة و مواجهة ظاهرة البطالة ، ورفع نصيب الفرد من الناتج الوطني وتقليل الفجوة بين الفقراء و الاغنياء .

سنحاول القاء الضوء على ، ماهية صندوق الزكاة الجزائري ، و مدى الاستفادة من التجارب الدولية المختلفة في هذا المجال وإسقاطها على الجزائر والآثار المتوقعة لذلك على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من زيادة معدل التشغيل و تخفيض نسبة البطالة عبر تمويل المشاريع المصغرة بأموال الزكاة، ودراسة مستوى الزكاة الجزائرية المفترضة و مدى اسهامها في ذلك لو تم حقيقة تحصيلها .

اولا :ماهية صندوق الزكاة الجزائري:

بعد النجاح الذي حققه التنظيم المؤسساتي للزكاة في بعض الدول الاسلامية كالسودان ،عملت الجزائر على اخذ العبرة من هذه الدول و الاستفادة من تجربتها ، وسارعت بانشاء صندوق الزكاة يعنى بعملية تحصيلها و التي تمنح من المزكين بصفة طوعية و اختيارية ، ومن ثم توزيعها في شكل مبالغ مالية تمنح للفقراء و المحتاجين، او على شكل قروض حسنة بغرض انجاز مشاريع تنموية مختلفة تساعد على اخراج المستفيد من دائرة المحتاجين الى المزكين مستقبلا، انطلاقا من شعارها المرفوع والذي جاء تحت عنوان " **لا تعطيه ليبقى فقيرا ، انما ليصبح مزكيا**".

1- تعريف صندوق الزكاة الجزائري:

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، و التي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد.[1]

فهو بمثابة مؤسسة خيرية تهدف الى احياء فريضة الزكاة و ترسيخها في اذهان المسلمين و في معاملاتهم ، وتحقيق مجتمع التكافل و التلاحم و الوقوف الى جانب اهل الفقر و الحاجة[2] ، فصندوق الزكاة في الجزائر يعتبر بديلا اختياريا ينوب عن المزكي في توجيه اموال زكاته نحو المحتاجين ، واستثمار جزء منها لصالح هؤلاء ، وبالتالي هو يتعامل بحرية كاملة مع المزكي في التهامل معه ، سواء بدفع كل حصة الزكاة او جزء منها في حساب الصندوق ، او عدم التعامل معه ، حيث تاسس سنة 2003 ، تحت وصاية الشؤون الدينية و الاوقاف ، وتحت رقابتها ، وانطلقت التجربة النموذجية بولايتي عنابة و سيدي بلعباس ، وتم تعميم العملية سنة 2004 على باقي ولايات التراب الوطني ، وهذا بفتح حساب بريدي جاري على مستوى كل ولاية تابعة لمؤسسة الزكاة ، حيث لا تقبل الزكاة الا نقدا.

2- طرق تحصيل اموال الزكاة في الجزائر و استثمارها:

تتكفل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بمهام جمع وتوزيع الزكاة في الجزائر ،وذلك عبر مديرياتها على مستوى الولايات والدوائر، حيث يتم التعريف بالمشروع عبر كل الوسائل الإعلامية السمعية والبصرية والمقروءة، وفي المساجد ،وبإقامة أيام دراسية وتحسيسية خاصة في المناسبات الدينية، ويتم تحصيل الزكاة وتوزيعها عن طريق الحسابات الجارية في كل مكاتب القطر الوطني.

2-1 طرق تحصيل الزكاة في الجزائر:

من اجل زيادة الحصيلة الزكوية في الجزائر ، عمل مسيرو صندوق الزكاة على إتباع بعض الأساليب والطرق التي تمتاز بالسهولة والبساطة للمساعدة في عملية التحصيل ، وبهدف تعزيز ثقة المزكين ومن بين هذه الأساليب نجد:[3]

2- 1-1الحوالة البريدية:

من اجل تسهيل و تنويع اساليب جمع الزكاة ، وكسب ثقة الاشخاص الراغبين في دفع الزكاة لصالح الصندوق ، تم اعتماد اسلوب الجمع عن طريق المراكز البريدية ، وذلك عن طريق استعمال المزكي الحوالة البريدية او ما يطلق عليها اسم حوالة الزكاة mandat zakat ، حيث بامكانه الحصول عليها لدى كل مكاتب البريد عبر كامل التراب الوطني ، وذلك بقيام المزكي بملا الحوالة البريدية ، حيث يضع : اسمه ، المبلغ المدفوع ، رقم حساب الصندوق لولايته ، ثم يقوم بتسليم المبلغ الى مكتب البريد، ويتحصل بالمقابل على قسيمة دفع الزكاة .

2- 1-2-الصكوك البنكية:

يمكن اللجوء إلى البنوك لأخذ صك بنكي ويقوم البنك بإيصاله إلى البريد ، كما يتم اعتماد دفع الزكاة عن طريق حساب بنك البركة وهذا بالاتفاق مع وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف ، أما بالنسبة للجالية الجزائرية في الخارج فإنه بإمكانها دفع زكاة أموالها عن طريق تحويلها إلى حساب الصندوق الوطني (رقم 10- 4780)، بواسطة حوالة دولية أو غيرها من وسائل الدفع وهذا مع مراعاة البنوك التي حددتها الوزارة للتعامل معها في الخارج.

2-1-3- الصناديق المسجدية:

حيث توضع على مستوى كل مسجد تسهيلا على المواطن الذي يتعذر عليه دفع الزكاة في الحسابات البريدية ، ويتسلم من امام المسجد قسيمة تدل على انه دفع زكاته الى الصناديق ، ويمكنه ان يساعد الهيئة الرقابية بارسال نسخة من القسيمة الى اللجان القاعدية او الولائية او الوطنية

3- طرق توزيع الزكاة في الجزائر:

تتم عملية توزيع اموال الزكاة في صندوق الزكاة الجزائري وفق مقدار حصيلة الزكاة ، حيث على اساسه يقرر الصندوق طريقة التمويل ان كان سيتم بطريقة الدعم المباشر فقط او بطريقة الدعم المباشر و طريقة الاستثمار، حيث حددت وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف اهم الاصناف المستفيدة من اموال الزكاة ، حيث حسب ما نص عليه المنشور الوزاري رقم 2004/139 المتضمن عملية التوزيع الاولى لحصيلة الزكاة لموسم 1425ه/2004 ،حيث نصت على مايلي:

*في حالة عدم بلوغ حصيلة الزكاة الحد الادنى للاستثمار المقدر بـــــــ 500.000.000دج فان توزيع الزكاة يكون بطريقة الدعم المباشر كالتالي:

-87.5% من الحصيلة توجه للفقراء و المساكين.

-12.5% توزع على مصاريف تسيير صندوق الزكاة كالتالي :

-02% توجه لمصاريف خدمات اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة.

-4.5% توجه لمصاريف خدمات اللجنة الولائية لصندوق الزكاة.

-6% توجه لمصاريف خدمات اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة.

*في حالة بلوغ حصيلة الزكاة 500.000.000دج فما فوق فان التوزيع يكون كالتالي :

-50% توجه للفقراء و المساكين.

-12.5% لمصاريف صندوق الزكاة.

-37.5% لتنمية حصيلة الصندوق.

يتضح لنا من خلال المعطيات السابقة انه يوجد طريقتين يعتمدهما صندوق الزكاة الجزائري في توزيع الزكاة.

الجدول رقم01: نسب صرف حصيلة زكاة المال في الجزائر

البيان	نسب صرف حصيلة الزكاة	
	الحصيلة اقل من 5 ملايين دج	**الحصيلة اكثر من 5 ملايين دج**
الفقراء و المساكين	%87.5	**%50**
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة	/	**%37.5**
مصاريف تسيير صندوق الزكاة	**12.5% توزع كما يلي:**	
	4.5% لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية.	
	6% لتغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية	
	2% تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على المستوى الوطني.	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على موقع وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف، http://www.marw.dz/index.php/2010-01-12-11-49-39

الشكل رقم 01:نسب صرف حصيلة زكاة المال في الجزائر

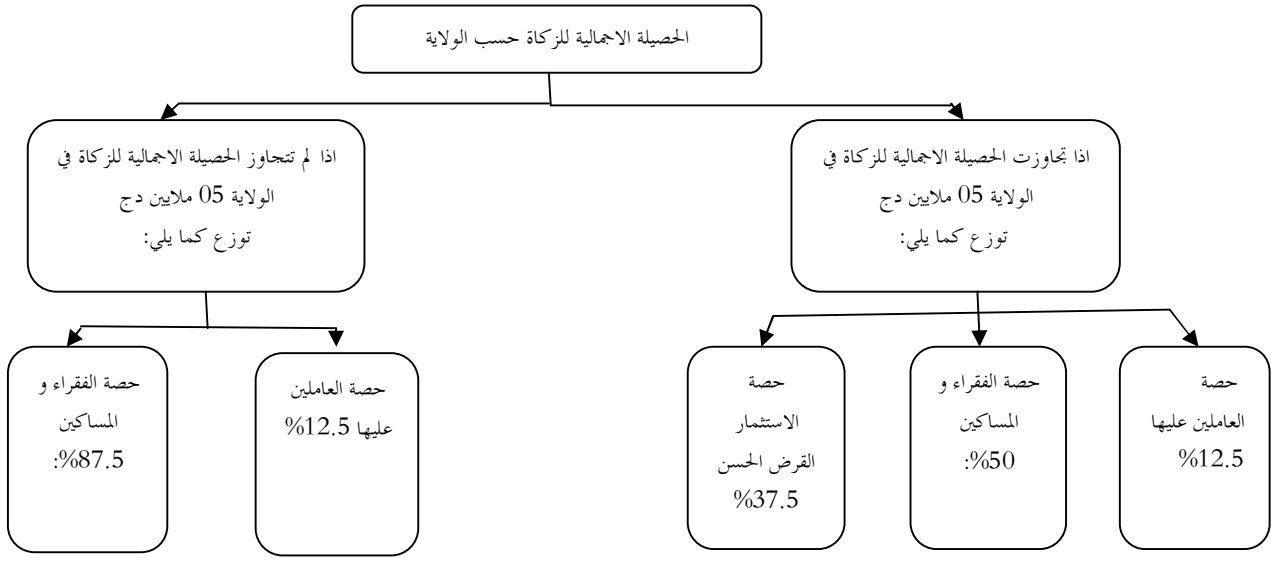

المصدر:منشورات داخلية لمديرية الاوقاف و الزكاة و الحج و العمرة،وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف.

حيث يتم توزيع زكاة المال كما ذكرنا سابقا ، على مصارفها الشرعية من الفقراء و المساكين وفقا للترتيب الوارد شرعيا و قانونا ، ووفق مبدا محلية الزكاة ، اي ان الاموال التي تجمع في ولاية معينة لا توزع الا على اهل الولاية.

قبل الشروع في عملية صرف الزكاة في كل ولاية ، لابد من تحديد قائمة الفقراء المستحقين للزكاة، وتحديد طريقة صرف الحصيلة عليهم ، ومبلغ الاستفادة لكل واحد منهم ، وعموما كما ذكرنا هناك طريقتين يعتمدها صندوق الزكاة في صرف اموال الزكاة:

*الدعم المباشر لصالح الفقراء و المساكين : حيث يتم تصنيف العائلات الفقيرة حسب اولوية الاستحقاق ، ويعطى كل واحد منهم مبلغا يتراوح بين 2000دج-5000دج سنويا يستلمه من مصلحة البريد عن طريق الحوالات.

*الاستثمار لصالح الفقراء (القرض الحسن) من الشباب الحاصلين على الشهادات والقادرين على العمل ، تجار ،حرفيين،فلاحين،خريجي الجامعات.... ، بحيث ليس لهم امكانيات مالية تسمح لهم باقامة مشروع ، ولكن في نفس الوقت تؤهلهم قدراتهم المعرفية و البدنية للعمل و الانتاج ، بحي تتراوح قيمة القرض الحسن بين 50.000دج الى 400.000دج ، ومدة استرجاعه تتراوح بين 4 الى 5 سنوات، حيث يقدم المستفيد اقساط شهرية او ثلاثية.

-كما ان بالنسبة لزكاة الفطر ، تقوم كافة المساجد بعملية توزيعها على المستحقين ابتداء من 28 رمضان من كل سنة ، مع ضرورة ايصالها الى مستحقيها قبل صلاة عيد الفطر ، وذلك بعد دراسة ملفات الطلبات للزكاة من طرف اعضاء لجنة المسجد و اعضاء الح

4- تطور حصيلة الزكاة الوطنية:

بالرغم من قصر تجربة صندوق الزكاة الجزائري ، الا انه حقق نتائج كبيرة من خلال المبالغ التي تم دفعها من قبل المزكين ، والتي تم توزيعها على المستحقين، حيث قدرت اجمالي مداخيل الزكاة منذ نشاة الصندوق 2003 الى غاية 2012/12/31 حوالي 7.2 مليار

دج ، والمتضمنة الاصناف الثلاثة للزكاة ، (المال ، الزروع و الثمار ، الفطر) ، ومن خلال الجدول الموالي الذي يبين المداخيل الاجمالية لصندوق الزكاة للفترة من سنة 2003 الى 2012 :

الجدول رقم 02 : المداخيل الاجمالية لصندوق الزكاة للفترة (2003—2012

مداخيل الزكاة دج / السنوات	زكاة المال	زكاة الزروع و الثمار	زكاة الفطر
2003	30.394.399.45	0.00	25.728.172.50
2004	108.370.579.98	16.567.254.00	114.916.162.00
2005	335.761.165.55	723.396.54	114.916.162.00
2006	439.099.934.34	32.119.363.76	215.220.889.36
2007	435.507.262.68	38.843.446.56	258.163.416.08
2008	370.030.979.76	43.441.713.23	240.960.757.50
2009	589.566.578.23	42.147.194.17	304.969.465.00
2010	536.621.104.24	40.497.584.83	322.074.119.50
2011	781.299.800.17	24.364.482.57	373.399.511.00
2012	801.233.622.80	55.916.330.24	444.705.479.00
المجموع	4.427.885.427.20	294.620.765.90	444.705.479.00
المبلغ الاجمالي المحصل (دج)		**7.194.816.154.70 دج**	

المصدر:منشورات داخلية لمديرية الاوقاف و الزكاة و الحج و العمرة،وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف.

ومن خلال الشكل رقم 31 يوضح لنا مساهمة كل صنف من اصناف الزكاة في الحصيلة الاجمالية للصندوق:

الشكل رقم 2 : المداخيل الاجمالية لصندوق الزكاة للفترة (2003—2012)

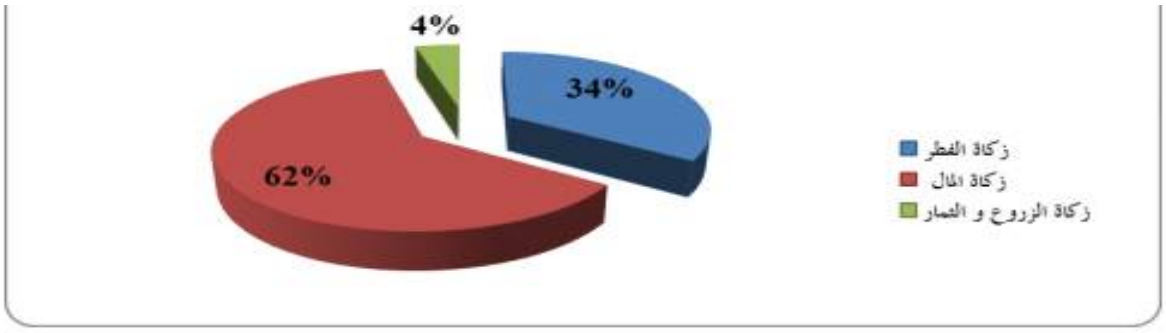

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

ثانيا: تمويل صندوق الزكاة الجزائري للمشاريع المصغرة (القرض الحسن) :

من اجل تفعيل دور صندوق الزكاة الجزائري في الحياة الاجتماعية ، واستثمار امواله بشكل منظم ، وتطبيق استراتيجيته العامة على دعم مشاريع تشغيل الشباب البطال بمختلف فئاتهم ، قامت وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف بصفتها المشرف على نشاطات الصندوق ، بتوقيع اتفاقية تعاون مع بنك البركة الجزائري ، ليكون وكيلا تقنيا في مجال استثمار اموال الزكاة ودعم مشاريع تشغيل الشباب ، خاصة المصغرة منها ، حيث تضمنت الاتفاقية المبرمة 22 مادة ،اهمها المواد 1 ، 2، 3، 8 :

-فمن اجل تحقيق اهداف الاتفاقية ينشا على مستوى بنك البركة الجزائري صندوق استثمار يسمى " صندوق استثمار اموال الزكاة" .

-تحديد راس المال الابتدائي لصندوق استثمار اموال الزكاة بـــــ 60.000.000 دج ، ويمكن للوزارة اضافة موارد مالية كزيادة لراس مال هذا الصندوق اذا ما دعت الضرورة الى ذلك.

-تم وضع مجموعة من التدابير و الاجراءات المتعلقة بالعمل المشترك بين الطرفين.

-تتمثل مهام بنك البركة في دراسة ملفات التمويل المقدمة.

وتنص نفس الاتفاقية ، في المادة 12 منها ، ان نسبة 37.5% ، والتي هي في شكل صندوق استثمار اموال الزكاة عندما توجه لتمويل المشاريع دون فائدة تسمى بالقرض الحسن.

حيث تقدم للشباب على اساس قرض حسن (قرض بدون فائدة) ويرد على الفترة الزمنية المتفق عليها ، اما باقي التمويل يقدم من طرف البنك باحدى الادوات التمويلية الاسلامية ، فالقرض الحسن هو قرض بدون فوائد يمنح للشباب الحاملين لشهادات و القادرين على العمل ، من تجار ، حرفيين،فلاحين ، خريجي الجامعات .... ، بحيث ليس لهم امكانيات مالية تسمح لهم باقامة مشروع ولكن في

نفس الوقت تؤهلهم قدراتهم المعرفية و البدنية للعمل و الانتاج ، بحيث تتراوح قيمة القرض الحسن بين 5000.000 الى 50.000.000 سنتيم ، ومدة استرجاعه ما بين 4 الى 5 سنوات.

1- اهمية القرض الحسن و مدى ملائمته كمصدر للتمويل:

1-1- اهمية القرض الحسن:

القرض الحسن هو عبارة عن قرض بدون فوائد يقتطع من اموال صندوق الزكاة لفائدة الشباب العاطل عن العمل ،بغرض استحداث مؤسسات مصغرة انتاجية و خدماتية، فالقرض في الاسلام هو ، دتمليك شيئ له قيمة او دفع مال بمحض التفضل ، على ان يرد مثله او ياخذ عوضا متعلقا بذمة.[4]

فتعتبر صيغة القرض الحسن من ابرز و اهم صيغة من صيغ التمويل التبرعي ، عن طريق اعطاء الحق للمقترض على الانتفاع بالمال على ان يرد مثله ، وكذلك تعتبر من بين الصيغ التي تنفرد بها الشريعة الاسلامية في تمويل المحتاجين من الفقراء و المساكين ، حيث شجع الاسلام على التمويل بالقرض الحسن ، باعتبارها من اهم مصادر التمويل الاسلامي ، لقوله تعالى : " من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له".[5]

وله فوائد عديدة ، من تحقيق العدالة الاجتماعية و توزيع الثروة ، وانها تنمي في المجتمع و الفرد المسلم التكافل و التراحم .

1-2-مدى ملائمة القرض الحسن كمصدر للتمويل:

يعتبر التمويل بالقرض الحسن من اكثر صيغ التمويل الاسلامية ملائمة خاصة للمشروعات المصغرة منها ، وذلك ان يقدم المقرض القرض للمقترض ليكون له حرية الانتفاع به ، على ان يرد المقترض مبلغ القرض للمقرض[6] ، لذا يعد من افضل الصيغ التمويلية التي تتلائم مع المشروعات الصغيرة وهذا للكلفة المحدودة التي يتحملها صاحب المشروع الصغير ، وكذلك باعتبار القرض الحسن من اكثر صيغ التمويل كفاءة و فعالية في تمويل هذا النوع من المشروعات ، فهو يعد نموذجا فاعلا يجمع بين المال القليل و الجهد الجاد لكل من المقرض و المقترض ، و باعتبار هذه الصيغة اكثر ملائمة للمشاريع الانتاجية التي تحتاج الى راسمال لفترة محدودة ، كشراء مواد خام او دفع اجور عمال ، بحيث قد تكون الفترة ضئيلة ولا يرغب صاحب المشروع ان يضع جزء من ارباحه في المشاركة.[7]

بالاضافة الى الاهمية الجتماعية للمشروع الصغير و المتوافق مع البعد الاجتماعي للقرض الحسن ، يرى العديد من الباحثين الدور الكبير للقرض الحسن وملائمته لهذا النوع من المشروعات لذا وجب استخدامه في هذا المجال[8] ، وذلك لما يمكن ان تحققه من تنمية اجتماعية و اقتصادية على حد سواء ، اضافة الى كونه اضمن للمصرف الاسلامي من التمويل الاستهلاكي.

2- انواع التمويلات المعتمدة من طرف صندوق الزكاة الجزائري و المستفيدين منها:

كما تطرقنا اليه سابقا بخصوص الاتفاقية المبرمة بين وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف و بنك البركة الجزائري،

فيما يخص استثمار اموال الزكاة و دعم المشروعات المصغرة التي تصب في خدمة اصحاب هذه المشاريع ،حيث نصت هذه الاتفاقية على ان يقوم الصندوق بتمويل بعض المشاريع التالية:

-تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتامين على البطالة.

-تمويل مشاريع دعم و تشغيل الشباب.

-تمويل المشاريع المصغرة.

-دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض (التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة).

-مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانعاش.

-انشاء شركات بين صندوق استثمار اموال الزكاة و بنك البركة الجزائري.

وتكون الاولوية في تمويل المشاريع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 3:المشاريع ذات الاولوية في التمويل بالقرض الحسن

المشاريع	مميزات المشروع	امثلة عن المشروع
المشاريع الطبية و شبه الطبية	العلاج بتكلفة اقل ، ضمان مناصب شغل دائمة. خدمات و تدفقات نقدية مستمرة	/
المشاريع الحرفية	ضمان استمرارية الحرف ، دوام و استقرار في مناصب الشغل ، تكاليف تمويلها معتدلة و تدفقات مستمرة	النقش على الخشب ، النقش على النحاس، صناعة الفخار التقليدي الحدادة
المشاريع الخدماتية	تستجيب لحاجات السوق ، تكاليف تمويلها بسيطة (حاسوب.ناسخة...) مناصب شغل مستمرة و تدفقات نقدية هامة	خدمات الهاتف.الانترنيت.الاعلام الالي.دور الحضانة.التكوين المهني البسيط (الخياطة. الحلاقة)
المشاريع الانتاجية	توظيف اكبر و تكاليف مرتفعة نوعا ما ، تدفقات نقدية هامة تعكس ضخامة المشروع	نسج الالبسة، الاغذية ، الاثاث ، مواد البناء ...الخ
المشاريع الفلاحية	توظيف اكبر و تكاليف شبه ثابتة و متوسطة تدفقات نقدية معتبرة تعكس تطور المردودية	تربية النحل.تربية الدواجن.تربية الماشية

المصدر: مسدور فارس، **استراتيجية استثمار اموال الزكاة** ، مجلة رسالة المسجد ، الجزائر ، العدد01، 2003.

فمن الملاحظ من الجدول لاولوية هذه المشاريع التي تتميز بخصائص عديدة نذكر منها :

-مشاريع ذات آثار اقتصادية محفزة ، حيث تساهم في التخفيف من البطالة .

-مشاريع ذات آثار اجتماعية مباشرة و ايجابية ، حيث لا يبقى الممول فقيرا عند نهاية العقد ، بل يصبح مزكيا وامكانية توظيف فقراء معه.

وكما ذكرنا سابقا فالمعنيون باستثمار اموال الزكاة ، كل شخص قادر على العمل و لم يجد التمويل اللازم لمشروعه ، ويمكننا ان نذكر على سبيل المثال : الشباب العاطل عن العمل ، النساء الماكثات في البيوت (الاسر المنتجة) ، اصحاب الحرف ، المعوقون القادرون على العمل ، خريجي الجامعات و مراكز التكوين و المعاهد.

2- 1-مراحل الحصول على التمويل بالقرض الحسن من صندوق استثمار اموال الزكاة:

يمكن اجمال مراحل و اجراءات الحصول على التمويل من صندوق الزكاة الجزائري في اطار صيغة القرض الحسن فيما يلي :

-قيام الشخص الراغب في الاستثمار بملأ استمارة ، يبدي فيها طلب الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية .

- حيث تقوم هذه الاخيرة على التحقيق من وضعية الشخص من خلال لجان المسجد.

-بعد التحقق من احقيته ، يتم المصادقة عل طلبه من طرف اللجنة القاعدية.

-يتم ارسال الطلبات المقبولة الى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة.

-يتم ترتيب الطلبات حسب الاولوية في الاستحقاق ، على اساس الاشد تضررا و الاكثر نفعا (مردودية عالية، توظيف اكبر ،...الى غير ذلك).

-يتم توجيه قائمة خاصة الى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الاجراءات المعمول بها.

-يتم توجيه قائمة خاصة الى الصندوق الوطني للتامين على البطالة لاستدعاء المستحقين من اجل تكوين ملف وفق الاجراءات المعمول بها.

-يتم توجيه قائمة خاصة الى بنك البركة بالمستحقين في اطار التمويل الاصغر والغارمين لاستدعائهم لتكوين الملف اللازم.

-يتم توجيه قائمةخاصة بالمستحقين في اطار تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتامين على البطالة المصادق عليها من طرف اللجنة الولائية الى بنك البركة ليقرر البنك نهائيا ، قابلية المشاريع للتمويل من عدمها ، وهذا وفق المعايير المعتمدة من طرفه، التي تكون كالتالي:[9]

2- 1-1-مشاريع تشغيل الشباب:

-يقوم بنك البركة بتسليم شهادة للشاب المستحق تثبت حيازته رصيدا بمبلغ مساهمته الشخصية ،سواء كليا او جزئيا ، وقسط التامين اللازم ، وتكاليف الدراسة بالنسبة للملف حسب الحالة ، او بالمبلغ اللازم في حالة التمويل المختلط (بين الشخص و الوكالة) على اساس عقد القرض الحسن.

-يقوم الشاب باستكمال اجراءات الحصول على شهادة التاهيل لدى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في ولاية اقامته .

-يتقدم الشاب لدى بنك البركة لاستكمال اجراءات الحصول على القرض التكميلي اللازم حسب الحالة، وهذا بعد حصوله على شهادة التاهيل.

2-1-2الصندوق الوطني للتامين على البطالة: (فئة35-50 سنة):

-يقوم بنك البركة بتسليم شهادة للشاب المستحق تثبت حيازته رصيدا بمبلغ مساهمته الشخصية ،سواء كليا او جزئيا ، وقسط التامين اللازم ، وتكاليف الدراسة بالنسبة للملف حسب الحالة ، او التزام بدفع مستحقات التكوين المشروط من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

-يقوم الشاب باستكمال اجراءات الحصول على شهادة التاهيل لدى الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في ولاية اقامته .

-يتقدم الشاب لدى بنك البركة لاستكمال اجراءات الحصول على القرض التكميلي اللازم حسب الحالة، وهذا بعد حصوله على شهادة التاهيل.

2-1-3-التمويل الاصغر (المصغر):

-يقوم بنك البركة باستدعاء المستحق في هذه الفئة لتكوين ملف وفق الاجراءات المعمول بها.

-يقوم المستحق بتوقيع القرض الحسن.

-يتولى بنك البركة التسديد المباشر للمورد ، دون ان يتم تسليم المال نقدا للمستحق ، كما يمكنه تقديم تمويل تكميلي ان احتاج المشروع المصغر الى ذلك.

فالمستفيدون من التمويل قد لا يكونون من الفئتين السابقتين ، حيث قد يشمل النساء الماكثات في البيوت ، والقادرات على العمل في نشاطات معينة ... ، ويتم تحديد حد للتمويل لهذه المشاريع من طرف اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة.

2-1-4-المؤسسات الغارمة:

حيث تقوم اللجنة الولائية باقتراح قائمة باسماء هذه المؤسسات ، ويقوم البنك باستدعاء المشرفين عليها لتقديم الوثائق الاثباتية اللازمة، ويتم تحديد حاجاتها و مدى قابليتها للانتعاش ، وتغطي ديونها كليا او جزئيا على سبيل القرض الحسن ، حيث قد يكون في شكل دفع فواتير او غيرها.

2-1-5-المشاريع المشتركة:

تكون هذه المشاريع عبارة عن شركات بين بنك البركة و صندوق استثمار اموال الزكاة ، على اساس دراسات يقوم بها البنك لتحديد حجم و نوعية المشاريع الواجب انشاؤها في كل ولاية، والتي يكون الهدف منها توظيف المستحقين القادرين على العمل ، وتكون هذه المشاريع محل اتفاقيات مستقلة بين البنك و الوزارة كلما دعت الضرورة الى ذلك ، وهذا على حسب حصيلة الصندوق.

2-1-6-دعم المشاريع المضمونة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يتم ايجاد سبل دعم هذه المشاريع التي يضمنها الصندوق ، وذلك من خلال اجراءات لاحقة قد تترجم في شكل اتفاقية بين الوزارة و الصندوق، اما حاليا يتم التعامل مع الحالا الواردة بالتعاون و التشاور مع بنك البركة باعتباره عضوا في صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[10]

ثالثا-:عرض و تقييم تجربة تمويل صندوق الزكاة الجزائري للمشاريع المصغرة (القرض الحسن):

1-تطور المبالغ المخصصة للقرض الحسن وعدد الافراد المستفيدين منه:

1- 1-تطور المبالغ المخصصة للقرض الحسن:

منذ نشاة صندوق الزكاة ، قام بتمويل حوالي 6945 مشروع مصغر بقيمة اجمالية تقدر بحوالي 1.38 مليار دينار جزائري، وذلك خلال الفترة الممتدة من (2003-2012) ، والجدول الموالي يوضح لنا تطور المبالغ المخصصة للقرض الحسن وعدد الافراد المستفيدين منه:

الجدول رقم 4: تطور المبالغ المخصصة للقرض الحسن وعدد الافراد المستفيدين منه

السنوات	المبلغ المخصص للقرض الحسن	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	نسبة التغطية
2003	4.220.348.75	7	7	%100
2004	28.226.461.22	1193	186	%16
2005	91.376.760.79	1786	516	%29
2006	142.600.946.11	2167	731	34%
2007	137.624.679.19	1855	814	%44
2008	109.012.010.93	1951	654	%34
2009	138.363.142.74	2073	716	%35
2010	176.300.613.76	2602	858	%33
2011	270.583.602.05	3447	1125	%33
2012	286.847.155.68	5077	1338	%26
المجموع	1.385.155.721.22	22158	6945	%31

المصدر:منشورات داخلية لمديرية الاوقاف و الزكاة و الحج و العمرة،وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف.

من خلال الجدول و الارقام الواردة فيه نلاحظ جليا تزايد المبالغ المخصصة للقرض الحسن ، من سنة الى اخرى ، حيث انه في سنة 2003 تم تخصيص مبلغ 4.22 مليون دينار جزائري ليصل المبلغ المخصص سنة 2012 اكثر من 286 مليون دينار جزائري ، ليصبح المبلغ الاجمالي المخصص للقرض الحسن طيلة عشر سنوات من نشاطه 1.38 مليار دينار جزائري .

والشكل الموالي يوضح لنا هذا التطور الحاصل في المبالغ المخصصة للقرض الحسن:

الشكل رقم 3 : تطور المبالغ المخصصة للقرض الحسن في الجزائر للفترة (2003—2012)

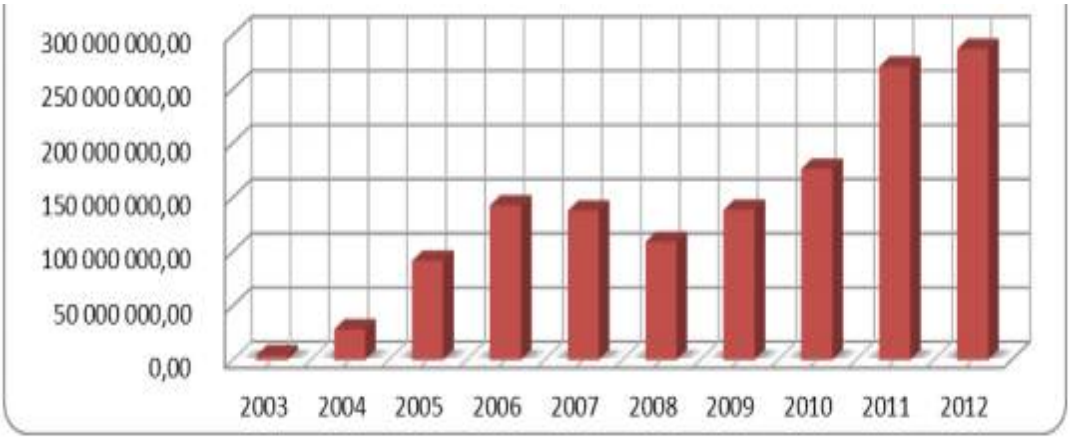

المصدر: بالاعتماد على الجدول السابق.

1-2-دور حصيلة الزكاة في التخفيف من ظاهرة البطالة في الجزائر:

فكما تم التطرق اليه سابقا ، وكما هو عليه العمل في صندوق الزكاة الجزائري ، وافتراضا ان 37.5% من الحصيلة الاجمالية للزكاة تخصص للانفاق الاستثماري على الفقراء و المساكين ، وقيمة ما يعطى لكل فقير مبلغ 500.000 دج ، فان عدد المشروعات التي بالامكان تمويلها من خلال هذه الحصيلة نبينها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 5:تطور عدد مشروعات التمويل الزكوي خلال الفترة 2004--2012

السنوات	الانتاج الداخلي الخام* (مليار دج)	حصيلة الزكاة 2.13%	انفاق استثماري 37.5%	عدد المشروعات x5 10^5دج للمشروع	معدل النمو في كل سنة %
2004	5545.85	118.12	44.29	88580	
2005	6930.15	147.61	55.35	110700	24.9
2006	7823.79	166.64	62.45	124900	12.8

2007	8554.26	182.20	68.32	136640	9.3
2008	9968.90	212.33	79.62	159240	16.5
2009	8770.80	186.81	70.05	140100	11.8–
2010	10404.74	221.62	81.99	163980	17.0
2011	12139.97	258.58	96.96	193920	18.2
2012	13460.99	286.71	107.51	215020	10.8

*emplois ONS , les comptes économiques de 2000 à 2013 , Production Intérieure Brute et ses.

من خلال الجدول اعلاه ، نلاحظ الارتفاع المستمر في حجم المشروعات التي بامكانها الاستفادة من التمويل باموال الزكاة ، حيث قدرت اكثر من 88 الف سنة 2004 ، وارتفعت بنسبة معتبرة لتفوق 215 الف مشروع سنة 2012 ، وهذا راجع الى تزايد الحصيلة السنوية للزكاة ما ادى الى الزيادة في القدرة التمويلية لها ، اما بالنسبة لسنة 2009 سجلت تراجع بالمقارنة مع سنة 2008 ، وذلك بسبب حصيلة الزكاة كنسبة من الانتاج الداخلي الخام متاثرا بالازمة المالية العالمية ، والتي صاحبها انخفاض في قيمة الدولار ، وانهيار لسعر النفط في النصف الثاني من سنة 2008، وكذلك تم تخصيص ما نسبته 25% من حصيلة الصندوق لدعم اهل غزة ، وبالتالي اصبحت الحصيلة الموجهة للاستثمار تقدر بـــــــ25% مما يعني انخفاض عدد المستفيدين من القروض الحسنة.

حيث بلغ اجمالي المشاريع الممولة المتاحة 1333080 مشروعا خلال الفترة (2004—2012) ، ونظرا لطبيعة المشروعات المصغرة الخاصة بحجم العمالة ، والتي على الاقل يكون عدد مناصب الشغل يساوي عدد المشاريع .

الشكل رقم 4: تطور عدد مناصب العمل المستحدثة من استثمار اموال الزكاة

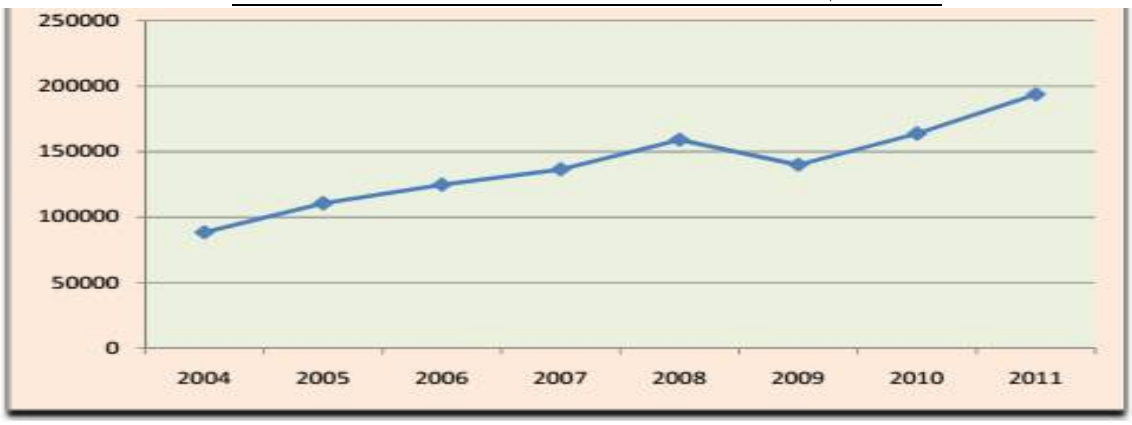

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق.

ان عدد مناصب الشغل المستحدثة في اطار استثمار اموال الزكاة عن طريق القرض الحسن ، ومناسبتها للمشروعات المصغرة الشبانية ، باعتبار ان نسبة البطالة تكون مرتفعة نسبيا عند هذه الفئة ، وكما هو موضح في الشكل اعلاه يبين دور الزكاة في توفير فرص عمل جديدة للعاطلين ، كما ان نظام الزكاة من خلال مصرف الغارمين يعمل على المحافظة على مناصب الشغل من خلال صرف تعويضات عن الخسائر الاقتصادية الطارئة، والتي قد تصيب اصحاب هذه المشروعات ، وبهذا فان ايرادات الزكاة تبقى وسيلة يمكن الاستعانة بها في الحد من ظاهرة البطالة ذات التكلفة المرتفعة اقتصاديا و اجتماعيا.

رابعا– دراسة لمستوى الزكاة الجزائرية المفترضة وآثارها على الاستثمار و البطالة::

1– مستوى الزكاة الجزائرية المفترضة:

ان مفهوم الانتاج الاجمالي الخام في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية ، يتفق مع بعض اوعية الاموال الزكوية ، حيث تجب الزكاة في الانتاج الاجمالي ، ومن بين هذه الاموال ، الثروة المعدنية و الثروة الزراعية...

حيث يجب التمييز بين هذه الاموال كمكونات للانتاج الاجمالي الخام ، فكل منها لها احكامها الخاصة ، حيث يتطلب تحديد مقدار المخرج من زكاة الثمار و الزروع معرفة نوع المحصول ، وكذا طريقة الاىنتاج و نمط السقي خاصة ، وكذلك زكاة الانعام لها جداول خاصة .

فبامكاننا الاستفادة من البيانات المتاحة من مختلف المصادر في تقدير الانتاج الاجمالي بطريقة مباشرة ، وحسب ما يخدم عملية تقدير الزكاة ، والتي تتطلب الوقوف على قيمة الانتاج الاجمالي للاموال الزكوية المختلفة.[11]

فقبل التطرق الى حساب مستوى الزكاة و الناتج عن الدخول الجارية و الادخار و راس المال ، نتطرق لمستوى الناتج الوطني ، وبعض المؤشرات الاقتصادية التي لها علاقة بذلك.

الجدول رقم 6: تطور الناتج الداخلي الخام 2001–2011 **بطريقة القيمة المضافة**

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الزراعة	412119.5	417225.2	515281.7	580505.6	581615.8	641285	708072.5	727413.1	931349.1	1015258.8	1173713.9
المحروقات	1443928.1	1477033.6	1868889.6	2319823.6	3352878.4	3882227.8	4089308.6	4997554.5	3109078.9	4180357.7	5242098.8
الاشغال العامة النفطية	38388	39998.5	44199.9	49294	58992.2	64265.4	92368.8	86719.5	94767.1	63312	70701.2
الصناعات غير البترولية	315230.5	337556.2	355370.6	388193.4	418294.9	449493.3	479814.9	519505.1	577037.7	616698.2	663259.9

البناء و الاشغال العمومية	320507.1	369939.3	401014.4	458674	505423.9	610071.1	732720.7	869998.6	1000549.	1194113.5	1262566.7
الاتصالات و المواصلات	303693.5	340983.3	390551.2	512569.9	645028.9	743533.6	822406.6	863772.8	911311.3	991426.4	1049778.7
التجارة	476208.7	509285.7	552179.9	607052.6	668130	728366.7	863197.3	1003199.4	1151623 6.	1279478.9	1444635.8
الخدمات	141882.9	153889.6	169482.6	183559.5	205771.1	226224.6	247602.2	280262.6	318574.1	358971.7	396149.8
مجموع القيم المضافة	3451958 4.	3645911 4.	4296969 8.	5099672 7.	6436135 1.	7345467 5.	8035491 6.	9348415. 7	8093796 7.	9699617. 3	11302904 8.
ضريبة القيمة المضافة	199229.4	249147.4	260070.6	307340.8	350130.2	376685.6	399328	489047	545593.1	565823.6	596171.8
حقوق جمركية	103683	128355	143000	138838	143888	114849	133126	164882	170231	181865	210427
GDP	3754870 8.	4023413 8.	4700040 4.	5545851 5.	6930153 4.	7837002 1.	8567945 6.	10002344 7.	8809620 8.	10447305 9.	12109503 6.
نمو GDP %		7.15	16.82	18.02	24.96	13.14	8.68	17.16	11.89–	18.58	15.91

المصدر:الحسابات الاقتصادية من 2000 الى 2011، رقم609 ، متاح على الصفحة الالكترونية : مليون دج

http://www.ons.dz/

من خلال الجدول اعلاه ، وحسب المؤشرات الاقتصادية ، نلاحظ ان الاقتصاد شهد تحسن ملحوظ حيث ارتفع الناتج الداخلي الخام من 3754870.8 مليون دج سنة 2001 الى 12109503.6 دج سنة 2011، وبلغ النمو سنة 2010-- 18.58 %-- ، و سجلت الجزائر معدل النمو لسنة 2011 مقارنة بسنة 2001 --322.50%--

الجدول رقم 7:قيمة الزكاة المفترضة للفترة 2001—2011 مليون دج

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
زكاة الدخول الجارية	356007.27	1028635.04	1182370.71	1436181.05	1810887.33	2058630.45	2210622.90	2400022.87	2042588.22	1010514.04	1518150.72
زكاة راس المال	28365.0475	34659.56	39839.725	51168.77	59886.958	64597.605	80510.145	103605.795	117146.1475	122575.973	127655.565
زكاة الادخار	2472.42	3102.09	4187.83	5402.30	6860.92	7379.22	7985.94	8694.02	9516.83	8355.31	8503.13
الزكاة الكلية R	386844.73	1066396.70	1226398.26	1492752.12	1877635.21	2130607.27	2299118.98	2512322.68	2169251.19	1141445.32	1654309.42

المصدر: من اعداد الباحث ، اعتمادا على المعلومات الاحصائية في الجدول السابقة.

الشكل رقم 5:قيمة الزكاة الكلية المفترضة للفترة 2001—2011 مليون دج

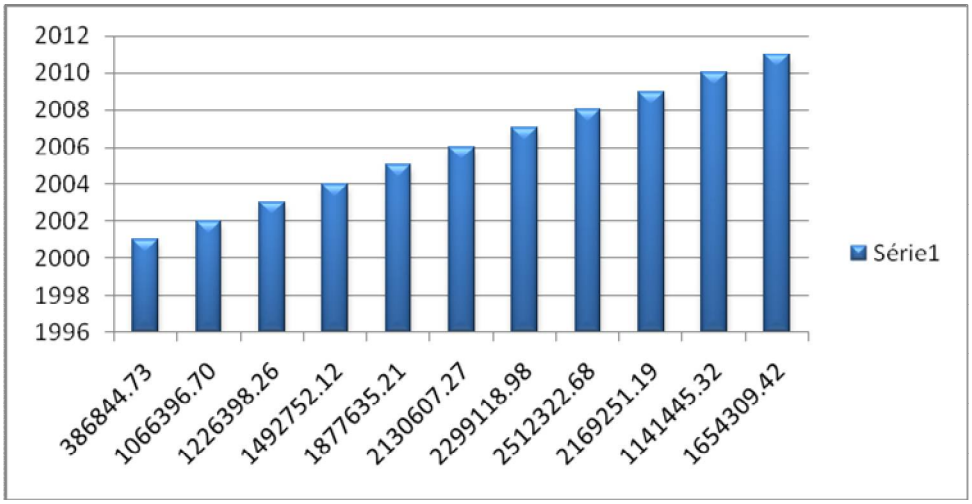

المصدر: من اعداد الباحث ، اعتمادا على المعلومات الاحصائية في الجدول السابقة.

2-اثر الزكاة على الاستثمار و البطالة:

نكتب دالة الاستثمار $I=I_1+R_1=I_1+(1-d)\ R$

وعليه بامكاننا حساب قيمة الاستثمار الجديد باضافة جزء الزكاة الموجه للاستثمار:

$$R_1= (1-d)\ X\ R$$

الجدول رقم 8: التغير في قيمة الاستثمار بعد تطبيق الزكاة للفترة 2001—2011 مليون دج

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
R_1	116053 42.	319919. 01	367919. 48	447825.6 4	563290.5 6	639182.1 8	689735.7 0	753696.8 0	650775.3 6	342433. 599	496292.8 31
I**	114403 8	140272 3.6	1611211 3.	2067877. 1	2420950. 3	2609832. 9	3255491. 3	4187586. 2	4736225. 1	4965556 1.	5173908. 1
$1+R_1$	----	151877 7.02	1931130 31.	2435796. 58	2868775. 94	3173123. 46	3894673. 48	4877321. 90	5489921. 90	5616331 46.	5516341. 7

المصدر: - من اعداد الباحث ، اعتمادا على المعلومات الاحصائية في الجداول السابقة.

**الاستثمار الاجمالي 1 يمثل مجموع الانفاق الاستثماري و انفاق المؤسسات المالية مضاف اليها تراكم راس المال الثابت و التغير في المخزون.

ومن خلال هذه الاحصائيات الخاصة بقيمة الاستثمار يمكن التنبؤ بعدد المشاريع التي بالامكان تمويلها من خلال الزكاة المخصصة للاستثمار ، حيث نفترض تكلفة المشروع 1000.000دج ، فيمكننا حساب عدد المشاريع التي يمكن تاسيسها كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم 9:عدد المشاريع الممولة من الزكاة 2001—2011

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
R_1	116053 42.	319919. 01	367919. 48	447825.6 4	563290.5 6	639182.1 8	689735.7 0	753696.8 0	650775.3 6	342433. 599	496292.8 31
تكلفة المشروع	100000 0	100000 0	1000000	1000000	1000000	1000000	1000000	1000000	1000000	1000000	1000000
عدد المشاريع المنشاة	----	116053	319919	367919	447826	563291	639182	689736	753697	650755	342433

عدد المشاريع التراكمي	----	116053	435972	803892	1251718	1815008	2454190	3143926	3897623	4548398	4890831

المصدر: - من اعداد الباحث ، اعتمادا على المعلومات الاحصائية في الجداول السابقة.

من الجدول اعلاه ، الذي يبين عدد المشاريع الناتجة عن الزكاة المخصصة للاستثمار حوالي 4890831 مشروع صغير خلال الفترة 2001—2011 ، وهذا ما يمكن من توفير مناصب شغل تصل على الاقل 4890831 منصب شغل ، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة ، ورفع من قيمة الانتاج و الناتج الوطني ، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي ، وبدوره يؤدي هذا التخصيص الاستثماري للزكاة الى تحويل الافراد من بطالين الى منتجين و مزكين ، وهذا ما يؤدي الى نمو حصيلة الزكاة.

الشكل رقم 6:العدد التراكمي المفترض للمشاريع المنشاة من الزكاة الموجهة للاستثمار للفترة 2001—2011

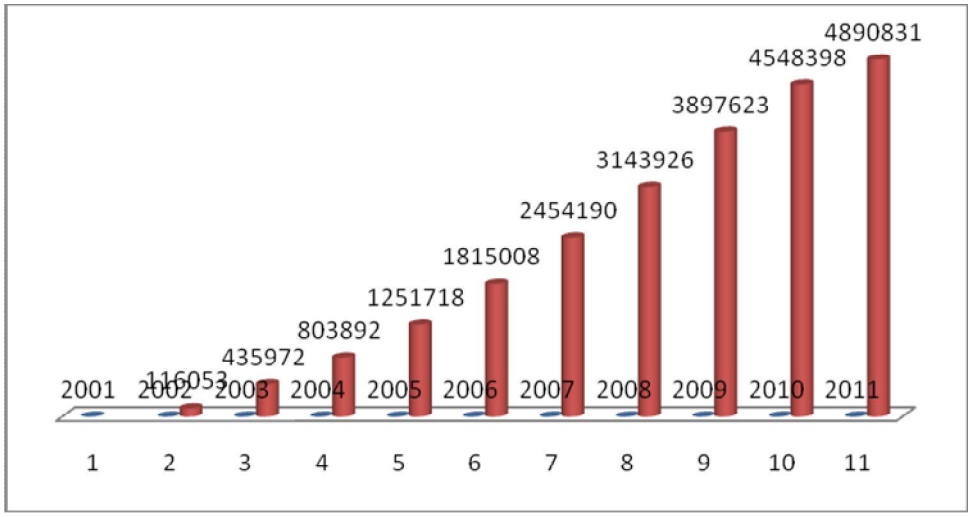

المصدر: من اعداد الباحث ، اعتمادا على المعلومات الاحصائية في الجدول68.

خلاصة:

إن استثمار أموال الزكاة يحقق مصالح المستحقين، ويحقق مصالح الأمة عامة، في ترميم الفروقات الاجتماعية، والمساهمة في حل مشكلة البطالة، وتمويل المشاريع المصغرة للشباب ، وتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات الانتاجية التي يحتاجها المجتمع كالسكن، والزراعة، والصناعة المتطورة، وفي مجال التعليم بالاستثمار في إنشاء المدارس و الجامعات.

كما تطرقنا اليه سابقا، الدور الاساسي الذي يقوم به صندوق الزكاة في تحصيل الزكاة و صرفها على مصارفها الشرعية، خاصة منهم الفقراء و المساكين ، فانه يقوم ايضا بتمويل المشاريع المصغرة للشباب بصيغة القرض الحسن ، وهذا من اجل تفعيل دور صندوق الزكاة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، فوضع استراتيجية عامة لنشاطات الصندوق ، حيث استند الى مقولة سيدنا عمر رضي الله عنه لموزعي الزكاة " **اذا اعطيتم فأغنوا**، ويرتكز عمل الصندوق اساسا على فكرة يتبناها القائمون على الصندوق مفادها " **لا تعطيه ليبقى فقيرا انما ليصبح مزكيا**" ، وان صندوق الزكاة الجزائري يجب ان يكون مميزا من حيث تطبيقاته خاصة ما تعلق منها بدعم مشاريع تشغيل الشباب و البطالين بمختلف فئاتهم.

على ضوء التجارب السابقة لاستثمار اموال الزكاة ، فان المجتمعات الاسلامية اليوم وبصفة خاصة الجزائر في حاجة الى تفعيل دور الزكاة في حياتها ،الذي كان لها اسهامات عظيمة ودور كبير وآثار اجتماعية و اقتصادية وثقافية متنوعة ، وعليه يجب على وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف في الجزائر الاستفادة من تجارب الدول الاسلامية في استثمار اموال الزكاة ،كتجربة ديوان الزكاة السوداني الرائدة في هذا المجال ، و الانتفاع منها بما يحقق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تطوير سوق العمالة و مواجهة ظاهرة البطالة ، ورفع نصيب الفرد من الناتج الوطني وتقليل الفجوة بين الفقراء و الاغنياء ، حيث وقفنا في دراستنا التطبيقية التي تناولت واقع صندوق الزكاة ان هناك فجوة كبيرة بين حجم الزكاة المحصلة من هيئة الزكاة ، وبين قيمة الزكاة المفترضة ارتكازا على واقع المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري ، حيث ان عدد المشاريع الناتجة عن الزكاة المخصصة للاستثمار تعتبر كفيلة بتأسيس 4890831 مشروع خلال فترة 2001—2011.

التوصيات والنتائج:

توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

- تسعى الدولة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج الوطنية والبرامج المشتركة؛
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة لا تعوض يمكن استغلالها لتحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة:

-اقامة جهات خاصة لمراقبة الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-اقامة دورات تدريبية لأصحاب هذه المؤسسات؛

-تشجيع أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال أمامها؛

- التكفل باحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة.

الاحالات والمراجع:

[1] ، تاريخ الاطلاع : 2014/05/23. http://www.marw.dz/index.php/2010-01-12-11-49-39 -الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية الجزائرية ، متاح على الرابط التالي :

[2] -كعيوني الزبير ، **كيف تواجه صناديق الزكاة العولمة الاقتصادية ، مؤسسة الزكاة في الوطن العربي – دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة و دورها في مكافحة ظاهرة الفقر**، الطبعة الاولى ، 2010-1431ه ،عمان، الاردن ، ص158.

[3] http://www.marw.dz/index.php/2010-01-12-11-49-39 -الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية الجزائرية ، متاح على الرابط :
، تاريخ الاطلاع : 2014/05/13.

[4] -عبد الرزاق الهيتي، **المصارف الاسلامية بين النظرية و التطبيق** ، دار اسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006، ص371

[5] - سورة البقرة ، الآية 245.

[6] -مصطفى حسين سلمان وآخرون ، **المعاملات المالية في الاسلام** ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، الاردن ، 1990 ، ص51.

[7] -محمد عبد الحميد محمد فرحان ، **دراسة حول " التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة**" ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ،القاهرة، ص33

[8] -سليمان ناصر ،عبد الحميد بوشرمة ، **متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر** ، مجلة الباحث ، عدد2009،07-2010 ، ص310.

[9] -الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، متاح على الرابط التالي :
http://www.angem-dz.com/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=194:2012-06-11-11-33-,17&catid=42:2012-05-12-19-57-48&Itemid=136.

[10] كمال رزيق ، مباركة نعامة ، **دور صندوق الزكاة الجزائري في استثمار اموال الزكاة للمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي الاول حول تثمير اموال الزكاة و طرق تفعيلها في العالم الاسلامي ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، يومي 18-19 جوان 2012 ، ص19.

[11] -عزوز مناصرة ،**التقدير الكلي لحصيلة الزكاة و اثرها على الاقتصاد الوطني الجزائري**.، اطروحة دكتوراه في العلوم الاسلامية ، تخصص اقتصاد اسلامي،جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2014-2015،ص151.

إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

محمد مداحي
جامعة آكلي امحند الحاج البويرة/ الجزائر
meddahi26@gmail.com

أحمد عزوز
جامعة آكلي امحند الحاج البويرة/ الجزائر
azouzahmed@yahoo.com

The problem of financingsmall and medium enterprises in Algeria

Meddahi mohamed
University of akli amhaned oulhadj bouira/algeria
meddahi26@gmail.com

Ahmed azouz
University of akli amhaned oulhadj bouira/algeria
azouzahmed@yahoo.com

Received: 15/04/2018 *Accepted: 16/06/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:
من بين الحاجيات التي تظهر مع نشأة المؤسسة تتمثل عادة في (الأرض، العقار، المعدّات ...)، الحاجة إلى رؤوس الأموال لتمويل المشاريع، الاستغلال لتوسيع الاستثمار ومواجهة المنافسة، ومنه فالتمويل في البداية يكون عادة عن طريق قروض طويلة أو متوسطة الأجل وهذا لتمويل الاستثمارات، أما خلال حياة المؤسسة فعادة ما تكون القروض قصيرة الأجل وهذا لمواجهة حاجيات الاستغلال.

رموزjel: F0 ; F3 ; F4 ; F5

الكلمات المفتاحية:التمويل، م ص وم، الجزائر.

Abstract:
Among the needsthat arise with the establishment of the institution are usually (land, real estate, equipment ...), the need for capital to finance projects, exploitation to expandinvestment and facingcompetition. Hence, financingisusuallythrough long or medium termloans, In the life of the institution, the loans are usually short-term and thisis to meet the needs of exploitation.

(JEL) Classification **F0 ; F3 ; F4 ; F5**
Keywords: Finance, Algeria.

تمهيد:

يزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات الدول النامية، نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه هذه المؤسسات وكذا المكانة الإستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات الإقليمية والدولية. وتعد إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب إشكالية النمو، من بين أهم الصعوبات التي تواجهها، وهذا ما يستدعي إنشاء آليات وسياسات تمويل تتلاءم مع طبيعة وخصائص هذه المؤسسات.

يربط النظام المالي بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض وتلك التي تعاني من عجز، والواقع أن العلاقة بين الجانبين قد تكون مباشرة وقد لا تكون كذلك، بحسب طبيعة الاقتصاد. ففي ظل اقتصاد تسوده الاستدانة، تؤدي البنوك دورا هاما يتمثل في الوساطة المالية، حيث يعتبر البنك مستثمرا في علاقته مع المدخرين (الوحدات ذات الفائض) ويعتبر مدخرا في علاقته مع المستثمرين (الوحدات ذات العجز)، وهذا ما نقصده به العلاقة غير المباشرة بين المدخرين (عارضي الأموال) والمستثمرين (طالبي الأموال). وفي ظل اقتصاد السوق، أين تبرز الأسواق المالية كمحرك أساسي للنظام المالي، فإن العلاقة تبدوا مباشرة بين المؤسسات ذات العجز والجهات الأخرى ذات الفائض، أين يمكن اعتبار النظام المالي برمته وسيطا بسيطا.

تسعى في الوقت الحالي معظم الدول بما فيها الجزائر، إلى إرساء وتجسيد دعائم اقتصاد السوق، هادفة إلى رفع القدرات التنافسية للمؤسسات وتحسين مستوى أداءها وبالتبعية تسجيل معدلات جيدة للنمو الاقتصادي. وضمن هذا الإطار، وبناءا على التجارب والتحاليل والدراسات حول الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، فقد حظيت هذه الأخيرة (***PME***) بالاهتمام الكبير وذلك بتبني برامج تطورية لتأهيل هذه المؤسسات وتحسن أداءها وضمان ديمومتها في ظل هذه التحولات الاقتصادي الإقليمية والدولية.

إشكالية الدراسة:على ضوء ما تقدم يمكن حصر إشكالية البحث ورسم معالمه الأساسية في التساؤل الجوهري الآتي:**فيما تتمثل مختلف آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من خلالها يمكن لهذه المؤسسات تقييم هيكلها التمويلي؟**

فرضيات الدراسة:وكإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

I- تتنوع مصادر التمويل المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مصدرين أساسيين، هما أموال الملكية وأموال الاستدانة والتي تشكل مع بعضها البعض ما يسمى بالهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية؛

أهمية الدراسة: انطلاقا من أهمية الموارد المالية في نشاط واستمرارية المؤسسة الاقتصادية من جهة، وتعدد وتنوع المصادر المالية من جهة أخرى، يجد المستثمر نفسه في حيرة تكمن في اختيار مصادر التمويل التي تضمن له أعظم ربحية وأكبر مردودية وأقل تكلفة، لذا يوجه هذا البحث إلى النظر لأهم العوامل المحددة لاختيار التوليفة المثلى لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تبيان المراحل التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطةكمحاولة لإزالة اللبس عن المفاهيم المختلفة المتعلقة بالموضوع.

كما تكمن أهمية دراسة بحثنا في توضيح الدور الهام للبنوك في تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالموارد المالية الكافية لتمويل مشاريعها، أي تسليط الضوء على إجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية بصفة خاصة.

الهدف من الدراسة: ومن بين أهم النقاط التي تهدف هذه الدراسة إلى معالجتها، نذكر ما يلي:

- ✓ التعرف على أهم المصادر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتحكم في أدوات التسيير المالي؛

- ✓ إبراز أهمية وجود دراسة تهتم بالاختيار الأمثل للهيكل التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى المسيرين والمهتمين؛
- ✓ تحديد أهم محددات اختيار الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ محاولة الاطلاع على سلامة قرارات التمويل في المؤسسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى مبادئ عملها ووظائفها.

1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد الجزائري: كبقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم، تلعب هذه المؤسسات دورها في الاقتصاد الوطني، وهو ما سيتم عرضه وفقا لما أتيح من معلومات وإحصائيات في هذا المجال.

1-1- مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: لقد تطورت مسيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبر مراحل تخللتها العديد من التغيرات المواكبة للخطاب السياسي والاقتصادي السائدين في كل مرحلة، ويمكن إيجاز ذلك في الجدول الموالي:

الجدول (1): مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

السنة	التسلسل الزمني لتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
1982	بعث تنظيم جديد للاستثمار الخاص الوطني من خلال القانون رقم82-11
1983	إنشاء ديوان التوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة (*OSCIP*)
1987	فتح الغرفة الوطنية للتجارة للمستثمرين الخواص
1988	بداية الإصلاحات الاقتصادية واعتماد اقتصاد السوق
1990	إصدار قانون النقد والقرض رقم 90-10
1991	تحرير التجارة الخارجية بموجب القانون رقم 90-19
1993	تطوير الاستثمارات بمقتضى المرسوم رقم 93-12
1994	إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1995	بداية تحرير التجارة الخارجية واعتماد قانون الخوصصة
1996	إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم رقم96-296
2001	إصدار القانون التوجيهي رقم 01-18 المتضمن القانون الأساسي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء (*ANDI*)
2002	إلحاق الصناعات التقليدية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء صندوق ضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبداية تأهيلها
2003	إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء نظام الإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ2003/02/27وفتح مكاتب جهوية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريل2003
2004	إحصاء 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، بعث جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون يورو وتنظيم الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيام 14-2004/04/15
2005	إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (*ANDI*)
2005	إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (*ANDPME*)
2005-2009	تخصيص 4 مليار دج لإنجاز وتجهيز (*ANDPMI*)، إنجاز مشاتل، تطوير دعم الصناعة التقليدية خاصة بالوسط الريفي ودراسة

	وإنجاز متاحف إنتاج الصناعة الحرفية التقليدية
2010	تعديل هيكل الوزارة المكلفة لتصبح وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

المصدر: تم إعداده اعتمادا على: منى مسغوني: "**نحو أداء متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد10، سنة2012، ص: 132.

يبدو جليا من خلال الجدول أن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تزامن مع التطورات العديدة التي حدثت في بيئة الأعمال والتي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى تهيئتها للانتقال إلى اقتصاد السوق القائم على المبادرات الفردية في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة قادرة اعتمادا على صغر حجمها ومرونتها على مواجهة التحولات السريعة، ولعل إنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات يظهر الإرادة السياسية للاهتمام بها، ومع صدور القانون التوجيهي رقم 01-18 المتضمن قانونها الأساسي تكون هذه المؤسسات قد خطت خطوة كبيرة دعمها إنشاء عدة هياكل وأجهزة متخصصة لمرافقة هذه المؤسسات وإعطائها الدفع الكافي لتلعب الدور المنوطة به.

1-2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، خاصة منذ سنة 2001 مع صدور القانون التوجيهي رقم 01-18، والذي شكل نقطة تحول جذرية في هذا القطاع، ويشمل الحديث عن هذه الأهمية التطور في تعداد هذه المؤسسات والذي يعد مؤشرا على الدور الكبير الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى الجوانب الأخرى المرتبطة بذلك وتقدم هي الأخرى مساهمتها، ويتعلق الأمر بتوزيعها القطاعي، دورها في التشغيل ومساهمتها في كل من القيمة المضافة والناتج المحلي.

1-3- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن كل الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية من أجل تحسين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفضى إلى تطور عددها كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2013:

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	179 893	188 893	288 587	312 956	342 788	376 767	410 959

2008	2009	2010	2011	2012	2013
519 526	587 494	619 072	659 309	687 386	747 934

المصدر: تم إعداده اعتمادا على:منى مسغوني: "**مرجع سابق**"، ص: 132

- *Ministère du Développement Industriel Et de La Promotion De L'investissement, Bulletin D'information Statistique de la PME Données du 1er Semestre 2013, № 23, Novembre 2013, p 06;*
- *Ministère de l'Industrie, de la Petite et MoyenneEntreprise et de la Promotion de L'investissement, Bulletin D'informationStatistique de la PME Année 2012, № 22, Avril 2013, p 07;*
- *Ministère de l'Industrie, de la Petite et MoyenneEntreprise et de la Promotion de L'investissement, Bulletin d'InformationStatistique de la PME Données 2011, № 20, Mars 2012, p 04.*

أما الجدول التالي فيبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب القطاع الذي تنتسب إليه خلال الفترة2003-2013:

الجدول (3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب طبيعتها في الفترة2003-2013:

السنوات	القطاع الخاص	القطاع العام	الصناعات التقليدية	المجموع
2003	207 949	788	79 580	**288 587**
2004	225 449	778	86 732	**312 956**
2005	245 842	874	96 072	**342 788**

2006	269 806	739	106 222	**376 767**
2007	293 946	666	116 347	**410 959**
2008	392 013	626	126 887	**519 526**
2009	455 398	591	131 505	**587 494**
2010	482 872	557	135 623	**619 072**
2011	511 856	572	146 881	**659 309**
2012	532 702	561	154 123	**687 386**
2013	578 586	547	168 801	**747 934**

المصدر: تم إعداده اعتمادا على:

- منى مسغوني: "**مرجع سابق**"، ص: 132؛

- Ministère du DéveloppementIndustrielEt de La Promotion De L'investissement, Bulletin D'informationStatistique de la PME Données du 1er Semestre 2013, № 23, Novembre 2013, p 06;

- Ministère de l'Industrie, de la Petite et MoyenneEntreprise et de la Promotion de L'investissement, Bulletin D'informationStatistique de la PME Année 2012, № 22, Avril 2013, p 07;

يبدو وبوضوح من خلال الجدول أعلاه، التطور المضطرد لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من سنة إلى أخرى، خاصة في القطاع الخاص الذي تتجاوز مساهمته أكثر من 70 % من مجموع هذه المؤسسات سنويا، في مقابل تراجع مساهمة القطاع العام، ويعزى ذلك إلى توجه متعاملي القطاع الخاص إلى الاستثمار في هذه المؤسسات والإقبال على إنشائها، إلى جانب خوصصة المؤسسات العمومية، ما يفسر انخفاض عددها خاصة في سنة 2010.

1-4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: من بين المزايا المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والداعية إلى إنشائها، قدرتها على خلق مناصب شغل، والجدول الموالي يوضح تطور مناصب العمل التي توفرها هذه المؤسسات للعمالة الجزائرية خلال الفترة 2003-2013:

الجدول (4): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في العمالة خلال الفترة 2003-2013:

السنوات / عدد العمال حسب القطاعات	2003	2004	2005	2006	2007
عدد عمال القطاع العام	74763	71826	76283	61661	57146
عدد عمال القطاع الخاص	538055	592758	888829	977942	1064983
عدد عمال الصناعات التقليدية	–	165247	192744	213044	233270
المجموع	**612818**	**823831**	**1041395**	**1252647**	**1355399**

السنوات / عدد العمال حسب القطاعات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد عمال القطاع العام	52786	51635	48656	48086	47375	46132
عدد عمال القطاع الخاص	1233073	1363444	1577030	1676111	1800742	1869363
عدد عمال الصناعات التقليدية	254350	341885	–	–	–	–
المجموع	**1540209**	**1756964**	**1625686**	**1724197**	**1848117**	**1915495**

المصدر: تم إعداده اعتمادا على:

- نصر الدين بن نذير: "**مرجع سابق**"، ص: 286؛

- Ministère du DéveloppementIndustrielEt de La Promotion De L'investissement, Bulletin D'informationStatistique de la PME Données du 1er Semestre 2013, op.cit, p 13;

- Ministère de l'Industrie, de la Petite et MoyenneEntreprise et de la Promotion de L'investissement, Bulletin d'InformationStatistique de la PME Année 2012, op.cit, p 12 ;

يبدو من خلال الجدول أعلاه المساهمة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص التشغيل، فمن 612818 عامل سنة 2003 إلى 1915495 عامل سنة 2013، وتتخذ هذه المساهمة منحى تصاعديا سنويا، مع الإشارة إلى أن القسم الأكبر من هذه المساهمة يعود إلى مؤسسات القطاع الخاص التي تمثل النسبة الأكبر من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. كما نلاحظ أيضا من خلال هذا الجدول غياب الإحصائيات المتعلقة بالصناعات التقليدية، وهذا يعود إلى تغيير نظام جمع المعطيات المتعلقة بهذه الفئة، والتي تم إسنادها إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (*CASNOS*) بدلا من معطيات شبكة غرف الصناعة التقليدية والحرف.

1-5- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام: تظهر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجدول الموالي:

الجدول (5): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الفترة 2001–2010: القيمة: مليار دينار جزائري

البيان	2001		2002		2003		2004		2005	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
مساهمة القطاع العام	482	23,6	505	23,1	550,6	22,6	598,7	21,8	651	21,6
مساهمة القطاع الخاص	1560	74,8	1679	76,9	1884	77,4	2147	78,2	2365	78,4
المجموع	**1815**	**100**	**2184**	**100**	**2435**	**100**	**2745**	**100**	**3016**	**100**

البيان	2006		2007		2008		2009		2010	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
مساهمة القطاع العام	704	20,4	749,9	19,2	760,9	17,6	816,8	16,4	827,53	15,02
مساهمة القطاع الخاص	2740	79,6	3154	80,8	3574	82,5	4162	83,6	4681,68	84,98
المجموع	**3444**	**100**	**3904**	**100**	**4335**	**100**	**4979**	**100**	**5509,91**	**100**

المصدر: تم إعداده اعتمادا على:

نصر الدين بن نذير: "**مرجع سابق**"، ص:287؛

- Ministère de l'Industrie, de la Petite et MoyenneEntreprise et de la Promotion de L'investissement, Bulletin d'InformationStatistique de la PME Année 2010, op.cit, p 33.

نلاحظ من خلال الجدول التزايد المستمر في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، وتساهم المؤسسات التابعة للقطاع الخاص بشكل أكبر من مثيلتها في القطاع العام، ففي المتوسط تساهم الأولى بنسبة 79,13 % أما الثانية فلا تتعدى مساهمتها 20,7 %.

1-6- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة: تأكيدا لكل ما سبق فيما يخص المساهمة الهامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، يوضح الشكل الموالي هذه المساهمة مقارنة بالقيمة المضافة المحققة على المستوى الكلي بما في ذلك قطاع المحروقات.

الشكل (1): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج المحروقات في الفترة2001-2010: القيمة: مليار دينار جزائري

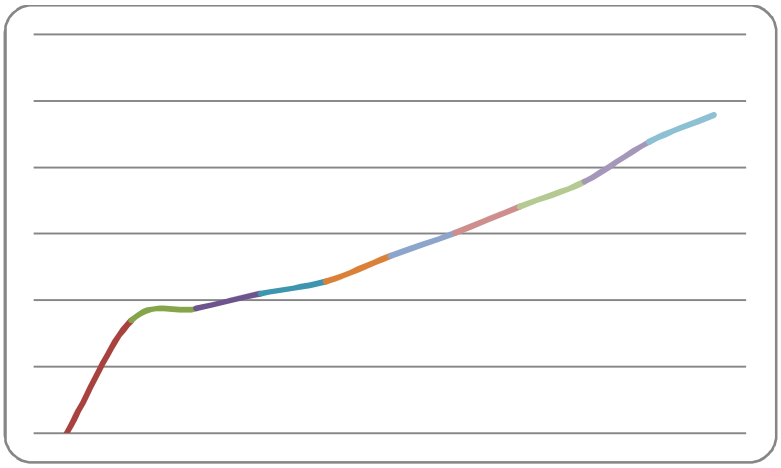

المصدر: تم إعداده اعتمادا على المعطيات السابقة.

يبدو جليا من خلال هذا الشكل الزيادة المضطردة في حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، وذلك انطلاقا من سنة 2001 بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18الذي يعد التنظيم الأساسي لهذه المؤسسات، ويشارك في تقديم هذه المساهمة وبشكل متفاوت مختلف القطاعات الاقتصادية التي تعمل بها. إذ تعتبر التجارة والتوزيع، النقل والمواصلات، البناء والأشغال العمومية والزراعة على التوالي أهم القطاعات التي تساهم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة معتبرة مقارنة بقطاعات أخرى كالصناعات الغذائية أو القطاعات التي تأخذ شكلا خدميا أقرب إلى نشاطات المؤسسات العائلية والصناعات التقليدية كقطاعي الفندقة وصناعة الجلود، إذ يساهم كل منهما بشكل محدود في خلق القيمة المضافة مقارنة بالقطاعات السابقة أعلاه.

أما الشكل الموالي فيوضح مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في خلق هذه القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات:

الشكل(2): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين العام والخاص في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الفترة 2001- 2010:

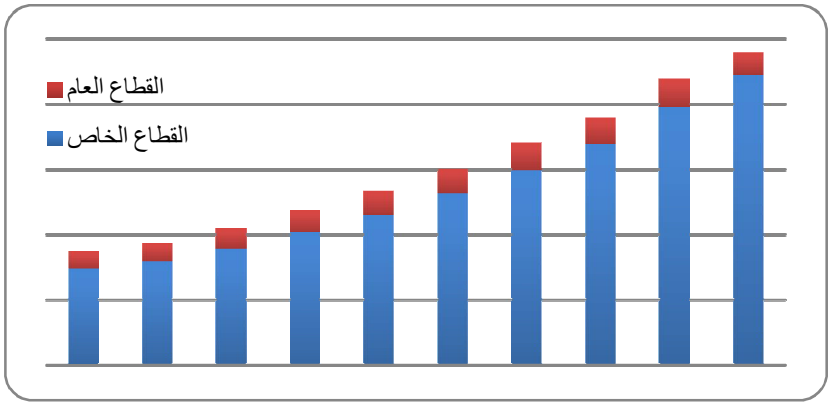

المصدر: تم إعداده اعتمادا على المعطيات السابقة.

يوضح لنا هذا الشكل حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيمة المضافة حسب طابعها القانوني، ومن الجلي أن هذه الحصة في تزايد مستمر كل سنة كما أوردنا أعلاه، مع التأكيد على تراجع مساهمة مؤسسات القطاع العام مقابل مؤسسات القطاع

الخاص، ما يعكس التوجه العام نحو اقتصاد السوق القائم على خوصصة المؤسسات العمومية وفتح المجال أمام القطاع الخاص ليلعب دورا محوريا في الاقتصاد الوطني.

2- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومعوقات تمويلها

2-1- مصادر التمويل: قام البنك العالمي بإجراء دراسة ميدانية شملت عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بلغ حجمها 600 مؤسسة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف والتعرف على مختلف الأساليب التمويلية المتاحة أمام هذه المؤسسات، وقد أفرزت جملة من النتائج يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول(6): مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

مصادر التمويل	التمويل الذاتي	القروض البنكية	قروض الموردين والزبائن	الأصدقاء	آخرون
مؤسسات مصغرة	% 74,80	% 15,70	% 01,00	% 04,50	% 04,00
مؤسسات متوسطة	% 64,10	% 23,60	% 05,00	-	% 07,30
مؤسسات متوسطة وخاصة	% 47,60	% 46,10	% 04,50	% 01,90	-

المصدر: شهرزاد برجي: "**إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2011-2012، ص: 160.

يبدو جليا من خلال الجدول اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الذاتي بشكل كبير مقارنة بالمصادر الأخرى، وهذا يعود للصعوبات التي تكتنف عملية تمويلها، وبالتحديد الحصول على المصادر الخارجية منها بمختلف أنواعها. وعليه، ومن أجل الإلمام بهذه النقطة المتعلقة بمصادر وطرق التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وللبقاء في ذات السياق المعتمد عليه في الفصل الأول سيتم التعرض لهذه المصادر كما يلي:

- ✓ مصادر التمويل التقليدية؛
- ✓ مصادر التمويل المستحدثة؛

2-2- معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: في تقرير صدر عن البنك العالمي في جوان 2010 حول مناخ الاستثمار في الجزائر تم تصنيف جملة من المعوقات التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشمل إلى جانب العراقيل المذكورة أعلاه، جملة أخرى يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل (3): المعوقات العشرة الأولى للاستثمار في الجزائر (نسب متوية):

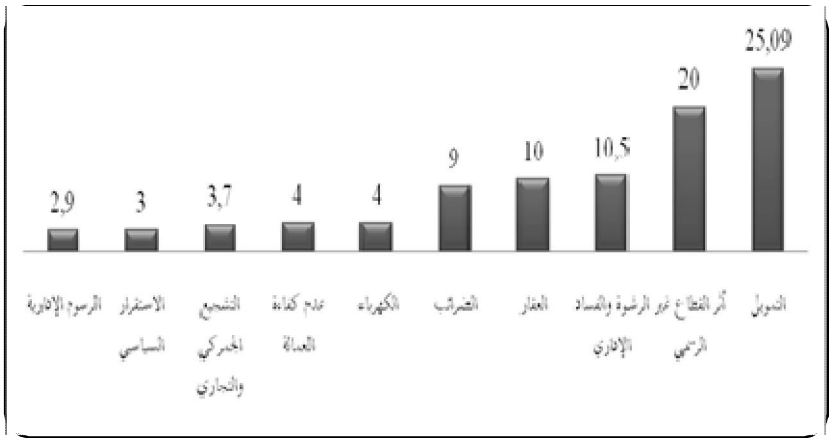

المصدر: ياسين العايب: "**مرجع سابق**"، ص: 211.

ويبدو واضحا من خلال الشكل أعلاه تنوع المعوقات والمشاكل التي تعرقل إنشاء وتطوير المؤسسات الاقتصادية بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشكل الأول والأوضح للاستثمار الخاص، فإلى جانب ما أوردناه من معوقات نجد مشاكل أخرى كمشكل الطاقة والضرائب والفساد والنشاط غير الرسمي الذي يستنزف الاقتصاد الجزائري، وتؤكد النسبة التي احتلتها مشكلة التمويل بـــ 25,09 % من بين المشاكل والعقبات الأخرى أهميتها وخطورتها في نفس الوقت على خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تحليل هذه العقبات من جانبين؛ الأول يمثل نظرة هذه المؤسسات إلى هذا المشكل، والثاني يوضح رؤية هيئات التمويل المنوطة بتوفير التمويل المناسب لها كما يلي:

2-2-1- من وجهة نظر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

2-2-1-1- مشكلة التمويل المصرفي: في دراسة أجراها البنك العالمي تبيَّن أن 80 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تم إنشاؤها بأموال شخصية بنسبة 100%، وهو ما يدل على صعوبة الحصول على مصادر التمويل الأخرى نظرا لضيق سوق التمويل، وخاصة القروض البنكية التي تأتي في المرتبة الثانية بعد الأموال الشخصية في ترتيب مصادر التمويل التي تأمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول عليها، هذه الأخيرة تلجأ إلى السوق البنكي الجزائري الذي يظهر تحفظا وعزوفا واضحا حيال تقديم التمويل اللازم لهذه المؤسسات. ويعود ذلك إلى الثقافة السلوكية الحذرة التي تتخذها البنوك تجاه المؤسسات الخاصة، وذهنية متوارثة عن سنوات التخطيط أين كانت البنوك الوطنية مجرد أداة في يد السلطة لتحقيق وتنفيذ برامجها المخططة، إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة أن هذه البنوك قامت بالعديد من الجهود من خلال تقديمها لمبالغ تقدر بـــ 1412 مليار دج في سنة 2008، أي بنسبة 54 % من مجموع القروض الكلية الموزعة على الاقتصاد الوطني، بمقدار زيادة تقدر بـــ 240 % خلال الخمس سنوات الأخيرة، ومع ذلك لا يزال عرض هذه القروض محدودا وغير كاف سواء بالنسبة للمؤسسات المنشأة حديثا أو تلك التي تسعى لتوسيع مشاريعها[1].

كما نشير أيضا إلى صعوبة التأمين على القروض الممنوحة لهذه المؤسسات والتي تشكل أيضا نقطة حساسة قد تحد من تدخل البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالرغم من إنشاء هيئات متخصصة، فنجد على سبيل المثال لا الحصر كلا من صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (*FGAR*) الذي أنشئ سنة 2002 والذي تصل فيه النسبة الأقصى للضمان الممنوح إلى 80 % من قيمة القرض المحصل عليه، على أن تمتد مدة الضمان إلى سبع سنوات في حالة قرض كلاسيكي وعشر سنوات في حالة قرض الإيجار[2]. إضافة إلى صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (*CGCI*) الذي يغطي نسبة 80 % من قروض وفوائد المؤسسات حديثة النشأة، ونسبة 60 % في حالات توسيع أو تجديد الاستثمارات، مع اشتراط أن يكون الحد الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دج[3].

2-2-1-2- مشكلة الحصول على البدائل التمويلية الأخرى: في ظل عدم قدرة هذه المؤسسات في الجزائر على الحصول على القروض المصرفية بالشكل الكافي، والتي تعد مصدرا تمويليا هاما بعد التمويل الذاتي، تجد هذه الأخيرة نفسها مجبرة على البحث على مصادر تمويلية أخرى قد تكون بديلة عن القروض المصرفية، ونجد من أمثلة هذه البدائل التمويلية: قرض الإيجار، رأس مال المخاطر، التمويل الإسلامي وغيرها من المصادر التي تسمح لها بممارسة نشاطها الاقتصادي وتضمن معه استمراريتها. ويمكن تفسير ذلك بالغياب شبه التام للمنتجات المالية وعدم تنويعها سواء من قبل البنوك التجارية أو المؤسسات المالية المتخصصة، والتي يعد نشاطها المالي في الجزائر حديثا ومحدودا، مثل نشاط رأس مال المخاطر الذي تم تنظيم التعامل به منذ سنة 2006، وقرض الإيجار الذي سن المشرع الجزائري بشأنه أول نص قانوني سنة 1996.

2-2-1-3- قصور السوق المالي: يعتبر السوق المالي من أنجع وأكفأ مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص قصد الاستفادة من التمويل المباشر، وهذا في حالة قصور مصادر التمويل التقليدية وخاصة القروض البنكية التي تتطلب تقديم ضمانات كافية لا تتناسب ومحدودية أصولها. إلا أن وجود هذه السوق في الجزائر وبالرغم من الإجراءات المتخذة في هذا المجال يبقى افتراضيا وغير فعال، سوق تعوزها الحركية والنشاط الحقيقي، وهو ما يمكن أن نستشفه من خلال تصفح موقع بورصة الجزائر أين يمكن العثور وبكل وضوح على سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دون أي معلومات تذكر فيما يتعلق بالمؤسسات المسعرة أو نشاط السوق، وهو ما يطرح الشكوك حول مدى جاهزية بيئة الأعمال الجزائرية لاحتواء مثل هذا المصدر التمويلي الحديث واستغلاله من أجل تقديم تمويل إضافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2-2- من وجهة نظر المؤسسات التمويلية:

2-2-2-1- عدم كفاية الضمانات: من الناحية النظرية تؤدي الضمانات إلى التخفيض من احتمال عدم قدرة المقترض على سداد دينه تجاه مقرضه، لأنه سيقوم بما يلزم وبما هو ضروري لعدم فقدان ضماناته المقدمة[4]، غير أنه وفي الجزائر، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة المبالغة في طلب الضمانات من قبل هيئات ومؤسسات التمويل المختلفة، خاصة البنوك التجارية التي قد تصل قيمة الضمانات المطلوبة فيها ثلاثة أضعاف قيمة القرض المطلوب[5]. وتشمل هذه الضمانات كل أنواع الأصول ذات القيمة المعتبرة والتي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفيرها، ومنها العقارات كأحد أهم الضمانات التي تشترطها البنوك، غير أن هذه الأخيرة تدرك المخاطر المتعلقة بالعقارات في الجزائر وطول الإجراءات المتعلقة بنقل ملكيتها، وهذا طبعا في حال تواجدها في وضعية مسواة. أما فيما يتعلق ببقية الضمانات فتعد المساهمة الشخصية التي تتراوح ما بين 5 % إلى 10 % وقد تكون أكثر، إجبارية للحصول على التمويل المطلوب، وقد يتطلب الأمر في بعض الحالات وجود ضمانة معنوية تتمثل في الكفيل، إلى جانب الضمانات المالية ممثلة في الأوراق المالية من أسهم وسندات وغيرها.

2-2-2-2- عدم تماثل المعلومات: تعد مشكلة ضبابية المعلومات وعدم تماثلها بين طالب التمويل ومانحه من أكثر المشاكل عرقلة في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترتكز نظرية عدم تماثل المعلومات في عمليات التمويل البنكي على قاعدة مفادها أن المقترض يملك معلومات أكثر من المقرض فيما يخص المخاطر الفعلية المتعلقة بنشاطه والعائد المتوقع منه[6]. وعلى إثر ذلك تتأثر العلاقة بينهما بدرجة تماثل هذه المعلومات وشفافيتها، فترى البنوك بأن المعلومات المقدمة غير كافية لمنح القروض، بينما ترى المؤسسات أن تلك البنوك مجحفة في كمية ونوعية المعلومات المطلوبة دون مراعاة خصوصية هذه المؤسسات، والتي تجعلها في غالب الأحيان لا تمسك دفاتر محاسبية على اعتبار أهمية المعلومات المحاسبية والمالية في تقديم صورة شفافة وواضحة عن المؤسسات، وتقديم صورة غير واضحةأو مبهمة يعيق حتما حصولها على التمويل البنكي، وتظهر ردة فعل البنوك تجاه هذا النقص في المعلومات من خلال تطبيق أسعار الفائدة المرتفعة والتي تعبر عن قيمة الخطر الذي تتوقعه البنوك من خلال تعاملها مع هذه المؤسسات التي لا يمكنها تحمل هذه الأسعار، ونتيجة لذلك يتم رفض غالبية المشاريع نظرا لارتباطها بالخطر، وبالتالي كلما تميزت المعلومات بعدم التماثل وعدم الشفافية كلما زادت رقابة البنك على أمواله، نتيجة تخوف البنوك من إدارة هذه المؤسسات بسبب عدم رغبة هذه الأخيرة في تقديم المعلومات الكافية التي تضمن حصولها على التمويل اللازم.

2-2-2-3- انتشار العمل ضمن القطاع غير الرسمي: يعد العمل في القطاع غير الرسمي من الظواهر الاقتصادية السلبية والتي تجعل الاقتصاد الوطني يبدو في حالة انفصام، بين اقتصاد رسمي نظامي يمكن قياس نتائجه الاقتصادية ضمن مجاميع الاقتصاد الكلي، واقتصاد

غير رسمي نتائجه الاقتصادية وعوائده المالية غير معلن عنها، وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكثر الفاعلين في القطاع غير الرسمي، يدفعها إلى ذلك عدة عوامل كثقل العبء الضريبي والإجراءات البيروقراطية والقيود الحكومية، وبشكل عام التهرب من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن أنشطتها[7].

وتلجأ هذه المؤسسات إلى القطاع غير الرسمي للحصول على التمويل اللازم عبر قنوات غير رسمية في ظل محدودية ضماناتها، وعدم تسجيل أغلبها قانونيا خاصة تلك العاملة في الصناعات الحرفية، أين يمكن تجاوز هذه العقبة من خلال المعرفة الشخصية بين مقدم التمويل وطالبه، إلى جانب اللجوء إلى المدخرات العائلية، وكلها لا تتطلب تكاليف لتغطية المعاملة المالية التي تتم بسهولة وتتميز بعدم مركزيتها، وهو ما يفسر النسبة الكبيرة التي يغطيها التمويل غير الرسمي من السوق المالي الجزائري والتي تبلغ 70 %، وهو ما يشير إلى تسرب نسبة كبيرة من الأموال وبقائها خارج دائرة الاقتصاد المنظم غير القادر أو غير الراغب في الحد من القطاع غير الرسمي، ووجود متنفس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل الضروري لممارسة أنشطتها، وهو ما يساهم أكثر في ترسيخ القطاع غير الرسمي وضياع المزيد من الأموال التي كان من المفروض توزيعها ومنحها لهذه المؤسسات عبر طرق رسمية[8].

3- المحور الثالث: هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: أدى وجود جملة من العراقيل التي تعيق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم تطويرها، إلى قيام الدولة الجزائرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات تضم تدابير لدعم تمويل هذه المؤسسات، إلى جانب إنشاء العديد من الهياكل المتخصصة في دعمها وتقديم التسهيلات الكافية لها خاصة في مجال التمويل البنكي، من أجل إعطاء دفع وحركية أكبر لهذا القطاع الذي يشكل ركيزة الاقتصاديات الحديثة.

3-1- هيئات وهياكل دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهي مجموعة المؤسسات والهياكل التي وضعتها الدولة من أجل تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل:

3-1-1-وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مثلما ذكرنا سابقا فهذه الهيئة عرفت عدة تطورات نتيجة الإصدار المتلاحق للنصوص القانونية المنظمة لسير نشاطها، بهدف تمكينها من القيام بمهامها على أكمل وجه، ويمكن حصر ذلك في:

- ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وتحويلها وتطويرها؛
- ترقية الشراكة والاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين ظروف حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العقار المهني؛
- العمل على إحداث وتفعيل التعاون الجهوي والدولي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما في مجال ترقية دعم تمويل هذه المؤسسات فتقوم بـــ[9]:

- اقتراح كل عمل يساعد على ترقية آليات تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ووضعها؛
- المبادرة إلى تعبئة التمويلات لصالح المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- الاقتراح على السلطات المختصة أشكال متابعة مجموع التمويلات الموجهة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وإلى جانب مهامها الرئيسية، فقد تم إلحاق هيئات أخرى بعمل الوزارة؛ إذ تم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-80 الذي حدد المهام الموكلة لهذا المجلس كما يلي[10]:

- ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطور الاقتصادي وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؛
- تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة؛
- جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، وبصفة خاصة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات إستراتيجية لتطوير القطاع.

كما وضعت تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هياكل دعم تعرف بـ: "المشاتل"، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتخذ أحد الأشكال التالية:

- المحضنة: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية؛
- نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وتهدف مشاتل المؤسسات إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها[11]:

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي والمشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها؛
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة، وتقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.

كما تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 استحداث وتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها كهيئة أخرى تعمل في مجال ترقية وتطوير هذه المؤسسات تحت وصاية الوزارة المكلفة بها، وتسعى هذه المراكز إلى[12]:

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛
- تطوير ثقافة التقاول؛
- ضمان تسيير الملفات التي تحظى بدعم ومساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها؛
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع، إضافة إلى تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي؛
- تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل التقائها بعالم الأعمال والإدارة واندماجها محليا ودوليا؛
- تشجيع البحث والتأكيد على أهمية التكوين والحصول على الاستشارة في المجال المالي والصناعي والتكنولوجي.

3-1-2-الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (*ANDI*): أو ما كان يعرف بوكالة دعم وترقية الاستثمارات (*APSI*) منذ 1993 إلى غاية 2001 سنة إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، التي أوكل إليها القيام بعدة مهام تتضمن في فحواها تشجيع المستثمرين وتقديم مختلف التسهيلات لهم، إلى جانب دورها في الجانب التمويلي المنحصر بالدرجة الأولى في تقديم جملة من الإعفاءات نذكر منها:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من رسم نقل الملكية بعوض بالنسبة لكل الأصول العقارية موضوع الاستثمار المعني.

كما تقدم هذه الوكالة تحفيزات أخرى تهدف إلى ترقية الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة، أو تلك التي تتواجد بمناطق معينة ترغب الدولة في تنميتها.وكنتيجة للجهود المبذولة من طرف الوكالة، فقد تمكنت هذه الأخيرة من إنشاء 763 244 2 مؤسسة إلى غاية 2011/12/31، وهو ما يبرز دورها المهم والمحوري كهيئة دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[13].

3-1-3-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (*ANSEJ*): تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 الموافق لـــ 2003/09/06، هذه الوكالة منوطة بـــ:[14]

- تقديم الدعم والاستشارة ومرافقة الشباب المستثمرين في إطار تحقيق وإنجاز مشاريعهم؛
- تمكين هؤلاء المستثمرين من الحصول على الإعانات وتخفيضات نسب الفوائد التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
- تقديم الاستشارة للمستثمرين فيما يتعلق بالتركيب المالي ورصد القروض؛
- إقامة علاقات متواصلة ومستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية تنفيذا لخطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع؛
- تطبيق كل التدابير التي تسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة.

وتقدم هذه الوكالة نوعين من التمويل على أن لا تتجاوز التكلفة الكلية للاستثمار موضوع التمويل 10 مليون دج كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول(7): أنواع التمويل المقدم من قبل *ANSEJ*:

	تمويل ثلاثي	تمويل ثنائي
المساهمة الشخصية	1 % إلى 2 %	71 % إلى 72 %
قروض دون فائدة ANSEJ	28 % إلى 29 %	28 % إلى 29 %
قروض بنكية	70 %	-

Source : *http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-lemploi-des-jeunes*

ويظهر الجدول الموالي تطور كلا نوعي التمويل المقدم من قبل الوكالة إلى غاية 2013:

الجدول (8): تطور أنواع تمويل *ANSEJ*:

نوع التمويل	2007/12/31	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع الكلي
تمويل ثنائي	7.208	1.248	1.695	1.000	1.110	837	623	13.721
تمويل ثلاثي	79.172	9.386	19.153	21.641	41.722	64.975	42.416	278.465

المجموع	86.380	10.634	20.848	22.641	42.832	65.812	43.039	292.186

Source :http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos-statistiques

يبدو من خلال الجدول أهمية دور *ANSEJ* في حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم، وذلك بالمقارنة بين قيمة التمويل الثنائي الذي تمثل فيه مساهمة صاحب المشروع النسبة الأكبر كما هو مبين في الجدول رقم (2-6)، وقيمة التمويل الثلاثي المرتكز بالدرجة الأولى على مشاركة البنوك التجارية في تقديمه وتوفيره للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة طالبة التمويل.

وتقدمANSEJ التمويل للعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية بهدف تشجيع وتطوير هذه الأخيرة ودعم قيمتها المضافة.

الجدول(9): توزيع التمويل الممنوح من قبل *ANSEJ* حسب القطاعات الاقتصادية:

القطاع	2007/12/31	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة والصيد البحري	10.668	814	1.467	2.222	3.686	6.705	8.225
الصناعات التقليدية	13.380	1.881	3.455	3.264	3.559	5.438	4.900
الأشغال العمومية والبناء	4.013	933	2.078	2.794	3.672	4.375	4.347
الصناعة والصيانة	6.333	1.247	1.685	1.542	2.118	3.301	3.333
الخدمات	51.986	5.759	12.163	12.819	29.797	45.993	22.234
المجموع	**86.380**	**10.634**	**20.848**	**22.641**	**42.832**	**65.812**	**43.039**

Source :http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/nos-statistiques

يتضح جليا من خلال الجدول أعلاه تقارب التمويل الممنوح لمختلف القطاعات المعنية مع استثثار قطاع الخدمات بالحصة الأكبر من التمويل، يليه قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي شهد تمويله تطورا ملحوظا، ويبقى القطاع الصناعي الأضعف من حيث نسبة الحصول على التمويل والذي يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في هذا القطاع الذي يتطلب في العادة موارد مالية كبيرة تفتقر إليها في الغالب هذه المؤسسات.

3-1-4-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (*CNAC*): تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 1994/07/06 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تحت وصاية وزارة التشغيل، العمل والحماية الاجتماعية، بغرض تعويض الأجراء المسرحين في إطار تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 2004/01/03، والذي يقضي بإمكانية مساهمة الصندوق في تمويل إحداث نشاطات السلع والخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة، على أن يقدر المبلغ الأقصى للاستثمارات خمس ملايين دج عبر منح قروض غير مكافأة[15]، لتكملة مستوى الأموال الخاصة المطلوبة لقبولهم في الاستفادة من القروض البنكية التي تمنحها *CNAC*.

في سنة 2010 تم تقرير تدابير جديدة لصالح البطالين ذوي المشاريع تقضي بتغيير المبلغ الأقصى للاستثمارات الممولة من خمسة إلى عشرة ملايين دج.

3-1-5-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (*ANGEM*): تم إحداث هذه الوكالة بعد إصدار المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ بتاريخ 2004/01/22 لتسيير جهاز القرض المصغر الذي يعد قرضا يمنح لفئات المواطنين دون دخل و/ أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 الموافق 2004/01/22، وتضطلع هذه الوكالة بعدة مهام منها:

- تسيير جهاز القرض المصغر؛
- منح قروض دون مكافأة عندما تفوق كلفة المشروع مئة ألف دج، يخصص لتكملة مستوى المساهمات الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي؛
- إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز ومرافقتهم ودعمهم من خلال تقديم الاستشارة وعمليات التحسيس والإعلام؛
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل، ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.

وتقدم هذه الوكالة نوعين من التمويل ثنائي وثلاثي؛ الأول يخص تمويل اقتناء المواد الأولية وتساعد فيه الوكالة المستفيد، أما الثاني فيضم إلى جانب الطرفين السابقين طرفا ثالثا وهو البنك، والجدول الموالي يوضح قيمة كل من التمويلين إلى غاية 2014/12/31، إضافة إلى عدد المنصب المستحدثة في إطار كل صيغة:

الجدول():توزيع القروض الممنوحة من قبل *ANGEM* حسب نوعية التمويل:

نوع التمويل	عدد القروض	نسبة المساهمة	عدد مناصب العمل
تمويل اقتناء المواد الأولية	622 721	% 91,60	934 082
تمويل ثلاثي (الوكالة–البنك–المستفيد)	57 132	% 8,40	85 699
المجموع	**679 853**	**% 100,00**	**1 019 781**

Source :*http://www.angem.dz/portail/index.php/fr/presentation/chiffres-cles/prets-octroyes*

إن المساهمة التي تقدمها *ANGEM* في سبيل دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل أنشطتها الاقتصادية مكنها منذ إنشائها إلى غاية ديسمبر 2014 من خلق عدد معتبر من مناصب العمل، الهدف الأول لاستحداث هذا النوع من المؤسسات، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (4): مناصب العمل المستحدثة في إطار *ANGEM*:

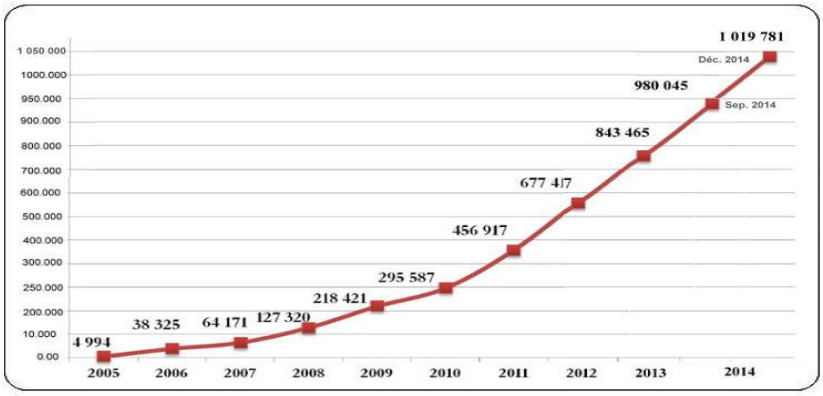

***Source** :http://www.angem.dz/portail/index.php/fr/presentation/chiffres-cles/emplois-crees*

يتضح من خلال هذا الشكل التطور الملحوظ لعدد مناصب العمل المستحدثة كنتيجة للتمويل الذي تقدمه *ANGEM*، وبلوغ عتبة المليون منصب عمل دليل على الدعم الكبير الذي توجهه هذه الوكالة لخلق المؤسسات خاصة المصغرة منها والتي تعمل في قطاعات مختلفة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (11): توزيع القروض دون مكافأة حسب النوع وطبيعة النشاط الاقتصادي:

	النساء	الرجال	الزراعة	الصناعات الصغيرة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات
عدد القروض الممنوحة	420 971	258 882	101 767	258 422	57 263	142 007
النسبة المئوية	% 61,92	% 38,08	% 14,97	% 38,01	% 8,42	% 20,89

الصناعات التقليدية	التجارة	الصيد	المجموع
118 410	1 407	577	**679 853**
% 17,42	% 0,21	% 0,08	**% 100**

Source : *http://www.angem.dz/portail/index.php/fr/presentation/chiffres-cles/prets-octroyes*

يبين هذا الجدول توزيع القروض الممنوحة من قبل الوكالة وفقا لنشاط ونوع صاحب المشروع المستفيد؛ فتبعا للتصنيف الثاني تعد النساء الأكثر استفادة مقارنة بالرجال بنسبة تفوق 61 % من مجموع التمويل المقدم، وهي تدابير ترمي إلى توجيه النساء صاحبات المشاريع إلى العمل في القطاع الرسمي وجعلهن أكثر إنتاجية. أما تبعا للتصنيف الأول فيعتبر قطاع الصناعات الصغيرة الأكثر تمويلا بنسبة 38,01 % يليه كل من قطاعي الخدمات والصناعات التقليدية بنسبة 20,89 % و17,42 % على التوالي، ولا يستفيد قطاع الصيد إلا من 0,08 % من القروض الممنوحة.

3-1-6-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (*ANDPME*): تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 2005/05/03 كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالاستقلال المعنوي والمالي، تحت وصاية الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتولى هذه الوكالة القيام بعدة مهام من أهمها:[16]

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته، إلى جانب التنسيق بين الهياكل المعنية بهذه العملية؛
- ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- متابعة ديمغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره؛
- جمع المعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها؛
- ترقية الابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية.

3-2- هيئات ومؤسسات منح الضمان: وتمثل الهيئات المتخصصة بتقديم الضمانات وتغطية المخاطر الناجمة عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتضم كلا من:

3-2-1-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(*FGAR*): تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 ووضعه تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تمتعه بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، يتولى هذا الصندوق عدة مهام منها:[17]

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:

- إنشاء المؤسسات؛
- تحديد التجهيزات؛
- توسيع المؤسسة؛
- أخذ مساهمات.

- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية؛
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل؛
- اتخاذ كل التدابير والتحريات المتعلقة بتقييم أنظمة الضمان الموضوعة؛
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية.

كما يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات في حدود تغطية المخاطر طبقا لما هو معمول به عند الاقتضاء، ويقوم كذلك بإكمال الضمان الذي يحتمل أن يمنحه المقترض إلى البنوك أو المؤسسات المالية في شكل ضمانات عينية و/ أو شخصية.

3-2-2-صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (*CGCI*): تم إنشاء هذه الهيئة سنة 2004 بمبادرة من السلطات العمومية من أجل تقديم دعم أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتدخل حيز التنفيذ سنة 2007، وظيفتها الأساسية تسهيل الحصول على القروض البنكية من خلال تغطية خطر عدم سداد القروض الممنوحة لتمويل استثمارات هذه المؤسسات، باستثناء القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي والأنشطة التجارية[18]. وقد تم التعرض لأهم النقاط المتعلقة بضمان القروض على مستوى هذه الهيئة سابقا. وإلى غاية 2011/06/30 كانت حصيلة *CGCI* المتعلقة بضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (12): حصيلة *CGCI* في مجال ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عدد الملفات المضمونة	714
قيمة القروض الممنوحة	161مليون يورو
قيمة الضمان الممنوحة	6مليون يورو
عدد مناصب العمل المستحدثة	6 936

***Source** :Karim GHAZI, Le financement des PME et les mécanismes de garantie- CasAlgérie,p 09, disponible le 11/03/2015 sur le site électronique :http://ec.europa.eu/enlargement/taiex/dyn/create_speech.jsp?speechID*

صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع: أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 1998/06/09 والذي تم تعديله بالمرسوم التنفيذي رقم 03-289 المؤرخ في 2003/09/06، لدعم الشباب ذوي المشاريع المقبلين على إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار *ANSEJ*[19]، ويقوم هذا الصندوق بـ:

- ضمان القروض الممنوحة للشباب المستثمرين بعد حصولهم على اعتماد من قبل *ANSEJ*؛

- يكمل الصندوق الضمان الذي يقدمه المنخرط المقترض إلى البنك أو المؤسسة المالية مانحة التمويل في شكل تأمينات عينية أو شخصية؛
- تغطية الديون المستحقة على المستثمرين الشباب لصالح البنوك، على أن نسبة اشتراك أولئك في هذا الصندوق تقدر بـ 0,35 % من قيمة القرض الممنوح من قبل هذه البنوك، تدفع كاملة مرة واحدة.

3-2-3-صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (*FGMMC*): تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 2004/01/22 لدعم المشاريع الممولة في إطار *ANGEM*، كمؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية يتم توطينها لدى *ANGEM*وتحت إدارتها. ويضمن هذا الصندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لصالح المستفيدين الذين تلقوا إشعارا بإعانات *ANGEM*.

ويغطي الصندوق باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة، وذلك في حدود 85 %، كما يحل الصندوق، في إطار تنفيذ الضمان، محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا، عند الاحتمال، للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر.

ويحق للبنوك وكل المؤسسات المالية، التي قامت بتمويل المشاريع المعتمدة من طرف *ANGEM*، الانخراط في صندوق الضمان، كما يتعين على المستفيدين من القرض المصغر والبنوك والمؤسسات المالية إيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق[20].

ويظهر الجدول الموالي كل المساهمين في هذا الصندوق، والذي يساهم فيه مجموعة من البنوك العمومية إلى جانب الخزينة العمومية وفقا للنسب التالية:

الجدول (13): المساهمين في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:

المساهمين	النسبة
الخزينة العمومية	% 14,50
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	% 5,80
البنك الخارجي الجزائري	% 11,76
البنك الجزائري للتنمية	% 5,80
البنك الجزائري للتنمية الريفية	% 5,80
القرض الشعبي الجزائري	% 5,80
البنك الوطني الجزائري	% 5,80
المجموع	% 55,26

Source *:Fonds de Garantie Mutuelle des Micro Crédits, disponible le 06/11/2015 sur le site électronique : http://www.bea.dz/presentationbea/ANGEM.php*

يتضح من الجدول إرادة السلطات الوطنية في دعم هذا الصندوق ومنه دعم إنشاء المؤسسات المصغرة لما لها من دور كبير على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، إذ تساهم الخزينة العمومية بـ 14,50 % والتي تمثل أكبر نسبة بين كل المساهمين بما فيهم *ANGEM*المسؤولة عن إدارة وتسيير هذا الصندوق والتي لم تتعد نسبة مساهمتها 5,80 %، شأنها في ذلك شأن بقية البنوك العمومية باستثناء البنك الخارجي الجزائري الذي يقدم مساهمة بنسبة 11,76 %. أما بقية المساهمات والمقدرة بـ 44,74 % فتعود إلى اشتراكات المستفيدين من القروض المصغرة في إطار *ANGEM*.

3-3- تدابير الدعم المالي: لقد تم وضع هذه التدابير الخاصة بدعم التمويل أساسا لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على طرق أبواب الاستثمار بشتى أشكاله وفي مختلف الأنشطة الاقتصادية، ولما كانت العقبات التمويلية أكثر ما تعانيه هذه المؤسسات، فقد جاءت هذه التدابير لتخفف من حدة هذه العقبات، ومن جملة هذه التدابير:

- تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ففي حالة استحداث النشاط وتوسيعه، يتم منح التخفيضات على النحو التالي[21]:
  - الجزائر، وهران وعنابة: 25,0 %؛
  - ولايات الجنوب والهضاب العليا: 5,1 %؛
  - الولايات الأخرى: 1 %.
- رفع المستوى الأقصى للضمان المالي الممنوح من قبل صندوق الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من50 إلى 250 مليون دينار؛

إنشاء الصندوق الوطني للاستثمارات الذي زود برأسمال يقدر بـــ 150مليار دينار، يضم الضمان الممنوح من قبل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (*FGAR*)،البنوك والمؤسسات المالية من أجل تغطية القروض الاستثمارية التي تمنحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يماثل ضمان الدولة؛

- إنشاء صناديق للاستثمارات على مستوى الولايات، تساهم في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينشئها المقاولون الشباب؛
- إعفاء الحرفيين والمؤسسة المصغرة الخاضعين للقانون الجزائري من كفالة حسن التنفيذ، عندما يتدخلان في العمليات العمومية لترميم الأملاك الثقافية؛
- رفع المخصص المالي لصندوق الضمان للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من 20 إلى 40 مليار دينار؛
- منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة استثمار إنجاز المشروع، بحيث لا تتجاوز:
  - 25 % من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي مليوني دينار؛
  - 20 % من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة تتجاوز مليوني دينار وتقل أو تساوي 5 ملايين دينار.
- منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22 % بالنسبة للاستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة في ولايات الجنوب والهضاب العليا؛
- قابلية القروض البنكية للاستفادة من تخفيض فوائدها بالنسبة للقروض الاستثمارية، والمقدرة بـــ 50 % من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاعات الفلاحة والري والصيد البحري والتي تقدر فيها هذه النسبة بـــ 75 %،إذا كانت الاستثمارات التي ينجزها الشخص العاطل عن العمل أو المقاول تقع في مناطق خاصة أو في ولايات الجنوب والهضاب العليا، مع العلم أن نسب التخفيض هذه قد تم رفعها إلى 75 % و90 % على التوالي؛
- تعزيز نظام التمويل البنكي التقليدي، من خلال تطوير صيغة الاستئجار الموجه للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي توفر إطارا ملائما مع مزايا جبائية هامة لتمويل الاستثمارات الخاصة بسلع التجهيز؛

- تعبئة شركات الاستثمار التي انتهت البنوك العمومية من إنشائها لتسيير أموال الاستثمار الولائية وترقية مشاركتها في مرحلـــة أولى في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في ذلك؛
- تنشيط الآليات القائمة المعتمدة لضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخفيف الإجراءات ذات الصلة بمســـاعدة السلطة النقدية، وتدخل الصندوق الوطني للاستثمار إلى جانب المستثمرين الجزائريين الراغبين في ذلك بنسبة إسهام تصل إلى 34 % من رأس المال والتمويل وكذا بغرض تنشيط إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

إطلاق شركات عمومية للبيع الإيجاري ابتداء من مارس 2011 بغية تخفيف تكاليف بيع التجهيزات بالإيجار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في اللجوء إلى هذا الجهاز.

خلاصة:

بناءا على ما تقدم من تحليل ومعطيات ومقارنات في فضاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مسألة التمويل تعتبر دائما جوهر إشكالية نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. والواقع أنه بإمكان الدولة، في إطار حركية الموارد المالية، إعطاء الأولوية (تفضيل) في التطوير لشركات الاستثمار الجهوية المختلطة أو الخاصة، وذلك بإعطائها قانون خاص يسمح لها بتحريك الادخار المحلي واستثماره في ذات المكان دون تحويله إلى قنوات أخرى. إن مسألة تمويل القطاع الخاص، والذي يتمثل عادة في نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتطلب تدخلا من الدولة لإحداث نوع من التوازن والمقاصة ولو جزئيا بين مخاطر التمويل المصرفي للمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما يعتبر البنك وسيط مالي يجمع بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب العجوزات المالية حيث تعتبر القروض أهم مصدر لإيرادات البنوك وذلك من خلال الفوائد التي تتحصل عليها نتيجة إقراضها لأموالها، كما تعتبر هذه القروض أهم مصدر خارجي تعتمد عليه المشاريع الاستثمارية لسد حاجياتها المالية أي تلبية مواردها المالية من خلال تقديمها لطلب قرض من البنوك التجارية.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج، نوجزها فيما يلي:

1- تلجأ المشاريع لتمويل الخارجي لسد عجزها المالي. وتعتبر البنوك أهم وأول ملجأ تعتمد عليه؛

2- يتبع البنك مجموعة من الإجراءات لتمويل المشاريع الاستثمارية بهدف ضمان استرداد لأمواله التي قام المشروع بتوظيفها؛

اختبار الفرضيات: تم التوصل من خلال هذا البحث إلى نتيجة اختبار الفرضية، وهي كما يلي:

2- من خلال دراستنا هذه تبين أنه هناك مجوعة من المصادر التمويلية التي تعتمد عليها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يبين **صحة الفرضية الأولى** أنه تتنوع مصادر التمويل المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مصدرين أساسيين، هما أموال الملكية وأموال الاستدانة والتي تشكل مع بعضها البعض ما يسمى بالهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية؛

الاقتراحات: علىضوءالنتائجوالملاحظاتالمتحصلعليها،خرجنابجملةمنالاقتراحاتعلىنحويهتمبتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ويثمّندورهاالتنمويفيتحقيقالنموالاقتصاديوالاستقرارالاجتماعي والتوازنالاقتصادي،منخلالضرورةالإلمامبالاقتراحاتالتالية:

☑ ضرورة تكييف سياسات التمويل حسب متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد المحاور الكبرى المعنية بتحقيق التنمية المستدامة؛

☑ ضرورة إعادة النظر في طبيعة وجنس الضمانات التي تتطلبها البنوك الوطنية عند منح الائتمان المصفي لهذه المؤسسات؛

☑ استفادة من تجارب الدول النامية، بإمكان السلطات العمومية – بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات والهيئات المالية – تحديد إستراتيجية واضحة تتعلق بمستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛

☑ تكييف النظام المصرفي الجزائري مع الاحتياجات الحالية وتطوير أساليب وأدوات التمويل وانتهاج سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

☑ ضرورة التفكير في تطوير السوق المالي وتكريس ثقافة الاستثمار المالي، أين تصبح حركية موارد التمويل مرتفعة.

الاحالات والمراجع

[1]*Karim SI LEKHAL, Le financement des PME en Algérie: difficultés et perspectives, Recherches économiques et managériale, Faculté des Sciences Economiques et Commerciales et des Science de Gestion Université Mohamed Khider – Biskra, № 12, Décembre 2012, p 49.*

[2]*FGAR, Modalité de la couverture, disponible le 11/11/2015 sur le site électronique : http://www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=33&Itemid=36*

[3]المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 27، المؤرخة في 2004/04/28، ص: 31.

[4]*Karim SI LEKHAL, op.cit, p 50.*

[5]*Kaci AGGAD, Relation entreprise- système financier et bancaire Ces crédits qui minent les rapports, Revue de presse, 14-18 octobre 2012, p 14.*

[6] *Karim SI LEKHAL,La difficulté de financer les PME dans un contexte de forte asymétrie d'information: Cas des PME algériennes, Revue Performance des Entreprises Algériennes, Université Ouargla, № 03, 2013, p 17.*

[7]لطيفة بن يوب، بوغرارة بومدين، غربي ناصر صلاح الدين: "**أثر المشروعات الصغيرة على الاقتصاد غير الرسمي**"، ص: 05، متوفر بتاريخ 2014/11/14 على الموقع الإلكتروني: *http://www.univ-saida.dz/fecg/images/SEMINAIRE2007/ben%20youb.pdf*

[8]*Kaci AGGAD, op.cit, p 14.*

[9] المرسوم التنفيذي رقم 2000-190 يحدد صلاحيات وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 42، المؤرخة في 2000/07/16، ص: 07.

[10]المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية، العدد 13، المؤرخة في 2003/02/25، ص: 22.

[11] المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 13، المؤرخة في 2003/02/25، ص: 14.

[12] المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المتضمن تحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 13، المؤرخة في 2003/02/25، ص ص: 18-19.

[13]*L'ANDI, Statistiquescréationd'entreprise, disponible le 23/02/2015 sur le site électronique : http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/creation-d-entreprise*

[14]المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 54، المؤرخة في 2003/09/10، ص ص: 06-07.

[15] المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية، العدد 03، المؤرخة في 2004/01/03، ص: 05.

[16]المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسير عملها، الجريدة الرسمية، العدد 32، المؤرخة في 2005/05/04، ص ص: 28-29.

[17] المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخ في 2002/11/11، ص ص: 13-14.

[18] المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المتضمن القانون الأساسي لضمان القروض، **مرجع سابق**، ص: 24.

[19]*Le Fonds de caution mutuelle de garantiesrisques/créditsjeunespromoteurs, disponible le 17/03/2015 sur le site électronique :http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-lemploi-des-jeunes*

[20] المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 06، المؤرخ في: 2004/01/22، ص: 15.

[21]تدابير لدعم التمويل، متوفر بتاريخ على الموقع الإلكتروني2017/02/10:

http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-au-financement-des-entreprises

مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في تحقيق التنمية المحلية

– دراسة حالة الجزائر–

بطاهر بختة
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم/ الجزائر
Bakhta_48@hotmail.fr

عرقوب وعلي
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس/ الجزائر
Arkoub12@hotmail.fr

The extent to which small and medium enterprises contribute to local development

- The case study of Algeria -

Bakhta betahar
University of abdelhamid ben badis mostaghanem/algeria
Bakhta_48@hotmail.fr

Arkoub ouali
University of ahamed bougeurra boumerdes/algeria
Arkoub12@hotmail.fr

Received: 10/02/2018 *Accepted: 26/03/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

في سياق التحديات الجديدة أصبحت المؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرافد الحقيقي للتنمية محلية وذلك من خلال ما تتميز به من مرونة وقدرة على الانتشار في مختلف أقاليم البلد واستغلال موارده المحلية ، بالإضافة إلى أنها أداة فعالة في معالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية المحلية، كالبطالة والفقر وبالتالي خلق نشاط اقتصادي محلي يساهم في استقرار السكان وتلبية حجاتهم الأساسية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حجم العمالة، الموارد المحلية، التشغيل، الجماعات المحلية، التنمية المحلية.

Abstract:

In the context of new challenges institutions, especially small and medium enterprises have become the real tributary local development through what is characterized by its flexibility and ability to spread in different regions of the country and the exploitation of local resources, as well as an effective tool in dealing with a lot of economic problems and social communities, such as unemployment and poverty thus creating local economic activity contributes to their arguments and to meet the basic stability of the population.

Keywords: small and medium-sized enterprises, employment, local resource size, operating, local groups, local development**.**

تمهيد:

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان، حيث تقدم التنمية المحلية كبديل إستراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام ، لاسيما في ظل تغير طبيعة دور الدولة و ارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية ، التي يمكن التحكم فيها إلى حد كبير، أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية. وقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاليا من أهم الأدوات التنموية التي تُمكِّن من إحداث نقلة نوعية في التنمية المحلية، وهو ما أثبتته تجارب عدة دول بل أصبحت الشكل المُهيمن من المؤسسات في الكثير من الدول، وقد أثبتت الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه.

فالجزائر اليوم تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة و مستدامة قصد الخروج نهائيا من الأزمات المتعددة الجوانب التي عرفتها ، هذه التنمية لا يمكن تجسيدها إلا بالانطلاق من الجزء إلى الكل ومن القاعدة نحو المركز ، واضعة التنمية المحلية كأساس و منطلق لها.

ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية:" كيف يمكن أن تدمج التنمية المحلية في اهتمامات التسييرية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟"

الأسئلة الفرعية

- فيما تتمثل معايير تصنيف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهي مقومات التنمية المحلية؟
- كيف يمكن أن يكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر؟

الفرضيات

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسات التي حققت انتشارا كبيرا في العالم باعتمادها حجم العمالة كمعيار أساسي لتصنيفها.
- تعتمد العملية الإنتاجية على العنصر البشري الذي قد يؤدي إلى إنجاح التنمية المحلية.
-تحسين الجودة الخدمات والسلع من طرف المؤسسات يعتبر من أهم عناصر تفعيل التنمية المحلية.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في تتناول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها بشكل عام فضلا عن تزايد الاهتمام بمعالجة قضايا و معضلات التنمية المحلية خاصة موضوع تمويل التنمية المحلية ومعوقاتها، بإضافة إلى التركيز على دور التنمية المحلية في تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

منهج الدراسة

وقد اعتمادنا المنهج التحليلي الوصفي الذي يتناسب والدراسة والذي يسمح باستعراض دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل تنمية المحلية من خلال تركيز على الموارد المحلية و زيادة حجم التشغيل إلى رفع التنمية المحلية.

هيكل الدراسة

ولإجابة على مختلف التساؤلات فقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور بحيث ركزنا في المحور الأول على معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي المحور الثاني على مقومات التنمية المحلية ، أما المحور الثالث والأخير فقد ركزنا على الدور الذي تلعبه مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر.

اولا: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لنهوض بالتنمية الاقتصادية ،وهي تختلف باختلاف إمكانياتها وقدراتها ومراحل نموها من دولة إلى أخرى.

1.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.1 تعريف M.WOITRIN: أجرى هذا الباحث دراسة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسوق الأوروبية المشتركة سنة 1966 حول من خلالها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فبالإضافة إلى المعايير السابقة أضاف معايير وصفية تسمح بتحديد التعريف:

- قلة الاتصال بين مختلف فئات الهرم أو بين القمة والقاعدة.
- ضعف التفاوض من سواء عند البيع أو الشراء.
- اندماج ضعيف مع السلطات المحلية واستقلالية كبيرة في التموين.
- صعوبة الرجوع إلى الأسواق المالية وصعوبة الحصول على القروض الأمر الذي يؤدي إلى اعتماد أصحاب هذه المؤسسات على التمويل الذاتي[1].

2.1 التعريف المعتمد للسوق الأوروبية المشتركة: ويعتبر هذا التعريف المشروع الصغير هو كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العاملين بها عن 100عامل تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول سوق الأوروبية المشتركة تعريفا آخر للمشروعات الصغيرة حيث نعتبرها كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العمال فيها عن 200 عامل[2].

3.1 تعريف منظمة العمل الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: "المشروعات أو الصناعات الصغيرة ، وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلعا وخدمات ، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في الناطق الحضرية في البلدان النامية ، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة ، والبعض الآخر قد يستأجر عمالا أو حرفيين ، ومعظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير جدا، أو ربما بدون رأس مال ثابت ، وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض ، وعادة ما تكسب دخولا غير منتظمة ، وتوفر فرص عمل غير مستقرة ، وهي تدخل في القطاع غير الرسمي ، يعني أنها ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية ولا تتوافر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية."[3]

4.1 التعريف المعتمد في الجزائر: أحدث تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو الذي جاء ضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 2001، في المادة الرابعة منه والذي تم تفصيله في كل من المواد الخامسة، السادسة والسابعة منه كما يلي:

– تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات ، والتي تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار وتستوفي معايير الاستقلالية.[4]

5.1 تعريف أخر:"هي مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير أو متوسط، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة.[5]"

2. معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تعريف المؤسسة الاقتصادية بشكل عام على أنها:" منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني ومكاني [6]"

ومن هنا يتبين لنا بأن هناك مجموعة من المعايير التي قد تساعد في الوصول إلى مفهوم مشترك نسبيا للمؤسسات، من هذه المعايير ما هو كمي ومنها ما هو نوعي. فالمعايير الكمية تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروقات بين الأحجام المختلفة للمشروعات مثل حجم العمالة وقيمة الأصول (رأس المال ورقم الأعمال ومقدار القيمة المضافة ومجموع الميزانية السنوية) .في حين تهتم المعايير النوعية بتصنيف المؤسسات بصورة موضوعية استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية مثل نمط الإدارة والملكية والتقنية المستخدمة.

وفيما يلي أهم المعايير الكمية والنوعية:

1.2 المعايير الكمية

تمثلت هذه المعايير فيمايلي:

1.1.2 معيار عدد العمال " حجم العمالة "

يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الأساسية الأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة بحكم سهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين الأصناف التالية من المؤسسات:

- مؤسسة مصغرة :وهي التي تستخدم من 01 إلى 09 عاملا.
- مؤسسة صغيرة :وهي التي تستخدم من 10 إلى 199 عاملا.
- مؤسسة متوسطة :وهي التي تستخدم من 200 إلى 499 عاملا

وذلك حسب أحد التصنيفات الواردة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأما المؤسسات الكبيرة فهي التي تستخدم عدة آلاف من العمال، في حين أن المؤسسات العملاقة هي التي تستخدم مئات الآلاف من العمال.[7]

2.1.2 معيار رقم الأعمال

يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم؛ ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية .غير أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة نظرا لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة، ولكن في الواقع فهو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة، ولذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الاسمي .إضافة إلى ذلك يواجه هذا المعيار صعوبة أخرى تكمن في خضوع المبيعات في الكثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية، وهذا ما يؤكد لنا بأن هذا المعيار ضروري ولكنه غير كاف.

3.1.2 معيار رأس المال

يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة .ويختلف هذا المعيار من دولة إلى أخرى ومن قطاع إنتاجي إلى آخر .فعلى مستوى بعض الدول الآسيوية (الفيليبين، الهند، كوريا الجنوبية وباكستان) فإن حجم رأسمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار، أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار .وفي بعض الدول الأخرى لا تكتفي بمعيار واحد وإنما تجمع بين عدة معايير، فعلى سبيل المثال نجد أن فرنسا واليابان يجمعان بين معيار العمالة ورأس المال معا : ففي فرنسا تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة عندما يبلغ عدد عمالها أقل من 500عاملا ورأسمالها المستثمر أقل من 5 مليون فرنك أو ما يعادلها من الأورو .أما في اليابان فتعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة عندما يكون عدد عمالها أقل من 300 عاملا ورأسمالها المستثمر أقل من 50 مليون ين.

4.1.2 معيار معامل رأس المال

يعتبر كلا من معيار رأس المال ومعيار العمالة من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة .لذا فإن الاعتماد على أي منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة .فقد نجد أن عدد العمال لدى مؤسسة ما قليل ولا يعني ذلك أن حجمها صغير إذ من المحتمل أن يكون رأس المال بها كبيرا نسبيا أي أنها تستخدم أسلوبا فنيا في الإنتاج كثيف رأس المال، وبالتالي تصنف هذه المؤسسة حسب معيار رأس المال من المؤسسات الكبيرة، وقد تكون بالفعل كذلك في حين أنها مصنفة صغيرة أو متوسطة وفقا لمعيار العمالة، وربما يحدث العكس، فقد نجد رأس المال صغيرا وحجم العمالة كبيرا فيتم تصنيف المؤسسة كبيرة وفقا لمعيار العمالة وصغيرة ومتوسطة وفقا لمعيار رأس المال، لذا وجد معيار معامل رأس المال / العمل (K/L) الذي يمزج بين المعيارين ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل (L) ويحسب بقسمة رأس المال الثابت (K) على عدد العمال (L) والناتج يعني كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة، وغالبا ما يكون هذا المعيار(K/L) منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال(PME/PMI) ومرتفعا في القطاعات الصناعية للمؤسسات الكبرى والعملاقة التي تحتاج رأسمال كبير وذات التقدم الفني العالي.

نستخلص من خلال عرضنا لأهم المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تطرح صعوبات كبيرة أهمها اختلاف طريقة العمل بها على مختلف الأنشطة الاقتصادية من بلد إلى آخر، ومع هذا يبقى المعيار السائد غالبا هو معيار عدد العمال على أساس أنه سهل التوفير والأيسر تحصيلا فيما يخص نشاطات المؤسسة إضافة إلى معيارين آخرين هما رقم الأعمال والقيمة المضافة.

2.2 المعايير النوعية

تشمل المعايير النوعية مايلي:

1.2.2 المعيار القانوني

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأفراد .وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بالأسهم والمحاصة والشركات والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية وصناعات منتجات الألبان والخضر والفواكه والحبوب والمنتجات الخشبية والأثاث والمنسوجات بأنواعها والمحلات التجارية والمطابع والأسواق المركزية والمزارع ومكاتب السياحة والسفريات والشحن، بالإضافة إلى ورشات الصيانة و الإصلاح وكذا أعمال العمارة والبناء.[8]

2.2.2 المعيار التنظيمي

تصنف المؤسسة صغيرة ومتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصتين أو أكثر من الخواص لتالية:الجمع بين الملكية والإدارة؛ قلة مالكي رأس المال؛ ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة؛ صغر حجم الطاقة الإنتاجية؛ المحلية إلى حد كبير؛الاعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل. [9]

3.2.2 معيار الاستقلالية

تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت على الأقل مستقلة ماليا بنسبة 50%.

4.2.2 معيار حصتها في السوق

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تنافسية وليست احتكارية وبالتالي فإن حصتها في السوق محدودة.

أما في الجزائر، لم يكن هناك أي تعريف قانوني محدد لهذا النوع منذ الاستقلال إلى غاية 12 ديسمبر2001 تاريخ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من وجود بعض المحاولات لتعريفها نوجزها في ما يلي:

- خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)أعطت وزارة والطاقة التعريف التالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية [10]:يطلق مصطلح على كل وحدة إنتاج(PMI) :

- مستقلة قانونيا
- توظف أقل من 500 عاملا
- تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 500 مليون دج

- يضاف إلى ذلك أن القانون88 - 16 المؤرخ في 10ماي والمتعلق بالقانون الخاص الحرفي والذي لا يميز بشكل ضمني بين المؤسسات الحرفية والصناعية صغيرة الحجم .بحيث أن المادة الرابعة منه تخرج من دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل المؤسسات الحرفية التي تستخدم الآلات الأوتوماتيكية والتي يزيد عدد عمالها عن 12 عاملا.

وهذه المؤسسات يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة:

- مؤسسات ولائية أو بلدية
- فروع الشركات الوطنية
- شركات مختلطة
- تعاونية.
- مؤسسات خاصة
- مؤسسات فردية أو عائلية

ونتيجة لعدم وجود تعريف قانوني محدد ودقيق، فإن وزارة الصناعة والطاقة آنذاك كانت تعتبر أن كل المؤسسات الخاصة والعمومية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة باستثناء المؤسسات الوطنية الكبيرة. ومنذ ذلك التاريخ لم تكن هناك محاولات تذكر لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم إنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993.

ومن أجل الانسجام مع المعطيات الجديدة وخاصة بعد انضمام الجزائر إلى المشروع المتوسطي وكذلك توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 ومحاولات الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وجدت الجزائر نفسها

مجبرة على إيجاد تعريف ومعايير محددة لهذا النوع، من المؤسسات . حيث عرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج.
- تستوفي معايير الاستقلالية أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[11].

ثانيا: مقومات التنمية المحلية

التنمية المحلية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تؤدي إلى استخدام الأمثل لموارد المحلية لتحقيق التقدم في العديد من المجالات التي تسيطر على اقتصاد الوطني.

1. تعريف التنمية المحلية

1.1 تعريف هيئة الأمم المتحدة:"العمليات التي يمكنها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة." [12]

2.1 يقول جون لويس قويقو :"أنها تعبير عن تضامن محلي ، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين، الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية.[13]"

3.1 يرى الدكتور فاروق زكي بأن:" التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر"[14].

4.1 وتعرف على أنها:"هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة[15]".

5.1 كما تعرف أيضا:" أنها هي مجموعة من العمليات الديناميكية المتكاملة تحدث في المجتمع المحلي، وذلك من خلال الجهود الحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية وخطة واقعية مرسومة، وتتجسد آثارها في سلسلة من التغيرات البنائية الوظيفية التي تمس كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع، وفي تزويد أبناء المجتمع بقدر من المشاريع الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والبشرية المتاحة للوصول لأقصى استغلال محكم في أقل وقت مستطاع وذلك بقصد الرفاهية لأفراد المجتمع وإدماج المجتمع المحلي في الحياة الوطنية".[16]

ومن خلال تعاريف السابقة نستنتج بان التنمية المحلية هي عبارة عن،إحداث تحسينات على كافة الأصعدة في حدود لا تكاد تختلف في مبادئها وأساسا هي تقوم على المشاركة الشعبية والجهود والموارد الذاتية للمجتمعات المحلية بالدرجة الأولى، فالمجتمع المحلي يحدد حاجاته وموارده وأولوياته التنموية ويقود العملية التنموية وهو المستفيد منها.

2. مقومات التنمية المحلية

هناك العديد من المقومات التي سنتطرق إلى معظمها:

1.2 المقومات المالية

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية ، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها و النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للموطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ، و من الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية،[17] كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال و هذا بالتخطيط المالي الجيد و كذا الرقابة المالية المستمرة.

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية[18]" توفر نظام محاسبي كفؤ و تنظيم رشيد للمعلومات ، و تحليل مالي سليم و موازنة محلية أو قيم مالية دقيقة." إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية و يجعلها تعمل بكفاءة عالية و استقلالية تامة.

2.2 المقومات البشرية

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية و في نجاح التنمية المحلية. فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات ، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات ، و يتابعها و يعيد النظر فيما يقابله من مشكلات و يضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

-الأولى : هي أنه غاية التنمية ، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.

-الثانية : أنه وسيلة تحقيق التنمية.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية ، الاقتصادية و الثقافية ، و حتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات و قدرات ذهنية و جسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة ، و أن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية ، و لن يتأتى ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة و تفعيلها ميدانيا و هذا بوضع إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية ، هذه الإستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور و هي:[19]

-الرعاية الاجتماعية: و تشمل توفير شروط الحياة الكريمة و هي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة ، و تتمثل في : الغذاء ، الصحة ، التعليم ، السكن ، التوظيف.

-التأهيل الفني: تمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية و العملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم و المستمر بالمتطلبات الإنتاجية و التكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية ، و يندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب ، الإعلام ، نشر الوعي الثقافي و الفكري.

-المشاركة الجماعية (الشعبية) : تعني المشاركة الشعبية إشراك المجتمع و المواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية و صيانة برامج العمل و تنفيذها و تقييمها و كذا إشاعة أسباب الثقة و الصدق بين الأفراد ، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بدوره

وأهميته في المجتمع و في العملية التنموية. إن تطبيق هذه الإستراتيجية سيمكن من توفير مناخ ملائم لتطوير و تفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا و غاية للتنمية و حجر الزاوية في أي مشروع تنموي.

3.2 المقومات التنظيمية

وتتمثل المقومات التنظيمية:[20]

في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية و تنظيم الشؤون المحلية.

و تعرف الإدارة المحلية بأنها: "نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين."

كما تعرف بأنها: " عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات".

و هناك تعريف آخر وهو:"النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) و هيئات و وحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية ، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة".

و من خلال استقراء ما سبق من التعريفات نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية:

-وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.

-إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح.

- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.

و بذلك فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدأين أساسيين هما:

- مبدأ الديمقراطية: ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي و تدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة، حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية و مجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية.

- مبدأ اللامركزية: أي أن تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.

و عموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب و منها:

- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية و قصرها على الأعمال الإدارية المهمة.

- التنسيق فيما بين الإدارة المحلية و الحكومة المركزية لوضع الخطط و المشروعات التي تلاءم حاجات السكان في مناطقهم و حسب ظروفهم و تنفيذها في تلك المناطق.

- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة و فاعلية ، و الحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.

- استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف و العوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.

- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع و الابتكار.

- إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات.

- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.

ثالثا: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في تنمية المحلية بالجزائر

1. الموارد المالية المحلية بالجزائر

تنقسم هذه الموارد إلى موارد مالية محلية ذاتية وأخرى خارجية:

1.1 الموارد المالية المحلية الذاتية

وتشمل كل من الجباية المحلية، التمويل الذاتي، مداخيل الأملاك وإيرادات الاستغلال المالي.

1.1.1 الجباية المحلية: تنقسم الجباية المحلية إلى ثلاث أنواع من الضرائب وهي:

1.1.1.1 الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية

- ✓ **الدفع الجزافي:** تقع هذه الضريبة على كاهل الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين والهيئات المقدمة بالجزائر أو التي تمارس نشاطاتها بها والتي تدفع مرتبات وأجور وتعويضات وعلاوات، وعليه فإن هذه الضريبة تحسب على المبلغ الإجمالي للمرتبات والأجور والتعويضات والعلاوات وكذا المعاشات و الريوع. ويتم حسابه بالنسبة للمرتبات والأجور والتعويضات بنسبة 6%، أما بالنسبة للريوع والمعاشات فيتم حسابه بنسبة 2% .
- ✓ **الرسم على النشاط المهني:** إن الرسم على النشاط المهني المستحق بواقع رقم الأعمال المحقق في الجزائر، يطبق سواء على المكلفين بالضريبة الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو على الذين يزاولون نشاطا غير تجاري.

2.1.1.1 الضرائب المحصلة لفائدة البلديات فقط

- ✓ **الرسم العقاري:** يعتبر من أهم الموارد المالية الضريبية للبلدية وذلك بالرغم من مساهمته الضئيلة إلا أنه يكشف عن عجز التنظيم الإداري عموما على التحكم في الحظيرة العقارية وتطويرها[21] .
- ✓ **رسم التطهير:** تم إنشاء الرسم الخاص بإزالة القمامات المترلية لصالح البلديات التي تتوافر على مصالح لإزالة هذه القمامات ويخص هذا الرسم الملكيات المبنية، ويتم تحصيله سنويا من الملاك والمنتفعين. [22]

3.1.1.1 الضرائب المحصلة لفائدة الدولة و الجماعات المحلية

- ✓ **الرسم على القيمة المضافة:** طبق هذا الرسم بأربع معدلات في البداية ثم خفض إلى نسبتين ابتداء من قانون المالية لسنة 2001 وهما : 17% و07%.

2.1.1 التمويل الذاتي: ينص قانون البلدية والولاية من خلال المادتين 161 و136 على التوالي على ضرورة اقتطاع جزء من إيرادات التسيير وتحويلها لقسم التجهيز والاستثمار، ويستهدف هذا الإجراء ضمان التحويل الذاتي لفائدة البلديات والولايات حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدة ذمتها، ويتراوح هذا الاقتطاع ما بين 10% و20%.

3.1.1 مداخيل الأملاك: تتوفر الجماعات المحلية على إيرادات أملاك متنوعة، وهي تنتج عن الاستغلال أو استعمال الجماعات المحلية لأملاكها بنفسها باعتبارها أشخاص اعتبارية تنتمي للقانون العام، أو تحصيل الحقوق أو الضرائب مقابل استغلالها من طرف الخواص، وأهمها إيرادات بيع المحاصيل الزراعية، وحقوق الإيجار، وحقوق استغلال الأماكن كالمعارض والأسواق.

4.1.1 إيرادات الاستغلال المالي: تتشكل إيرادات الاستغلال المالي من العوائد الناتجة عن بيع منتجات أو عرض خدمات توفرها الجماعات المحلية، وتتكون من عوائد الوزن الكيل والقياس، وعوائد الرسوم عن الذبح الإضافية المتمثلة في ختم اللحوم أو حفظها،

بالإضافة إلى الإيرادات التي توفرها مصالح التخزين العمومي، والمتاحف العمومية، والحظائر العمومية.[23]

2.1 الموارد المالية المحلية الخارجية

قررت السلطات العمومية بعد الاستقلال مباشرة استحداث أدواتها الخاصة بالتنمية المحلية و يتعلق الأمر بما يلي:برامج التنمية الخاصة، المخططات البلدية للتنمية، الصندوق المشترك للجماعات المحلية، القرض المحلي.

فمن خلال هذه الأدوات عملت الحكومة على توفير موارد التمويل الخارجي، وقد سخرت الجزائر هذه الموارد المالية المحلية لتحقيق تنميه وطنية شاملة انطلاقا من تفعيل القاعدة في إنجاح هذه التنمية فجاءت برامج التنمية المحلية لتحقيق ذلك، ومن بين هذه البرامج صندوق تنمية مناطق الجنوب، هذا الأخير الذي وفر التمويل الإنمائي اللازمة لإنجاز مشاريع البنية التحتية التي تحتاجها مناطق الجنوب، فقد وفر هذا الصندوق التمويل اللازم لإنجاز مشروعات القمامات العمومية المراقبة عبر مختلف مناطق الجنوب الجزائري، وذلك لترقية الإطار المعيشي للمواطن وسلامته البيئية، كما ساهم هذا الصندوق في تمويل كافة مشروعات الصرف الصحي وفك العزلة عن المناطق النائية بإنجاز الطرقات ومشروعات الكهرباء الريفية...الخ. وبذلك نجد الدول النامية تحاول دائما جاهدة توفير تمويل محلي يساعد على إنجاز مشروعاتها التنموية لما له من أثر في رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

2. دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استغلال الموارد المحلية

إن التنمية المحلية تعتمد بالدرجة الأولى على استغلال الموارد المحلية وتثمينها وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية، إن الجماعات المحلية وفي مختلف مناطق الجزائر تزخر بموارد هامة لم يتم استغلالها إلى يومنا هذا، فقد بلغت الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة في سنة 2008 حوالي 25028 مليون دولار بعدما كانت في سنة 2006 حوالي 14369 مليون دولار أي بنمو قدره 74%.[24]والجدول الموالي يوضح نسبة اعتماد الصناعات ص وم على الواردات من المواد الأولية.

الجدول رقم (01): نسبة اعتماد المؤسسات ص وم الصناعة على الواردات من مدخلات الإنتاج (2007).

طبيعة المواد	المستوردة	المحلية
الحليب ومشتقاته	%83.6	%16.4
الحبوب ومشتقاتها	%74	%26
المشروبات الغازية والعصائر	%80	%20
النسيج	%57	%43
الخشب ومشتقاته	%91	%9
الورق والمواد المكتبية	%98	%2

المصدر: باعتماد على معطيات الإحصائية:

Euro développement – PME, recueil des fichiers sous sectorielles, 2007, p: 57, 94, 127,160

الشكل رقم (01):يوض نسبة اعتماد المؤسسات ص وم الصناعة على الواردات من مدخلات الإنتاج (2007).

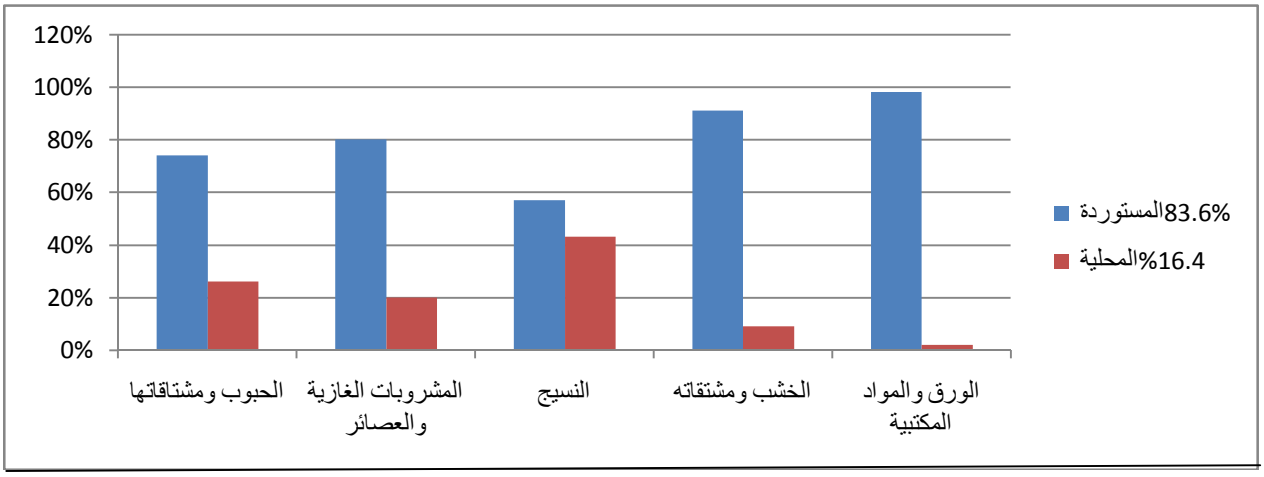

المصدر: من إعداد الباحثان باعتماد معطيات الجدول أعلاه.

من الجدول والشكل يتبين أن المؤسسات الصناعية ص و م تعمد وبشكل كبير في إنتاجها على المواد الأولية المستوردة وصلت إلى حد 90% ،على الرغم من أن الكثير من هذه المواد الأولية مثل الحليب والخشب والحبوب متوفرة محليا ويبقى فقط استغلالها عن طريق تشجيع المستثمرين في هذه المجالات.

3. دور المؤسسات ص و م في التشغيل

لقد وصل عدد العاملين في قطاع المؤسسات ص وم سنة 2008 إلى حوالي 1504209 عامل، هذا على المستوى الوطني أما على المستوى المحلي فان تمركز المؤسسات ص وم في المناطق الحضرية الكبرى جعل فعاليتها من حيث خلق وظائف جديدة على مستوى الجماعات المحلية ضعيف جدا مقارنة بمعدلات البطالة التي تعرفها هذه الجماعات، والجدول الموالي يوضح توزيع المشاريع الممولة ومناصب الشغل المحققة في ولاية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (2004-2008)[25].

الجدول رقم(02):توزيع المشاريع الممولة ومناصب العمل المحققة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (2004-2008).

عدد البلديات	عدد المؤسسات	%	مناصب الشغل المحققة	%
11 بلديات	2.126	54.9	3001	75.8
60بلدية	508	65.1	1080	44.2
المجموع	2.734	100	7081	100

المصدر: باعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

من الجدول يتبين أن 64%من المشاريع تتمركز في بعض المدن الكبرى، أما في الباقي البلديات فلم تحقق هذه المشاريع سوى 34% من الوظائف على مدى 05 سنوات وتشير بعض الإحصائيات إلى إن عدد البطالين في 50 بلدية إلى غاية 2008/12/31 و إلى 18860 بطال، أي ما يعادل 56.42 % من حجم البطالة، أما الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فلا تتعدى مساهمتهما 1.74%

من حجم العمالة الكلي على مستوى ولاية والمقدرة بحوالي 348629 منصب عمل في مختلف القطاعات بما في ذلك العقود ما قبل التشغيل والعمل المؤقت.

خلاصة

من خلال دراستنا لموضوع التنمية المحلية أمكننا أن نستخلص أنه لا يوجد إطار مرجعي متفق عليه لمفهوم التنمية المحلية، فهي مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي يخص مناطق محددة كما أن تحقيق التنمية المحلية يتطلب تطبيق سياسة عمومية مبنية على أسس علمية و منهجية ، لذلك كان لا بد لنا من دراسة علاقة التنمية المحلية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره أداة فعالة تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و استغلال المقومات التي تحوزها الجماعات المحلية سواء المالية ، البشرية أو التنظيمية أو غيرها.

ومن خلال النقاط التي تم انطلاق إليها في البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

- هناك العديد من المعايير التي تعتمد في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحجم العمالة يعتبر من أهمها لما لها من اثر كبير على قدرة المؤسسة في زيادة حجم التشغيل.
- إن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلها تتمتع بجملة من الخصائص التي تمكنها من لعب دور محوري في التنمية المحلية، وفي نفس الوقت فإن صغر الحجم تتولد عنه عدة عوائق ومشاكل، ويعد التمويل أكبر مشكل يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي قد يؤدي إلى توقف نشاطها تماما.
- يعاني نظام الإدارة المحلية في الجزائر من عدة مشاكل تعطل التنمية المحلية، منها ما يتعلق بجوانب سياسية تنظيمية ومنها ما يتعلق بالجانب المالي مصدر تمويل التنمية، حيث تعاني أغلب البلديات من عجز مالي؛ يعود هذا العجز إلى عدم إمكانية توفير موارد جبائية محلية كافية فالبلديات في الجزائر تشّكل بناءا على عدد السكان دون مراعاة جوانب أخرى.

قائمة المراجع

de CEE, M. Woitirin, **Enquête sur la situation des petites et moyennes entreprises industrielles dans les pays**.[1] étude série concurrence,Bruxelles CEE 1996,p13.

[2]. لخلف عثمان ،"**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) جامعة الجزائر، 2004، ص6.

[3]. محمد زوزي،" **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر**"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر،2010/2009،ص53.

[4].الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، رقم 15،77 ديسمبر 2001 ، المواد رقم5،6،7.

[5].شبوطي حكيم،"**الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2008،ص211.

[6]. عبد الرزاق حبيب،" **وتسيير اقتصاد المؤسسة**"، 25. ص الجزائر،2002، الجامعية، المطبوعات ديوان

[7] .حسين رحيم ،" **العولمة في الكامنة التناقضات عادل، دولي اقتصادي نظام نحو** "و30 أكتوبر2001،جامعة 29 ليومي المؤسسات تأهيل حول الأول الملتقي الدولي **والبديل العادل**"، سطيف،الجزائر،ص1.

[8] .السعيد بريبش،" **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة حالة الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر، جامعة بسكرة ، الجزائر، نوفمبر 2007،ص63.

[9]. خالد عبد العزيز محمد السهلاوي،" **معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية**"،مجلة الإدارة العامة، المجلد 41، السعودية، 2001، ص 311 و312.

[10].Ministère de l'Industrie, **plan de développement de la PME (1974-1977)** , document, Alger 1980, p14 .

[11]. الصغيرة المؤسسات لترقية التوجيهي القانون والمتوسطة،الجزائر،2001/12/12،ص8.

[12].علوني عمار،"**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**"،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد العاشر، جامعة سطيف، الجزائر ،2010،ص186.

[13]. Jean-Louis Guigou, **le developpement local : espoire et freins in developpement local et decentralisation**,sous la direction de bernard guesnier,ED.Economica,Paris,1986.p47

[14]. مصطفى الجندي ،" **المحلية الإدارة** الإسكندرية،1987،ص49. المعارف، منشأة **و إستراتيجيتها**"،

[15]. عبد الحميد المطلب،" **والتنمية المحلي التمويل** ص13. الجامعية،الإسكندرية،2001، الدار **المحلية**"،

[16] أحمد، سيد أبو عبده السيد . فتحي **التنمية في ودورها الصغيرة الصناعات** الجامعة، الإسكندرية ،2005 ص38. شباب مؤسسة **المحلية**،

[17] **الموارد**"منال طلعت محمود،" **المحلي" المجتمع تنمية و البشرية** .مصر،2003،ص203. ، الحديث الجامعي المكتب ،

[18] سمارة .خالد الزغبي،" **الإدارية للوحدات المحلي التمويل** الأردن ، للطباعة الأوسط الشرق شركة **المحلية**"، 35. ص ، 1985 ،

[19] إستراتيجية تنمية البشرية، . /HRD-strategy4. Asphttp://www.moncoman.gov.om/arabic.2008/5/26 ، يوم

[20]. خنفري خيضر،"**تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق**"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2011/2010،ص26 و27.

[21].حياة بن اسماعيل، وسيلة السبتي،"**التمويل المحلي للتنمية المحلية: نماذج من اقتصاديات الدول النامية**" الملتقى الدولي حول سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، ليومي21و22 نوفمبر 2006،جامعة بسكرة،الجزائر، ص11و12.

[22]. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،" **تقرير حول التطور الذي يجب إضفاؤه على تسيير المالية المحلية في منظور اقتصاد السوق**"، الدورة الثامنة عشرة، جويليـــة 2001، ص 24.

[23] سوامس رضوان و بقلول الهادي،" **تمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر**"،ص04، http://www.univ.annaba.dz.

[24] .Rapport CNES, **Evolution des dispositifs d'emploi**, 2002, p 1-4.

[25] .PNUD, **Ministère de la solidarité nationale**, carte de pauvreté en Algérie, Mai 2001, p36.

تشخيص دور التجربة الجزائرية في توفير مختلف اليات الدعم المالي لتنمية تطور مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بلهاشمي جهيزة
جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر/ الجزائر
belhachemidjahiza@gmail.com

بلحوت عبد المجيد
جامعة لونيسي علي البليدة/ الجزائر
Madjid505@gmail.com

Diagnosing the role of the algerian experience in providing various machanisms of finanncial support to the developement of the path of small and medium enterprises.

Belhachemi djahiza
University of mostafa istanbouli mascara/algeria
belhachemidjahiza@gmail.com

Belhout abdelmadjid
University of louinissi ali blida/algeria
Madjid505@gmail.com

Received: 23/03/2018 *Accepted: 02/05/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

إن نمو المشاريع الاستثمارية من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها وزيادة حجمها، وزيادة التنافس على إقامتها جعلت العديد من الدول وخاصة الجزائر تبحث عن البدائل التي تمكنها من مسايرة المنافسة وتطوير الاستثمار بما يتماشى وتطلعات الدولة، وإبراز مركزها بين الدول من خلال تطور استثماراتها.

فقد أصبحت الجزائر تشجع وتحث وتبحث عن كل البدائل لإقامة المشاريع وذلك من خلال تشجيعها للمؤسسات وتقديمها الدعم المالي اللازم ،بالنظر الى الاصلاحات والبرامج التأهيلية المسطرة للرقي بهذا القطاع فالحكومة الجزائرية عملت على توفير مختلف الاليات التي تعمل على دعم استمرار نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مختلف الهيئات التابعة لها .

الكلمات المفتاحية : اليات الدعم الحكومي ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المشاريع الاستثمارية .

Abstract:

The growth of investment projects by small and medium enterprises, their development and increasing their size, and increased competition for their establishment have made many countries, especially Algeria, looking for alternatives that enable them to keep pace with competition and develop investment in line with the aspirations of the state and to highlight its status among countries through the development of its investments.

Algeria encourages and looking for all alternatives to establish projects by encouraging institutions and providing them with the necessary financial support. In view of the reforms and rehabilitation programs in place to promote this sector, the Algerian Government has provided various mechanisms that support the continued growth of SMEs through various bodies Affiliate.

Keywords: Government support mechanisms, SMEs, investment projects.

تمهيد:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليد الانفتاح التجاري وتطورات العولمة في مختلف مجالات الحياة وتوجه الدول نحو اقتصاد السوق ،حيث اكتسبت مجال اهتمام واسع من المنظمات العالمية ،الدولية وحتى المحلية باعتبارها إحدى التقنيات الحديثة والمتطورة المستعملة من أجل الإنعاش الاقتصادي والاستثماري في كافة المجالات ،نظرا لسرعة تكيفها مع ركب تطورات العولمة وتداعيات الاقتصاد العالمي القائم على التنوع في التركيبة الإنتاجية الصناعية ،إلى جانب تميزها بالنمو السريع وخلق مجال للابتكار والإبداع ،فالدول النامية تسعى جاهدة للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والمتفوقة اقتصاديا في هذا المجال .

والجزائر باعتبارها من الدول الضعيفة من حيث تركيبة البنية الاقتصادية والهيكلية لصناعاتها ،التي يفرضها واقع عدم تنوع في تركيبة منتجاتها بسبب اهتماماتها بالمؤسسات الأجنبية المتواجدة في قواعدها الصناعية المنتشرة بكافة أرجاء البلاد في إطار الشراكة في مجال المحروقات ،وعليه الجزائر اليوم تسعى جاهدة اليوم من أجل جعل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أولويات اهتماماتها وذلك منذ توجهها نحو انتهاج نظام اقتصاد السوق ،حيث أعطت الرخصة لكل من الخواص والأجانب من أجل إنشاء مشاريع طبقا لقوانينها وتحت رقابتها الدائمة ،مع توفير لهم كافة الإمكانيات المالية والمادية ،وعليه أصبح هذا القطاع من بين القطاعات البارزة والمهمة في الاقتصاد الوطني الجزائري في الوقت الحالي وذلك نظرا لإشرافها على تقديم التمويل الدائم لهذا القطاع ومساهمتها في خلق هيئات رقابية تعمل على دعم ومرافقة مختلف هذه المشاريع وتزويدها بمختلف الامكانيات المالية اللازمة لضمان استمرارها ونموها ،بالإضافة الى قيامها بالعديد من الاصلاحات وخلق العديد من البرامج والسياسات الحكومية من أجل تمويل هذه المشاريع،حيث ساهم هذا القطاع في تنويع الهيكل الصناعي للاقتصاد رغم كل الصعوبات والظروف التي تواجهه ،والآن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يواجه تحديا كبيرا للحفاظ على بقاءه واستمراره خصوصا فيما يتعلق بمشاكل التمويل وتأثير مختلف السياسات والبرامج الحكومية على هذا القطاع .،فسوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تشخيص التجربة الجزائرية في توفير مختلف اليات الدعم التي تساعد على استمرار نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحد من مختلف العراقيل التي يمكن أن تؤدي الى زوالها .

والسؤال المطروح هنا :

كيف تأثر مختلف السياسات والبرامج الحكومية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية على نمو مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟وهل نجحت التجربة الجزائرية من خلال توفير مختلف اليات الدعم في تطور مسار نمو هذه المؤسسات ؟.

وتستند فرضيه البحث على:

-تلعب مختلف اليات الدعم التي توفرها الحكومة الجزائرية دورا فعالا في المساهمة في تنمية تطور مسار نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

أهداف البحث:نطمح من خلال هذه الورقة البحثية:

- معرفة واقع نمو مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

-تشخيص نجاح التجربة الجزائرية في توفير مختلف اليات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الهيكل الصناعي في الجزائر

المنهج المتبع: فقد اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على تحليل المعلومات والبيانات من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الورقة البحثية.

أقسام الدراسة:من أجل الإلمام بكافة الجوانب التي يرتبط بها هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى محورين ،حيث قمنا في المحور في المحور الأول بالإلمام بمختلف جوانب الموضوع من خلال إعطاء لمحة شاملة عن تجربة الدولة الجزائرية في توفير مختلف اليات الدعم اللازمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتطرق إلى بعض الجوانب المتعلقة بهذا القطاع ،أما المحور الثاني فقد خصصناه لمعرفة مدى مساهمة اليات الدعم الحكومة في زيادة نمو تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التقلبات الاقتصادية الحالية وذلك من خلال جمع بعض البيانات الإحصائية وتحليلها.

الدراسات السابقة:

–دراسة سهام شيهاني ،طارق حمول ،"تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية –مع الاشارة الى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة 16-17 نوفمبر 2011.

لقد حاولنتا الباحثتين من خلال دراستنا هذه تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب كأحد الآليات التي انتهجتها الجزائر لإنشاء و دعم المؤسسات المصغرة من جهة و كآلية للتخفيف من حدة البطالة من جهة أخرى و قد حققت نجاحا نسبيا ، إلا أنها تظل كتجربة حديثة للجزائر مقارنة بالتجارب العالمية تتعرض إلى بعض المعوقات و التي ذكرنا أهمها، لهذا لجأت الحكومة الجزائرية إلى البدء بإصلاحات سعيا منها إلى تقديم الحلول الممكنة لهذه العراقيل.[1]

–دراسة يوسف حميدي ،"مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة "،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليلي الاقتصادي ،جامعة الجزائر ،2007،2008.

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على كيفية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة بين دخول هذه الأخيرة في اتفاق الشراكة الاوروبية من خلال معرفة درجة استجابة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتغيرات الاقتصادية ومن بين النتائج التي تم التوصل اليها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في زيادة حركة التجارة الخارجية ،الى جانب مساهمة مختلف الاليات المساعدة على تمويل انشاء هذه المؤسسات في استمرار نمو وتطور هذه المؤسسات .

–دراسة بركان دليلة ،حايف سي حايف شراز ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر 15-16 نوفمبر 2011،حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكلة البطالة في الجزائر من أجل النهوض بهذا القطاع وإنشاء أكبر عدد ممكن من المؤسسات كحل للحد من خطورة البطالة ،نظرا لقدرة هذه الأخيرة على خلق الملايين من مناصب شغل ،وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية وأهمية الآليات و البرامج التي تم اعتمادها لمواجهة مشكلة البطالة والتخفيف

من آثارها السلبية بغض النظر عن نجاحها أو فشلها ذلك أن النجاح أو الفشل هو أمر تتحكم فيه عدة عوامل داخلية وخارجية،مالية و اقتصاديه و اجتماعية وحتى سياسية.

أولا: التجربة الجزائرية في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والأزمات المتتالية التي تتخبط فيها الجزائر بسبب الانهيارات المتتالية لأسعار البترول ،أولت الجزائر اهتماماتها بتشجيع نمو القطاع الخاص من خلال تدعيمها لأفكار إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتجسيدها على أرض الواقع بالرغم من كل العقبات التي تواجهها ،وذلك بالاعتماد عليها كأسلوب مبتكر لتحريك عجلة التنمية في كافة المجالات أبرزها المجالات الاقتصادية والصناعية .

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.1 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تعددت واختلفت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوف نورد بعض التعاريف :

تعريف الاتحاد الاوروبي "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تشغل أقل من 10 أجراء ،المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيرا ،وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز سبعة ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية خمسة ملايين أورو ،أما المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 عاملا ، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو ".[2]

تعريف البنك الاحتياطي الفيدرالي يعرفها على أنها "المنشأة المستقلة الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق ".[3]

أما فيما يخص التعريف المعتمد في الجزائر حسب القانون رقم 01-18 المؤرخ في ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حيث عرف في مادته الرابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسات انتاج السلع والخدمات تشغل من 1 الى 250 شخص ،ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وتحترم كل معايير الاستقلالية المتعارف عليها طبقا للقانون الجزائري .[4]

مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المواد رقم 8-9-10 ،كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (01) :مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري.

البيان	المؤسسة المتوسطة	المؤسسة الصغيرة	المؤسسة الصغيرة جدا
عدد الأشخاص	مابين 50 إلى 250 شخصا.	مابين 10 إلى 49 شخصا.	من شخص واحد إلى تسعة أشخاص.
رقم الأعمال السنوي	مابين 400 مليون دينار جزائري إلى أربعة ملايير دينار جزائري .	رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري.	أقل من 40 مليون دينار جزائري .
الحصيلة السنوية	مابين 200 مليون دينار جزائري إلى مليار دينار جزائري .	مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري.	مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري.

المصدر : المواد رقم 5-7 من القانون 18/01 المؤرخ في 12/12 /2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[5]

1.1.1 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال السنوات (2009-2016):

في إطار التوجه الجديد للدولة الجزائرية نحو اقتصاد السوق توجهت الى تنمية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع عجلة التنمية في الجزائر بعدما أثبتت كبرى المؤسسات الجزائرية فشلها في تحقيق ذلك خصوصا في الاونة الاخيرة في ظل الاوضاع الاقتصادية ومختلف الازمات التي تعاني منها الدول في العالم فقد أولت الجزائر اهتماماتها بترقية هذا القطاع من خلال مختلف الاصلاحات والبرامج التأهيلية المسطرة لتنمية هذا القطاع أدى ذلك الى زيادة معتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجدل الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة 2009 الى سنة 2016.

الجدول رقم (02):تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة 2009 الى سنة 2016.

طبيعة الم .ص.م	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات	الصغيرة و	المتوسطة	الخاصة .					
أشخاص معنوية	345902	369319	391761	420117	459414	496989	537901	577386
أشخاص طبيعية	241001	249196	120095	130394	142169	159960	396136	436251
المؤسسات	الصغيرة و	المتوسطة	العمومية					
أشخاص معنوية	591	557	572	557	557	542	532	438
المجموع الكلي	587494	619072	512428	551068	602140	657491	934569	1011405

La source :bulletin d'information statistique de le PME ,N 18,22,26,28,29,- 2009,2010,2012,2014,2015,2016.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت تطور ملحوظ خلال سنتي 2009-2010 حيث تطور العدد من 587494 إلى 619072 ،ثم انخفضت النسبة في سنة 2011 حيث قدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 512428 ،ثم تطور عدد المؤسسات من سنة 2012 الى سنة 2016 حيث يعود تطورها الى مختلف المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية من خلال توفير مختلف وسائل الدعم ومختلف التسهيلات والآليات التي تم استحداثها من أجل تنمية تطور هذا القطاع .

2.1.1- المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نذكر منها :[6]

-انعدام وجود ارتباط وتكامل بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

-الصعوبات المتعلقة بالإجراءات الادارية كعدم ارتباط السلطة بالمسؤولية .

-القيود المفروضة على أصحاب المشاريع ومختلف الصعوبات المتعلقة بالتمويل .

-صعوبات متعلقة بالضرائب والرسوم التي تحول دون تحقيق ارباح من قبل المؤسسات .

2.1 - أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري :أصبحت تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من بين أهم الدعائم الاساسية التي ترتكز عليها الحكومة الجزائرية من أجل تنمية الاقتصاد وتنويع الانتاج والتقليل من حدة البطالة نظر لقدرتها على النمو السريع .

1.2.1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل:

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق العديد من مناصب الشغل والجدول الموالي يوضع عدد مناصب الشغل المتوفرة للفترة الزمنية من 2009-2016.

الجدول رقم (03):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة من 2009 الى 2016.

طبيعة المؤسسات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات الأجراء	908046	958515	1017374	1089467	1176377	1259154	1295257	1438576
الخاصة العمال	586903	618515	658737	711275	777259	851511	896811	1013637
المجموع	1494949	1577030	1676111	1800742	1953636	2110665	2192068	2452216
المؤسسات العمومية	51635	48656	48086	47375	48256	45567	46165	35698
المجموع	1546584	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2238233	2487914

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على bulletin d'information statistique de la PME

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد توفير مناصب الشغل يختلف من سنة الى اخرى حيث حقق أعلى نسبة له سنة 2016 وذلك نظرا للسياسات الحكومية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية من أجل تشجيع نمو هذه المؤسسات .

2.2.1- المساهمة في القيمة المضافة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الركيزة الأساسية في رفع من القيمة المضافة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي :

الجدول (04):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة الفترة من 2001 إلى 2010 .

الوحدة:مليار دينار

قطاع النشاط	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القطاع الخاص	1486,8	1585,3	1784,49	2038,84	2239,56	2605,68	2986,07	3363,16	3954,50	4450,76
القطاع العام	258,7	286,79	312,47	344,87	367,54	461,86	420,86	418,9	432,05	340,56
إجمالي القيمة المضافة	1745,5	1872,09	2096,96	2383,71	2607,10	3007,54	3406,93	3782,06	4386,55	4791,31

المصدر:[7]

ساسية عناني، طبابية سليمة ،آثار البرامج الاقتصادية على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أبحاث المؤتمر الدولي ،جامعة سطيف ،كلية العلوم الاقتصادية ،2013،ص 12.

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع الخاص في تزايد مستمر بالنسبة لخلق القيمة المضافة على عكس القطاع العام .

1.3- الهياكل الداعمة لترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: عملت الحكومة الجزائرية ممثلة من خلال مجموعة من الهيئات على توفير التمويل اللازم والتشجيع من خلال الامتيازات والحوافز الضريبية المشجعة على قيام مؤسسات جديدة فهناك العديد من الهياكل التي توفر التمويل اللازم لقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها :

1.3.1- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** :(**ANDI**) أنشأت من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير وتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات المحلية والأجنبية في اطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات [8].

2.3.1- **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** :أنشأت من خلال المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005 هي مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية [9]،فهي تعمل على تنفيذ استراتيجية القطاع في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[10]

3.3.1- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)**: تأسس من خلال المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1996 يعمل الصندوق على القيام بمجموعة من المهام من خلال تقديم مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل التقليص من خطر البطالة الاقتصادية .[11]

4.3.1- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)**: انشأت عام 2004 تعمل على تعزيز إنشاء المشاريع المصغرة في المناطق الريفية والحضرية .

5.3.1- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)** :إن للوكالة الوطنية لعدم تشـــغيل الشباب دوراً مهماً في تمويل المشاريـــــع الاستثمارية، والشباب الراغب في إقامة مشاريع مصغرة، نظراً لغياب مصادر التمويل المتاحة، فقد لقيت هذه الوكالة دعم كبير من قبل الدولة فأصبحت تقدم الدعم المالي لأصحاب الأفكار الاستثمارية، والمتمثل في قروض بدون فوائد لمختلف المشاريع الاستثمارية، وتخفيض نسب الفوائد المستحقة على القروض الممنوحة من طرف البنوك، بالإضافة إلى مختلف الامتيازات الضريبية والجبائية .

ونظراً للاهتمام الواسع بهذه الوكالة من طرف الدولة الجزائرية في ترقية الاستثمار،على الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ كإحدى الآليات التي انتهجتها الجزائر لتمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والتخفيض من حدة البطالة.

ثانيا: تشخيص دور التجربة الجزائرية في دعم تمويل انشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الشكل رقم (01):توزيع المشاريع المنجزة حسب هيئات الدعم (2016)

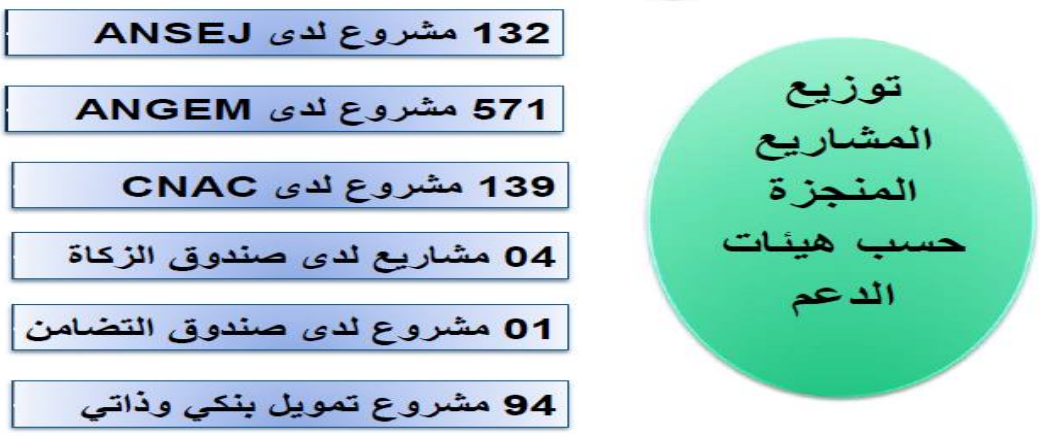

المصدر :[12]وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ،2016/06/20.

1.2. المؤسسات المنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

تسمح هذه الوكالة للشباب اصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 سنة و45 سنة بانشاء مؤسسات مصغرة حيث لا يتعدى مبلغ الاستثمار 10.000.000 دج والجدول الموالي يوضح توزيع المشاريع المنجزة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نهاية سنة 2005 .

الجدول رقم (05):توزيع المشاريع المنجزة في اطار جهاز (ANSEJ) نهاية سنة 2005.

قطاع النشاط	عدد المشاريع المؤهلة	اليد العاملة التقديرية	عدد المشاريع المنجزة	
الخدمات	76171	199906	19214	53546
الفلاحة	68127	181964	8893	22818
صناعات تقليدية	31943	101986	10199	36816
نقل	54612	124620	22295	51221
صناعة	24318	83405	3516	12957
بناء وأشغال عمومية	14170	52200	2563	10451
مهن حرة	3389	8123	1659	4161
صيانة	3156	8529	968	2707
صيد بحري	971	3617	162	741
مياه	474	1770	164	705
المجموع	277331	766120	69633	196123

المصدر :[13] يوسف حميدي ،"مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة "،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليلي الاقتصادي ،جامعة الجزائر ،2008،2007،ص 120.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الخدمات استحوذ على أعلى نسبة من المشاريع المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وذلك نظرا لاهتمام الدولة الجزائرية بتحسين الخدمة العمومية .

الشكل رقم (02) :نسبة تطور المشاريع الممولة من طرف (ANSEJ) في الفترة 2002 الى 2013 .

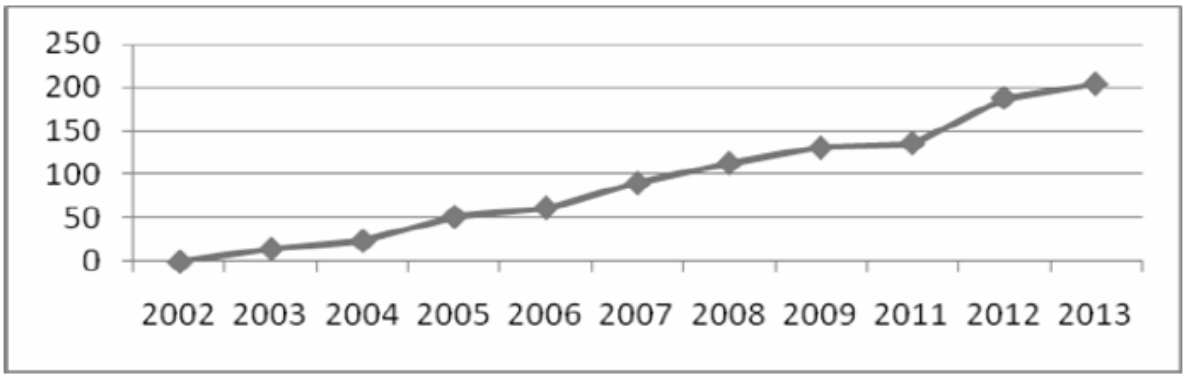

المصدر [14]:العايب ياسين ،"دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لانشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "،جامعة قسنطينة ،مجلة دراسات اقتصادية ،العدد رقم 01-2014،ص 46.

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة تطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ارتفاع مستمر من سنة الى سنة .

2.2- **الانشاءات عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة** :يعمل على إنشاء مؤسسات مصغرة لفائدة البطالين الذين تتراوح أعمارهم مابين 35 سنة و 50 سنة ولا تتعدى تكلفة الاستثمار 5.000.000 دج والجدول الموالي يوضح عدد المشاريع المنجزة من طرف (CNAC) خلال نهاية سنة 2005.

الجدول رقم (06):عدد المشاريع المنجزة في اطار جهاز (CNAC) الى نهاية سنة 2005.

عدد المشاريع المسجلة	عدد المشاريع المنجزة	عدد المناصب المنشأة
36818	1612	4318

المصدر : يوسف حميدي ،"مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة "،مرجع سابق ،ص 121.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع المنجزة قليل بالنسبة للعدد المشاريع المسجلة .

3.2- **الاستثمارات عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات:(ANDI)**هي وكالة تمنح امتيازات جبائية للنشاطات ذات الطابع الإنتاجي للسلع والخدمات مما أدى إلى تزايد رغبة المستثمرين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ،وحسب البيانات الإحصائية المتوفرة لدينا من قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ،أن عدد المشاريع المصرح بها تختلف من قطاع إلى آخر حيث حققت أعلى نسبة لها في قطاع النقل بنسبة 50.91% ويليها قطاع البناء بنسبة 18.74% ثم قطاع الصناعة بنسبة 15.32%،ثم بقية القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة تتراوح مابين 10.34% و 2.02%.

حيث لعبت الوكالة الوطنية دورا مهما في دعم انشاء العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث شهدت عدد المشاريع ارتفاع في العدد من سنة الى أخرى والجدول الموالي يوضح مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الجدول رقم (07):مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقيمتها بدعم من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المشاريع	2255	6975	11697	16925	11803
قيمة المشاريع [مليون دينار]	511529	707730	937822	2401890	479560
السنة	2011	2012	جوان 2013		
عدد المشاريع	7803	7715	4768		
قيمة المشاريع [مليون دينار]	1378177	815545	752169		

المصدر :العايب ياسين،"دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لانشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "،مرجع سابق ص 41.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كانت مرتفعة خلال السنوات 2007 2008، 2009 ثم انخفض عدد المشاريع المنشأة من طرف الوكالة خلال السنوات 2011، 2012، 2013 وهذا راجع للوضعية المالية التي كانت تمر بها الحكومة الجزائرية .

الجدول (08):توزيع المشاريع الاستثمارية والمصرح بها حسب نوع الأنشطة من الفترة 2002 إلى 2015.

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 218	2,02%	176 019	1,52%	52 366	5,06%
البناء	11 290	18,74%	1 323 698	11,44%	245 911	23,78%
الصناعة	9 231	15,32%	6 503 533	56,20%	388 219	37,54%
الصحة	809	1,34%	127 684	1,10%	19 105	1,85%
النقل	30 669	50,91%	1 027 480	8,88%	158 016	15,28%
السياحة	789	1,31%	982 934	8,49%	54 862	5,31%
الخدمات	6 226	10,34%	964 388	8,33%	107 089	10,36%
التجارة	2	0,00%	37 514	0,32%	4 100	0,40%
الاتصالات	5	0,01%	428 963	3,71%	4 348	0,42%
المجموع	60 239	100%	11 572 213	100%	1 034 016	100%

المصدر:قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

الشكل (03) :عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب نوع الأنشطة من 2001 إلى 2015.

المصدر:بيانات ANDI.

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن عدد الاستثمارات المصرح بها في قطاع البناء تفوق عدد الاستثمارات المصرح بها في باقي الاستثمارات

الشكل (04) :عدد مناصب الشغل التي خلقتها المشاريع الاستثمارية المصرح بها 2001 إلى 2015.

المصدر:بيانات ANDI.

4.2. **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)**:تعمل هذه الوكالة على تسيير جهاز القرض المصغر ومرافقة المشاريع الصغيرة في مختلف القطاعات والشكل الموالي يبين النسبة المئوية للقطاعات المستفيدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض الحسن .

الشكل رقم (05) :النسبة المئوية للقطاعات المستفيدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض الحسن .

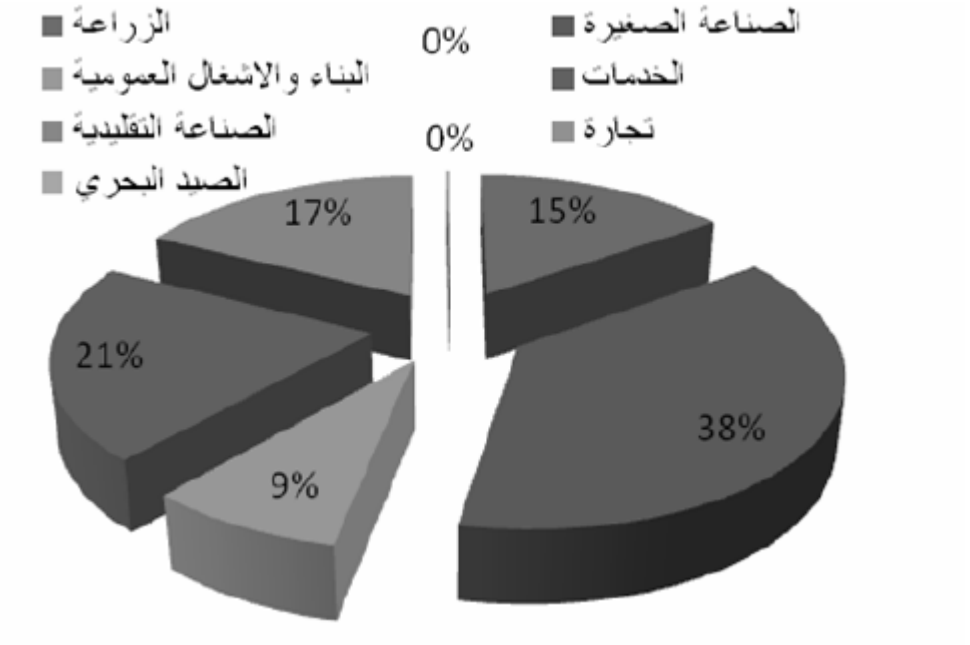

المصدر :ياسين العايب"دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لانشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "، مرجع سابق ص 51.

خلاصة :

لقد حاولنا من خلال دراستنا هذه تسليط الضوء على تشخيص دور اليات الدعم والتمويل التي انتهجتها الجزائر لإنشاء و دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة و كآلية للتخفيف من حدة البطالة من جهة أخرى، بالإضافة الى مساهمتها في خلق القيمة المضافة وزيادة الناتج الداخلي الخام و قد حققت نجاحا نسبيا بالنظر إلى نسبة المؤسسات المنشأة ،رغم كل المعوقات التي تحول دون قيام هذه المؤسسات ، لهذا لجأت الحكومة الجزائرية إلى البدء بإصلاحات سعيا منها إلى تقديم الحلول الممكنة لهذه العراقيل حيث كانت سياسة الدولة في مجال الدعم المالي لتطوير الاستثمار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة حتمية لا مفر منها بسبب تغير الظروف الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد من خلال الانتقال نحو اقتصاد السوق وفرض قواعد جيدة على تنمية الاقتصاد حيث يتطلب وجود مؤسسات اقتصادية ذات وضعية مالية مريحة ,لذلك عملت الحكومة الجزائرية على انشاء العديد من الهيئات المتخصصة في الدعم المالي و تشجيع تطور مسار نمو المؤسسات الصغيرة.

-تعد التجربة الجزائرية في القيام بإنشاء اليات تعمل على تقديم الدعم المالي لأصحاب المشاريع للقيام بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تجربة ناجحة بالنظر الى تزايد عدد المؤسسات المنشأة خلال السنوات الأخيرة .

الاحالات والمراجع:

[1] دراسة سهام شيهاني ،طارق حمول ،"تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية –مع الاشارة الى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة 16-17 نوفمبر 2011.

[2] ماجدة العطية ،"إدارة المشروعات الصغيرة "،الطبعة الأولى ،دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان 2002 ،ص 31.

[3] سمير علام ،"إدارة المشروعات الصناعية "،مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،القاهرة ،1993 ،ص 04.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،المادة 05-07 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،العدد 77 ،12/15 2001 ،ص 06.

[5] المواد رقم 5-7 من القانون 18/01 المؤرخ في 12/12 /2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[6] آيت عيسى عيسى "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –آفاق وقيود –" ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد السادس جامعة تيارت .

[7] ساسية عناني، طبابية سليمة ،آثار البرامج الاقتصادية على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أبحاث المؤتمر الدولي جامعة سطيف ،كلية العلوم الاقتصادية ،2013،ص 12.

[8] الأمر رقم 01-03 الجريدة الرسمية العدد 4،47 اوت 2001 ،ص 04.

[9] المرسوم التنفيذي رقم 65-165 الجريدة الرسمية ،العدد 32 ،4 ماي 2005 ،ص 28.

[10] محمد قوجيل ،يوسف قريشي ،"سياسات دعم المقاولتية في الجزائر "،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،العدد 2015/07.

[11] المرسوم التنفيذي رقم 94-188 الجريدة الرسمية ،العدد 44، 6 جويلية 1994 ،ص 05.

[12] وزراة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ،2016/06/20.

[13] يوسف حميدي ،"مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة "،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليلي الاقتصادي ،جامعة الجزائر ،2008،2007،ص 120.

[14] العايب ياسين ،"دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لانشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "،جامعة قسنطينة مجلة دراسات اقتصادية ،العدد رقم 01-2014،ص 46.

إدارة المعرفة ودورها في تحقيق الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بن وسعد زينة
المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت/ الجزائر
benoukaci@hotmail.com

بوزيان الرحماني هاجر
المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت/ الجزائر
bouzianerahma@gmail.com

Knowledge management and its role in achieving innovation in small and medium enterprises in Algeria

Ben ousad zina
Centre University of belhadj bouchai bain temouchent/algeria
benoukaci@hotmail.com

Bouziane erahmani hadjer
Centre University of belhadj bouchai bain temouchent/algeria
bouzianerahma@gmail.com

Received: 14/04/2018 *Accepted: 03/06/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على دور إدارة المعرفة في تحقيق الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه المؤسسات التي أصبحت تمثل أكثر من 90 % من النسيج الاقتصادي لكلّ من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وأصبح من الضروري عليها تبني أساليب تسيير حديثة في إدارتها حتى تصل إلى درجة التميز وتتمكن بالتالي من الصمود أمام المنافسة.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أنّ استعمال إدارة المعرفة يعتبر ضرورة حتمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأنّ هذه الطريقة تساعد على الكشف عن المعارف الداخلية والخارجية، الصريحة والضمنية، وتندد بضرورة تشجيع العمل الجماعي، والتشارك فيه، ممّا يعزز روح الإبداع في العمليات وفي الإنتاج على حد سواء.

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل عدم إمكانية تبنيها لنظام إدارة المعرفة بشكله الصحيح نظرا للعديد من المعوقات والتي تتمثل أساسا في محدودية إمكانياتها المالية، نقص الخبرة والكفاءات العاملة بها، سياسة التوظيف العائلي التي تغلب عليها...

الكلمات المفتاحية: إدارة المعرفة، الإبداع، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

This paper aims to identify the role of knowledge management in achieving innovation in small and medium enterprises. These institutions represent more than 90% of the economic of both developed and developing countries. It is necessary for them to adopt modern management methods in their management for reach the level of excellence and thus be able to withstand the competition.

The results of this study show that the use of knowledge management is an imperative for SMEs, because this method helps to detect internal and external, explicit and implicit knowledge, and denotes the need to encourage and share teamwork, which promotes the spirit of creativity in processes and production to the extent whether.

Small and medium enterprises suffer from the problem of not being able to adopt the knowledge management system properly due to many obstacles, which are mainly limited in their financial capacities, lack of experience and competencies working in them, …

Keywords: knowledge management, creativity, small and medium enterprises.

تمهيد:

في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم و التطورات التكنولوجية الهائلة أصبح من الضروري على المنظمات السعي جاهدة من أجل ضمان بقاءها ضمن هذا العالم المتغير، و لا يمكن تحقق ذلك ما لم تمتلك هذه الأخيرة خبرة تنافسية تمكّنها من الصمود في وجه المنافسة القوية، و لقد أجمع الخبراء في مجال الإدارة والاقتصاد بأنّ إدارة المعرفة هو السبيل الأفضل والمصدر الاستراتيجي في بناء وتعزيز الميزة التنافسية، إذ أشار ادوارد فراينبوم Edward Freignebour في سنة 1980 في المؤتمر الأمريكي الأول حول الذكاء الاصطناعي إلى عبارته الشهيرة أنّ:" المعرفة قوة".[1]

كما يشير كلّ من العلي قندلجي والعمري في هذا الصدد أنّ المعرفة أصبحت أكثر أهمية من مورد رأس المال وقوة العمل فهي لا تخضع لقانون تناقص رأس المال ولا تعاني من مشكلة الندرة باعتبارها المورد الوحيد الوافر الذي يُبنى بالتراكم ولا يتناقص بالاستخدام، بل بالعكس يمكن استخدامها في توليد وتطوير أفكار جديدة بتكلفة أرخص أو بدون تكلفة إضافية.

إشكالية البحث: وفي ضوء ما تقدم تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي:

- كيف تتمكن المؤسسة من الوصول إلى الإبداع من خلال تبنيها لإدارة المعرفة كوسيلة تسير حديثة، وما عوائق ذلك في الجزائر ؟

ومن خلال هذا السؤال يمكننا طرح مجموعة من الأسئلة كالتالي:

- ما معنى إدارة المعرفة ؟
- ما هو الإبداع في المؤسسة ؟
- ما العلاقة التي تجمع إدارة المعرفة بالإبداع ؟
- ما هي العوائق التي تحول دون إمكانية استعمال إدارة المعرفة والوصول إلى الإبداع في المؤسسات الجزائرية؟

أهداف البحث: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- تسليط الضوء على أبرز المفاهيم الإدارية المعاصرة والمتمثلة في إدارة المعرفة، هذا الأسلوب الجديد في التسيير الذي أصبح أساس النجاح في المؤسسات نظرا لِما يسمح به من توليد وتجديد ونشر المعارف والأفكار بين كلّ أفراد المؤسسة وهو ما يضمن التجديد المستمر؛
- التعرف على العلاقة التي تجمع بين عمليتي إدارة المعرفة والإبداع؛
- التعرف على واقع استعمال هذا الأسلوب الإداري الجديد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص؛
- استعراض مختلف المعوقات التي تحول دون استعمال هذا النوع من المؤسسات لإدارة المعرفة والإبداع في تسييرها.

أهمية البحث: تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- بناء الإطار النظري لإشكالية تأثير إدارة المعرفة في الإبداع في المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؛
- التطرق إلى موضوع مهم جدا في التسيير ألا وهو إدارة المعرفة التي أصبحت تمس جوهر المؤسسات بشكل وثيق، إلاّ أنّها تعتبر في أغلب الأحيان مجهولة من طرف العديد من المسيرين وأصحاب المشاريع؛
- تسليط الضوء على قطاع حساس ألا وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه المؤسسات التي رغم أنّها أصبحت تحتل الصدارة في معظم وإن لم نقل كلّ دول العالم نظرا لما تتميّز به من خصائص إيجابية عديدة، إلاّ أنّها تعاني من بعض النقائص التي تجعلها غير قادرة على تبني نظم التسيير الحديثة،كقلة رأسمالها، قلة الخبرة بها ...

تقسيمات الدراسة: من أجل الوصول إلى الأهداف السابقة الذكر إرتأينا أن نقسم البحث إلى محورين أساسيين كالتالي:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول إدارة المعرفة والإبداع؛

المحور الثاني: مدى تأثير إدارة المعرفة على الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسات السابقة: تعددت الدراسات التي تناولت موضوع إدارة المعرفة وتأثيرها على الإبداع في المؤسسات الاقتصادية والتي سنستعرض البعض منها فيما يلي :

- دراسة سلطاني محمد رشدي: بعنوان :" **المعارف الجماعية وأثرها على نشاط الإبداع في المؤسسة**" حيث استعمل الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مدى تأثير العمل الجماعي والتشارك في المعرفة في تعزيز نشاط الإبداع في المؤسسات الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى أنّ عملية الإبداع في المؤسسة تتوقف على حجم المعارف الجماعية المتواجدة بها، كما أوصت الدراسة بضرورة تدعيم القدرات المعرفية للمؤسسات ، والتزامها بالتجديد المستمر لمعارفها والتركيز على العمل الجماعي.

- دراسة محمد أحمد عبد القادر، وبلال خلف السكارنة بعنوان: " **إدارة المعرفة والإبداع وانعكاساتها على الأداء الوظيفي**" حيث هدفت الدراسة إلى معرفة نتائج العلاقة بين إدارة المعرفة والإبداع المنظمي كمصدر للميزة التنافسية في منظمات الأعمال، وخلصت إلى أنّ فهناك علاقة جد وثيقة بين إدارة المعرفة والإبداع، فالمعرفة كقوة أساسية محركة للاقتصاد، إلى جانب التغيير والعولمة وتحدياتها، ولدت الحاجة إلى الإبداع لترجمة المعرفة إلى (سلع، خدمات، عمليات) جديدة أو مطورة، تحقق للمنظمة ميزة تنافسية . كما ان القدرات المعرفية مكنت المنظمات من إبداع منتجات جديدة بسرعة وكلفة منخفضة، فضلا عن الارتقاء بمستويات الجودة و "الإبداع التنظيمي "وأثرها في صياغة إدارة المعرفة للمنتوج الجديد، أو الخدمة الجديدة.

- دراسة دوفي وجان Duffy , jan بعنوان " **إدارة المعرفة : أكون أو لا أكون** " حيث يتساءل الكاتبان عما إذا كان هناك اهتمام فعلي باستعمال إدارة المعرفة في منظمات الأعمال، أم أنّه مصطلح غامض مقصور على فئة معينة دون الأخرى، وإلى أيّ مدى يمكن أن تلعب إدارة المعرفة دورا حيويا في مستقبل المؤسسة، وخلصت الدراسة إلى أنّ إدارة المعرفة لا تعني مجرد تتبع المعارف الموجودة والتقاطها إنّما تهدف إلى تعزيز ودعم إنشاء معارف جديدة، ممّا يسهم في عملية الابداع ويعتبر عنصرا أساسيا في نجاح مؤسسات الأعمال.

وفي هذا الصدد يعرّف دافي Duffy إدارة المعرفة بأنّها: عملية موجهة للإبداع عن طريق الاستثمار في الفكر والخبرة التنظيميين.[2]

- دراسة نهلة عبد القادر هاشم بعنوان : " **إدارة المعرفة مدخل للإبداع التنظيمي في الجامعات المصرية**" والتي حاول من خلالها الباحث الإجابة عن السؤال التالي: كيف يمكن تطبيق إدارة المعرفة في الجامعات المصرية وصولا إلى مستويات عالية من الإبداع في أداء وظائفها؟ و كان هدفه التعرف على أهم المرتكزات التي تصلح كأساس لذلك ، والتي تمثلت حسبه في ضرورة تنظيم إدارة

المعرفة مع توجهات العمل، تحديد الفوائد من جهود إدارة المعرفة، اختيار البرنامج المناسب لإدارة المعرفة، استخدام التكنولوجيا المناسبة لإدارة المعرفة، إيجاد قيادة وفرق لإدارة المعرفة، حيث أكّد الباحث من أنّ إدارة المعرفة تعتبر ضرورة ملحة جدا بالنسبة للجامعات من أجل الوصول إلى الأداء المتميّز ذي المعدلات العالية من الإبداع .

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنّها تحاول التعرف عن مدى علاقة إدارة المعرفة بالإبداع، وكيف يمكن لإدارة المعرفة إذا استعملت بشكل صحيح من خلق معارف وأفكار جديدة لا ترمي فقط إلى رفع الإنتاج وإنّما إلى تحسينه والابداع فيه بشكل يتناسب مع متطلبات السوق الذي يتميّز بالمنافسة الشديدة.

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في كونها مست قطاعا حساسا ومهما جدا في الاقتصاد وهو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أمّا الدراسات السابقة فقد ركزت على المؤسسات بصفة عامة، والجامعات.

أولا: ماهية إدارة المعرفة والإبداع.

سنحاول من خلال هذا المحور التعرف على كلّ من إدارة المعرفة والإبداع من خلال استعراض أهم التعاريف التي تتعلق بهما، إضافة إلى خصائصهما التي جعلت منهما جزءا لا يتجزء من المؤسسات التي تسعى إلى الاستمرار في السوق في ظل المنافسة الشديدة.

1. ماهية إدارة المعرفة

رغم أنّ تعاريف إدارة المعرفة اختلفت من باحث لأخر إلاّ أنّه ونظرا للخصائص التي تتميز بها هذه الطريقة الجديدة في التسيير فهناك إجماع على مدى أهميتها في المؤسسات المعاصرة ودورها الفعال في الرفع من المردودية والأداء المؤسساتي.

1.1 ما معنى إدارة المعرفة؟

لقد كان مصطلح إدارة المعرفة إلى غاية سنوات التسعينات يستخدم لوصف تطبيقات الحاسوب لتخزين المعلومات واسترجاعها، إلاّ أنّ هذا المنظور المعلوماتي تمّ انتقاده من طرف العديد من الباحثين و المؤلفين الذين نددوا بضرورة النظر إلى إدارة المعرفة بمنظور استراتيجي، إداري، ابتكاري. [3]

عرف بيتر دروكر Petter Drucker إدارة المعرفة على أنّها:" التنسيق واستغلال موارد المعرفة التنظيمية من أجل خلق المردودية والميزة التنافسية".[4]

أمّا سكايرم Skayrm الذي يعتبر من أبرز من تناولوا مفهوم إدارة المعرفة فيُعرفها بأنّها:" الإدارة النظامية الواضحة والصريحة للمعارف الحيوية وكلّ ما يتعلق بها من عمليات خلق، تنظيم، نشر، استخدام واستغلال المعرفة وذلك لتحقيق أهداف المنظمة". [5]

2.1 تصنيفات المعرفة

هناك عدّة آراء حول تصنيفات المعرفة إلاّ أنّ أول تصنيف كان ذلك الذي أشار إليه ميشال بولاني Michel Polani سنة 1966 من القرن الماضي الذي كان يرى بأن الفرد يعرف أكثر ممّا يمكن أن يقول وأنّه يخاف أن يقوم بأشياء لا يمكن شرح كيفية القيام بها وهو ما يشير إلى صعوبة وضع المعرفة الضمنية في كلمات منطوقة، ما سمي فيما بعد بالمعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية.[6]

1.2.1 المعرفة الصريحة: أعطيت لها عدّة تعاريف حيث عرّفها توم باكمان بأنّها "معرفة جاهزة وسهلة الوصول وذلك لأنّها موثقة في مصادر المعرفة الرسمية التي عادة ما تكون جيدة التنظيم (الوثائق، الحاسوب)". [7]

2.2.1 المعرفة الضمنية: وعرفت حسب نوناكا كما ورد عن نجم عبود نجم أنّها " المعرفة الغير رسمية والذاتية والمعبر عنها بالطرق النوعية والحدسية، وهي غير قابلة للنقل والتعليم".[8]

3.1 ما الذي يميّز إدارة المعرفة؟

تتميز إدارة المعرفة بالعديد من الخصائص التي نذكر منها ما يلي :[9]

- الاهتمام بمصادر المعرفة الداخلية: والتي تتمثل في الأفراد ذوي الاختصاصات والقدرات التي يوظفونها في أنواع متميزة من الأنشطة؛
- دراسة وتحليل مصادر المعرفة الخارجية: يمكن للإدارة الاستفادة من رصيد الفكر والمعرفة المتاح لها في القدرة على تفهم الظروف المحيطة والكشف عن سبل تطويرها وابتكار الأفضل من الأدوات والآليات لاستثمار الفرص المتاحة؛
- المعرفة في تطور مستمر: إنّ ما يتحقق للإدارة من معرفة ينبغي أن ينعكس على المنظمة فيعيد تشكيلها وترتيب أوضاعها لتتناسب مع معطيات العصر وبالتالي تصل الإدارة إلى اكتشاف حقيقة أهم وهي التعلم التنظيمي؛

- المعرفة أساس تكوين المزايا التنافسية للمنظمات؛
- المعرفة مبنية على الخبرة وقابلة للتخزين في شكل ملفات مكتوبة؛ [10]

المعرفة قابلة للانتقال، للتوليد، للزوال وللامتلاك.[11]

4.1 أهمية إدارة المعرفة

تتمثل أهمية إدارة المعرفة في أنّها :

- تعد فرصة كبيرة للمنظمات لتخفيف التكاليف ورفع موجوداتها الداخلية لتوليد الإيرادات الجديدة.[12]
- تعد أداة لتحفيز المؤسسة على تشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية لخلق معرفة جيدة والكشف المسبق عن العلاقات الغير المعروفة والفجوات في توقعاتهم ؛[13]
- لها القدرة على التكيف إضافة إلى الحصول على كميات مهولة من المعلومات خلال أجزاء من الثانية؛ [14]
- تساعد على العمل بمبدأ التوقع قبل الوقوع وتشجع أسلوب الإدارة بالمبادرة و ليس الإدارة برد الفعل، كما لها القدرة على تفعيل مواجهة الأزمات الحادة والطارئة. [15]
- إطلاق الطاقات الفكرية وقدرات الأفراد الفنية بالمؤسسة على كافة المستويات ممّا يساهم في رفع كفاءة العمليات وتحسين الإنتاجية وتوفر الحلول الأفضل للمشاكل. [16]
- يهيئ فرص تطور المؤسسة بمعدلات مناسبة مع قدراتها والفرص المتاحة لديها من خلال الاستغلال المكثف لنتائج المعرفة ومنتجاته الثقافية المتجددة إلى جانب الخبرة المتراكمة للأفراد. [17]
- إشباع الحاجة إلى المعلومات و تسهيل الوصول إليها بالوقت و الكم و النوع المناسب. [18]
- قاعدة المعرفة هي أساس الوعي بحاجات الزبائن و تطلعاتهم فهي تعمل على جذب الزبائن الجدد والحفاظ على الزبائن ذوي الولاء كما أنّها تقوي العلاقة بين النظراء (المعرفة المهنية) وبين العاملين و الإدارة (المعرفة الإنسانية). [19]
- تدعم الجهود للاستفادة من جميع الموجودات الملموسة والغير ملموسة بتوفير إطار عمل مناسب كما تساهم في تعظيم قيمة المنفعة ذاتها عبر التركيز على المحتوى. [20]

■تحقق التكامل بين قدرات الموارد البشرية المبدعة من ذوي المعرفة ومتطلبات تقنيات الاتصالات والمعلومات حتى تصبح للمؤسسة القدرة على رصد المعرفة من مختلف المصادر ومعالجتها بالتعليل والتحديث وإتاحتها للاستخدام الفعال في صياغة و تنفيذ الاستراتيجيات وتشغيل الأنظمة والوظائف والعمليات. [21]

2. ماهية الإبداع

تتداخل مصطلحات الإبداع والابتكار في اللغة، فالإبداع يمكن أن يمثل بفكرة جديدة، أمّا الابتكار فهو تجسيد هذه الفكرة في الواقع وهو النهاية التجارية أو الصناعية للإختراع، والذي يصبح ابتكارا عندما يظهر في السوق وكذلك عندما ينشأ أو يستخدم في النسيج الصناعي. [22]

2. 1 تعريف الإبداع:

لقد تباين الكتاب في تقديم تعريف موحد للإبداع، إلاّ أنّه حاولنا فيما يلي استعراض أهم التعاريف :

يرى دروكر (Drucker) أنّ الإبداع هو "الطريقة التي تعتمدها المنظمة لخلق مصادر جديدة للثروة، آو دعم المصادر ذات القدرات العالية لخلق الثروة مستقبلاً وبما يؤكد العلاقة بين المنظمة والإبداع والميزة التنافسية في بيئة تمتاز بالسباق التنافسي الديناميكي، وفي المنظمات الكبيرة والصغيرة، الخدمية والإنتاجية على حد سواء. [23]

عرّف جيلفورد الإبداع بأنّه: " سمات استعداديه تضم الطلاقة في التفكير والمرونة والأصالة والحساسية للمشكلات وإعادة تعريف المشكلة و إيضاحها بالتفصيلات أو الإسهاب" [24] ، كما عرفته المنظمة الأمريكية للتدريب والتطوير بأنّه :" عملية إنتاج أفكار أو أشياء حقيقية أو خيالية ووضعها في طرق جديدة ومفيدة. [25]

2.2 مستويات الإبداع:

يطرح المتخصصين في العلوم الإدارية ثلاث مستويات من الإبداع: الإبداع على مستوى الفرد، والإبداع على مستوى الجماعة، والإبداع على مستوى المنظمة.

1.2.2 الإبداع على مستوى الفرد (الإبداع الفردي): ويقصد به الإبداع الذي يحققه الأفراد الذين يمتلكون قدرات وسمات إبداعية حيث تتمثل سمات المبدع في : [26]

* المعرفة :حيث يبذل الفرد وقتا كبيرا لإتقان عمله؛

* التعليم :و هو يؤكد على أنّ المنطق يعيق الإبداع؛

* الذكاء :الإنسان المبدع ليس بالضرورة عالي الذكاء ولكنه يتمتع بالقدرات التفكيرية على تكوين علاقات مرنة بين الأشياء.

* الشخصية: يحب الشخص المبدع روح المخاطرة، وهو مستقل ومثابر وعالي الدافعية ومتشكك.

* العادات الاجتماعية:الإنسان المبدع ليس منطويا على نفسه بل هو يميل إلى التفاعل و تبادل الآراء مع الآخرين.

إضافة إلى الخصائص السابقة يمكن أن نضيف : الرغبة في الانجذاب نحو الجديد والقدرة على إنتاج الأفكار، المرونة، الطلاقة اللفظية، القدرة العالية في تحليل المشاكل العلمية، القدرة العالية على التخيل، القدرة على تحليل المعلومات وتصنيفها، إيجاد العلاقات والروابط والقدرة على التنظيم والتصنيف والتسلسل المنطقي، التفكير التخيلي.[27]

2.2.2 الإبداع على مستوى الجماعة:

وهو الإبداع الذي يتم تحقيقه أو التوصل إليه من قبل الجماعة (قسم، أو إدارة أو لجنة.... إلخ) ،إذ أنّ اعتمادا على خاصية التداؤب فإنّ إبداع الجماعة يفوق كثيرا مجموع الإبداعات الفردية للأعضاء نتيجة للتفاعل فيما بينهم وتبادل الرأي والخبرة ومساعدة بعضهم البعض للأخر، حيث يتأثر إبداع الجماعة كما ونوعا بما يلي: الرؤيا، المشاركة الآمنة، الالتزام بالتميز في الأداء، دعم ومؤازرة الإبداعات الذاتية الفردية .[28]

3.2.2 الإبداع على مستوى المؤسسة:

يتفق هذا النوع من الإبداع على مستوى الجماعة في الكثير من الصفات كون المنظمة كيان إداري تنظيمي يتكون من جماعات وأفراد وعاملين في مواقع مختلفة بهدف انجاز هدف معين ويحمل الإبداع اسم المنظمة بشكل عام.[29]

إنّ الإبداع في المؤسسات المعاصرة يعد أمرا ضروريا لا غنى عنه إذا أرادت المؤسسة البقاء والازدهار، إذ أنّه يعتمد على عاملين أساسيين وهما القاعدة المعرفية في المنظمة وتراكم المعرفة عبر الوقت، وعليه فعلى المنظمة أن تجعل من الإبداع أسلوب عملها وممارستها اليومية، ويتحقق ذلك بتوفر الشروط التالية: [30].

- ضرورة إدراك أن الإبداع و الريادة تحتاج إلى أشخاص ذوي تفكير عميق ولتنمية هذا التفكير لدى الأفراد لابد من أن تتيح لهم المؤسسة فرص التعلم و التدرب و المشاركة في الندوات و المؤتمرات.
- ضرورة تعلم حل المشكلات بطريقة إبداعية، وهذا يعني تكييف التفكير وتشجيعه ليكون أكثر مرونة.
- ضرورة تنمية المهارات والقدرات الإبداعية في إيجاد المشكلات وتعزيزها ممّا يساعد على تنمية المهارات الإبداعية و لتعوّد على التفكير المطلق والشامل وتقصي أبعاد أيّ مشكلة.
- ضرورة تنمية المهارات الإبداعية في صنع المشكلات أو بناء المشكلات، و ذلك من العدم و العمل على حلها.

2 .3 شروط إدارة الابداع: لكي تصل أي مؤسسة إلى الإبداع لا بد عليها من إدارة هذا الأخير بطريقة فعالة من خلال توفير العديد من الشروط كالتالي: [31]

1.3.2 توفير المناخ الإبداعي المناسب: لا بد من توفير الظروف الديناميكية الدافعة للإبداع في المؤسسة والتي تتمثل في:

- الحرية والديمقراطية في طرح الأفكار ومحاورتها ومعارضتها دون أية قيود أو حدود غير موضوعية، ممّا يوفر فرصة التعاون والصراحة والاحترام المتبادل بين الأفراد والجماعات في المؤسسة؛
- ضرورة تشجيع العمل الجماعي وإيجاد التجانس النسبي المعتدل بين أعضاء فرق وجماعات العمل لتفادي الخلافات والنزاعات التي تقتل الأفكار؛
- توفّر المهارة القيادية التي تضمن إدارة عمل الجماعة أو المؤسسة من خلال التحفيز الذي يعتبر أهم دوافع الإبداع ، وكذا النزاهة والعدل اللذان يضمنان حقوق العامل المبدع ويميّزه عن غيره.

2.3.2 - تكوين فريق عمل مبدع: يمكن للمؤسسة الحصول على الأفراد المبدعين وتوظيفهم لديها أو أنّها تقوم بتنمية وصقل المواهب الموجودة بداخلها وذلك عن طريق الجمع بين الأفراد اللذين لديهم جوانب ذكاء طبيعية مختلفة حتى يتم تعزيز الجوانب الأقل تطويرا لديهم من خلال تعاملهم مع بعضهم البعض أو من خلال تقديم الدعم اللاّزم لهم وقد يتحقق ذلك من خلال :

- إعلان القيم والاتجاهات الجديدة عن طريق الإعلان بوضوح شرعية الاتجاه الإبداعي وتبنيه من خلال القيم التنظيمية للمؤسسة بدعم ركائز اللامركزية والاستقلالية، وتشجيع التجريب وروح المغامرة وتقبل الإخفاق والتأكد من تنمية البيئة التنظيمية باستمرار؛

- تشجيع البحث والتطوير من خلال تشكيل فرق البحث والإبداع وتوفير الموارد اللازمة لذلك
- التعليم والتدريب المستمرين واللّذان يهدفان إلى تنمية معرفة الأفراد وتمكينهم، زيادة قدرة الفرد ومهارته في العمل، إتاحة فرصة الاستكشاف والتعرف على الاتجاهات والميول.

3.3.2 وضع معايير تقييم موضوعية: حيث يعتبر تقييم الأداء أمر ضروري لمنح المكافآت من أجل استمالة المبدعين وتشجيعهم على العطاء.

ثانيا: دور إدارة المعرفة في الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سوف نحاول من خلال هذا المحور التعرف على مدى تأثير إدارة المعرفة على عملية الإبداع، إذ سنركز في ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بالعديد من الخصائص التي تجعل منها أفضل مكان لاستعمال هذه الأساليب الحديثة في التسيير ، سعيا منها نحو الإبداع لتحقيق الميزة التنافسية، إلاّ أنّه سوف نستعرض في البداية ماهية هذا النوع من المؤسسات.

1. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريفا موحدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك يعود إلى العديد من العوامل الاقتصادية والتقنية والسياسية ، حيث تتمثل العوامل الاقتصادية في اختلاف درجة النمو الاقتصادي فكلّما كانت الدولة ذات رفاهية اقتصادية كلّما كان حجم المؤسسات بها كبيرا نسبيا.

كما أنّ تنوع الأنشطة الاقتصادية يعتبر من أحد أسباب عدم القدرة على توحيد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيمكن اعتبار مؤسسة أنّها صغيرة أو متوسطة في قطاع الصناعة بينما تُصنف إلى الكبيرة في قطاع الخدمات، وقد ينقسم النشاط الواحد إلى عدّة فروع تختلف من حيث كثافة اليد العاملة المستعملة وحجم الاستثمار فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في قطاع النقل البحري قد تصنف إلى مؤسسات كبيرة في قطاع النقل البري رغم أنّ كلا النشاطان ينتميان إلى نفس القطاع الخدماتي.

أمّا عن العوامل التقنية فتتمثل في مستوى الاندماج بين المؤسسات فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي ذلك إلى توحُّد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة أو موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدّة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

للعامل السياسي دور كبير في اختلاف التعاريف عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يتجلى في مدى رغبة الحكومة في تشجيع ظهور هذا النوع من المؤسسات والسياسات التي تتبعا لترقية هذا القطاع والنهوض به حيث أنّه على ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.

نظرا لصعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تصنيفها حسب معيارين أساسيين كما يلي:

1.1.1 المعايير الكمية : يمكن تعداد هذه المعايير في النقاط التالية :حجم العمالة، رأس المال، رقم الأعمال، قيمة الموجودات، التركيب العضوي لرأس المال، القيمة المضافة والطاقة المستعملة[32].

ويعتبر معيارا حجم العمالة ورأس المال المستثمر الأكثر استخداما في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهما.

1.1. 2 المعايير النوعية :

من خلال نتائج الدراسة التي قام بها البروفيسور بولتون (J.E .Bolton) في بريطانيا في سنوات الستينات عرّف خلالها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على ثلاثة معايير هي:[33]

* أن تكون المؤسسة مسيرة من طرف مالكيها بصفة شخصية، كما تتميز هذه المؤسسات بهيكل تنظيمي أفقي أي عدم وجود تفويض للمسئوليات من طرف مالك المؤسسة ؛

* أن تكون حصتها في السوق محدودة ؛

* أن تكون مستقلة، أي أن تكون ملكية المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة لفرد أو مجموعة محدودة من الأفراد.

إضافة إلى معيار آخر وهو طبيعة الصناعة حيث يتوقف حجم المؤسسة على الطبيعة الفنية للصناعة، أو بعبارة أخرى على مدى استخدام الآلات في العملية الإنتاج .[34]

2.1 خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لم تكن الأهمية التي اكتسبتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كلّ اقتصاديات العالم مجرد صدفة وإنّما يعود ذلك إلى مجموعة من الخصائص التي تُميِّز هذا النوع من المؤسسات عن نظيراتها الكبيرة والتي يمكن تقسيمها كما يلي :

1.2.1 الخصائص المتعلقة بالحجم والجانب المالي

تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها وقلة تكاليف إنشائها نظرا لاعتمادها الكبير على التمويل الشخصي و/أو العائلي، وكذا انخفاض مستويات معامل رأس مالها، وسرعة دورانه؛ قدرتها على تعبئة المدخرات الخاصة،إضافة إلى سهولة انتشارها وحرية اختيار النشاط المناسب لها.

2.2.1 الخصائص المتعلقة بالجانب الإداري

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة إدارتها، سهولة وبساطة تنظيمها، سهولة القيادة والتوجيه بها؛ المنهج الشخصي في التعامل مع العمال بها، كما أنّها تعتبر مركز للتدريب الذاتي، والمكان المناسب للابتكار، والكفاءة والفعالية، وتتميز عملية اتخاذ القرار بها بالسرعة والدقة والمرونة، هذا بالإضافة إلى نقص الروتين في إدارتها وقصر الدورة المستندية والأوراق المكتبية في تعاملاتها.

3.2.1 الخصائص المتعلقة بالعلاقة مع المحيط

أمّا فيما يتعلق بعلاقة هذا النوع من المؤسسات بمحيطها فتتميز بالطابع الشخصي لخدمة عملائها، القدرة على التكيف مع المتغيرات والظروف السوقية، سهولة دخولها وخروجها من السوق؛ محدودية السوق الذي تنشط فيه،كما لديها إمكانية استعمال سياسة البيع الآجل.

4.2.1 الخصائص المتعلقة بالعلاقة مع الاقتصاد

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقتصاديا بكثرة عددها، توزعها على كافة القطاعات الاقتصادية، استغلالها للخامات المحلية التي قد تكون معطلة، تعظيم الناتج المحلي وتنويع هيكل الناتج الصناعي، تساهم في إحداث التوازن بين المناطق ودعم المؤسسات الكبيرة.

2.دور إدارة المعرفة في تحقيق الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى دراسة كيفية تأثير إدارة المعرفة على الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث سنستهل ذلك بالتعرف أولا عن تأثير إدارة المعرفة على الأداء العام من خلال التأثير على تعلم العاملين ورضاهم، وكذا التأثير على العمليات وعلى المنتجات، ثم سنحاول التطرق إلى واقع الإبداع في هذا النوع من المؤسسات ، لنتعرف في الأخير على مختلف العوائق التي تقف في وجه هذا النوع من المؤسسات وتحول دون تمكنها من استعمال إدارة المعرفة في تسييرها وبالتالي الوصول إلى تحقيق الإبداع.

2. 1 أثر إدارة المعرفة على الأداء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

باعتبار أنّ الإبداع هو عملية تحويل المعرفة الجديدة إلى منتجات جديدة، بما يجعله مصدراً لخلق القيمة وتحقيق الميزة التنافسية، يمكن القول بأنّ إدارة المعرفة هي المصدر الرئيسي لخلق وتحقيق الإبداع في المنظمة.

تساهم إدارة المعرفة في تحقيق الإبداع للمنظمة من خلال تأثيرها على أبعاد مختلفة كالأفراد والعمليات والمنتجات كما يلي:

2 . 1.1 أثر إدارة المعرفة على أداء وتعلم العاملين

تؤثر إدارة المعرفة على العاملين في المنظمة بطرق مختلفة، حيث أنّه يمكنها توصيل عملية التعلم لديهم وذلك من خلال بعضهم لبعض وكذلك من خلال المصادر الخارجية للمعرفة،كما أنّها تجعلهم أكثر مرونة إضافة إلى تدعيمها لرضا العمل لديهم، وهذا يعني مساعدة العاملين على بناء قدراتهم في التعلم وفي حل ومعالجة مختلف المشاكل التي تواجه نشاطات المنظمة، وبالتالي الانطلاق نحو المعرفة المتجددة في مجال حقولهم وتخصصاتهم المختلفة.[35]

كلّما شجعت المنظمة عمّالها على التعلم المستمر كلّما أدى ذلك إلى تحفيز العاملين في استعمال المعارف المكتسبة من خلال عملية التعلم في حل المشكلات التي تواجهها مؤسستهم خلال عملها اليومي ومواجهة التغيرات الكبيرة التي قد تحدث مستقبلا، حيث أنّ مهاراتهم وقدراتهم المعرفية تجعلهم أكثر مرونة واستجابة للتغيرات المفاجئة وأكثر ميولا لها.

نتيجة لما سبق تكون إدارة المعرفة قد حققت المواءمة الكبيرة للعاملين داخل المنظمة، ورفعت من الرضا الوظيفي لديهم والذي يعتبر من بين أهم حوافز الإبداع والبحث عن تحقيق ما هو أفضل على كلّ المستويات وهو ما تأكد من خلال دراسة تورين Therin بعنوان : "التعليم التنظيمي والإبداع في الشركات الصغيرة ذات التكنولوجيا المتقدمة" التي أجريت على عينة مؤلفة من 1000 شركة ضمن قطاع التكنولوجيا تضم كلّ شركة أقل من (500) عامل، حيث أسفرت نتائجها عن وجود تأثير لعمليات التعلم في المنظمات على الإبداع، وتوصلت الدراسة إلى أنّ التعليم التنظيمي يرتبط بالإبداع في الشركات الصغيرة، كما أنّ المعرفة تشكل ميزة تنافسية فضلا عن أنّ هناك تحسن في طريقة الأداء الإبداعي لمنظمات التعلم كونها إبداعية ويكون الإبداع من نتاجها. [36]

2.1.2 أثر إدارة المعرفة على العمليات : [37]

تمارس إدارة المعرفة تأثيرا واضحا وفعالا على تطوير وتحسين العمليات والفعاليات المختلفة داخل المنظمة خاصة على أنشطتها الرئيسة مثل الإنتاج التسويق، الأفراد، المالية إضافة إلى الأنشطة الثانوية (المساعدة) مثل العلاقات العامة، الصيانة والخدمات ،البحث والتطوير ...الخ ، لذلك تؤكد بعض البحوث و الدراسات أنّ تطبيق إدارة المعرفة في منظمات الأعمال أصبح الآن واحد من أهم استراتيجيات الإدارة ،إذ أنّ رأس مال المنظمة أصبح اليوم المعرفة التي تلتقطها من بيئتها الخارجية والتي تقوم بعملية تحويلها من معرفة ضمنية يمتلكها الأفراد وتختزنها نظمها إلى معرفة واضحة موثقة قابلة للتشارك والتداول.

بعد استخدام المعرفة تمارس هذه الأخيرة تأثيرها الواضح على فاعلية وكفاءة المنظمة ودرجة الإبداع والابتكار في العمليات الإنتاجية، أي من خلال تطبيقات الإدارة المعرفية ممكن أن تنجز المنظمة عملياتها الإنتاجية بشكل ملائم ومناسب ووفقا لقراراتها المخططة مسبقا كما يُمكِنها التطبيق المعرفي من انجاز هذه العمليات بسرعة و بأقل تكلفة ممكنة، وبالتأكيد أنّ انجاز هذه العمليات يمكن أن يتم بصورة مبدعة وحديثة .بما يؤدي إلى تحسين الكفاءة والفعالية.

إنّ إدارة المعرفة الفاعلة تساعد العاملين في المنظمة على اختيار المعلومات ذات القيمة العالية والضرورية في مراقبة الأحداث الخارجية، وهذا ينتج عن استخدام القاعدة المعرفية من قبل القادة الإداريين في المنظمة وبالتالي يؤدي إلى تقليل الحاجة إلى تحديث الخطط وجعلها أكثر استقرارا.

نستطيع أن نوجز أثر إدارة المعرفة على كفاءة العمليات من خلال الآتي :

- تحفيز العاملين على المشاركة في المعرفة والانفتاح أكثر في الاستفادة من هذه المشاركة في مواجهة تحديات السوق .
- تجنب الدخلاء الذين يسعون للحصول على المعرفة من دون مساعدة الآخرين و تطويرهم .
- تقليل الكلف ذات العلاقة بالمنتجات و الوصول إلى الأنماط المختلفة من المعرفة القيمة.

1.2 .3 أثر إدارة المعرفة على المنتج : [38]

تؤثر إدارة المعرفة على المنتجات والمخرجات النهائية المختلفة التي تقدمها المنظمة وخاصة في سوق المنافسة الحادة، ويمكن مشاهدة هذه الآثار في محورين هما : المنتجات ذات القيمة المضافة والمنتجات المستندة على المعرفة هذا مع العلم أن الآثار على هذه الأبعاد تأتي أيضا من خلال المعرفة أو مباشرة من إدارة المعرفة .

تساعد عمليات إدارة المعرفة منظمات الأعمال على تقديم المنتجات الجديدة وكذلك تحسين المنتجات القائمة في تحقيق قيمة مضافة عالية مقارنة مع المنتجات السابقة، والمثال عل ذلك تطبيقات شركة فورد لإنتاج السيارات حيث تطلب الإدارة العليا لهذه الشركة العملاقة سنويا من المدرين العاملين فيها إجراء التحسينات والتطويرات على المنتج النهائي بنسبة تتراوح مابين (5ـــ7%) وتتمثل هذه التحسينات بالمتغيرات التي تطرأ على المعايير الفنية التي تطبق على المنتج أو مواصفاته الفنية والنوعية أو معدلات استهلاك الطاقة وغيرها من المؤشرات، وفي ضوء هذه التوجيهات يلجأ المديرون إلى البحث عن أفضل التطبيقات، وذلك باستخدام قاعدة البيانات والموارد المعرفية المطلوبة (وفي بعض الأحيان اللجوء إلى عمليات ابتكار داخل المنظمة) بغية تحقيق هذه المؤشرات .

وتؤثر إدارة المعرفة من جانب آخر على المنتجات المستندة على المعرفة من خلال قواعد المعرفة التي تمتلكها الشركات الاستشارية والمتخصصة في تطوير صناعة البرمجيات و تكنولوجيا المعلومات و الوسائل التقنية الأخرى .

نستخلص ممّا تقدم أنّ إدارة المعرفة وتطبيقاتها المختلفة تنعكس على أداء المنظمة بآثار ايجابية مختلفة تتمثل في تحسين عملية اتخاذ القرار،تحسين مستوى الاستجابة للزبائن،تحسين مستوى كفاءة الأفراد والعمليات،تحسين الإبداع، وتحسين المنتج.

من خلال ما سبق يمكننا القول أنّه يجب على منظمات الأعمال أن لا تتخلف عن مواكبة ركب إدارة المعرفة والمبادرة السريعة للاستثمار في هذا المجال لأنّ ذلك سيحقق لها منافع واسعة جدا وأنّ المنظمات التي تهمل هذا الجانب سوف تتحمل خسائر في العائدات والزبائن والأسواق،حيث أثبتت العديد من الدراسات مدى مساهمة إدارة المعرفة في الإبداع كما يلي: [39]

يرى Kotelininkov أن : " المعرفة عنصر استراتيجي يعتمد لاتخاذ القرار وانجاز أعمال المنظمة الضرورية، وإضافة قيمه لها وتحقق عناصر نجاح حاسمه في توليد قيمه للمستفيد".

يرى (Wheelen & Hunger) أنّ المنظمة يتعين أن تتمتع بمعرفه في إدارة الإبداع، وبدون ذلك تدمر قدرتها الحقيقية التي هيأتها لها كفايتها المميزة، وهنا ينبغي التركيز على نشاط البحث والتطوير لتحقق المنظمة النجاح، فهو أساس الوصول إلى الإبداع المنظمي،كما انّه الطريق الذي توظف من خلاله المنظمة مخزونها المعرفي في تقديم منتجات أو خدمات جديدة للمستفيدين.

كما يشيرDrucker أنّ المنظمات ينبغي أن تسعى لزيادة إنتاجية عملها المعرفي، لأنّ ذلك تحدي كبير في القرن الحالي، كونه مصدر للميزة التنافسية، ومجسد لقدرة الموارد البشرية في القرن القادم فهي أصبحت قوى عالميه تبدع وتبتكر الآلات الجديدة، والأساليب المتميزة، كما تجدد كلّ ما هو قديم.

يشير Mrinalini & Nath أنّ المنظمة تعتمد البحوث والتكنولوجيا لتوليد المعرفة التي تدعم قوتها التنافسية،كما تهيئ لها هيكل الإبداع، فتولد معارف جديدة تقوم بتطبيقها لتقدم سلع أو خدمات جديدة، وبما يوصلها الى مرتبه تكنى فيها بالمنظمة المتعلمة التي تستند في بقائها ونموها على القاعدة المعرفية الموظفة في الإبداع.

ويرى الكبيسي أنّ قابلية المنظمات في تطوير الإبداعات (جذريه أو مضافة) تتباين إلى حد كبير تبعا لتباين قابليتها في توليد وتطبيق المعرفة، وان التنوع والتطور في توليد وتطبيق المعرفة سيسهم في التطور الايجابي لإبداعات المنظمة.

أمّا حسب جوزيف شامبيتر joseph schumpeter فالإبداع هو النتيجة الناجمة من إنشاء طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج، و كذا التغيير في جميع مكونات المنتج أو كيفية تصميمه"[40] ، وإدارة المعرفة ما هي إلاّ الطريقة الحديثة في التسيير التي يمكنها التأثير على العمليات والإنتاج والأداء العام في المؤسسة ممّا سينتج عنه حتما الإبداع في التسيير والإنتاج .

فمن خلال الدراسات السابقة يتضح أنّه لا جدال في أنّ استعمال إدارة المعرفة في المؤسسات يؤدي بها حتما إلى الوصول إلى الإبداع وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية ، فما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

2.2 تجربة الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مجالا خصبا للإبداع، وخير دليل عن ذلك هو التجربة الأمريكية التي أعطت اهتماما كبيرا للإبداع كسبيل لتحقيق الميزة التنافسية حيث ركزت في ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدرجة الأولى وعملت بالتالي على تطوير التشريعات وتقييم المساعدات للمؤسسات المبدعة، كما تشير الإحصائيات إلى أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل نسبة تفوق 50 % من مجموع المؤسسات التي حققت أكثر من 10 % من رقم أعمالها عن طريق طرح منتوج جديد في السوق وذلك في كلّ من دول الاتحاد الاوروبي، هولندا، بولندا ،السويد... وذلك سنة 2002 [41] .

كما أنّ 50% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا دخلت مجال البحث والتطوير في العديد من المجالات كالمنتجات الموجهة للاستهلاك، التنظيم وأنظمة التسيير والمعلوماتية، التسويق والإعلان والدعاية من خلال العديد من العلاقات مع العملاء، الموردين، المنافسين ، المستهلكين، الجامعات ومراكز البحث العلمي، المؤسسات الجامعية المؤهلة في مجال البحث والتطوير وكل ذلك من أجل أن تجد لها مكانا في السوق الذي يتميز بشدة المنافسة.[42]

2. 3 معوقات إدارة المعرفة والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السالفة الذكر يتضح جليا أنّ هذا النوع من المؤسسات تعتبر أفضل محيط لتطبيق إدارة المعرفة في تنظيمها نظرا لصغر حجمها ، بساطة هيكلها التنظيمي وقلة المستويات الإدارية بها ، الإشراف الشخصي للمالك المسير على سير العمل، وعلاقاته الشخصية مع العمال وسهولة الاتصال والاندماج بينهم، إشراكهم في اتخاذ القرار وكلّ ذلك يكون نتيجته التحفيز نحو أداء الأعمال بطريقة صحيحة والبحث عن التميز في ذلك وهو ما يعني الوصول إلى الإبداع، إلاّ أنّ هذا

النوع من المؤسسات يعاني من الكثير من العوائق التي تحول دون إمكانية التطبيق الفعلي لإدارة المعرفة بمفهومه المعاصر والصحيح وهو ما يؤثر سلبا على مستوى الإبداع فيها كما يلي:

- **تكلفة الإبداع:** فكما هو معلوم أنّ هذا النوع من المؤسسات يتميز بقلة رأسماله وصعوبة حصوله على التمويل الخارجي، وهذا ما يمثل أول عائق للإبداع، فالمؤسسات التي تلجأ إلى تمويل إبداعاتها ذاتيا، لا يعني ذلك صحتها المالية، وإنما لانسداد المنافذ الأخرى في وجهها؛ إذ أنّ عملية حصولها على قروض بنكيةيعتبر صعبا بسبب ضعف الضمانات المقدمة كأول عائق ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخر، لذلك نجد أنّ بعض المؤسسات تتردد بإدخال شريك جديد لتدعيمها ماليا وتحقيق إبداعها، وتلجأ أخرى إلى قروض من الأصدقاء (علاقة شخصية) من دون فوائد [43] لتوفير كلّ الموارد اللازمة للإبداع ، لتدريب وتكوين العمال، التشارك مع هيئات ومؤسسات البحث والتطوير وهو ما لا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفيره.

– **عملية توظيف العمال:** كما أنّ أغلبية هذه المؤسسات تلجأ في عملية التوظيف إلى تشغيل الأقارب والأصدقاء فإن ذلك يجعلها تفتقر إلى الكفاءات العمالية المبدعة والمبتكرة التي يجب أن تتميز بالثقة في النفس، الذكاء، الطموح، حب الإطلاع والاستقلالية، والتي قد لا تتوفر باللجوء إلى التوظيف العائلي، إضافة إلى أنّ توظيف هذه المؤسسات للكفاءات المبدعة قد يكون مكلفا بالنسبة لها، ولا تستطيع تحمله، فنجد الكثير منها تتيح للعاملين فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات، إلاّ أنّ عناية الإدارة لاستقطاب الأفراد المتميزين والمبدعين، وتقديم حوافز ودورات تدريبية لهم تتوافر بدرجة منخفضة. [44]

– **نوع التنظيم في المؤسسة:** تتأثر العملية الإبداعية للأفراد بالإطار التنظيمي للمؤسسة، فالمؤسسة التي تعتمد على إستراتيجية للإبداع يجب أن تكون إدارتها مرنة تقبل التغيير، وتعمل على تشجيع العمل الجماعي وتكوين فرق العمل وضمان الاتصال الفعال بينهم لتقاسم الأفكار ومن تم الوصول إلى الإبداع، وهو ما لا يتوفر في أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التي تمتاز بالملكية الفردية حيث يفتقر صاحبها إلى ثقافة وضع إستراتيجية العمل الجماعي ويعتبر أن التغيير يشكل خطرا على مؤسسته، ويميل بذلك إلى القيادة البيروقراطية التي تقوم على مجرد إعطاء الأوامر لتنفيذها، واتخاذ القرارات حسب الميول الشخصي له مما لا يساعد على التصريح بالمعارف واكتشاف المهارات ومن تم تضيع فرص الإبداع على المؤسسة.

كما نجد أنّ أغلب المدراء في هذا النوع من المؤسسات ينشغلون بالأعمال اليومية الروتينية، ويرفضون الأفكار الجديدة باعتبارها مضيعة للوقت.

– **عوامل البيئة المحيطة بالمؤسسة:** قد تعمل المؤسسات في بيئة صعبة لا توفر لها الشروط الضرورية التي تساعدها في الإبداع مثل التشريعات والقوانين وحماية حقوق الملكية وبراءات الاختراع ، عدم توفر المعلومات الكافية عن السوق والتكنولوجيا، نقص في الخدمات الخارجية، ضعف مراكز البحث والتطوير والابتكار كما هو الحال بالنسبة لأغلبية الدول النامية التي تعتبر تجربتها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة العهد مقارنة بالدول المتقدمة، كما قد يمر القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة بظروف اقتصادية صعبة.

– **ضعف الإطار المعرفي للمؤسسة:** إن الضعف الكبير في المعرفة وإدارتها، وعدم تطبيق متطلباتها المتمثلة في ضرورة البحث عن المعارف من مصادرها المختلفة الداخلية منها والخارجية، استقطاب المعارف، تقديم التحفيزات المختلفة ودعم العمل الجماعي من أجل تحويل المعارف الضمنية إلى صريحة، وتنمية التدريب والتكوين من خلال الشراكات مع المؤسسات التكوينية والجامعية ومخابر البحث المختلفة يعتبر عائقا أمام وصول المؤسسة إلى الإبداع المنشود، وهو ما يعتبر صعب التنفيذ كذلك في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إضافة إلى العقبات السابقة الذكر هناك عقبات ظرفية تتمثل في [45] عدم القدرة على مقاومة التغيير المفاجئ ، وعدم التوازن بين الجد والفكاهة إضافة إلى عدم التوازن بين التنافس والتعاون في هذا النوع من المؤسسات.

خلاصة:

تطرقنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى استعراض أهم المفاهيم المتعلقة بإدارة المعرفة، والابداع وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث اتضح لنا جليا أنّ خصائص كلّ من إدارة المعرفة والإبداع متقاربة إلى درجة أن إدارة المؤسسة معرفيا يعني وصولها إلى الإبداع في التسيير وهو ما ينعكس ايجابيا على مردودية العمال وبحثهم عن تحقيق الأفضل من خلال التصريح بمعارفهم ومحاولتهم الإبداع في عملهم وبالتالي تحقيق الإبداع في المنتوج، حيث تتمثل نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- لا يمكن الاستغناء عن إدارة المعرفة في المنظمات المعاصرة لانّ اقتصاد اليوم هو اقتصاد المعرفة، فأصبح الانتقال إلى إدارة المعرفة حتمية فرضتها البيئة الخارجية الشديدة المنافسة.

- لا بد على التعامل مع إدارة المعرفة على أنّها وظيفة من وظائف المؤسسة الرئيسية مثلها مثل إدارة الإنتاج، التسويق ...؛

- إن التطبيق الصحيح لإدارة المعرفة في المؤسسات يؤدي حتما إلى التميز في التسيير والإنتاج ومن تمّ تحقيق الجودة أي الوصول إلى الإبداع؛

- توجد علاقة جدّ وثيقة بين إدارة المعرفة والإبداع المنظمي، حيث أنّ الإبداع هو ترجمة المعرفة إلى سلع، خدمات وعمليات جديدة أو مطورة، تحقق للمنظمة الميزة التنافسية، حيث أظهرت الدراسة أنّ عدم توافر المعلومات اللازمة للأفراد يشكل احد العوامل المعيقة للإبداع في المنظمات؛

- لقد أصبح الإبداع التنظيمي هدفا تسعى المنظمات الوصول إليه، و لم يعد حكرا على المنظمات الكبرى والرائدة؛

-إن توفّر إدارة المعرفة في المنظمة بالشكل اللازم يمثل المناخ الملائم وحجر الأساس لوجود إبداع تنظيمي قوي ومستمر؛

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكثر المؤسسات التي يمكنها استعمال ادارة المعرفة في تسييرها نظرا للخصائص التي تتميز بها مثل مرونتها، قربها من المحيط الخارجي، هيكلها التنظيمي البسيط ...؛

-تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العديد من العوائق فيما يتعلق باستعماها لإدارة المعرفة كوسيلة تسيير حديثة ، حيث يعتبر ارتفاع التكلفة وضعف الثقافة التنظيمية داخل المؤسسات من بين أهمها.

الاحالات:

[1] مجبل لازم مسلم المالكي، "هندسة المعرفة و إدارتها في البيئة الرقمية "، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص21.

[2] Duffy, Jan: « Knowledge Management: To Be or Not to Be? » Magazine Article *information Management*, January 2000, www.questia.com.

[3] KARL, ERIK Sveiby, Patrick Fum, Sari Salojarvi, «knowledge management and Growth in finish sme» journal of knowledge management, Vol09, 2005, P1: WWW.Sveiby.com/articles/growthand KM.pdf. مطلع عليه في 2015/03/14 على الساعة 7سا و 59د

[4] ALAN Frost, «What is knowledge management» www.knowledge-management-tools.net, 25 janvier 2014.

[5] WWW.Syrme.com/KMbasic/definition.htm مطلع عليه في 2015/03/20 على الساعة 10 سا صباحا

[6] هيثم محمود الشلبي، مروان محمد النسور "إدارة المنشات المعاصرة" دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 258.

[7] نجم عبود نجم : "الإدارة الالكترونية، الإستراتيجية، الوظائف و المشكلات" دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية 2004 ص 45.

[8] نفس المرجع، ص 45.

[9] مجبل لازم مسلم المالكي"هندسة المعرفة و إدارتها في البيئة الرقمية "، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص107-110.

[10] سلطاني محمد رشيدي، "المعارف الجماعية و أثرها على نشاط الإبداع في المؤسسة" مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، عدد 17، جوان 2012، بسكرة ، ص 137 .

[11] نفس المرجع ص 137.

[12] الكبيسي صلاح الدين، "إدارة المعرفة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص42.

[13] نفس المرجع، ص 42.

[14] بندر بن ظافر القرني، "واقع إدارة المعرفة و دورها في تحقيق التنمية الإدارية المستدامة بالمديرية العامة لحرس الحدود بالرياض" أطروحة دكتوراه في الفلسفة في العلوم الأمنية، الرياض 2003 ص27.

[15] عبد الكريم أبو الفتوح درويش، "إدارة المعرفة خارطة الطريق للقيمة المؤسسية المضافة"، سلسلة البحوث للدراسات الأمنية، الشارقة 2007.

[16] سملالي يحضية، مرجع سابق ذكره، ص185.

[17] نفس المرجع السابق ، ص185.

[18] حمود خيضر كاظم، "منظمة المعرفة"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان 2010 ص71.

[19] مناصرية رشيد، مرجع سابق ذكره، ص152.

[20] طه نوى، مرجع سابق ذكره، ص75.

[21] سملالي يحضية، مرجع سابق ذكره، ص186.

[22] دويس محمد الطيب:" محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للإبتكار في الجزائر في الفترة 1996-2009" رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصـــادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2012، ص 3.

[23] علي عبد الله، بوسهوة نذير: " دور إدارة المعرفة في تعزيز الإبداع للمنظمة" مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 18/19 ماي 2011 ، ص 11.

[24] فتحي عبد الرحمان جروي:" الإبداع مفهومه، تدريبه"دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى 2002 ، ص18.

[25] بلال خلف السكارنة:" الإبداع الإداري" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ، الاردن،ط 1، 2011 ،ص 18.

[26] مؤيد عبد الحسين الفضل: الإبداع في اتخاذ القرارات الادارية " إثراء للنشر والتوزيع ، الاردن ، ط 1، 2009 ص 19.

[27] مجدي المسيري: التقاء المعرفة والابتكار و نقل التكنولوجيا في الجامعات الحديثة" الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية، مارس 2013 متوفر على الموقع http://alexandriauniversityinnovationpark.com/ ، ص 18.

[28] مؤيد عبد الحسين الفضل ، مرجع سبق ذكره ، ص21.

[29] نفس المرجع ، ص 21.

[30] سليم بطرس جلدة، زيد منير عبوي :" إدارة الإبداع والابتكار" دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ط 1 ، 2006 ، ص 50.

[31] محمد رشدي سلطاني: مرجع سابق ذكره ، ص 74-77.

[32] الطيب داودي:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات حالة الجزائر" مداخلة في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 11، 2011 ص 61.

[33] كتوش عاشور، طرشي محمد :" تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" مداخلة ضمن الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية.، جامعة الشلف يومي 17 و 18 أفريل 2006 ص 1033-1034.

[34] قريشي محمد الصغير، مرجع سابق ذكره ، ص 144.

[35] علي عبد الله، بوسهوة نذير: "دور إدارة المعرفة في تعزيز الإبداع للمنظمة" مداخلة ضمن الملتقى الدولي الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة سعد دحلب ، البليدة، ص 12-15.

[36] نفس المرجع، ص 12-15.

[37] علي عبد الله، بوسهوة نذير، مرجع سابق ذكره ، ص 12-15.

[38] نفس المرجع ، ص 12-15.

[39] محمد أحمد عبد القادر، محمد عبد مهاوش أبو قلة، بلال خلف السكارنة:" إدارة المعرفة والإبداع وانعكاساتها على الأداء الوظيفي" مداخلة في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الرابع و الثلاثون، 2013 ، ص134-135.

[40] Yan de Kerorguen,Anis Bouayad – La face cachée du management- DUNOD Paris 2004 p 197.

[41] **علوني عمار :"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية: دراسة حالة سطيف" رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010،ص 82-83.**

[42] نفس المرجع السابق ، ص 84.

[43] نجمة عباس:" واقع الإبداع في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية" مداخلة في مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 61-62 شتاء –ربيع 2013، ص 223.

[44] نفس المرجع السابق، ص 223.

[45] فلاح محمد ، عامر بشير:" أثر إدارة المعرفة على الإبداع التنظيمي" مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة :دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية "كليـــــــة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب ، البليدة، يومي 18-19 ماي 2011 ص 13.

دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي

" دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة (2009– 2014) "

شربي محمد الأمين
جامعة قاصدي مرباح ورقلة/ الجزائر
cherbilamine@gmail.com

إلهام طباخ
جامعة قاصدي مرباح ورقلة/ الجزائر
Tebbakh.lmd@gmail.com

The role of financial ratios to predict financial distress

A case study of sample small and medium enterprises Algerians in the period

(2009-2014)

Cherbi mohamed amine
University of kasdi merbah ouargla/ algeria
cherbilamine@gmail.com

Ilhem tebbakh
University of kasdi merbah ouargla/ algeria
Tebbakh.lmd@gmail.com

Received: 29/04/2018 *Accepted: 05/06/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للتوصل إلى أفضل مجموعة من النسب المالية المستقاة من القوائم المالية والتي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المؤسسات وكذا التمييز بين المتعثرة منها والسليمة، وقد تم استخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالتحليل العاملي التمييزي L'AFD لبناء نموذج يسمح بالتنبؤ بالتعثر المالي على عينة مكونة من 54 مؤسسة بين صغيرة ومتوسطة ، 22 منها مؤسسة متعثرة والباقي سليمة وقد تم احتساب النسب المالية لعينة الدراسة وذلك للفترة الممتدة ما بين 2009-2014.

وقد أثبتت نسبتان ماليتان من أصل 18 نسبة مقدرتها على التمييز بين المؤسسة المتعثرة والمؤسسة السليمة وهما: نسبة الأرباح قبل الضرائب إلى إجمالي الأصول، ونسبة الأصول الجارية إلى إجمالي الديون، كما مكنت هاتان النسبتان من بناء نموذج للتنبؤ ذو جودة تصنيف معتبرة قدرت بـــ 76.2%.

رموزjel:

الكلمات المفتاحية: مخطر التعثر، نسب مالية، تنبؤ، تحليل عاملي تمييزي.

Abstract:

This study aims to obtain the best collection of financial ratios from the financial list which can be used to forecast the establishment whether their failure or their success through using the statistics style which known by the discrimination factorial analsis "L'AFD" to build a model predictable about the financial failure, the sample contains 54 failed establishments whether small or normal enterprise, including 22 filed establishment but the rest are good, by taking into account the financial ratios of the sample under study (2009-2014).

Two financial ratios from 18 indicate their ability to distinguish between the failed and good establishment. The ratios of profit before taxation to the total debts, beside the ratios are able to build a predictable model with quality of granding 76.2%

Keywords: the risk of failure, failure ratios, forecast, analysis, factorial discrimination.

تمهيد:

في ظل التطورات التي يشهدها القطاع الاقتصادي في العصر الحديث وبفعل عوامل تمثلت في التطور التكنولوجي، احتدام شدة المنافسة، استحداث أدوات مالية جديدة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض، شهد القطاع المالي والاقتصادي بعض الأزمات المالية في الدول النامية وحتى الدول المتقدمة ما جعل البيئة الاقتصادية للمؤسسات تتميز بحالة عدم التأكد مما يضاعف من نسبة المخاطر التي تواجه المؤسسات الاقتصادية والمتعاملين على حد سواء.

كما يعتبر مخطر التعثر المالي من أهم المواضيع التي تناولها الباحثون لما له من آثار سلبية على مستوى المؤسسة والعاملين فيها وعلى مستوى الاقتصاد ككل.

وعليه يسعى مسيرو المؤسسات الاقتصادية إلى تجنب هذا المخطر من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات والمستقاة من القوائم المالية المفصح عنها من قبل هاته المؤسسات الاقتصادية.

ومن هنا تنبع أهمية النسب المالية بصفتها أداة من أدوات التحليل المالي لاستخلاص المقاييس والعلاقات الهامة والمفيدة في اتخاذ القرارات وكذا الاستعانة بها لتقييم الوضع المالي لمؤسسة معينة أو لمجموعة من المؤسسات المتماثلة.

و بناءا على ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية التالية :

ما مدى مقدرة النسب المالية على التنبؤ بالتعثر المالي على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟

ولقد تم الإعتماد على الفرضيات التالية كإجابات محتملة للتساؤل المطروح، وهي:

1- للنسب المالية أهمية بالغة في مجال التنبؤ وذلك من خلال إدراجها ضمن نماذج رياضية تسمح بتوقع مخاطر مالية تواجه المؤسسات مستقبلا؛

2- لمتغيرات الدراسة قدرة عالية على التمييز بين المؤسسات المتعثرة والسليمة ؛

3- يكفي اعتماد معياري النتيجة المتراكمة ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول للحكم على وضعية المؤسسات ؛

لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في المتغيرات التمييزية بين المؤسسات السليمة و المؤسسات المتعثرة.

ولغرض اختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية سنعتمد منهج دراسة الحالة والذي يتضمن إسقاط ميداني على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مستخدمين في ذلك أحد الأساليب الإحصائية والمعروف بالتحليل العاملي التمييزي L'AFD.

أولا: الإطار النظري للدراسة

يمكننا أن نعرف التعثر المالي على أنه وصول المؤسسة إلى وضع لا تستطيع فيه مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، إذ يعد نتيجة أو محصلة لتوليفة واسعة من العوامل، لتحديد أسباب التعثر فإنها تتباين من مؤسسة لأخرى نوجزها فيما يلي:

1- أسباب إدارية: إن الإدارة السيئة لا تستطيع أن تضمن تحقيق الكفاءة وكذلك الفاعلية كجزء من نشاطها اليومي والمستقبلي وقد تخالف الإدارة السيئة إحدى النقاط التالية[1]:

أ- عدم وجود رقابة بشكل عام ورقابة على التكاليف بشكل خاص؛

ب- عدم تناسب الهيكل التنظيمي واحتياجات العاملين؛

ج-خلل في نظام القيادة، تداخل القيادة وتداخل لسلطات المؤسسة وهذا ما يحدث غالبا في المؤسسة العائلية.

2- أسباب تسويقية: قد يتسبب سوء التسويق في إحداث التعثر المالي ونوجز ذلك فيما يلي[2]:

أ- عدم القيام بدراسات السوق والمستهلك، عدم معرفة الاحتياجات والرغبات الحقيقية والقدرة الشرائية لهذا المستهلك؛

ب-سوء القيام بعمليات تخطيط المنتجات من ناحية المواصفات مما يؤدي إلى انخفاض معدلات استهلاكها؛

ج-سوء القيام بعمليات الترويج من حيث عدم مناسبة وانخفاض كفاءة الحملات الإعلانية وغيرها من الأسباب التسويقية الأخرى .

3-سوء الإدارة المالية: من بين أهم أسباب المؤدية لظاهرة التعثر المالي سوء الإدارة المالية ونبرزها في النقاط التالية:

أ-ضعف قدرة المؤسسة على التخطيط المالي لمواردها واستخداماتها؛

ب-عدم سداد المؤسسة التزاماتها المستحقة في مواعيدها؛

ج-تراكم الديون على المؤسسة؛

د-الانحراف المالي المتعمد مثل زيادة حجم الاختلاسات بشكل كبير وعمليات التدليس مع الموردين، العملاء والموزعين مما يؤدي إلى ضياع حقوق المؤسسة.

ثانيا: الدراسات السابقة المتعلقة بالفشل المالي في المؤسسات

من بين الدراسات الأولى التي هدفت للتنبؤ بالمخاطر المالية وإبراز دور النسب المالية في ذلك نجد دراسة (William Beaver، 1966)[3] التي هدفت إلى التنبؤ بفشل عينة مكونة من 79 مؤسسة فاشلة و79 مؤسسة غير فاشلة وذلك خلال الفترة 1954-1964، وفقا لمعايير محددة منها : إفلاس المؤسسة، عدم قدرتها على تسديد ديونها أو التخلف عن دفع أرباح أسهمها الممتازة، وذلك من خلال استخدام 30 نسبة مالية وقد تم اختبار كل واحدة منها على حدى، وباستخدام نموذج الانحدار البسيط (Simple Regression Model) توصل الباحث إلى أنه يمكن التنبؤ بفشل المؤسسات قبل 5 سنوات من الفشل باستخدام النسب المالية التالية، التدفق النقدي إلى إجمالي الخصوم؛ صافي الربح إلى إجمالي الأصول؛ إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول.

أما دراسة (Altman Idward، 1968) [4] فقد هدفت إلى بناء نموذج مستخدما النسب المالية ومعتمدا على التحليل التمييزي المتعدد، بإجراء دراسة على قطاع الصناعة بالولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تكونت العينة من 33 مؤسسة مفلسة و33 مؤسسة غير مفلسة خلال الفترة 1946-1965، وقد توصل الباحث من خلال تحليل 22 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية لهذه المؤسسات أن يحدد من النسب المالية التي لها أكبر قدرة على التنبؤ بإفلاس المؤسسات وهي رأس المال العامل إلى مجموع الأصول؛ الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول؛ الأرباح قبل الفوائد و الضرائب إلى مجموع الأصول؛ المبيعات إلى مجموع الأصول.

أما دراسة (Zulkarnain, Hasbullah 2009)[5] فقد قام الباحثان ببناء نموذج يسمح بالتنبؤ لتعثر المؤسسات بسنغافورة (نموذج محلي خاص)، انطلاقا من 64 نسبة مالية كمتغيرات مستقلة، أجريت الدراسة على 17 مؤسسة فاشلة و17 مؤسسة سليمة، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود نسبتين الأكثر قدرة على التنبؤ بتعثر المؤسسات وهما: التدفق النقدي إلى مجموع الأصول؛ المبيعات إلى التحصيلات، وقد بلغت دقة النموذج في التنبؤ بتعثر المؤسسات أكثر من80%.

أما دراسة (Mosculu, Vintila 2012)[6] هدف الباحثان إلى التحقق من مدى قدرة النسب المالية على التنبؤ بالفشل، وقد شملت هذه الدراسة عينة من المؤسسات الرومانية لفترة 2009- 2010 ، وقد استعملت هذه الدراسة اختبار "t test" لإختبار الإختلافات بين المؤسسات، وقد توصلا إلى أن الإختلافات تعلقت بنسب الربحية، المديونية، وهيكل رأس المال في المقابل لم يلاحظ أي إختلاف مهم فيما يتعلق بالتدفقات النقدية والقدرة على إعادة دفع الديون ودفع الفوائد، كما تم التمييز بين المؤسسات الفاشلة والسليمة وكذا التنبؤ بحدوث الفشل قبل عدة سنوات وفي الأخير أشارت هذه الدراسة إلى ضرورة التوسع في فترة التحليل الزمني.

أما دراسة (Emin , Yasemin 2013)[7] هدفت الدراسة للتوصل لنموذج يسمح بالتنبؤ بالفشل المالي لعينة مكونة من 115 مؤسسة مدرجة في بورصة إسطنبول للفترة الممتدة ما بين 2009- 2011، وللتمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات الفاشلة تم الاستعانة بنموذج Altman وكذا استخدام التحليل العاملي التمييزي وذلك لإختبار قدرة النسب المالية والتي كان عددها 20 نسبة

مالية تندرج ضمن نسب السيولة، النشاط، المديونية، والربحية، وقد توصلت الدراسة إلى إمكانية التنبؤ بالفشل قبل حدوثه بسنة عن طريق نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، بنسبة 88.7 %، 90.4 % لسنتي 2009-2010 و 92.2% لسنة 2011 وهذا ما يثبت أهمية النسب المالية عند إدراجها في نماذج رياضية في التنبؤ بمخطر الفشل المالي على مستوى المؤسسات المدرجة في بورصة إسطنبول.

أما دراسة (Mary Hilston Keener 2013)[8] أجريت هذه الدراسة على شركات الريتل الصناعية بالولايات المتحدة الأمريكية Retail Companies للفترة الممتدة ما بين 2005 – 2012 وذلك بالاستعانة بقاعدة بيانات هذه الشركات وباستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي، وقد هدفت الدراسة في مضمونها لبناء نموذج يسمح بالتنبؤ بالإفلاس المالي لهذه الشركات، وتمكنت الباحثة من بناء نموذج باستخدام خمس متغيرات وهي: عدد العمال، معدل العائد على الأصول، نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي المبيعات، نسبة أصول الجارية إلى إجمالي الديون و نسبة التدفق النقدي إلى الخصوم الجارية، وقد تم اختبار فعالية النموذج من خلال إجراء عدة اختبارات إحصائية من بينها:Several tests واختبار Durbin- watson والذي قدرت قيمته ب 1.938 ما يثبت عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء في النموذج المستخلص.

تجدر الإشارة إلى أن الأدبيات السابقة هدف جلها للوصول إلى نموذج يسمح بالتنبؤ بالمخاطر المالية **كالتعثر**، الفشل، والإفلاس وهو ما تهدف إليه دراستنا أيضا؛ أما من ناحية الأسلوب فقد استخدمت أغلب الدراسات العربية وكذا الأجنبية أساليب إحصائية للوصول إلى الهدف، تنوعت مابين استخدام التحليل العاملي التمييزي، الانحدار اللوجستي وأسلوب الاستقصاء عن طريق الاستبيان، أما دراستنا فسنعتمد فقط على أسلوب التحليل العاملي التمييزي L'AFD نظرا لأن هذا الأسلوب يخدم عينة دراستنا؛ من ناحية العينة، فقد اعتمدت الدراسات السابقة على عينة من المؤسسات مختلفة القطاعات يختلف عددها من دراسة لأخرى حسب ما تمليه البيئة المالية لها، أما دراستنا فقد أجريت على عينة تحتوي على54 مؤسسة بين صغيرة ومتوسطة والتي تم جمع بياناتها من خلال الاتصال المباشر بها أو عن طريق مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو بالسجل التجاري لولاية ورقلة.

ثالثا: الدراسة التطبيقية

3-1/ عينة الدراسة وخطوات إنجازها:

3-1-1/ عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من مجموعة مؤسسات صغيرة ومتوسطة تم اختيارها بطريقة عشوائية، بحيث شملت مناطق مختلفة من الوطن على غرار ورقلة، الجزائر العاصمة، بجاية، وهران وعليه حرصنا على أكبر عينة ممكنة من المؤسسات وذلك لإمكانية تعميم نتائج

الدراسة على بقية المؤسسات الأخرى، ومنه تمحورت دراسة الحالة ضمن عينة تحتوي على54 مؤسسة في قطاعات مختلفة وأماكن متنوعة، حيث وفرت العينة 105 مشاهدة ممثلة في القوائم المالية السنوية لهذه المؤسسات للفترة ما بين 2009-2014.

3-1-2/ خطوات انجاز الدراسة:

إن التعثر بصفته مخطرا ماليا، وباعتباره متغيرا كيفيا وجب ضبطه بمتغير كمي يعبر عنه من جهة، ومن ثم يساعد على إدخال بيانات الدراسة إلى برنامج spss لقياس التعثر المالي ومن ثم التنبؤ به من جهة ثانية، واعتمدنا في اختيار المؤسسات المتعثرة المستخدمة في الدراسة على أساسين هما:

- المؤسسات التي حققت نتيجة سنوية سالبة متتالية (نتيجة متراكمة سالبة)؛
- المؤسسات التي حققت نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول تقترب للواحد الصحيح.

ومن أجل توضيح جوانب الدراسة أكثر تم تحديد متغيراتها وطريقة قياسها فكانت كما يلي:

- ✓ المتغير التابع: يتمثل في التعثر المالي والذي تم الإستدلال به من خلال الأساسين السابقين؛
- ✓ المتغير المستقل: وهي النسب المالية بحيث تم الإعتماد على 18 نسبة مالية موزعة على أربعة مجموعات حيث نجد: أربع نسب سيولة، خمس نسب ربحية، خمس نسب مديونية، وأربع نسب مردودية، وقد تم انتقاء واختيار هذه النسب بناءا على دراسات سابقة من جهة، وتماشيا وعينة الدراسة وما توفر من معلومات من جهة ثانية.

قمنا بإدخال معطيات الدراسة في برنامج Excel 2007 ومن ثم قمنا بحساب هذه النسب لكل مؤسسة وعلى مدى سنوات الدراسة انطلاقا من القوائم المالية المتوفرة لها.

وبالإستعانة بأسلوب التحليل العاملي التمييزي L'AFD وهو عبارة عن مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تهدف إلى تخفيض عدد المتغيرات أو البيانات المتعلقة بظاهرة معينة[9] وبالتحديد على الأسلوب المتدرج Stepwise، حيث ينطلق من نموذج به متغيرة واحدة فقط ثم يضيف إليه بالتتابع مجموعة من عدة متغيرات قمنا بإعادة تصنيف المؤسسات السليمة والمؤسسات المتعثرة وذلك بعد بتشكيل مصفوفة المتغيرات والمشاهدات المتمثلة في النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة (الميزانية وجدول حسابات النتائج) وذلك باستعمال برنامج Excel، حيث تمثل أعمدتها المتغيرات المستقلة للدراسة -18نسبة مالية- بينما أسطرها فتمثل عدد المشاهدات

-105 مشاهدة-، وللتمييز بين المجموعتين فقد رمزنا للمؤسسات السليمة بالرقم 1 وللمؤسسات المتعثرة بالرقم 0 ومن ثم نقوم بترحيل بيانات برنامج Excel إلى برنامج spss وبعدها نختار أيقونة التحليل التمييزي Discriminant ليتم التوصل في الأخير لدالة تمييز قانونية معيارية تفيد في تحقيق التقدير أي قياس التعثر المالي على مستوى هذه المؤسسات بحيث تستخدم معاملاتها مثلما تستخدم

معاملات β في نماذج الانحدار المتعدد هذا من جهة، كما يتم استخلاص دالة تمييز قانونية تفيد في تحقيق هدف التنبؤ بالتعثر المالي من جهة ثانية.

3-2/عرض النتائج ومناقشتها:

3-2-1/عرض النتائج:

تمثلت أهم مخرجات برنامج spss فيما يلي:

- بالنظر إلى محدد اللوغاريتم الموضح في **الجدول رقم -01-** وبالتحديد إلى العمود Rank يتضح أن متغيران فقط جاءا منبئان من بين ثمانية عشرة متغيرة مقترحة في دراستنا.
- يتم اختبار فرضية تجانس التغايرات باستخدام توزيع F- FISHER عن طريق M de Box **ويوضح الجدول رقم -02-** ذلك، بحيث إذا كانت الدلالة أقل من 0.05 فإننا نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على عدم التجانس الدال إحصائيا، وكون الدلالة بلغت 0.000 في دراستنا يعني هذا رفضنا للفرضية الصفرية والقائلة بتجانس تغايرات متغيرات الدراسة بين صنفي المتغير التابع الممثل في التعثر المالي وقبولنا للفرضية البديلة.
- يتبين من **الجدول رقم -03-** أن متغيرين (نسبتان ماليتان) استخلصت من بين ثمانية عشرة متغيرة مقترحة وهي مرتبة حسب قدرتها على التمييز كما يلي:
  - الأصول الجارية إلى إجمالي الديون؛
  - الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول.

بلغت دلالة الإحصاءة F exact قيمة أقل من 0.05 وهذا يفسر القدرة العالية لهذه المتغيرات وهي **مجتمعة** على التمييز.

- كما بينت نتائج **الجدول رقم -04-** أن قيمة الدلالة 0.001 أي الاختبار دال عند مستوى 0.05 وهو يعبر على وجود فروق بين المجموعتين في المتغيرين المنبئين المستخلصان من بين تلك المقترحة.

- تأخذ دالة التمييز القانونية المعيارية الصياغة الرياضية التالية و المستخلصة من **الجدول رقم -05-**

$$\mathbf{Z} = -0.690\ \mathbf{P2} + 0.732\ \mathbf{D3}$$

إذ نلاحظ أن نسبة الأصول الجارية إلى إجمالي الديون(D3) لها الأثر الأكبر في تحقيق التمييز.

- تأخذ دالة التمييز القانونية غير المعيارية الصياغة الرياضية التالية و المستخلصة من **الجدول رقم -06-**

$$\mathbf{Z} = -0.384 + 3.051\ \mathbf{P2} + 0.118\ \mathbf{D3}$$

تهدف دالة التمييز القانونية المعيارية لتقدير المتغير التابع، فهي تفيد في تحقيق هدف التنبؤ أو التوقع وذلك بوضع سيناريوهات مستقبلية مختلفة بحالة المتغير التابع – التعثر المالي- لاتخاذ ما يناسب من قرارات.

تحدد وضعية مؤسسة ما من خلال إحتساب نسبها المالية (المنبئة) ضمن دالة التمييز القانونية غير المعيارية سابقة الذكر ومن ثم إستخلاص المجال الذي تنتمي إليه المؤسسة و**الجدول رقم –07–** يوضح إختبار OLAP cubes للتعرف على القيم التمييزية لكل مجموعة.

- تهدف دالتا التصنيف إلى إعادة تصنيف أفراد عينة الدراسة في إحدى المجموعتين، بحيث يعاد احتساب قيمة كل فرد ويعاد تصنيفه إلى المجموعة الصحيحة (الأنسب)، وانطلاقا من **الجدول رقم – 08–** تأخذ دالتي التصنيف الصيغة الرياضية التالية:

دالة تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة:

$$Z = - \ 0.752\ P2 + 0.30\ D3 - 0.726$$

دالة تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السليمة:

$$Z = 1.481\ P2 + 0\ .117\ D3 - 1.009$$

- يتضح من خلال نتائج **الجدول رقم –09–** أنه من بين 53 مشاهدة تنتمي إلى المجموعة الأولى(المتعثرة) اعتبر النموذج 40 مشاهدة تنتمي بالفعل لهذه المجموعة، بينما 13 مشاهدة تنتمي للمجموعة الثانية (السليمة) أي تسلك سلوك المجموعة الأخرى، وعليه فنسبة التصنيف الصحيح في المجموعة الأولى هي 75.5 % ونسبة الخاطئ منها هي 24.5 %.

في المقابل لدينا 52 مشاهدة تنتمي إلى المجموعة الثانية (السليمة) اعتبر النموذج 40 مشاهدة صحيحة أي تنتمي للمجموعة الثانية بينما اعتبر 12 مشاهدة تسلك سلوك المجموعة الأولى (المتعثرة) وعليه فنسبة التصنيف الصحيح في المجموعة الثانية هي 76.9 % ونسبة الخاطئ منها هي 23.1 %.

وعليه فالمجموع الكلي للمشاهدات التي تم تصنيفها تصنيفا صحيحا هي 80 مشاهدة بنسبة قدرت ب 76.2 %.

- لإجراء اختبارات الدلالة لمتغيرات دالة التمييز (P2 – D3)، يمكن استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي Anova ونظرا لوجود مجموعتين فقط لدراستنا(العامل المحدد ينقسم الى قسمين) فقط لجأنا لاختبار تساوي المتوسطات كما هو موضح في **الجدول رقم –10–**، بحيث نختبر الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية في متوسط كل متغير منبئ بين المجموعتين والفرضية البديلة التي تقر بوجوده.

3-2-2/تفسير النتائج:

- من خلال ما تم تقديمه حول الأداة أو الأسلوب الإحصائي المستعمل في دراستنا والمتمثل في التحليل العاملي التمييزي، اتضح أن للنسب المالية أهمية كبيرة في مجال التنبؤ بالتعثر المالي وهذا من خلال إدراجها ضمن **نماذج رياضية** والمتمثلة في دالة التمييز القانونية المعيارية والتي تفيد في تحقيق هدف قياس وتقدير المخطر المالي وفي حالتا "التعثر المالي"، إضافة لدالة التمييز القانونية غير المعيارية والتي تفيد في تحقيق هدف التنبؤ بالظاهرة محل الدراسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الأولى: للنسب المالية أهمية بالغة في مجال التنبؤ وذلك من خلال إدراجها ضمن نماذج رياضية تسمح بتوقع مخاطر مالية تواجه المؤسسات مستقبلا.

- باعتبار أسلوب التحليل العاملي التمييزي يعمل على إيجاد أفضل مجموعة من المتغيرات من بين تلك المقترحة، فقد أثبتت نسبتان ماليتان فقط قدرتها على التمييز بين المؤسسات المتعثرة والمؤسسات السليمة من بين 18 نسبة مالية وهما :

أ – الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول (P2): وتعتبر هذه النسبة من أفضل النسب التي تستخدم لقياس ربحية استثمارات المؤسسة القصيرة وطويلة الأجل، ارتفاعها يدل على كفاءة السياسات الاستثمارية و التشغيلية، كما تساعد هذه النسبة أيضا على اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض وذلك من خلال المقارنة بينها وبين تكلفة الإقراض، وتعتبر من أفضل أدوات المقارنة بين أداء المؤسسات المختلفة، وذلك لأنها لا تعكس أثر الرفع المالي، نظرا لأنها لا تتأثر بكيفية تمويل المؤسسة لأصولها؛

ب – أصول جارية إلى إجمالي الديون (D3): تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة أصول المؤسسة الأكثر سيولة على تغطية جزء من ديونها، وتفيد هذه النسبة متخذ القرار على تحديد سياسات التمويل والاستدانة في المؤسسة كما تستعمل هذه النسبة لتقييم المخاطرة التي يتحملها المقرضون والملاك.

– تمكنا من بناء نموذج **– دالة تمييز –** انطلاقا من المتغيرات المستخلصة سابقة الذكر، والتي يستفاد من معاملاتها في تحديد الأهمية النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التمييز بين المؤسسة المتعثرة والمؤسسة السليمة، والتي تعبر عن مدى أهمية كل من المتغيرين في التمييز بين المجموعتين وبالتالي يصبح هناك أساس لتصنيف ضمن إحدى المجموعتين، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثانية: لمتغيرات الدراسة قدرة عالية على التمييز بين المؤسسات المتعثرة والمؤسسات السليمة.

- لقياس درجة التباعد بين المجموعتين تم استخدام إحصاءة Wilk's Lambda والتي كانت دلالتها تساوي 0.000 وهذا ما يفسر **وجود فروق دالة إحصائيا بين المجموعتين.**

– تم استخراج معاملات تصنيفية والتي تم اشتقاقها من خلال مصفوفة التغاير المتجمعة داخل المجموعات والمراكز المتوسطة للمتغيرات التمييزية وعليه قمنا بتحديد **دالة تصنيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة وأخرى للسليمة،** ومن ثم يتم التحصل على

العلامة التصنيفية (متعثرة –سليمة) من خلال ضرب قيمة النسب المالية في المعاملات التصنيفية مع إضافة أو **طرح** عدد ثابت لكل مجموعة من المؤسسات المصنفة.

– طبقا لنتائج المعادلة التمييزية التي تم التوصل إليها والمكونة من نسبتان ماليتان يتم **التنبؤ** بتعثر المؤسسات من عدمه كما يلي:

أ – إذا كانت القيمة التمييزية تنتمي للمجال [1.938، -6.2574] فالمؤسسة متعثرة؛

ب – إذا كانت القيمة التمييزية تنتمي للمجال [6.0804 ،-2.9372] فالمؤسسة سليمة.

– بلغت جودة تصنيف المشاهدات 76.2 % وهي نسبة جيدة ، إذ يعد **الخطأ من النوع الأول** أكثر خطورة من النوع الثاني باعتباره تكلفة وذلك لان حصول خطأ في تصنيف مؤسسة متعثرة على أنها سليمة يترتب عليه تكلفة عالية تتمثل في انهيار هذه المؤسسة وبالتالي تصنيفها، أما حدوث **خطأ من النوع الثاني** في تصنيف مؤسسة سليمة على أنها متعثرة فانه يعني زيادة الاهتمام بهذه المؤسسة واتخاذ إجراءات وسياسات جديدة تؤدي إلى تحسين أوضاعها،

قد يعود سبب الوقوع في **الخطأ من النوع الأول** لعدم كفاية معيار التعثر المعتمد عليه أثناء تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما **الخطأ من النوع الثاني** فيرجع السبب:

أ – لقلة مصداقية القوائم المالية المقدمة من طرف هذه المؤسسات؛

ب– قصور يشوب النسب المالية كونها لا تغطي بعض الجوانب منها ما تعلق بالجانب الفني، التسويقي أو الإداري؛

ج – أوقد يكون اختيارنا لمجموعة من المؤسسات المنتمية لقطاعين مختلفين (الصناعي والخدمي)؛

د – وأخيرا قد تكون المؤسسات التي وقع عليها الاختيار وبطريقة عشوائية في حالة توسع ما دفع بنسبة الأصول الجارية إلى إجمالي الديون بالارتفاع،

ه – وبعد إطلاعنا على بعض البيانات الخاصة بهذه المؤسسات اتضح من منها حديثة النشأة ما يفسر إرتفاع ديونها.

ويبقى هدف المؤسسة الاقتصادية ليس فقط الربحية وإنما الاستمرارية ومواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة ، وهذا يقودنا لرفض الفرضية الثالثة.

الفرضية الثالثة: يكفي اعتماد معياري النتيجة المتراكمة ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول كمعيارين للحكم على وضعية المؤسسة.

- من خلال اختبار تساوي المتوسطات قمنا برفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1، نظرا لأن قيمة sig 0.05 ما يظهر وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في متوسط نسبة الأرباح قبل الضرائب إلى إجمالي الأصول وفي متوسط نسبة الأصول الجارية إلى إجمالي الديون باختلاف صنف المؤسسة، وما يثبت قدرة النسبتان الماليتان (P2) و (D3) على التمييز بين المؤسسات المتعثرة والمؤسسات السليمة وهذا ينفي صحة الفرضية الرابعة.

الفرضية الرابعة: لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية في المتغيرات التمييزية بين المؤسسات السليمة والمؤسسات المتعثرة.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذه المقالة الإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة والمتعلقة بمقدرة النسب المالية على التنبؤ بالتعثر المالي على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بحيث:

أثبتت نسبتان ماليتان من بين 18 نسبة مالية مقترحة لها قدرة عالية على التمييز بين المؤسسة المتعثرة والمؤسسة السليمة وهي مجتمعة وهما: نسبة الأرباح قبل الضرائب إلى إجمالي الأصول (P2) ونسبة الأصول الجارية إلى إجمالي الديون (D3)، إذ تعبر النسبة الأولى عن ربحية المؤسسة من جهة وتعكس كفاءتها الاستثمارية والتشغيلية من جهة ثانية أما النسبة الثانية فهي تعبر عن مدى قدرة أصول المؤسسة الأكثر سيولة على تغطية جزء من ديونها كما تعكس سياسات التمويل والاستدانة المعتمدة داخل المؤسسة.

انطلاقا من نتائج الدراسة نوصي بمايلي:

- ضرورة تطبيق النماذج الإحصائية للتنبؤ بالتعثر المالي على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك قبل حدوثه ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأمر قبل استفحاله؛
- ضرورة تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي المبكر للبيانات المحاسبية والنسب المالية لإتاحة الفرصة لتتبع وضعية المؤسسات أول بأول؛
- ضرورة توفر سوق مالي نشط بالجزائر لتوفير قدر كاف من المعلومات المالية للمستخدمين.

تبقى هذه الدراسة محدودة للإحاطة بجميع محددات ظاهرة التعثر المالي، مما يدعو إلى إضافة متغيرات غير محاسبية للتنبؤ بالتعثر المالي كعمر المؤسسة، نشاطها، حجمها، المنطقة التي تنشط بها(عامل جغرافي)؛ استخدام عينة أكبر وأشمل حتى يتسنى تعميم النتائج وأخيرا دراسة مخطر التعثر المالي على مستوى المؤسسات المسعرة في البورصة.

الاحالات والمراجع:

[1] - عمار أكرم عمر الطويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، فلسطين، 2008، ص:55.

[2] - محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة "الظاهرة...الأسباب...العلاج"**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص ص: 93-96.

[3] - William Beaver , **"Financial Ratios as Predictors of Failure ",** journal of accounting research, university of Chicago, USA, 1966**.**

4 - Idward.Altman **, "Financial Ratios, Discriminant Analysis and the prediction of Corporate Bankruptcy",** the journal of finance, university of chicago, USA, 1968.

5 - Zulkarnain Mohammed Sori, Hasbullah Abd jalil**, " Financial Ratios, Discriminant Analysis and the prediction of corporate Distress",** journal of money, 2009

6 Mosculu Maricica, Vintila Georgeta**," Business Failure risk analysis using financial ratios",** sciverse science direct, procedia – social and Behavioral sciences 62, Romania, 2012, 728 – 732.

7 - Emin Zeytmoglu , Yasemin Deniz Akarim, **"Financial Failure Prediction Using Financial Ratios: Empirical Application on Istanbul Stock Exchange" ,** journal of applied finance and banking, vol :3, no: 3,university of Turkey , 2013

8 - Mary Hilston Keener, "**Predicting the financial failure of Retail companies in the United States**", journal of Business & Economics Research, volue 11, number 8, University of Tampa , August, 2013.

[9] - دادن عبد الوهاب، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية– نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص:298.

دور الدولة في توفير العقار الاقتصادي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

محمد بوشوشة

جامعة الحاج لخضر باتنة 01/ الجزائر

Mohh_bouchoucha@yahoo.fr

The role of the state in providingeconomic real estate for the small and medium firms

Mohammed bouchoucha

University of h hadj lakhdar
batna 1/ algeria

Mohh_bouchoucha@yahoo.fr

Received: 15/03/2018 *Accepted: 16/06/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

يشكل العقار الاقتصادي عنصرا مهما لأي استثمار، وذلك لعدة اعتبارات أهمها: أي استثمار يجب أن يتوفر على مقر معين وذلك من أجل إجراء مختلف التعاملات ذات الصلة مع هذا الاستثمار، كذلك يشكل العقار من أهم التكاليف التي يمكن أن يتحملها المستثمر لإنجاز استثماره لارتفاع تكلفة حيازته، نتيجة لذلك اعتمدت الجزائر عدة إجراءات وسياسات لتسهيل حصول المستثمرين وخاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العقارالاقتصادي لتجسيد استثماراتهم، لكن رغم ذلك يبقى العقار يشكل هاجسا للمستثمرين، كذلك كان هذا العنصر السبب الأساسي في تخلي العديد من المستثمرين عن تحقيق مشروعاتهم الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية:العقار، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، العقار الاقتصادي، الامتياز العمومي، الامتيازات الجبائي.

Abstract:

The economic real estateis an important element for anyinvestment, because of severalconsiderations, the most important of whichis: Anyinvestment must beavailable to a particularheadquarters in order to conductvarious transactions related to thisinvestment, as well as the propertyis the most important coststhatcanbe borne by the investor to complete the investment to the highcost of possession, As a result, Algeria has adoptedseveralmeasures and policies to facilitateinvestors' access to real estate, particularly in the small and medium-sizedfirmssector, to realizetheirinvestments. However, the real estateremains a concern forinvestors.

Keywords:real estate, small and medium firm,economic real estate, public concession, taxsadvantages.

تمهيد:

يشكل الاستثمار العنصر الأساسي لتطور أي دولة، لقدرته على خلق الثروة وتحقيق القيمة المضافة، فهو ينطوي على تخلي المستثمر عن جزء من ثروته مقابل الحصول على عوائد إضافية في المستقبل، بما يسمح بتوظيف الثروة وعدم اكتنازها، وتحقيق فوائد عديدة يستفيد منها المجتمع ككل، لذلك وحتى يمكن تشجيع الاستثمار ودعمه يجب توفر مجموعة من الشروط والتسهيلات التي تسمح لأي مستثمر بالاستثمار في ظروف جيدة ومناسبة لتحقيق أهدافه، ومن ب أهم المحددات التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار: العقار ذلك أن أي استثمار لا يمكن تجسيده إلا على حيز عقاري محدد.

بالتالي يكتسب العقار أهمية كبيرة للمستثمر فهو مصدر لاستقرار استثماره، وممارسة نشاطه في أحسن الظروف ، هذا من جهة، من جهة أخرى فإن تكلفة الحصول على العقار من أهم التكاليف التي يمكن أن يتحملها المستثمر لارتفاع أسعاره في السوق الوطنية، وبالتالي توفر العقار يعد عاملا أساسيا لنجاح استراتيجية تطوير ودعم وكذلك استقرار الاستثمار المحلي والأجنبي، نتيجة لذلك بذلت السلطات العمومية في الجزائر العديد من الإجراءات والجهود من أجل تسهيل حصول المستثمرين وخاصة في ظل التوجه نحو التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العقار الاقتصادي لتنفيذ استثماراتهم، وتجسيد الاستراتيجية الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،لذلك بادرت السلطات العمومية في إطار مختلف سياساتها لتطوير وترقية الاستثمار بتنظيم ومحاولة توفير الأوعية العقارية المناسبة والمهيأة لاستقبال النشاطات الاستثمارية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتلبية الحاجيات العقارية لكل المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص، وطنيين كانوا أو أجانب.

من خلال ما سبق نطرح إشكالية البحث كما يلي:

ما هو دور الدولة في توفير العقار الاقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما هي أهم الامتيازات والتسهيلات المرتبطة بالعقار الاقتصادي الموجه لدعم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟.

بهدف الإجابة على الإشكالية السابقة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع فإنه تم تقسيم البحث إلى العناصر التالية:

المحور الأول: مفهوم العقارالاقتصادي.

المحور الثاني: الهيآت العمومية الكلفة بتسيير العقار الاقتصادي في الجزائر.

المحور الثالث: أهم الامتيازات المرتبطة بالعقار الاقتصادي الموجه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الرابع: أهم مشاكل ومعوقات العقار الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أولا: مفهوم العقار الاقتصادي.

1. تعريف العقار: تصنف الأشياء المادية بحكم ثباتها أو قابليتها للتنقل إلى عقارات ومنقولات، والعقار لغة يعني كل ماله أصل أو قرار كالأرض والمنزل[1]، ويمكن تعريف العقار من خلال:

- عرفه القانون المدني:" كل شيء مستقر بحيزه وثابت فيه ولا يمكن نقله دون تلف فهو عقار، وكل ماعدا ذلك فهو شيء منقول ".[2]

- كما يعرف العقار بأنه:" مجموعة أراضي سواء كانت زراعية أو بورية أو رعوية، صحراوية كانت أو جبلية، مبنية، أو غير مبنية، ويعني ذلك، سطح الأرض أو جوفها من مقالع ومعادن، والمتصلة بها كالنباتات التي هي أشجار مزروعة متصلة بالأرض جذورها كما تعتبر الأشياء المتصلة بالأرض قصد خدمة الأرض بأنواعها، عقارا بالتخصيص ".[3]

- يعرف كذلك بأنه:" الشيء الثابت المستقر في مكانه بوضعية تجعله غير قابل للنقل منه إلى مكان آخر دون تلف ".[4]

من التعاريف السابقة فإن العقارات هي الأشياء الثابتة الحائزة لصفة الاستقرار سواء كان ذلك من أصل خلقتها أو بصنع صانع، لا يمكن نقلها دون أن يعتريها تلف أو خلل، والأرض هي المثال المناسب للعقار، نظرا لاستقرارها وثباتها بحيزها، وإذا جاز نقل أجزاء منها، فإنما يكون ذلك بتفتيت سطحها أو انتزاع بعض أتربتها أو صخورها.

2. تعريف العقار الاقتصادي:

لم يتطرق المشرع في الجزائر إلى تعريف العقار الاقتصادي، وانما اهتم أكثر بتنظيمه وتسييره عن طريق سلسلة من النصوص القانونية الصادرة التي تتماشى مع التوجهات الإيديولوجية والاقتصادية للدولة، إلا أنه يمكن إعطاء التعاريف التالية للعقار الاقتصادي (العقار الموجه للاستثمار):

- يعرف العقار الاقتصادي بأنه:" هو مجموعة الأراضي المعمرة أو القابلة للتعمير وكذا العقارات الموجهة للاستثمار ومن شأنها استيعاب وحدات إنتاج ثروة أو خدمات ".[5]

- كما يعرف العقار الاقتصادي:" هو جزء من الوعاء العقاري العام والذي يشكل احتياط يوجه لتلبية احتياجات المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب ".[6]

- العقار الاقتصادي هو:" الحيز المكاني أو الوعاء المخصص لإنجاز مختلف الاستثمارات ذات الطبيعة الاقتصادية سواء كان مبنيا أو غير مبني، مستغلا أو غير مستغل يضاف له العقارات التي تحوزها المؤسسات العمومية الاقتصادية ".[7]

إن طبيعة هذا النوع من العقارات مرتبطة بالاستثمار، وبالتالي فهو موجه لاحتواء المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الصناعي الإنتاجي، السياحي، والفلاحي ويتحدد العقار الاقتصادي بصفة واضحة بموجب الخريطة الوطنية المحددة من طرف الدولة لمحمل المناطق الاقتصادية المتواجد فيها العقار الاقتصادي على المستوى الوطني، حيث أن أول تحديد للعقار الاقتصادي كان في إطار القانون رقم 73-54[8] المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لإنشاء ما يسمى بالمناطق الصناعية حيث نصت المادة 02 منه على:" تكلف اللجنة بجمع كافة عناصر الإعلام المتعلقة بتهيأة المناطق الصناعية في كافة التراب الوطني وبتقديم كل رأي وعرض اقتراح وبصفة عامة بتقديم كل مساعدة ضرورية للقسم الوزاري المكلف بهندسة المدن وذلك لترقية المناطق المذكورة على أحسن وجه وتنمية مناطق العمران المعنية ".

3. أهمية العقار الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يكتسب العقار الاقتصادي أهمية كبيرة بالنسبة للاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك أن أول عائق قد يواجه المستثمر توفر عقار يحتوي هذا الاستثمار مع توفر الشروط المناسبة لتحقيق الاستثمار في أحسن الظروف:

1.3. ارتفاع تكلفة الحصول على العقار: يشكل العقار في العالم أحد أهم الثروات التي يمكن أن يكتسبها الفرد، ويعد كذلك من بين أغلى أنواع الأموال وذلك لتميزه بالديمومة والضمان، فهو من أهم التكاليف التي يتحملها المستثمر، وبالتالي يجب توفير تسهيلات من أجل ضمان حصول المستثمر على عقار لإنجاز استثمار بأقل التكاليف وبأسرع وقت ممكن وبأقل إجراءات إدارية، وخاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين يكون المستثمر في معظم الأحيان لا يمتلك إمكانيات مادية ومالية كبيرة لإنشاء المؤسسة، وبالتالي يستلزم تدخل الدولة لتوفير العقار الاقتصادي للمستثمرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.3. تشجيع المستثمرين على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية:إن وجود وتوفر العقار المخصص للاستثمار الاقتصادي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يعطي للمستثمرين الوطنيين والأجانب ضمانات كافية للمخاطرة برؤوس أموالهم، واستثمارها في مختلف القطاعات الاقتصادية، ذلك أن توفير العقار وبأسعار معقولة يشجع المستثمرين على تنويع استثماراتهم في مختلف القطاعات الاقتصادية، الذي يؤدي إلى تطوير قطاعات استراتيجية خارج قطاع المحروقات مثل القطاع الصناعي والفلاحي والسياحي، وتحقيق الاستقلالية عن الاستيراد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

3.3. تنظيم السوق العقارية: إن تنظيم الاستثمار وتشجيعه يقتضي تنظيم السوق العقارية الموجهة للاستثمارات، ما يضمن توفير الأوعية العقارية للمستثمرين الحقيقيين وبالتالي منح ضمانات أكثر للمستثمرين وتطبيق المساواة بين الجميع وهو ما يشكل عامل محفز على جذب الاستثمار.

ثانيا: الهيآت العمومية الكلفة بتسيير العقار الاقتصادي في الجزائر

قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات بهدف تسهيل حصول المستثمرين على أوعية عقارية لإنجاز وتنفيذ استثماراتهم وذلك من خلال إنشاء عدة هيآت تتولى استقبال المستثمرين وتوجيههم:

يمكن تمثيل الهيآت المكلفة بتسيير ملف العقار الاقتصادي في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل (01): الهيآت المكلفة بتسيير ملف العقار الاقتصادي

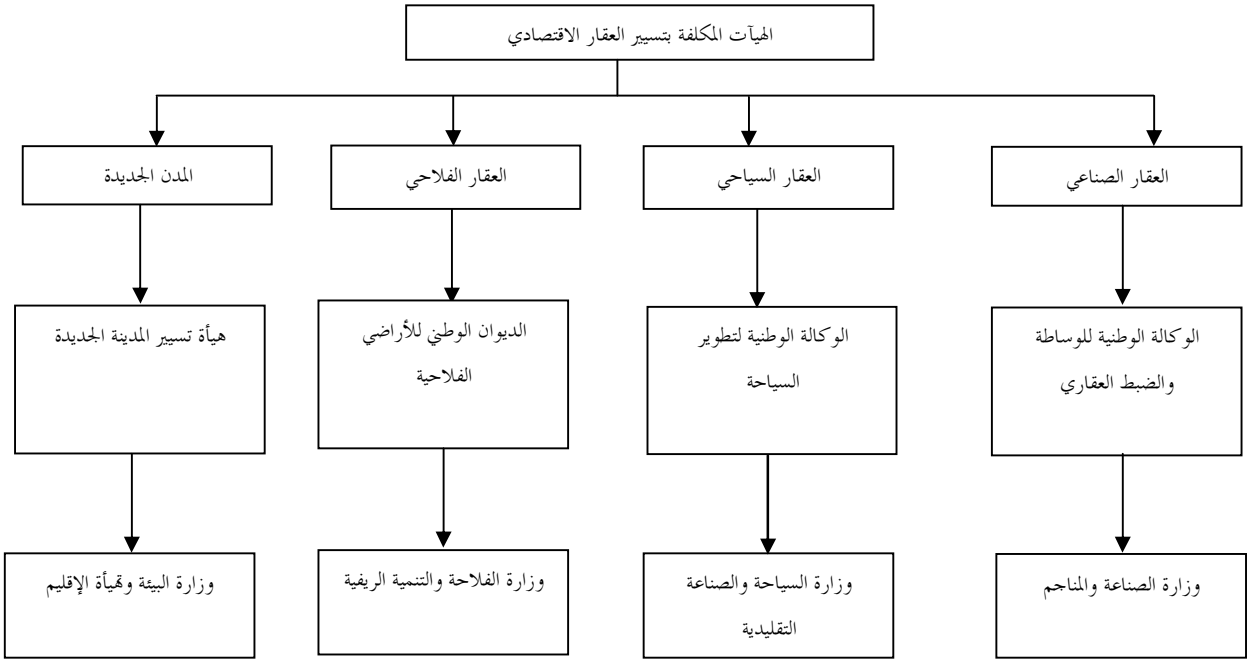

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على عدة مصادر.

1. الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANNIREF): من أجل التكفل الجيد والحسن بطلبات الحصول الأوعية العقارية الموجهة للاستثمار الصناعي فإنه تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANNIREF)، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119، المؤرخ في 23 أفريل 2007، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، وهي مؤسسة وطنية عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تقع تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، ممثلة محليا بمديريات جهوية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[9]، تم إنشاءها بهدف حل عدة مشاكل تخص العقار الموجه للاستثمار الصناعي من أهمها:

- تعدد المتدخلين في إجراءات توفير العقار الصناعي.
- تغيير وجهة استعمال الكثير من العقارات المخصصة للاستثمار.
- الافتقار إلى منظومة معلوماتية حول أسعار السوق ووفرة العقار.

تتمثل مهمة الوكالة أصلا في لعب دور الوسيط بين المستثمرين والدولة ممثلة في الوالي حيث تتولى التقريب بين المستثمرين والسلطة المانحة لحق الامتياز من خلال تسيير حافظتها العقارية وترقيتها وتثمينها في إطار دعم وترقية الاستثمار كما تقوم الوكالة بعدة مهام من أهمها:

الجدول (01): مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

مهام الخدمة العمومية	مهام الخدمة التجارية
- إنشاء بنك للمعلومات حول العرض العقاري على المستوى الوطني. - ضبط العقار الصناعي عن طريق إنشاء مرصد للعقار، الذي يقوم بنشر جداول أسعار العقارات محين دوريا، وإعداد تقارير ظرفية حول أسعار العقار الصناعي.	- تسيير الأصول العقارية وفق اتفاقيات لحساب المالكين للعقارات بكل أنواعها. - مساعدة المستثمرين في تعيين الأراضي المناسبة لإقامة استثماراتهم. - الوساطة العقارية. - نشر المعلومات حول وفرة العقار الصناعي على المستوى الوطني من خلال بنك للمعلومات. - إنشاء فضاءات جديدة مجهزة (حظائر صناعية). - المساهمة في الضبط والاستعمال العقلاني للعقار الصناعي في إطار الاستراتيجية الوطنية للاستثمار مع الأخذ بعين الاعتبار التجهيزات العمومية.

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماد على أحكام المرسوم التنفيذي 07-119 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

وتتشكل الحافظة العقارية للوكالة الوطنية للوساطة والضبط القاري من العناصر التالية:

الجدول (02): مكونات الحافظة العقارية للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

مكونات الحافظة العقارية للوكاللة	العدد	المساحة
أصول عقارية متبقية (مؤسسات عمومية محلة، فائض العقارات)	445 أصل عقاري	492 هكتار
قطع أرضية متوفرة عبر المناطق الصناعية	277 قطعة أرضية	167 هكتار
الوفرة العقارية	772 أصل عقاري	659 هكتار

المصدر: www.anniref.dz

تتشكل الحافظة العقارية للوكالة من خلال 03 طرق أساسية:

- العقارات المتحصل عليها من المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تم حلها وإعلان إفلاسها.

- العقارات الفائضة: العقارات الغير مستغلة من طرف المؤسسات العمومية، وكذلك القطع الأرضية المتوفرة في المناطق الصناعية.

- العقارات المتحصل عليها من طرف الوكالة: حيث وباعتبارها مؤسسة ترقية عقارية فإنه بإمكانها حيازة العقارات من الخواص أو من المؤسسات العمومية لإعادة استخدامها وتوجيهها للاستثمار.

2. الوكالة الوطنية للتنمية السياحية: تم إنشاء الوكالة بمرسوم تنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998، تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة ماليا، وتعد الأداة الرئيسية المتخصصة والمسؤولة عن التسيير، التنمية، الحفاظ والاستغلال العقلاني للعقار السياحي وعليه فهي العامل الأساسي المكلف بتطبيق السياسة الوطنية للتنمية السياحية المستدامة.

تتكفل الوكالة بتنشيط وترقية النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة العمرانية كما تقوم بعدة مهام أخرى أساسية من أهمها:[10]

- السهر على حماية مناطق التوسع السياحي والحفاظ عليها.

- إنجاز الدراسات والتهيئة المخصصة للنشاطات السياحية، الفندقية، والحمامات المعدنية.

- تساهم مع المؤسسات المعنية في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع السياحي وحول منابع المياه المعدنية في الجزائر.

- تسهر بالتنسيق مع المؤسسات والهيآت المعنية على التسيير العقلاني للأماكن والتجهيزات ذات المنفعة المشتركة وتقدم كل اقتراح يهدف إلى ضرورة تحسينها، تحديثها، وتوسيعها.

- تقوم بحفظ المرافق والأجهزة المشتركة وصيانتها أو تكليف من يقوم بذلك.

- القيام بكل أعمال ترقية مناطق التوسع السياحي وتطويرها.

- اقتناء الأراضي الضرورية للاستغلال السياحي لمنابع المياه ذات القيمة الضرورية العلاجية العالية.

- تطبيق حق الشفعة على كل عقار متواجد داخل مناطق ومواقع التوسع السياحي.

– القيام بكل مبادرة يدعم تطورها: إنجاز العمليات المتعلقة بالعقارات والمنقولات، إبرام العقود والاتفاقيات المرتبطة بنشاطها، تطوير المبادلات مع المؤسسات المرتبطة بمجال نشاطها، إنشاء وإدارة وتطوير بنك للمعلومات خاص بالعقار السياحي.

تتكون الحافظة العقارية للوكالة الوطنية لتنمية السياحة من الأراضي التي تتنازل عنها الدولة لصالح الوكالة عن طريق البيع أو الوكالة، حيث تنص المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 07-23 المؤرخ في 28 جانفي 2007 المحدد كيفيات إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية أو منح حق الامتياز عليها التي تنص: قصد استعمالها كوعاء لإنجاز البرامج الاستثمارية، تباع أو تخصص الأراضي المقبولة بمخطط التهيئة السياحية، لصالح الوكالة الوطنية لتنمية السياحة من طرف الدولة، باتفاق ودي بين الوزيرين المكلفين بالسياحة والمالية.

3. الديوان الوطني للأراضي الفلاحية: تم إنشاء الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-87 المؤرخ في 24 فيفري 1996، تم تأسيسه لتطبيق أحكام القانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، يمارس الديوان مهام الخدمة العمومية طبقا لدفتر الشروط، الديوان هيئة عمومية يكلف بالتنظيم العقاري كما هو منصوص عليه في المواد 52، 56، 61، 62، من القانون 90-25 المتضمن التوجيه العقاري، يتولى الديوان باعتباره أداة تابعة للدولة ويتصرف لحسابها، تنفيذ السياسة العقارية الفلاحية، وبهذه الصفة يكلف بجميع المهام التي لها علاقة بهدفه كما هي محددة في أحكام القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، المتضمن التوجيه العقاري.

يتكفل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ببعث الاقتصاد الفلاحي والريفي من خلال تسوية العقار الفلاحي كما يضمن مهام أخرى مرتبطة أساسا بالعقار الفلاحي منها:

– له علاقة مع مصالح مديرية أملاك الدولة من أجل معالجة طلبات الامتياز على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وتنفيذ الإجراءات المرتبطة بالعملية.

– ضمان متابعة تنفيذ الشروط الخاصة بالمستثمرات الفلاحية الممنوحة في إطار الامتياز، وتطوير طرق التقسيم والاستخدام الأمثل والمستدام من طرف أصحاب الامتياز.

– ضمان عدم اتخاذ أي إجراء متعلق بالأراضي الفلاحية يؤدي إلى تغيير الوجهة الفلاحية.

– يمكن للديوان في إطار نشاطاته الخاصة أن يقتني أي مستثمرة أو أراضي فلاحية أو ذات طابع فلاحي تسند تهيئتها أو تثمينها أو استصلاحها عن طريق التعاقد.

– يضع الأراضي المصرح بأنها غير مستغلة قيد الاستغلال، أو الانجاز.

- يمارس حق الشفعة على الأراضي الفلاحية الموضوعة للبيع.

- تطوير الوسائل التقنية والمالية لتحديث المستثمرات الفلاحية بواسطة المعاملات الودية وتجميع الأراضي إلى بعضها البعض.

- إعداد بطاقة المستثمرات الفلاحية وضبطها باستمرار.

- ينشئ بنك المعطيات الذي يعنى بها العقار الفلاحي ويسيره ويقوم بتطويره.

- متابعة سير أصول المستثمرات الفلاحية في حالة نقل الملكية مع مراقبة هذه المستثمرات الفلاحية من أجل تطبيق قواعد منع الانتهاكات التي تعيق استمرار العمل في المستثمرات.

تتكون الحافظة العقارية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية من

- مجموع الأراضي التي تتنازل عليها الدولة لصالح الديوان عن طريق التخصيص من طرف المديرية العامة لأملاك الدولة ويقوم الديوان بجميع الإجراءات اللازمة لتهيأة الأراضي المتنازل عليها من طرف الدولة، وجعلها صالحة للاستغلال وذلك على شكل المستثمرات الفلاحية سواء الفردية أو الجماعية.[11]

- الأراضي الفلاحية والمستثمرات التي يقتنيها الديوان من الخواص باعتباره مؤسسة ترقية عقارية.[12]

4. الهيأة الوطنية لتسيير المدن الجديدة: حسب المادة 07 من القانون 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002 يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، فإنه تؤسس لكل مدينة جديدة هيئة تسمى هيئة المدينة الجديدة بموجب مرسوم تنفيذي تتكفل هذه الهيأة ب:

- إعداد وإدارة أعمال الدراسة والانجاز للمدينة الجديدة بالتنسيق مع الجماعات الإقليمية المختصة.

- إنجاز عمليات المنشآت الأساسية والتجهيزات الضرورية لحساب الدولة بصفتها صاحب المشروع.

- القيام بالأعمال العقارية وجميع عمليات التنسيق والتسيير والترقية العقارية الضرورية لإنجاز المدينة الجديدة.

وقد تم إنشاء 05 هيآت لتسيير 05 مدن جديدة كما يلي:

- هيأة المدينة الجديدة لبوعينان عن طريق المرسوم التنفيذي 06-303 المؤرخ في 10 سبتمبر 2006.

- هيأة المدينة الجديدة لمدينة بوغزول عن طريق المرسوم التنفيذي 06-304 المؤرخ في 10 سبتمبر 2006.

- هيأة المدينة الجديدة لسيدي عبد الله عن طريق المرسوم التنفيذي 06-305 المؤرخ في 10 سبتمبر 2006.

- هيأة المدينة الجديدة لحاسي مسعود عن طريق المرسوم التنفيذي 06-322 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006.

- هيأة المدينة الجديدة للمنيعة عن طريق المرسوم التنفيذي 07-367 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007.

يتم تكوين الحافظة العقارية لهيأة المدينة الجدية من خلال الاراضي التي تتنازل عليها الدولة لصالح الهيأة، حيث تتولى الدولة تكوين كل أو جزء من الحافظة العقارية التي تتخذ كوعاء لإقامة مدينة جديدة من أموال عمومية وتتنازل عنها لهيأة المدينة الجديدة، وتقوم هيئة المدينة الجديدة بتهيأة وإنجاز المنشآت القاعدية والتجهيزات لحساب الدولة، والتنازل عنها بالبيع للمستعملين الآخرين.[13]

ثالثا: أهم الامتيازات المرتبطة بالعقار الاقتصادي الموجه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. النصوص القانونية المحددة للامتيازات العقارية الموجهة للاستثمار: بهدف تسهيل حصول المستثمرين على تسهيلات وامتيازات في مجال الحصول واستغلال العقار الموجه للاستثمار فقد صدرت العديد من النصوص القانونية المنظمة لإدارة العقار الموجه للاستثمار، تتمثل هذه النصوص القانونية في:

- القانون رقم 19-06: المؤرخ في 03 أوت 2016المتعلق بتطوير الاستثماروهو القانون الذي يحدد مفهوم الاستثمار، وطرق وكيفيات الاستفادة من مختلف الامتيازات وشروط الاستفادة من الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات التي يتم إنشائها في إطار الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمارات (ANDI).

- الأمر رقم 08-04: المؤرخ في 01 سبتمبر 2008 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الاراضي التابعة للأملاك الخاصة الملك للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.

- المرسوم التنفيذي رقم 09-152: المؤرخ في 02 ماي 2009 المحدد لشروط كيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.

- المرسوم التنفيذي رقم 09-153: المؤرخ في 02 ماي 2009 المحدد لشروط كيفيات منح الامتياز على الأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة والغير مستقلة المحلة والأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها.

- الأمر رقم 11-11: المؤرخ في 18 جويلية 2011 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011.

- الأمر رقم 15-01: المؤرخ في 23 جويلية 2015 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

2. صيغة الاستفادة من العقار الاقتصادي الموجه للاستثمار: يمكن تمثيل صيغة استفادة المستثمر في الجزائر للاستفادة من قطعة أرض موجهة للاستثمار عن طريق الهيآت المعنية كما يلي:

الشكل (02): طرق الحصول على قطعة أرض للاستثمار

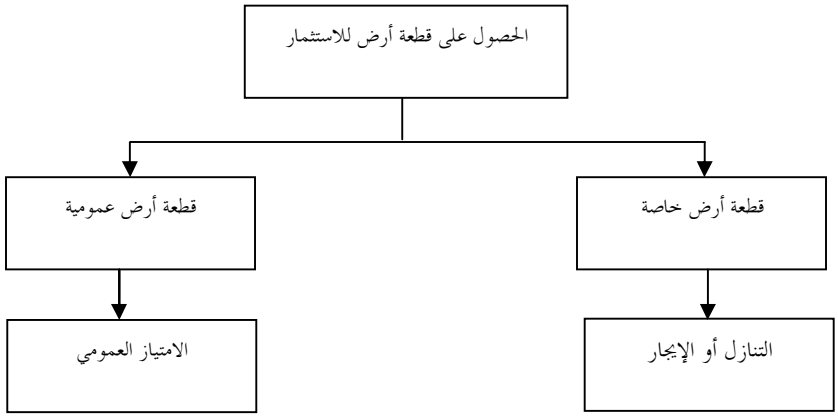

المصدر: من إعداد الباحث، بناءا على منشورات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

1.2. التنازل أو الإيجار: باعتبار الهيآت المكلفة بتسيير ملف العقار الاقتصادي الموجه للاستثمار مؤسسات اقتصادية تقوم بنشاط الوساطة العقارية والترقية العقارية فإنه بإمكانها حيازة العقارات من الخواص، ثم إعادة التنازل عنها أو تأجيرها للمستثمرين بهدف تحقيق أرباح.

2.2. منح العقار في إطار عقود الامتياز: منذ سنة 2008 أصبح منح الدولة للأراض العمومية التابعة للأملاك الخاصة للدولة يتم في إطار عقود الامتياز فقط مع عدم إمكانية التنازل النهائي لصالح المستثمر وهو ما كرسه الأمر رقم 08-04، المؤرخ في 01 سبتمبر سنة 2008، يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية في المادة الأولى:"يشكل منح الامتياز استعمال الأملاك الوطنية العمومية، المنصوص عليه في هذا القانون والأحكام التشريعية المعمول بها، العقد الذي تقوم بموجبه الجماعة العمومية صاحبة الملك العمومي الطبيعي أو تمويل أو بناء و / أو استغلال منشاة أو التجهيز محل منح الامتياز إلى السلطة صاحبة حق الامتياز ".

1.2.2. تعريف عقد الامتياز:يعرف عقد الامتياز حسب المرسوم التنفيذي 09-152 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للدولة بأنه:" منح الامتياز هو الاتفاق الذي تحول من خلاله الدولة لمدة معينة الانتفاع من أرضية متوفرة تابعة لأملاكها الخاصة لفائدة شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص قصد انجاز مشروع استثماري ".

لقد كانت الدولة تقوم بالتنازل وبالتراضي للأراضي التابعة لأملاكها الخاصة لفائدة المستثمرين، وفقا للمادة 161 من القانون رقم 91-25 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، إلا أن بعض المستفيدين من هذه العقارات أصبحوا يمارسون المضاربة فيها (إعادة التنازل الكلي أو الجزئي، تغيير النشاط، تأجير العقار، الإهمال)، من أجل ذلك وبهدف وضع حد لهذه الممارسات والوقوف في وجه الإضرار بالتنمية المحلية قررت السلطات اعتماد نظام الامتياز بدل التنازل المباشر[14]، ويمكن اختصار أهم مميزات عقد الامتياز كما يلي:

الجدول (03): مميزات عقد الامتياز

خصائص عقد الامتياز	الشرح
مدة حق الامتياز	يمنح الامتياز لمدة أدناها 33 سنة قابلة للتجديد مرتين، 66 سنة، وأقصاها 99 سنة.
الطبيعة القانونية لحق الامتياز	عقد إداري محرر من طرف إدارة أملاك الدولة ومشهر بالمحافظة العقارية، يتمتع بكافة الضمانات القانونية.
منح حق الامتياز	يرخص الوالي حق الامتياز باقتراح من المدير الولائي المكلف بالاستثمار بالتنسيق مع المديرين الولائيين للقطاعات المعنية.[15]
الإتاوة الإيجارية	سعر حق الامتياز هو ناتج عن التقييم المقدم من طرف مصالح أملاك الدولة، وهو يمثل 03% سنويا من القيمة التجارية المحددة، يتم تحيينه كل 11 سنة على أساس تذبذبات أسعار العقار.
مدة حق الامتياز	يمنح الامتياز لمدة أدناها 33 سنة قابلة للتجديد مرتين، 66 سنة، وأقصاها 99 سنة.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مواد المرسوم التنفيذي: 09-152.

3.2.2. طرق عقد الامتياز: يمنح الامتياز على الأراضي العمومية عن طريق التراضي فقط (Gris à Gris)، حيث وقبل سنة 2011 كان يتم منح الامتياز عن طريقتين: المزاد العلني والتراضي مع إلغاء التنازل تماما وذلك لغلق الباب أما المستثمرين الوهميين الذين يطمعون فقط في الحصول على العقار للبزنسة فيه دون تجسيد أي استثمار حقيقي، وبهدف منح تسهيلات أكثر للمستثمرين تم إلغاء الامتياز عن طريق المزاد العلني والاكتفاء فقط بالامتياز عن طريق التراضي وذلك بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 2011[16]، حيث نصت المادة 15 من القانون 11-11 التي عدلت الفقرة الأولى من الأمر 04-08 على أنه:" يمنح الامتياز على أساس دفتر الشروط عن طريق التراضي على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة المتوفرة لفائدة المؤسسات والهيآت العمومية والأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للقانون الخاص، وذلك لاحتياجات المشاريع الاستثمارية ومع مراعاة احترام قواعد التعمير المعمول بها ."[17]

ثالثا:امتيازات العقار الاقتصادي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يشكل العقار الاقتصادي عنصرا مهما في تجسيد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك سعت الدولة الجزائرية عبر مختلف سياساتها الى توفير المواقع العقارية المهيأة لاستقبال النشاطات الاستثمارية لتلبية الحاجيات العقارية لكل المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص، الوطنيين والأجانب لتجسيد مشاريعهم الاستثمارية، بتخصيص حزمة من الامتيازات الخاصة بالعقارات الموجهة للاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه الامتيازات والتسهيلات:

1. التسهيلات الإدارية: هي التسهيلات في الإجراءات الإدارية من أجل الحصول على عقار لتنفيذ الاستثمارات، ومنها:

1.1. إنشاء الشباك الوحيد: وذلك على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار (ANDI)، يتمثل دوره في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية والإدارية لتأسيس الاستثمار، يضم هذا الشباك ممثلين عن جميع الإدارات ذات الصلة بملف الاستثمار، مثل: السجل التجاري، مصالح الضرائب، الضمان الاجتماعي، مصالح الجمارك، كما يحتوي على الإدارات ذات الصلة بالعقار الموجه للاستثمار: ممثل عن اللجنة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، ممثل عن مصالح التعمير، ممثل عن مصالح أملاك الدولة.

2.1.تهيئة المناطق الصناعية:وهو برنامج وطني يهدف إلى استحداث51 منطقة صناعية جديدة، وذلك بهدف توفير مجال مناسب ومناطق لنشاط المستثمرين، تتوفر هذه المناطق على مواقع عقارية مهيأة بجميع الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار وعلى هذا الأساس وفي إطار الصلاحيات الممنوحة للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري شرعت في تهيأة مناطق صناعية بمواصفات عصرية على مساحة إجمالية تمتد إلى 8.000 هكتار، هذه المناطق موصوفة بأنها: **مناطق الجيل الجديد**[18] هذه السياسة تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- توفير أوعية عقارية متناسبة مع احتياجات المستثمرين مع توفير جميع خدمات الهياكل القاعدية بنوعية جيدة.

- مواقع صناعية مهيأة تحترم جميع شروط المحافظة على البيئة بدون أخطار، وبدون ضرر، وبدون تأثيرات إيكولوجية سلبية.

- توفير فضاءات صناعية متلائمة مع احتياجات المستثمرين: القرب من مصادر التموين، منافذ لتوزيع المنتجات، الأمن...إلخ.

3.1. الترخيص للخواص بإنشاء وتسيير المناطق الصناعية: نص قانون المالية لسنة 2016 وفي المادة 58 منه على إمكانية قيام الخواص بإنشاء وتسيير المناطق الصناعية أو مناطق النشاط عبر التراب الوطني بشرط ألا تتواجد على أراض فلاحية، على أن تكون هذه العمليات قائمة على أساس دراسات مسبقة مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المرتبطة بتهيئة الإقليم واحترام دفتر الشروط الذي تعده الوزارة المكلفة بترقية الاستثمار.

4.1. إلغاء الامتياز عن طريق المزاد العلني: والاكتفاء فقط بالامتياز عن طريق التراضي وذلك بهدف التسهيل من الإجراءات الإدارية، وتقليص تكاليف المستثمرين، وذلك أن تطبيق المزاد العلني قد يستغرق وقتا طويلا كما يؤدي إلى ارتفاع الإتاوة الإيجارية.

5.1. إلغاء منح الامتياز عن طريق لجنة المساعدة على تحديد الموقع والوساطة والضبط العقاري (calpiref): وذلك نظرا لتعقد عمل اللجنة التي تتكون من 27 عضوا ممثلا للدوائر الولائية المختلفة وهو ما يعقد من عملها ويستلزم وقتا طويلا لدراسة ملف طلب المستثمر، ولذلك ومن أجل التسهيل أكثر تم إلغاءها والاكتفاء فقط بتقديم طلب لدى المدير الولائي للاستثمار الذي ينسق في حالة الضرورة مع المديريات ذات الصلة، وذلك بصدور الأمر رقم 15-01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015 حيث تنص المادة 48 منه على أنه يرخص منح الامتياز بقرار من الوالي بناءا على اقتراح من المدير الولائي المكلف بالاستثمار والذي يتصرف بالتنسيق مع المديرين الولائيين للقطاعات المعنية على الأراضي التابعة للملكية الخاصة للدولة والأصول العقارية المتبقية للمؤسسات العمومية المنحلة والأصول الفائضة للمؤسسات العمومية وكذا الأراضي التابعة للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات.

2. الامتيازات المالية: تستفيد العقارات التي يتم الحصول عليها عن طريق الامتياز الممنوحة من تحفيزات المالية كما يلي:

1.2. تخفيض في مبالغ الإتاوةالإيجارية السنوية: يمكن توضيح هذه التخفيضات كما يلي:

الجدول (04): التخفيضات في الإتاوة السنوية للمستثمرين

طبيعة المشاريع الاستثمارية والمناطق	التخفيضات
المشاريع في ولايات الشمال	- تخفيض بنسبة 90% خلال فترة إنجاز المشروع والتي يمكن أن تمتد من سنة إلى ثلاث سنوات. - تخفيض بنسبة 50% خلال فترة استغلال المشروع والتي يمكن أن تمتد من سنة إلى ثلاث سنوات.
المشاريع في ولايات الجنوب والهضاب	- تخفيض سعر الإتاوة الإيجارية إلى 1 دج/للمتر المربع، خلال فترة عشر سنوات. - بعد هذه المدة لا يسدد المستثمر إلا 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية.
ولايات الجنوب الكبير (تمنراست، أدرار، إليزي، تندوف)	- تخفيض سعر الإتاوة إلى 1 دج/للمتر المربع خلال فترة 15 سنة. - بعد هذه المدة لا يسدد المستثمر إلا 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية.
المشاريع ذات المصلحة الوطنية	منح تخفيضات إضافية حسب الاتفاقية المبرمة بين الدولة والمستثمر بناءا على موافقة مجلس الوزراء باقتراح من المجلس الوطني للاستثمار.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:www.ANNIREF.DZ

ويقصد بالمشاريع ذات المصلحة الوطنية:[19]

- المشاريع الإنتاجية التي يمكنها أن تقلص من الاستيراد في القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني.
- الاستثمارات التي تساهم في تلبية الطلب الوطني على السكن في إطار السياسة الوطنية للسكن.
- المشاريع الاستثمارية المحدثة لمناصب الشغل أو القيمة المضافة بشكل قوي وتحويل التكنولوجيا.
- تساهم في تنمية المناطق المحرومة أو المعزولة والتي يحددها المجلس الوطني للاستثمار.

إضافة إلى تخفيض التكلفة الإيجارية للعقار إلى 1/33 عوض 1/20 التي كانت مطبقة عند التنازل على الأراضي التابعة للدولة التي تكون موجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.[20]

2.2. الإعفاء من دفع الرسم العقاري: وذلك فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج، ويطبق هذا الإعفاء بالنسبة للاستثمارات التي تدخل ضمن الاتفاقية التي يتم إبرامها بين الدولة الجزائرية والمستثمر بخصوص الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

3.2. الإعفاء من حقوق التسجيل: المتعلقة بنقل الملكية والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية والغير مبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه الامتيازات على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.[21]

3. الامتيازات في مجال ضمان حقوق المستثمر: لقد ضمن القانون للمستثمر مجموعة من الحقوق التي تضمن له ممارسة نشاطه بكل حرية وبدون عراقيل ومن بين هذه الحقوق في مجال العقار نجد ما يلي:

1.3. الحقوق والضمانات المرتبطة بالعقار: وهي الحقوق والضمانات فيما يخص العقارات محل الامتياز:[22]

- الحق في الحصول على رخصة البناء.

- الحق في الحصول على رخصة الهدم.

- الحق في رهن الأرض أو المبنى الناتج عن الامتياز لضمان القرض الموجه لتمويل المشروع.

- الحق في التنازل عن الحق العيني الناجم عن حق الامتياز بعد إنجاز المشروع.

- الحق في نقل الحق العيني الناجم عن حق الامتياز عن طريق التوريث.

- الحق في التأجير من الباطن للحق العيني الناجم عن حق الامتياز وتأجير البنايات المشيدة.

2.3. الحقوق العامة: وهي الحقوق والضمانات العامة التي يضمنها القانون لأي مستثمر محلي أو أجنبي وتتمثل في:

- المعاملة العادلة بين جميع المستثمرين المحليين والأجنبيين، الطبيعيين والمعنويين، فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم.

- عدم تطبيق مراجعات أو إلغاءات في المستقبل إلا بطلب من المستثمر نفسه.

- عدم تطبيق المصادرة الإدارية على الاستثمارات إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون، وفي حالة المصادرة يتم تعويض المستثمر بتعويض عادل ومنصف.

- حق اللجوء إلى العدالة في حالة خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة بسبب المستثمر نفسه أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية.[23]

- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي حيث أقرت الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي في عقود الاستثمار بصدور الأمر 95-04 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995، المتعلق بالمصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات، والأمر 95-05 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995 المتعلق بانضمام الجزائر إلى الوكالة الدولية للاستثمار.[24]

رابعا: أهم مشاكل ومعوقات العقار الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم حزمة التحفيزات والتسهيلات الموجهة لدعم المستثمرين للحصول على العقار لإنجاز استثماراتهم إلا أن هذ العنصر لازال يعاني من عدة صعوبات وعراقيل تقف في وجه تشجيع الاستثمار وتطويره، حيث تعتبر مشكلة العقار وآلية الوصول إليه وتسوية ملكيته من أهم الصعوبات المطروحة على مستوى الاستثمار في الجزائر وذلك نتيجة لما خلفته السياسة الاقتصادية، فقد كشفت دراسة أجريت على عينة من المستثمرين في الجزائر أن من بين أهم عوائق الاستثمار في الجزائر مشكلة العقار الاقتصادي حيث تدوم مدة البحث عن عقار للاستثمار مدة 05 سنوات وحتى مع توفر العقار يصعب الحصول عليها بسبب انتشار الفساد والرشوة، كما أن 40% من العقارات الموزعة لا تستغل وإنما يفضل أصحابها إعادة بيعها[25]، ومن أهم مشاكل العقار في الجزائر يمكن ذكر ما يلي:

1. السوق الموازية للعقار: ظهرت خلال السنوات الماضية شبكات مضاربة في العقار، اتخذت عدة أشكال وضفت الثغرات القانونية وحولتها إلى مصدر للربح السريع، أضرت كثيرا بالاقتصاد الوطني وعطلت العديد من المشاريع، وكان لظهور هذه الشبكات عدة أسباب:

- فرض أسعار إدارية وارتفاع سعر التنازل.

- ثقل الإجراءات الخاصة بالحصول على الملكية.
- ضعف التغطية التقنية.
- استخدام الأسماء الصورية والمستعارة، وكذلك تحويل جزء من الأراضي المخصصة للاستثمار وإدراجها بطرق احتيالية ضمن المساحات المخصصة للبناء الحضري أو ممارسة نشاط غير مرخص ولا علاقة له مع المشروع.
- عدم تحديد التجزئات بدقة في المناطق الصناعية أدى إلى ظهور توسيعات غير قانونية.

العناصر أدت إلى ظهور سوق موازية للعقار تديرها ما يطلق عليه مافيا العقار قلصت من فرص إقبال المستثمرين على الجزائر.

2. المشاكل الفنية والتقنية: تواجه الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري عدة مشاكل من الناحية الإجرائية فمثلا يتطلب إنشاء منطقة صناعية رخصة مسبقة من طرف الجماعات المحلية، على ألا تتجاوز مساحتها 10 هكتار، كما تتطلب رخصة من وزارة الصناعة على ألا تقل مساحتها عن 10 هكتار بدون تحديد حدها الأقصى.

- التناقص المستمر للمساحات القابلة للاستغلال وخاصة في ولايات الشمال، في مقابل ذلك ظلت عقارات العديد من الشركات التي تم حلها وأعلنت إفلاسها غير مستغلة لسنوات.

- كثرة المنازعات وانتشار ظاهرة الاحتلال غير العقلاني للعقار الصناعي وهو ما أضفى على بعض النشاطات طابع العشوائية وتسجيل حالات لبعض المستفيدين لا يملكون عقود كما تم تسجيل عدم إنجاز بعض المشاريع على الأراضي وإهمالها.

- مشكلة مسح الأراضي فباستثناء الأراضي المملوكة للخواص فإن بقية الأراضي تبقى ملكيتها مجهولة وغالبا ما تمنح لمستثمرين بدون سندات إثبات مما يؤدي إلى حدوث النزاعات عند ظهور ملاكها الحقيقيين.[26]

3.مشاكل إدارية: من بين المشاكل الإدارية التي تواجه المستثمر في الحصول على العقار:

- طول مدة الرد على طلب الحصول على العقار الموجه للاستثمار وذلك نظرا لما تتميز به الإدارة في الجزائر من بيروقراطية وسوء تسيير الذي قد يمتد لسنوات بدون أي أسباب مقنعة ضف إلى ذلك كثرة الوثائق الإدارية المطلوبة وعدم تطبيق تكنولوجيات الإعلام والاتصال لتسهيل إجراءات الاستثمار.

- مشكلة الرهن العقاري حيث يسمح القانون للمستثمر برهن العقار المتحصل عليه عن طريق حق الامتياز لدى مؤسسات التمويل للحصول على قرض لتمويل مشروعه، وهو ما يخلق مشكل عندما لا يتمكن المستثمر من سداد القرض ووضع البنك ليده على العقار وبالتالي فملكية العقار تنتقل إلى البنك وهو ما يخلق مشكل قانوني حول طبيعة ملكية الأرض.

الخلاصة:

قامت السلطات في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات التحفيزية والتسهيلات لضمان توفر هذا العنصر للمستثمرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه التسهيلات:

- تسهيلات إدارية من خلال إنشاء عدة وكالات تتكفل بتسيير ملف العقار الاقتصادي، كذلك تسهيلات إدارية بإنشاء الشباك الوحيد الذي يضم مختلف الإدارات ذات الصلة بملف الاستثمار.
- تخفيضات في سعر الإتاوة الإيجارية للعقارات المتحصل عليها عن طريق الامتياز وذلك حسب طبيعة المنطقة وطبيعة المشروع الاستثماري، كذلك تخفيضات وإعفاءات في الرسم العقاري المفروض على العقارات.
- تقديم مجموعة من الضمانات للمستثمر فيما يخص المساواة في الحقوق والواجبات بين المستثمرين المحليين والأجانب وكذلك تقديم مجموعة من الضمانات والحقوق فيما يخص العقار المتحصل عليه.

ولكن وبالرغم من التسهيلات والتحفيزات إلا أن ملف العقار الصناعي مازال يواجه مجموعة من الصعوبات والعراقيل منها:

- السوق الموازية للعقار وتكون مافيا العقار التي أصبحت تشكل عائقا كبيرا ومتدخلا أساسيا في هذا الملف.
- المشاكل الفنية والتقنية والتي منها: مشكلة مسح الأراضي، تناقص المساحات المخصصة للعقار الصناعي خاصة في الشمال، كثرة المنازعات والمشاكل القضائية فيما يخص الملف...إلخ
- مشاكل إدارية تتمثل على الخصوص في طول مدة الرد على الطلبات، كثرة الإجراءات الإدارية والوثائق، مشكلة الرهن العقاري فيما يخص البنوك...إلخ.

يبقى حل مختلف المشاكل المرتبطة بالعقار الصناعي بتوفر الإرادة السياسية للسلطات العمومية للقضاء على العراقيل البيروقراطية المعقدة المرتبطة بهذا الملف من جهة، ومن جهة أخرى يتعين على المستثمرين إظهار النية الحسنة والجيدة في تجسيد استثماراتهم والوفاء بالشروط المتعاقد عليها مع السلطات العمومية بما يحقق مصلحة جميع الأطراف.

الاحالات والمراجع:

[1] مزياني فريدة، **دور العقار في التنمية المحلية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جانفي 2012، ص 49.

[2] المادة 1/683 من القانون المدني الجزائري.

[3] بلوفي عبد الحكيم، **ترشيد نظام الجباية العقارية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص 30.

[4] عمر حمدي باشا، **نقل الملكية العقارية**، دار هوما، الجزائر، 2000،ص5.

[5] الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري على الموقع:www.anniref.dz

[6] موهوبي محفوظ، **مركز العقار من منظور الاستثمار**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم القانونية، غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2009، ص 06.

[7] نفس المرجع ص 47.

[8] المرسوم التنفيذي رقم 73-54 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيأة المناطق الصناعية، الجريدة الرسمية، العدد 20، المؤرخة في 05 مارس 1973.

[9] المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

[10] المادة 04، المادة 05، المادة 06 من المرسوم رقم 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، الجريدة الرسمية، العدد 11، ص 32.

[11] المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، الجريدة الرسمية، العدد 45؟، المؤرخة في 18 أوت 2010، ص 06.

[12] المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96-87 المؤرخ في 24 فيفري 1996، المتضمن إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 28 فيفري 1996، ص 04.

[13] المادة 11 من القانون رقم 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، الجريدة الرسمية، العدد 34، المؤرخة في 14 ماي 2002، ص 05.

[14] بلكعيبات مراد، **منح الامتياز للاستثمار الصناعي في التشريع الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 40.

[15] المادة 48 من القانون رقم 15-01 المؤرخ في 23 جويلية 2015 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد 40، المؤرخة في 23 جويلية 2015، ص 16.

[16] بلكعيبيات مراد، **دور الدولة في منح الامتياز في قانون الاستثمار الجزائري**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 07، جوان 2012، ص 229.

[17] قانون رقم 11-11 المتضمن قانون المالية التكميلي، المؤرخ في 18 جويلية 2011، الجريدة الرسمية، العدد 40، المؤرخة في 20 جويلية 2011، ص 08.

[18] تاتولت فاطمة، **المعالجة القانونية للعقار الصناعي في ضوء التشريع والاجتهاد القضائي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر 01، فرع القانون العقاري، 2015، ص 20.09 مارس 1973.

[19] المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 09-152 المؤرخ في 02ماي 2009 المحدد لشروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية، العدد 27، المؤرخة في 06 ماي 2009، ص 06.

[20] بن ددوش قماري نظرة، شتوان حنان، **العقار الصناعي كآلية لإنعاش الاستثمار المحلي ودعم الاقتصاد**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جامعة بسكرة، 2016، ص 669.

[21] المادة 12 من القانون 16-09 المتعلق بتطوير الاستثمار.

[22] WWW.ANNIREF.DZ

[23] المواد من 21 إلى 24 من القانون رقم 16-09 المتعلق بتطوير الاستثمار.

[24] بن حمودة محبوب، بن قانة اسماعيل، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 05، 2007، ص 65.

[25] عليواش أمين عبد القادر، **أثر تأهيل المؤسسة على الاقتصاد**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 226.

[26] محمد حجاري، **إشكاليات العقار الصناعي والفلاحي وتأثيرها على الاستثمار بالجزائر**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، غرداية، 2012، ص 325.

هياكل دعم المقـــاولاتية لترقية مشاريعها في الجـــزائر

آسيا بن عمر
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي/ الجزائر
benamar.assia39@gmail.com

عبد الحفيظ خزان
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي/ الجزائر
khfadi-05@hotmail.com

التجاني طهراوي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي/ الجزائر
Tahraoui.tid@gmail.com

Support structures for the promotion of projects in Algeria

Assia benamor
University of echehid hamma lakhdar el oued/ algeria
benamar.assia39@gmail.com

Abdelhafidh khezzan
University of echehid hamma lakhdar el oued/ algeria
khfadi-05@hotmail.com

Tidjani tahraoui
University of echehid hamma lakhdar el oued/ algeria
Tahraoui.tid@gmail.com

Received: 12/12/2017 *Accepted: 03/02/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الذي أصبح يحتل حيزا كبيرا من اهتمام الحكومات والعديد من الدول، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المشاريع الصغيرة في اقتصاديات الدول على مختلف الجوانب، وحتى على المستوى الاجتماعي مهما كان مستوى تطورها، بالإضافة إلى الدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية، إلا أن للمقاولاتية مواقف مختلفة ومن أحدا مواقفها إنشاء مؤسسة جديدة، ونضرا لصعوبة إنشائها فإنها تمر بعدة مراحـــل تحضيرية إلى غاية انطلاقها في النشاط، وذلك من خلال أنظمة المساندة والدعم من طرف الدولة لتفادي المخاطر ومواجهتها وخاصة في بداية نشاطها. بينمـــا تأخـــذ المقاولاتية وإنشاء المؤسسات في الجزائر أهمية كبيرة، إلا أنها بقيت دون المستوى مقارنة بالدول الأخرى، لذا تسعى الجزائر لترقية المشاريع المقاولاتية حتى ترقى إلى المستوى المطلوب من خلال الهياكل المختلفة المساندة والمرافقة لدعمها، وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها والتي تواجه المقاولين.

الكلمات المفتاحية: المقاول، المقاولاتية، إنشاء مؤسسة جديدة، أجهزة الدعم والترقية.

Abstract: This study aims to identify the subject of Entrepreneurship and the creation of institutions which became occupies a great deal of attention of governments and many countries, especially with the increasing place occupied by small businesses in the economies of the countries on various aspects, and even on no matter what their level of development and social level, as well as the role that It is played in a different future development programs, but for Entrepreneurship different positions and one positions the establishment of a new institution, and the difficulty of its inception, it passed through several preparatory stages until its launch in activity, and through the support systems and support by the state to avoid the risk and response, especially at the beginning of its activity. While taking entrepreneurial and the establishment of institutions in Algeria of great importance, but it remained below the level compared to other countries, so Algeria is seeking to upgrade entrepreneurial projects even live up to the desired through the various structures of support and accompaniment for its support level, and overcome all the difficulties faced and facing contractors.

Keywords: entrepreneur, Entrepreneurship, create a new institution, Support and upgrade devices

تمهيد:

شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغيرات والتحولات التي اتسمت باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين، وكذا دول العالم بمجال المقاولاتية الذي أصبح يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي جعله من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفه ومرونته التي تجعله قادرا على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل فضلا عن إمكانية قدرته على الابتكار والإبداع والتجديد وتطوير منتجات جديدة، لذا كان إلزاما على الدول النامية خاصة منها الجزائر العمل على زيادة فعالية المقاولاتية وإنشاء مؤسسات جديدة وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها والتي تواجه المقاولين، حيث انتهى الأمر إلى إقامة العديد من شبكات أجهزة الدعم والمرافقة لمساعدة أصحاب المشاريع على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع، وتزويدهم بالنصح والاستشارة فيما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية إنشاء مؤسسة، وتفادي كل الأخطار التي تواجهها ولا سيما في المراحل الأولى من بداية نشاطها.

في ضوء ما سبق فإن هذا البحث يسعى إلى معالجة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي المقاولاتية، وما هي الأجهزة الداعمة لترقية مشاريعها في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية قسمنا البحث إلى المحاور الرئيسية:

أولا: مفاهيم أساسية للمقاول والمقاولاتية

ثانيا: مواقف المقاولاتية وإنشاء مؤسسة جديدة

ثالثا: الهياكل الداعمة لترقية المقاولاتية والمؤسسات الناشئة في الجزائر

أولا: مفاهيم أساسية للمقاول والمقاولاتية

1. مفهوم المقاول، دوافعه وتصنيفاته

1.1 مفهوم المقاول:

لقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي، لذا فقد اختلفت التعاريف التي أعطيت له فمصطلح المقاول "Entrepreneur"ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشر، وهي كلمة مشتقة من الفعل "Enreprender" والذي معناه باشر، التزم، تعهد، وبالنسبة للغة الانجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة "Entrepreneur" للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية[1]، كما عرف القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس كل من المصطلحين "Enreprender"تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة...إلخ، ومصطلح "Entrepreneur" الذي يعني الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما، فمثلا بدلا من أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي[2].

بينما تم التعرض إلى مسألة المقاولة من الناحية النظرية لعديد رواد الاقتصاد مثل: **كانت يون، جان يول ساي، شومبيتر، بيتردراكر**، حيث كانوا من الأوائل الذين أشاروا إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاد تسيير (Eco-Management) إلى اقتصاد مقاولين (Eco-d'entrepreneurs)، إذ اعتبروا بأن المقاول هو الشخص المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج بهدف خلق منفعة جديدة[3]، كما عرف شومبيتر بأن المقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار، وبالتالي فوجود قوى الريادة في الأسواق والصناعات المختلفة تنشئ منتجات ونماذج عمل جديدة، والتالي فإن

الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، أو عبارة عن الشخص المبدع الذي يقوم بإيجاد توليفات جديدة لوسائل الإنتاج تأخذ الأشكال التالية: إنتاج سلع أو خدمات جديدة، إدخال طرق إنتاج جديدة، فتح أسواق جديدة، إيجاد مصادر التموين بديلة، وصف طريقة تنظيمية جديدة، وبالتالي فقد نظر شومبيتر إلى دور المقاول كوظيفة فهو الذي يحدث الإبداع والابتكار اللذان يعملان على تحديث جميع عوامل الإنتاج ورفع مستويات الأنشطة[4].

وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة على استغلال الفرص المتاحة، وبشكل مستقل إذا كان لديه الموارد الكافية على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة في ظل بيئة لا يقينية، معتمدا في ذلك على الإبداع، بالإضافة إلى ما سبق ويتصف بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع[5].

ومن خلال ما سبق يظهر أن المقاول تم معالجته إما وظيفيا أو وصفيا، فالأسلوب الوظيفي الذي يركز على أعماله، سلوكاته ووظائفه التي تحدد نوع هذا المقاول، والأسلوب الوصفي الذي يهتم لخصائص والصفات التي يملكها في حد ذاته[6].

2.1 دوافع المقاول:

تتمثل الأسباب التي تدفع بالمقاول إلى إنشاء مؤسسة خاصة إلى دوافع اقتصادية واجتماعية وشخصية، وهي كالتالي:[7]

- دوافع اقتصادية كالرغبة مثلا في تحقيق ربح مادي، التشجيع المقدم من طرف البنوك، استغلال فكرة أو فرصة في السوق أو استخدامات جديدة لمنتج موجود، أو استغلال فكرة جديدة تسمح بتقديم منتجات أو خدمات جديدة...إلخ؛
- دوافع اجتماعية كضرورة حتمية إتباع عادات وتقاليد عائلية أو الرغبة في تحقيق مكانة اجتماعية...إلخ؛
- دوافع شخصية كرغبة المقاول في العمل لحسابه الخاص، الاستقلالية، الاستفادة على الصعيد الشخصي من الخبرة المهنية المكتسبة سابقا، تشجيع الأهل أو الأصدقاء، التشجيع المقدم من الزبائن أو الموردين...إلخ.

3.1 تصنيف المقاول:

يلاحظ تزايد الاهتمام حول دراسة المقاول ضمن الأبحاث الأكاديمية، ولقد قسم Mintzberg المقاولين إلى أربع مجموعات، وهي المقاولين ذوي الإمكانية، والرياديين الذين لديهم النية لإقامة مشروع، ورياديين فعليين، ورياديين ليست عندهم النية لبدء وإنشاء مشروع جديد[8]، بينما قامت "جاكلين لوفر" سنة 1975 بدراسة امتدت من 1950 إلى 1970 من خلال 60 حالة لإنشاء مؤسسات، حيث توصلت إلى أن الدافع المهيمن والأهداف الأساسية للمقاولين يمكن عرضها في أربع أنواع، وهي:[9]

1.3.1 المقاول المدير أو المبدع: حيث تكون في مدرسة أو جامعة كبيرة وحقق مسار مهني لامع في مؤسسة كبيرة، هذا النوع من المقاولين تحركه حاجات الإنشاء والتحقيق، الانجاز، السلطة، هذه الأهداف تدور في المقام الأول حول التطوير والإبداع.

1.3.1 المقاول المالك والمتوجه نحو النمو: هدف النمو حاضر عند هذا النوع من المقاولين، لكنها ستطرح إشكالية الاستقلالية المالية من خلال إيجاد التوازن بين النمو والملكية، هذه الدوافع تقترب من التصنيف السابق مع وجود حاجة ملحوظة إلى السلطة.

3.3.1 المقاول الرافض للنمو لكنه يبحث عن الفعالية: هذا المقاول يختار بوضوح هدف الاستقلالية كأولوية أولى، ويرفض النمو الذي يمكن أن يؤدي إلى عدم تحقيق الهدف الأول، فدوافعه ترتكز حول حاجات السلطة.

4.3.1 المقاول الحرفي: نجد في هذه المقاربة وجه المقاول المذكور سابقا، فالدافع الأساسي لديه لإنشاء مؤسسته هو الحاجة إلى الاستقلالية، أما الأهداف فهي البقاء والاستمرارية، فالاستقلالية عنده أهم من النجاعة الاقتصادية.

نلاحظ من التقسيمات والأنواع السابقة للمقاولين تعدد وتنوع تصنيفاتهم، وقد يعزي ذلك إلى اختلاف المنهج الفكري والخلفية العلمية لكل باحث بالنظر إلى تصنيف المقاولين وإبراز تطبيقاتهم، وأنواعهم المختلفة، واختلاف طبيعة الفرصة ونوعها.

4.1 المقاول وسير النشاط المقاولاتي:

لقد اهتمت المقاربة الاقتصادية بدراسة دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع ككل، واهتمت مقاربة الأفراد بشرح تصرفات المقاول وسلوكه، ولذلك جاء الاتجاه كحتمية تنادي بضرورة تغيير مستوى التحليل في الأبحاث المنجزة في هذا المجال، وذلك بوضع المقاول جانبا والتركيز عوض ذلك على دراسة ما الذي يحدث فعلا في المقاولاتية، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسة الجديدة بالنجاح، من بينها نجد أعمال P.Drucker الذي أشار إلى أن أسباب نجاح المقاول في الإبداع الذي يعتبر وسيلة ضرورية لزيادة الثروات حيث يجب على المقاولين البحث عن مصادر الإبداع وعن المؤشرات التي تدل على الابتكارات التي يمكنها النجاح، ويجب عليهم أيضا الإطلاع على المبادئ التي تسمح لهذه الابتكارات بالنجاح وتطبيقها،

كما ركز أيضا على أهمية التغيير، والذي يستطيع المقاول من خلاله استعمال الموارد المتاحة بطريقة جديدة وبشكل مختلف عما سبق، كأن يقوم مثلا بتغيير المجال أو القطاع الذي يستغل فيه المقاول هذه الموارد إلى قطاع آخر ذو مردودية أحسن وإنتاجية أعلى أو أن يقوم باستعمال الموارد التي يمتلكها أو تنسيقها بطرق جديدة تعطيه أكثر إنتاجية. بينما اقترح Garter على الباحثين الاهتمام بدراسة سير عملية إنشاء المؤسسة الجديدة أي الاهتمام بما يفعله المقاولون فعلا عوض الاهتمام بما عليه، وقدم في هذا الصدد نموذجا يصف عملية إنشاء مؤسسة جديدة، هذا النموذج له أربعة أبعاد تتمثل في المحيط، الفرد، سير العملية، المؤسسة، ويعتبر الباحث مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة كمتغير ضمن النموذج الذي قدمه دون إهمال الأبعاد الأخرى، وتتمثل هذه النشاطات في البحث عن الفرصة المناسبة، البحث عن الفرصة المناسبة، جمع الموارد، تصميم المنتج، إنتاج المنتج.

2. ماهية المقاولاتية

1.2 تعريف المقاولاتية:

هناك العديد من التعاريف للمقاولة، والتي مثلت موضوع نقاشات عديدة، وفي مختلف التخصصات، ونذكر منها: تعرف المقاولة على أنها الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها، إذ أنه عمل اجتماعي بحت على حد قول (Mauss Marcel)، بينما يعرف كل من (Beranger) وآخرون المقاولية "Entrepreneuriat" المشتقة من "Entrepreneurship"، والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة، وبالتالي يمكن أن تعرف المقاولية بطرقتين:[10]

- على أساس أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج بإنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط؛
- على أساس أنها تخصص جامعي: أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مواجهة خطر بشكل فردي.

أما ألان فايول (Alain Fayolle) فقد عرف المقاولية على أنها حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي، وهذه الحالات يمكن أن ترتبط بمايلي:[11]

- إنشاء مؤسسة أو نشاط من طرف أفراد مستقلين أو من طرف مؤسسات؛
- استعادة نشاط أو مؤسسة من أفراد مستقلين أو من طرف مؤسسات؛
- تطوير وإدارة بعض المشاريع المخطرة في المؤسسات، القيام بتسيير بعض الوظائف أو المسؤوليات داخل المؤسسات.

كما عرفها (Hernandez) بأنها مجموعة من المراحل التي تقود لإنشاء مؤسسة، بمعنى النشاطات التي من خلالها يقوم المنشئ بتعبئة وتركيب موارد (معلوماتية، مادية، بشرية، ...إلخ)، وذلك لاستغلال الفرص وتجسيدها على شكل مشروع مهيكل[12].

وبالتالي فإن المقاولاتية هي عبارة عن الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد من أجل إنشاء ثروة، وذلك من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها وتجسيدها على الواقع، وهنا يمكن الإشارة إلى أن هناك أوجه تشابه واختلاف بين إنشاء المؤسسة والمقاولاتية نبرز منها فيمايلي[13]:

- تتشابه فكرة إنشاء مؤسسة مع مدلول المقاولاتية في كونهما عبارة عن إنشاء مؤسسة بصفة قانونية، حيث يشتركان في هدف الإنشاء، ألا وهو تحقيق أرباح الذي يقوم على نسبة المخاطرة المرتبطة بطبيعة المجازفة والمبادرة؛
- بينما يختلفان من حيت اتسام المقاولاتية بأنها مؤسسة غير نمطية فهي تتميز بالإبداع، وقد تصبح المؤسسة المقاولاتية مؤسسة نمطية إذا قلدت منتجاتها بشكل واسع، وفي ظل عدم تطويرها، وتتميز أيضا بنسبة المخاطرة لأنها تأتي بالتجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج، أما أرباحها احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية؛
- تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية أي المبادرة مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء، هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدلا من الاعتماد على مجلس للإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

وبناءا على ما سبق يمكن تحديد الجوانب الرئيسية للمقاولاتية كما يلي:

- هي عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة؛
- تخصيص الوقت الجهد والمال؛
- تحمل المخاطر المختلفة الناجمة عن المخاطرة؛
- الحصول على العوائد الناجمة عن المخاطرة.

مهما كان المعنى الذي أعطي للمقاولة، فإن هذه الأخيرة تجمع بين المفاهيم الثلاث الرئيسية: إنشاء المؤسسة، روح المقاولة والمقاول

2.2 روح المقاولاتية:

أصبح موضوع تطوير الروح المقاولاتية يشمل حيز اهتمام كبير من قبل الشباب لأنه يمس مشكلة البطالة، ومن خلال هذا سنحاول توضيح مفهوم الروح المقاولاتية من خلال إظهار أوجه الاختلاف بين المصطلحين غالبا ما يتم المزج بينهما في الاستعمال، وهما روح المؤسسة (L'esprit d'entreprise)، وروح المقاولة (L'esprit d'entreprendre)، حيث تعرف روح المؤسسة بأنها مجموعة من المواقف العامة والايجابية إزاء مفهوم المؤسسة والمقاول[14]، أما روح المقاولاتية مرتبط بالدرجة الأولى بالمبادرة والنشاط، وبالتالي الأفراد الذين يملكون روح المقاولاتية لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، وهذا نظرا لوجود

إمكانية للتغيير، وهؤلاء الأفراد ليس بالضرورة أن يكون لهم اتجاه أو رغبة لإنشاء مؤسسة، لأن هدفهم يسعى لتطوير قدرات خاصة للتماشي والتكيف مع التغيير، وذلك عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة، والبعض الآخر يتعمقون ويعتبرون أن روح المقاولاتية تتطلب تحديد الفرص وجمع الموارد اللازمة والمختلفة من أجل تحويلها لمؤسسة[15]، وبصيغة أخرى يمكن أن نعتبر روح المقاولاتية هي القدرة على مزج المبادرات بالقدرة على الابتكار وتقبل أو احتمال المخاطر المحسوبة، ويضاف إلى هذه العناصر القدرة أيضا على تحين الفرص التي يتيحها السوق وتعبئة الموارد، واستغلالها بشكل فعال في عملية إنتاجية أو خدمية مقبولة اجتماعيا.

3.2 الثقافة المقاولاتية:

يخضع مفهوم الثقافة المقاولاتية لتأثير المحيط وبعض العوامل الخارجية، حيث تعرف بشكل عام على أنها مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها، وذلك بتطبيقها في الاستثمار رؤوس الأموال، من خلال إيجاد أفكار مبتكرة جديدة وابتكار في مجمل القطاعات الموجودة، إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي، وهي تتضمن التصرفات التحفيز وردود أفعال المقاولين، بالإضافة للتخطيط، واتخاذ القرارات، والتنظيم والمراقبة، كما أن هناك ثلاث أماكن يمكن أن ترسخ فيها هذه الثقافة، وهي العائلة، المدرسة، المؤسسة[16].

ويلخص نموذج (J-P SABOURIN et Y.GASSE) مفهوم الثقافة المقاولاتية، حيث يبرز المراحل التي تقود لبروز وظهور المقاولين بين فئة المتعلمين وبالأخص الذين تابعوا تكوين في مجال المقاولاتية، ومن خلال تحليل ثمانية برامج تكوينية لاحظ الباحثان أنه توجد علاقة إيجابية بين التوجهات المقاولاتية للفرد والإمكانيات المقاولاتية، أما عن العوامل التي تؤثر على هذا النموذج فتنقسم إلى ثلاثة مجموعات، وهي على النحو التالي[17]:

1.3.2 المسبقات: تمثل مجموع العوامل الشخصية والمحيطية التي تشجع على ظهور الاستعدادات عند الفرد، حيث لاحظ الباحثان بأن الطلبة الذين لديهم آباء يعملون لحسابهم الخاص لديهم إمكانيات مقاولاتية أكبر بالمقارنة مع الآخرين.

1.3.2 الاستعدادات: هي مجموع الخصائص النفسية التي تظهر عند المقاول والمتمثلة في: المحفزات، المواقف، الأهلية والفائدة المرجوة، والتي تتفاعل في ظل ظروف ملائمة لتتحول إلى سلوك.

3.3.2 تجسيد الإمكانيات والقدرات المقاولاتية في مشروع: وهذا يكون تحت تأثير الدوافع المحركة، والتي تشمل العوامل الإيجابية وعوامل عدم الاستمرارية انقطاع، فكلما زادت كثافة الدوافع المحركة فهي تشجع الأفراد أكثر على خلق المشاريع، والأفراد الذين يملكون إمكانيات وقدرات مقاولاتية أكبر فهم يحتاجون لدوافع محركة أقل.

4.2 أهمية دعم المبادرات المقاولاتية:

تلعب المقاولاتية دورا كبيرا في العديد من المجالات الخاصة فيما يتعلق بالتشغيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تولي دول العالم الثالث أهمية بالغة، وذلك راجع إلى العناصر الآتية:[18]

– توفر فرص عمل فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة، مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة البلدان النامية؛

– قدرة المقاولاتية في التأقلم تبعا لاحتياجات السوق المتغيرة، وفي إيجاد منتجات جديدة وتقليل تكلفة الإنتاج للوحدة؛ بالإضافة إلى توفر العمالة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة إذا ما هيأت لها الظروف للقيام بذلك؛

– المساهمة في تلبية بعض احتياجات المشروعات الكبيرة عن طريق المقاولة من الباطن سواء بالمواد الأولية أو الاحتياجات الأساسية، الاستفادة من الخدمات التكنولوجية والمحلية؛

– العمل على إقامة مشروعات البنى التحتية، وهذا ما نلاحظه في الدول العربية؛

– الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع المساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية؛

– بث روح المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.

3. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة:

1.3 الآثار الاقتصادية للمقاولة:

ويمكن إيجاز بعض التأثيرات الاقتصادية الناتجة عن المقاول والنشاط المقاولاتي فيمايلي:[19]

1.1.3 زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع: تعمل المقاولة على زيادة متوسط الدخل الفردي، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع، حيث تكون الريادة في مواقع متعددة، وهذا التغيير يكون مصحوب بنمو وزيادة في المخرجات، وهذه تسمح بتشكل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.

2.1.3 الزيادة في جانبي العرض والطلب: إن تأمين رأسمال جديد يوسع جانب النمو في العرض، كما الانتفاع من المخرجات والطاقات الجديدة في المشروع تؤدي إلى نمو في جانب الطلب، حيث تعمل على زيادة في جانبي العرض والطلب.

3.1.3 تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة: تستطيع هذه المنظمات المساهمة في تنمية الصادرات سواء من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر، من خلال تغذيتها للمؤسسات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها، حيث يمكن أن تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها، مما يؤدي إلى خفض التكاليف الإنتاج في المؤسسات الكبيرة، وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.

4.1.3 توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة: تستطيع الدولة أن تشجع الاتجاه المقاولين في أعمال معينة مثل الأعمال التكنولوجية أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة، وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للرياديين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.

5.1.3 المساهمة في النمو السليم للاقتصاد: تحتل الأعمال الصغيرة مكانة مهمة جدا في الاقتصاد المعاصر كما أنها ضرورية لنموه بشكل سليم فهي مصدرا مهما لاستمرار المنافسة، بالإضافة إلى تمكين الشركات الكبيرة من التركيز على النشاطات التي تستدعي الحجم الكبير، وهي ضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية، كما أنها ضرورية للإبداع ولتطوير سلع أو خدمات جديدة يصعب التنبؤ حولها، بالإضافة إلى أنها ضرورية لتطوير القدرات الإدارية الفردية ولتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة الاستقلالية والعمل الخاص الحر لتلبية حاجاتهم.

2.3 الآثار الاجتماعية للمقاولة:

بالإضافة للآثار الاقتصادية يمكن أن نستعرض بعض الآثار الاجتماعية من خلال مايلي:

1.2.3 زيادة التشغيل: إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال، لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه، بالإضافة إلى ذلك تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة.[20]

2.2.3 عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة: تعمل المقاولة على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية صناعة، تجارة، خدمات، مقاولات وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة فرص العمل وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في إقليم معين[21].

3.2.3 مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية: منذ منتصف الثمانينات، ظهرت أهمية المقاولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي (تطور المفهوم الاقتصادي للقطاع الموازي)، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية، وخاصة تجربة "بنك الفقراء" في بنغلاديش[22].

4.2.3 الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن: يعد وجود المقاولين والمنظمات الصغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن، والتي تتركز فيها عادة المنظمات الكبيرة[23].

ثانيا: مواقف المقاولاتية وإنشاء مؤسسة جديدة

1. مواقف المقاولاتية المختلفة:

إن إقامة الأعمال من قبل الأفراد، يمكن أن يحصل بثلاث طرق، ويقوم المقاولة بالمفاضلة بين مختلف هذه الحالات، وذلك بعد الاطلاع على خصائصها، وتتمثل في:

1.1 إنشاء مؤسسة جديدة:

إن عملية إنشاء مؤسسة جديدة تعد عملية معقدة وغير متجانسة تختلف دوافعها من مقاول إلى مقاول آخر، ويمكن أن تتم وفق عدة طرق سوف نتطرق لأهمها من خلال مايلي:[24]

1.1.1 إنشاء مؤسسة من العدم: إن هذه العملية ليست بالأمر السهل، حيث تحتاج هذه المؤسسة إلى مدة طويلة حتى تتمكن من إطلاق منتجاتها في السوق، وإقناع الزبائن بمنتجاته، وهذا الأمر يزداد صعوبة كلما زادت درجة الابتكار في المنتج.

2.1.1 إنشاء مؤسسة عن طرق التفريغ: وتنشأ هذه المؤسسة من خلال الدعم المقدم من طرف المؤسسات للمقاول الذي يعمل لصالحها، وذلك بالسماح له بإنشاء مؤسسته الخاصة أو شراء مؤسسة موجودة بشكل مستقل عن طريق مؤسسته الأصلية، بينما تقدم له بالمقابل الدعم والمرافقة، وتعتبر هذه العملية سهلة مقارنة بسابقتها.

3.1.1 الحصول على امتياز: يمثل الامتياز نظاما تسويقيا يحتوي على اتفاقات قانونية تعطي الحق للمقاول بقيادة عمل يملكه وفق شروط وفترة متفق عليها مع المؤسسة المانحة للامتياز.

4.1.1 إنشاء فروع: توكل المؤسسة القائمة في هذه الحالة للمقاول الذي يعمل لصالحا مشروعا ذو طبيعة مقاولاتية.

2.1 شراء مؤسسة قائمة:

في هذه الحالة يختلف الأمر عن إنشاء مؤسسة جديدة، حيث يعتمد المقاول عند شرائه المؤسسة على ما تمتلكه من إمكانيات في الحاضر، وعلى تاريخها السابق وعلى هيكلها التنظيمي، وكذلك إذا كانت المؤسسة في حالة جيدة أو تواجه صعوبات[25].

3.1 المقاولة الداخلية:

المقاولة الداخلية تعني تنظيم المشاريع داخل المؤسسات القائمة لكي تستطيع مواكبة المستجدات والتكيف معها بشكل سريع، والعمل أيضا على تطوير وتنويع منتجاتها بشكل دائم ومستمر عن طريق الإبداع والابتكار، بينما تلجأ أيضا إلى المبادرة بإنشاء مشاريع جديدة إلى جانب مشاريعها السابقة، ويتم تطوير المقاولة الداخلية وفقا لشروط متعددة، ونجز منها فيما يلي:[26]

- يجب على الإدارة العليا في المؤسسة مساندة المشروع القائم ماديا ومعنويا وتوفير المصادر المالية والبشرية اللازمة، بالإضافة إلى ذلك يجب تشجيع على العمل الجماعي المنظم وعملية التجربة؛
- يجب على المؤسسة توفير الموارد الضرورية للمشاريع الجديدة، وتسهيل عملية الحصول عليها؛
- تقديم المكافآت إلى المقاولين الذي يعملون لصالح المؤسسة نتيجة الجهد الذين يبذلونه، وفعاليتهم في تطوير وإنجاح المشروع.

2. مراحل إنشاء مؤسسة جديدة:

إن عملية إنشاء مؤسسة جديدة تمثل شكلا من أشكال الأنشطة المقاولاتية المختلفة، ونظرا لصعوبتها سنركز على عرض مختلف المراحل الضرورية لإنشائها فيما يلي:

1.2 البحث عن فكرة:

تعبر الفكرة عن الأمل الذي يتعلق به صاحب المشروع أو المقاول بغية الوصول من خلاله إلى البعيد، فقد تأخذ شكل حدس أو رغبة تتطور عبر الزمن، وعادة ما يتم البحث لمدة طويلة من أجل اكتشافها لأن الفكرة الأولية هي التي تتحول فيما بعد إلى مشاريع مقاولاتية ناضجة ثم إلى مؤسسة، ويتم البحث عن الفكرة من خلال ملاحظة الحياة اليومية، ونقد المنافسة، والبحث عن الحلول والبدائل[27].

2.2 الدراسة الاقتصادية والمالية للمشروع:

تعتبر هذه الدراسة لمشروع المؤسسة بالنسبة للمقاول من بين أهم الخطوات الواجب القيام بها قصد معرفة إمكانية تحقيق مشروع والمردودية المنتظرة منه، وتتمثل في:

1.2.2 الدراسة التجارية للمشروع: ويتم تقسيم هذه الدراسة فيما يلي:[28]

1.1.2.2 دراسة السوق: هي مرحلة تحضيرية لانطلاق المؤسسة، وهذه الدراسة تتمثل في جمع المعلومات التي تستخدم كأساس في تحديد الخطة التسويقية، وتتضمن هذه الدراسة على تحليل السوق وميولاته الرئيسية، الطلب والعرض، محيط المؤسسة، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن العملية الأساسية التي تقوم عليها دراسة السوق هي تجزئة السوق، والتي تسمح بتقسيم المستهلكين إلى شرائح وفق معايير معينة.

2.1.2.2 تحديد رقم الأعمال التقديري: بعد الانتهاء من دراسة السوق وتحديد القطاعات السوقية المستهدفة، يمكن حساب رقم الأعمال التقديري، وذلك باستعمال عدة طرق نذكر منها طريقة الأهداف وطريقة الحصص السوقية.

3.1.2.2 تحديد الاستراتيجية التسويقية: تهدف الاستراتيجية التسويقية إلى توضيح نقطتين أساسيتين، وتتعلق النقطة الأولى بكيفية اختيار الزبائن أو الهدف وذلك من خلال دراسة السوق المستهدف، أما النقطة الثانية تكمن في كيفية التموقع في السوق، والصورة التي سيقدمها المقاول عن مؤسسته للزبائن والمنافسين.

4.1.2.2 تحديد السياسة التجارية: تتعلق هذه السياسة بعاصر المزيج التسويقي إذ يعرف على أنه مجموعة من الأنشطة والوسائل التي تتخذها المؤسسات أو رجال التسويق لإقناع الزبائن بشراء منتجاتهم[29]، إذ يتم من خلاله دراسة السلعة التي تتناسب الزبائن، ودراسة وتحديد السعر المناسب لبيعها ثم عملية ترويجها ومن ثم توزيعها عن طريق قنوات التوزيع، وذلك من أجل إشباع حاجات ورغبات الزبائن، وتحقيق أقصى ربح.

2.2.2 الدراسة المالية للمشروع: بعد اختيار الفكرة الخاصة بنشاط المؤسسة، والانتهاء من إجراءات دراسة السوق المتعلقة بها يشرع المقاول في إنجاز الدراسة المالية لمشروع مؤسسته، والتي تعتبر مرحلة أساسية تمكنه من اكتشاف مدى جاهزيته للانطلاق في النشاط، وذلك بعد حصر مختلف الاحتياجات والموارد المالية الضرورية لنشاط المؤسسة، وكذلك تسمح له بالتأكيد من التناسق المالي للمشروع[30].

3.2.2 تحديد مصدر تمويل المؤسسة: يعتبر اختيار مصدر تمويل مؤسسة من أهم القرارات المالية التي تواجه المقاول، لذا لابد من دراسة مصادر التمويل المختلفة ليكون مصدر مناسب للمؤسسة، وتتمثل هذه المصادر في مصادر تمويل داخلية المتمثلة في مدخرات المقاولين، وكما يحصلون على هذا التمويل من علاقاتهم مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء والشركاء، أما التمويل الخارجي فيكون عن طريق الائتمان التجاري والمصرفي، التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر، التمويل الايجاري.

3.2 اختيار الشكل القانوني للمؤسسة:

يعتبر الشكل القانوني للمؤسسة من أهم القرارات الواجب اتخاذها من طرف المقاول، وذلك نظرا لتأثيره الكبير على المؤسسة، إذ يحدد علاقة المؤسسة بالغير، إضافة إلى المسؤولية القانونية في مختلف المعاملات سواء كانت دالية أو خارجية، ويوضح مدى تدخل الحكومة في المؤسسة، بينما تجدر الإشارة إلى أنه عند اتخاذ شكل الملكية كمعيار للتقسيم، نجد أن الأشكال القانونية للمشاريع الاقتصادية تنقسم إلى المؤسسة فردية والشركة.

4.2 إعداد مخطط العمل:

يعد مخطط العمل عبارة عن وثيقة تقديرية تحضر من طرف المقاول، والتي تدل بصفة تفصيلية على محتوى المشروع واستراتيجية تطويره، والنمو المرتقب لرقم الأعمال، والنتائج المستقبلية، وخاصة حجات التمويل، أي أن مخطط التمويل يظهر الرؤية الاقتصادية والمالية للمؤسسة، وإعداده بالطريقة الصحيحة يضمن اهتمام وثقة الشركاء[31].

5.2 انطلاق المؤسسة في النشاط:

تمثل هذه المرحلة الخطوة الأولى لتجسيد الهدف الذي يتم تحديده في مخطط الأعمال، وفي الدراسة التجارية والمالية والتقنية لمشروع المؤسسة الذي أعد من طرف المقاول، ومن هنا يمكنه الانطلاق في النشاط، بينما يتم الانطلاق الفعلي في النشاط حسب إجماع رأي العديد من الباحثين إبتداءا من تلقي أولى الطلبات وبداية الإنتاج أو من أولى المبيعات[32].

3. الأنظمة المساندة لإنشاء المؤسسة:

إن الأنظمة المساندة لإنشاء المؤسسة عبارة عن عوامل محتملة يمكنها أن تؤثر بشكل ملائم أو غير ملائم على القدرات المقاولاتية للفرد، بمعنى من ناحية التمويل، والذي بدوره يقوي التوجه المقاولاتي للأفراد، ويقود أيضا إلى إنشاء مؤسسة، وهذه الأنظمة بدورها تنقسم إلى:[33]

1.3 الدعم المالي: وهنا كما سبق وذكرنا، يتأتى سوى من خلال شبكة علاقاته الخاصة، بمعنى محيطه العائلي أو أصدقائه، أو أفراد آخرون) مصادر تمويل غير رسمية (أو من خلال وجود مؤسسات رأس المال المخاطر، بالإضافة للوكالات الخاصة بدعم إنشاء المؤسسات من طرف الشباب.

2.3 النصائح والتكوين: وهي تمثل عامل مهم في مسار العمل المقاولاتي، حيث عادة ما تقدم الجامعة من خلال تكوينها خاصة إذا كان في مجال المؤسسات والأعمال، الأسس المساعدة على كيفية تسيير مؤسسة (تبعا للبرامج الوزارية).

3.3 الدعم السوقي: وهنا نخص بالذكر، وجود حاضنات المؤسسات والمرافقين لها، والتي يتمثل دورها في تقليص تكاليف بدء المشروع، والذي من شأنه تسهيل إنشاء المؤسسات، وكذا نوعية متابعة نجاح مؤسساتهم.

ثالثا: الهياكل الداعمة لترقية المقاولاتية والمؤسسات الناشئة في الجزائر

1. لمحة مختصرة عن إنشاء المؤسسات في الجزائر:

إن بروز القطاع الخاص في الجزائر كان نتيجة موجة الخوصصة التي مست جزء من الاقتصاد الجزائري، حيث تمت خوصصة بعض المؤسسات العمومية نظرا لهشاشتها المالية، والتي أدت لتعرضها لخطر الإفلاس، مما نتج عن ذلك زيادة عدد المؤسسات الصغيرة في السنوات الأخيرة في النسيج المؤسساتي الوطني، حيث قدرت الزيادة بحوالي أربع مرات في حين تضاعف معدل الإنشاء، وبالرغم من هذا إلا أن مازال نسيج المؤسسات ضعيف بالمقارنة مع بقية الدول الأخرى، بينما سجلت الجزائر سنة 2005 معدل كثافة ضعيف يقدر بـ 1000 مؤسسة لكل 100.000 ساكن، في حين سجلت البلدان المتقدمة معدلات متطورة تراوحت بين 4000 و8000 مؤسسة لكل 100.000 ساكن، أما بالنسبة لمتوسط كثافة الإنشاء سجلت الجزائر 93.21 لكل 100.000 ساكن في حين يتراوح هذا المعدل بين 400 و800 لكل 100.000 ساكن في البلدان المتقدمة، ومن هنا يتضح لنا بالرغم من تزايد نسبة الإنشاء المؤسسات في الجزائر إلا أنها لا تزال منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة، كما وضعت الحكومة الجزائرية مخطط تنموي خلال فترة الخماسي الثاني الذي يمتد من 2010- 2014 بإنشاء أكثر من 200 ألف مؤسسة مصغرة وصغيرة عن طريق مراكزها الداعمة لهاته المؤسسات مؤسسة ومقدرة بنسبة 71.10%.

أما بالنسبة إلى نمط إنشاء المؤسسات في الجزائر يتم وفقا مايلي:[34]

- الإنشاء التقليدي للمؤسسات: وهو يتعلق بالاستثمار الخاص والمشكل من الأموال الخاصة، حيث يضم 70% من المؤسسات المنشأة.

- المؤسسات المصغرة للشباب المستفيد من آلية الإنشاء (ANSEJ): ونسبة هذه المؤسسات هي 29% من إجمالي المؤسسات.

- شركة الموظفين (Société de salariés): وهي مكونة من المؤسسات العمومية المنحلة، والتي تم إنقاذها من طرف الموظفين، وذلك بعد استفادتهم من دعم قروض الامتياز، وتقدر نسبتها بـ 01% من إجمالي المؤسسات المنشأة.

أما فيما يخص مميزات هذه المؤسسات أشارت دراسة في علم الاجتماع لتأثير المتغيرات الاجتماعية والثقافية على سلوكات المقاولين بأنها موروثة عن المنظمة الاجتماعية والاقتصادية والفلاحية، ومن مميزاتها مايلي:

- إن تسيير المؤسسة مرتبط بأهداف تحقيق تماسك عائلي، مما يؤدي غالبا إلى تصرفات غير عقلانية، وهناك تأثير كبير للسلطة الأبوية في التسيير؛
- أحد أهم الأهداف الموضوعة هو توفير العمل لعدد أكبر من أفراد العائلة؛
- تعطي أهمية كبيرة للمجموعات العائلية والعرقية، والتي يتم وفقها التوظيف؛
- الأموال التي تستغلها المؤسسة مصدرها غير رسمي، وعادة من العائلة والأقارب، وهي غير قابلة للقسمة حتى في حالة غياب المالك، وتسييرها مبني على اليقظة والأمن، بالإضافة إلى الرجوع للأموال خارجية، إقامة شراكة أو مجموعة من الشركاء.

كما يتصف الجيل الجديد من المقاولين بكونه ذو مستوى تعليمي عال، وهذا راجع للتشجيع الذي تلقوه من العائلة لمواصلة الدراسة في الجامعة، من أجل مواصلة تسيير مؤسسة العائلة إن وجدت، وحسب ما جاء في نفس الدراسة لكي يصبح الشخص مقاول في الجزائر يجب أن يتوفر على العديد من الموارد، وتتمثل فيما يلي:[35]

- موارد مهنية والتي تتلخص في القدرات والكفاءات؛
- موارد اجتماعية وذلك من خلال تكوين علاقات والمشاركة في الشبكات المهنية؛
- موارد إدارية من خلال معرفة العمل الإداري والبنكي؛
- موارد ثقافية والتي تتمثل في المستوى التعليمي والتمدرس.

وكل هذه الموارد تتطلب الوقت وتدخل العائلة، وحسب نظرية Bordieu لتعدد رؤوس الأموال، فرأس المال الثقافي لا يكف لوحده لإنشاء مؤسسة، بل يجب توفر الخبرة والشبكات والأموال.

إن واقع المقاولاتية وحريتها في الجزائر تواجه عوائق عديدة بسبب البيروقراطية والفساد، وارتفاع الضرائب وصعوبة القوانين، فوفقا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2015 للبنك الجزائر الدولي في المرتبة 154 عالميا وراء الدول المجاورة مثل تونس والمغرب، والتي هي على التوالي 60 و71عالميا، بعدما كانت مرتبها 116في عام 2007، والأسوأ من ذلك فالجزائر في السنوات الأخيرة كانت من بين المراتب الأخيرة في الإصلاحات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على سبيل المثال، حيث يتطلب بدء أعمال تجارية جديدة في الجزائر في متوسط 20 يوما على افتراض 14 إجراءا، بينما وصلت نسبة 40% من المؤسسات لا تجد أرضا لمشاريعها نتيجة للبيروقراطية والفساد، حيث بلغ الفساد مستويات لا تطاق نظرا لأنه يؤثر بشكل خطير على الحوكمة الجيدة في الجزائر.

2. أجهزة الدعم لترقية المقاولاتية والمؤسسات الناشئة في الجزائر:

في إطار الجهود الرامية إلى ترقية المقاولاتية في الجزائر، حيث قامت الدولة بإنشاء العديد من الأجهزة التي تسهر على مساعدة الشباب البطال في استحداث أنشطتهم الخاصة، وسوف نتطرق لكل هذه الأجهزة بدءا بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والوكالة الوطنية لعدم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بالإضافة إلى أجهزة أخرى.

1.2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

وهي عبارة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت في الجزائر من خلال الأمر التشريعي رقم 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية[36]، ونجد لهذه الوكالة عدة مهام منها ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها، وتسيير المحفظة العقارية الثابتة الخاصة بالاستثمار، واستقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم في إقامة مشاريعهم، وتسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد، بالإضافة إلى منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به، وتسيير صندوق دعم الاستثمار[37]، والجدول الموالي يوضح إحصائيات للمشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة الممتدة بين 2002 و2017.

جدول رقم (01): الإحصائية للمشاريع الاستثمارية (ANDI) حسب نشاط القطاع خلال الفترة 2002-2017

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1342	2.12	260750	1.82	55240	4.49
البناء	11031	17.44	1331679	3.31	242428	19.68
الصناعة	12698	20.09	8373763	58.56	538558	43.73
الصحة	1093	1.73	221383	1.55	25968	2.11
النقل	29267	46.28	1164666	08.15	158780	12.89
السياحة	1266	02	1228830	**08.59**	77158	06.26
الخدمات	6531	10.33	1272057	**08.90**	125014	10.15
التجارة	2	%0.00	10914	0.08	4100	0.33
الإتصالات	5	%0.01	436322	3.05	4348	0.35
المجموع	**63235**	**%100**	**14300664**	**%100**	**1231594**	**%100**

المصدر:[38] احصائيات موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

ومن خلال الجدول يتضح أن قطاع النقل يستحوذ على النسبة الأبرز من المشاريع المدعمة في إطار الوكالة بنسبة 46.28% من مجموع المشاريع، لكنه لا يساهم بشكل كبير في خلق منصب العمل فهو لا يشغل12.89% من مجموع اليد العاملة لهذه المشاريع، وذلك لسهولة الإنشاء وقلة المخاطرة بالنسبة لهذه المشاريع كما أن مبالغا صغيرة مقارنة بعدد المشاريع، ثم يليها قطاع قطاع الصناعة 20.09% كما يقدر نسبة تمويلها 58.56 % التي تمثل أكبر نسبة تمويل، بالإضافة إلى أنها تحوز على أكبر عدد من اليد العاملة مقارنة بالقطاعات الأخرى تقدر بـــ 43.73%، والشكل يوضح توزيع مشاريع الوكالة حسب النشاط بالنسبة لعدد المشاريع ومناصب الشغل ومبالغ التمويل

الشكل رقم (01): توزيع مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاع النشاط

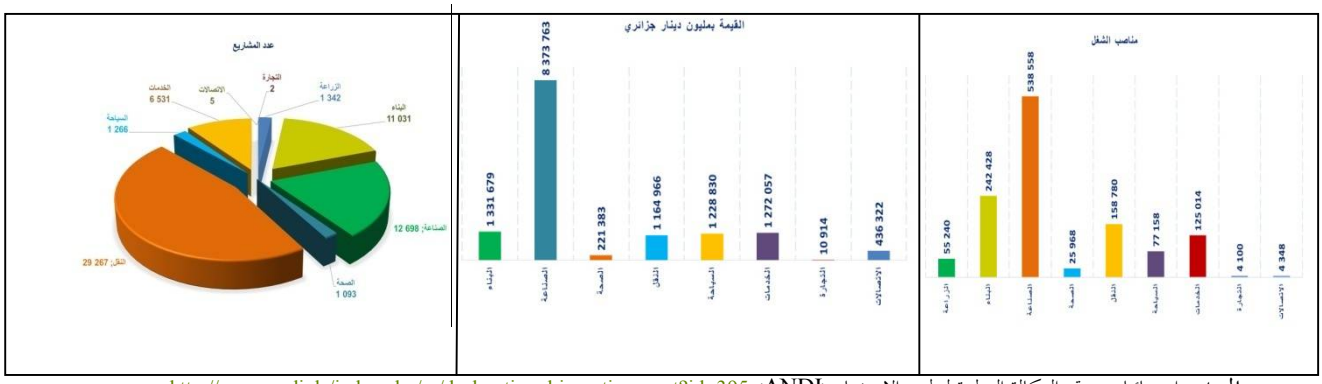

المصدر: احصائيات موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

2.2 الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME):

لقد تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 165-05، المؤرخ في 03 ماي 2005، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع لشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة[39]، وتتمثل مهامها في تنفيذ استراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته، بالإضافة إلى ترقية الخبرة والاستشارة للمؤسسات، والمتابعة الديموغرافية لهذه المؤسسات من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط، بالإضافة إلى إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية، وجمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[40].

3.2 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 96 – 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث تم وضعها تحت سلطة رئيس الحكومة، بينما كلف الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة العملية لجميع نشاطاتها، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتمثل الهدف من وراء تأسيسها مساعدة الشباب البطالين على إنشاء مؤسساتهم المصغرة، بينما تستهدف الوكالة شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة خاصة منهم من يملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية مع إمكانية رفع سن المقاول المستفيد من امتيازات الوكالة ليصل إلى 40 سنة كحد أقصى عندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل، وتمنح الوكالة تمويل المشاريع المقبولة من خلال مستويين فقط من الاستثمار حيث يبلغ الحد الأقصى للمستوى الأول 2.000.000 دج، والمستوى الثاني، حيث تتراوح فيه قيمة الاستثمار ما بين 2.000.000 و10.000.000 دج[41]، بينما تتوزع فيه مساهمة كل طرف من الأطراف للمستويين حسب الجدولين التاليين:

جدول رقم (02): المستوى الأول للاستثمار ANSEJ

القروض بدون فائدة (إعانة الوكالة)	المساهمة الشخصية للمقاول	القرض البنكي دون فائدة
%25	%05	%70

جدول رقم (03): المستوى الثاني للاستثمار ANSEJ

القروض بدون فائدة	المساهمة الشخصية		القرض البنكي	
	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
%20	%08	%10	%72	%70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

نلاحظ مما سبق بأن نسبة إجمالي المساهمة الشخصية والقروض بدون فائدة تصل في الغالب إلى 30%، وحتى يكون المشروع متوازنا يجب أن تصل المساهمة الخاصة على الأقل هذه النسبة حتى تكون الوكالة قد ضمنت نسبيا التوازن المالي للمشروع.

الجدول رقم (04): عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط والنوع إلى غاية 30.06. 2017

فطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	الرجال	النساء	النسبة النسوية
الزراعة	54 147	51622	2525	%05
الصناعات التقليدية	42674	35362	7312	%17
البناء والأشغال العمومية	32543	31826	717	%02
الري	544	520	24	%04
الصناعة	24892	21352	3540	%14
الصيانة	9391	9231	160	%02
الصيد	1131	1115	16	%01
الأعمال الحرة	9699	5362	4337	%45
الخدمات	106288	88920	17368	%16
نقل بالتبريد	13385	12996	389	%03
نقل المسافرين	18986	18505	481	%03
نقل البضائع	56530	55821	709	%01
المجموع	**370210**	**332632**	**37578**	**100**

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, n° 31, decembre 2017.

يتضح من الجدول أعلاه أن النسبة الكبرى في المشاريع الناشئة في إطار الوكالة كانت في قطاع الخدمات حيث وصلت 106288، وكانت عدد المشاريع المتحصل عليها الرجال تقدر بـــ 88920 وتليها على التوالي قطاع نقل البضائع والزراعة حيث تقدر عدد مشاريعهما بـــ 56530، 147 54 على التوالي، وعددها بالنسبة للرجال تقدر بـــ 55821، 51622 على التوالي، حيث أن في كل مشاريع القطاعات الحظ الأوفر كان للرجال إلى في قطاع الأعمال الحرة كانت عدد المشاريع للعنصر النسوي حظ مقارنة بمشاريع القطاعات الأخرى حيث تقدر بنسبة 45%.

4.2 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

تم إنشاؤه بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي سنة 1994، والذي كلّف بمهمة تقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية المنصوص عليها في نظام للتأمين عن البطالة، وبصفته مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي يتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، حيث أوكلت إليه صلاحيات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداء التأمين عن البطالة وضبط ملفات المنخرطين فيه، ومن ثم صرف التعويضات المستحقة للبطالين المعنيين بخدماته، و لم تتوقف مهامه عند هذا الحد بل امتدت لتشمل تقديم مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تقليص خطر البطالة الاقتصادية، حيث يوفر أيضا المساعدة في إنشاء المؤسسات لكبار السن العاطلين عن العمل بين 30 و50 عاما، بالشراكة مع وزارات ومؤسسات الدولة، وكما يعمل على ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من إنجاز المزيد من المشاريع، وتوفير أيضا خدمات ومساعدات مالية تشبه إلى حد بعيد ما تقدمه ANSEJ (قرض ثلاثي بين المقاول، CNAC والبنك)، وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع[42]، ونبين الهيكل الثلاثي في إطار الصندوق الوطني للتأمين من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): الهيكل الثلاثي في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

المستوى الأول: قيمة الاستثمار أقل أو يساوي 5.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض المصرفي
%1	%29	%70
المستوى الثاني: قيمة الاستثمار مابين 5.000.000 دج و10.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض المبنكي
%2	**%28**	**%70**

المصدر:[43] المادة 03 و04، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 06 مارس 2011، ص:22.

وبالإضافة إلى ذلك يوضح الجدول الموالي المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب القطاعات النشاط.

الجدول رقم (06): المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب القطاعات النشاط

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	%	مناصب الشغل	%	مبلغ التمويل (دج)	%
المهن الحرة	3398	4.58	7972	5.25	10.975.173.091.34	5.51
الصناعات التقليدية	2511	3.39	6822	4.72	5.649.514.298.05	2.84
الخدمات	3647	4.92	12677	8.78	11.361.264.052.60	5.70
الصناعة	152	0.21	548	0.38	862.981.362.17	0.43
الزراعة	4346	5.86	12492	8.65	14.266.823.520.98	7.16
الصيانة	406	0.55	1006	0.70	887.800.497.70	0.45
الالبناء والأشغال العمومية	95	0.13	213	0.15	439.332.373.69	0.22
الري	234	0.32	516	0.36	612.107.370.78	0.31
نقل البضائع	13.962	18.83	30525	21.13	45.875.871.980.52	23.02
نقل المسافرين	35662	48.11	56631	39.20	87.407.684.342.10	43.87
الصيد البحري	9717	13.11	15055	10.42	20.922.861.903.73	10.50
المجموع	**74130**	**100**	**144457**	**100**	**199.261.414.793.66**	**100**

المصدر:[44] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرة المعلومات الإحصائية، الجزائر، العدد 22، 2013، ص: 04.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يركز في تمويل المشاريع الخاصة بنقل المسافرين ونقل البضائع بنسب 43.87% و23.02% على التوالي.

5.2 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 -14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطاتها إلى الوزير المكلف بالتشغيل، هدفه الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على "الاعتماد على النفس، المبادرة الذاتية وعلى روح المقاولة، ولهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي[45]، ومن خلال الجدول الموالي سيوضح كيفية توزيع القروض الممنوحة.

الجدول رقم (07): توزيع القروض الممنوحة حسب نوع التمويل إلى غاية 30 جوان 2018

صيغة التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
تمويل شراء المواد الأولية	763254	90.33
التمويل الثلاثي لإنشاء مشروع	81672	9.67
المجموع	844926	100

المصدر:[46] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM).

نلاحظ من خلال الجدول السابق لسنة 2013 أن القروض الممنوحة لتمويل شراء الموارد الأولية نالت الحض الأوفر بالنسبة إلى التمويل الثلاثي لإنشاء مشروع. بينما الجدول الموالي توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط.

جدول رقم (08): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.06.2018

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة %
الصيد البحري	804	0.1
الصناعات التقليدية	148260	17.55
الخدمات	172243	20.39
الصناعة الصغيرة	331023	39.18
الزراعة	117134	13.86
التجارة	3583	0.42
البناء والأشغال العمومية	71879	8.51
المجموع	844926	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): http://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes.

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن الصناعة الصغيرة تحضى على النصيب الوفير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القـــرض المصغر تصل عدد القروض الممنوحة لها 331023 بنسبة تقدر بـــ 39.18%، تليها نشاط الخدمات والصناعات التقليدية على التوالي: عدد القروض الممنوحة لهما 172243 و148260 بنسب 20.39 % و17.55 %، وكما نوضح في الجدول الموالي توزيع القـــروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي.

جدول رقم (09): توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.06.2018

مستوى التعليم	العدد	النسبة %
دون المستوى	135394	16.02
متعلم	13207	10.56
ابتدائي	127598	15.10
متوسط	420949	49.82
ثانوي	113805	13.47
جامعي	33973	4.02
المجموع	844926	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):http://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن فئة الأفراد الذين لديهم مستوى التعليم الموتوسط تحضى على النصيب الوفير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تصل عدد القروض الممنوحة لها 420949 بنسبة تقدر 49.82% تليها ذوي المستوى دون المستوى ومستوى الابتدائي على التوالي، حيث تقدر عدد القروض الممنوحه لهما 135394 و127598 وبنسب 16.02% و15.10%، تليهما نسبة المستوى الثانوي تقدر بـ 13.47% وفي الأخير نسبة المتحصلين على الشهادات الجامعية التي لها نصيب الأصغر يقدر بـ 4.02% ويعود ذلك إلى غالبيتهم موظفون.

6.2 المقاولاتية من خلال حاضنات الأعمال:

حاضنات الأعمال هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف حاضنات الأعمال إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وتأخذ ثلاثة أشكال منها: المحضنة وهي تتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات، وورشة الربط وهي هيكل دعم تتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية، ونزل المؤسسات حيث تتكفل بأصحاب المؤسسات المنتمين إلى ميدان البحث، بالإضافة إلى ذلك تتكفل المحاضن)المشاتل) بتسيير وإيجار المحلات وتقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري، إضافة إلى تقديم الإرشادات الخاصة والاستثمارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع، وتتكون المحضنة من مجلس إدارة ومدير ومجلس اعتماد للمشاريع[47].

7.2 مراكز التسهيل:

مراكز التسهيل هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتكفل هذه المراكز بمهام عدة من أهمها دراسة الملفات والاستشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع، وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس، مرافقة أصحاب المؤسسات في ميدان التكوين والتسيير، ونشر المعلومة الاقتصادية المتعلقة بفرص الاستثمار، بالإضافة إلى دعم وتطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة، وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار[48]، والجدول الموالي حصيلة نشاط مراكز التسهيل.

الجدول رقم (08): حصيلة نشاط مراكز التسهيل إلى غاية جوان 2014

مركز التسيير	عدد المشاريع المستضافة	عدد المشاريع المرافقة	عدد مخططات الأعمال المعدة	عدد المؤسسات المنشأة	مناصب العمل المستحدثة أو المنتظرة
تيبازة	425	142	46	24	90
وهران	2511	455	47	301	494
أدرار	107	58	29	22	1167
برج بو عريريج	569	448	16	59	394
إليزي	328	147	22	13	220
تمنغراست	65	39	-	12	31
النعامة	484	244	2	84	31
تندوف	242	36	22	11	56
جيجل	427	368	3	34	125
الجلفة	236	29	2	2	75

سيدي بلعباس	75	59	53	25	142
البليدة	40	-	-	-	-
المجموع	**4180**	**2052**	**242**	**587**	**1544**

source:[49] bulletin d'information ,statistique de la PME Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprises de la Promotion de l'Investissement, édition 2013,N 22, p29.

من خلال الجدول السابق يتبين أن نشاط مراكز التسهيل في الجزائر أكثر توسعا 12 مركز تسهيل، بالرغم من أنها لا تشمل جميع ولايات الوطن، إلا أنها تقدم خدمات معتبرة بحيث تستضيف 4180 مؤسسة توظف 1544 عاملا،كما تقوم بمرافقة 2052 مؤسسة، بالإضافة إلى ذلك فقد ساهمت في إعداد 242 خطة أعمال وفي إنشاء 587 مؤسسة

8.2 الوكالة الوطنية لترقية حظائر التكنولوجيا:

الوكالة الوطنية لترقية حظائر التكنولوجيا هي عن مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري، حيث تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع في علاقتها مع الدولة للقواعد الإدارية، كما تعد تاجرة في علاقتها مع الغير، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتكلف بأداء المهام الأساسية المتمثلة في إعداد واقتراح عناصر باستراتيجية وطنية في مجال ترقية وتنمية الحظائر التكنولوجية، كما تصور وضع حظائر تكنولوجية موجهة إلى تعزيز الطاقات الوطنية، بالإضافة إلى أنها تآزر بين المؤسسات الوطنية للتكوين العالي والبحث العلمي، وكذا المؤسسات التي تستخدم تكنولوجيا الإعلام والاتصال حول برامج تنمية الحظائر التكنولوجية[50].

في ديسمبر2009، تم إنشاء حاضنة في سيدي عبد الله في ولاية الجزائر العاصمة تحت إشراف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية الحضائر التكنولوجية، حيث تم تصميم هذه الحاضنة خصيصا لدعم المشاريع المبتكرة، ومنح الفرصة للمقاولين المبدعين لبدء مشروعهم في بيئة ديناميكية، موجهة نحو الابتكار، توفر الحاضنة التكوين والمرافقة في جميع مراحل المشروع إلى غاية انطلاق المؤسسة، كما تؤدي الحاضنة أيضا دور الوسيط بين البنوك ووكالات دعم المقاولاتية. حيث يجب على حاملي المشاريع تقديم طلب الحصول على دعم لمشاريعهم أمام هيئة، وهي التي سوف تقرر بشأن قبول طلباتهم، حيث تستضيف الحاضنة عشرين مشروعا في السنة لفترة 24 إلى 30 شهرا، كما أنها تهدف إلى خلق 15 مؤسسة ابتكارية (start-ups) في السنة، وبالمثل، تم افتتاح حاضنة ثانية وهي الحظيرة التكنولوجية بورقلة التي دشنت مؤقتة في 1مارس 2012، وفي إطار مخطط التطور الرباعي2010 - 2014 للوكالة الوطنية لتدعيم وتطوير الحظائر التكنولوجية تم إعلان ثلاث حظائر تكنولوجية جهوية عنابة، وهران، ورقلة، وبعدها ثلاث حظائر تكنولوجية أخرى الحظيرة التكنولوجية في سطيف، قسنطينة وبوغزول إضافة إلى حاضنة في غرداية التي أعلنت مؤخرا.

9.2 المبادرات الخاصة لترقية المقاولاتية في الجزائر:

شهدت الجزائر أيضا العديد من المبادرات من الجهات الفاعلة الاقتصادية الخاصة، مع أهدف متماثلة في كل مرة وهي تعزيز التوجه والفعل المقاولاتي، المبادرات في صورة الأكاديمية الجزائرية للمقاولاتية، التي أنشئت في أكتوبر 2010، وهي تعمل من خلال عمليات التوعية وعن طريق المسابقة على إعطاء توجيه الشباب حاملي المشاريع من الأوساط الأكاديمية، وجميع شرائح المجتمع، كما تأسست تعاونية مبادرة المؤسسات المبتكرة الجزائرية (ASI) في عام 2009 من خلال شراكة بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أعلنت نفس التعاونية في أكتوبر 2011 عن إنشاء صندوق استثماري جزائري أمريكي يسمى ملائكة أعمال القصبة، وبالتالي إدخال طريقة جديدة للتمويل في الجزائر[51].

الخـــــــــــــــــــــاتمة

في ختام هذه الدراسة توصلنا إلى أن المقاولاتية تتعدى في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الجديدة، لتأخذ أشكالا أخـــرى كعملية اقتناء مؤسسة قائمة في حد ذاتها ناجحة كانت أم فاشلة، وكل الأنشطة الضرورية لإعادة بعثها من جديد وكـــذلك المقاولـــة الداخلية، إلا أن عملية إنشاء المؤسسة الجديدة تحضى بأهميتها بالغة في الحياة الاقتصادية رغم صعوبات التي تمـــر بهـــا لانطلاقهـــا في النشاط، بينما تواجه المقاولاتية والمؤسسات قيودا كثيرة وخاصة في الجزائر، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لتشجيع وتسهيل المقاولاتية للمقاولين وإنشاء مؤسساتهم من خلال الهياكل الداعمة، حيث أخذت مرتبة الجزائر بالانخفاض في ترتيب البنك الـــدولي في السنوات الأخيرة من المرتبة 116 في عام 2007 إلى المرتبة 154 في عام 2015، وذلك نتيجة عدة أسباب التي أدت إلى هذا الوضع.

الاقتـــــــــــــــراحات:

على ضوء هذه الدراسة يمكن طرح بعض الاقتراحات:

– العمل على تنمية ثقافة المقاولة نشر روح المقاولاتية بين مختلف أفراد المجتمع عامة من خلال تبني مناهج تعليمية حديثة تشجع علـــى المبادرة، الإبداع وابتكار، وبين طلبة الجامعات خاصة ذات تخصصات اقتصادية؛

– العمل على خلق حاضنات أعمال ومشاتل على مستوى الجامعات بالتنسيق مع أجهزة الدعم وذلك للمشاريع الإبداعية التي تكـــون من تصميم الطلبة، قصد ترقية روح المقاولاتية لديهم؛

– ضرورة تكيف السياسات الداعمة للمشاريع المنتجة، والعمل على إحداث تنسيق بين مختلف الهيئات المرافقة لها، وتوفير مرونة المحيط الإداري والمالي الذي يشكل دعما أمام الاستثمار،

– تشجيع الدولة لكل أجهزة المرافقة والدعم بالجزائر التي تهدف إلى ترقية المشاريع الصغيرة وتطوير أجهزة أخرى مماثلة أو مكملة لها، تكثيف الجهود من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمشكل التمويل، وذلك من خلال البنوك التجارية والمؤسسات المالية علـــى اســـتحداث فروع متخصصة تعمل على تقديم قروض بنسب منخفضة وضمانات ميسرة لصالح المقاولين،

– تمكين مختلف المقاولين من التخفيضات الجبائية وعدم اقتصارها على تلك المؤسسات التي تم إنشاؤها بدعم أجهزة ترقية المقاولاتية في الجزائر.

الاحالات والمراجع:

[1] Alain FAYOLL et Azzedine TOUNES, **L'odyssée d'un concept et les multiples figures de l'entrepreneur**, In Problèmes économiques, N° 2, février 2007, p: 918.

[2] Sophie BOUTILLIER et Dimitri UZUNIDIS, **L'entrepreneur** : **une analyse socio-économique,** édition d'économica, Paris, 1995, p: 08.

[3] مصطفى طويطي، استراتيجية قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية (التجربة الجزائرية نموذجا)، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 07، 2015، ص: 12.

[4] فوزي آيت سعيد، **دور الغرف المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة الغرف الصناعية التقليدية والحرف في دعم روح المقاولاتية)**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص: 134.

[5] توفيق خذري، حسين الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (المسارات والمحددات)، **مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة حمة لخضر الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص: 04.

[6] CASSON (M**), l'entrepreneur, Editions d'Economica**, Paris, 1991, p: 21.

[7] نادية دباح، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص: 25.

[8] مجدي عوض مبارك، **الريادة في الأعمال**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009، ص: 39.

[9] توفيق خذري، حسين الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 08.

[10] توفيق خذري، علي عماري، المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة (دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة)، **الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر2011، ص: 06.

[11] Alain FAYOLLE, **Le métier de créateur d'entreprise**, Edition d'organisation, Paris, 2005, P: 16.

[12] فوزي آيت سعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 135.

[13] محمد علي الجودي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي (دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص: 19.

[14] Catherine Leger-Janiou, **Le profile du créateur d'entreprise**, Edition L'Harmattan, Canada, 1997, p: 91.

[15] منيرة سلامي، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007-2008، ص: 06.

[16] بلقاسم ماضي، عبير حفيفي، ثقافة المؤسسة والمقاولاتية، **الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام 06-07-08 أفريل 2010، ص: 07.

[17] محمد علي الجودي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 15- 16.

[18] مصطفى طويطي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 14- 15.

[19] توفيق خذري، حسين الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 06.

[20] محمد علي الجودي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 48.

[21] توفيق خذري، حسين الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 06.

[22] يوسف بودلة، عبد الحق بن تفات، **دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي: 18– 19 أفريل، 2012، ص:05.

[23] توفيق خذري، حسين الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 06.

[24] نادية دباح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 28- 30.

[25] Alain Fayolle**, Entrepreneuriat, Dunod**, Paris, 2004, pp: 65-66.

[26] نادية دباح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 31- 32.

[27] صندرة صايبي، صندرة صايبي، **سيرورة إنشاء المؤسسة**، أساليب المرافقة، دار المقاولية، قسنطينة، 2008- 2009، ص ص: 14- 15.

[28] نادية دباح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 34- 35.

[29] صباح محمد أبو تايه، **التسويق المصرفي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل، عمان، ط1، 2008، ص: 95.

[30] نادية دباح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 35.

[31] صندرة صايبي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 24- 26.

[32] نادية دباح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 45.

[33] منيرة سلامي، **التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مربـــاح ورقلـــة، يومي 18–19أفريل 2012، ص: 07.

[34] Khalil ASSALA, PME en Algérie de la création à la mondialisation, **8éme CONGRÈS INTERNATIONAL FRANCOPHONE ET PME "L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales",** 25- 26- 27 Octobre 2006, Haute école de gestion (HEC) Fribourg, Suisse, pp: 04-05.

[35] منيرة سلامي، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 155- 156.

[36] المادة 01، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 55، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2001، ص: 08.

[37] المادة 03، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 55، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2001، ص:08.

[38] احصائيات موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

[39] المرسوم التنفيذي رقم 05 – 165، **الجريدة الرسمية**، العدد 32، 04 ماي 2005، ص: 28.

[40] سفيان بدراوي، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول (دراسة ميدانية بولاية تلمسان)**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية البشرية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014- 2015، ص: 118.

[41] المادة 02 و03 و04، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 52، الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 1996، ص: 12.

[42] المادة 05، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 44، الصادر بتاريخ 07 جويلية 1994، ص ص:06- 07.

[43] المادة 03 و04، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 06 مارس 2011، ص:22.

[44] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرة المعلومات الإحصائية، الجزائر، العدد 22، 2013، ص: 04.

[45] الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر بتاريخ 25 جانفي2004، ص: 08.

[46] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): http://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes

[47] صندرة صايبي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[48] الماد 02، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 13، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003، ص:18 .

[49] bulletin d'information, **statistique de la PME Ministère de l'Industrie**, de la Petite et Moyenne Entreprises de la Promotion de l'Investissement, édition 2013, N 22. P: 29.

[50] صندرة صايبي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 52- 53.

[51] محمد قوجيل، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 164- 165.

ترقية روح ريادة الأعمال من خلال مواقع التواصل الاجتماعي

عزه الأزهر
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي/ الجزائر
azza.lazhar@yahoo.fr

خالدي رشيدة
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي/ الجزائر
azza.lazhar@yahoo.fr

Promote the spirit of entrepreneurship through social networking sites

Azza lazhar
University of echehid hamma
lakhdar el oued/ algeria
azza.lazhar@yahoo.fr

Khaldi rachida
University of echehid hamma
lakhdar el oued/ algeria
azza.lazhar@yahoo.fr

Received: 25/01/2018 *Accepted: 20/03/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

تقوم المقولاتية بدور مهم في الاقتصاديات العالمية كونها تعتبر في الوقت الحالي من أبرز محركات عجلة التنمية الإقتصادية، وذلك بإنشاء منظمات رائدة تساهم في التطور المحلي من خلال توفير فرص العمل وزيادة العوائد المالية والاقتصادية، يتوقف ذلك على اتباع إستراتيجية تسويق ناجحة والتي أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي عاملا شائعا وضروريا لنجاح أي استراتيجية تسويقية، يتضمن البحث لمحة عن المقاولاتية وكذا التعرف على الشبكات الاجتماعية من خلال نشأتها وأنواعها وأهميتها وادوارها ثم في الأخير نتعرف على مساهمة شبكات التواصل الاجتماعي في ترقية روح الريادة لدى الشباب.

رموز jel:

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، المقاولاتية، مواقع التواصل الاجتماعي.

le résumé:

La direction joue un rôle important dans les économies mondiales puisqu'elle est considérée maintenant parmi les premiers moteurs du développement économique, et cela avec la création d'organisations menant au développement à travers la mise à disposition d'emploi ainsi que l'augmentation des rendements financiers et économiques. Tout cela dépend d'une stratégie de marketing réussite. Dans ce cadre, il faut signaler que les réseaux sociaux sont devenus un facteur commun et nécessaire pour le succès de toute stratégie de marketing.

Le présent travail de recherche comprend un aperçu des organisations entrepreneuriales ainsi que l'identification des réseaux sociaux à travers leurs créations, types et importance de leurs rôles. Et puis en fin, on présente la contribution des réseaux sociaux dans le succès des organisations entrepreneuriales.

(JEL) Classification

les mots clés: Entrepreneuriat, sites de réseautage social.

تمهيد:

لقد ساعد التطور التكنولوجي والعلمي في منظمات الأعمال الحديثة على بلورة كثير من المنظمات الريادية في قطاعات مختلفة من الأعمال. وخصوصا مع ازدياد المنافسة العالمية وظهور عوامل أخرى لتصبح المنظمات أكثر ريادية، واستغلال الفرص الاستثمارية بالسوق من خلال الإبداع والابتكار، وكذلك عمليات الريادة أصبحت من الإدارة الإستراتيجية لأعمال هذه المنظمات، وتستطيع المنظمات الريادية الدخول إلى الأسواق بواسطة منتجات جديدة ومخاطرة جديدة وفرص جديدة، من خلال الاستفادة من عناصر مرتبطة بذلك سواء أكانت بالإبداع أم أخذ المخاطرة والمغامرة والإستقلالية والإبتكار والميزة التنافسية والتفرد، وعناصر مرتبطة بالبيئة والأفراد والمنظمات.

وإن المنظمات الريادية بحاجة إلى إدارة قادرة على إيجاد نوع من التناغم بين ما تمتلكه من معرفة كلية وقدرات فنية. والتخطيط الاستراتيجي وامتلاك الرؤية الثاقبة لأهداف المنظمة الريادية، وصولاً بها إلى مركز تنافسي للولوج إلى عالم المنظمات المتميزة، وحتى يتحقق ذلك المركز فإن هناك العديد من المحاور العملياتية التي على المنظمات الريادية أن تتبناها لتجسيدها في بنائها التنظيمي كالابتكار والإبداع والبحث والتطوير والتسويق والترويج الناجح لهذه المنظمات لايتحقق ذلك إلا باستراتيجية تسويق ناجحة تقوم بها هذه المنظمات، من بين الوسائل الحديثة لعملية التسويق هي مواقع التواصل الاجتماعي.

لذلك يمكن أن نطرح التساؤل التالي:

- كيف يمكن لمواقع التواصل الاجتماعي أن تساهم في ترقية روح الريادة لدى الشباب ؟

ومن هنا تبزر أهمية هذه المداخلة في الحديث عن موضوع المنظمات الريادية وسبل نجاحها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي. حيث تم تقسيم هذه المداخلة إلى ثلاث محاول:

- المحور الأول: المنظمات الريادية؛
- المحور الثاني: شبكات التواصل الإجتماعي؛
- المحور الثالث: مساهمة شبكات التواصل الاجتماعي ترقية روح الريادة لدى الشباب.

المحور الأول: المنظمات الريادية.

تقوم المنظمات الريادية بدور هاما وبارزا في الحياة الاقتصادية لما لها من تأثير على الحياة العامة للأفراد في العالم كافة، بالإضافة إلى التطورات والتغيرات التي تشهدها المنظمات الريادية والتي تأثر بشكل مباشر على أداء هذه المنظمات.

1. مفهوم الريادة والمنظمات الريادية.

تعتبر الريادة من الحقول الهامة والواعدة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على حد سواء، إذ تعتبر مساهمة المشاريع الريادية مساهمة فاعلة في التنمية الاقتصادية الشاملة في جميع البلدان، وإن مفهوم " الريادة " هو اليوم مفهوم بالغ الأهمية للأعمال الصغيرة والاقتصاد المعاصر، ولقد تغيرت الترجمة العربية لمصطلح ENTREPRENEUR ثلاث مرات خلال العقود الأخيرة، فقد كانت منظم ثم مقاول ثم تحولت في التسعينات إلى ريادة[1].

كما أنه يمكن القول أن مصطلح الريادة إرتبط منذ منتصف القرن الثامن عسر بمفهوم الريادي، والذي ترجع جذوره إلى الاقتصاد الفرنسي، إذ يقصد بالكلمة الفرنسية ENTREPRENEUR ، ذلك الفرد الذي يتولى مشروع أو نشاط مهم[2]، اما في قاموس Webster يمثل الريادي ذلك الفرد الذي ينظم ويدير ويتحمل مخاطر الأعمال أو المشروع[3].

فيما أشار Robert Hisrich إلى الريادة بكونها عملية تكوين شيئ ما مختلف ذو قيمة عن طريق تكريس الوقت والجهد الضروري، بافتراض مخاطر مالية وسيكولوجية واجتماعية مصاحبة، وجني العوائد المالية الناجحة، إضافة إلى الفردي. وبعبارة أخرى أنها: "عملية خلق القيمة عن طريق استثمار الفرصة من خلال مواد متفردة"[4].

كما أن Miller 1983 عبر عن القدرة على دراسة البيئة من خلال مجموعة من العوامل، مثل: نظام الرقابة المالية، ونظام ديناميكية الأعمال، التنافرية التي تلعب الدور الأساس في تحليل الفروق بين المنظمات التقليدية وتلك التي ندعوها بالريادية، ولذلك عرف كل من Sharma and Chrisman ريادة المنظمة بأنها: " العملية التي ينشأ بموجبها الفرد أو مجموعة من الأفراد المتواجدين ضمن منظمة قائمة، منظمة أخرى جديدة أو إعادة تجديد أو ابتكار داخل المنظمة القائمة "[5].

2. أهمية المنظمات الريادية في المجتمع:

ينظر إلى تاريخ الريادة على أنه تاريخ الثروة العظيمة، والفشل العظيم، فقد كان هناك بعض الرياديين الذين نجحوا في خلق ثروات تراكمت لديهم بشكل سريع نتيجة جهودهم الريادية، كما أن هناك أيضا العديد من الرياديين الذين خسروا الكثير من ثرواتهم، وتشير الدراسات إلى أن غالبية الأعمال الجديدة تفشل خلال السنوات القليلة الأولى من تأسيسها، وأن القلة منها تبقى حية، ما دام الرواد أنفسهم يعملون ساعات عمل طويلة لقاء عائد قليل جدا.

تعتبر العملية الريادية أمرا في غاية الأهمية في المجتمعات عامة لأسباب عدة:

- تولد الريادة الإبداع والتغيير، وبخاصة التغيير التقني، وبالتالي تعمل على تحقيق النمو الإقتصادي؛
- الريادة هو العملية التي يتم من خلالها الموازنة بين العرض والطلب؛
- الريادة هي العملية التي يتم من خلالها تحويل المعرفة إلى منتجات وخدمات؛
- الريادة أصبحت مهمة هامة، والحاجة تدعو إلى فهم دورها في تطوير رأس المال البشري والفكري[6].

ويرى المفكرين أن المنظمات الريادية الصغيرة ذات أهمية في الاقتصاديات الناشئة، وأن أهميتها و إسهامها يمكن أن يقاسا من حيث أثرها الذي تتركه في مجالات مهمة ورئيسة في النظام الاقتصادي، مثل: توليد الوضائف، والإبداع، وأهميتها بالنسبة إلى الأعمال الكبيرة، من حيث: تقديم الخدمات، والبيع بالتجزئة، والبيع بالجملة، وأعمال البناء، والنقل، وتقديم خدمات التأمين والتمويل، والتصنيع.

والمنظمات الريادية في يومنا هذا لا تنمو ولا تتطور من خلال تزايد عدد العاملين فيها، بقدر ما يتأثر نموها وتطورها من خلال بحثها المستمر عن مواردها محليا ودولية بشكل يخفض من تكلفة السلع أو الخدمات التي تنتجها تلك المنظمات، وعموما فإن عمر المنظمات الريادية لا يتعدى الخمس عشر سنة، وبالتالي فإن عبارة المنظمات الريادية تشمل مبدأي الشروع، والنمو. ومن جانب آخر، فإن المورد الأساسي الخاص بهذه المنظمات هو ما تراكم من معرفة عبر حياتها في سوق العمل[7].

3. المهارات المطلوبة للمنظمات الريادية:

إن المهارات المطلوبة يمكن تصنيفها في ثلاثة أنواع رئيسية: المهارات التكنولوجية، مهارات إدارة الأعمال، المهارات الريادية الشخصية، ويبين الجدول رقم 01 كافة المهارات المطلوبة للريادي لإدارة الأعمال والموضحة على النحو التالي:

أ. المهارات التقنية: وهي الكتابة، الإصغاء، حسن التحضير، التنظيم، المدرب، فرص العمل، تقنيات المعرفة.

ب. مهارات إدارة الأعمال: وهي مهارات اتخاذ القرار والتسويق والإدارة والتمويل والمحاسبة والإنتاج والرقابة والتفاوض وتنظيم النمو وطرح المنتج.

ج. المهارات الريادية الشخصية: وهي الالتزام والرقابة، أخذ المخاطرة، الإبداع، الضبط، الرؤية، القيادة، القدرة على التغيير، وإن هذه المهارات يمكن الحصول عليها من خلال عمليات التدريب والتعلم واكتساب الخبرات[8].

الجدول رقم 01: يوضح المهارات المطلوبة للمنظمات الريادية.

المهارات التقنية	مهارات إدارة الأعمال	مهارات الريادي الشخصية
–الكتابة؛	–وضع الأهداف والتخطيط؛	–الالتزام والرقابة؛
–القدرة على الاتصال؛	–صنع القرار؛	–اخذ المخاطرة؛
–مراقبة البيئة؛	–العلاقات الإنسانية؛	–الإبداع؛
–إدارة الأعمال التقنية؛	–التسويق؛	–القدرة على التقييد؛
–تكنلوجية؛	–المالية؛	–المثابرة؛
–الشخصية؛	–المحاسبة؛	–رؤية قيادية؛
–الإصغاء؛	–الإدارة؛	–يركز على التقييد.
–القدرة على التنظيم؛	–الرقابة؛	
–بناء العلاقات والشبكات؛	–التفاوض؛	
–العمل ضمن فريق؛	–طرح المنتج؛	
–مدرب.	–تنظيم النمو.	

Source: Robert, D. Hisrich Toward an Organization Mdel for entrepreneur atinal Entrepreneurship 1992, Conference, Dortunual ; Germany.1992, P29.

وإن المنظمات الريادية لا بد أن يكون بها العاملون بما فيهم المديرون الذين يتمتعون بخصائص تتناسب مع طبيعة هذه المنظمات وهي عقلية جديدة، والمرونة والسرعة والإبداع وكما يمكن القول أن المنظمات في القرن الواحد والعشرين تتمتع بخصائص ومزايا تجعل منها منظمات ريادية في طبيعة الأعمال والخدمات التي تقدمها.

المحور الثاني: شبكات التواصل الإجتماعي.

شهد العالم في السنوات الأخيرة نوعاً من التواصل الإجتماعي بين البشر في فضاء إلكتروني افتراضي، قرب المسافات بين الشعوب وألغى الحدود وزاوج بين الثقافات، وسمي هذا النوع من التواصل بين الناس (شبكات التواصل الإجتماعي)، وتعددت هذه الشبكات واستأثرت بجمهور واسع من المتلقين، ولعبت الأحداث السياسية والطبيعية في العالم دوراً بارزاً في التعريف بهذه الشبكات، وبالمقابل كان الفضل أيضاً لهذه الشبكات في إيصال الأخبار السريعة والرسائل النصية ومقاطع الفيديو وجميع الاعلانات التي تحتاجها المنظمات لترويج بخدماتهم او منتجاتهم.

1. نشأة شبكات التواصل الاجتماعي:

تعود جذور المشهد الإتصالي الذي نشهده اليوم ونعيش عدداً من تجلياته إلى سلسلة من التطورات التقنية المتلاحقة، بدأت في وقت مبكر من حقبة السبعينيات من القرن الماضي، وخاصة منها تلك التي تمت على صعيد شبكة الإنترنت، ففي عام (1972) دخلت هذه الشبكة عالم البث المتاح للجميع، وبدأ العمل على تطوير تقنية تسمح باستخدامها على نطاق تجاري، ومعها بدأ الطابع التواصلي للإعلام كحقل معرفي وإجتماعي جديد، وتطور حتى أصبح اليوم أحد أهم مجالات العلوم الإنسانية[9].

ويطلق مصطلح الإعلام الجديد على تكنولوجيات الإتصال الجديدة وثورة المعلومات التي ظهرت في الجزء الأخير من القرن العشرين، كما أصبح لشيوع وسائط الإعلام الجديد واستهلاكها من جانب الجمهور، علاقة غير قابلة للشك في ميلاد عصر إتصالي جديد أطلق عليه البعض عدداً من المسميات مثل : العالم الإفتراضي، الإتصال الرقمي ... وغيرها من التعبيرات، والتي تعبر عن ظاهرة إنسانية تقنية واحدة، فالإعلام الجديد ساهم في إعادة تشكيل الأنماط التواصلية التقليدية القديمة القائمة على احتكار النخب السياسية والثقافية لوسائط الإعلام وباقي وسائل التعبير في الفضاء العام[10].

ومنذ أواخر عام (2005) دخلت شبكة الإنترنت مرحلة جديدة، أمكن فيها لكل متصفحيها أن يكونوا بمثابة مرسلين للمادة الإعلامية ومستقبلين لها في آن واحد. وبفضل هذا كله أصبحت هناك مواقع تتيح لزوار الشبكة ومتصفحيها تكوين حسابات، يمكنهم من خلالها تحميل ملفات الصوت والصورة والنصوص، وأن يتحكموا في عملية مشاهدة هذا المحتوى، من خلال إتاحته على نطاق ضيق، أو جعله عاماً للجميع.

فالإنترنت لم يسهل فقط عملية الوصول إلى المعلومات والأخبار والبيانات؛ بل أتاح الفرصة للمستخدم لإنتاج المضامين والرسائل والبيانات من خلال أشكال تعبيرية مختلفة، كمنتديات الحوار والصفحات الشخصية، وغرف الدردشة، والمدونات، والحسابات الخاصة في مواقع التواصل الإجتماعي، وغير ذلك من أشكال إنتاج المضامين الأخرى، وطرق التعبير والمشاركات المختلفة.

فالإعلام الجديد يوفر وسائل وقنوات جديدة للاتصال والتواصل، ويتيح منابر جديدة للنقاش والحوار، مما فتح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة مختلف أنواع الإتصالات بواسطة شبكة الإنترنت، للخروج من وضعية عدم التواصل وعدم الحوار، إلى التواصل والحوار، ومن الإعلام والاتصال الذي يتم في اتجاه واحد، إلى الإعلام الأفقي والاتصال في جميع الاتجاهات.

ويلجأ الأفـــراد للتواصل مع الأهـــل والأقارب والأصدقاء من خلال ما يســـمى بمواقع الشـــبكات الإجتماعية، التي تُعد وسيلة جديدة لتبادل الآراء والأفكار، وحشد المناصرة والتأييـــد لقضيـــة من القضايـــا، وتكوين الوعي حول القضايا المختلفة، أو تدعيـــم القائم منها ســـلفاً، من خلال المواد المنتجة باســـتخدام الوسائط المتعددة، وذلك عوضاً عن المنتديات الإلكترونية التي يقوم على إدارتها أشخاص يقومون بالدور التقليدي لـــ "حارس البوابة"، والمجموعات البريدية محدودة الفاعلية، أو المواقع المجانية المتخمة بالإعلانات، التي تعرضها المواقع الموفرة لهذه الخدمة، حيث وجدت المدونات طريقها إلى شبكة الإنترنت، ومواقع الفيديو، ومجموعات التواصل الاجتماعي. فمرتادو الشبكات الإجتماعية ينتمون إلى أماكن مختلفة، ولهم اهتمامات واحتياجات مختلفة، وبعضهم يرى أن هذه الاهتمامات والاحتياجات لا تجد من وسائل الإعلام والإتصال الإهتمام اللائق لتلبيتها بصورة كافية، فضلاً عن عدم تغطية هذه الوسائل لجميع الأنشطة التي يقومون بها، مما دفع هؤلاء الأفراد لتقديم محتوى يخصهم وحدهم، وبما يمكنهم من نقله لغيرهم، معبرين من خلاله عن اهتماماتهم وآرائهم ومواقفهم المتفاوتة، وعلى نحو يفي بكافة احتياجاتهم الاتصالية، ويشبع رغباتهم بوجه عام[11].

2. مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي:

إن مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي مثير للجدل، نظرا لتداخل الآراء والاتجاهات في دراسته. عكَس هذا المفهوم، التطور التقني الذي طرأ على استخدام التكنولوجيا، وأُطلق على كل ما يمكن استخدامه من قبل الأفراد والجماعات على الشبكة العنكبوتية العملاقة، ويشير أيضاً هذا المفهوم إلى: "الطرق الجديدة في الاتصال في البيئة الرقمية بما يسمح للمجموعات الأصغر من الناس بإمكانية الإلتقاء والتجمع على الإنترنت وتبادل المنافع والمعلومات، وهي بيئة تسمح للإفراد والمجموعات بإسماع صوتهم وصوت مجتمعاتهم إلى العالم اجمع"[12].

كما يعرف راضي زاهر مواقع التواصل الاجتماعي على انها: " منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الإهتمامات والهوايات نفسها أو جمعه مع أصدقاء الجامعة أو الثانية "[13].

3. أهم مميزات الشبكات الاجتماعية[14]:

تتيح هذه الشبكات الإمكانية لمستخدميها بإرفاق الملفات والكتابة حول مواضيع محددة ومعينة، تهم المشتركين الآخرين في نفس الصفحة وتخدم مصالحهم المشتركة، ففي كل المواقع الإجتماعية تتوفر إمكانية التعليق على المواضيع المطروحة فيها، وهذا ما يدفع زائري تلك الشبكات للمشاركة بعد التعريف بأنفسهم وكتابة شيء عنهم كالمهنة والاختصاص والاهتمام.

هناك مواقع إجتماعية متخصصة بمجالات محددة مثل: منتديات إعلامية أو ثقافية أو تربوية وغيرها تهم مجموعة محددة من الناس، كما توجد مواقع إجتماعية خاصة بالتجارة والتسوق، وهي أيضاً تهم شريحة معينة من الناس يرتادونها ويتفاعلون معها، يضاف إلى ذلك نوع جديد من الشبكات الإجتماعية، التي يتواصل فيها مرتاديها من خلال الهواتف النقالة، وتكوين صداقات وإجراء محادثات ونقاشات وتبادل المعلومات عبر شاشات الهواتف النقالة.

4. أنواع الشبكات الاجتماعية:

يمكن أن تقسم الشبكات الاجتماعية على عدد من الأسس المختلفة فقد تقسم حسب التقنية الفنية التي تبنى عليها أو على حسب جنسية الأشخاص حيث أن هناك العديد من الشبكات التي تنتمي لأماكن بعينها ولأعراق ولأجناس خاصة، أو على أساس الاهتمام الموضوعي لها وبصفة عامة يمكننا أن نقسم الشبكات الاجتماعية إلى[15]:

أ. شبكات شخصية أو محلية خاصة بأشخاص معينين:

هذه الشبكات تقتصر على مجموعة من الأصدقاء والمعارف والتي تعمل على التواصل الاجتماعي فيها بينهم بجميع الأشكال حيث يتم إتاحة ملفات للصور الشخصية والمناسبات الاجتماعية فيما بينهم بشكل منتظم للتواصل وعمل حياة اجتماعية من خلال هذه الشبكات وهذه المواقع عديدة وكثيرة وقد تجد مواقع مغلقة على فئة معينة من الأصدقاء لمثل هذه الأمور، وهناك موقع يعد الأول من نوعه حيث تم إنشاؤه لوضع الذكريات الحزينة لدى الأعضاء من فقد عزيز لديه يمكنه وضع رثاء خاص به وتحميل صور ومقاطع فيديو وهذا الموقع يغرض مشاركة الأحزان والذكريات، وغيره عدد من المواقع والتي تختص بلغة معينة كالهندية والباكستانية وغيرها.

ب. شبكات خاصة بفئات موضوعية معينة:

هذه الشبكات نشأت لتجميع بعض المهتمين بموضوعات بعينها مثل المهتمين بالطب والهندسة وشبكات مهتمة بالكتب والمكتبات أو شبكات شاركت في التعليم عن بعد لبعض المدارس وشبكات ثقافية مختلفة.

ج. شبكات مهنية:

ظهرت وانتشرت مثل هذه الشبكات في الأونة الأخيرة لتواجه البطالة واحتياج دول العالم لتنشيط العمل واستخدام هذه التقنية المتطورة لخلق بيئة عمل وبيئة تدريبية مفيدة وحرفية واستقبال سير ذاتية للمشتركين مع استقبال طلب توظيف من جانب الشركات، وتقدم خدمات على مستوى المهن المختلفة وغيرها.

المحور الثالث: مساهمة شبكات التواصل الاجتماعي في ترقية روح الريادة لدى الشباب.

تمت الاشارة سابقا إلى أن من بين أهم المهارات المطلوبة للمنظمات الريادية وخاصة مهارات إدارة الأعمال توفر طرق ومهارات تسويق رائعة لترويج المنظمات الريادية، وبالتالي فإن لتكنلوجيا المعلومات والإتصال الدور الهام في نجاح هذه المنظمات وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي، هذا يعني أنا مهارة التسويق مطلوبة وبشكل كبير لترقية روح الريادة لدى الشباب.

1. مهارات التسويق في المنظمات الرائدة:

إن عملية التسويق عبارة عن مجموعة من الأنشطة تقوم بها الأفراد والمنظمات بغرض تسهيل وتسريع المعاملات والمبادلات في السوق في إطار البيئة وظروف السوق، ويركز التسويق على احتياجات العملاء عن طريق جهود تسويقية متكاملة ينتج عنها حسن توقع احتياجات العملاء وحسن إرضاء هذه الاحتياجات، ويتم فيها تحقيق أهداف المؤسسة عن طريق رضاء العملاء.

والمنظمات الريادية كغيرها من المنظمات يرتكز نجاحها على قدرة مالكيها والعاملية فيها على جعل حالة الإبداع حالة مستمرة ودائمة، ويمكن تعريف الإبداع على أنه الإتيان بشيئ جديد سواء كان في مجال الإنتاج أو التسويق، في مجال الإنتاج يمكن أن يكون الإبداع منتجا جديدا أو تحسينا لمنتج موجود أو عملية أو أسلوب إنتاجي جديد، وهي جهود جبارة، مرهونة بنمو مراكز البحث، ومراكز صنع القرار فعملية صنع المزايا التنافسية لا تتم تلقائيا بل تحتاج إلى جهد متواصل وبتعاون كافة الأطراف، اما في مجال التسويق فإنه يمكن أن يكون أسلوبا جديدا في التوزيع أة التغليف أو غيره، ففي الآونة الأخيرة عرف التسويق تحولا جذريا في فنون الممارسة، وفي أساليب الإقناع، ومجالات وعناصر الجذب التسويقي، وإضافة إلى أن التسويق نشاط فعال في تصريف المنتجات، وبالتالي لا بد من بذل جهود متكاملة في:

- تطوير المنتجات وجعلها أفضل وأكثر تناسبا مع احتياجات ورغبات المستهلكين؛
- ترويج المنتجات وفق نظام اتصال فعال، يتم من خلاله نقل كم مناسب من البيانات والمعلومات عن المنتجات المرغوب تسويقها؛
- توزيع المنتجات من خلال منافذ توزيع فعالة، تتواجد بقوة في الأسواق؛
- تسعير المنتجات واستخدام سياسات تسعير منشطة ومحفزة وأن تتضمن هذه السياسات السياسات الائتمانية المناسبة، وأساليب البيع بالخصومات التجارية، وخصومات الكمية وخصومات الدفع النقدي وسياسات البيع بالتقسيط[16].

2. إتباع إستراتيجية تسويق ناجحة على مواقع التواصل الإجتماعي:

إن توفر موقع متميز على الإنترنت يسهل الوصول إليه عن طريق محركات البحث هو فقط أحد الخيارات التي تتوفر لدى المنظمة عند الرغبة في توسيع فرص أعمالها. ولتحقيق أهدافها وتطلعاتها يمكنها أيضاً الإستفادة من مواقع التواصل الإجتماعي ذات الأسماء الكبيرة المشهورة مثل فيسبوك، تويتر ، لينكد إن، يوتيوب، قوقل بلس (Facebook, Twitter, LinkedIn, Youtube, Goggle plus) .وعن طريق الإستفادة من مواقع التواصل الإجتماعي إلى جانب حملة تسويقية قوية تمكنها من تحقيق نتائج تسويقية متميزة جداً في مجال أعملها. التسويق عن طريق مواقع التواصل الإجتماعي هو توليفة من كل الإستراتيجيات والتكتيكات التي يمكن إستخدامها لزيادة رواج أعمال المنظمات الريادية والتعريف بها على أوسع نطاق عن طريق مواقع التواصل الإجتماعي لأجل الحصول على قاعدة عريضة من العملاء المخلصين.

لقد أصبحت الشبكات الإجتماعية اليوم عاملاً شائعاً وضروريًا لنجاح أي استراتيجية تسويقية. ولا يقتصر ذلك على كونها تسلط الضوء على شركة ما أمام جمهور كبير من الزبائن المحتملين فحسب، بل على كونها أيضاً وسيلة فعالة جداً توفّر الوقت والمال.

في حين تعتبر كثير من المنظمات أنّ عملية الإدارة عبر شبكات التواصل الاجتماعي هي عملية مرهقة ومخيفة، لكنّ المنظمات التي تقدم خدمات الإدارة على الشبكات الاجتماعية لا يُفترض منها أن توزّع محتوى المنظمة على مواقع الشبكات الاجتماعية فحسب، بل يُتوقع منها أيضاً[17]:

أ. أن تجمع معلومات حول الجمهور الذي تستهدفه المنظمة على الانترنت وتساعد العلامة على فهم كيفية إدارة علاقتها بهذا الجمهور، لتعزز نشاطات العلامة وبالتالي تزيد عائداتها على هذه النشاطات.

ب. أن تجمع معلومات مختلفة مع اختلاف القسم المعني داخل المنظمة (التسويق أو التواصل أو خدمة الزبائن أو الأبحاث والتطوير). ويجب أن تسمح أدوات الشبكات الاجتماعية لمختلف الأقسام بإيجاد المعلومات التي تحتاجها وأن تديرها سواء كانت هذه الأدوات تهدف إلى زيادة محتوى العلامة، تحسين خدمة الزبائن، تعزيز العائدات على الاستثمار، زيادة متابعي العلامة أم تقييم الأداء.

ج. أن تزوّد المنظمة بالدعم والتدريب اللازمين لتتمكن من الاستفادة إلى أقصى حدّ من المنصة عبر مساعدة فريق خدمة الزبائن أو شريك معتمد، وقد ترى بعض الشركات أن نشرها المتواصل للمحتوى أو تنظيمها للنشاطات على الانترنت لا يُكسبها أي زبائن جدد، من واجب مستشار الشبكات الاجتماعية أن يوفر الدعم اللازم لزبائنه في هذا الإطار وأن يطلعهم أكثر على الشبكات الاجتماعية.

د. يشدّد بعض الكتاب على أهمية حملات الشبكات الاجتماعية التي تتركز حول قسائم الحسومات أو العروض المتوفرة، ليس لزيادة عدد التابعين فحسب، بل لتحويلهم إلى زبائن أيضاً وذلك هو الأهم.

وهناك أيضا معلومات مفيدة بالنسبة للمنظمات التي تدير حسابات الشركة عبر مواقع الشبكات الاجتماعية من دون مساعدة خارجية وهي: مواكبة الجمهور المستهدف على الانترنت، والسماح لكافة الأقسام من الاستفادة من الشبكات الاجتماعية، وتدريب الفريق على نشر الرسالة المراد إيصالها للجمهور.

خلاصة:

إن المنظمات الريادية في جميع أنحاء العالم تقف في مفترق الطرق الطريق الأول أن تتماشى مع التطورات التكنلوجيا وتساير التغير، أما الطريق الثاني فهو البقاء على حالها وينتج على هذا التهميش والعمل التقليدي، وإنطلاقا من الدور الهام والبارز للمنظمات الريادية في تطوير أفكار المشاريع وقدراتها بحيث تصبح عبارة عن مشاريع ناجحة، ولهذا فقد جاءت هذه الدراسة لتوضيح سبل متطورة للعمل على ترقية روح الريادة لدى الشباب ، ومن بين هذه الطرق إستخدام شبكات التواصل الاجتماعي للترويج والإعلان على هذه المنظمات، والتي يمكن القول عنها أنها قد ساهمت في رفع مستوى الوعي لدى الشباب من خلال إعتقاد الشباب من أن هذه الشبكات هي مصدر الشرعية تمنحها لمن تشاء وتزيحها متى بدا لها ذلك.

هذه الشبكات قد أفرزت قيما جديدة، لعل أهمها بالمطلق القبول بالآخر في تنويعه واختلافه وتباينه، مادامت المطالب موحدة والمصير مشترك، ويمكننا القول بالنهاية أن هذه الشبكات أبانت بأن ثمة شعوبا حية ويقظة حتى وإن كانت غير معروفة، إلى أنها في الوقت الحالي أصبحت من بين الوسائل المهمة لتشهير بالمنظمات بصفة عامة والمنظمات الرائدة بصفة خاصة وذلك من خلال الإعلان والترويج والإشهار لهذه المنظمات، وفي الأخير يمكننا أن نقدم الإقتراحات التالية:

1. الروح الريادية تشير إلى مفهوم حديث حول الأعمال الحرة، ويجب الإهتمام بهذا الموضوع من قبل المنظمات المهنية والمراكز التعليمية؛
2. الحث على بناء ثقافة للتفكير الريادي تساهم فيها جوانب مختلفة منها الثقافية والاجتماعية، وكذلك طبقة من الأثرياء يستثمرون أموالهم لتحسين مستوياتهم المعيشة وتلبية إحتياجات غيرهم من الأشخاص؛
3. مواقع التواصل الاجتماعي وسائل يستخدمها من يشاء، لنشر الأخبار والآراء بشكل مكتوب أو مسموع أو مرئي، لذلك يجب الاستفادة من هذا الوضع لصالح الاقتصاد بصفة عامة؛
4. لا تمثل مواقع التواصل الإجتماعي عامل أساسي لنجاح المنظمات الرائدة في المجتمع، لكنها أصبحت عامل مهم في نجاح هذه المنظمات ويجب الإهتمام بهذا الموضوع نظرا للتطور التكنلوجي والذي يجب أن نتساير معه؛
5. لقد أصبحت الشبكات الإجتماعية اليوم عاملاً شائعاً وضروريًا لنجاح أي إستراتيجية تسويقية ويجب إسغلال هذا العامل لنجاح إستراتيجية تسويق المنظمات الريادية.

الهوامش والمراجع:

[1] مروة أحمد، نسيم برهم، " الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2007، القاهرة.

[2] Jyotsna Sethi, "Lesson – 1 : Entrepreneur & Entrepreneurship" , 2005, P 5.

[3] Quick MBA, "Entrepreneurship", Internet Center for Management & Business Adiministration, inc ,2007, P 1.

[4] Jose Dornelas, Sergio Postigo, Dante Martineli, Debbie Setuai, " Corporate Entrepreneurship : The case of Brazil & Argentina", www.icesi .edu.co/ciela/anteriores/Papers/emcor/2.pdf.2003 , P2.

[5] Kuratko Donald F, "Entrepreneurship : Theory, Process & Practice ", South – Western, 2009.

[6] شوقي ناجي جواد، هيثم على حجازي، محمد إقبال العجلوني، " أثر بيئة تفعيل المعرفة في المنظمات الريادية نموذج مقترح للمنظمات الاردنية"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر الريادة في مجتمع المعرفة، 2010/04/29، ص ص، 4- 5.

[7] شوقي ناجي جواد، هيثم على حجازي، محمد إقبال العجلوني، المرجع السابق، ص 6.

[8] بلال خلف السكارنة، "الريادة وإدارة منظمات الأعمال"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 31.

[9] حاتم سليم العلاونة، " دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري"، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السابع عشر بعنوان " ثقافة التغيير"، كلية الآداب – جامعة فيلادلفيا، عمان- الاردن، 2012، ص 3.

[10] الشامي، عبدا لرحمن محمد، " آفاق التفاعلية في ظل الإعلام الجديد، المجلة العربية للإعلام والإتصال"، جامعة الملك سعود، الجمعية السعودية للإعلام والإتصال، الرياض، 2007، ص ص، 129-130.

[11] حاتم سليم العلاونة، المرجع السابق، ص ص، 3-4.

[12] بشرى جميل الراوي، " دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير/ مدخل نظري"، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=68848، تاريخ الاطلاع 2013/03/20، ص 4.

[13] راضي زاهر، " استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي"، مجلة التربية، العدد 15، جامعة عمان الأهلية، عمان، 2003، ص 23.

[14] نبيل ادس، "دراسة حول المواقع الإجتماعية وشبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك، تويتر واليوتيوب"، http://mogtamaa.telecentre.org/profiles/blogs/2487793:BlogPost:80067?xg_source=activity، تاريخ النشر 2013/02/04، تاريخ الاطلاع 2013/03/20.

[15] أماني جمال مجاهد، " استخدام الشبكات الاجتماعية في تقديم خدمات مكتبية متطورة"، مجلة دراسات المعلومات، العدد 08، جامعة المنوفية – مصر، 2010، ص ص، 11- 12.

[16] حاتم سليم العلاونة، المرجع السابق، ص 65.

[17] كارين جزرة، "إتباع استراتيجية تسويق ناجحة على الشبكات الاجتماعية"، http://ar.wamda.com/karinej، تاريخ النشر 2013/04/14.

Politique publique d'intelligence économique au service de la compétitivité des entreprises algériennes

Ghomari Malti Souhila
Université abi baker belkaid Tlemcen/ algerie
souhila.ghomari@hotmail.com

Harrar Sabiha
Université abi baker belkaid Tlemcen/ algerie
sabehaharrar@hotmail.fr

Public policy of economic intelligence at the service of the competitiveness of Algerian companies

Ghomari Malti Souhila
University of abi baker belkaid Tlemcen/ algeria
souhila.ghomari@hotmail.com

Harrar Sabiha
University of abi baker belkaid Tlemcen/ algeria
sabehaharrar@hotmail.fr

Received: 02/03/2018 *Accepted: 15/04/2018* *Published: 30/06/2018*

Résumé:

Compte tenu du contexte économique dont lequel évoluent les entreprises algériennes à savoir une ouverture au marché international et la mondialisation des échanges, l'Etat algérien a pris conscience de la nécessité d'une politique publique d'intelligence économique pour le fonctionnement, la pérennité et la compétitivité des entreprises.
L'objectif d'une telle politique est la mise à disposition des entreprises les informations en leur possession ou qu'ils peuvent les aider à procurer dans le but de soutenir le développement de l'entreprise algérienne.
Ceci revient à dire que l'information doit être structurée dans le cadre d'intelligence économique dans la mesure où la compétitivité de l'entreprise dépend de sa capacité à s'adapter et à réagir vite aux mutations et aux changements de son environnement. En effet, le nouveau contexte de mondialisation et d'ouverture des marchés met les entreprises dans une perpétuelle concurrence au niveau national et international. La compétitivité des entreprises repose sur plusieurs facteurs tels que l'accès au marché, l'accès aux ressources, le cadre réglementaire … dont l'IE constitue un élément clé. De ce fait, il devient urgent d'intégrer cette démarche dans nos entreprises, d'engager des formations en la matière.
Classification Jel: E61, L1,O5

Mots clés: Intelligence économique, veille stratégique, politique, entreprises, compétitivité, Algérie

Abstract:
In view of the economic context in which Algerian companies are evolving, namely an opening to the international market and the globalization of trade, the Algerian State has become aware of the need for a public policy of economic intelligence for the operation, sustainability and competitiveness of enterprises.
The purpose of such a policy is to make available to companies the information in their possession or that they can help them to procure in order to support the development of the Algerian company.
This means that information must be structured within the framework of economic intelligence, insofar as the company's competitiveness depends on its ability to adapt and react quickly to changes and changes in its environment. Indeed, the new context of globalization and opening up of markets puts companies in perpetual competition at national and international level. The competitiveness of companies is based on several factors such as market access, access to resources, the regulatory framework ... where EI is a key element. Therefore, it is urgent to integrate this approach in our companies, to engage in training in this area.
(JEL) Classification: E61, L1,O5

Keywords: Economic intelligence, strategic watch, policy, companies, competitiveness, Algeria

Introduction

Le développement des politiques d'intelligence économique efficaces est devenu un enjeu économique majeur soutenu par la puissance publique. Dans un monde en perpétuelle mutation caractérisé par le nouveau contexte d'ouverture économique et de mondialisation, les pays cherchent de plus en plus à protéger leur compétitivité et leur savoir-faire. Face à ces nouveaux défis, l'IE est devenue une nécessité pour tous les Etats ainsi que les entreprises pour un objectif commun le soutien à la compétitivité.

L'information est une matière première essentielle au pilotage de toute organisation et une ressource critique dans la définition de sa stratégie.
Dans cet ordre d'idée, l'élaboration de l'Etat des politiques d'intelligence économique vise à assurer la veille stratégique et sa promotion dans le secteur industriel et de constituer une banque de données relatives à l'information dans les domaines économiques, industriel, technologique et des marchés.

La motivation des entreprises et des acteurs publiques à la pratique de l'intelligence économique constitue aussi un objectif majeur de la politique d'IE, selon Mohamed Bacha, directeur général de la veille stratégique, des études économiques et des statistiques au ministère du Développement Industriel de la Promotion des investissements les entreprises doivent « se départisser de leur attentisme. Pour les dispositifs, l'Etat est prêt à les aider». Il y sera également question d'«encourager les entreprises à s'impliquer» davantage dans l'acquisition des métiers de l'intelligence économique.

Compte tenu du contexte économique dont lequel évoluent les entreprises algériennes à savoir une ouverture au marché international et la mondialisation des échanges, l'Etat algérien a pris conscience de la nécessité d'une politique publique d'intelligence économique pour le fonctionnement, la pérennité et la compétitivité des entreprises.
L'objectif d'une telle politique est la mise à disposition des entreprises les informations en leur possession ou qu'ils peuvent les aider à procurer dans le but de soutenir le développement de l'entreprise algérienne.

La connaissance de l'environnement socioéconomique et la maitrise de l'information sont devenus les piliers de la compétitivité des entreprises. Au-delà d'un simple processus de veille stratégique l'information doit être saisie, analysée et interprétée dans les temps appropriés.
Ceci revient à dire que l'information doit être structurée dans le cadre d'intelligence économique dans la mesure où la compétitivité de l'entreprise dépend de sa capacité à s'adapter et à réagir vite aux mutations et aux changements de son environnement. En effet, le nouveau contexte de mondialisation et d'ouverture des marchés met les entreprises dans une perpétuelle concurrence au niveau national et international. La compétitivité des entreprises repose sur plusieurs facteurs tels que l'accès au marché, l'accès aux ressources, le cadre réglementaire … dont l'IE constitue un élément clé. De ce fait, il devient urgent d'intégrer cette démarche dans nos entreprises et d'engager des formations en la matière.

Le présent article se propose d'analyser les politiques de l'Etat en matière d'Intelligence Economique.

Le questionnement central de ce papier consiste à identifier les traits de ces politiques et leurs effets sur la compétitivité des entreprises algériennes.

Pour ce faire, dans une première partie nous passons en revue les principales politiques déployées en matière de promotion et de valorisation de l'information et les actions menées pour la mise en place et le développement d'IE au sein des entreprises algériennes. Dans une deuxième partie, nous démontrons le rôle crucial de l'IE dans le maintien de la compétitivité des entreprises en mettant en lumière la situation du contexte de l'environnement économique dans lequel évoluent les entreprises. Et enfin nous tenterons d'évaluer la conduite de la démarche de l'IE en Algérie.

I- Le recours à l'intelligence économique : une nécessité dans le contexte de mondialisation et d'ouverture.

L'Intelligence Economique (IE) est devenue incontournable dans le monde contemporain, bien plus que dans tout autre temps auparavant. L'ampleur des mutations industrielles, sociales et techniques en cours sur les entreprises fait de la veille économique un enjeu majeur de leur développement.

L'ouverture croissante des espaces économiques réduit les pouvoirs du marché liés à la proximité, aiguise la concurrence et oriente de plus en plus vers la différenciation par la qualité, les délais, la variété et l'innovation. Ces nouveaux critères de compétitivité appellent non seulement à la compréhension des enjeux de la société mais aussi à l'anticipation des mutations qui affectent un marché mondial animé par une concurrence exacerbée.

Dans ce contexte, comment anticiper, comment être alerté à temps ?
D'où l'intérêt de la maîtrise de l'information stratégique. En effet, L'intelligence économique, qu'elle soit mise en œuvre par un Etat ou par une entreprise, s'inscrit dans un contexte bien précis : celui de la mondialisation et de l'interconnexion des économies.

Les technologies de l'information et de la communication (TIC) sont devenues un puissant levier de développement économique et social. Elles sont la source d'innovations continuelles au cœur de la croissance économique et créent des opportunités nouvelles de développement.

Ces nouvelles technologies ont non seulement accéléré le rythme de circulation de l'information, mais ont mis les Etats et les entreprises face à une masse d'information surabondante dont la portée et la pertinence requièrent la mise en place d'un dispositif d'intelligence économique.

1.1 De la Veille stratégique à l'intelligence économique : éléments conceptuels

Depuis quelques années les termes de « veille stratégique » et « intelligence économiques » sont de plus en plus courant dans le langage de l'économie et du monde des affaires.

Ces termes relativement récents sont devenus d'usage courant vers les années 90 où des cellules de veille furent développées. La prise de conscience de la veille stratégique date du début des années 80 avec la mise en place de nouvelles formes de gestion de l'information tournée avant

tout sur les notions de qualité et non plus à la quantité (L. Hermel veille stratégique et intelligence économique, p. 2, AFNOR ; 2007).

Veille stratégique et intelligence économique sont deux concepts distincts mais intimement liés. L'intelligence économique englobe dans sa sphère plusieurs notions : sécurité économique, veille, renseignement, knowledge Management, lobbying.

La veille stratégique constitue un aspect des trois aspects de l'intelligence économique. Mais elle différencie de cette dernière du fait qu'elle ne modifie pas l'organisation de l'environnement sur lequel elle exerce une observation. Dans ce sens, la veille a un rôle de détection tandis que l'IE a une mission de positionnement de l'entreprise dans son environnement proche.

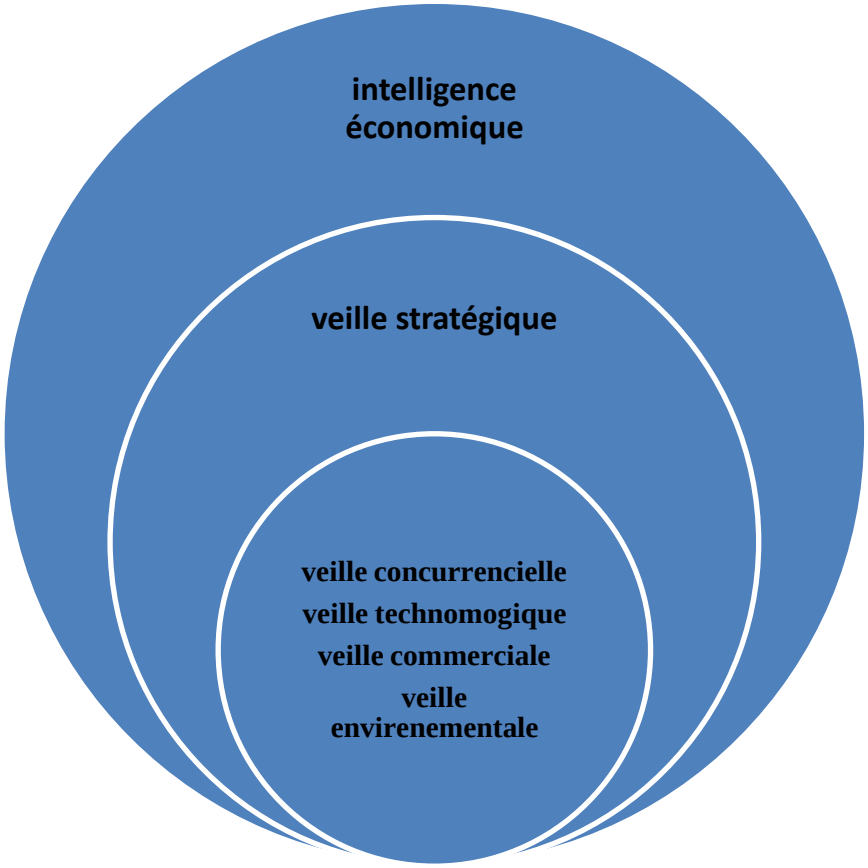

La veille stratégique considérée comme une démarche systématique de recueil, de traitement et de diffusion de l'information vise à surveiller et décrypter l'environnement concurrentiel et à déceler les tendances émergentes. Or, dans un contexte économique de plus en plus ouvert et en constante mutation caractérisée par une évolution sans précèdent en matière des technologies de l'information et de la communication (TIC), il ne suffit pas de recueillir l'information mais il est indispensable de mettre en place un dispositif de sécurité/ sureté. Ce dispositif appelé Intelligence Economique (IE) permet d'assurer la sécurité physique, informatique ainsi que le patrimoine de l'entreprise (L'Agence française pour le développement de l'intelligence économique (AFDIE)). Quand on parle d'IE cela revient à parler d'une veille organisée pour l'aide à l'organisation.

Le concept Intelligence Economique est en vogue depuis la fin des années 1960 aux Etats-Unis. Dès 1967 Harold Wilensky dans son ouvrage "*L'intelligence Organisationnelle*" définit l'intelligence économique[1] comme « un processus non pas d'accumulation d'information mais de production de connaissances par les gouvernements et les industriels et quand il le fallait dans le cadre de stratégies collectives ». Or ce concept fut introduit dans les grands établissements dès les années 20 -30 où les services de planification des entreprises établissaient des plans prévisionnels de résultats à long terme (L. Hermel, veille stratégique et intelligence économique, AFNOR 2007, p.2)

Au début des années 1990, la notion d'intelligence économique est le fruit d'une réflexion atypique, développée dans un premier temps en marge de l'institution et du monde de l'entreprise. L'idée d'un concept global visant à structurer la pensée théorique et pratique sur l'utilité de l'information est venue d'une rencontre entre des membres de la société civile et des politiques.

En France, l'intelligence économique est un concept assez récent. En effet les premiers travaux sur ce thème datent du Rapport dit Martre 1994. Les conclusions de ce rapport publiées sous le titre Intelligence économique et stratégie des entreprises portèrent sur les efforts qu'il convenait de réaliser en matière de culture stratégique de l'information (de méthodologies de recueil d'analyse et de valorisation de l'information).

1.2 Définitions :

La définition donnée par les auteurs du rapport Martre est la suivante :
« L'intelligence économique peut être définie comme l'ensemble des actions coordonnées de recherche, de traitement et de distribution en vue de son exploitation, de l'information utile aux acteurs économiques… »

Dans le Document de référence 2010 de la formation en intelligence économique en Algérie. Elaboré par le Ministère du Développement Industriel et de la Promotion de l'Investissement l'intelligence économique (IE) est définie comme « l'ensemble des actions de surveillance de l'environnement national et international en vue de recueillir, traiter, analyser et diffuser toute information utile aux acteurs économiques. Elle intègre la protection (sécurité) de l'information ainsi produite et son utilisation dans des actions d'influence et de lobbying »
La définition proposée par L'association française pour le développement de l'intelligence économique (AFDIE, 1997) :

« L'intelligence économique est une dynamique de construction collective fondée sur la conviction et la responsabilité de tous, et consiste en l'appropriation et l'interprétation de l'information en vue d'une action économique, immédiate et ultérieure. Fondée sur le principe de coordination, elle s'accompagne d'une évolution de la culture d'entreprise et de la capacité de construire l'avenir face à des événements incertains. Enfin, elle permet de tirer parti des avantages stratégiques pour construire un avantage concurrentiel performant et durable ».

Il est à noter qu'il existe plusieurs définitions de l'intelligence économique, mais elles s'accordent tous à démontrer l'importance de l'information dans l'élaboration de la stratégie d'entreprise.

A chacun son IE : l'État propose une politique publique d'IE, et les entreprises, elles, mettent en place leurs propres pratiques d'IE. Mais l'objectif reste le même : améliorer sa compétitivité, soutenir la croissance et l'emploi.

1.3 L'information au cœur de l'intelligence économique

L'information est un levier fondamental et constitue un outil de compétitivité dans le contexte actuel de l'ouverture et de la mondialisation.

L'information telle qu'elle est perçue par Michael PORTER elle doit s'inscrire dans ce sens « Donner la bonne information à la bonne personne, au bon moment, pour prendre la bonne décision » (P. GLOAGUEN, Le guide de l'intelligence économique ; P14)

A ce titre, l'incapacité de l'entreprise à déterminer la qualité de l'information peut générer des risques sur le devenir de l'entreprise. A cela il faut ajouter que l'information doit être mise entre les mains de ceux qui savent l'utiliser, il n'est pas important de disposer d'une information capitale pour son entreprise, sur ses concurrents, sur ses fournisseurs, sur son marché si elle n'est pas bien exploitée.

1.4 Les démarches globales d'un pilotage par l'intelligence économique

A l'heure de la mondialisation et des délocalisations, le concept devient non seulement une nécessité mais il doit être inlassablement retaillé pour devenir une arme dans la compétition internationale.
La démarche globale d'un pilotage par l'intelligence économique s'articule autour de trois axes principaux à savoir :
- la veille
- la protection
- la décision d'agir et le pilotage de l'action.

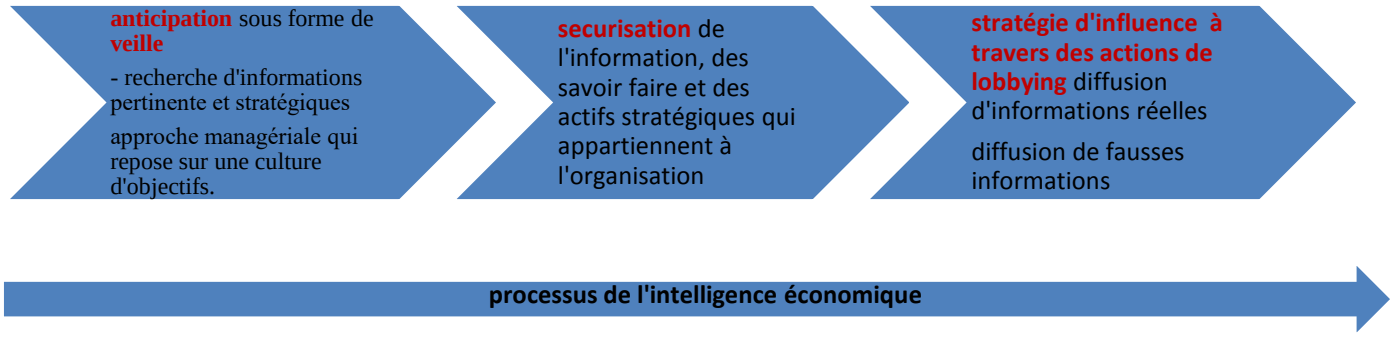

Il s'agit de construire un plan de veille pour identifier les signaux faibles porteurs d'opportunités ou de menaces en regard de sa stratégie afin d'agir en exploitant les informations recueillies et conforter les positions sans oublier de protéger ce qui est important. La recherche de renseignement vient confirmer l'état final recherché, vérifier les orientations prises et le choix de la tactique ((F. Jakobiak Editions Eyrolles, 2009 P6).

II- L'intelligence économique : cas de l'Algérie

L'économie algérienne comparée au panel de pays à revenus intermédiaires demeure très loin de la tête de liste de classement que ce soit en termes de classement global de sa compétitivité par le Forum Economique Mondial, ses performances d'exportations et de la diversification économique, en termes de climat des affaires (mesuré par le classement dans les rapports du Doing Business). Les graphes suivant parlent d'eux-mêmes :

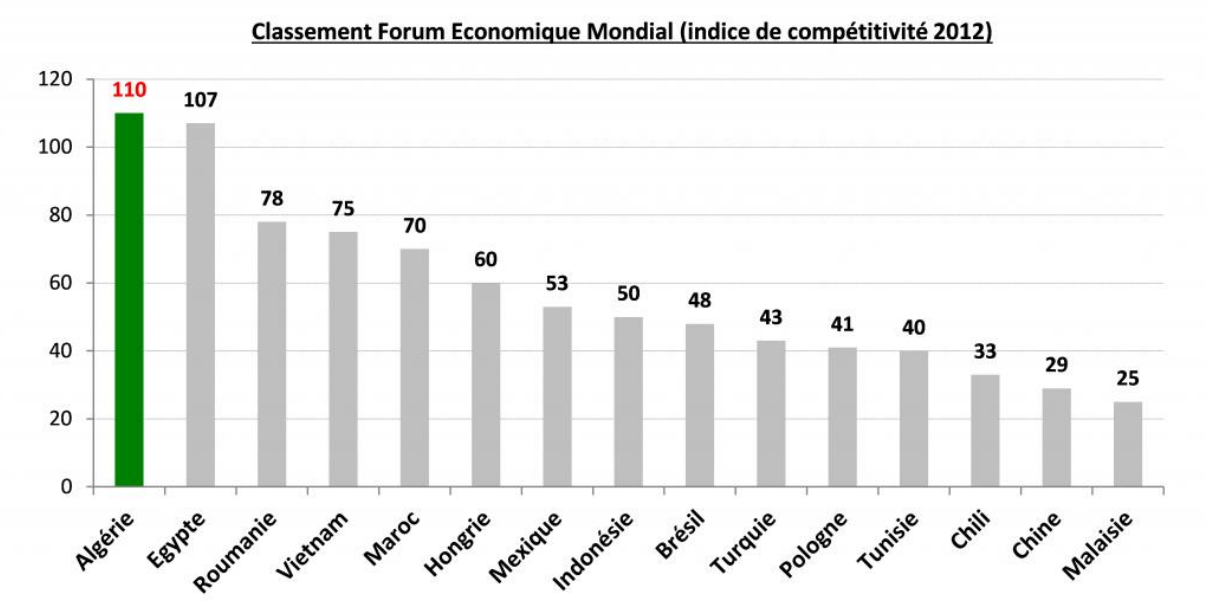

La vitalité d'une économie est tributaire de sa compétitivité ; et de plus en plus, ce sont les marchés internationaux qui permettent aux entreprises d'accroître fortement leur chiffre d'affaires. Mais l'Algérie est loin d'être compétitive, et il convient de s'interroger sur la manière de booster l'économie et les entreprises plus particulièrement à faire face à ces nouveaux défis de la concurrence. De ce fait, l'appropriation et la mise en place d'un système d'intelligence économique devient une nécessité primordiale et la politique de l'Etat en la matière semble bien prendre conscience de ce besoin incontournable pour la compétitivité du pays.

2.1 Le paysage industriel de l'Algérie :

Les potentialités et les capacités de l'industrie algérienne sont très importantes, notamment en matière de ses ressources naturelles diversifiées.

Les conditions générales sont réunies et propices pour un décollage industriel favorisé par les potentialités suivantes :

- la diversité du tissu industriel avec l'existence d'un millier de PME et plus de 10 mille petites entreprises.
- dotation des grandes villes de zones industrielles, ce qui favorise la répartition équilibrée de l'industrie au niveau national.
- disponibilité de la main d'œuvre qualifiée et des infrastructures de base notamment de transport.
- l'émergence du secteur privé opérant dans diverses activités.

Ces potentialités que recèle le secteur industriel furent mises en valeur par les différentes politiques du développement industriel.

L'Algérie a accordé un intérêt particulier au secteur industriel, les plans de développement lancés depuis les années 70 témoignent de ça (L'industrie algérienne, enjeux et perspectives, Centre National de Documentation de Presse et d'Information, mars 2011).

L'objectif est de construire une base industrielle nationale indépendante et qui permet le développement économique.

Investissement industriel (Millions de DA)

	Plan triennal (1967-1969)	Premier Plan quadriennal (1970-1973)	Second Plan quadriennal (1974-1977)
Industrie hors hydrocarbures	2690	7827	28 500
Hydrocarbure et chimie	2710	4573	19 500
Total	5400	12 400	48 000

Source : Centre National de documentation de Presse et d'Information

La période de 67 à 77 était caractérisée par la forte mobilisation par l'Etat de toutes les ressources possibles dans divers domaines. En effet, cette période s'est marquée par un grand flux de capitaux, le taux d'investissement oscille entre 28,3% au cours du premier plan quadriennal, 40,4% au cours du second. En 1978 le taux d'investissement en Algérie a atteint 47,8% et était le plus fort dans le monde (Ministère de la planification).

Entre 74 et 86 les indices du secteur industriel relèvent un succès de l'industrie en cette période. Effectivement, l'industrie industrialisante a enregistré une croissance de 10,6%.

L'effondrement des prix du pétrole en 86 a fait subir au secteur une forte dégradation. Les conséquences de la crise (dégradation successives de la monnaie, l'augmentation des taux d'intérêt et les taux d'inflation, la dissolution des entreprises publiques et l'augmentation du chômage) manifestées sur une industrie encore très fragile et non mature ont vite conduit à la dégradation du secteur (chute de l'emploi industriel à 10,3% et réduction du taux d'investissement à 26,1%).

A partir des années 2000, un ensemble de mesure a été destiné comme cadre de référence au profit de l'entreprise. D'une manière générale, la période 2000- 2005 s'est caractérisée par une stabilité dans le secteur mais avec des chiffres médiocres (taux d'investissement 23%, emploi industriel 07,4%, taux de croissance très faible 0,5% entre 2000 à 2005).

La relance de la production industrielle, le soutien aux PME et la création d'emplois stables sont au devant des préoccupations du programme de développement quinquennal 2010-2014, doté

d'une enveloppe globale de 21.214 milliards de dinars, soit près de 286 milliards de dollars (Industrie Algérie n° 04 Juillet 2012, les pôles industriels P 11).
Jusqu'à la fin de 2013, l'Algérie compte **70 840** PME activant dans le secteur industriel.

Evolution des PME privées par secteur d'activité

Secteur d'activité	2012	Parts %	2013	Parts %	Evolution
Agriculture	4 142	1,02	4 458	1,01	7,63
Hydrocarbures, énergie, mines et services liés	2 014	0,49	2 217	0,5	10,08
BTPH	139 875	34,3	147 005	33,26	5,10
Industries manufacturières	65 859	16,15	70 840	16,03	7,56
Services	195 889	48,04	217 444	49,2	11
Total général	407 779	100	441 964	100	8,38

Source : Ministère du Développement Industriel et de la Promotion de l'Investissement

Malgré ces chiffres, le secteur de l'industrie souffre encore de la faiblesse de la performance des entreprises industrielles, ceci se traduit par la baisse de la production et de la productivité. Les politiques adoptées visent à développer une industrie nationale capable de diversifier la gamme des exportations afin d'affranchir cette économie de sa dépendance des hydrocarbures.

Le retard de l'industrie algérienne en matière de transfert des technologies et de maitrise de l'information demeure un vrai obstacle pour les entreprises à faire face à la compétition internationale et à affronter les nouveaux challenges imposés par la mondialisation.

C'est pourquoi l'Etat s'est engagé dans une nouvelle politique industrielle axée sur le développement des branches industrielles et la promotion du concept « qualité et sécurité industrielle » (la stratégie et les politiques de relance de développement industriels, livre blanc du gouvernement, 2007).

2.2 La nécessité de l'IE pour les entreprises Algériennes

Ayant pris conscience de la nécessité de la mise en place d'un dispositif d'intelligence économique, les pouvoirs publics algériens ont adopté une démarche volontariste qui a pour ambition la mise en place des fondements des politiques de l'intelligence économique celle-ci a tracé les objectifs suivants :

1- diffuser une culture de l'intelligence économique : Il s'agit de développer une culture de l'information chez les acteurs tant privés que publics. Ceci est favorisé par la mise en œuvre des dispositifs d'appui (compagnes de sensibilisation et de formation des managers, création des réseaux informationnels).
2- créer une synergie Public- Privé et une focalisation sur les PME : L'objectif d'une politique publique de l'Intelligence économique se veut le développement chez les PME de la perception des relations public privé. Autrement dit, il s'agit de rétablir la confiance entre le secteur public et privé. Etant donné que la PME est pourvoyeur d'innovation et de création de richesse, la politique de l'intelligence économique doit inciter les PME à développer la fonction de veille stratégique pour une meilleure maitrise et utilisation de l'information.
3- promouvoir le développement et assurer la sécurité du patrimoine technologique et industriel algérien : le contexte actuel dans lequel évoluent les économies oblige les entreprises a être de

plus en plus compétitives, l'IE constitue dans ce sens la solution idéale pour l'Etat pour faire face à la concurrence internationale.

4- décrypter l'avenir et circonscrire les incertitudes :

La fonction prospective assure l'anticipation des événements pour que l'entreprise puisse établir des scénarios dans le futur. De ce fait, la politique de l'IE met en système et en interconnexion administrations publiques, entreprises et universités afin de cerner les évolutions en perspective et déceler les faits sur moyen et long terme.

Pourquoi les entreprises algériennes sont appelées à mettre en place des systèmes d'intelligence économique?

La plupart des pays ont conduit une démarche d'IE faisant ainsi preuve de la nécessité d'un tel dispositif pour conduire leurs politiques gouvernementales et attestant du rôle crucial de l'IE dans la consolidation de la compétitivité, le positionnement et la pérennisation des entreprises.
L'application de la démarche d'IE par L'Etat s'inscrit dans une vision macro. L'Etat oriente la politique de l'IE, et ses actions vont impacter les entreprises.

L'Algérie n'a pas échappé à ce mouvement et a mis les moyens, le financement et les encouragements, ainsi que la mise en place d'un dispositif institutionnel et réglementaire approprié. Le développement de l'intelligence économique en Algérie permettra de renforcer la compétitivité des entreprises algériennes et de soutenir la croissance de l'économie. Les entreprises industrielles nationales sont confrontées à une concurrence rude de la part des produits importés.

Il est à signaler que la croissance du secteur industriel public hors hydrocarbures était de moins de **-3%** en 2007. Ce taux ne s'est pas amélioré pour ces dernières années. En effet, Une croissance de 1,2 % a été enregistrée par la production industrielle du secteur public de janvier à septembre 2012(Office National Des Statistiques).

De leur part les PME PMI algériennes malgré un chiffre très satisfaisant en matière de nombre (774 934 tous secteurs confondus) sont très loin d'être compétitives et sont constituées essentiellement de très petites entreprises (bulletin d'information statistique de la PME, 1 er semestre 2013).

Partant de ce constat, il est impératif que les entreprises soient en mesure de garantir la sécurité des connaissances technologiques et industrielles qu'elles possèdent. Outre l'ouverture de l'économie algérienne et la forte concurrence des produits importés (46,8 milliards de dollars en 2012), la zone du libre-échange avec l'Europe va jouer de grande ampleur sur les industries locales qui éprouvent un grand manque en matière de résistance à la concurrence extérieur.

L'Intelligence économique n'est qu'un élément de réussite de l'entreprise algérienne mais il reste un facteur important car il introduit l'innovation au sein de l'entreprise.

2.3 Mise en place du dispositif de l'IE en Algérie :

C'est un dispositif d'accompagnement des PME-PMI dans leur démarche d'intelligence stratégique. Plusieurs filières ont été ciblées: notamment celle ciblées par la nouvelle stratégie industrielle à savoir :

Il met à disposition des PME-PMI une base de données électronique unique stockant les informations sur les entreprises (locales et étrangères) activant sur le territoire algérien ainsi que les faits législatifs ou institutionnels en rapport avec l'industrie, l'environnement ou l'énergie. Ce dispositif offre aussi une base de données relative aux conférences et aux événements relevant de ce thème et qui portent sur les différents secteurs économiques.

L'Algérie est passée de la phase de sensibilisation au stade de mise en œuvre par les acteurs économiques et institutionnels concernés du dispositif d'IE.

Pour cela, le gouvernement algérien a procédé à plusieurs actions en la matière :
- Dans le but de développer l'interaction entre l'université et le monde de l'entreprise le gouvernement a lancé des programmes d'enseignement universitaire et de recherche dans les nouvelles spécialités (Knowledge management,decision making, data meaning,…) toutes ces spécialités entrent dans le cadre de l'intelligence économique et permettent de former la ressource humaine dans ce domaine.

L'Algérie a lancé aussi une formation managériale au niveau de l'Université de la formation continue. En effet, L'UFC (l`université de formation continue) a introduit l'intelligence économique dans son plan de formation et elle offre, à ce propos, une formation supérieure en intelligence économique sanctionnée par un diplôme de PGS (post graduation spécialisée). Cette formation est destinée notamment aux cadres qui ont des projets à réaliser, et aussi pour les autres personnes qui sont intéressées. Cette formation est venue comme réponse aux exigences de l'environnement actuel et aux besoins des entreprises. Elle traduit également la volonté des autorités algériennes du lancement de cette activité en Algérie dans le cadre du développement industriel et du développement des PME en particulier.

L'Institut supérieur de gestion et de planification a élaboré un manuel de vulgarisation «100% algérien», ainsi que la mise en place en collaboration avec le MIPPI d'un laboratoire dédié à l'IE au niveau de l'ISGP et qui suscite déjà l'engouement des cadres et managers d'entreprises.
- la mise en place d'un dispositif institutionnel et réglementaire approprié, et ce à partir de la Direction Générale de La Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques (DGVSEES).

Celle-ci est chargée notamment de :
- initier toute étude prospective liée aux activités des différentes filières et branches industrielles ;
- assurer le suivi et l'évolution des tendances des marchés industriels au niveau national, régional, et mondial ;
- veiller à la constitution d'une banque de données relative au secteur de l'industrie et de la petite et moyenne entreprise ;

- suivre l'évolution du secteur industriel ;

Elle est constituée de deux divisions à savoir : Division des Études Économiques (DEE), Division de la Veille Stratégique, de l'Intelligence Économique et des Statistiques (DVSIES)

La Division de la Veille Stratégique, de l'Intelligence Économique et des Statistiques (DVSIES) est chargée notamment de :

- assurer la veille stratégique et sa promotion dans le secteur industriel,
- constituer une banque de données relatives à l'information dans les domaines économiques, industriel, technologique et des marchés ;
- mettre en place un réseau d'échange d'informations avec les institutions et organismes chargés de l'information économique et industrielle ;
- analyser et traiter les données relatives aux sciences et à la technologie ayant un impact sur l'industrie et l'investissement et assurer sa protection et sa diffusion.
- inciter les entreprises à développer des capacités en matière d'intelligence économique, en leur facilitant l'accès à des instruments qui leur permettent de procéder en permanence, à l'identification de leurs faiblesses, à la valorisation de leurs atouts et à l'exploitation des opportunités offertes par leur environnement ;
- de contribuer, en relation avec les institutions et organes concernés, à la conception et à la mise en place d'un dispositif d'intelligence économique permettant d'agir sur l'environnement de l'entreprise ;
- de collecter et publier les données statistiques relatives à la production et à la commercialisation des produits industriels et celles relatives à la petite et moyenne entreprise ;
- élaborer des notes statistiques de conjoncture portant sur la situation et l'évolution du secteur industriel de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement.
- de créer, en relation avec les organismes concernés, une banque de données concernant le secteur industriel, les petites et moyennes entreprises et de la promotion des investissements ;
- inciter les entreprises à développer des capacités en matière d'intelligence économique, en leur facilitant l'accès à des instruments qui leur permettent de procéder en permanence, à l'identification de leurs faiblesses, à la valorisation de leurs atouts et à l'exploitation des opportunités offertes par leur environnement.

2.4 Où en sont les entreprises algériennes ?

A propos du nombre d'entreprises qui appliquent l'IE, celui-ci se compte sur les doigts et est limité dans quelques grandes entreprises. Selon Djamel-Eddine Labed, directeur de la division intelligence économique et veille technologique au ministère de l'Industrie et de la promotion des investissements (MIPI) « il y en a quelques-unes comme, par exemple, Algérie Télécom, Sonelgaz et Saïdal... et tous les jours des entreprises se mettent à créer des cellules d'IE et c'est de bon augure pour le pays et son économie ».

En ce qui concerne le développement des outils de veille en Algérie, on enregistre une absence d'outils destinés à la pratique de la veille. Les entreprises algériennes se dotent de plates-formes françaises en général. Il est à signaler que les logiciels adaptés de qualité sont très couteux. Et donc il faut un grand investissement et le déploiement de plusieurs acteurs et une volonté du manager à ce que cette activité réussisse.

En répondant à la question de la place qu'occupe l'Intelligence économique dans les entreprises algériennes, le docteur Mounir Rochdi, spécialiste en veille et intelligence économique et directeur général délégué à Cybion, organisme d'assistance en intelligence économique (IE), a précisé qu'il faut d'abord distinguer entre entreprises nationales, grandes entreprises et PME/PMI. Concernant les entreprises nationales, elles manquent de compétition et ne sentent pas de risques particuliers et ne voient pas forcément l'urgence de se mettre à l'IE. Pour les grandes entreprises privées, elles sont, généralement, conscientes de l'intérêt que peut leur procurer la mise en place d'un système d'IE, et ce du fait des exigences du marché international dans lequel elles évoluent.

Enfin les petites PMI-PME, cette catégorie est très en retard en la matière et ne s'intéresse même pas à ce domaine. Et plus important que ça, ces entreprises ignorent la répercussion de mettre en place la Veille Stratégique sur les activités de leurs entreprises et ne demandent qu'à être aider pour mieux évoluer.

Cette absence de culture de l'entreprise constitue une véritable entrave à la pratique de l'IE, selon Nicolas Moinet, professeur des universités à l'Institut d'administration des entreprises "L'IE est une culture stratégique qui conçoit le management, autrement basée sur le principe de l'horizontalité et non pas de la verticalité" (journée sur l'IE, organisée hier par l'Institut de management stratégique et d'intelligence économique (Imsie) à l'École supérieure des affaires (Esaa)). Il est a rappelé que l'IE est avant tout un état d'esprit qui considère l'information comme un facteur de compétitivité de l'entreprise. Et donc l'entreprise doit développer cette culture afin de s'acquitter des avantages de ce dispositif (quotidien Liberté « Intelligence économique L'Algérie couve son modèle », Badreddine KHRIS Dimanche, 09 Juin 2013).

D'un autre côté, l'absence de personnels spécialisés en IE constitue à son tour un frein à l'application de la démarche d'IE. Les autorités publiques ayant pris conscience de ce manque ont fait appel aux universités pour lancer des cursus dans ce sens de façon à satisfaire les besoins de l'industrie et des institutions. Outre les programmes universitaires, l'Etat a mené une action de formation de mars à septembre 2008 en faveur des cadres de la division d'IE relevant du ministère (Intelligence économique : Où en est l'Algérie ? mardi 25 novembre 2008, par Dznet).

Conclusion :

Les bouleversements et les mutations qui marquèrent la scène internationale imposent à l'Etat d'intervenir de manière à favoriser la compétitivité et l'innovation des entreprises. C'est dans cette perspective que s'est engagée l'Algérie.

Levier de croissance et instrument de maîtrise de l'environnement concurrentiel, l'IE doit être ce concept sur lequel la PME fondera sa politique économique.

La combinaison entre les politiques d'intelligence économique, celles des entreprises et celles du pouvoir public constitue un défi majeur pour l'Algérie dans le but de créer un Etat stratège et partenaire des entreprises.

Les pouvoirs publics semblent vouloir s'engager dans une politique d'intelligence économique s'appuyant sur l'université qui joue un rôle moteur et visible, mais aussi sur les réseaux de chefs d'entreprises plus discrets, plus informels, mais opérationnels à travers la diaspora et les associations professionnelles et patronales.

En Algérie, il était question du début de la mise en œuvre des pratiques d'intelligence économique pour 2009. En effet, l'Etat a procédé à la création de la Direction Générale de La Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques (DGVSEES). Celle ci procède à la publication de « bulletins de veille » qui « détectent les signaux faibles de l'économie nationale, prévoient les situations de chocs sur les marchés et proposent des politiques adéquates pour y faire face. Elle prévoit aussi pour la fin 2014, la création d'un système national de l'information statistique (SNIS), ce système permettra, en collaboration avec les autres structures comme l'ONS et le CNIS d'arriver à un produit statistique « solide, unifié et répondant aux normes internationales (Radio Algérienne, la veille stratégique pour anticiper les menaces, 25 juillet 2013).

La pratique de l'intelligence économique sera favorisée aussi par la création d'un haut comité de prospective et de sécurité économique. Outre ces institutions, plusieurs responsables relais de l'intelligence économique furent installés dans différents ministères, leur mission est de confier à des groupes de travail ou des experts étrangers des études dès qu'un problème est détecté ou anticipé. Les observatoires régionaux sont aussi mobilisés pour assurer leur rôle de fournir aux régions , notamment celles où seront localisées les ZDII, des éléments permettant de collecter et d'analyser les grandes évolutions à moyen et long termes, notamment les risques et signes de fragilité, dans les différents secteurs d'activités industrielles. D'autres acteurs publics sont appelé à accomplir leur rôle de fédérateur et d'intermédiaire nous citons à titre d'exemple : les chambres de commerce et de l'industrie, les syndicats et le patronat.

A coté de cela, plusieurs conférences et séminaires sont organisés dans ce sens notamment les Assises de l'intelligence économique et de la veille stratégique qui attirent les cadres de l'administration et du privé et réunirent des spécialistes dans ce domaines pour rouvrir le débat sur ce sujet d'actualité brûlante.

Enfin, il est a rappeler que la mondialisation et la globalisation obligent à faire appel aux métiers d'intelligence économique et de veille stratégique afin de faire face à la concurrence. Ces métiers ont grand besoin de se développer au sein des administrations du secteur économique en Algérie.

Bibliographie :

- Delbecque E. & G. Pardini G. (2008), « Les politiques d'intelligence économique », Ed PUF.
- Gloaguen P. (2012), « Le guide de l'intelligence économique », Ed Hachette.
- Hermel L. (2007), « veille stratégique et intelligence économique », Ed AFNOR.
- Jakobiak F. (2009) , « l'intelligence économique » Editions Eyrolles.
- Larivet S. (2009), « L'intelligence économique, enquête sur 100 PME », Ed l'Harmattan.
- Larrat P. (2008) , « Benchmark européen de pratiques en intelligence économique », Ed l'Harmattan.
- Ministère de l'Industrie et de la Promotion de l'Investissement.(2010), « Manuel de formation en Intelligence Economique en Algérie ».
- Pierre Larrat P. (2008), « Benchmark européen de pratiques en intelligence économique », Ed l'Harmattan.
- « Bulletin d'information statistique de la PME », 1 er semestre 2013.
- « Industrie Algérie » n° 04 Juillet 2012, les pôles industriels.
- « La stratégie et les politiques de relance de développement industriels », livre blanc du gouvernement, 2007.
- Agence française pour le développement de l'intelligence économique (AFDIE)
- Centre National de Documentation de Presse et d'Information. (2011), « L'industrie algérienne, enjeux et perspectives », Mars.
- Dznet. (2008), « Intelligence économique : Où en est l'Algérie ? », mardi 25 novembre.

Habilitation des petites et moyennes entreprises dans la mise en œuvre du système de gouvernance et son impact sur la durabilité de la société en Algérie.

Gherbi laid
Université echahid hamma lakhdar el oued/ algerie
laido2009@gmail.com

Khedir soufiane
Université echahid hamma lakhdar el oued/ algerie
soufianekhedir@gmail.com

Empowering small and medium-sized enterprises in the implementation of the governance system and its impact on the sustainability of society in Algeria

Gherbi laid
University of echahid hamma lakhdar el oued/ algeria
laido2009@gmail.com

Khedir soufiane
University of echahid hamma lakhdar el oued/ algeria
soufianekhedir@gmail.com

Received: 15/03/2018 *Accepted: 22/04/2018* *Published: 30/06/2018*

Résume:

Cette étude a tenté de comprendre l'importance de qualifier les petites et moyennes entreprises pour appliquer le système de gouvernance, tout en essayant de les abandonner. Le gouvernement d'entreprise contribue au développement des petites et moyennes entreprises en améliorant leur performance et en améliorant leur compétitivité en renforçant la transparence et en développant la gestion de l'institution et la promotion de la responsabilité sociale, Employés, créanciers ou autres parties prenantes On a également conclu que la réhabilitation des petites et moyennes entreprises, qu'elles soient administratives, financières, comptables, commerciales ou même extérieures, permet de bénéficier de l'application de la gouvernance d'entreprise.

Mots clés: Petites et moyennes entreprises, Gouvernement d'entreprise, habilitation, Algérie.

الملخص:

تهدف الدراسة معرفة مدى أهمية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة، مع محاولة إسقاط هذه المفاهيم على حالة الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام حوكمة المؤسسات يساعد على تحقيق العديد من الأهداف التي قد تساهم في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرفع من أداءها وزيادة تنافسيتها، وذلك عبر تدعيم عنصر الشفافية وتطوير إدارة المؤسسة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، وضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعاملين والدائنين أو الأطراف الأخرى ذات المصالح، كما تم التوصل إلى أن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من تأهيل إداري، مالي ومحاسبي، تسويقي وحتى المحيط الخارجي للمؤسسة يهيئ الطريق للاستفادة من تطبيق الحوكمة في المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حوكمة المؤسسات، تأهيل، الجزائر.

INTRODUCTION :

Les petites et moyennes entreprises sont importantes en raison du rôle qu'elles jouent dans la croissance et le développement En Algérie, elles ont accordé une attention considérable à la position qu'elles espèrent occuper en tant que moteur pour créer de la richesse hors hydrocarbures et créer des emplois permanents. Le premier défi est de se préparer à la phase post-pétrolière, le second défi est de s'orienter vers une économie de marché moderne caractérisée par la compétitivité des institutions qui constituent son tissu, tel est le principal enjeu de la gouvernance de l'institution algérienne.

Pour tirer profit des avantages obtenus par l'application du système de gouvernance d'entreprise est nécessaire de prévoir l'adoption des principes des exigences en matière de gouvernance d'entreprise, et peut-être le plus important, en particulier dans le cas de la réhabilitation Algérie de ces institutions, alors nous avons essayé à travers cette étude soulignent l'importance du lien entre la remise en état des besoins des entreprises petites et moyennes entreprises et l'application de leur gouvernance, de sorte que nous Avec le problème suivant:

Problématique: Dans l'importance des principes de gouvernance d'entreprise pour soutenir les petites et moyennes entreprises, donc le problème de la recherche sera le suivant :

Comment la réhabilitation des petites et moyennes entreprises en Algérie contribue-t-elle à jeter les bases du système de gouvernance? Atteindre la continuité et créer de la valeur dans les petites et moyennes entreprises?

Afin de répondre au principal problème de la recherche et d'analyser ses différents aspects, les principaux points suivants devraient être:

I): Le nouveau cadre juridique pour les petites et moyennes entreprises.

II): l'habilitation des petites et moyennes entreprises dans l'application de la gouvernance.

III): L'importance de la mise en œuvre de la gouvernance pour assurer la pérennité des petites et moyennes entreprises algériennes.

I): Le nouveau cadre juridique pour les petites et moyennes entreprises.

Le terme de petites et moyennes entreprises répandu dans divers pays à travers le monde, mais l'ambiguïté et le manque de vision les responsables pour déterminer le sens de ce type d'institutions, ce qui représente pour les petites et moyennes entreprises une importante et une grande partie de l'activité économique, mais sont considérés comme Ces institutions sont complémentaires à un grand nombre de grandes institutions.

1.1 : le concept de petites et moyennes entreprises:

Trouvé une niche dans la définition des petites et moyennes entreprises à l'existence de plus de 250 définition d'études, et ce sont les différents critères retenus pour définir le concept de ces institutions et ces critères, y compris notamment quantitatives et qualitatives: **(1)**

1.1 : Critères spécifiques: Ces normes sont basées sur les caractéristiques qualitatives qui caractérisent ces projets en termes de:

- La propriété du projet est limitée à un nombre limité de personnes.

- La production devrait être locale, et sa part du marché sur lequel elle est en concurrence est relativement faible.

- Ses services d'infrastructure sont modestes et dépendent largement des ressources locales

- La nécessité de niveaux modestes de gestion et de gestion, la spécialisation administrative est relativement faible.

- La flexibilité de la communication directe entre la direction et les travailleurs.

1.2 : critères quantitatifs: Ces normes comprennent plusieurs types, y compris norme unique comme l'emploi standard, le capital standard, taille standard ou la production et de la valeur des ventes, technologie standard utilisée ou double standard comme la main-d'œuvre standard et le capital ensemble et l'autre niveau, et enfin le composite standard, qui comprend plusieurs critères Tant en termes de nombre de travailleurs, de taille du capital, de volume des ventes, etc. On observe généralement que les normes quantitatives sont plus largement utilisées que les normes descriptives.

En 1996, le Conseil européen a défini la nouvelle définition des petites et moyennes entreprises: **(2)**

- Fonctionne moins de 250 travailleurs.

- ou ceux dont le chiffre d'affaires n'excède pas 40 millions d'euros.

- qui respecte le principe d'indépendance, et comprend toutes les institutions qui n'excèdent pas le pourcentage de contrôle du capital ou des droits de vote 25%.

Mais Comité de Développement Économique des Etats-Unis considérez Ces projets dépendent de l'indépendance du Département et le directeur est le propriétaire du projet et est composé d'un groupe d'individus et de localisation, de sorte que les propriétaires du projet sont résidents de la zone du projet.

2 . Définition des petites et moyennes entreprises en Algérie:

Selon la loi 17-02, les petites et moyennes entreprises, quelle que soit leur nature juridique, sont définies comme l'entreprise de production de biens ou de services et ont ce qui suit: **(3)**

- Il fonctionne d'une à deux cent cinquante personnes.
- Le chiffre d'affaires annuel ne dépasse pas quatre milliards de dinars algériens, ou le chiffre d'affaires annuel total ne dépasse pas un milliard de dinars algériens.

Tomber dans les dispositions de la loi 17-02, une institution qui respecte les limites suivantes:

2.1 : Personnes occupées: Le nombre de personnes correspondant au nombre d'unités de travail annuel, c'est-à-dire le nombre d'employés permanents dans un an Le travail temporaire ou saisonnier est considéré comme faisant partie des unités de travail annuelles.

- La période de détermination du nombre d'œuvres ou de la somme des produits est la dernière activité fermée pour une période de douze mois.
- Institution indépendante: Toute institution dont le capital n'excède pas 25% ou plus d'une institution ou d'un groupe d'autres institutions ne répond pas à la définition des petites et moyennes entreprises.
- L'année d'activité des PME dépend de la dernière activité comptable clôturée.

Il bénéficie également des mesures de soutien prévues par la loi 17-02, les PME disposant d'un capital social de 49% par une entreprise ou un groupe de sociétés.

3 : L'importance des petites et moyennes entreprises:

Les institutions économiques sont généralement considérés comme le principal moteur pour le développement et le développement économique dans tous les pays, et entre ces institutions ont émergé clairement le rôle vital et essentiel des petites et moyennes entreprises, et les statistiques disponibles montrent que les PME sont majoritaires dans les économies de tous les pays, et sont donc considérés comme le principal pilier de l'économie dans ce Les pays Aux États-Unis, ces institutions représentent 99,6% du total des institutions, en Allemagne 90%, au Japon 99,3% et en Europe 99,8%.

Les statistiques montrent également que le houblon et les principaux développements économiques et technologiques se produisent au sein des institutions et des petites entreprises. Même dans les grandes institutions, ces développements se produisent dans les unités et leurs petites filiales. Ces institutions ont la capacité de se développer, de grandir et de maintenir, malgré leur exposition constante aux disparitions et à l'émergence résultant de leur faillite et des processus associés. **(4)**

Le rôle de ces institutions peut être souligné par l'exposition à leurs avantages les plus importants. Ces avantages peuvent être résumés comme suit:

3.1. Facile à configurer ces institutions: pour abaisser pour financer ces par rapport aux grandes institutions des institutions, et cette propriété a encouragé les propriétaires des quelques économies et moyen de recourir à la mise en place de ces institutions, et peut être sous la forme d'individus ou de sociétés de solidarité mis en place les besoins financiers (capital investi), et Les procédures administratives liées à leur composition sont simplifiées. **(5)**

3.2 . L'indépendance de l'administration: Cela est dû à la personne ou de la famille, ou un certain nombre de personnes pour ces biens des institutions limitées en raison de la faiblesse du capital investi, cela signifie que l'indépendance de la gestion de ces projets, parce que la plupart de ces projets sera directeur de l'entrepreneur, toute décision est, toutefois, le propriétaire du projet et il peut L'entrepreneur a la capacité d'attirer et de satisfaire de nombreux employés et clients. **(6)**

3.3 . développement économique équitable : Et nous entendons la capacité de ces institutions à grande échelle entre les régions, les États et les territoires, et ce largement contribué à un développement équilibré sur le plan géographique entre les différentes régions et les inégalités de revenus des États-Unis et à la réduction et la répartition des richesses entre les régions, et contribue à l'équilibre de re-démographique de l'État**.** **(7)**

3.4 . Créer de nouveaux emplois: Les petites et moyennes entreprises peuvent absorber le chômage et créer de nouveaux emplois parce qu'elles n'exigent pas les compétences techniques requises par les grandes entreprises.

3.5 . Les grandes entreprises et le développement de services: les PME travaillent à réduire les coûts de production et d'augmenter la valeur ajoutée et la préparation des travailleurs qualifiés et de leur fournir l'expérience et les compétences, le déplacement de grands projets avec des salaires élevés, servant ainsi de grands projets. **(8)**

3.6 . Mettez à niveau l'esprit de l'initiative individuelle et collective: le développement d'une activité économique produit ou service qui n'étaient pas présents auparavant, ainsi que la relance des activités économiques ont été abandonnées Kalsnaat traditionnelle. **(9)**

3.7 . Efficacité de la gouvernance: Les petites et moyennes entreprises (PME) sont souvent suivies de méthodes de gouvernance complexes plutôt que complexes. Leurs structures organisationnelles sont simples et directes, et elles peuvent faire bon usage d'une communication informelle et efficace. Cela s'applique également au processus de prise de décision, notamment en termes de disponibilité, de rapidité d'accès et d'utilisation efficace, et permet à ces institutions d'utiliser des méthodes de gestion modernes. **(10)**

3.8 . Efficacité économique: Au cours des dernières années, il y a une constante et continue de passer de grandes entreprises aux petites et moyennes entreprises, en particulier avec la transformation économique vers le secteur dans ce sens, l'utilisation des technologies modernes dans le processus de production qui a permis aux petites entreprises de travailler efficacement, comme la direction des grandes institutions , Et donc les différences résultant de l'avantage de la taille économique bénéficiant aux grandes entreprises. Les petites entreprises sont donc en mesure, grâce à la simplicité de la configuration et à la structure organisationnelle, de fournir des services distinctifs et de livrer leurs produits aux consommateurs mieux que leurs concurrents plus importants.

4. Le rôle des petites et moyennes entreprises dans la réalisation du développement économique

En raison de l'importance de ces institutions dans les économies des pays, leur rôle est clair, clair et fondamental et peut se limiter à ce rôle dans les points suivants:

4.1. Rôle économique : Ce rôle peut être résumé dans les points suivants: **(11)**

4.1.1: Évaluation de la main-d'œuvre: grâce à l'utilisation de technologies à faible capital, à forte intensité de main-d'œuvre.

4.1.2: Mobilisation des ressources financières: en collectant des fonds auprès de différentes sources, ces institutions peuvent être créées par des familles et des familles et ainsi accumuler de tels fonds. La formation d'énergies supplémentaires, leur permettant de mettre en valeur leurs compétences et de maintenir leur indépendance financière et leur unité.

4.1.3: augmenter la productivité des travailleurs: et par la réalisation d'un système de réglementation efficace et constamment pour assurer Sir Hassan au travail, ainsi que le contrôle du flux de travail en raison de la petite taille de ces institutions.

4.1.4: Créer une production interne brute: peut se faire sentir grâce à la contribution du secteur privé d'une certaine proportion des revenus dans le produit brut interne.

4.1.5: Promotion du commerce extérieur: Ces institutions, comme toutes les autres institutions, toutes les opérations d'échanges commerciaux d'exportation et d'importation.

4.1.6: Fournir les exigences du marché des biens et services, et fournir les besoins des grandes entreprises en matières premières (entrepreneurs internes).

4.1.7 : Protection du caractère industriel local contre la concurrence des produits nationaux:

Compte tenu de l'évolution actuelle, et devant l'ouverture de la libéralisation des marchés mondiaux et le commerce et la levée du contrôle douanier et l'abolition des droits de douane, il est devenu un concours externe pour les produits qui affectent les produits locaux, de sorte que ces travaux institutions pour protéger leurs produits par le contrôle de la qualité, le contrôle des coûts et essayer de créer une fonction Pour rivaliser avec cette concurrence, et donc, si elle peut faire face, elle peut protéger les produits locaux.

4.2 : Rôle social: Ces institutions travaillent à assurer un équilibre régional et apporter des développements sur le plan social, et peuvent se limiter au rôle social de ces institutions dans l'élimination du chômage en créant des emplois, ce qui réduit le phénomène de l'exode rural par la mise en place de certains projets dans les zones rurales ou éloignées Ainsi, rapprocher les emplois de la population de ces zones rurales.

II): l' habilitation des petites et moyennes entreprises dans l'application de la gouvernance.

L'Algérie a suivi dans ce domaine suivre la tendance mondiale, en particulier Tunisie et le Maroc à l'adoption de l'orientation clairement à la consolidation de la bonne gouvernance d'entreprise, y compris les petites et moyennes entreprises, qui a abouti à la publication du Code algérien de gouvernance d'entreprise en 11-03- 2009 et ceci afin de stimuler et de promouvoir la croissance économique.

1. le concept de gouvernance d'entreprise: Il y a beaucoup de termes traduits dans le concept anglais où nous trouvons ce que l'on appelle la gouvernance, la gouvernance ou la gouvernance d'entreprise ou la gouvernance d'entreprise ou la gouvernance d'entreprise et d'autres termes.

Il existe de nombreuses définitions de la gouvernance d'entreprise, mais les définitions les plus importantes sont: **(12)**

Est-ce le système par lequel guider le travail de l'institution et contrôlée au plus haut niveau afin d'atteindre ses objectifs et remplir les responsabilités nécessaires, les normes d'intégrité et de transparence.

Il est également une institution stratégique adoptée dans sa quête pour atteindre ses objectifs principaux, dans une perspective éthique découle de l'intérieur comme un caractère moral indépendant et autonome, et sa structure administrative, les règlements et les règlements internes qui les assurent d'atteindre ces capacités objectifs et l'auto-libre de la domination de tout individu où, ainsi que dans la mesure où Ne nuit pas aux intérêts d'autres groupes pertinents.

2. L'importance de l'application de la gouvernance d'entreprise:

Les institutions qui appliquent la bonne gouvernance s'attendent à ce que leur coût en capital diminue, afin qu'elles puissent attirer des investisseurs à plus grande échelle, dont la plupart recherchent des investissements à long terme. La gestion devrait s'améliorer dans des domaines tels que la préparation de la stratégie de l'entreprise, en s'assurant que les acquisitions et les fusions sont motivées par des raisons professionnelles et que les systèmes de récompense des employés sont basés sur l'excellence du rendement. L'entreprise, si elle agit de manière responsable et peut établir des relations à long terme et fructueuses avec les parties prenantes, y compris les créanciers, employés, clients, fournisseurs et leur communauté locale, 16 et tout ce qui précède est réalisé par: **(13)**

- Renforcer la transparence dans toutes les opérations et opérations de l'entreprise, les procédures comptables et l'audit financier car elle permet de contrôler les éléments de la corruption à tout moment.
- Améliorer la gestion et le développement de l'entreprise et améliorer la performance financière de l'entreprise et réduire les chances de survenance en difficulté financière et de faillite ou de prise de contrôle par d'autres entreprises.
- Assurer une utilisation équitable pour les actionnaires, les employés, les créanciers ou d'autres parties intéressées, en particulier en cas de faillite.
- parvenir à la responsabilité sociale des entreprises en élaborant des politiques appropriées pour les activités et les procédures de la Société, à travers laquelle l'environnement de services communautaires entourant, et être établi des normes sur l'honnêteté et de qualité pour traiter avec les clients de manière équitable et maintenir la pollution environnante et la préservation de l'environnement de la richesse nationale.

- Réduire le coût du capital pour les entreprises et assurer leur continuité dans l'exercice de leurs activités, la gouvernance aidant à réduire la fuite des capitaux et à lutter contre la corruption financière et administrative, qui entravent la voie du développement économique.

3. Gouvernance des petites et moyennes entreprises:

L'élargissement de l'application de la gouvernance dans le domaine économique et l'émergence de traits dans chaque secteur, d'autant plus que leur rôle a montré une grande importance dans le développement économique.

la performance économique des petites et moyennes entreprises a une relation directe a été jugé d'une manière Qui crée les particularités du système de gouvernance plus clairement, alors il y a des mécanismes fonctionnels internes et externes et les relations d'agence entre les parties prenantes de ce type d'institutions identifient ces spécificités, les caractéristiques du système de gouvernance des petites et moyennes entreprises sont:

3.1 . Mécanismes fonctionnels : Les gestionnaires sont soumis aux mécanismes de internes et externes fonctionnels, et cela, bien sûr, voir l'imposition de l'océan et de la présence sur l'institution, a déclaré que les mécanismes externes de travail qui doit appliquée, travaillant pour obtenir des capitaux propres ainsi que tous les transferts qui peuvent être réalisées par les petites et moyennes entreprises entre les différentes parties prenantes de ces mécanismes de travail externe .

3.2 . Propriétaire de la relation - Messier: En général, cette relation n'est pas une source de problèmes, car dans la plupart des cas, il n'y a pas de séparation dans la propriété entre le propriétaire et le chemin de ce type d'institutions.

3.3 . La relation de fondation - droits: Il est clair que les petites et moyennes entreprises plus étrangers intéressés à essayer de le faire, surtout si le propriétaire est dans le même chemin un peu, reste le seul problème de l'institution, le type de relations collectées par ou des intérêts liés des propriétaires de disjoncteurs (clients, fournisseurs, banques ..).

3.4 . Relation établissement-utilisateur: Il représente une base de l'entreprise de ressources humaines. Pour petites et moyennes entreprises, et compte tenu du petit nombre de main-d'œuvre par rapport aux grandes institutions de gouvernance dans l'intérêt de cet élément reste un facteur essentiel en raison de sa capacité à créer de la valeur pour l'acquisition de l'efficacité et de l'expérience.

Compte tenu de l'importance de l'application de la gouvernance dans les petites et moyennes entreprises en tant que philosophie de gestion et un ensemble de mesures pratiques pour assurer en même temps pour assurer la viabilité et la compétitivité de l'institution, ce fut une charte de bonne gouvernance de l'institution en Algérie, qui a attiré notamment les petites et moyennes entreprises, ce qui constitue donc une référence pour tous les acteurs de l'organisation La Charte contient deux parties importantes: **(14)**

- explique les motifs qui ont conduit à devenir des institutions de bonne gouvernance, en Algérie aujourd'hui est nécessaire, car il relie les liens avec les problèmes de l'entreprise algérienne, en particulier les petites et moyennes entreprises privées.

III): L'importance de la mise en œuvre de la gouvernance pour assurer la pérennité des petites et moyennes entreprises algériennes.

Le concept de processus de réadaptation: processus de réhabilitation se caractérise par un système complexe mis au point dépend de la communication, l'innovation et le développement de systèmes de qualité qui encadraient les systèmes existants et reposent sur la stratégie de gestion, de sorte qu'il connaît la qualification « est un ensemble de procédures et de mesures visant à améliorer et améliorer l'efficacité de la performance de l'organisation au niveau de ses concurrents leaders sur le marché « également connu sous le nom: «qui contient une gamme de nature technologique des opérations, techniques, vise à l'institution d'atteindre le niveau qui seront les institutions nationales et la concurrence étrangère par exemple les rendre ont une capacité concurrentielle de. Grâce aux bons produits que la qualité et la rentabilité Jeep. » **(15)**

1 . La motivation pour la réhabilitation des petites et moyennes entreprises algériennes:

En raison de la volonté de l'Algérie de s'intégrer dans l'économie mondiale, elle est convaincue que les petites et moyennes entreprises devraient être réhabilitées pour les raisons suivantes:

- Les défis de la concurrence mondiale résultant du partenariat euro-algérien et de l'adhésion attendue de l'Organisation mondiale du commerce.
- Manque d'expérience managériale et de capacités organisationnelles, en raison de la règle de la gestion individuelle fondée sur le jugement personnel sur la base de la science, et l'absence de vision stratégique claire, et le manque d'esprit d'entreprise des propriétaires de petites et moyennes entreprises

Style de gestion inadéquat dans les PME avec leurs homologues à l'étranger, de sorte que le système de gestion des petites et moyennes entreprises est ancien et ne répond pas aux exigences de l'économie compétitive.

- problèmes liés à l'océan propriété, qui est en l'absence du cadre juridique et réglementaire qui définit les moyens et les modalités et les délais et les conditions de renonciation des terres et au sujet de leur utilisation, en plus d'autres difficultés, par exemple la difficulté à obtenir le financement, et les difficultés de la taxe de la lenteur et de la complexité des procédures et la mauvaise formation et la diffusion du secteur informel et des difficultés administratives.

2. Programmes de réhabilitation pour les PME en Algérie:

Il est la remise en état des petites et programme à moyen algérien des institutions du système catalytique visant à la promotion de la compétitivité de l'institution, ce qui ne constitue pas une procédure obligatoire, mais il est une option prise par les institutions dans lesquelles les conditions nécessaires à cet effet sont disponibles, et reste à l'Etat de répondre à la demande de vouloir se joindre aux programmes des institutions de réadaptation. Lorsque l'État à travers des études et de l'expérience des opérations de diagnostic de l'institution souhaitant adhérer afin d'analyser les forces et les faiblesses des bureaux, puis prendre les mesures nécessaires pour améliorer les mesures de performance de l'organisation par la mise en œuvre du programme de réhabilitation. **(16)**

L'Algérie a dû incarner un ensemble de programmes dans le cadre d'une politique pour la réhabilitation des petites et moyennes entreprises, et ces programmes nous trouvons face à des entreprises industrielles en particulier, en plus d'un autre programme est en collaboration entre le ministère des petites et moyennes entreprises moyennes et l'Union européenne, qui est connu comme MEDA, en tant que conception du programme national Pour la réhabilitation des petites et moyennes entreprises, nous essaierons donc d'aborder les programmes les plus importants que l'Algérie a mis en place pour qualifier les petites et moyennes entreprises: **(17)**

2.1 : Le programme national de réhabilitation des établissements industriels: le Programme national vise à remettre en état les entreprises industrielles qui emploient plus de 20 travailleurs et supervisé par le ministère de l'Industrie pour soutenir et accompagner les entreprises industrielles publiques et privées, pour promouvoir la compétitivité industrielle en améliorant l'efficacité des entreprises industrielles et de créer son environnement adapter toutes ses composantes des activités financières, bancaires, Administratif, pénal et social. Le montant alloué au financement de ce programme a été estimé à 40 milliards de dirhams, dont 20 milliards ont été alloués à la réhabilitation des institutions et le montant restant à la modernisation et à la réhabilitation des zones industrielles.

2.2 : Le programme national de réhabilitation des PME : Ce programme relève de la loi d'orientation inclus la mise à niveau des petites et moyennes entreprises si le ministère des petites et moyennes entreprises moyennes dans le cadre de la remise en état de ces institutions d'élaborer des programmes de réadaptation appropriés pour la compétitivité du développement des entreprises, ainsi que la mise à niveau du produit national répond aux normes mondiales. Il a été approuvé par le Conseil des Ministres le 08 Mars 2004, et a lancé la première étape depuis le début de 2007, après l'achèvement des mécanismes pour sa mise en œuvre, dans le cadre de la promotion du développement durable de l'économie nationale en améliorant la compétitivité des petites et moyennes entreprises, soutien et des éléments de gouvernance de l'adoption de l'évaluation et de l'innovation technologique. Il s'échelonne sur une période de 60 ans et est financé par le Fonds de Réhabilitation des Petites et Moyennes Entreprises (PME) avec un budget de 60 milliards de dirhams.

2.3 : Le programme MEDA pour soutenir et réhabilitation des PME : Algérie a conclu un accord avec l'Union européenne afin d'accroître la compétitivité des petites et moyennes institutions algériennes, cet accord est le programme MEDA pour la réhabilitation des petites et moyennes entreprises qui emploient plus de 20 travailleurs qui sont actifs dans le secteur industriel ou le secteur des services Pour pouvoir résister aux institutions étrangères, le budget alloué au financement de ce programme est estimé à 62,9 millions d'euros, soit 57 millions d'euros financés par l'Union européenne.

2.4 : soutenir les petites et moyennes entreprises et le contrôle du programme d'information et de communication (pME2): A la fin du programme MEDA a été lancé dans l'application d'un autre programme en coopération avec l'Union européenne, qui comprenait un soutien direct pour les petites et moyennes entreprises, par eux et les accompagner en aidant à intensifier l'utilisation des technologies d'information et de communication, Parallèlement à la mise en place d'un système de qualité au niveau de ces institutions.

Joue la remise en état des petites entreprises algériennes et moyennes entreprises, un rôle important dans l'évolution de la piste administrative et organisationnelle pour servir les intérêts de l'institution, grâce à l'amélioration des relations entre les parties prenantes, ce qui ouvre la voie à l'application des principes de gouvernance d'entreprise et la relation de l'agence, et en se concentrant sur les aspects suivants: Management (stratégie, organisation), Gestion des ressources humaines, Gestion financière et comptable, Fonction marketing…**(18)**

3.Qualification des PME au niveau stratégique et organisationnel:

Le modèle de gouvernance est affectée par le processus de réhabilitation de l'institution qui contribue au soutien des principales fonctions de l'institution à un niveau stratégique et organisationnel en raison de son importance, l'objectif de la stratégie de l'organisation est de délégation des décisions, amélioration de la circulation de l'information, expansion du propriétaire / chemin et confiance des parties prenantes.

3.1 : Qualification des PME au niveau des ressources humaines :

La fonction de la gestion des ressources humaines de plusieurs pôles de la tâche, dont chacun ne peuvent être séparés de l'autre parce que l'intégration de chacun d'eux rend cette fonction efficace et par conséquent, d'élever l'excellence de la performance de l'entreprise pour la composante humaine, et sont ces pôles dans les stratégies sociales et politiques des ressources humaines, gestion des ressources humaines estimées, l'emploi, Augmenter la performance de la ressource humaine (composition, mouvement, participation) et des politiques et du système des salaires.

3.2 : Qualification des PME sur le plan financier, comptabilité et observateurs:

Habilitation de la fonction financière et comptable, les actionnaires et les parties prenantes face à petites et moyennes entreprises permet d'obtenir les informations nécessaires et une transparence totale, et donc faire système permet également à l'organisation d'améliorer sa performance financière grâce à l'analyse des coûts et sa capacité de prévoir la disponibilité des informations financières et comptables nécessaires.

3.3 : PME qualifiées au niveau marketing:

institution algérienne assiste à l'absence d'une véritable stratégie de marketing, qui est l'une des priorités des stratégies d'organisation, l'importance de cette fonction est de connaître l'environnement de marketing de l'institution des consommateurs, des concurrents et d'autres parties, le cas échéant, il est hors « tout ce qui produira est vendu, » nous trouvons la production dans une organisation en Algérie précédée par le marketing, qui est censé A l'inverse, et donc l'application de ce que nous produisons seulement, et la façon dont nous vendons, ce sens, nous devons changer l'apparence et les gestionnaires privés en charge des agences commerciales dans l'institution, afin de changer la façon dont leur catalogue de pensée.

En conséquence, la remise en état de la fonction marketing de l'institution contribue à l'amélioration des relations privilégiées avec les clients et les fournisseurs de l'entreprise si bonne application des politiques de marketing, ce qui permettra l'application de la gouvernance dans les institutions de ce côté.

Conclusion:

A contribué aux réformes entreprises par l'Algérie dans le modèle des entreprises de déménagement à l'intégration des concepts de séparation de la propriété de la gestion et de travail pour protéger les droits des actionnaires et les différentes parties parties prenantes entreprise, leur permettant d'accéder aux informations dont ils ont besoin dans la prise de décision, par la fourniture de flux d'informations et d'améliorer la transparence et la divulgation, ce qui est ce que sa Charte de corps de la bonne gouvernance des institutions algériennes, qui a été publié en 2009, le contenu et a pris en compte le contenu des principes de la coopération économique et le développement (OCDE), qui établit les pratiques de gouvernance où prévu une présente Charte renforce le contrôle, la transparence et la divulgation, et les procédures de mise à niveau Le niveau de pratiques éthiques pour les gestionnaires et la durabilité des entreprises, en particulier les petites et moyennes entreprises.

En dépit de la propriété dans le potentiel de l'Algérie et la foule des réformes pour le développement des petites et moyennes entreprises et activer leur rôle dans l'économie, mais il est encore en dessous du niveau souhaité et il fallait s'y attendre et à travers bref nous sur quelques-unes des grandes entreprises petites et moyennes expériences arabes et internationales, en particulier dans le modèle de gouvernance exprimé dans les principes de la gouvernance d'entreprise, nous disons que l'Algérie adopte une politique de paramètres clairs pour la promotion des entreprises du secteur des petites et moyennes entreprises et bénéficier de l'expérience des pays internationaux avec succès en tenant compte de notre potentiel et notre culture ...

Résultats de la recherche: Ci-dessous nous présentons certains des résultats que nous avons obtenus grâce à notre traitement de ce sujet, que nous listons comme suit:

Peuvent être faites les recommandations suivantes :

- Promouvoir la divulgation complète des informations, le respect des droits des parties prenantes, la préparation de procédures de contrôle des systèmes d'information comptable, la séparation des fonctions en attribuant des responsabilités et la responsabilisation qui en découle afin de renforcer la bonne gouvernance.
- Le processus de réhabilitation doit être poursuivi Outre la réhabilitation des petites et moyennes entreprises, il convient d'accorder une attention particulière à la réhabilitation de l'environnement pour une mise en œuvre réussie de la gouvernance dans ce type d'institution.
- Plusieurs études devraient être menées pour évaluer les programmes de réhabilitation de l'Algérie, en mettant l'accent sur le rôle joué par le processus de réhabilitation de l'Algérie dans le développement des exigences de base pour le respect des principes de gouvernance.
- La nécessité de se concentrer sur la question de la gouvernance et la durée de sa mise en œuvre dans les petites et moyennes entreprises, car chaque institution est différente de l'autre, mais tous se rencontrent dans la poursuite de la performance est le contenu de la gouvernance.
- Intégrer les principes de gouvernance dans les conditions d'admission en bourse, ce qui constitue un avantage compétitif pour les petites et moyennes entreprises et un élément clé de la différenciation entre les décisions d'investissement dans différentes institutions.

Références bibliographiques :

1. Sulaiman Maysa Habib, (2009), L'impact sur le développement des petits projets financés dans le cadre de la stratégie de développement, maîtrise en économie, Arab Open Academy au Danemark.

2. Shabani Ismail, (2003), ce que les petites et moyennes entreprises et le développement dans le monde, le cours international de formation sur le financement des PME et le développement de leur rôle dans les économies du Maghreb, 25-28 mai 2003, Farhat Abbas Université de Sétif.

3. Loi n ° 17-02 du 10 janvier 2017, qui comprend la Loi sur le développement des petites et moyennes entreprises.

4. Osman Hassan Osman, (2003), le concept des petites et moyennes entreprises et leur rôle dans le développement économique, formation internationale sur le financement des PME et le développement de leur rôle dans les économies du Maghreb, 25-28 mai 2003, Farhat Abbas Université de Sétif.

5. mnawr Haddad, (2006), le rôle des banques et des institutions financières dans le financement des petites et moyennes entreprises enluminures de l'expérience de l'Algérie et de la Jordanie, sous la supervision du laboratoire de la mondialisation et les économies d'Afrique du Nord, Hspah Université Ben Bouali, Chlef, Algérie.

6. Référence précédente.

7. naga bin Hussein, (2003), les avantages d'investir dans les petites entreprises et les perspectives de développement en Algérie, le cours international de formation sur le financement des PME et le développement de leur rôle dans les économies du Maghreb, 25-28 mai 2003, Farhat Abbas Université de Sétif.

8. Ibid.

9. Osman Hassan Othman, référence précédente.

10. Référence précédente.

11. Larkat Faridah et al., «Le rôle des petites et moyennes entreprises dans les économies en développement et leurs contraintes de développement» et son développement dans le monde, p.

12. Hqlov Mohammed Omar, Alhbal Saif Obaid, (2010), la contribution de la gouvernance d'entreprise dans la réduction de la crise financière, la deuxième Conférence et des sciences de la comptabilité financière de l'ampleur de la contribution des finances et de la comptabilité pour faire face à la crise financière mondiale, les 28 et 29 Avril / Avril 2010 , Université de Yarmouk, Jordanie.

13. Principes de gouvernance d'entreprise, www.oecd.org.

14. Abou Agila Emad Mohammed, Hamdan Allam, (2010), l'impact de la gouvernance d'entreprise sur la gestion des revenus (guide de la Jordanie), la deuxième Conférence et des

sciences de la comptabilité financière de l'ampleur de la contribution des finances et de la comptabilité pour faire face à la crise financière mondiale, les 28-29 Avril 2010, Université Yarmouk, Jordanie.

15. Sana Abdul Karim, (2009), la gouvernance des institutions financières et leur rôle dans la lutte contre les crises financières expérience de la Malaisie, la septième Conférence internationale de la Faculté des sciences économiques et administratives, les répercussions de la crise économique mondiale sur les organisations commerciales Défis et opportunités et perspectives 2009, Zarqa Université privée.

16. Adnan Kabajah et al. (2008), Renforcement du gouvernement d'entreprise en Palestine, Institut de recherche sur la politique économique palestinienne, Palestine.

17. Saloache Hisham Sufyan, (2008), la réhabilitation des petites et moyennes entreprises à l'entrée de l'application de la gouvernance d'entreprise et d'améliorer la performance de l'étude de cas Jtob Fondation, une note de maîtrise en administration des affaires, Université Saïd Dahlab Blida.

18. Charte de bonne gouvernance pour la Fondation en Algérie, 2009.